تقرير التنمية البشرية 2010

عدد خاص في الذكرى العشرين

الثروة الحقيقية للأمم:
مسارات إلى التنمية البشرية

يصدره
برنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي

حقوق الطبع © 2010
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme
I1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أو حفظ هذه المطبوعة عبر أي نظام استرجاعي، ولا يجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أو عن طريق النسخ الصوتي، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية في Colorcraft of Virginia. طُبع الغلاف ونص التقرير على ورق معاد تصنيعه وخالٍ من الكلورين. واستُعمل في طباعة التقرير حبر مستخرج من النبات، مصنّع بتقنيات غير ضارة بالبيئة، وفقاً لمعايير مجلس حماية الغابات. ويُرجى إعادة تدوير الغلاف الخارجي الواقي.

Mixed Sources
Product group from well-managed forests, controlled sources and recycled wood or fiber
www.fsc.org
© 1996 Forest Stewardship Council

التحرير والانتاج : Communications Development Inc., Washington, D.C. z
تصميم الغلاف: Bounford.com
الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق الطباعة العربية: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

للحصول على قائمة بأي أخطاء اكتُشفت بعد الطباعة يرجى زيارة الموقع التالي:
http://hdr.undp.org

ISBN: 9780230284456 90101

Palgrave Macmillan
Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS and
175 Fifth Avenue, New York, NY 10010

Companies and representatives throughout the world

Palgrave Macmillan in the UK is an imprint of Macmillan Publishers Limited, registered in England, company number 785998, of Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS.

Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010.

Palgrave Macmillan is the global academic imprint of the above companies and has companies and representatives throughout the world.

Palgrave® and Macmillan® are registered trademarks in the United States, the United Kingdom, Europe and other countries.

A catalogue record for this book is available from the British Library and the Library of Congress.

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية 2010

مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقرير التنمية البشرية هو ثمرة جهود تضافرت تحت إشراف المديرة، وشارك فيها فرق في الأبحاث، والإحصاءات، والاتصالات، والإنتاج، إلى جانب فريق يدعم تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأسهم الزملاء من قسم العمليات والخدمات الإدارية في تسهيل عمل المكتب.

المديرة والمؤلّفة الرئيسية
جيني كلوغمان

الأبحاث
فرانسيسكو رودريغز (رئيس الفريق)، وهيونغ-جين شوا، وبيت أوسبورن دابونتي، وريكاردو فوينتاس-نييفا، وماماي غيبرتسادك، وزاشاري غيدوتز، ومارتن هيغر، وديفاي هو، وإزابيل ميدالو بيريرا، وإيميلي نيومن، وجوزيه بينيدا، وإيما سمان، وسارة تويغ

الإحصاءات
ميلوراد كوفاسفيك (رئيس الفريق)، وأسترا بونيني، وليليانا كارفاهال، وإيمي غي، وميليسا هيرناندز، وشرياسي جا، وأليسون كينيدي (رئيس الفريق حتى حزيران/يونيو ٢٠١٠)، وأندرو ثورنتون

فريق دعم تقارير التنمية البشرية الوطنية
إيفا جسبرسن (نائبة المدير)، وماري آن موانغي، وباولا بغلياني، وتيموثي سكوت

الاتصالات والإنتاج
ويليام أورمي (رئيس الفريق)، وكارلوتا أيللو، وإيكاتيرينا بيرمن، ووين بولت، وجان-إيف هامل، وروي ليشلي

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مدير العمليات)، وأوسكار بيرنال، وفي هواريز-شاناهان، ومينت مينت تان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق الطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف عهد سبول

تمهيد

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 تقريره الأول عن التنمية البشرية، وفيه دليل التنمية البشرية المبتكر حديثاً آنذاك. وجوهر دليل التنمية البشرية، الذي أسس لمفهوم جديد في ذلك الوقت، بسيط يخلو من أي تعقيد: هو أن التنمية الوطنية لا تقاس بالدخل القومي فحسب، كما درجت الممارسة، بل تشمل متوسط العمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة.

ودليل التنمية البشرية المبتكر لم يكن يخلو من الشوائب، وهذا ما أكده واضعو التقرير مراراً وعن وجه حق. فهو يعتمد على متوسطات وطنية، ويخفي مواضع من عدم التوازن في التوزيع، ويشكو من غياب مقياس كمّي للحرية. غير أنه كان خير تعبير عن الفكرة الأساسية التي طرحها التقرير والتي تتجلى بوضوح في الجملة الأولى منه: "الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة".

وبعد عشرين عاماً ها هو مفهوم هذا النموذج للتنمية البشرية يزداد تألقاً وترسخاً في الحقيقة والواقع، بحيث أصبح لا يرقى إليه شك. وها هو العالم بأسره يقرّ اليوم بأن نجاح أي بلد أو فرد في تحقيق الرفاه لا يمكن تقييمه بالمال فقط. فلا شك في أن المال ضروري، وبدون توفر الموارد يتعذر تحقيق أي تقدم. غير أن قياس التقدم لا بد أن يشمل عناصر أخرى لا تقل أهمية عن المال في تقييم الرفاه، وهي حق الإنسان في عيش حياة صحية ومديدة، وحقه في فرصة للحصول على التعليم، وحقه في حرية استعمال المعارف والمواهب في تقرير مصيره.

هذا هو الأساس الذي انبثقت منه رؤية الراعيَين الأولَين لتقرير التنمية البشرية، محبوب الحق من باكستان وزميله أمارتيا سن من الهند، وهذا هو الإنجاز الكبير الذي حققاه، بالعمل مع رواد آخرين في الفكر الإنمائي. والمفهوم الذي أطلقه هؤلاء المفكرون كان الأساس الذي استرشد به تقرير التنمية البشرية على مدى 20 عاماً، وكذلك أكثر من 600 تقرير وطني أعدت ونشرت عن التنمية البشرية في بلدان عديدة، وأيضاً العديد من التقارير الإقليمية التي أعدت تحت إشراف المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والأهم من ذلك أن نهج التنمية البشرية كان له أثر عميق على جيل كامل من واضعي السياسات والاختصاصيين في التنمية في مختلف أنحاء العالم، ومنهم آلاف العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الدولية بأسرها.

والذكرى العشرون لإطلاق دليل التنمية البشرية هي فرصة لوقفة أولى منذ إصدار التقرير، لاستعراض الإنجازات التي تحققت في التنمية البشرية والتحديات التي لا تزال تواجهها على الصعيدين العالمي والوطني، وتحليل الإمكانات والاتجاهات على مستوى البحث والسياسة العامة في المستقبل.

والعالم حافل بالوقائع التي تدل على أن البلدان يمكنها أن تفعل الكثير لتحسين نوعية حياة شعوبها حتى في أصعب الظروف. وقد تمكنت بلدان عديدة من تحقيق مكاسب كبيرة في الصحة والتعليم على الرغم من النمو المتواضع في الدخل، بينما أخفقت بلدان أخرى في تحسين متوسط العمر المتوقع، وزيادة متوسط سنوات الدراسة، والنهوض بمستوى المعيشة، على

الرغم من صلابة أدائها الاقتصادي على مدى عقود. فما من تحسّن يتحقق تلقائياً، وإنما بالإرادة السياسية الثابتة، والقيادة الشجاعة، والالتزام القوي من المجتمع الدولي.

وتدل البيانات المستقاة من مختلف المصادر على مدى 40 عاماً على تعدد المسارات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية وتنوعها، فما من نموذج فريد، وما من وصفة واحدة للنجاح.

ويظهر هذا التقرير أن معظم البلدان حققت تقدماً في معظم المجالات، وأن البلدان الأشد فقراً هي التي حققت أكبر المكاسب. وخلافاً للتوقعات التي كانت سائدة منذ أربعة عقود خلت، جاءت الوقائع بما لا يفاجىء الإحصائيين، إذ حققت معظم البلدان المنخفضة الدخل إنجازات كبيرة في الصحة والتعليم، وفي الدخل وإن بدرجة أقل.

لا نريد بذلك القول إن جميع ما نشهده هو اتجاهات إيجابية. فمن المؤسف أن بلداناً عديدة قد تراجع ترتيبها حسب دليل التنمية البشرية عمّا كانت عليه في تقرير عام 1990. وفي حالة هذه البلدان الكثير من العبر حول الآثار المدمرة للصراعات، ومرض متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية. ومعظم هذه البلدان يعاني من عامل أو أكثر من هذه العوامل، إن لم يكن من هذه العوامل مجتمعة.

ولعل من أهم ما تميّز به تقرير التنمية البشرية الاستمرار في البحث عن أدوات مبتكرة للقياس. وقد استخدم هذا العدد ثلاثة مقاييس جديدة لقياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد، والفوارق بين الجنسين، وأوجه الحرمان الشديد. فدليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، هي أدلة جديدة تستند إلى الابتكار في العمل الميداني، والتطور في النظرية، والتقدم في جمع البيانات، وتطبّق على جميع البلدان في العالم وتعطي صورة جديدة عن الواقع.

وتسهم هذه الأدوات الجديدة للقياس في تأكيد صحة الرؤية الأساسية للتنمية البشرية. وسيتعيّن علينا في التقارير التي ستصدر في المستقبل، التوسع في تناول المفاهيم الجديدة ومنها الاستدامة، وعدم المساواة، والتمكين. بينما لا تزال الكثير من التحديات الإحصائية والتحليلية التي أُثيرت في تقرير عام 1990، ماثلة اليوم.

ولا يسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا أن يفتخر بما قدّمه من دعم لهذا العمل طوال عقدين، لما فيه من استقلالية فكرية، ومن نهج متجدد. لكن هذا التقرير لم يكن يوماً نتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفرده، بل استمدّ الكثير من المعارف والأفكار من وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، وحكومات البلدان، وآلاف المختصين في مختلف أنحاء العالم، في مساهمة كانت دائماً موضع تقديرنا وامتناننا. ويُظهر العدد الخاص بالذكرى العشرين أن القيم والحقائق التي ذخر بها تقرير التنمية البشرية طيلة عشرين عاماً مضت، ستظل مصدر وحي وإلهام لعملنا الإنمائي على مدى عشرين عاماً آتية وأكثر.

هلن كلارك
مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا تمثل التحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا أعضاء المجلس التنفيذي فيه. فالتقرير هو مطبوعة مستقلّة يفوّض بإصدارها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو نتيجة لتعاون وجهد مشترك بين فريق من الاستشاريين والباحثين البارزين وفريق تقرير التنمية البشرية، بقيادة جيني كلوغمان، مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية.

مقدّمة بقلم أمارتيا سن

خضع المفهوم العام للتنمية، في عام 1990، لتغيّر جذري على أثر إطلاق التقرير الأول عن التنمية البشرية. وبفضل صاحب الرؤية الثاقبة، محبوب الحق، كان لهذا التقرير أثر عميق على الرقي الاجتماعي كما يراه صانعو السياسات، والمسؤولون عن الشأن العام، ووسائل الإعلام، وخبراء الاقتصاد والاجتماع. فعوضاً عن التركيز على بضعة مؤشرات تقليدية لقياس التقدم الاقتصادي (مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، تعتمد حسابات "التنمية البشرية" على تقييم منهجي يتناول وفرة من المعلومات حول مستوى معيشة البشر في مجتمع معيّن ونوع الحريات التي يتمتعون بها.

وعندما بادر محبوب الحق إلى طرح نهج التنمية البشرية، كانت أصوات عديدة تطالب باعتماد نهج أوسع من نهج المقاييس الاقتصادية السارية آنذاك، وتقترح الاستعاضة عن هذه المقاييس بمقاييس بناءة أخرى. ورأى محبوب الحق، بما يتمتع به من بُعد رؤية، أن بالإمكان تسخير هذه الاتجاهات لتطوير نهج بديل عن النهج القائم يكون عملياً وشاملاً في آن. وتضمّنت تقارير التنمية البشرية معلومات متنوّعة وتحاليل مستفيضة تتناول مختلف نواحي حياة الإنسان.

غير أن الاستعاضة عن رقم واحد، هو الناتج المحلي الإجمالي، بكمية من التحاليل والجداول، لم تكن مهمة سهلة، إذ إن الجداول والتحاليل غير جاهزة للاستخدام كالناتج المحلي الإجمالي. لذلك كان لا بدّ من تصميم دليل التنمية البشرية، ليكون بديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي ويركز فقط على متوسط العمر المتوقع، والتعليم الأساسي، والحد الأدنى للدخل. ودليل التنمية البشرية الذي لاقى استحساناً كبيراً في المناقشات العامة لم يكن يخلو من "شوائب" تكاد تشبه ما يشكو منه الناتج المحلي الإجمالي. ولا يُقصد بهذا التشخيص أي انتقاد. فقد كان لي شرف العمل مع محبوب الحق في تصميم دليل التنمية البشرية، ومن هذا الموقع يمكنني أن أقول إن الدليل الأصلي حقق ما كان متوقعاً منه: أي كان مقياساً يشبه الناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت ذاته يختلف عنه، إذ لم يقتصر على الدخل والسلع. غير أن سعة أفق نهج التنمية البشرية لا يمكن أن تُحصر، كما يحصل أحياناً، في الحدود الضيقة للدليل.

ومنذ عام 1990، يشهد العالم الكثير من التغيّرات. وقد حقق مكاسب كثيرة (كما في الإلمام بالقراءة والكتابة). لكن نهج التنمية البشرية هو التزام دائم بالتركيز على ما لم يتحقق بعد، وعلى القضايا التي تتطلب اهتماماً ملحاً من العالم المعاصر، وهي كثيرة منها الفقر والحرمان، وعدم المساواة وغياب الأمن. وفي كل عام يتضمن تقرير التنمية البشرية جداول جديدة، وقد صُمّمت له أدلة جديدة لاستكمال دليل التنمية البشرية وإثراء التقييم بمزيد من الوقائع.

وعالم اليوم حافل بالتحدّيات الجديدة، ومنها تلك المتعلّقة بحماية البيئة، واستدامة الرفاه، وترسيخ الحريات الأساسية. ونهج التنمية البشرية هو نهج يتمتع بما يكفي من المرونة للتأمل في ما يمكن أن تؤول إليه حياة الإنسان على هذا الكوكب، ولا سيما المزايا التي نقدّر أهميتها في

عالمنا، سواء أكانت متعلقة برفاهنا الشخصي أم تجاوزته، مثلاً إلى الالتزام بتوفير أسباب البقاء لأجناس الحيوانات المهددة بالانقراض على الأرض. وليس من الصواب أن نتوقع من دليل التنمية البشرية قياس جميع هذه الاعتبارات، لأن نهج التنمية البشرية فيه من التطوّر ما يستوعب شواغل واعتبارات جديدة للمستقبل (مثل التنبؤ بمستويات التنمية البشرية) من غير إثقال هذا الرقم الإجمالي بمزيد من المقاييس.

وبعد مضي عشرين عاماً على صدور أول تقرير عن التنمية البشرية، نرى الكثير من الإنجازات التي تدعو إلى الافتخار. ولكن يجب أن نجد طرقاً لإعادة تقييم المخاطر القديمة، وأن نعترف بالمخاطر الجديدة التي تهدّد رفاه البشر وحريتهم، وبضرورة مواجهتها. فهذا الالتزام هو جوهر الرؤية الواسعة التي حملها محبوب الحق. وهو اليوم لا يزال ضرورة كما كان منذ عشرين عاماً.

كلمة شكر

هذا التقرير هو ثمرة المشورة والمساهمة والدعم من الكثيرين. فإعداد التقرير العالمي عن التنمية البشرية ليس بالمهمة السهلة، ولا سيما في هذه الذكرى الهامة. وأودّ في هذه المناسبة أن أتوجه بشكر خاص إلى أمارتيا سن على ما قدّمه من مشورة وحكمة أثرت التوجه الاستراتيجي لهذا التقرير، وإلى ساكيكو فوكادا بار، وفرنسيس ستيوارت، وميشال وولتون على ما قدّموه من مساهمات وتعليقات فكرية قيّمة. والشكر أيضاً إلى أسرتي، إيما، وجوش، وبيلي، على صبرهم ودعمهم لي في هذه المرحلة. فتقرير التنمية البشرية هو حصيلة التفاني والعمل الدؤوب لفريق من الباحثين وموظفي مكتب تقرير التنمية البشرية. ولم يكن التقرير ليستمر بهذا النجاح لولا دعم هلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستعين في إعداد هذا التقرير بفريق من الاستشاريين قدّم توجيهات هامة، وضمّ كل من بينا أغاروال، وفيليب أغيون، وأرجون أبادوراي، وانتوني اتكينسون، وفرنسوا بورغينيون، وسيمون كومندور، وأريل فيزبين، ونانسي فولبر، وساكيكو فوكادا بار، واستيفان جلب، وأنريكو جيوفانيني، وهبه هندوسا، ورتشارد جولي، ورافي كانبور، ومواجي كيماني، وديباك نيار، ولانت بريتشات، وغوستاف رانيس، وهنري رتشاردسون، وداني رودريك، وجوزيه سالازار إكزيريناتش، وهادي صاليحي أصفهاني، وتيموثي سميدينغ، وفرنسيس ستيوارت، وجان سفيجنار، وميشال وولتون، وطارق يوسف.

ونُظّمت لأغراض هذا التقرير 25 مهمة استشارية أجريت بين أيلول/سبتمبر 2008 وحزيران/يونيو 2010، شملت بروكسل، وبوسان، وكمبرج (المملكة المتحدة) وكمبرج (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكمبرا، وجنيف، واسطنبول، وجوهانسبرغ، وليما، ولندن، وملبورن، ونيروبي، ونيو دلهي، ونيويورك، وأوكسفورد، وباريس، والرباط، وريو دي جنيرو، وسيدني، وواشنطن. وأجريت هذه المهام بدعم من المكاتب القطرية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك فيها حوالى 400 خبير واختصاصي. ومن المنظمات الشريكة التي استضافت هذه العمليات الاستشارية، مركز التنمية العالمية، والمفوضية الأوروبية، ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد، وجمعية التنمية البشرية والإمكانات، ومركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة المجتمع المدني الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأجريت لأغراض إعداد هذا التقرير مجموعة أبحاث حول مجموعة من المواضيع، وهي متاحة على موقعنا ضمن سلسلة أوراق البحث عن التنمية البشرية ومدرجة في قائمة المراجع. وكان التعاون مع مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر، بإشراف سابينا ألكير، وبمشاركة مجموعة كبيرة من الباحثين تعاوناً مثمراً في التوسّع في شرح المفاهيم وإثراء برنامج القياس. وأودّ أن أتوجه بالشكر الخاص أيضاً إلى جيمس فوستر من جامعة جورج واشنطن، وستيفان كلاسن من جامعة غوتنغن، ولانت بريتشات من جامعة هارفارد، على سرعة تجاوبهم في تقديم المشورة حول مجموعة من المقاييس والقضايا التجريبية.

وتعتمد الإحصاءات المستخدمة في هذا التقرير على مجموعة متنوّعة من قواعد البيانات. وأخص بالشكر منظمة العمل الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، وجونغ وها لي، ودراسة الدخل في لكسمبرغ، وPolity IV Project، ومعهد ستوكهولم الدولي للسلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم الثقافة، ووكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج بيانات الصراعات لجامعة أوبسالا، والبنك الدولي. وأشرف كلوديو مونتنغرو على التحليل حول قاعدة بيانات البنك الدولي حول توزيع الدخل بهدف تكوين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. وقدّم أدواردو زمبرانو من California Polytechnic State University المشورة بشأن دليل الفوارق بين الجنسين. وأعرب عن الامتنان لفريق الخبراء التابع للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة على ما قدّمه من مشورة.

وقدّمت مجموعة من القرّاء من برنامج الأمم المتحدة تمثل جميع المكاتب الإقليمية والسياسة العامة، وكذلك مجموعة كبيرة من الزملاء، قد لا يتسع المجال لذكرهم هنا، المشورة القيّمة طوال فترة إعداد هذا التقرير. وأخص بالشكر عبدولاي مار دايي، رئيس شؤون الموظفين. وأشكر أيضاً شبكة التنمية البشرية التي تضم 1,400 فرد من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية على ما قدّمته من أفكار قيّمة وتعليقات نيّرة عبر المناقشات التي أجريت على شبكة الإنترنت. وقدّم الدعم الإداري سليمان الرفاعي ومارتا ماي من مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع.

وعمل في مكتب تقرير التنمية البشرية عدد كبير من المتدرجين في هذا العام: كفين شوا، وزينب البرنوسي، وجنيفير اسكوبار، وربيكا فونك، وجورجيو جيورجيادس، وسعد غولزار، وفرنسيسكا رابوسيولو، وتوماس روكا، وسندرا شرف، وفردريك سجوبرغ، وسيول يو. واستُعين بـ ناموسك كيم، من مكتب الدراسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فريق من Communication Development Incorporated، بقيادة بروس روس لارسون، تولى تحرير هذا التقرير وتنسيقه، وتولى فريق من Bounford.com الإخراج الطباعي، وقدم سيزار هيدالغو أفكاراً قيّمة حول التعبير المرئي عن مفاهيم التنمية البشرية واتجاهاتها.

وتولّى ترجمة التقرير وتنسيقه للطباعة باللغة العربية فريق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف عهد سبول مديرة قسم المؤتمرات.

شكر جزيل لكل من كانت له مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في الجهود التي تضافرت لإعداد هذا التقرير. وعذراً على أي خطأ سقط سهواً.

جيني كلوغمان
المديرة
تقرير التنمية البشرية 2010

المحتويات

تمهيد iv
مقدمة بقلم أمارتيا سن vi
كلمة شكر viii

لمحة عامة

الفصل 1
تأكيد مجدد على التنمية البشرية 11

الفكرة الأساسية 12
دليل التنمية البشرية 13
اهتمام من الإعلام 14

تقارير التنمية البشرية: بُعد في الرؤية 15
المساهمة في الفكر الإنمائي 16
تغيّر نهج التنمية 19

التنمية البشرية مفهوم لكل عصر 22

الفصل 2
تقدّم البشر 25

آخر الاتجاهات في التنمية البشرية: من منظور دليل التنمية البشرية 25
ملامح عامة 26
تقارب كبير 29

عمر أطول وصحة أفضل 32
تباطؤ في التقدم 32
الجوع: وحش برؤوس متعددة 35

المعرفة توسّع الإمكانات 36
مستويات التعليم اليوم أعلى من أي وقت مضى 36
تضييق الفجوة بين الجنسين 38
دور القطاع العام 39
كثيرون لا يتعلمون 40

تحسّن مستويات المعيشة 41
تقدّم متباين 41
قلة من البلدان تتخطى الحد الفاصل 43

الفصل 3
مسارات متنوعة للتقدّم 45

لغز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية 46
النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لا يتزامنان أبداً 46
تفسير اللغز 47
ماذا تعني هذه النتائج؟ 49

التقدّم العالمي: دور الأفكار والابتكارات 50
اللحاق بالركب في مجال الصحة 50
التعليم: الأهل أو الدولة أو الإثنان معاً؟ 51
أوجه الاختلاف والشبه في التقدم في الصحة والتعليم 52

دور المؤسسات والسياسات والإنصاف 53
مسارات مختلفة في التنمية 54
أسباب النجاح ومتطلباته 55
التقدم عبر الإنصاف 58

قصة طويلة: السوق والدولة والعقد الاجتماعي 61

الفصل 4
الخير لا يأتي كله دفعة واحدة 65

الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية 65

التمكين 66
تغيّر في التوقعات 67
الديمقراطية وحرية الاختيار 68
الحقوق المدنية والسياسية 70

عدم المساواة 72
تزايد عدم المساواة في الدخل 72
فوارق متداخلة ومنهجية 73
الفوارق بين الجنسين 76

الاستدامة والتعرض للمخاطر 78
عدم الاستقرار في العمل 79
خطر تغيّر المناخ 82

الفصل 5

ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر 85

ثلاثة مقاييس جديدة متعددة الأبعاد 86

قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد: الدليل الجديد للتنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 87

الخسائر في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة 87
الخسارة في الصحة والتعليم تفوق الخسارة في الدخل 89
حدود دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 89

قياس الفوارق بين الجنسين: الدليل الجديد للفوارق بين الجنسين 90

أبعاد ومؤشرات 92
تباين شاسع في دليل الفوارق بين الجنسين 93
حدود دليل الفوارق بين الجنسين 95

قياس الفقر: الدليل الجديد للفقر المتعدد الأبعاد 95

اتجاهات عامة في الفقر المتعدد الأبعاد 96
الفقر المتعدد الأبعاد حسب البلدان والمناطق 99
حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد 100

الفصل 6

ما بعد عام 2010 103

التقدم وخطر تغيّر المناخ 104

برنامج السياسة العامة 105

المبادئ الرئيسية لصياغة السياسة العامة 106
مراعاة الخصوصيات المحلية 109
تحول في السياسة العالمية 111

برنامج للأبحاث 114

تحسين البيانات والتحليلات لإثراء المناقشات 114
نحو علم اقتصاد جديد للتنمية البشرية 115
اتجاهات البحث 117

الحواشي 121

المراجع 127

الملحق الإحصائي

دليل القارئ 139

تصنيف البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية 2010 146

الجداول الإحصائية

1 دليل التنمية البشرية وعناصره 147
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 2010–1980 152
3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 156
4 دليل الفوارق بين الجنسين 160
5 دليل الفقر المتعدد الأبعاد 165
6 التمكين 168
7 الاستدامة والتعرض للمخاطر 172
8 الأمن البشري 176
9 مفهوم سعادة الأفراد ورفاههم 180
10 الرفاه المدني والمجتمعي 184
11 الاتجاهات الديمغرافية 188
12 العمل اللائق 192
13 التعليم 196
14 الصحة 201
15 البيئة المؤاتية: التدفقات والالتزامات المالية 206
16 البيئة المؤاتية: الاقتصاد والبنية التحتية 210
17 الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 215

الملاحظات الفنية 219

تعريف المصطلحات الإحصائية 227

مجموعات البلدان 230

الأطر

1.1 من كاراتشي إلى السوربون: محبوب الحق وفكرة التنمية البشرية 12
1.2 الجديد في دليل التنمية البشرية 15
1.3 التنمية البشرية والإمكانات: الأسس الفكرية وتطورها 16
1.4 التنمية البشرية في التطبيق: على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي 21
2.1 مصطلحات رئيسية في تقرير التنمية البشرية 26
2.2 قصص متناقضة من أفريقيا 30
3.1 هل تحسّن الصحة في تزايد الثروة؟ 49
3.2 هل اللامركزية لصالح التنمية البشرية؟ 53
3.3 ثلاث قصص ناجحة حول تقدّم دليل التنمية البشرية 54
3.4 الصراعات والتنمية البشرية 56
3.5 معلومات مستقاة من الدراسات التحليلية حول النمو 57

3.6 تقدم غير ثابت 58
3.7 التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية 60
3.8 دور القطاع الخاص في التنمية البشرية 62
4.1 وضع الديمقراطية في البلدان العربية 69
4.2 السكان الأصليون وعدم المساواة في التنمية البشرية 76
4.3 المزيد من الإناث المفقودات 77
4.4 تغيّر العلاقات بين الجنسين في الاتحاد السوفييتي السابق 78
4.5 اتجاهات في حماية العمالة 81
5.1 ابتكارات في قياس التنمية البشرية:
دليل التنمية البشرية في التطبيق العملي 86
5.2 قضايا لا يشملها القياس لعدم توفر البيانات 91
5.3 الفقر: صور من الواقع في إندونيسيا وكينيا ومدغشقر 95
6.1 التنمية حرية وفي الصين تغيّر في الرؤية إزاء التنمية 107
6.2 قانون ضمان العمل في الريف في الهند 108
6.3 بعض الدروس المستقاة من الإخفاق في تنفيذ المشاريع 109
6.4 مقياس جديد للفقر المتعدد الأبعاد في المكسيك 114
6.5 الاعتراف بالعمل غير المأجور 115
6.6 آراء من المجتمع المدني في التنمية البشرية والتمكين 117

الأشكال

1.1 عناصر دليل التنمية البشرية 13
1.2 إقبال كبير على تقرير التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية 14
1.3 مفهوم التنمية البشرية – على كوكب يعيش عليه الجميع 24
2.1 تقدم عام وتباين كبير 27
2.2 البلدان الأسرع تقدماً تتوزع بين المناطق والبلدان الأقل تقدماً تتركز في أفريقيا 29
2.3 تنوع المسارات 31
2.4 التحسّن في الصحة 33
2.5 تقدم في المؤشرات الرئيسية للصحة ولكنه بطيء في البلدان النامية 34
2.6 تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق والبلدان المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية 34
2.7 تقدم في التعليم 37
2.8 مزيد من الأولاد في المدارس ومجال التحسين لا يزال واسعاً في التعليم الثانوي والعالي 38
2.9 تحسّن في المساواة بين الجنسين لكن الفوارق لا تزال قائمة 39
2.10 تقدم في المستوى المعيشي 42
3.1 ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتغيرات في الصحة والتعليم 47
3.2 فرص التحسن في الصحة والتعليم متاحة اليوم لجميع البلدان 48
3.3 في الحد من عدم المساواة مزيد من التنمية البشرية 59
4.1 ارتفاع دليل التنمية البشرية لا يعني بالضرورة الديمقراطية أو الإنصاف أو الاستدامة 66
4.2 نمو سريع في تكنولوجيا الاتصالات ولكن النفاذ إليها ما زال منخفضاً في البلدان الفقيرة 67
4.3 مزيد من البلدان يعتمد النظام الديمقراطي 68
4.4 أطفال الأسر الفقيرة أكثر عرضة للوفاة 74
4.5 نكسة في معدلات البطالة منذ عام 2008 79
4.6 عالم أقل استدامة 82
5.1 أثر بالغ لعدم المساواة على التنمية البشرية 88
5.2 سكان بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا والبلدان العربية يسجلون أكبر الخسائر بسبب عدم المساواة في التنمية البشرية 88
5.3 عناصر دليل الفوارق بين الجنسين 91
5.4 خسائر كبيرة بسبب الفوارق بين الجنسين في دليل التنمية البشرية 92
5.5 الصحة الإنجابية السبب الرئيسي في الفوارق بين الجنسين 93
5.6 مقارنة الخسائر في التنمية البشرية 94
5.7 عناصر دليل الفقر المتعدد الأبعاد 96
5.8 مقارنة الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل 97
5.9 البلدان التي تشهد ارتفاعاً في عدد الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وحرمان شديد 98
5.10 معظم الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد هم من سكان جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى 98
5.11 فوارق كبيرة داخل البلد الواحد في الفقر المتعدد الأبعاد: حالة كينيا 99
م 1.1 مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2010 وفقاً للمنهجيّتين السابقة والجديدة 221

الجداول

2.1 تحسّن واسع النطاق في دليل التنمية البشرية منذ عام 1970 28
2.2 التقدم السريع في التنمية البشرية يأتي عبر طرق مختلفة 29
3.1 عوامل كثيرة ترتبط بضعف الأداء 56
5.1 قياس التنمية البشرية 85

لمحة عامة

"الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة". بهذه الكلمات بدأ تقرير التنمية البشرية لعام 1990، مبشراً بنهج جديد في الفكر الإنمائي. فقد يبدو من البديهي اليوم أن الهدف من التنمية هو تهيئة بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع. ولكن لم يكن هذا هو الحال دائماً. وكان من الأهداف الرئيسية لتقرير التنمية البشرية على مدى الأعوام العشرين الماضية، التأكيد على أن الإنسان هو أساس التنمية وجوهرها.

ويكرّس تقرير التنمية البشرية لهذا العام صحة هذا النهج، الذي أطلقه منذ 20 عاماً. وهو اليوم أكثر صلة بالواقع من أي وقت مضى، حيث الحاجة ملحة إلى مواكبة ما يشهده العالم من تغيير، وإيجاد السبل لتحسين رفاه الإنسان. والواقع أن التنمية البشرية فكرة دائمة التطور، وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة. ومع التغيير الذي يشهده العالم لا بد وأن تتغيّر الأدوات والمفاهيم التحليلية. ولذلك يتناول هذا التقرير كيفية تعديل نهج التنمية البشرية بحيث يصلح لمواجهة التحديات التي تشهدها الألفية الجديدة.

وفي الأعوام العشرين الماضية، أحرزت التنمية البشرية تقدماً كبيراً في نواحٍ عديدة. فالناس اليوم يتمتعون بصحة أفضل، ويعيشون حياة أطول، ويحصّلون مستويات أعلى في التعليم، ويحظون بالإمكانات للحصول على مزيد من السلع والخدمات. وما تحقق من تحسّن في الصحة والتعليم شمل حتى البلدان التي تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، وما أحرز من تقدّم لم يقتصر على مستوى الصحة والتعليم والدخل، بل شمل قدرة الناس على اختيار قادتهم، والتأثير على القرار في الشأن العام، واكتساب المعرفة.

ومع ذلك، ليس كل ما شهدته الأعوام الماضية مشرفاً. فقد ازدادت مظاهر عدم المساواة، سواء أكان داخل البلدان أم فيما بينها، وانتشرت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وكثرت التباينات في الإنجازات المحققة. وشهد سكان بعض المناطق، مثل جنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي السابق، فترات من التراجع وخصوصاً في المجال الصحي، وظهرت مخاطر جديدة تتطلب مواجهتها ابتكار سياسات عامة تسمح بمعالجة الأضرار وتقليص الفوارق وبتطويع قوى السوق لتحقيق الفائدة للجميع.

وتتطلب معالجة هذه القضايا أدوات جديدة. ولذلك يضيف هذا التقرير إلى مجموعة أدلّة التنمية البشرية ثلاثة مقاييس جديدة، هي دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. وقد استُمدّت هذه المقاييس المبتكرة من التطوّر الذي شهدته النظرية وطريقة القياس بحيث تؤكد أهمية أثر عدم المساواة والفقر على عملية التنمية البشرية. وكان القصد من هذه المقاييس الإضافية إثراء النقاش والمضي به إلى ما هو أبعد من التركيز على الأرقام الإجمالية التقليدية.

والتحديات التي يواجهها عالم اليوم تستلزم رؤية جديدة على مستوى السياسة العامة. فالتنمية البشرية لا تتحقق بحلول فورية، ولا بعصا سحرية، بل هي نتيجة للسياسة العامة المتّبعة ومفعولها. فنحن، أولاً، لا نستطيع الافتراض بأن التنمية في المستقبل ستكون تكراراً لإنجازات الماضي: ففرص اليوم والمستقبل تفوق ما شهده الماضي في الكثير من المجالات. وثانياً، أثبتت التجارب المتنوعة والظروف المختلفة أن من غير الممكن تعميم الوصفات على صعيد السياسة العامة، بل من المستحسن التركيز على مبادىء وتوجيهات أساسية. وثالثاً، لا بد من معالجة التحديات الطارئة، وأبرزها تغيّر المناخ.

والتحديات الماثلة في الأفق كثيرة، بعضها يرتبط بالسياسة العامة، إذ يجب أن تكون السياسات

الإنمائية محلية المنشأ، وأن ترتكز على مبادئ صلبة وراسخة؛ وبعضها يرتبط بمشاكل، تتجاوز قدرة الدول منفردة، وتتطلب مؤسسات عالمية خاضعة للمساءلة الديمقراطية. ولهذه التحديات أثر على توجيه أعمال البحث أيضاً، بحيث يتعمّق التحليل في توضيح أسباب ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم، وكذلك في أثر تعدد أبعاد الأهداف الإنمائية على الفكر الإنمائي.

في الأعوام الماضية أحرزت التنمية البشرية تقدماً كبيراً في نواح كثيرة، ولكن ملامح الصورة ليست كلها مشرقة

عشرون عاماً من التنمية البشرية

قبل عشرين عاماً، شهد العالم عقداً مثقلاً بالديون وسياسات التكيّف والتقشّف، بينما كانت تجتاحه موجة من التحوّلات السياسية. وفي هذا الجو المفعم بالتطوّرات المتسارعة، ظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأول ليكون خير تعبير عن الاتجاه الإنساني، إذ دعا إلى اعتماد نهج جديد يضع الإنسان في صلب الاقتصاد والتنمية. وهذا النهج الذي استمد جذوره من رؤية جديدة للتنمية، كان ثمرة حماس المؤلّف الرائد للتقارير الأولى، محبوب الحق ورؤيته المبدعة، وكذلك ثمرة جهود زميله أمارتيا سن.

وفي العدد العشرين نعيد التأكيد على الأهمية الدائمة للتنمية البشرية، ونبيّن بُعد الرؤية التي يرتكز عليها نهج التنمية البشرية، والطبيعة الجديدة للمفاهيم والمقاييس والسياسات التي يتضمنها، وما أسهمت به من أفكار هامة حول أنماط التقدّم، وكيفية رسم معالم الطريق نحو التنمية التي أساسها الإنسان.

ففي عام 1990، بدأ تقرير التنمية البشرية بتعريف التنمية البشرية على أنها التنمية "التي توسّع خيارات البشر"، وتكرّس حقهم في الصحة والتعليم، وفي الحياة المديدة. كما أكد التقرير أن مفهوم التنمية البشرية والرفاه لا يقتصر على هذه الأبعاد، بل يتجاوزها ليشمل مجموعة من الإمكانات والقدرات، منها الحريات السياسية، وحقوق الإنسان. وهذا يذكّر بما قاله آدم سميث عن "القدرة على عيش الحياة من غير خجل". والاستحسان الذي لاقاه التقرير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين ووسائط الإعلام لم يكن سوى دليل على الأثر العميق الذي أحدثه هذا النهج المبتكر في الأوساط المعنية بالتنمية وخارجها.

تأكيد مجدّد

على الرغم من الحذر الذي يلاحظه القارئ في التعبير عن الرؤية الجديدة للتنمية البشرية في التقرير الأول، سرعان ما أصبح اختصار هذه الرؤية "بتوسيع خيارات البشر" تعريفاً شائع الاستخدام. وهذا الوصف أساسي لكنه غير كاف. فالتنمية البشرية تعني إدامة النتائج الإيجابية وتثبيتها عبر الزمن، كما تعني مكافحة الأنماط والممارسات التي تُفقر البشر، وترسّخ القمع، وتكرّس الإجحاف الهيكلي. وهكذا يصبح تطبيق مبادئ عامّة مثل الإنصاف، والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، ضرورة ملحّة.

والصفة الملازمة لتقليد التنمية البشرية، هي الارتكاز على نهج متحرك ودائم التطوّر. وفي هذا التقرير إعادة تأكيد على هذه الصفة بصيغة تتناسب مع ممارسات العمل الإنمائي في الواقع، ومع الأدبيات الأكاديمية حول التنمية البشرية ونهج الإمكانات:

> التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها.

وفي هذه الصيغة إعادة تأكيد على جوهر التنمية البشرية، على ما تقوم عليه من أسس الاستدامة والإنصاف والتمكين، على ما تنطوي عليه من مرونة. وبما أن المكاسب يمكن أن تكون ضعيفة وعرضة للزوال، والأجيال المستقبلية يجب أن تحظى بالمعاملة العادلة، من الضروري تركيز الجهود على ضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن، وهذا ما يُقصد بالاستدامة. وبما أن التنمية البشرية تعني إزالة الفوارق الهيكلية، يجب أن تكون منصفة. وبما أنّها تعني القدرة على ممارسة الخيارات الفردية، والمشاركة في الخيارات التي تتخذ على مستوى الأسرة والمجتمع والوطن، والتأثير فيها والاستفادة منها، يجب أن يكون هدفها التمكين.

ولا تغفل التنمية البشرية أهمية الحوار والنقاش، بحيث تبقى أهدافها موضوع بحث وجدل. والبشر أفراداً وجماعات هم الأساس في تحديد عملية التنمية، في إطار للتنمية البشرية يُطبّق على جميع البلدان فقيرة كانت أم غنية، وعلى جميع البشر. ومن الضروري وضع نموذج للقرن الجديد يتمتع بما يكفي من المرونة والقوة والحيوية.

تطوّر الرفاه: مسار متقلّب

من أهم مساهمات تقرير هذا العام التقييم المنهجي الذي يقدّمه لأداء عناصر التنمية البشرية على مدى أربعين عاماً. وهذا التقييم لفترة طويلة مضت، هو من أهم أهداف التقرير الصادر في الذكرى العشرين، إذ هو أوسع تحليل يتضمنه تقرير التنمية البشرية منذ صدوره، كما أنّه يأتي بأفكار جديدة هامة.

فعالم اليوم أفضل بكثير من عالم عام 1990، أو حتى عام 1970. وعلى مدى الأعوام العشرين الماضية، حقق كثيرون في مختلف أنحاء العالم تحسناً كبيراً في نواح هامة من حياتهم. فهم اليوم أكثر من أي وقت مضى، يتمتعون بصحة أفضل، ويملكون تحصيلاً علمياً أعلى، ويحظون بمزيد من الثروة، ويملكون مزيداً من القدرة على اختيار قادتهم ومساءلتهم. والشاهد على ذلك، هو دليل التنمية البشرية، الذي يضمّ معلومات عن متوسط العمر المتوقع، ومتوسط سنوات الدراسة، والدخل في قياس مركب مختصر. وقد ارتفع المتوسط العالمي لقيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 18 في المائة منذ عام 1990 (و41 في المائة منذ عام 1970)، مبيّناً بذلك التحسن الكبير في متوسط العمر المتوقع، ومستوى الالتحاق بالمدارس، ومعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى الدخل. غير أن هذا التحسّن لم يخلُ من التفاوت والتقلّب كما سنرى لاحقاً.

وقد استفادت من هذا التقدّم جميع البلدان تقريباً. فمن أصل 135 بلداً تكوّن العيّنة موضوع الدراسة خلال الفترة من 1970 إلى 2010، وتضمّ 92 في المائة من سكان العالم، تراجع دليل التنمية البشرية في ثلاثة بلدان فقط، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، عما كان عليه في عام 1970.

وبوجه عام، تمكّنت البلدان الفقيرة من اللحاق بركب البلدان الغنية من حيث دليل التنمية البشرية. وهذا التقارب يرسم صورة أكثر إشراقاً من الصورة التي تنم عنها اتجاهات الدخل حيث لا يزال التباين جلياً. غير أن التقدم لم يحدث في جميع البلدان بالسرعة نفسها، والفوارق لا تزال شاسعة. والبلدان التي شهدت أبطأ تقدّم هي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق، حيث ارتفاع معدلات وفيات الكبار.

أما البلدان التي حلّت في المرتبة الأولى من حيث التحسن في دليل التنمية البشرية فتشمل بلداناً حققت "معجزات" في نمو الدخل، مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية والصين. كما تشمل بلداناً أخرى مثل تونس وعُمان ونيبال حيث كان التقدم ملحوظاً في أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل. ومن اللافت أن قائمة البلدان العشرة الأولى لا تقتصر على البلدان التي عُرفت بتفوق أدائها. وتحلّ إثيوبيا في المرتبة الحادية عشرة مع ثلاثة من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (بوتسوانا وبنن وبوركينا فاسو) في المراتب الخمس والعشرين الأولى.

وهكذا يعطي التقييم من منظور أوسع صورة مختلفة عن النجاح، لا تتطابق مع صورة لجنة سبنسي (Spence) المعنية بالنمو والتنمية. وهذا التقييم يبيّن أن التقدّم في الصحة والتعليم هو الذي يحرك النجاح في التنمية البشرية. والواقع أن سبعة بلدان دخلت قائمة البلدان العشرة الأولى بفضل جودة أدائها في قطاعي التعليم والصحة، وأحياناً من غير أن تحقق معدّلاً مرتفعاً في النمو.

ولم تحرز جميع البلدان التقدم بالسرعة نفسها، والفوارق لا تزال شاسعة. فعلى مدى الأعوام الأربعين الماضية، لم تتعدّ نسبة التحسن في دليل التنمية البشرية 20 في المائة في ربع البلدان، بينما تجاوزت نسبة التحسن الذي شهده ربع آخر 65 في المائة. وبعض هذه الفوارق تُعزى إلى اختلاف النقاط التي بدأ منها هذا التحسن. فأقل البلدان نمواً حققت تقدماً أكبر من البلدان المتقدمة في قطاعي التعليم والصحة. غير أن نصف الفوارق في أداء دليل التنمية البشرية هي فوارق لا يمكن تبريرها على أساس دليل التنمية البشرية في نقطة الابتداء. فالعديد من البلدان انطلقت من نقاط متقاربة نسبياً، لكن التقدم الذي حققته كان متبايناً، مما يشير إلى أن عوامل أخرى خاصة بكل بلد مثل السياسات والمؤسسات والعوامل الجغرافية، لعبت دوراً هاماً في تحديد مسار هذا التقدّم.

شهد القطاع الصحي تقدماً ما لبث أن تباطأ. وهذا التباطؤ في التقدم الإجمالي سببه انتكاسات كبيرة في 19 بلداً؛ في تسعة منها، ستة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وثلاثة في الاتحاد السوفييتي السابق، انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى أقل ما كان عليه في عام 1970. وسبب هذا التراجع هو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وارتفاع معدّل وفيات الكبار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

أما التقدّم في التعليم فكان كبيراً وواسع النطاق، ويشير إلى تحسن في متوسط سنوات الدراسة، وكذلك في المساواة في الحصول على فرص التعليم بين الإناث والذكور. كما يشير هذا

من أهم ما يقدمه تقرير هذا العام التقييم المنهجي لأداء عناصر التنمية البشرية على مدى أربعين عاماً

التقدّم إلى تدخل الدولة الذي كثيراً ما يؤدي إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس إن لم يؤدّ بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم.

أما التقدّم في الدخل فهو على قدر أكبر من التباين. وعلى الرغم من التحسّن الإجمالي، لا تقارب في الدخل، كما هو في التعليم والصحة. فالبلدان الغنية حققت في المتوسط نمواً أسرع من البلدان الفقيرة على مدى الأعوام الأربعين الماضية. والفجوة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية لا تزال قائمة على هذا الصعيد، إذ تتربع مجموعة صغيرة من البلدان على رأس القائمة في توزيع الدخل، وقليلة هي البلدان التي بدأت فقيرة وخرجت من حالة الفقر لتنضم إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع.

ولا شك في أن تقدماً كبيراً قد أُحرز. لكن التغيّرات التي توالت على مدى العقود القليلة الماضية لم تكن جميعها إيجابية. فبعض البلدان شهدت انتكاسات كبيرة، ولا سيما في الصحة، بدّدت في أعوام قليلة مكاسب استغرق تحقيقها عقوداً من الزمن. وكان النمو الاقتصادي على تباين شديد، سواء أكان في البلدان التي شهدت نمواً سريعاً أم في المجموعات التي استفادت من هذا النمو. والفجوات في التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم، لا تزال كبيرة رغم ما شهدته من تراجع.

تُظهر أبحاثنا ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم في البلدان ذات المستوى المتوسط والمنخفض في التنمية البشرية

أنماط التنمية البشرية ومحركاتها

لقد ترافق التقدّم العالمي مع فوارق كبيرة بين البلدان. وهذا يشير إلى أن قوى واتجاهات عالمية وضعت في متناول جميع البلدان فرصاً للتقدّم على جميع مستويات التنمية، لكن مدى الاستفادة من هذه الفرص هو الذي اختلف بين بلد وآخر.

ومن النتائج المستغربة التي توصلت إليها أبحاث التنمية البشرية في الأعوام الأخيرة ويؤكد عليها هذا التقرير، ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم. وتظهر أبحاثنا هذا الضعف، خصوصاً في المستويين المتوسط والمنخفض لدليل التنمية البشرية. ومقياس ذلك هو مدى التحسن في الوضع الصحي للبشر وفي مستوى تعليمهم. والترابط في المستويات اليوم والذي يتناقص مع غياب الترابط في التغيّرات عبر الزمن، ليس سوى مظهر من مظاهر الأنماط التي كانت سائدة في الماضي، وهو أن البلدان التي أصبحت غنية هي الوحيدة القادرة على تحمّل التكاليف المرتفعة للتقدّم في الصحة والتعليم. ولكن تطوّر التكنولوجيا وتغيّر الهياكل الاجتماعية اليوم يسمح للبلدان الفقيرة أيضاً بتحقيق مكاسب كبيرة.

وكان التدفق غير المسبوق للأفكار عبر البلدان في الآونة الأخيرة حول كل المواضيع من تكنولوجيات الحفاظ على الصحة والمثل السياسية وأنماط الإنتاج، مصدراً لتحوّلات كبيرة. وسمحت الابتكارات للبلدان بتحسين الصحة والتعليم بكلفة متدنية. وهذا ما يفسّر ضعف الترابط عبر الزمن بين الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة بالدخل في التنمية البشرية.

ويبقى الدخل والنمو عنصرين أساسيين في عملية التنمية. وأي تفكير بخلاف ذلك ليس سوى إغفال لأهمية الدخل في توسيع آفاق البشر. فالدخل ضروري لتمكين الإنسان من امتلاك الموارد اللازمة للحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، ولتوسيع خياراته في القيام بأنشطة قيّمة ومجزية، ولإفساح المجال لتمضية الوقت مع من يحبّ. وفي نمو الدخل دليل على سعة الفرص المتاحة للحصول على العمل اللائق، مع أن تلك ليست حال الواقع دائماً، والانكماش الاقتصادي كثيراً ما يسبب خسائر في فرص العمل تثير هواجس لدى الإنسان في مختلف أنحاء العالم. والدخل هو أيضاً مصدر للضرائب وغيرها من العائدات التي تحتاج إليها الحكومات لتقديم الخدمات وتنفيذ مشاريع إعادة التوزيع. وهكذا يبقى نمو الدخل من الأولويات التي تُحدّد على صعيد السياسة العامة على أن يشمل الجميع.

ولا تنكر نتائج أبحاثنا أهمية ارتفاع الدخل في تعزيز قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الاجتماعية، وهذا ما تؤكده وفرة الأدلّة على صعيد الاقتصاد الكلي. فعلاقة الترابط بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والوضع الصحي كثيراً ما تنمّ عن ميزة يتمتع بها الأثرياء نسبة إلى الفقراء في الحصول على الخدمات الصحية. غير أن التحليل الوارد في هذا التقرير يلقي ظلالاً من الشك حول ما إذا كان نمو الدخل الشامل لجميع القطاعات يكفي لتعزيز خدمات الصحة والتعليم في البلدان حيث دليل التنمية البشرية منخفض أو متوسط. ولعلّ في هذا الخبر ما يسرّ لأن النمو المطّرد يبقى في الكثير من الأحيان هدفاً بعيد المنال.

وتؤكد نتائج البحث بالاستناد إلى بيانات وتحليلات جديدة على حقيقتين ركّز عليهما تقرير التنمية البشرية منذ البداية: التنمية البشرية تختلف عن النمو الاقتصادي، وتحقيق إنجازات كبيرة

في التنمية البشرية ممكن حتى ولو تعذر النمو الاقتصادي السريع. وقد أشارت التقارير السابقة إلى مقاطعة كيرالا في الهند، وبلدان مثل سري لانكا، وكوستاريكا، وكوبا إذ تمكنت من تحقيق مستوى من التنمية البشرية فاق مستوى بلدان أخرى تعادلها في الدخل. وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بالفصل بين نمو الدخل والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية وتقييم التقدّم فيها.

دور المؤسسات

تختلف السياسات والإصلاحات المؤاتية للتقدّم باختلاف ظروف المؤسسات وتتوقف على القيود الهيكلية والسياسية. وكثيراً ما أخفقت محاولات تعميم الحلول السياسية والمؤسسية على بلدان تختلف فيها الظروف وتتنوع، لأن السياسات يجب أن تنطلق من الظروف المؤسسية القائمة كي تأتي بالتغيير المنشود. فالتحرير الاقتصادي في الهند مثلاً، سعى إلى تخفيف القيود عن بيئة تغلب فيها المشاريع العائلية، وذلك برفع الضوابط وإفساح المجال للمنافسة. ومع أهمية دور المؤسسات في التأثير على التنمية البشرية، تبقى كيفية تفاعلها مع السياق المحلي موضوعاً يستحق مزيداً من البحث.

ومن الجوانب الهامة الأخرى كيفية تنظيم العلاقة بين السوق والدولة. فالحكومات حاولت بطرق مختلفة، تحقيق نوع من التوازن بين الحاجة إلى الأسواق في توليد الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي، وضرورة معالجة المواضع التي أخفقت فيها هذه الأسواق. فالأسواق قد تكون ضرورية لتحريك النمو المطّرد ولكنها لا تحقق التقدّم تلقائياً في أبعاد أخرى من التنمية البشرية. والتنمية التي تتسم بكثرة الاعتماد على النمو الاقتصادي، نادراً ما تحقق الاستدامة، أي أن اقتصاد السوق ضروري ولكنه ليس كافياً.

وهذه الكلمات تذكّر بما قاله كارل بولاني (Karl Polanyi) منذ أكثر من 60 عاماً، في طرحه الشيق لأسطورة السوق الذاتية الضوابط، أي فكرة وجود السوق في فراغ سياسي ومؤسّسي. والأسواق لا تنجح عموماً في تأمين الخدمات العامة، مثل الأمن والاستقرار والصحة والتعليم. فالشركات التي تنتج سلعاً رخيصة بالاعتماد على كثافة الأيدي العاملة وتستغل الموارد الطبيعية قد لا يهمّها مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ولا صحة العاملين فيها إذا توفرت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. وبدون إجراءات تتخذها الهيئات الاجتماعية أو الدولة لاستكمال عمل السوق، تبقى السوق قاصرة عن ضمان الاستدامة البيئية، إذ تسهم في الظروف المؤدية إلى التدهور البيئي، مثل الكوارث الناجمة عن فيضانات الوحول في جافا وانسكابات النفط في خليج مكسيكو.

وفرض الضوابط يتطلب دولة قادرة والتزاماً سياسياً، لكن هذه القدرة غير متوفرة في معظم الأحيان. فقد حاولت بعض حكومات البلدان النامية اقتباس الإجراءات التي تصلح في دولة حديثة متقدمة من غير أن تكون لديها الموارد ولا القدرات اللازمة لتنفيذ تلك الإجراءات. فعلى سبيل المثال، أخفقت الإجراءات التي اتخذتها الدولة للاستعاضة عن الواردات في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، عندما حاولت تلك البلدان اعتماد سياسة صناعية وطنية. أما في شرق آسيا فكانت العبرة في نجاح الدولة القادرة والقوية في تحريك التنمية ونمو السوق. فما يصلح ويكون ممكناً في سياق معين قد لا يصلح في سياق آخر. وفي ظروف عديدة، أبدت منظمات المجتمع المدني قدرة على كبح جموح الدولة والسوق معاً، مع أن سعي الحكومات إلى ضبط حركات المعارضة يمكن أن يقيّد نشاط المجتمع المدني.

ويمكن أن تكون الديناميات فعالة وإيجابية عندما تتوصّل البلدان إلى مؤسسات شاملة على مستوى السوق ومؤسسات شاملة على مستوى السياسة العامة. لكن هذه الحالة نادرة وصعبة. والنظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه القلة قد لا يدوم طويلاً، إما لأنه يحاصر طاقات الابتكار في مرافق الإنتاج، كما حدث في حالة إخفاق نظام الاستعاضة عن الواردات في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أو لأن التقدم المادي يعزّز تطلّعات الأفراد، ويعرّض تحكم القلة بالنفوذ للخطر، كما يحدث في إندونيسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية منذ التسعينات.

كثيراً ما تخفق محاولات تعميم الحلول السياسية على بلدان تختلف فيها الظروف وتتنوع لأن السياسات يجب أن تنطلق من الظروف المؤسسية المحلية كي تأتي بالتغيير المنشود

الخير لا يأتي كلّه دفعة واحدة

لا تقتصر التنمية البشرية على الصحة والتعليم والدخل فقط، بل تشمل مشاركة البشر في رسم ملامح التنمية، والإنصاف، والاستدامة، ومقوّمات الحرية التي يتمتعون بها لعيش الحياة التي ينشدونها. وإذا افترضنا أن هذه المفاهيم موضع إجماع، فلا إجماع حول ما يتطلبه تحقيقها، ولا حول طريقة قياسها. ولكن غياب المقاييس الكمية لا يبرر إهمال هذه المفاهيم ولا إغفالها.

وعندما تحرز البلدان تقدّماً في دليل التنمية البشرية، فلا يشمل هذا التقدم بالضرورة جميع الأبعاد بالمعنى الأوسع للتنمية. ويمكن أن يحلّ أي بلد في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية، ويبقى دون استيفاء مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة. وكذلك يمكن أن يحلّ أيّ بلد في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية، ويستوفي جزءاً من مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة. وتطرح هذه الأنماط تحديات كبيرة حيال كيفية التفكير في التنمية البشرية، ومقاييسها، والسياسات الآيلة إلى تحسين نتائجها وعملياتها.

وما من نمط ثابت يربط دليل التنمية البشرية بالأبعاد الأخرى للتنمية البشرية كالتمكين أو الاستدامة. أما عدم المساواة فهو استثناء من هذه القاعدة، إذ يرتبط ارتباطاً سلبياً بقيمة دليل التنمية البشرية، لكن هذه العلاقة لا تخلو من الفوارق الكبيرة. وغياب الرابط بين دليل التنمية البشرية والأبعاد الأخرى يُلاحظ في عدد كبير من البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية وأداء منخفضاً على مستوى المتغيّرات الأخرى: فربع البلدان يحلّ في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية وفي مرتبة منخفضة من حيث الاستدامة، كما تلاحظ فوارق مماثلة ولو أقل حدة على صعيد الحريات السياسية.

ومن الاتجاهات التي أدت إلى التمكين الزيادة الكبيرة في معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي في الكثير من أنحاء العالم، مما عزز قدرات البشر على اتخاذ قرارات واعية وعلى مساءلة الحكومات. واتسع نطاق التمكين ومختلف أشكاله بواسطة التطورات التكنولوجية والمؤسسية، ولا سيما انتشار الهاتف النقّال، والتلفزيون عبر الأقمار الصناعية، واستخدام الإنترنت، الذي أدّى إلى توفر المعلومات، وزيادة إمكانية التعبير عن الرأي للكثيرين.

وازدادت حصة الأنظمة الديمقراطية في العالم من أقل من ثلث البلدان في عام 1970، إلى نصف البلدان في أواسط التسعينات، إلى أكثر من ثلاثة أخماس في عام 2008. وظهرت أشكال مهجنة من التنظيم السياسي. ومع أن التغيّرات الحقيقية في العمل السياسي وسلامة سير هذا العمل تتفاوت بين بلد وآخر، والكثير من الأنظمة الديمقراطية لا تزال واهنة وهشة، يُلاحظ أن عملية صنع السياسة العامة تأخذ اليوم أكثر من أي وقت مضى بآراء المواطنين وشواغلهم، وأنّ الممارسات الديمقراطية المحلية في تحسن. وقد أدّى النضال السياسي إلى تغيير حقيقي في الكثير من البلدان، مما وسّع نطاق تمثيل الفئات التي كانت مهمشة في الماضي، كالنساء، والفقراء، والسكان الأصليين، واللاجئين، والأقليّات الجنسية.

غير أن المتوسطات لا تعطي فكرة دقيقة عن الواقع. فمنذ الثمانينات، يفوق عدد البلدان التي شهدت مزيداً من التفاوت في الدخل تلك التي سجلت تراجعاً في هذا التفاوت. ومقابل كل بلد حقق تحسّناً على صعيد عدم المساواة على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، سُجّل تراجع في أكثر من بلدين، ولا سيما في البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. وتسجل غالبية بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ مستوى من عدم المساواة في الدخل اليوم يفوق ما شهدته منذ عقود مضت. أما بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فبعد أن كانت لفترة طويلة المنطقة التي تسجل أكبر تباين في توزيع الدخل والأصول، شهدت في الآونة الأخيرة تحسناً كبيراً أدى إلى زيادة الإنفاق على المرافق الاجتماعية واعتماد سياسات اجتماعية محدّدة الأهداف.

وجاءت الأعوام الأخيرة لتكشف هشاشة إنجازاتنا، وخير شاهد على ذلك أزمة مالية عاصفة لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ عقود، جردت 34 مليون شخص من وظائفهم، وأسقطت 64 مليون آخرين دون خط الفقر، فدفعت بهم إلى العيش على 1.25 دولار في اليوم، وخطر الركود لا يزال مخيماً، والتعافي التام من هذه الأزمة قد يستغرق أعواماً.

ولعلّ التحدي الأكبر في المحافظة على التقدّم في التنمية البشرية هو عدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك. ولتحقيق الاستدامة في التنمية البشرية، لا بدّ من الفصل بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري. فقد بدأت بعض البلدان المتقدمة التخفيف من الآثار الضارة لهذه الانبعاثات عن طريق إعادة التدوير، والاستثمار في النقل العام والبنية التحتية. غير أن هذا التوجه يشكل عقبة كبيرة أمام غالبية البلدان النامية، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الطاقة النظيفة وقلة توفرها.

مقاييس جديدة لواقع متغير

كان تطوير عملية القياس دائماً ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية. لكن هذا القياس لم يكن يوماً لمجرد القياس. فدليل التنمية البشرية أفسح المجال أمام نهج جديد في التفكير حول التقدم، وذلك بإطلاق فكرة بسيطة ومقنعة في آن، وهي أن

عندما تحرز البلدان تقدماً في دليل التنمية البشرية، لا يشمل هذا التقدم بالضرورة جميع الأبعاد بالمعنى الأوسع للتنمية. ويمكن أن يحل أي بلد في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية، ويبقى دون استيفاء مقومات الاستدامة والديمقراطية والمساواة

التنمية البشرية هي أكثر بكثير من الدخل. وعلى مدى الأعوام الماضية اعتمد تقرير التنمية البشرية مقاييس جديدة لتقييم التقدّم في تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة، لكن عدم توفر البيانات الموثوقة كان عائقاً أمام تطبيق هذه المقاييس.

وفي هذا العام، اعتمد التقرير أدلة جديدة لقياس نواحٍ في توزيع الرفاه، تتعلّق بعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر. وهذه الأدلة تعبّر عن تطوّر طرائق القياس والتحسّن في توفر البيانات. كما يقدّم التقرير دليل التنمية البشرية، بأبعاده الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل، في صيغة منقحة استفادت من الانتقادات البناءة، ووُضعت باستخدام مؤشرات أكثر ملاءمة لقياس التقدّم في المستقبل.

اعتمد التقرير أدلة جديدة لقياس نواح في توزيع الرفاه، تتعلق بعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر. وهذه الأدلة هي نتيجة لتطور طرائق القياس والتحسّن في توفر البيانات

وتعديل دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة، يوضح عدم المساواة في كل بُعد من الأبعاد التي يشملها الدليل الأصلي ويخدم هدفاً أشار إليه التقرير لأول مرة في عام 1990. وهذا التقرير يقدم دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، كمقياس لمستوى تنمية البشر في مجتمعات تشهد حالات من عدم المساواة. فحيث تسود المساواة التامة، تتساوى قيمة دليل التنمية البشرية مع قيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة. ودليل التنمية البشرية لشخص متوسط في أي مجتمع يكون أقل من مجموع دليل التنمية البشرية عندما يكون هناك عدم مساواة في توزيع الصحة والتعليم والدخل؛ وكلما انخفض دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة (وكبر الفارق بينه وبين دليل التنمية البشرية)، يكون مستوى عدم المساواة مرتفعاً. ويُطبّق هذا المقياس في التقرير على 139 بلداً. وفيما يلي بعض نتائج تطبيق هذا المقياس:

- يبلغ متوسط الفارق في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة 22 في المائة، فدليل التنمية البشرية العالمي البالغ 0.62 في المائة في عام 2010 يهبط إلى 0.49 في المائة إذا ما عُدّل بعامل عدم المساواة. وهذا الانخفاض يعادل هبوطاً من الفئة المرتفعة حسب دليل التنمية البشرية إلى الفئة المتوسطة. ويتراوح الفارق بين دليل التنمية البشرية والدليل المعدّل بين 6 في المائة في الجمهورية التشيكية، و45 في المائة في موزامبيق، حيث يتجاوز معدّل الخسارة في قيمة الدليل 10 في المائة في أربعة أخماس البلدان و25 في المائة في خُمسيها.
- يرتفع مستوى عدم المساواة في بُعد أو أكثر في البلدان التي تسجل مستوى منخفضاً في التنمية البشرية، وكذلك تكبر الخسائر في التنمية البشرية. وتبلغ نسبة الخسارة على مستوى البلدان 44 في المائة في ناميبيا، و42 في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى، و41 في المائة في هايتي بسبب عدم المساواة في أكثر من بُعد من الأبعاد الثلاثة.
- تعاني بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من أكبر الفوارق على صعيد دليل التنمية البشرية بسبب تفاقم عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة. وفي مناطق أخرى تُعزى الفوارق في الدليل إلى عدم المساواة في بُعد واحد مثل الصحة في جنوب آسيا.

مقياس جديد للفوارق بين الجنسين: أوجه الحرمان التي تعاني منها المرأة والفتاة هي مصدر رئيسي من مصادر عدم المساواة. وكثيراً ما تعاني المرأة من تمييز في الصحة والتعليم وسوق العمل، يحدّ من حريتها. ويقدّم هذا التقرير مقياساً جديداً لعدم المساواة يستند إلى الإطار نفسه لدليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، والهدف منه هو توضيح الفوارق في توزيع إنجازات التنمية البشرية بين المرأة والرجل. ويُظهر دليل الفوارق بين الجنسين ما يلي:

- تختلف الفوارق بين الجنسين اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر، ويتراوح الفارق في قيمة الدليل بين 17 و85 في المائة (إذ لا يقارن مباشرة بمجموع الفوارق الناجمة عن عدم المساواة نظراً إلى استخدام متغيرات مختلفة). وقد حلّت هولندا، حيث بلغ الفارق 17 في المائة، على رأس قائمة البلدان من حيث المساواة بين الجنسين، تليها الدانمرك والسويد وسويسرا.
- البلدان التي تشهد توزيعاً متفاوتاً في التنمية البشرية تشهد أيضاً ارتفاعاً في الفوارق بين المرأة والرجل، والبلدان التي تشهد ارتفاعاً في مستوى الفوارق بين الجنسين تشهد أيضاً تفاوتاً في توزيع التنمية البشرية. ومن البلدان التي تسجل أداء سيئاً على المستويين جمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق وهايتي.

مقياس الفقر المتعدّد الأبعاد: الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد شأنه شأن التنمية، لكن هذا الطابع المتعدد قد حُجب في الماضي بأرقام عامة. ويعتمد تقرير هذا العام دليل الفقر المتعدد الأبعاد،

الذي يكمّل المقاييس المرتكزة على المال بمقاييس أخرى تقيس مختلف أوجه الحرمان وتداخلها. ويحدّد هذا الدليل أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة نفسها التي يشملها دليل التنمية البشرية، ويظهر عدد الأشخاص الفقراء الذين يعانون (من أي وجه من أوجه الحرمان)، كما يُظهر عدد أوجه الحرمان التي تعيشها أسرة معيشية فقيرة. ويمكن تجزئة هذا الدليل حسب المناطق والفئات الإثنية، أو حسب التجمّعات الأخرى، وكذلك حسب الأبعاد، بحيث يكون أداة مرنة في صنع السياسة العامة. ويظهر هذا الدليل ما يلي:

- يعيش 1.75 مليار شخص من 104 بلدان يغطيها دليل الفقر المتعدد الأبعاد، أي ثلث سكان هذه البلدان، في فقر متعدد الأبعاد، حيث 30 في المائة من المؤشرات على الأقل يدلّ على حرمان شديد في الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة. وهذا يتجاوز ما تشير إليه التقديرات بأن 1.44 مليار شخص في تلك البلدان يعيشون على 1.25 دولار في اليوم أو أقل (مع أنها دون النسبة التي تعيش على دولارين أو أقل). وتختلف أنماط الحرمان عن أنماط فقر الدخل في أوجه هامة. ففي العديد من البلدان، منها إثيوبيا وغواتيمالا، يُلاحظ أن عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد يفوق عدد أولئك الذين يعانون من فقر الدخل. وتتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في نحو ربع البلدان التي تتوفر عنها تقديرات حول المؤشرين، ومن هذه البلدان أوزبكستان وتنزانيا والصين.
- تشهد بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدّل انتشار للفقر المتعدد الأبعاد، حيث يتراوح بين حد أدنى قدره 3 في المائة في جنوب أفريقيا وحد أقصى قدره 93 في المائة في النيجر. ويتراوح متوسط معدّل الحرمان بين 45 في المائة في سوازيلند والغابون وليسوتو، و69 في المائة في النيجر. ومع ذلك يعيش نصف سكان العالم الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في جنوب آسيا (844 مليون نسمة) وأكثر من الربع في أفريقيا (458 مليون نسمة).

* * *

وتقدم هذه المقاييس الجديدة نتائج وأفكاراً جديدة يمكن أن يُسترشد بها في عملية مناقشة السياسة العامة وتصميمها. فعندما تكون الفوارق في دليل التنمية البشرية كبيرة نتيجة لعدم المساواة، هذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذ ما ركز جهوده على إصلاحات تسهم في التقدّم نحو تحقيق الإنصاف. وعندما يلتقي ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع انخفاض فقر الدخل، فهذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذا ما ركز على تحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. وهذه المقاييس تفتح مجالات جديدة للبحث، تسمح بالتطرق إلى مسائل دقيقة وحساسة: أي من البلدان نجحت في الحد من عدم المساواة في التنمية البشرية؟ هل التقدّم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين سبب لانتشار التنمية على نطاق واسع أو نتيجة له؟ هل يسهم الحد من فقر الدخل في تراجع الفقر المتعدد الأبعاد أو في تفاقمه؟

تقدم هذه المقاييس الجديدة نتائج وأفكاراً جديدة يمكن أن يُسترشد بها في عملية مناقشة السياسة العامة وتصميمها

التنمية البشرية في المستقبل

ماذا عن مستقبل برنامج السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي؟ في الوضع الحالي ما يشجع، وفيه أيضاً ما يدعو إلى الحذر. التقدّم ممكن حتى بدون موارد ضخمة، وتحسين حياة الإنسان لا يتطلب أكثر من الوسائل المتوفرة لمعظم البلدان. إلاّ أن النجاح غير مضمون، ومسار تعزيز التنمية البشرية يختلف بين بلد وآخر وفقاً للظروف التاريخية والسياسية والمؤسسية.

فما كُتب وقيل عن التنمية البشرية ركز على وصفات موحّدة يمكن تطبيقها على مجموعة كبيرة من البلدان. غير أن الثغرات التي ينطوي عليها هذا المشروع الفكري باتت الآن واضحة، لا خلاف يذكر عليها. وفي ذلك دليل على ضرورة الإقرار بفرادة البلدان والمجتمعات وخصوصيتها، ضمن المبادئ الأساسية التي يمكن أن تسترشد بها عملية وضع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في ظروف مختلفة. ومن تقرير عالمي كهذا التقرير، يستطيع المرء أن يستخلص عبراً عامة، وأن يمضي في البحث، وتحليل برنامج السياسة العامة، وتوسيع المناقشة، لتتفرّع في مجالات مكمّلة للفكرة العامة.

وإذا كان نهج "الحل الواحد لجميع المشاكل" نهجاً غير صالح، كيف يمكننا توجيه عملية صنع السياسات؟ فالسياسات تُصمّم وتُنفّذ كلّ يوم في مختلف أنحاء العالم، والمعنيون يلتمسون المشورة والمساعدة من المؤسسات المعنية بالتنمية والباحثين المتخصصين. وفيما يلي بعض الأفكار الأساسية:

- التفكير في المبادئ أولاً: السؤال عما إذا كانت سياسة معيّنة تصلح للتنمية البشرية ليس النهج الأمثل، لأن سياسات عديدة تصلح في بعض الظروف ولا تصلح في ظروف أخرى. علينا أن نسأل ما هي المبادئ التي يمكن على أساسها تقييم السياسات المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك مراعاة الإنصاف والفقر في السياسة العامة، ودور المؤسسات في معالجة الصراعات وتسوية النزاعات. وتختلف كيفية تطبيق هذه المبادئ في سياسات محدّدة باختلاف الظروف المؤسسية والهيكلية والسياسية.

- مراعاة خصوصية الواقع: قدرة الدولة والقيود المؤسسية هي من الأمثلة التي تدلّ على أهمية مراعاة خصوصية الواقع. ومن الأسباب المعروفة للإخفاق افتراض وجود الدولة القوية أو الجهاز التنظيمي الفعال، أو افتراض إمكانية زرعه أو إنشائه. والسياسات الوطنية تهمل النطاق الأوسع للاقتصاد السياسي، مع أن هذا ليس من صالحها، ولا يمكن لأي سياسة أن تكون وثيقة الصلة بالواقع ما لم ينطلق تصميمها من فهم الوقائع المؤسسية الفعلية.

- إحداث تحوّل في السياسات العالمية: مواجهة التحديات العديدة، مثل الهجرة الدولية، ووضع قواعد منصفة وفعالة للاستثمار، والتصدّي للمخاطر التي تهدد العالم، مثل تغيّر المناخ، هي مهمة تتجاوز قدرة الدول منفردة. فهذه قضايا تتطلب قيام نظام عالمي يعزز المساءلة الديمقراطية والشفافية، ويضمّ أقل البلدان نمواً، ويسعى إلى تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مستقرة ومستدامة.

وفي الصدى الذي أحدثه تقرير التنمية البشرية دليل على أن الفكر الذي تقوم عليه السياسة العامة يمكن أن يسترشد ويستنير ببحث معمّق يتناول الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية. ومن عناصر هذا التقليد برنامج من البحث والتحليل المكثف. ويظهر هذا التقرير كيفية العمل على المضي بهذا البرنامج من خلال تحسين تحليل البيانات والاتجاهات. ويبقى أمامنا الكثير من العمل، بدءاً بالتركيز على ثلاث أولويات هي: تحسين تحليل البيانات لتوجيه المناقشات، وإيجاد بديل عن النُّهُج التقليدية لدراسة التنمية، والتعمّق في فهم قضايا عدم المساواة، والتمكين، والاستدامة والتعرض للمخاطر.

ولا بد من إعادة نظر جذرية في اقتصاد النمو وعلاقته بالتنمية. وكثيرة هي الأدبيات النظرية والتجريبية التي تكاد تساوي بين النمو الاقتصادي والتنمية. وتقوم هذه النماذج على افتراض أن البشر لا يهتمون إلا بالاستهلاك، ويكاد تطبيقها العملي يركز حصراً على دور السياسات والمؤسسات في النمو الاقتصادي. غير أن أساس نهج التنمية البشرية ينطلق من عكس ذلك، إذ يؤكد أن الرفاه ليس بالمال فحسب: إنه بالإمكانات التي تتيح للبشر أن يعيشوا حياتهم بالطريقة التي يختارونها وينشدونها. من هنا دعوتنا إلى اقتصاد جديد، اقتصاد للتنمية البشرية يكون أساساً صلباً لتعزيز الرفاه البشري والنمو، ولتقييم السياسات والالتزام بتنفيذها وفقاً لما تحققه من تقدم في التنمية البشرية في الأجلين القصير والطويل.

فالتقدّم البشري حسب كلمات مارتين لوثر كينغ "ليس تلقائياً ولا حتمياً، بل هو ثمرة جهد لا يهدأ، وسعي لا يستكين، ومن غير هذا العمل الدؤوب يصبح الوقت نفسه ملاذاً لقوى الركود الاجتماعي". وفكرة التنمية البشرية هي تجسيد لهذه الجهود، وهي فكرة مجموعة ملتزمة من المفكرين والممارسين المقتنعين بضرورة تغيير طريقة التفكير في تقدّم المجتمعات.

غير أن تحقيق برنامج التنمية البشرية يتطلب المضي إلى أبعد من ذلك. فالتنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدّم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية. ومواجهة التحديات ليست أمراً ممكناً فحسب، بل هي ضرورة، وضرورة ملحّة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

التنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية

الفصل 1

تأكيد مجدد على التنمية البشرية

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية في عام 1990، في فترة شهدت الكثير من الظروف والأحداث. فجدار برلين كان قد أوشك على الانهيار، والاتحاد السوفييتي أشرف على الانحلال، ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قد أطلق سراح نلسون مانديلا، والعراق على أهبة غزو الكويت، وأوغوستو بينوشي تخلى عن سدّة الرئاسة في شيلي وحلّ محله نظام ديمقراطي والساندنيستس خسروا الانتخابات في نيكاراغوا، وحزب أونغ سان سو كيي الوطني الديمقراطي فاز في الانتخابات الوطنية في ميانمار، والتظاهرات الطلابية عمّت شوارع بيجين مطالبةً بالإصلاح السياسي، والأسواق المالية فُتحت في شنغهاي وشنزان، ومارغريت ثاتشر أمضت أكثر من عشرة أعوام في حكم المملكة المتحدة. وفي تلك الفترة وُلدت عبارة "إجماع واشنطن".

وفي زحمة هذه الأحداث، صدر التقرير الأول عن التنمية البشرية، وفيه دعوة إنسانية بليغة إلى اعتماد نهج جديد في الاقتصاد والتنمية. دعوة لاقت صدى مدوياً في مختلف أنحاء العالم، لا يزال يتردد في ما أُجري مؤخراً من دراسات حول قياس رفاه الشعوب وما أحرز من تقدم على مستوى البيانات والمعرفة[1]. غير أن هذه الدعوة ترقى في الزمن إلى عقود خلت، وهذا ما يبينه الإطار 1.1 الذي يقدم محبوب الحق، الخبير الاقتصادي الباكستاني، صاحب الرؤية الثاقبة، الذي كان الرائد في إصدار تقرير التنمية البشرية.

أما اليوم، وبعد مضي عشرين عاماً على صدور التقرير الأول، يواجه العالم تحديات جديدة، إضافة إلى التحديات المزمنة. وقد أصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضرورة ملحة إزاء المخاطر الجسيمة التي تهدد بتقويض أيّ تقدم في المستقبل. فالمخاطر البيئية المتفاقمة تلحق أضراراً بالأرض وساكنيها من الفقراء، وحالة عدم اليقين تخيم على الاستقرار الاقتصادي والأمن العالمي. وبعد أن كان العالم خاضعاً لهيمنة قوتين عظميين، تتجاذبه اليوم قوىً وأقطاب جديدة على الصعيد السياسي.

وكما في عام 1990، يبدأ الفصل الأول من هذا التقرير بتناول مفهوم التنمية البشرية. واليوم كما في عام 1990 يبدو هذا المفهوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى[2]. وهذا التقرير يستند إلى ما تراكم من خبرات ومعارف عبر السنين، ليبحث في الأسس والدوافع الفكرية والسياسية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية، ويتتبع مسار تطوره، ويسلط الضوء على أعمال أمارتيا سن[3]. ويتناول هذا الفصل التحولات الكبيرة التي طرأت على نهج السياسة الإنمائية، ويعيد التأكيد على مفهوم التنمية البشرية، على أساس مبادئ الاستدامة والمساواة والتمكين. والهدف من ذلك هو فهم أنماط التنمية البشرية والطرق التي تؤدي بالأفراد والمجتمعات إلى عيش الحياة التي يتطلعون إليها. ولعل هذا هو أفضل تصور للتقدم البشري.

قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريفاً واضحاً لمفهوم التنمية البشرية، يرد في افتتاحية الفصل الأول المعنون "تعريف التنمية البشرية وقياسها" بهذه الصيغة:

> الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة. والهدف الأساسي للتنمية هو توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع. ومع أن ذلك قد يبدو أمراً بديهياً، كثيراً ما يُغفل في غمرة الاهتمام المباشر بتراكم السلع والأموال.

والجدير بالذكر أن هذا الهدف ليس بجديد، بل كان هدفاً للعديد من الفلاسفة عبر التاريخ بدءاً من أرسطو. وهذا التقرير طالب بتجديد الاهتمام بالإنسان في ظل ما شهده عقد الثمانينات من القرن الماضي من تفاوت بين البلدان في التقدم نحو تحقيق التنمية البشرية، وهو عقد الأزمات الاقتصادية ومحاولات تثبيت الاستقرار والتكييف الهيكلي.

وأصبحت بداية الجزء المعنون "تعريف التنمية البشرية" الصيغة المعتمدة لمفهوم التنمية البشرية:

> التنمية البشرية هي توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ... فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتعوا بمعيشة كريمة، ... إضافة إلى ممارسة الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الذات. وهذا ما يسميه آدم سميث بالقدرة على عيش الحياة من غير خجل.

وشدد التقرير كذلك على أن التنمية تقوم على الحرية، والخيار الإنساني (حرية الفرص) والمسار التشاركي (حرية التصرف)[4]. كما أكد على أن التنمية البشرية هي مفهوم واسع وعام ينطبق على جميع البلدان.

> تجمع التنمية البشرية ... بين إنتاج السلع وتوزيعها وتعزيز القدرات البشرية واستثمارها. كما تركز على الخيارات، على ما يجب أن يملكه الإنسان، ويكون عليه، ويفعله من أجل تأمين موارد رزقه. والتنمية البشرية لا تعني تلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، بل هي أيضاً بمثابة مسار تشاركي وديناميي، ينطبق مفهومه على أقل البلدان نمواً مثلما ينطبق على أكثرها تقدماً.

ويرى أمارتيا سن أن المبدأين الأساسيين الذي يقوم عليهما نهج التنمية البشرية هما "(1) الإقرار بقدرة البشر على تحسين أوضاعهم؛ (2) والإقرار بضرورة بذل الجهود لتحقيق ذلك[5]." فقد ركز نهج التنمية البشرية منذ البداية على أهمية التحاليل والسياسات العملية الهادفة إلى تعزيز

الإطار 1.1 من كاراتشي إلى السوربون: محبوب الحق وفكرة التنمية البشرية

لدى سماع الخطاب الشيق الذي ألقاه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في عام 2009، ويدعو فيه إلى إجراء إصلاحات جذرية في طريقة قياس التقدم وينتقد التركيز المفرط على الناتج المحلي الإجمالي في تقييم الرفاه، يكاد المستمع يظن أن هذا الخطاب هو آخر الإنجازات التي توصل إليها الفكر الغربي في التنمية. وقد أعلن الرئيس ساركوزي من على منبر القاعة الكبرى في جامعة السوربون في باريس، وأمام النصب التذكاري لكل من باسكال وديكارت، عن العمل الذي أنجزته لجنة من الخبراء الاقتصاديين البارزين. فهؤلاء دعوا إلى اعتماد مقاييس جديدة للتقدم، تقيس عدم المساواة، والاستدامة البيئية، والإنتاج غير القابل للتسويق، ونوعية الحياة.

إلا أن أبرز النقاط التي تطرق إليها الرئيس ساركوزي في خطابه، عمرها أكثر من أربعين عاماً. وقد أبصرت النور على بعد حوالى أربعة آلاف ميل من مدينة النور. ففي عام 1968، ألقى محبوب الحق، الخبير الاقتصادي الباكستاني الذي كان يرأس لجنة التخطيط في بلاده آنذاك، خطاباً في كاراتشي حول التنمية الاقتصادية. وفي ذلك الوقت، كانت البلاد قد شهدت عقداً من النمو الاقتصادي، تجاوز معدله السنوي 6 في المائة. وتوقع الحضور أن يسمعوا من أحد ألمع الخبراء في باكستان وصاحب الخطة الخمسية التي أثمرت هذا الانتعاش الاقتصادي، ثناءً على نجاح السياسات الحكومية.

إلا أن الخبير الاقتصادي الشاب فاجأ الحضور، إذ أخذ ينتقد استراتيجية التنمية المتبعة في باكستان. فخلال الفترة التي وصفتها الحكومة بـ "عقد التنمية" تضاعف التفاوت في المداخيل بين شرق البلاد وغربها، وانخفضت الأجور في القطاع الصناعي بنسبة الثلث. ووحدها النخبة هي التي استفادت من عائدات العملات الأجنبية، واستأثرت 22 عائلة باكستانية بثلثي الأصول في القطاع الصناعي وبأربعة أخماس الأصول في قطاعي المصارف والتأمين. وهكذا كان هذا النمو الاقتصادي الكبير مجرد صورة مشوهة عن حقيقة تلك الفترة في حياة المواطنين العاديين.

وفي غضون أعوام قليلة، تمكن محبوب الحق من إقناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر تقرير يتولى إعداده باحثون مستقلون يقترحون خياراً بديلاً عن خيار حصر التركيز في الناتج المحلي الإجمالي الذي كان متبعاً آنذاك في المنظمات الدولية. وقد أثارت فكرة تدخل الأمم المتحدة في تقييم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان جدلاً، بلغ من الحدة أن بعض البلدان هدّد بمقاطعة المشروع بكامله. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزم، طوال عشرين عاماً من عمر هذا التقرير، بالحفاظ على استقلالية هذا العمل ونزاهته الأكاديمية.

المصدر: Haq and Ponzio 2008; ul Haq 1973; Jolly, Emmerij, and Weiss 2009.

الرفاه، وعلى أهمية المناقشات العامة المحلية والوطنية في تحديد مختلف الخيارات المتاحة على هذا الصعيد.

وتناول التقرير في مختلف أعداده السابقة مواضيع هامة مثل الحرمان، وعدم المساواة، والتمكين. فتقرير عام 1990 تطرق إلى التفاوت الكبير داخل البلدان، تستمر في ظله حالات حرمان شديد تعاني منه أعداد كبيرة من السكان. وسلط الضوء على التفاوت بين القرية والمدينة، والرجل والمرأة، والفقير والغني. وشدد خصوصاً على الحرية السياسية، وحرية التعبير عن الرأي، والمساءلة والممارسة الديمقراطية[6]. وهذه هي أمثلة على بُعد الرؤية التي بُني عليها تقرير التنمية البشرية منذ البداية، وتميز بها حتى اليوم.

دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو عنصر استراتيجي في النهج الجديد، إذ يمثل التحول في طريقة التفكير، حتى ولو لم يكن كافياً للتعبير عن ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى. وهذا الدليل، هو مقياس مركب للصحة والتعليم والدخل، يقيّم مستويات ودرجات التقدم، بالاستناد إلى مفهوم إنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو كأي مقياس إجمالي آخر يستخدم للمقارنة الدولية، لا يغطي سوى جزء مختصر مما تعنيه التنمية البشرية (الشكل 1.1).

وفي الأعوام العشرين الماضية، لم يكن دليل التنمية البشرية بمنأى عن النقد. فمنهم من انتقد كيفية تركيبه وبنائه، ومنهم من اقترح توسيع نطاقه ليشمل أبعاداً إضافية كالمساواة بين الجنسين والتنوع البيولوجي. صحيح أن بعض هذه الانتقادات صائب، غير أن الهدف ليس في بناء مؤشر للرفاه خالٍ من أي شائبة، بل في إعادة توجيه الاهتمام نحو التنمية التي محورها الإنسان، وإثراء النقاش حول كيفية تقييم تقدم المجتمعات. وبمناقشة ما الذي يجب أن يشمله هذا الدليل أو أن يغفله، ومدى صحة دمج عناصر فئات مختلفة مع بعضها البعض، ومدى الأهمية التي تستحقها كل من هذه العناصر، وكيفية الحصول على المزيد من البيانات وتحسين نوعيتها، تتسع آفاق النقاش ويقل التركيز على النمو الذي كان هو الغالب في الفكر الإنمائي.

ونجح دليل التنمية البشرية في توفير بديل عن التركيز على الدخل. وفي هذا السياق، ورد في مجلة \الإيكونوميست في عام 1990: "كانت المحاولة الأولى للنبي موسى، وتبعته محاولات لأفلاطون وروسو وماركس، واليوم يأتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الشكل 1.1 عناصر دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية – ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات

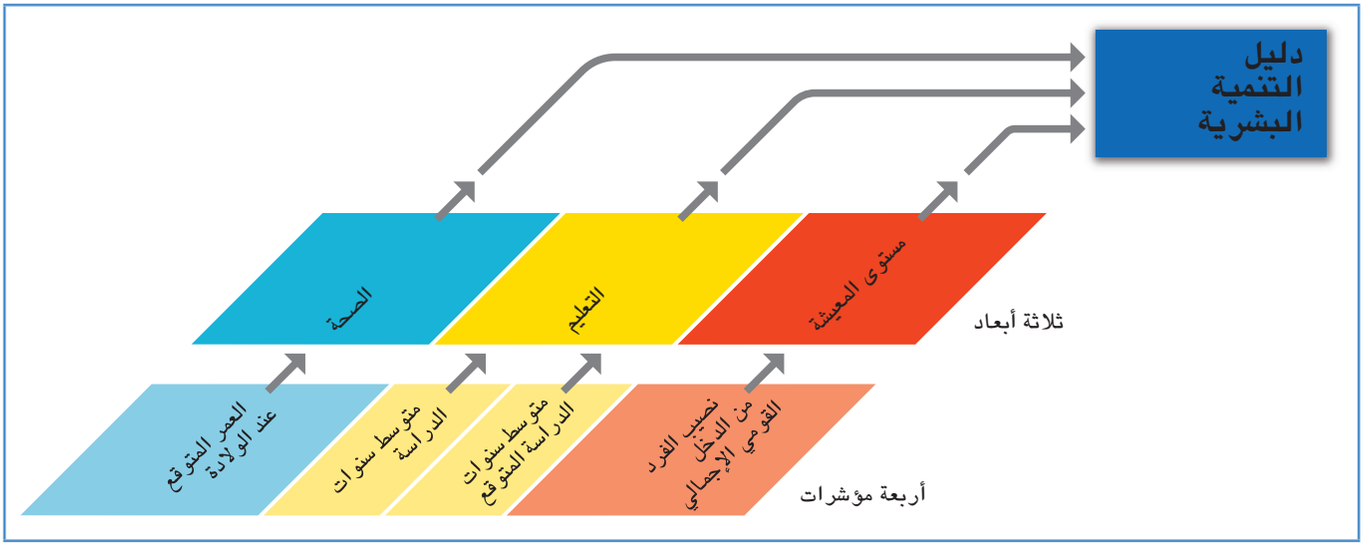

ملاحظة: المؤشرات الواردة في هذا الشكل تتبع المنهجية الجديدة المحددة في الإطار 1.2.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

بمحاولته الجريئة، في التقرير الجديد الذي يصدره، ليحدد ماهية التنمية البشرية وطريقة قياسها[7]."

وفي عام 1991، ورد في المجلة نفسها ما يلي: "أهم ما في التقرير دليل يجمع بين البساطة والابتكار، وقد صمم لقياس الإنجازات التي تحققها البلدان قياساً نسبياً يختلف عن التصنيف السنوي الذي يصدره البنك الدولي حسب دخل الفرد[8]."

دليل التنمية البشرية هو ركيزة أساسية في تقرير التنمية البشرية، وعامل رئيسي من عوامل نجاحه المستمر. فمنذ أن أطلق هذا التقرير، استقطب اهتمام الإعلام، والجمهور، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين والحكومات في مختلف أنحاء العالم. ومع صدور تقرير عام 2009، قارب عدد زوار الموقع الإلكتروني ثلاثة ملايين زائر وجرى تحميل حوالى نصف مليون نسخة من التقرير (الشكل 1.2). ويتزايد الاهتمام سنة بعد سنة بدليل التنمية البشرية وكذلك بالتقرير.

وأدخل تقرير هذا العام تعديلات جديدة على دليل التنمية البشرية، مع الحرص على ألا تمسّ هذه التعديلات بما يتميز به هذا الدليل من بساطة ووضوح (الإطار 1.2).

الشكل 1.2 إقبال كبير على تقرير التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية

نسبة البحث على موقع غوغل

تقرير التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية، وتقرير التنمية في العالم، 2006-2010

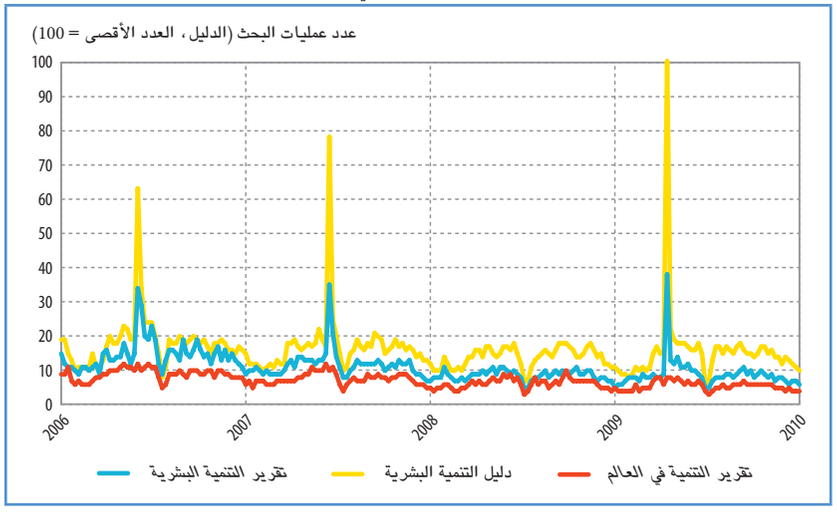

ملاحظة: يمثل المحور على اليسار عدد عمليات البحث، محسوباً بالنسبة المئوية من الرقم الأعلى الذي بلغته أي من السلسلات الثلاث.

المصدر: عن Google Insights في 9 آب/أغسطس 2010.

اهتمام من الإعلام

سمحت نقاط القوة التي يمتاز بها دليل التنمية البشرية، ولا سيما الشفافية، والبساطة، والاستحسان في مختلف أنحاء العالم، بإبقائه في طليعة الخيارات البديلة عن الناتج المحلي الإجمالي في قياس الرفاه[9]. وفي دليل التنمية البشرية الذي بلغ عامه العشرين[10] كتبت صحيفة نيويورك تايمز في 10 أيار/مايو 2010 أنه المقياس الوحيد الذي نجح حتى الآن في مواجهة نهج التركيز على النمو، إذ يتمتع بقوة بلاغية وسياسية تجعل منه بديلاً قيّماً عن مقاييس التنمية التي تركز حصراً على المؤشرات المالية.

وتظهر التغطية الإعلامية مدى أهمية هذا الدليل ومفهوم التنمية البشرية. ففي عام 1990، كتبت صحيفة فايننشال تايمز عن تقرير جريء يحتمل أن يثير جدلاً سياسياً[11]، فيما توقعت صحيفة غارديان البريطانية أن تصبح عبارة "الإنسان محور التنمية" أحد شعارات التسعينات[12]. وفي عام 1999، وصفت صحيفة سترتيمس تايمز السنغافورية تقرير التنمية البشرية بأنه المقياس المرجعي لتقييم معايير التنمية البشرية على المستوى العالمي[13]. وفي عام 2005، رأت صحيفة الديلي ستار اللبنانية في دليل التنمية البشرية "مقياساً مرجعياً عالمياً"[14]. فمنذ صدور التقرير الأول، يقبل المناصرون والنشطاء على استخدامه في مقارنة الأداء بين البلدان للحث على اتخاذ التدابير المطلوبة على صعيد السياسة العامة[15]. وفي هذا السياق، استخدمت صحيفة سترتيمس تايمز تصنيف سنغافورة في مرتبة أدنى من كوريا الجنوبية حسب دليل التنمية البشرية من أجل حثّ الحكومة على إيلاء اهتمام أكبر للتعليم العالي وتطوير المهارات. ويظهر تحليل التغطية الإعلامية منذ عام 2000 إقبالاً متزايداً على استخدام دليل التنمية البشرية في توجيه النقد إلى أداء الحكومات أو الثناء عليه.

ويعيد هذا التقرير التأكيد على مفهوم التنمية البشرية ويعزز مجموعة المقاييس التي تثير المناقشات حول التنمية البشرية. وفيما يلي نستعرض الطرق المتنوعة التي أسهم من خلالها تقرير التنمية البشرية، ومنذ البداية، في قيادة الفكر الإنمائي وتوجيهه.

يبقى دليل التنمية البشرية مقياساً للتقدم في ثلاثة أبعاد، هي الصحة، والتعليم، والدخل. ولكن التغيير الذي أدخل عليه هذا العام يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لقياس التعليم والدخل وبطريقة تجميعها.

ولقياس البعد المتعلق بالمعرفة، يحل متوسط سنوات الدراسة محل الإلمام بالقراءة والكتابة، ويُقاس المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة في الدراسة، أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية. ويقدر متوسط سنوات الدراسة لعدد أكبر من البلدان ويمكن أن يساعد على التمييز بين البلدان، بينما تستخدم السنوات المتوقعة في الدراسة لقياس البعد المتعلق بالمعرفة بالسنوات. ومقاييس بهذا البعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية، كما حصل في العديد من تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، تضمن تقرير التنمية البشرية للدول العربية لعام 2003، مقياساً لتقييم كمية التعليم ونوعيته. وهذا المقياس يعدل متوسط سنوات الدراسة بمتوسط علامات الاختبار، ويشمل مؤشرات تتعلق بوسائل الإعلام والاتصال، والمدربين في الاختصاصات العلمية. غير أن مقاييس نوعية التعليم لا تتوفر لعدد كافٍ من البلدان، وتقييمات مستويات الإلمام بالعلوم والرياضيات والقراءة بين الشباب على نطاق كل بلد هي تقييمات ذات مدلول هام، ولكنها غير وافية من حيث التغطية وغير منتظمة من حيث التواتر. وبحثنا أيضاً مقاييس بديلة لقياس القدرة على التمتع بحياة صحية ولم نجد مقياساً أفضل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ولقياس مستوى المعيشة، يُستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوضاً عن الناتج المحلي الإجمالي. وفي عالم تجتاحه العولمة، تُلاحظ فوارق كبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي. فبعض السكان يحولون ما يتقاضونه من دخل إلى الخارج، والبعض يتلقون تحويلات من الخارج، وبعض البلدان تتلقى مبالغ كبيرة من المساعدات. فعلى سبيل المثال، يتجاوز الدخل القومي الإجمالي في الفلبين، بفضل تحويلات العمال المغتربين، الناتج المحلي الإجمالي، وبفضل المساعدات الخارجية يتجاوز الدخل القومي الإجمالي في تيمور- ليشتي بكثير الناتج المحلي الإجمالي.

وأعدنا النظر في مجموع الأبعاد الثلاثة، والتغيير الهام الذي أدخلناه على هذا الصعيد هو التحول إلى المتوسط الهندسي (الذي يقيس القيمة النموذجية لمجموعة من الأرقام). وهكذا يكون دليل التنمية البشرية لعام 2010 عبارة عن متوسط هندسي للأبعاد الثلاثة. وضعف الأداء في أي بُعد من الأبعاد ينعكس مباشرة على الدليل بأبعاده الثلاثة، ولم يعد من إمكانية للتعويض التام بين الأبعاد كما كانت الحال في السابق. وتقيس هذه الطريقة مستوى الأداء في كل بلد في الأبعاد الثلاثة. وكأساس لمقارنة الإنجازات، تأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق بين الأبعاد بدلاً من مجرد الاكتفاء بمتوسط عام. وتقر هذه الطريقة الجديدة بأن الصحة والتعليم والدخل جميعها مهمة، ولكن مقارنة هذه الأبعاد هي عملية صعبة، ولا يمكن أن نترك أي تغيير في أحدها من غير حساب.

ونستمر في حساب عنصر الدخل إذ إن الدخل ضروري للتنمية البشرية، لكن الدخل المرتفع يقترن بمساهمة منخفضة في التنمية البشرية. وقد حولنا الحدود القصوى في كل بُعد إلى حدود قصوى مسجلة فعلاً، بدلاً من افتراض حد فاصل لا يحسب بعده أي إنجاز.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل، أنظر دليل القارئ والملاحظة الفنية 1.
المصدر: Kovacevic 2010b.

تقارير التنمية البشرية: بُعد في الرؤية

أطلق تقرير التنمية البشرية في عام 1990، عقب فترة أثقلتها الأزمات الاقتصادية والديون، وقد خضعت فيها السياسة العامة لتدابير تثبيت الاستقرار والتكييف الهيكلي. وشهدت بلدان نامية عديدة انخفاضاً في عائدات التصدير، وانخفاضاً في تدفقات رأس المال، وارتفاعاً في أسعار الفائدة، وتزايداً في الدين الخارجي. واضطرت تلك البلدان إلى التطلع إلى الخارج بحثاً عن المساعدة التي تأتي عادة من المؤسسات المالية الدولية مقابل مجموعة من الشروط، قوامها تدابير تثبيت الاستقرار وإصلاحات التكييف الهيكلي، الهادفة إلى خفض معدل التضخم، وتقليص دور الدولة، والتوجه نحو الخارج عملاً بأحكام إجماع واشنطن. غير أن هذا الاتجاه لم يكن شاملاً، إذ برزت في موازاته اتجاهات أخرى، ولا سيما تلك التي تحبذ نهج الدولة القوية، وخصوصاً في الصين وفييت نام والهند.

وفي مطلع التسعينات، كاد إجماع واشنطن أن يبلغ حد الهيمنة على الفكر الإنمائي، وأصبح الاعتقاد السائد آنذاك أن أكبر المكاسب تكمن في الامتثال لقواعده الداعية إلى تحرير الاقتصاد ورفع الضوابط[16]. وقد عمدت بلدان غربية كثيرة إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتخفيف الضوابط، وطالت عمليات الخصخصة السكك الحديدية، وخدمات البريد، وشركات الطيران، والمصارف، وحتى المرافق العامة.

وكان تقرير التنمية البشرية واضحاً منذ البداية في معارضة الانقياد لهذا النهج، وقد أرسى تقليداً جديداً يمكن تطبيقه على مجموعة من المواضيع

الهامة للسياسة الإنمائية. وجمع محبوب الحق، حينذاك، فريقاً من ألمع المفكرين لإطلاق نهج التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستند في ذلك إلى العديد من الحركات المعارضة لسيطرة النهج الاقتصادي التقليدي على التنمية. ومن هذه الحركات مجموعة نافذة تُعنى بالاحتياجات الأساسية، ومجموعة أخرى مناصرة لحقوق الطفل، ومجموعة من الناشطين في مكافحة الجوع وتحقيق العدالة الاجتماعية[17].

أما الأسس الفلسفية للتنمية البشرية فاستُمدت من نهج الإمكانات الذي اقترحه أمارتيا سن، مرتكزاً على تراث عريق صنعته نخبة من المفكرين. وجذبت التنمية البشرية الكثير من الاهتمام والتأييد، إذ انتقدت الإفراط في التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، وأطلقت توجهاً أخلاقياً واضحاً ومنفتحاً على أيّ نقاش. وهكذا، كان هذا التوجه بداية لنقاش أكاديمي حيوي جديد (الإطار 1.3) جاء نتيجة للحرص على المناقشات العامة المطلعة التي تفسح المجال واسعاً أمام المراجعة والتحسين مع مرور الوقت.

الإطار 1.3 التنمية البشرية والإمكانات: الأسس الفكرية وتطورها

منذ عام 1990، كثرت الكتابات حول نهج الإمكانات، مع صدور التقرير العالمي السنوي وأكثر من 700 تقرير وطني وإقليمي حول التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، ظهرت أدبيات متنوعة تناولت مسائل دقيقة في النظرية والقياس. فعلى سبيل المثال، أوضحت الأعمال التي تناولت التعليم والإمكانات الفارق بين سياسات تهدف إلى بناء رأس المال البشري وأخرى تهدف إلى النهوض بالتعليم من أجل التنمية البشرية. وقد طُبق هذا النهج في مجالات متعددة منها حقوق الإنسان، والإعاقة، والصحة، والنمو، والممارسات الديمقراطية، والمجموعات المحرومة.

ومن أبرز المؤلفات الحديثة كتاب أمارتيا سن الصادر في عام 2009 حول "فكرة العدالة" (The Idea of Justice). ويتضمن هذا الكتاب نقداً لاذعاً للفكرة التي تغلب على الفلسفة الحالية للسياسة، كما تعبر عنها مقولة راول (Rawl) في إمكانية التوصل إلى اتفاق حول مقومات المجتمع العادل، وما يتطلبه من قوانين ومؤسسات. ويرى سن أن الاختلاف المنطقي في التطلعات بين البشر يجعل الاتفاق التام حول هذه المقومات غير ممكن، لا بل غير ضروري. فيمكننا الاتفاق على أن بعض الظروف أفضل من الأخرى، وأن هناك حالات من غياب العدالة يجب على الشعوب والمجتمعات إزالتها. وما من ضرورة للاتفاق على الأسس التي يقوم عليها المجتمع العادل، لأن المبادئ العامة تمدنا بما يكفي من المعلومات للعمل على تخفيف حالات الإجحاف. "فما يؤجج مشاعر الإنسانية المتألمة لا يمكن أن يكون من غير وقع في صنع السياسات وتشخيص غياب العدالة".

واسترشد تقرير التنمية البشرية لهذا العام، كما في الماضي، بوجهة نظر سن، ولا سيما في التركيز على المقارنة بين مختلف مستويات الأداء في التنمية البشرية، والتشديد على حالات غياب العدالة. والحجة القوية التي يستند إليها التقرير، هي أن العجز عن بناء عالم مثالي، يجب ألا يثنينا عن فعل ما بالإمكان لتحقيق التغيير. ولهذا المفهوم تأثير هام وعملي على السياسة العامة.

المصدر: ul Haq 1995; Sen 1985a, 1999, 2009b; Jolly, Emmerij, and Weiss 2009; Fukuda-Parr 2003; Rawls 1971.

المساهمة في الفكر الإنمائي

انتقدت تقارير التنمية البشرية، بصفتها تقارير عالمية مستقلة، الفكر السائد في العمل الإنمائي. وقدمت هذه التقارير أفكاراً جديدة، اتسمت ببعد الرؤية، وبعضها أثار الكثير من الجدل آنذاك، لكنها ما لبثت أن حظيت بقبول واسع النطاق.

الأهداف الإنمائية للألفية

> من الضروري أن تكون للتنمية البشرية أهدافها المحددة، ومنها الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم للجميع، ويجب أن تكون هي هدفاً عاماً والمحور الرئيسي لعملية التنمية.
>
> ـــ تقرير التنمية البشرية، 1991

تضمنت تقارير التنمية البشرية للأعوام 1994-1990 دعوة إلى وضع برامج إنمائية دولية تركز على الفقر، وتنطلق من ميثاق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يحدد مجموعة أهداف عملية تكون "الأهداف العالمية للتنمية البشرية". ومن هذه الأهداف تخفيض فقر الدخل إلى النصف، إضافة إلى أهداف أخرى مماثلة في التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأساسية، والمياه المأمونة، والتغذية[18]. ودعت هذه التقارير إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية قائمة على المشاركة، وتخصيص ميزانيات واقعية لتحقيق هذه الأهداف، فأسهمت بطرق مختلفة في التمهيد لإطلاق استراتيجيات الحد من الفقر، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية التي ظهرت بعد عقد من الزمن.

ففي أيلول/سبتمبر 2000، أقر 189 من رؤساء الدول والحكومات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهو يتضمن التزامات بالتعاون الدولي من أجل السلام، والأمن، ونزع السلاح؛ من أجل التنمية وتخفيف حدة الفقر؛ من أجل حماية البيئة؛ من أجل حقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم السليم. وقد انبثقت هذه الالتزامات من مجموعة قيم أساسية كالحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة[19].

وسعياً إلى تحقيق التنمية وتخفيف حدة الفقر، حدد الإعلان مجموعة أهداف عُرفت بالأهداف الإنمائية للألفية، وحظيت بدعم دولي واسع، إذ التزمت بها مؤسسات فاعلة ومنظمات من

المجتمع المدني[20]. وهذه الأهداف والغايات والمؤشرات التابعة لها كرست التزاماً بمكافحة الجوع والفقر؛ وتعميم التعليم الأساسي؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتخفيض وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وبناء الشراكات العالمية من أجل التنمية[21].

وتحدد الأهداف الإنمائية من حيث المفهوم بعض أولويات التنمية البشرية بمقاييس كمية، وترتكز على حدود دنيا للإنجاز، وهي تعبر بذلك عن إمكانات التوافق وعوائقه في المجتمع الدولي في ذلك الوقت، وتغفل أبعاداً هامة أخرى مثل عدم المساواة وحرية التصرف[22]. فالتنمية البشرية هي إطار أوسع، يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه لا يقتصر عليها بل يشمل أيضاً مبادئ أساسية مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية والمشاركة في رسم مسارات التغيير. والدعم الواسع الذي حظيت به الأهداف الإنمائية للألفية يثري النقاش ويدفع عجلة التقدم في الأولويات الأساسية للتنمية البشرية.

الأمن البشري

> الأمن البشري هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تُلغَ، وتوتر عرقي لم ينفجر عنفاً، وثائر لم يخنق صوته. فالأمن البشري ليس انشغالاً بالأسلحة، بل هو انشغال بحياة الإنسان وكرامته.
>
> ـــ تقرير التنمية البشرية، 1994

قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مفهوم الأمن البشري باعتباره "التخلص من الخوف والعوز"، و"العيش في مأمن عن المخاطر المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، والحماية من الحوادث الطارئة والمؤذية التي تعطل أنماط الحياة اليومية، سواء أكان في المنزل، أم في العمل، أم في المجتمع". وفي هذا المفهوم للأمن البشري، تحول جذري في التفكير حول السلام ودرء الصراعات. ودعا هذا التقرير إلى إنشاء صندوق عالمي لمواجهة المخاطر المشتركة التي تهدد الأمن البشري في العالم ودعم فرض "ضريبة توبين" على معاملات تحويل العملة بهدف تمويل التنمية.

ويتماشى مفهوم الأمن البشري مع مفهوم التنمية البشرية، وكان للتقرير العالمي لعام 1994 دور أساسي في الجمع بين أسس المفهومين[23]. فالتقرير أشار إلى أن التنمية البشرية والأمن البشري مفهومان مختلفان، إذ يقضي الأول بتوسيع حريات البشر، بينما يقضي الثاني بحماية هذه الحريات من المخاطر التي تهددها. ومفهوم الأمن البشري يعني جميع المخاطر التي تهدد التنمية البشرية، ولا يقتصر على حالات الصراع وما بعد الصراع وعلى الدول الضعيفة. كما يعني هذا المفهوم العيش بمأمن عن المخاطر المزمنة، مثل الفقر والجوع والقمع، والحماية من الحوادث المؤذية الطارئة التي تعطل أنماط الحياة اليومية، سواء أكان من جراء حالات العنف، أم الهزات الأرضية، أم الأزمات المالية[24].

ويتعارض هذا المفهوم الواسع للأمن البشري مع المفهوم القديم الضيق الذي ينشغل بالعناصر العسكرية والعاملين في المساعدات الإنسانية. وفي النموذج القديم، ينحصر مفهوم الأمن البشري في حماية حدود الدولة، من أي عدوان على أراضيها. أما في النموذج الجديد، فتحول التركيز من الأراضي إلى الشعوب المقيمة على هذه الأراضي. كما أصبح الأمن البشري يُعنى بشتى المخاطر التي قد تهدد أمن الإنسان وكرامته وموارد رزقه، كما يُعنى بجميع المخاطر التي تقوض التنمية البشرية، ومنها العنف، ويتناول كيفية تسبب الفقر بالعنف وكيفية مساهمة العنف أو التهديد بالعنف في انتشار الفقر. ويتناول هذا المفهوم كذلك التوازن بين الاستثمار في الإمكانات العسكرية والاستثمار في حياة الإنسان وموارد عيشه وكرامته. وهذا المفهوم للأمن البشري ليس بديلاً عن التنمية البشرية، بل هو جزء أصيل منها يركز على توفير الحد الأدنى من الإمكانات وحمايتها من المخاطر الداهمة.

ومع الوقت أصبح هذا المفهوم للأمن البشري ركناً أساسياً في العديد من المبادرات العالمية[25]، وتبنته الحكومات[26]، وأدرجته المنظمات الإقليمية والدولية موضوعاً في برامجها وسياساتها العامة[27]. ولا يزال مفهوم الأمن البشري يزداد تأثيراً في السياق العالمي. وقد تناوله مؤخراً تقرير الأمين العام لعام 2010، وهو موضوع نقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة[28].

حقوق الإنسان

> حقوق الإنسان هي الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص، بحكم إنسانيتهم المشتركة، لكي يعيشوا في حرية وكرامة.

تقارير عالمية مستقلة، قدمت أفكاراً سباقة اتسمت ببُعد الرؤية وما لبثت أن حظيت بقبول واسع النطاق

وهي تمنح جميع الناس حقوقاً معنوية فيما يتعلق بسلوك الأفراد، وفيما يتعلق بتصميم الترتيبات الاجتماعية، وهي شاملة ولا يمكن التصرف فيها ولا يمكن تجزئتها.

—تقرير التنمية البشرية، 2000

التنمية البشرية تعني تمكين الأفراد والمجموعات وحقوق الإنسان تُعنى بالضمانات الهيكلية

قدم تقرير التنمية البشرية لعام 2000 إطاراً فكرياً للأسرة المعنية بحقوق الإنسان لتوطيد الالتزام بمفهوم "التنمية". وقد أكد التقرير أن مستوى المعيشة اللائق، والتغذية الكافية، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية من المخاطر، كلها من حقوق الإنسان، وليست أهدافاً إنمائية فحسب. فالفقر هو من التحديات التي تواجه التنمية.

وبين حقوق الإنسان والتنمية البشرية الكثير من النقاط المشتركة[29]. فمنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، أصبح للدفاع عن هذه الحقوق دور فعال في حماية حياة البشر. وأضفت الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وما تبعها من مدونات للقوانين على المستوى الوطني، طابعاً قانونياً على المطالب المرتبطة بهذه الحقوق. وكانت حقوق الإنسان كذلك موضع اهتمام على الصعيد السياسي، كما اندفع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني لحماية هذه الحقوق وصونها[30]. وتكمل مبادئ حقوق الإنسان مفهوم التنمية البشرية، إذ تؤمن الإجراءات الضامنة والوقائية اللازمة لردع الانتهاكات، كتلك التي تمس الأقليات.

وتركز التنمية البشرية على تمكين الأفراد والجماعات؛ بينما تركز حقوق الإنسان على الضمانات الهيكلية. وقد اتسع نطاق تطبيق حقوق الإنسان مع مرور الوقت، بفضل التحركات التي أطلقها المواطنون على المستويين الوطني والعالمي، كالتحركات العالمية التي أدت إلى إصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتنظيم الحملات المطالبة بوضع اتفاقيات بشأن الألغام الأرضية[31].

وتشمل حقوق الإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحريات المدنية والسياسية، وهذه الحقوق هي في صلب برنامج التنمية البشرية. ويعتمد تعميم حقوق الإنسان على تحديد أسس وأهداف تدريجية، ووضع استراتيجيات للتنفيذ والرصد، وتحديث القوانين. والتنمية البشرية تكمل تعميم حقوق الإنسان من خلال الاهتمام بالترابط بين الأهداف والأولويات والتوازنات الاستراتيجية. وتكمن قوة التنمية البشرية على هذا الصعيد في قدرتها على تشجيع الحلول المحلية والاستجابة للأطر المتغيّرة وتحديد الحواجز التي تعوق التقدم البشري، ورصد الفرص المتاحة لتحقيق المكاسب في التنمية البشرية وحقوق الإنسان.

التنمية المستدامة

ما من تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة.

—تقرير التنمية البشرية، 1994

تضمنت تقارير سابقة من سلسلة تقارير التنمية البشرية ما يوجه الاهتمام إلى مخاطر بيئية عالمية، مثل أزمة المياه وتغيّر المناخ. فالتقرير الأول أشار إلى أهمية البيئة الآمنة "المياه النظيفة والغذاء النظيف والهواء النظيف" في حرية الإنسان. وتقرير عام 1994 تناول موضوع الأمن البيئي. وكان تقرير عام 1998 سباقاً في تناول الإجحاف الذي يرافق التدهور البيئي، ومن أبرز مظاهره سقوط الأمطار الحمضية، ونفاد طبقة الأوزون، وتغيّر المناخ. وفي التنبيه إلى أن الفقراء هم أكثر من يعاني منها.

وتوسع تقرير عام 2006 في تناول الإجحاف في استخدام المياه وآثاره على التنمية البشرية، وبين أن سكان الأحياء الفقيرة في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى يدفعون ثمناً للحصول على مياه الشرب يفوق ما يدفعه سكان نيويورك أو باريس. وتناول تقرير عام 2007/2008 من منظور التنمية البشرية تكاليف تغيّر المناخ، ومنها بؤر الفقر التي تسببها الكوارث المناخية عبر الأجيال، وظاهرة "الفصل العنصري في التكيف مع تغيّر المناخ". وكان أول التقارير الإنمائية التي بحثت تداعيات ارتفاع درجات الحرارة في العالم، ومنها ذوبان جبال الجليد، وتغيّر معدلات سقوط الأمطار، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتكيف القسري الذي يُفرض على أضعف الفئات في العالم.

واليوم بات الناس في مختلف أنحاء العالم يرون في الاحترار العالمي خطراً جسيماً يهدد رفاههم[32]. وأصبحوا يقرون بأن الأرض تواجه خطراً من أشد المخاطر في تاريخها، وهو خطر تغيّر المناخ بفعل الإنسان، وما يُحتمل أن ينجم عنه من تداعيات

مدمرة، لم تكن قد ظهرت معالمها بعد في عام 1990. وأسهمت تقارير عديدة من سلسلة تقارير التنمية البشرية، إلى جانب تقارير أخرى، في تغيير مشهد السياسة العامة، وتوسيع الإقرار بقضية البيئة والاستدامة، بما فيها تغيّر المناخ.

فالتنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان[33]. ومفهوم العالمية الذي يرقى إلى زمن إيمانويل كانت (Emanuel Kant) هو في صلب مفهوم التنمية البشرية، ويقضي بإيلاء أجيال الغد الاهتمام الذي تحظى به أجيال الحاضر[34]. والتنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة، يتمتع فيها بالصحة، ويحصل على التعليم، ويحقق ذاته. أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقاً ما لم تكن مستدامة.

والتعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة هو أنها التنمية التي تلبي احتياجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها[35]. ولكن المناقشات حول الاستدامة، في الواقع، تركز إما على النمو والاستهلاك وإما على بقاء الأنواع الطبيعية على الرغم من تغيّر المناخ، وإما على النظام الإيكولوجي. وأما الجوانب الأخرى الهامة من التنمية البشرية مثل التعليم، فكثيراً ما تتناولها المناقشات على أنها مجرد وسيلة أو رأس مال لإنتاج مكاسب جديدة في المستقبل.

والتنمية البشرية، إذ تركز على تعدد الأبعاد، تكمل النُهُج التقليدية للاستدامة. وتذكرنا بأن المناقشات حول كيفية الاستدامة لا تقل أهمية عن معرفة ما الذي يجب أن يكون مستداماً. وتعني التنمية البشرية توسيع حريات الإنسان وخياراته، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته، وتحقيق رغباته وطموحاته. والناس الذين لم يولدوا بعد لا يمكنهم اتخاذ قرار عن أنفسهم، لذلك علينا أن نؤمن لهم الظروف التي تمكّنهم من اتخاذ القرار عن أنفسهم في المستقبل. ووفقاً لمفهوم التنمية البشرية، لا يقل الإنصاف بين الأجيال أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد[36].

* * *

توضح الأمثلة الواردة في المناقشة مدى مساهمة النهج الذي بُنيت تقارير التنمية البشرية عليه في تكوين مفاهيم ومقاييس وسياسات سابقة لعصرها. ونورد مزيداً من الأمثلة في هذا التقرير لاحقاً. ومن هذه الأمثلة تقرير عام 1995 الذي قدم مجموعة اقتراحات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعترف بقيمة العمل غير المأجور، وقدر لأول مرة القيمة غير المالية للعمل الذي يقدمه الرجل والمرأة في الاقتصاد والأسرة[37]. وتقرير عام 1997 ميّز بين الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل، ووجّه الاهتمام إلى الدور الذي تقوم به السلطة السياسية في تحريك اتجاهات الفقر، ومهّد بذلك لتوسيع آفاق التفكير في هذه القضايا في سياق التنمية الدولية، وطرح موضوع مكافحة الفقر في تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي 2001-2000[38]. وتطرقت تقارير التنمية البشرية، ومنها تقريرا 1993 و2002، إلى القيمة المتأصلة للحرية السياسية. ولم تكتف هذه التقارير بالتأكيد على أولوية "الحكم السليم" أو تنظيم الأسواق، بل أكدت على موقع الحكم الديمقراطي الشامل بين أولويات السياسة العامة.

تقارير التنمية البشرية عززت الإقرار بقضية البيئة والاستدامة، بما فيها تغيّر المناخ، وأشارت إلى أن الإنصاف بين الأجيال لا يقل أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد

تغيّر نهج التنمية

يبدو اليوم واضحاً جوهر التحليل الذي قدمه كارل بولاني في عام 1944 حول التغيّر الدائم في السياسة. فقد لاحظ بولاني، بعد جولة في تاريخ البلدان التي أصبحت اليوم بلداناً متقدمة، أن تلك البلدان تأرجحت بين فرض الضوابط على الاقتصاد واقتصاد السوق، نتيجة لما يثيره هذا النظام أو ذاك من ردود فعل سياسية وتحولات على صعيد السياسة العامة. وتظهر تحاليل حديثة أن هذا التأرجح رافق تلك البلدان طوال القرن العشرين وفي مطلع القرن الحادي والعشرين. وهذا الاستنتاج يمكن أن يكون ذا مدلول وجدوى في مراجعة عملية صنع السياسة العامة في البلدان النامية[39].

وقد تغيّر الفكر الإنمائي كثيراً مع الزمن. ففي البدء كان الاتجاه السائد يساوي بين الاستثمار في رأس المال والنمو والتنمية، ثم تحول التركيز إلى دور التنمية البشرية، ودور الأسواق والسياسات، ودور المؤسسات، ومؤخراً إلى تمكين الأفراد والمجموعات، والتزام البلدان[40].

واليوم لا إجماع حول سياسة واحدة للتنمية[41]. واتجاهات جديدة تظهر كل يوم. وقد رأى الكثيرون في الأزمة المالية التي تمثلت في انهيار الشركة الأمريكية المالية العملاقة، ليمان برادرز، تذكيراً بالمخاطر التي يشكلها عدم الالتزام بأي

ضوابط في تحرير الاقتصاد. أما الأثر الذي ستتركه الأزمة على النهج الإنمائي فلم يتضح بعد، إلا أن الاتجاه الحالي يشير بوضوح إلى تفعيل دور السياسة العامة، والتمسك بالطابع الإنساني للتنمية، على النحو المبيّن في هذا التقرير. فبذور "الفكرة اللامعة" بدأت تظهر، وهي تتطلب مزيداً من البحث، وهذا ما سنتناوله في الفصل 6.

تقر الاتجاهات الجديدة في الفكر الإنمائي بعدم إمكانية تطبيق نهج واحد على الجميع، وباختلاف الفوائد المحققة من إصلاح السياسات باختلاف الظروف، وبضرورة تحديد الاستراتيجيات المناسبة وتصميمها على المستوى المحلي

اتجاهات متضاربة ومتكاملة

لا تزال رزمة السياسات الإنمائية التقليدية، التي دعا إليها إجماع واشنطن سارية في العديد من الأماكن، مع أن هذه الرزمة، بما تتضمنه من وصفات موحدة، لم تعد صالحة في نظر الكثيرين. والاتجاهات كثيرة في الفكر الإنمائي، وهي ليست جميعها جديدة، بعضها متضارب، وبعضها متكامل، وتأثير هذه الاتجاهات في الواقع يختلف بين البلدان، والكثير منها يحمل طابع النهج الإنمائي. ومن هذه الاتجاهات:

- الاعتراف بدور القطاع العام في فرض الضوابط على الاقتصاد، وحماية المجموعات الضعيفة، وتأمين الخدمات العامة، أكانت تقليدية (الصحة، والتعليم، والبنى التحتية) أم جديدة (مواجهة تحديات تغيّر المناخ).
- تفعيل الأبعاد المتعددة للرفاه حيث لا يقتصر على متوسطات المداخيل والمقاييس المالية للفقر، بل التعرض للمخاطر والصدمات، وقد أصبح تحقيق ذلك أكثر سهولة مع توفر البيانات والتقنيات لتحديد الأبعاد "الناقصة"[42].
- اعتبار قضايا الفقر والنمو وعدم المساواة قضايا متلازمة ومترابطة، بحيث لا تقتصر معالجة قضية الحد من الفقر على معدل النمو فحسب، بل تشمل مستويات توزيع الدخل والتغيّرات الطارئة عليها[43]. ويجب ألا يكون هدف السياسة العامة تحقيق نمو سريع، لأنها تكون بذلك قد أهملت توزيع الدخل واستدامة النمو.
- إيلاء مزيد من الاهتمام للمخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ، وقد توقف عندها مطولاً تقرير ستيرن[44]، وتقرير التنمية البشرية لعام 2008-2007. وفي التقريرين دعوة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة على المستوى الدولي، بالاستناد إلى الجهود الوطنية والإقليمية.

وتقر الاتجاهات الجديدة في الفكر الإنمائي بعدم إمكانية تطبيق نهج واحد على الجميع، وباختلاف الفوائد المحققة من إصلاح السياسات باختلاف الظروف، وبضرورة تحديد الاستراتيجيات المناسبة وتصميمها على المستوى المحلي[45]. ويعتبر التزام البلدان أساسياً في هذا الإطار، فغياب هذا الالتزام يعني تعذر استدامة الإصلاحات، وعدم إشراك الجهات الفاعلة المحلية في وضع السياسات، يعني قصوراً جوهرياً في السياسة المعتمدة. والجدير بالذكر أن دور المساعدة الخارجية في هذا الإطار يبقى محدوداً، لا بل يمكن أن يحدث آثاراً سلبية ما لم يجرِ تصميم هذه المساعدة وتنفيذها على النحو المناسب.

وكانت كل هذه الاتجاهات نتيجة لمحاولات التعمق في فهم غنى التجربة وتعدد أبعادها، واستيعاب أهمية الأطر المحلية، مع العلم أن هذا الموضوع قد طرحته دراسات رائدة مثل "أصوات الفقراء"[46] (Voices of Poor) وعدد من التقارير الإقليمية والوطنية والمحلية حول التنمية البشرية (الإطار 1.4).

تأثير الواقع المحلي على المؤسسات

أصبح التأكيد على أهمية دور المؤسسات موضوعاً لا خلاف عليه. لكن النقاش لا يزال قائماً حول تحديد المسائل الهامة على هذا الصعيد. وتشدد النظرية الجديدة لاقتصاد المؤسسات على حقوق الملكية، وسيادة القانون بالإضافة إلى قضيتين جوهريتين هما المشاركة والمساءلة. وبات من المسلّم به أن السياق المحلي هو الذي يحدد أشكال المؤسسات ووظائفها، وأي محاولة لتقليد الممارسات الفضلى أو نقلها من خارج هذا السياق لا تأتي دائماً بالنتائج المرجوة[47]. وقد أعادت الأدبيات الحديثة اكتشاف بعض المبادئ التي يرتكز عليها التقليد المؤسسي، وأبرزها أن جميع الاقتصادات تنمو في ظل المؤسسات الاجتماعية، وما من وجود للسوق الذاتية الضوابط بمعزل عن هذه المؤسسات[48].

وفي أواسط عام 2000، ساهمت أعمال عدة في توضيح هذه الأفكار الجديدة الخارجة عن المألوف. وركز جدول أعمال برشلونة للتنمية الذي تولت وضعه مجموعة من الخبراء في اقتصاديات التنمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على الدروس الأساسية المكتسبة من العقدين الماضيين، فشدد على بناء المؤسسات الفعالة، وتعزيز الإنصاف، ووضع السياسات المالية الحذرة، وتحقيق التوازن بين السوق والدولة. كما دعا إلى تهيئة بيئة تشجع اختبار السياسات وتكييفها، بحيث تكون وسيلة لتخطي العوائق المختلفة التي يواجهها كل بلد.

وبعد ذلك، نشر البنك الدولي تقريره عن النمو

الاقتصادي في التسعينات، وقد أعاد فيه تقييم النُهُج المختلفة في إصلاح السياسات. وشدد التقرير على التفاوت الكبير في نتائج النمو بين بلدان تتبع أنظمة متشابهة. وهذا ما يناقض إلى حد بعيد مضمون إجماع واشنطن، الذي قال بنهج واحد ينطبق على الجميع[49]. وفي عام 2008، كررت لجنة سبنسي المعنية بالنمو والتنمية، المدعومة من البنك الدولي وعدد من حكومات البلدان المتقدمة، التأكيد على ما ورد في التقرير إذ أعلنت أن "ما من وصفة عامة للنمو المستدام. فلكل بلد ظروف خاصة وتجارب ماضية من الضروري أخذها في الاعتبار في استراتيجية النمو"[50]. وخير مثال على هذا الاتجاه النجاح الاقتصادي الذي حققته مؤخراً البرازيل والصين والهند.

نحو المزيد من المساءلة

ازداد التركيز مع الوقت على رصد النتائج مع ظهور تيار داعم لمبدأ مساءلة الدولة والجهة المانحة. فقد خضعت معظم الإصلاحات في القطاع العام لمبدأ الإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك استخدام معيار الأداء من أجل تحديد مخصصات الميزانية. وتقدم شراكة باريس 21 التي أطلقتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في عام 1999 الدعم للاستثمار في جمع البيانات، كما تسهم في نشر ثقافة الاستناد إلى الوقائع في صنع السياسات ورصدها وتقييمها. أما استراتيجية الاتحاد الأوروبي للدمج الاجتماعي المتفق عليها في لايكن، بلجيكا، في عام 2001، فتتضمن مجموعة من 14 مؤشراً أساسياً لقياس تطبيق الخطط الوطنية ورصدها، تشمل الفقر وعدم المساواة والعمل والبرامج الاجتماعية[51].

ومن أهم الإنجازات التي حققتها شبكة الإنترنت وأنظمة البيانات القائمة على هذه الشبكة إتاحة كميات وفيرة من البيانات حول أنشطة القطاع العام والأداء في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتسهم وفرة هذه البيانات في توضيح الرابط بين الأنشطة والمبادرات والنتائج والآثار. ومن الأمثلة على ذلك، البيانات التي توضح حجم الإنفاق على التعليم، وعدد التلاميذ، والتحصيل العلمي الذي اكتسبه الخريجون، وأثر هذا التحصيل في الفرص المتاحة لهم وفي المجتمع ككل. وفي عام 1996، عمدت معظم البلدان الأوروبية إلى قياس نواتج القطاع العام، مما ترك أثراً ملحوظاً على قياس النمو من جهة، وشكل مادة تستند إليها المناقشات بشأن السياسات والقرارات المتعلقة بالأولويات الحكومية من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، يظهر هذا التقرير أن صعوبات الحصول على البيانات لم تذلل بعد.

وأصبحت فعالية البرامج تُناقش على أساس مزيد من الوقائع المستخلصة من استنتاجات واختبارات عشوائية وموجهة، مع أن هذه الطريقة لا تعطي أجوبة دقيقة، وثابتة إلا على عدد قليل من الأسئلة المحددة. ومن الأمثلة على ذلك أثر التدخل للحد من نسبة تغيّب المعلمين في القرى الريفية في راجستان في الهند[52]. ومن مساوئ هذا النهج أنه يهمل المسائل الهيكلية الأوسع نطاقاً والآليات التي تؤدي إلى النتائج[53]. وكان أثر هذه التقييمات محدوداً على السياسة العامة بفعل نطاقها الضيق.

الإطار 1.4 التنمية البشرية في التطبيق: على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي

في عام 1992، اتخذ فريق من الأكاديميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة خطوة رائدة في إصدار التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية في بنغلاديش. وهذه الخطوة ما لبثت أن تكررت في بلدان أخرى، حيث صدرت تقارير مماثلة بدعم من المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد صدر حتى اليوم حوالى 700 تقرير إقليمي، ووطني ومحلي، استوحيت من التقارير العالمية، وتقارير البلدان الأخرى، ومن الخطاب الإنمائي على الصعيد المحلي والإقليمي. وتشارك في إعداد هذه التقارير الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية، من قادة الرأي ومن ممثلي مختلف الفئات الصامتة. وقد أثمرت المناقشات ضمن المجموعات والمسوح المخصصة رؤىً جديدة وهامة، واكتسبت التقارير قوة ومصداقية إذ شاركت فيها شبكات من الباحثين المحليين.

وتناولت هذه التقارير دور الدولة والترابط بين الأبعاد الفردية والجماعية في التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، ركز تقرير التنمية البشرية في غواتيمالا لعام 2005 وفي لبنان لعام 2008 على قضايا حساسة كالمواطنية والتنوع في المجتمعات التي لطالما شهدت توترات عميقة. وتطرق تقرير البوسنة والهرسك لعام 2009 إلى هذه القضايا على ضوء إعادة بناء رأس المال الاجتماعي. وانطلاقاً من تقرير التنمية البشرية في البرازيل لعام 2010–2009، دارت مناقشات موسعة في وسائل الإعلام المحلية بهدف تكوين رؤية مشتركة عن المجتمع.

وكثيراً ما تناولت تقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة في المجتمع للفئات الضعيفة مثل المعوقين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشباب، وكبار السن، والأقليات. ومن الأمثلة على ذلك ما قدمته التقارير الإقليمية عن العجز والدمج الاجتماعي، وما قدمه تقرير سوازيلند لعام 2008 عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وركزت السلسلة الأخيرة من التقارير على قضية التغيّر البيئي. فتقرير التنمية البشرية في كرواتيا لعام 2009 تناول الأضرار التي يحتمل أن تلحق بقطاعات مثل صيد الأسماك والزراعة والسياحة، وتقرير التنمية البشرية في الصين لعام 2010 سلط الضوء على المبادرات الممكنة لتخفيف آثار تغيّر المناخ، مثل بناء مجتمعات مهيأة لتخفيض ثاني أكسيد الكربون للملايين الذين لا يزالون يتدافعون إلى المدن.

وتناولت التقارير الإقليمية أيضاً مسائل الحكم الأساسية التي تتجاوز مفاعيلها حدود البلد الواحد. فتوقف التقرير العربي للتنمية الإنسانية لعام 2009 عند المخاطر التي تهدد الأمن البشري في المنطقة. أما تقرير التنمية البشرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2008، فأقر بمضاعفات الفساد على الفقراء، وتناول مدونة السلوك للقطاعين العام والخاص والدور الذي تؤديه مجموعات المواطنين في المساءلة.

وعلى المستوى العملي، تتطلب التقارير دعماً من الحكومات التي تملك حق الاعتراض على المسائل الحساسة التي تتناولها هذه التقارير، وهذا ما يحدث في أحيان كثيرة.

المصدر: Pagliani 2010. See also www.hdr.undp.org/en/nhdr/.

السعادة والرفاه الذاتي

أخيراً نتناول بإيجاز مفهوم السعادة والرفاه الذاتي، وقد أصبح موضع اهتمام في الآونة الأخيرة[54]. وبدأ هذا الاهتمام بعد أن اتضح أن السعادة لا تقاس بالدخل. وبعد أن تبيّن من الأبحاث التي أجريت في إطار هذا التقرير أنها لا تقاس بدليل التنمية البشرية[55]. وللمقاييس الذاتية في تقدير السعادة أهمية كبيرة، وربما هي مقاييس يسهل جمعها. وتتزايد الأدلة التي توحي بأن السعادة هي مجموعة من مشاعر الرضا والإحباط، ويمكن قياسها بسؤال واحد[56]. فللمشاعر الذاتية قيمة جوهرية وهامة ويمكن أن تعطي صورة وافية عن القيمة التي يعلقها كل إنسان على جوانب معينة من حياته. غير أن أفضل تقييم للسعادة يأتي باعتبارها عنصراً مكملاً لمقاييس أخرى للرفاه، وليست مقياساً قائماً بذاته. وهذا ما سنتوسع فيه لاحقاً.

ثلاثة عناصر في التنمية البشرية هي: الرفاه، والتمكين، والعدالة

التنمية البشرية مفهوم لكل عصر

مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم لا يخضع لأيّ قيود ويتمتع بما يكفي من القوة والحيوية ليكون نموذجاً للقرن الجديد. وتبين المناقشات في هذا الفصل والفصول التالية من هذا التقرير أن التنمية البشرية هي مفهوم لكل عصر ينطبق على جميع الأيديولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية. غير أن مسار هذه التنمية يختلف باختلاف الواقع بين مكان وآخر. وهذا ما يتضح من تقارير التنمية البشرية المحلية والوطنية والإقليمية، كما هو موضوع بحث دائم ومناقشة عامة.

وتعريف التنمية البشرية بأنها توسع خيارات البشر، هو تعريف أساسي، إلا أنه غير كاف. فالإنصاف، والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، كلها مبادئ أساسية ذات أهمية في التنمية. وتُعنى التنمية البشرية باستدامة النتائج الإيجابية عبر الزمن، وبالحد من الممارسات التي تؤدي إلى إفقار البشر، وبمكافحة القمع والإجحاف الهيكلي. وبما أن المكاسب المحققة معرضة للانتكاس، من الضروري بذل جهود لضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن على مستوى الأفراد والجماعات والأمم.

وتناولت تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 جوانب مختلفة من التنمية البشرية، ضمن محور رئيسي يتخذه التقرير كل عام، واستفادت من مرونة نهج الإمكانات. وما يميّز تقليد التنمية البشرية هو أنه يتبع نهجاً حيوياً متغيّراً. وتظهر التجارب المحلية والوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى التقارير العالمية، أن ما يُقصد بالتنمية البشرية يختلف باختلاف الزمان والمكان، على ألا يمسّ هذا الاختلاف بالثوابت التي يرتكز عليها هذا النهج. وفيما يلي التعريف المقترح للتنمية البشرية، وهو تعريف مختصر مستوحى من التعريف التقليدي للتنمية البشرية، ومبني على الممارسات العملية وعلى الأدبيات الأكاديمية حول التنمية البشرية ونهج الإمكانات:

> التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع؛ ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها؛ ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها.

وانطلاقاً من هذه الصيغة يمكن القول إن التنمية البشرية ترتكز على ثلاثة مكونات أساسية هي:

- الرفاه: توسيع الحريات الحقيقية للبشر، لينموا ويرتقوا.
- التمكين والقدرة على التغيير: تمكين الأفراد والجماعات من التصرف وتحقيق النتائج المنشودة.
- العدالة: تعزيز الإنصاف، وتحقيق النتائج المستدامة على مر الزمن، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف أخرى للمجتمع.

لقد كانت الخيارات دائماً متاحة على صعيد السياسة العامة، ولكنها خيارات لا تخلو من القيود. بعضها مؤاتٍ للحد من الفقر، وصون حقوق الإنسان، وتحقيق الاستدامة، بينما بعضها الآخر يعطي الأفضلية للنخبة، ويقيد حرية التجمع، ويستنفد الموارد الطبيعية. ولكي ترتكز المناقشات العامة وعمليات اتخاذ القرار على أسس سليمة، لا بد من أن تكون مبادئ العدالة واضحة،

ولا سيما في الحالات التي تستدعي تحقيق نوع من التوازن بين هذه المبادئ، مثل الإنصاف والاستدامة.

وعندما تكون التنمية البشرية ناجحة، يكتسب البشر القدرة على الإبداع، وممارسة الأنشطة التي يختارونها، وعيش الحياة التي ينشدونها. فالتنمية البشرية لا تعني الحريات المدونة على الورق. فالحصول على الرعاية الصحية في مفهوم التنمية البشرية يعني توفير العيادات الطبية اللازمة، وتجهيزها بالموظفين، والتزام الموظفين بالحضور إلى عملهم، وتأمين المستلزمات الطبية الضرورية، وعدم الامتناع عن معالجة المرضى بسبب عدم قدرتهم على دفع ثمن الخدمة، أو بسبب الجنس أو العرق أو الدين. وهكذا تكون الإمكانات هي الحريات الحقيقية. فالموارد والمداخيل والمؤسسات كلها وسائل وأهداف هامة على صعيد السياسة العامة، إلا أن النجاح الحقيقي يقاس بنوعية الحياة التي يستطيع الناس عيشها والتمتع بها.

وتعني حرية التصرف التمكين والممارسة الديمقراطية على مستويات مختلفة. فالفرد ليس المستفيد من عملية التنمية فحسب، بل هو شريك فيها، إذ ما يملكه من رؤية وحكمة يمكن أن يسهم في رفاهه الشخصي ورفاه الآخرين. وإذا كانت حرية التعبير مكرسة في الدستور ومنتهكة في الواقع، فهذا يعني انتفاء هذه الحرية. وترى التنمية البشرية في الفرد سيداً لعملية التنمية، سواء أكان على الصعيد الشخصي في الأسر والمجتمعات أم على الصعيد الجماعي في المناقشات العامة والتحركات المشتركة والممارسة الديمقراطية.

ويكتسب الفرد بفعل تمكينه القدرة على التغيير، سواء أكان في حياته في المنزل وفي العمل، أم في المجتمع ككل. وتحل قدرة الإنسان على رسم مصيره، أي ما يسميه سن "القدرة على التغيير" في صلب نهج الإمكانات وارتباطه بالحرية[57]. ولتمكين الأفراد لا بد من بناء قدرتهم على التغيير وبناء الهياكل المؤسسية الداعمة لذلك. وتمكين الإنسان يكون في المنزل وفي العمل، وفي السياسة، وفي الجماعة وفي المجتمع. والتمكين هو للأفراد والجماعات، بإفساح المجال لهم للانضمام إلى التعاونيات المحلية، والانتساب للنقابات العمالية، والمشاركة في الحركات السياسية الوطنية، والمساهمة في مجموعات الضغط من أجل التغيير.

ويتجلى الاهتمام بموضوع الإنصاف في التنمية البشرية في التركيز الواضح على مسألة عدم المساواة. ويتناول هذا التقرير هذه المسألة من نواحٍ مختلفة. وبما أن الدخل ليس مقياساً كافياً لجميع جوانب نماء الإنسان، لا بد من مقاييس أخرى لقياس التوزيع. ويرتكز التقرير إلى أحدث التطورات في التحليل وجمع البيانات، للتعمق في بحث حالات عدم المساواة في الصحة والتعليم، وكذلك في الدخل، ورصد أنماطها عبر الزمن.

وتضم الأرض حالياً حوالى سبعة مليارات نسمة، بعضهم يعيش في فقر مدقع، والبعض الآخر ينعم بترف مفرط. وسيكون لاستنفاد موارد هذا الكوكب أثر على التنمية البشرية في الأعوام المقبلة يفوق في الحدة ما شهدناه في الأعوام العشرين التي صدر خلالها تقرير التنمية البشرية. وتبين الفصول التالية أن واقع تغيّر المناخ يفرض تغييراً جذرياً في سلوك الأفراد والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم وفي تطلعاتهم، وهذا تحدٍ لا بد من مواجهته.

ويوضح الشكل 1.3، ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى، إذ يبين العناصر الثلاثة للإمكانات. وهذه العناصر ترتبط بالفرص وحريات التصرف (التي تحدد قدرة الأشخاص على التأثير في حياتهم) ومبادئ العدالة التي تؤثر في طبيعة العمليات والنتائج الاجتماعية في المكان والزمان. والدائرة الخضراء التي تضم هذه العناصر ترمز إلى البيئة المشتركة التي يخضع فيها توسيع آفاق هذه الحريات المتداخلة للقيود التي تفرضها الموارد المحدودة المشتركة على هذه الأرض.

ولكل بلد ومجتمع وفرد خيارات خاصة في الأبعاد والمبادئ. والتنمية البشرية تتخذ من ثقافة كل بلد ومجتمع وفرد لوناً لها، وتستمد من القيم والأولويات ملامح، تتجلى في خيارات ديمقراطية لا تقصي أحداً. ومفهوم التنمية البشرية هو ثمرة عمل الكثيرين، من ناشطين وقادة ومفكرين وغيرهم، من الذين يسهمون، كل من موقعه، في تحديد ملامح هذا المفهوم في أطر مختلفة، منها تقارير التنمية البشرية المحلية والوطنية. وهذا ما يتيح للإنسان فرصاً لتعزيز قدرته على عيش الحياة التي ينشدها، وعلى المساهمة في إحلال العدالة في المجتمع، في الحاضر وفي المستقبل.

* * *

وتبين الفصول التالية قيمة منظور التنمية البشرية والأفكار التي يمكن استقاؤها من هذا المنظور. فسكان العالم حققوا الكثير في العقدين

التنمية البشرية تتخذ من ثقافة كل بلد ومجتمع وفرد لوناً لها، وتستمد من القيم والأولويات ملامح، تتجلى في خيارات ديمقراطية لا تقصي أحداً

الماضيين، وهم اليوم يواجهون تحديات جديدة وطارئة، هي نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتسارعة، التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين. واليوم لا بد من مواجهة هذه التحديات. وفي كيفية مواجهتها ما يحدد مسار التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

الشكل 1.3 مفهوم التنمية البشرية – على كوكب يعيش عليه الجميع

إطار نظري للتنمية البشرية

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، عن Alkire 2010.

الفصل 2

تقدم البشر

لتكوين فكرة واضحة عن المستقبل لا بد من وقفة نقدية مع الماضي. وفي هذا الفصل والفصل الذي يليه، نركز على تقييم التطور في الأبعاد الثلاثة التي يشملها دليل التنمية البشرية (وهي الصحة والتعليم والدخل) ونبين مواضع التقدم والتعثر في كل منها. ونلاحظ تقدماً كبيراً في هذه الأبعاد، تشوبه فوارق شاسعة بين البلدان والفترات الزمنية. فهذا التقدم كان ملحوظاً في التعليم، وأقل أهمية في الصحة، ومتبايناً في الدخل. والفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا تزال ضخمة، وما من مؤشر يدل على تراجعها في بعض المجالات الرئيسية.

وقد أشير في الفصل 1 إلى أن التنمية البشرية لا تقتصر على الصحة والتعليم والدخل، بل تتجاوزها إلى الكثير من العناصر الأخرى. ففرصة عيش حياة كريمة تتوقف على الظروف التي يواجهها الإنسان في المجتمع، وإمكانية المشاركة في صنع القرار، ومدى تأثير الخيارات التي تُتخذ في الحاضر على رفاه الأجيال الآتية في المستقبل. وهذه الأبعاد تستحق بحثاً مستفيضاً وسنتطرق إليها في الفصل 4.

ويلاحظ أن التطورات التي حدثت عقب إصدار التقرير الأول عن التنمية البشرية، هي حصيلة تراكمات على فترات زمنية طويلة، لذلك يغطي التقييم الذي نجريه في هذا الفصل فترة زمنية طويلة، ويتناول مجموعة من البيانات أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وهي تقيس اتجاهات دليل التنمية البشرية في 135 بلداً منذ عام 1970. ويبدأ الفصل بلمحة موجزة عن الأنماط العامة، ثم يتوسع في شرح التقدم المحرز في كل بعد من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية.

آخر الاتجاهات في التنمية البشرية: من منظور دليل التنمية البشرية

يُعتبر دليل التنمية البشرية عنصراً هاماً في تقرير التنمية البشرية. فقد صُمم هذا الدليل ليكون مقياساً بسيطاً للتنمية البشرية، وبديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي، يقيس التقدم في ثلاثة أبعاد: عيش حياة مديدة ملؤها الصحة، وتحصيل التعليم والمعرفة، والتمتع بمستوى معيشي لائق. غير أن هذا الدليل، وفقاً لتعبير المؤسس لتقرير التنمية البشرية، محبوب الحق، يكاد يشبه الناتج المحلي الإجمالي بما يشوبه من نواقص، لكنه أدق تعبيراً عن نوعية حياة البشر[1].

ويساعد دليل التنمية البشرية في الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية حول التقدم الذي تحققه المجتمعات، ومن هذه الأسئلة أي البلدان حققت التقدم الأسرع، وإلى أي مدى تلحق البلدان الفقيرة بركب البلدان الغنية. وكثيراً ما تستند الإجابة عن هذه الأسئلة إلى الدخل. غير أن تكوين صورة أوضح عن التنمية يتطلب استخدام أدلة تقيس التقدم على نطاق أوسع.

وخضع دليل التنمية البشرية منذ إطلاقه للتنقيح مرات عديدة، بناءً على ما ناله من انتقادات[2]. واليوم، وقد مر عشرون عاماً على إطلاق تقرير التنمية البشرية، ننتهز هذه المناسبة لترسيخ مصداقية هذا الدليل، وتوثيق صلته بالواقع، مستفيدين من نقاط القوة الرئيسية ومن المبادرات الهامة التي اتُّخذت مؤخراً، وتنسجم مع روح هذا الدليل. ومن هذه المبادرات التي تتشارك الفكر نفسه والغايات الرئيسية نفسها، المشروع العالمي لقياس تقدم المجتمعات التابع لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعمل لجنة ستيغليتز سين فيتوسي. وفي هذا التقرير، أدخلت تعديلات عديدة على صعيد المؤشرات وفي طريقة بناء دليل التنمية البشرية. (لمزيد من التفاصيل انظر الإطار 1.2 في الفصل 1، والملاحظة الفنية 1).[3]

وكما أشير في الفصل 1، أدخلت مؤشرات جديدة إلى دليل التنمية البشرية للاستفادة من توفر المزيد من البيانات، لأن بعض البيانات المستخدمة، ولا سيما في قياس الإلمام بالقراءة والكتابة، لم يعد دقيقاً في ظل التقدم المحرز. غير أن هذا الفصل والفصل التالي لا يكتفيان بقياس الحاضر فحسب، بل يتناولان قياس الماضي. ولأغراض تقييم الماضي، نستفيد من وفرة البيانات المتاحة عن المؤشرات الأصلية (كمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق الإجمالي بالمدارس، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وما تحمله من مدلول. ولذلك، يستخدم هذا الفصل والفصل التالي المؤشرات الأصلية والجديدة لدليل التنمية البشرية، في الشكل الوظيفي الجديد لما نسميه دليل التنمية البشرية الهجين[4]. (ويرد في الإطار 2.1 تعريف دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية الهجين إضافة إلى تعريف مصطلحات أخرى مستخدمة في هذا التقرير). وللاختصار نشير إلى هذا الدليل بدليل التنمية البشرية في هذين الفصلين.

ملامح عامة

لأول مرة منذ عام 1990، يقدم تقرير التنمية البشرية استعراضاً شاملاً لأنماط واتجاهات التنمية البشرية، فالجهود التي بذلت سابقاً لهذه الغاية اصطدمت بندرة البيانات[5]. ويرتكز هذا التحليل على مجموعة جديدة من البيانات حول اتجاهات التنمية البشرية منذ عام 1970، تغطي 135 بلداً، تضم 92 في المائة من مجموع سكان العالم[6].

وقد أحرز تقدم كبير في مختلف أنحاء العالم حسب دليل التنمية البشرية (الشكل 2.1). فمتوسط الدليل ارتفع من 0.57 في عام 1990 إلى 0.68 في عام 2010، بعد أن كان عند حدود 0.48 في عام 1970 (الجدول 2.1)[7]. ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة يصل مجموعها إلى حوالى الربع في مؤشرات الصحة والتعليم، وزيادة بمعدل الضعف في مؤشر الدخل[8].

وتتأثر المقاييس العالمية الكلية بمعدلات البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان مثل الصين والهند.

الإطار 2.1 مصطلحات رئيسية في تقرير التنمية البشرية

التقارب: تقلص الفجوة مع الوقت بين البلدان في مؤشر معين.

البلد: مصطلح مختصر للإشارة إلى البلدان والأراضي والمناطق والمقاطعات الإدارية الخاصة التي ترسل البيانات إلى الوكالات الإحصائية الدولية.

متقدم/نام: تصنيف للبلدان حسب ترتيبها وفق دليل التنمية البشرية (انظر ما يلي). ويشار إلى البلدان التي تحل في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً بالبلدان المتقدمة، ويُشار إلى البلدان التي لا تحل في هذه الفئة بالبلدان النامية. وهذان المصطلحان يُستخدمان لتسهيل التصنيف فقط، ولتمييز البلدان التي بلغت درجات مرتفعة جداً من حيث دليل التنمية البشرية.

الانحراف عن المسار: مقياس للتقدم يقيس التغيّرات التي سجلتها المؤشرات في بلدان معينة نسبة إلى متوسط التغيّر في بلدان أخرى انطلقت من النقطة نفسها.

دليل الفوارق بين الجنسين: يقيس الفارق في الإنجازات الناجم عن الفوارق بين الجنسين في الأبعاد المتعلقة بالصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في القوى العاملة، وتتراوح قيمة الدليل بين صفر (في حالة المساواة التامة) و1 (في حالة عدم المساواة).

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. ولتسهيل المقارنة، يجمع متوسط قيمة الإنجازات المحققة في الأبعاد الثلاثة ضمن مقياس يتراوح بين صفر و1، حيث القيمة العليا تعني الأداء الأفضل. وتجمع هذه المؤشرات باستخدام المتوسط الهندسي (انظر الإطار 1.2 في الفصل 1).

دليل التنمية البشرية الهجين: دليل يُحسب باستخدام الصيغة الجديدة المبينة في الفصل 1، وباستخدام الأدلة الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 وهي: العمر المتوقع عند الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق الإجمالي بالمدارس، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولأسباب تتعلق بتوفر البيانات، يعتبر هذا الدليل ملائماً لتحليل الاتجاهات الطويلة الأجل المعروضة في الفصلين 2 و3.

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: يقيس متوسط مستوى التنمية البشرية في مجتمع معين بعد حساب عامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية. وتكون قيمة هذا الدليل أقل من مجموع قيمة دليل التنمية البشرية لشخص عادي في مجتمع معين. في حال وجود عدم مساواة في الصحة والتعليم والدخل. وفي حال المساواة التامة، تتساوى قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة، وارتفاع الفارق بين القيمتين، يعني ارتفاعاً في عدم المساواة.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يقيس الحرمان في أبعاد الصحة، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق، وهو مقياس يشمل عدد المحرومين وشدة الحرمان.

أعلى/أدنى تقدم: البلدان التي أحرزت أكبر تقدم أو أقل تقدم في تحسين دليل التنمية البشرية، محسوباً بمدى الابتعاد عن المعدل المعتمد للقياس.

فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة والمتوسطة والمنخفضة: تصنيف البلدان حسب ترتيبها وفقاً لدليل التنمية البشرية. ويصنف أي بلد في الفئة المرتفعة جداً إذا كانت قيمة الدليل 0.75 وما فوق، وفي الفئة المرتفعة إذا كانت بين 0.51 و0.75، وفي الفئة المتوسطة بين 0.26 و0.50، وفي الفئة المنخفضة إذ كانت قيمة الدليل أقل من 0.26. وقد استخدمت في تقارير سابقة أرقام مطلقة بدلاً من الأرقام النسبية.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول الأدلة الجديدة انظر الفصل 5 والملاحظات الفنية 1 إلى 4.

ولكن حتى عندما يُحسب متوسط أداء البلد، من غير حساب الوزن السكاني ، يبدو التقدم متشابهاً[9].

وشمل التقدم في دليل التنمية البشرية جميع المناطق وحتى جميع البلدان تقريباً (الجدول 2.1). وشهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أسرع تقدم، تليها منطقة جنوب آسيا ثم البلدان العربية. وكان التحسن في مستوى التنمية البشرية شاملاً لجميع البلدان، باستثناء ثلاثة بلدان من أصل 135 بلداً، لم تحرز تحسناً عما كانت عليه في عام 1970، وهذه البلدان هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا وزمبابوي.

أيّ البلدان أحرزت القدر الأكبر من النجاح في تحقيق مزيد من التنمية البشرية لشعوبها؟ يبين الجدول 2.2 البلدان العشرة الأولى التي حققت أسرع زيادة في دليل التنمية البشرية في العينة المعتمدة في هذا التقرير. وهذه النتائج الجديدة تحمل مدلولاً هاماً، وتكشف عن تناقضات غير متوقعة.

يمكن قياس تقدم البلدان في التنمية البشرية بطرق مختلفة، ويرتكز تصنيف البلدان في فئة البلدان التي أحرزت أكبر تقدم على المعيار المستخدم في تقييم التغير[10]. ويستخدم هذا التقرير مقياس الانحراف عن المسار المتوقع لقياس التقدم الذي يحرزه أي بلد عبر الزمن، أي مدى ابتعاد البلد عن معدل التحسن المتوقع له على أساس قيمة دليل التنمية البشرية التي سجلها في السابق، ومقدار التحسن الذي أحرزته بلدان أخرى بدأت من النقطة نفسها[11]. ويوضح الشكل 2.2 ماهية العمل بهذه الطريقة، إذ يبدأ باختيار البلدان التي أحرزت تحسناً يفوق أو يقل بكثير عن التحسن المتوقع منها على أساس مستوى التنمية البشرية التي كانت عليه. ويرتكز هذا التقييم على أبحاث سابقة أجراها غوستاف رانيس (Gustave Ranis) وفرانسيس ستيوارت (Frances Stewart)، حيث جرى تقييم التقدم الذي أحرزه كل بلد على أساس فئته في دليل التنمية البشرية[12].

وتشمل المجموعة التي أحرزت أسرع تقدم بلداناً عديدة من شرق وجنوب آسيا والبلدان العربية (من بلدان شمال أفريقيا ومن البلدان الغنية بالنفط). وحتى عُمان التي استفادت من اكتشاف النفط في مطلع تلك الفترة على رأس القائمة، تليها الصين ونيبال وإندونيسيا. وبما أن هذه الطريقة المستخدمة لتقييم التقدم تقارن بين البلدان التي تنطلق من مستويات متقاربة من حيث قيمة دليل التنمية البشرية، يُلاحظ أن بعض البلدان قد حققت تقدماً سريعاً مع أنها انطلقت

الشكل 2.1 تقدم عام وتباين كبير

اتجاهات دليل التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم، 1970-2010

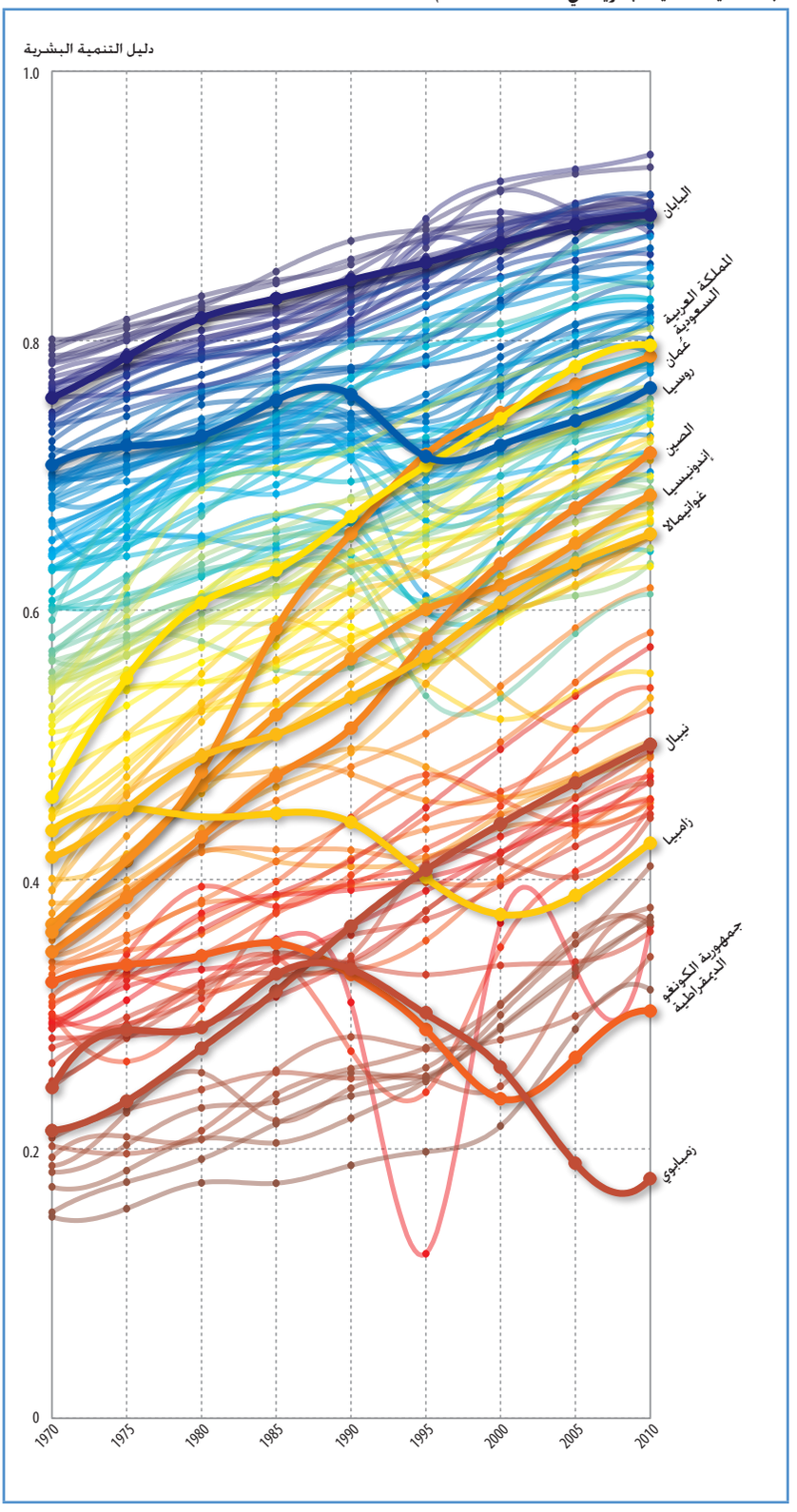

ملاحظة: النتائج لعينة من 135 بلداً وهي تستند على دليل التنمية البشرية الهجين الوارد شرحه في الإطار 2.1. البلدان الأسرع تقدماً هي عُمان، والصين، ونيبال، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية والبلدان الأقل تقدماً هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي.

المصدر: Hidalgo 2010 عن حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

الجدول 2.1 تحسّن واسع النطاق في دليل التنمية البشرية منذ عام 1970

اتجاهات دليل التنمية البشرية الهجين وعناصره حسب المناطق ومجموعات البلدان، 135 بلداً، 1970-2010

	دليل التنمية البشرية الهجين			العمر المتوقع عند الولادة			الإلمام بالقراءة والكتابة			الالتحاق الإجمالي بالمدارس			الدخل		
	القيمة	نسبة التغير		القيمة	نسبة التغير		القيمة	نسبة التغير		القيمة	نسبة التغير		القيمة	نسبة التغير	
	2010	2010 – 1970	2010 – 1990	2010	2010 – 1970	2010 – 1990	2010	2010 – 1970	2010 – 1990	2010	2010 – 1970	2010 – 1990	2010	2010 – 1970	2010 – 1990
المجموعات الإقليمية															
البلدان النامية	0.64	57	23	68	21	8	81	61	21	66	28	24	5,873	184	89
البلدان العربية	0.66	65	20	70	37	10	74	149	41	64	89	22	8,603	66	44
شرق آسيا والمحيط الهادىء	0.71	96	35	73	23	9	94	76	18	69	7	31	6,504	1,183	352
أوروبا وآسيا الوسطى	0.75	13	4	69	3	2	97	7	2	82	17	7	11,866	120	20
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.77	32	12	74	24	9	92	27	10	83	59	16	11,092	88	42
جنوب آسيا	0.57	72	31	65	33	12	66	113	46	59	64	29	3,398	162	119
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.43	53	21	52	19	7	65	183	43	54	109	42	1,466	20	28
البلدان المتقدمة	0.89	18	7	80	13	6	99	2	1	92	33	14	37,185	126	38
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.89	18	7	80	13	6	99	2	1	93	33	14	37,105	125	38
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.86	24	9	80	14	7	96	13	6	79	29	10	40,043	263	58
مجموعات دليل التنمية البشرية															
منخفضة	0.44	61	27	55	27	11	63	180	48	52	98	43	1,434	33	44
متوسطة	0.65	83	31	69	25	9	82	79	24	65	21	28	5,010	606	237
مرتفعة	0.77	24	9	73	15	7	93	20	8	82	38	13	12,610	94	35
مرتفعة جداً	0.89	18	7	80	13	6	99	2	1	92	33	14	37,185	126	38
الوحدات الرباعية من دليل التنمية البشرية الهجين 1970															
1 (الأكثر انخفاضاً)	0.60	82	32	66	22	8	76	96	29	61	23	33	4,323	560	250
2	0.69	51	16	71	34	11	88	53	15	74	55	16	7,334	110	53
3	0.79	24	9	75	15	6	96	11	4	85	36	16	14,486	152	54
4 (الأكثر ارتفاعاً)	0.88	16	6	79	11	5	99	1	0	91	29	11	34,585	122	36
معدل العالم	**0.68**	**41**	**18**	**70**	**18**	**7**	**83**	**39**	**15**	**70**	**26**	**20**	**10,645**	**107**	**47**

ملاحظة: جميع القيم هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس بالنسب المئوية والدخل بمعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2008. لمزيد من التفاصيل انظر تعاريف المصطلحات الإحصائية. وتضم العينة 135 بلداً لذلك يمكن أن تختلف المجاميع عن تلك الواردة في الجداول الإحصائية 1 إلى 17. ودليل التنمية البشرية الهجين ليس نفسه دليل التنمية البشرية لعام 2010 التي ترد قيمته في الجدولين 1 و2. فلهذا الدليل الشكل الوظيفي نفسه لكنه يستند إلى مجموعة مؤشرات مختلفة متوفرة لفترة أطول من الزمن. انظر الإطار 2.1 وقد جرى تصنيف مجموعات دليل التنمية البشرية وفقاً لقيمة الدليل في عام 2010.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

من مستويات متدنية، مثل نيبال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودخلت قائمة البلدان التي أحرزت أسرع تقدم. ويتضمن الإطار 2.2 والإطار 3.3 في الفصل 3 بحثاً مفصلاً لبعض هذه الحالات وغيرها من الحالات التي لم تسجل تقدماً مماثلاً.

والمستغرب أن القائمة تتضمن العديد من البلدان التي لم تحقق إنجازات كبيرة في السابق. فهذه البلدان دخلت قائمة البلدان العشرة الأولى بفضل ما حققته من إنجازات كبيرة في الصحة والتعليم، وفي بعض الأحيان من غير أن تحقق أداء استثنائياً في النمو. وبذلك تختلف القائمة التي يقدمها هذا التقرير عن قوائم أخرى مثل قائمة لجنة سبنسي (Spence) المعنية بالنمو والتنمية[13].

واللافت أيضاً عدم وجود ترابط بين جودة الأداء في النمو والتقدم المحقق في الصحة والتعليم. فإندونيسيا وكوريا الجنوبية هما البلدان الوحيدان في قائمة البلدان العشرة الأولى اللذان حققا تقدماً في الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة بالدخل على حد سواء. أما البلدان الثمانية المتبقية، فخمسة منها دخلت القائمة عبر تحقيق مستويات أفضل في الصحة والتعليم، وبلد واحد فقط هو الصين دخل القائمة على أساس أدائه على صعيد النمو. وبما أن الشكل الوظيفي الجديد لدليل التنمية البشرية يقر بالتنمية المتوازنة، سمح ذلك للبلدان التي حققت تقدماً ملحوظاً في الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة

الجدول 2.2 التقدم السريع في التنمية البشرية يأتي عبر طرق مختلفة

البلدان الأسرع تقدماً من حيث الأبعاد غير المرتبطة بالدخل في دليل التنمية البشرية ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، 1970-2010

الترتيب	التحسن في دليل التنمية البشرية	التحسن في العناصر غير المرتبطة بالدخل	التحسن في الدخل
1	عُمان	عُمان	الصين
2	الصين	نيبال	بوتسوانا
3	نيبال	المملكة العربية السعودية	كوريا الجنوبية
4	إندونيسيا	الجماهيرية العربية الليبية	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)
5	المملكة العربية السعودية	الجزائر	ماليزيا
6	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تونس	إندونيسيا
7	تونس	إيران (جمهورية – الإسلامية)	مالطة
8	كوريا الجنوبية	إثيوبيا	فييت نام
9	الجزائر	كوريا الجنوبية	موريشيوس
10	المغرب	إندونيسيا	الهند

ملاحظة: يُقاس التحسّن في دليل التنمية البشرية والأبعاد غير المرتبطة بالدخل بالانحراف عن المسار أي قياس البلدان نسبة إلى بلدان أخرى بدأت من النقطة نفسها (الإطار 2.1). ويُقاس التحسّن في الدخل بمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية.

المصدر: مكتب حسابات تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

بالدخل (مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمغرب) أن تنضم إلى قائمة البلدان العشرة الأولى.

ومع أن قائمة البلدان العشرة الأولى لا تتضمن بلداناً من جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تحل إثيوبيا في المرتبة 11، وتحل بلدان أفريقية كثيرة في المراتب الخمس والعشرين الأولى (انظر الإطار 2.2). ولعل الملاحظة الأبرز هي غياب بلدان أمريكا اللاتينية عن قائمة البلدان التي أحرزت أكبر قدر من التقدم، إذ تحل غواتيمالا مثلاً في المرتبة 22. ومع ذلك، تبدو قائمة البلدان التي نجحت في التقدم متنوعة، ليس فقط على مستوى المناطق التي تقع فيها، بل في كيفية تحقيق هذا النجاح.

تقارب كبير

يساعد دليل التنمية البشرية في قياس مدى تمكن البلدان الفقيرة من تضييق الفجوة بينها وبين البلدان الغنية. والإجابة عن هذا السؤال تأتي من قياس الفارق بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية في مؤشر معين أو من تقييم سرعة تقدم البلدان الأقل نمواً نسبة إلى البلدان الأكثر نمواً. وقد درس العديد من الباحثين هذه المسألة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للتنمية، واستخلصوا أن الفجوة تتسع[14].

سرعة التقدم

في دليل التنمية البشرية ما يدعو لمزيد من التفاؤل، وهو أن البلدان الفقيرة تلحق بركب البلدان الغنية (الجدول 2.1). فالفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في قيمة الدليل تراجعت بمعدل الخُمس تقريباً بين عامي 1990 و2010 (وبمعدل الربع تقريباً منذ عام 1970). وازدادت قيمة هذا الدليل أكثر من الضعف في مالي (حيث ارتفعت من 0.17 إلى 0.37)، وفي نيبال (حيث ارتفعت من 0.22 إلى 0.50)، وفي عُمان (حيث ارتفعت من 0.36 إلى 0.79). والخبر السار في ذلك هو أن هذا التحسن تحقق على الرغم من استمرار الفارق الكبير في الدخل[15].

وقد يخشى البعض أن يكون في هذا التقارب حصيلة غير دقيقة ناجمة من كون القيمة القصوى لدليل التنمية البشرية محددة بواحد، أو أن بعض مؤشرات الدليل، كمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة لها حد أقصى طبيعي[16]. ومع أن هذه العوامل تسهم في التقارب، فهي ليست المبرر الوحيد له. فقد سجلت الفوارق تراجعاً كبيراً في جميع متغيّرات الصحة والتعليم التي تدخل في حساب دليل التنمية البشرية، بما فيها المتغيّرات التي يبقى وجود حد أقصى طبيعي لها موضوع جدل[17]. وفي المقابل اتسعت الفوارق في الدخل. وتؤكد الاختبارات الإحصائية أن الحدود القصوى لهذه المتغيّرات لا تحقق بمفردها هذا التقارب[18]. وحتى لو أسهمت الحدود القصوى في هذا التقارب،

الشكل 2.2 البلدان الأسرع تقدماً تتوزع بين المناطق والبلدان الأقل تقدماً تتركز في أفريقيا

التقدم الأسرع والأبطأ مقيساً بالانحراف عن المسار 1970-2010

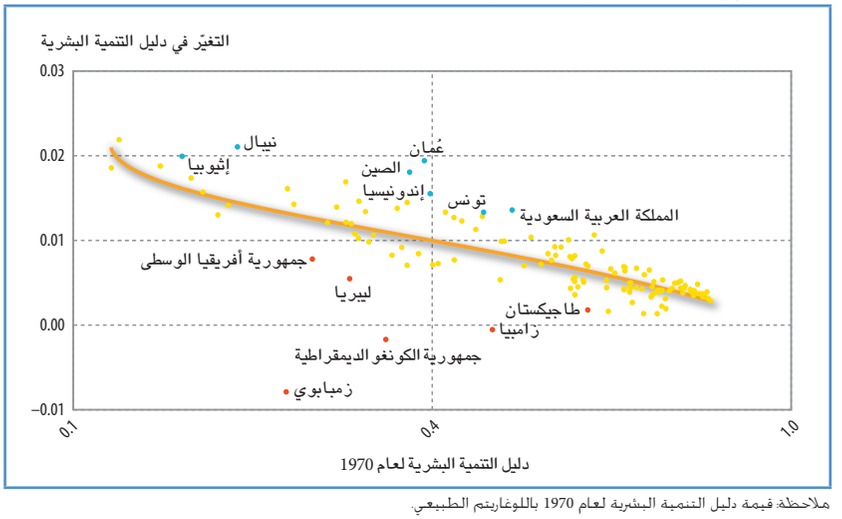

ملاحظة: قيمة دليل التنمية البشرية لعام 1970 باللوغاريتم الطبيعي.

المصدر: مكتب حسابات تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

إطار 2.2 قصص متناقضة من أفريقيا

تعتبر منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى المنطقة التي تواجه أكبر التحديات في التنمية البشرية. فبين جميع المناطق، سجلت هذه المنطقة أدنى قيمة لمؤشرات دليل التنمية البشرية في جميع الأبعاد. غير أن بلداناً أفريقية عديدة أحرزت تقدماً كبيراً في مستوى التنمية البشرية. فإثيوبيا تحل في المرتبة الحادية عشرة، بوتسوانا وبنن وبوركينا فاسو تحل بين البلدان الخمسة والعشرين الأولى من حيث سرعة التقدم في مستوى التنمية البشرية.

وقد يبدو من المستغرب أن بوركينا فاسو من البلدان التي حققت أسرع تقدم، إذ تحل في المرتبة 126 من حيث دليل التنمية البشرية للعينة المؤلفة من 135 بلداً. غير أنها حققت تقدماً كبيراً في دليل التنمية البشرية منذ عام 1970، حيث كانت في المرتبة 134.

ولا شك في أن السياسات العامة قد ساعدت. فبوركينا فاسو حلت في المرتبة السادسة بين مجموعة البلدان التي حققت أسرع نمو في تعزيز إمكانات الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة منذ عام 1970. كما اتسعت إمكانات الحصول على الخدمات الأساسية، فارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي من 44 في المائة في عام 1999 إلى 67 في المائة في عام 2007. وعلى الرغم من التغيّر الديمغرافي السريع، تراجع معدل فقر الدخل (الذي يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم) حوالى 14 نقطة مئوية وبلغ 57 في المائة بين عامي 1994 و2003.

ويبين حلول بوركينا فاسو بين البلدان التي أحرزت أسرع تقدم كيفية العمل بطريقة التقييم هذه، التي تقارن البلدان ببلدان أخرى بدأت من النقطة نفسها تقريباً. والواقع أن بوركينا فاسو تمكنت من رفع قيمة الدليل أكثر من الضعف بينما شهدت بلدان أخرى بدأت من النقطة نفسها تراجعاً اقتصادياً واجتماعياً. كما تسلط نتائج التقييم الضوء على التناقض الذي تنم عنه حالة بوركينا فاسو، إذ جمعت بين تدني الأداء في التنمية البشرية والاستقرار في النمو والاقتصاد الكلي. غير أن هذا التناقض لا يلبث أن يزول عند تقييم التقدم على أساس التغيّرات المسجلة عبر الزمن، ومقارنته بالتقدم الذي شهدته بلدان أخرى بدأت من النقطة نفسها.

وفي المقابل، اصطدمت بلدان أفريقية أخرى بعثرات كبيرة في التنمية البشرية. فالمنطقة تضم البلدان الثلاثة الوحيدة التي سجلت تراجعاً في قيمة دليل التنمية البشرية عما كانت عليه في عام 1970، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي.

وقد شهدت زامبيا تراجعاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والالتحاق الإجمالي بالمدارس، والدخل لأسباب عديدة. فانخفاض سعر النحاس في عام 1980، أطلق شرارة ركود طال أمده، فقلص حجم النشاط الاقتصادي بمعدل الثلث. ولم تعد مستويات الدخل بعد إلى ما كانت عليه في السابق. كما استقبل البلد موجات من اللاجئين من أنغولا وموزامبيق هرباً من الحرب الأهلية، وعانى من فيروس نقص المناعة البشرية، إذ حل بين البلدان الخمسة التي سجلت أعلى المعدلات في انتشار هذا المرض. وشكل نقص الموارد وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية عبئاً في تقديم الخدمات العامة. ويبين الفصل 4 أن 63 في المائة من سكان هذا البلد يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، وأن نسبة مماثلة تعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

أما زمبابوي، فاعتمدت سياسات اجتماعية هادفة استحقت عليها الكثير من الثناء عقب الإطاحة بحكم الأقلية البيضاء. وفي الثمانينات، سجل الإنفاق العام ارتفاعاً سريعاً في قطاعي الصحة والتعليم، وخصوصاً على المراكز الصحية والمدارس في الأرياف، وشبكات المياه والصرف الصحي. وبين عامي 1980 و1993، انخفض معدل وفيات الأطفال إلى النصف، كما ارتفعت نسبة تحصين الأطفال من 25 إلى 60 في المائة. ولكن الحكومة واجهت صعوبات في المضي في هذا التحسن، ولا سيما عندما انهار الاقتصاد بسبب سوء الإدارة الاقتصادية. وانخفض دليل التنمية البشرية من 0.34 في عام 1990 إلى 0.26 في عام 2000، بسبب تراجع في ثلاثة من أصل أربعة مؤشرات تستخدم في حساب هذا الدليل. لم يطل مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة. ومع ازدياد فقر الدخل، حاول السكان مواجهة هذا الوضع بالنزوح إلى المدن أو بمغادرة البلد إلى البلدان المجاورة. وعرض فيروس نقص المناعة البشرية البلد لصدمة إضافية، إذ شدد الخناق على الخدمات العامة. ويقارب معدل فقر الدخل حالياً 62 في المائة بعد أن كان 42 في المائة في عام 1995.

المصدر: World Bank 2009a, 2010g; Grimm and Günther 2004; UNDP Zambia 1997; UNDP 1998; WHO 2010b; Mwabu and Fosu 2010.

تبقى النتيجة النهائية صائبة، وهي أن المكاسب المحققة في الصحة والتعليم تتقارب أكثر فأكثر بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية[19].

ففي حالة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، كان من المتوقع لأي طفل يولد في غامبيا في عام 1970 أن يعيش 41 سنة، أي أقل من الطفل الذي يولد في النرويج بحوالى 33 سنة. وفي عام 2010، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في غامبيا حوالى 16 سنة (وأصبح 57 سنة)، ولم يرتفع هذا المتوسط في النرويج سوى 7 سنوات. وهكذا يكون الفارق بين متوسط العمر المتوقع عند الولادة في النرويج وهذا المتوسط في غامبيا قد تراجع أكثر من الربع، مع أن الفارق لا يزال شاسعاً (24 سنة).

أصبح مستوى المعيشة في المتوسط في أي بلد نام اليوم أقرب إلى مستوى المعيشة في أي بلد متقدم مما كان عليه قبل 40 عاماً أو حتى قبل 20 عاماً مضت، على الأقل من حيث المؤشرات الأساسية للصحة والتعليم. غير أن ذلك لا ينطبق على جميع البلدان النامية. فقد انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا الجنوبية والاتحاد السوفييتي السابق. كما سجلت قلة من البلدان، كالصين، انخفاضاً مستغرباً في مجموع الالتحاق بالمدارس[20]. وحققت بلدان عديدة تحسناً مطلقاً، كما في أرمينيا وترينيداد وتوباغو، لم يكن كافياً لتقليص الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة. ومع ذلك يُلاحظ أن معظم البلدان النامية حققت تقدماً سريعاً وهاماً في الصحة والتعليم.

ومن المسائل التي يصعب البت فيها لعدم توفر البيانات، إمكانية وجود تباين في نوعية الرعاية الصحية والتعليم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[21]. وهذا ما يؤكد أهمية برنامج القياس الذي يتناوله الفصل 6.

الشكل 2.3 تنوع المسارات

تطور دليل التنمية البشرية في البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة في عام 1970

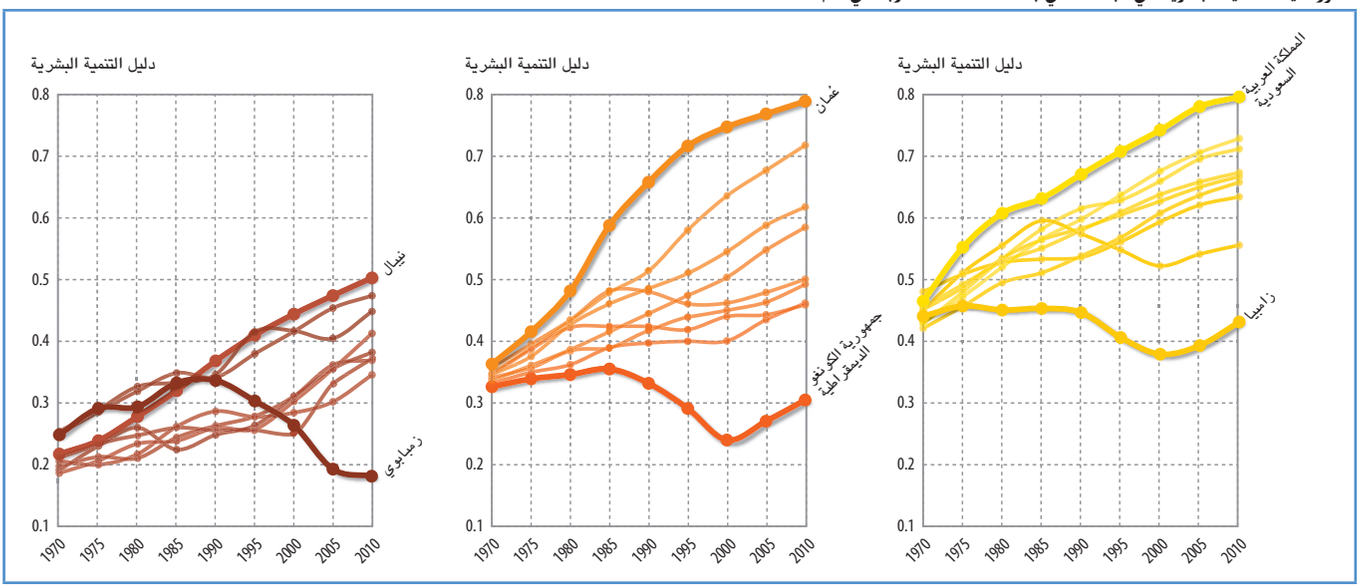

المصدر: مكتب حسابات تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

التباين المحلي

لم يشمل التقدم السريع جميع البلدان، بل كان التباين شاسعاً. فعلى مدى العقود الأربعة الماضية، سجل ربع البلدان النامية زيادة في دليل التنمية البشرية لم تتجاوز 20 في المائة، وسجل ربع آخر زيادة تجاوزت 65 في المائة، ولم تشهد 10 بلدان تحسناً في دليل التنمية البشرية منذ عام 1990[22]. والأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والأزمة التي شهدتها منطقة شرق آسيا في 1998-1997، هما تذكير بأن التقدم لا يتبع حتى في البلدان التي تسجل أداء جيداً. فالأزمات الاقتصادية يمكن أن تكون عامل تعثر أمام تقدم البلدان، وكذلك الصدمات التي تؤثر مباشرة على الصحة والتعليم، مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية.

ويمكن أن تكون هذه الفوارق في معدلات التقدم نتيجة للبدء من نقاط مختلفة. وفي هذه الحالة، يعني التقارب أن البلدان الأقل نمواً هي في وضع قابل لتحسن يفوق بسرعته التحسن في البلدان الأكثر نمواً. غير أن نصف الفارق في التقدم على مستوى دليل التنمية البشرية لا يرتبط بنقطة الانطلاق، إذ أن فوارق كبيرة تلاحظ في مستويات التقدم التي أحرزتها بلدان بدأت من نقاط متقاربة (الشكل 2.3). وفي الواقع ما يدل على أن عوامل أخرى خاصة بكل بلد، مثل المؤسسات والخصائص الجغرافية والسياسات، أو حتى عوامل ترتبط بالحظ (حسن الطالع أو سوئه) تؤدي دوراً هاماً في تحديد درجة التقدم.

لقد كان المغرب وكوت ديفوار، مثلاً، يسجلان تقارباً من حيث المستوى الإنمائي في عام 1970، على أساس المتغيّرات التي تدخل في حساب دليل التنمية البشرية، وبالتالي كان من المتوقع أن يتبعا المسار الإنمائي نفسه. غير أن مسار التنمية البشرية اختلف كثيراً بين البلدين. ففي الأربعين عاماً الماضية، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة 20 سنة في المغرب و11 سنة فقط في كوت ديفوار، وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس 61 في المائة من مجموع الأطفال في المغرب، أي تجاوز بكثير المعدل المسجل في كوت ديفوار الذي بلغ 38 في المائة، وبلغ دخل الفرد في المغرب 2.7 أمثال دخل الفرد في كوت ديفوار.

ومن أسباب هذه الفوارق حالة عدم استقرار وحرب أهلية طال أمدها سببت التعثر في كوت ديفوار، قابلها اعتماد سياسات اجتماعية فعالة أسهمت في دفع عجلة التقدم في المغرب. وفهم أسباب هذه الفوارق هي مسألة ذات مدلول هام على صعيد السياسة العامة وسنتناولها بالتفصيل في الفصل التالي.

ويقدم دليل التنمية البشرية، بحكم طبيعته، تقييماً مختصراً للتقدم. ولذلك لا بد من استكمال هذا التقييم بتقييم يتناول كل بعد على حدة. وهذا ما سنفعله في الأجزاء التالية.

لو كان الأطفال لا يزالون يموتون بالمعدلات المرتفعة التي سُجلت في أواخر السبعينات، لبلغ مجموع الوفيات من الأطفال 6.7 مليون طفل في السنة

حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة. فمن المتوقع لكل طفل يولد اليوم، وفي أي بلد تقريباً، أن يعيش عمراً أطول مما كان يعيشه طفل في أي حقبة في الماضي. وقد حققت البلدان العربية أكبر زيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ عام 1970، تجاوزت 18 سنة (أي ازداد بأكثر من الثلث). وحتى في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة أكثر من 8 سنوات عما كان عليه في عام 1970. وهذه الزيادة في متوسط العمر المتوقع كانت في الربع الذي حل في آخر قائمة ترتيب دليل التنمية البشرية في عام 1970 أسرع بمرتين منها في الربع الذي حل في رأس القائمة. وفي العديد من البلدان النامية، ومنها شيلي وماليزيا، انخفض معدل الوفيات إلى 60 في المائة مما كان عليه قبل 30 عاماً.

ويوضح الشكل 2.4 طبيعة هذا التقدم ومداه ونطاقه. وإلى جانب قيمة متوسط العمر المتوقع العائدة لكل بلد والمبينة إلى الجهة اليسرى من الشكل، نعتمد رسماً حرارياً إلى الجهة اليمنى يساعد في تحديد تجمع البلدان من حيث توزيع الإنجازات الصحية. فالمناطق الساخنة، الملونة بالأحمر والأصفر تبين أن بلداناً كثيرة تصنف في المستوى المرتفع من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بينما لا يزال عدد قليل جداً في مستوى منخفض (المناطق الملونة بالأخضر والأزرق). وهذا التجمع في المستوى الأعلى لافت في الصحة والتعليم، ولكن ليس في الدخل (الشكل 2.7 والشكل 2.10 في هذا الفصل)[23]. وبينما ارتفع متوسط العمر المتوقع في معظم البلدان، سجل انخفاضاً حاداً في بلدان أخرى. وهذا ما يوضحه الرسم الحراري، إذ يبين بعض المناطق الساخنة (الملونة بالأصفر) في أسفل الجهة اليمنى.

ما هو سبب هذا التقدم؟ كان انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال أسرع من انخفاض معدل وفيات الكبار. ولو كان الأطفال لا يزالون يموتون بالمعدلات المرتفعة التي سُجلت في أواخر السبعينات، لبلغ مجموع الوفيات من الأطفال 6.7 مليون طفل في السنة[24]. وسجلت البلدان النامية أسرع تقدم في المطلق في الفترة من 1970 إلى 2000 (الشكل 2.5)، حيث انخفض معدل وفيات الرضع بنسبة 59 حالة وفاة لكل 1,000 من المواليد أحياء، أي تجاوز بأربعة أضعاف التراجع الذي شهدته البلدان المتقدمة، والذي لم يتجاوز 16 حالة وفاة لكل 1,000 من المواليد أحياء. غير أن النسبة المئوية للانخفاض لا تزال في البلدان المتقدمة (77 في المائة) أعلى من البلدان النامية (59 في المائة)[25]. ولا تزال الفجوة الصحية كبيرة، حيث معدل وفيات الرضع لكل 1,000 من المواليد أحياء في البلدان النامية يبلغ تسع مرات هذا المعدل في البلدان المتقدمة، ومعدل وفيات الأطفال لا يتجاوز حالة واحدة لكل 1,000 من المواليد أحياء في البلدان المتقدمة[26].

وانخفضت معدلات وفيات الأمهات، ولو تفاوتت التقديرات حول هذا الانخفاض. وتبين تقديرات الأمم المتحدة أن معدل وفيات الأمهات انخفض بنسبة 5 في المائة فقط منذ عام 1990، أي من 430 إلى 400 وفاة لكل 100,000 ولادة حية[27]. وتشير دراسة أجريت مؤخراً بالاستناد إلى بيانات سجلات الوفيات والتعدادات والمسوح ودراسات عمليات التشريح إلى أن معدلات وفيات الأمهات انخفضت بنسبة 22 في المائة (أي من 320 إلى 251 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية) في الفترة نفسها[28]. وتشير هذه البيانات إلى أن البلدان الخمسة التي تحل في أسفل القائمة، وهي موريتانيا، وإريتريا، وأنغولا، وسيراليون، وغينيا-بيساو، حققت انخفاضاً في معدل وفيات الأمهات (من 1,159 إلى 711 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية). وتفيد التقديرات على اختلافها بخلاصة جوهرية واحدة، وهي أن هذا التقدم لا يزال دون المستوى اللازم لتحقيق إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015[29].

تباطؤ في التقدم

تباطأ التقدم في المجال الصحي منذ عام 1990. فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفع حوالى ست سنوات بين السبعينات والتسعينات، وأربع سنوات فقط في العقدين التاليين[30]. وانخفض معدل وفيات الكبار منذ التسعينات بنسبة 23 في المائة للنساء و6 في المائة للرجال، بعد أن كان معدل هذا الانخفاض قد بلغ 27 في المائة للنساء و26 في المائة للرجال في العقدين السابقين. وكان انخفاض معدل وفيات الرضع بطيئاً كذلك.

اتجاه متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العالم 1970-2010

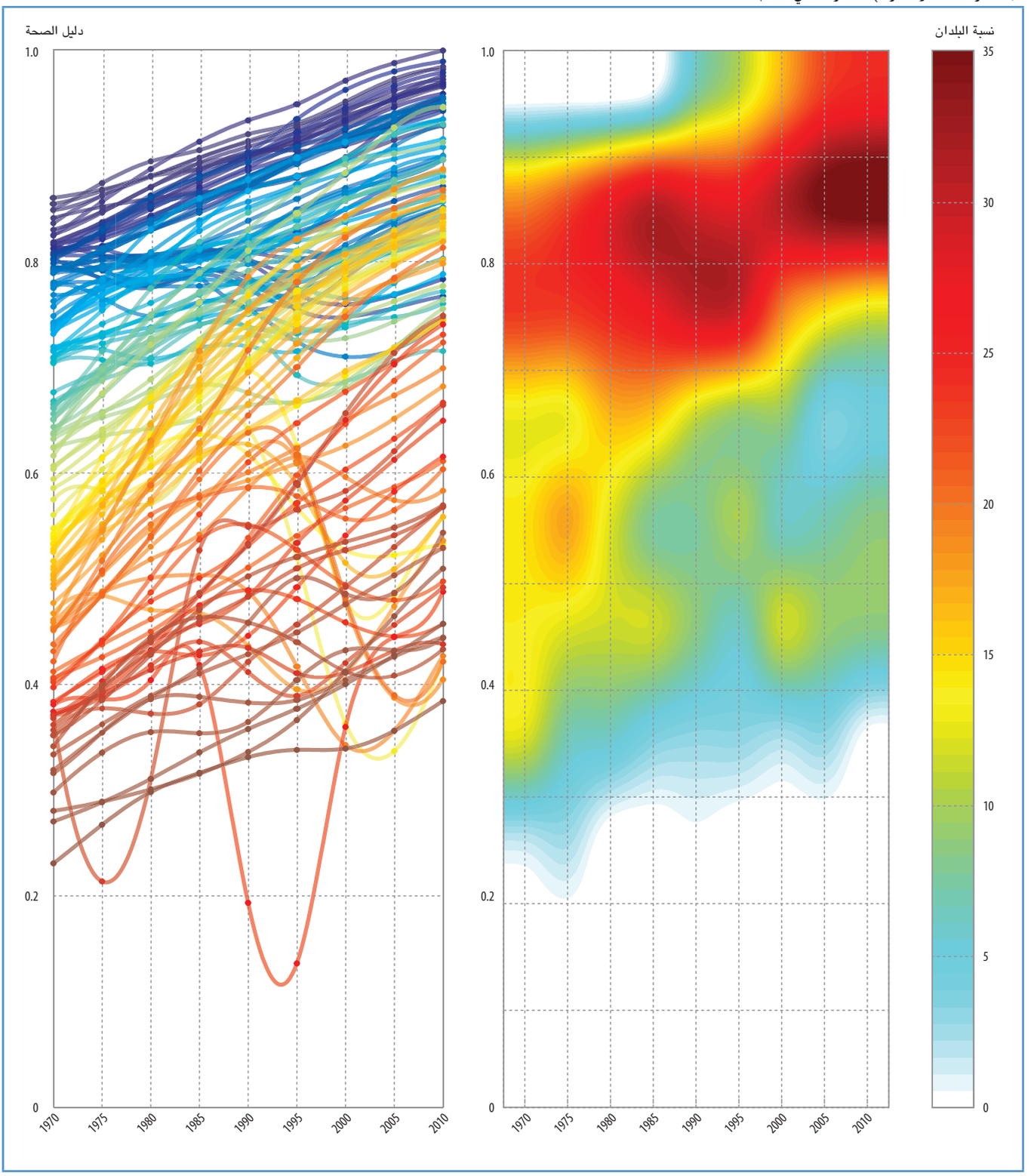

ملاحظة: تشمل النتائج عيّنة من 135 بلداً. وقد أجريت الحسابات على أساس دليل التنمية البشرية الهجين الوارد شرحه في الإطار 2.1. وبُحسب دليل الصحة بالمنهجية المبينة في الملاحظة الفنية 1 على معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة. وتكوّن الحصيلة مساهمة بعد الصحة في دليل التنمية البشرية الهجين. ويظهر الرسم البياني إلى اليسار السلسلة الزمنية لكل بلد. ويظهر الرسم إلى اليمين توزيع هذا البعد بين البلدان، حيث ترمز الألوان القريبة إلى الأحمر إلى البلدان التي تسجل حصة كبيرة في العناصر المختلفة.

المصدر: Hidalgo 2010 . عن حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات المكتب.

الشكل 2.5 تقدم في المؤشرات الرئيسية للصحة ولكنه بطيء في البلدان النامية

مجموعة من المؤشرات الصحية، السبعينات-مطلع الألفية الثالثة

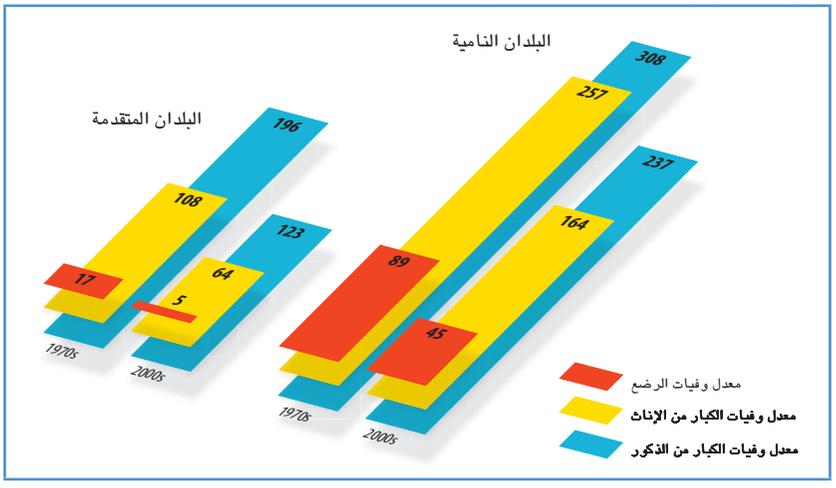

ملاحظة: معدل وفيات الرضع هو عدد الوفيات لكل 1,000 ولادة حية. ومعدل وفيات الكبار هو عدد الوفيات لكل 1,000 شخص من الكبار.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي (2010g).

الشكل 2.6 تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق والبلدان المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

اتجاهات متوسط العمر المتوقع في مختلف أنحاء العالم، 1970-2010

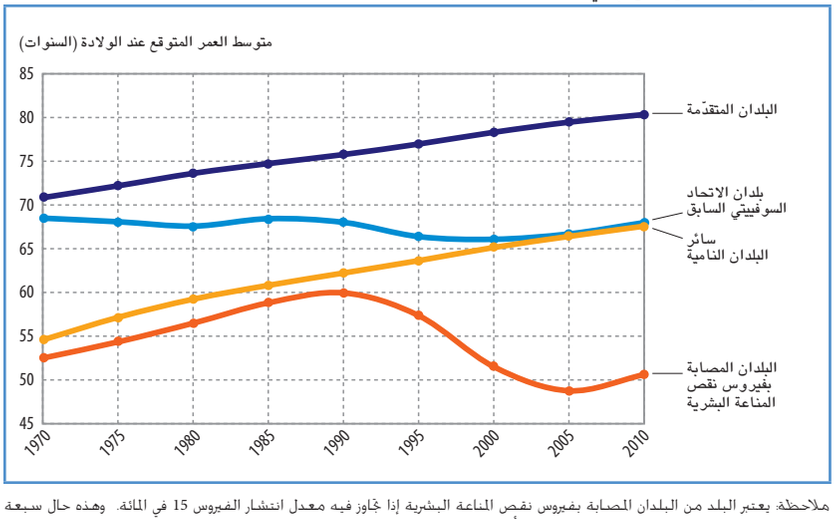

ملاحظة: يعتبر البلد من البلدان المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إذا تجاوز فيه معدل انتشار الفيروس 15 في المائة. وهذه حال سبعة بلدان من العينة قيد الدراسة هي: بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وسوازيلند، وناميبيا.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات المكتب.

ويُعزى هذا التباطؤ في التقدم العام إلى تراجع حاد في 19 بلداً (تضم 6 في المائة من سكان العالم)، حيث انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العقدين الماضيين. ففي تسعة بلدان انخفض هذا المتوسط إلى دون المستوى الذي كان عليه في السبعينات، ستة منها في أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو)، وثلاثة في الاتحاد السوفييتي السابق (الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروسيا). ومن أسباب هذا الانخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وارتفاع معدل الوفيات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وكادت هذه الظاهرة تبدد التقارب في الإنجازات الصحية بعد عام 1990، مع أن تقارباً، ولو بطيئاً، بقي ملحوظاً بين سائر البلدان النامية والبلدان المتقدمة على هذا الصعيد (الشكل 2.6)[31].

ويبدو الانخفاض الذي شهدته بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى نتيجة واضحة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. فمنذ الثمانينات، يتسبب انتشار مرض الإيدز بتقصير متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أفريقيا الجنوبية، حيث لا يزال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار يتجاوز 15 في المائة[32]. ولا يتجاوز متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان المتأثرة بهذا الفيروس 51 سنة، بل ينخفض إلى 46 سنة في ليسوتو، وهو المتوسط الذي كانت تسجله إنكلترا قبل الثورة الصناعية. وتبدو معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية مستقرة منذ عام 2000 (حتى ولو كان ذلك عند معدلات مرتفعة في بعض البلدان)، مما ساعد معظم بلدان أفريقيا الجنوبية على تحقيق بعض التحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة. لكن هذا التحسن لم يشمل جنوب أفريقيا وسوازيلند وليسوتو، التي سجلت مزيداً من الانخفاض في متوسط العمر المتوقع (حوالى أربع سنوات) خلال العقد الماضي.

أما انخفاض متوسط العمر المتوقع في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق فكان معظمه في أوساط الرجال. ففي الاتحاد الروسي، انخفض متوسط العمر المتوقع للرجال حوالى سبع سنوات بين عامي 1989 و1994. ولا تزال أسباب هذا الانخفاض موضع جدل[33]. ويبدو استهلاك الكحول، بعد عام 1990، والإجهاد الذي رافق الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وارتفاع معدلات التضخم، وانتشار البطالة، وعدم الاستقرار، من الأسباب الهامة التي تبرر هذا الانخفاض، مع أن الفصل في أثر كل من هذه الأسباب ليس سهلاً[34]. واستخلصت إحدى الدراسات أن كميات من الإيثانول المميت وُجدت في دم 21 في المائة من أصل 25,000 رجل خضعت جثثهم للتشريح بين عامي 1990 و2004 في سيبيريا، بعد أن كان سبب وفاتهم قد أسند إلى أمراض الدورة الدموية[35].

ومع ذلك لا يمكن الاستنتاج أن الانتقال إلى اقتصاد السوق هو السبب الرئيسي لارتفاع معدل الوفيات. فبعض الاقتصادات التي شهدت تدهوراً ماثلاً في المرحلة الانتقالية، مثل قيرغيزستان والجبل الأسود، عادت وسجلت تحسناً سريعاً اعتباراً من مطلع الألفية الجديدة. إضافة إلى ذلك، بدأ انخفاض متوسط العمر المتوقع في الاتحاد السوفييتي السابق قبل المرحلة الانتقالية. فقد انخفض هذا المتوسط سنة واحدة في السبعينات بينما كان العالم يسجل ارتفاعاً قدره 3.5 سنوات[36].

ولا تتأثر معدلات الوفيات بالمرض فحسب، بل بالكثير من العوامل الأخرى. ولدور القطاع العام، على اختلافه بين البلدان والفترات الزمنية، أهمية على هذا الصعيد. فقد فُرضت الرسوم على الخدمات الصحية في أفريقيا في أواخر الثمانينات ثم لاقت اعتراضات لأسباب كثيرة منها قلة العائدات المحققة منها[37]. وفي الآونة الأخيرة، ألغت بلدان كثيرة في جنوب وشرق أفريقيا الرسوم على الخدمات الصحية الوقائية للنساء الحوامل والرضع والأطفال الصغار، فأحدث ذلك نتائج إيجابية ملموسة، إذ ارتفعت نسبة الأطفال المستفيدين من الرعاية الصحية. وبعد أن ألغت أوغندا الرسوم على الخدمات الصحية في عام 2001، ارتفع مجموع الحالات الجديدة المعالجة من الأطفال الذين هم دون سن الخمس سنوات بنسبة 19 في المائة، وفي العامين التاليين ارتفع معدل الاستفادة من الوحدات الصحية الحكومية في الأرياف بنسبة 77 في المائة[38].

وتتأثر الصحة كذلك بالصراعات، التي لا تقتصر نتائجها على الوفيات والإصابات فحسب، بل تضعف الأنظمة الصحية العامة، وتدمر البنية التحتية اللازمة لتأمين الأدوية واللقاحات، وتعرض السكان للإصابة بالأمراض، وغير ذلك[39]. فحالات الصراع، كتلك التي شهدتها أفغانستان (1989-1979، و2001 حتى اليوم)؛ وكمبوديا (1999-1967)، وموزامبيق (1992-1975)، تلحق أضراراً جسيمة بصحة السكان[40].

غير أن الأوضاع تختلف بين بلد وآخر، باختلاف طبيعة الصراع وشدته، والعمليات الإنسانية التي تتخلله. فالصراعات في مناطق محصورة لا تلحق أضراراً جسيمة بالنتائج المحققة على صعيد البلد (كالصراع في شمال أوغندا)، حتى إن بعض البلدان حققت تقدماً في المجال الصحي على الرغم من حالة الصراع، بفضل الجهود الإنسانية التي بذلت لتأمين الخدمات الأساسية. وتلك كانت حالة أفغانستان التي سجلت انخفاضاً في معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار الربع بين عامي 2002 و2004، وذلك بفضل الجهود التي بُذلت لبناء المراكز الصحية والمستشفيات في المناطق، وتدريب العاملين في المجال الصحي في المجتمعات المحلية، وتطبيق تقنيات بسيطة مثل توزيع الأدوية[41].

الجوع: وحش برؤوس متعددة

تقيس البيانات عن الوفيات عنصراً واحداً، وإن يكن أساسياً، من عناصر الرفاه. لكن البقاء على قيد الحياة لا يعني وحده عيش حياة مديدة وصحية. والعنصر اللازم الآخر هو التغذية الجيدة. فالذين هم على قيد الحياة يحتاجون إلى ما يكفي من الغذاء لعيش حياة كريمة ولتحقيق ذاتهم. وما من حرمان أشد من الذي يعيشه إنسان يأوي إلى النوم جائعاً أو يستسلم للنوم نتيجة للنقص في الطاقة الغذائية.

ما من حرمان أشد من الذي يعيشه إنسان يأوي إلى النوم جائعاً أو يستسلم للنوم نتيجة للنقص في الطاقة الغذائية

والتغذية هي من عناصر الصحة التي يؤدي فيها الدخل دوراً هاماً. فالجياع عندما يتوفر لديهم المال ينفقونه على الغذاء. وقد أوضح أمارتيا سن في عمله الطليعي حول المجاعة أن الجوع ليس نتيجة لندرة الغذاء بل نتيجة لندرة وسائل الحصول عليه[42]. غير أن توفر الدخل لا يضمن التغذية السليمة، والتخلص من الفقر لا يعني بالضرورة التخلص من الجوع.

والواقع أن أعداد الفقراء التي تقدر على أساس العيش على دولار واحد في اليوم لا تطابق أعداد الجياع. وهذا التباين هو نتيجة للاختلاف في طريقة قياس الفئتين وكذلك للنقص في البيانات[43]. كما إن هذا التباين يأتي نتيجة لتأثير عوامل أخرى غير الدخل في العادات الغذائية لأفراد الأسرة مثل صحة الأمهات وتعليمهن، والتغذية والنظافة الصحية. وأوضح باحثون في الهند أن صحة المرأة والعادات الغذائية ومحدودية الحصول على الخدمات الصحية العامة هي من العوامل الرئيسية المؤثرة على التغذية[44]. وخلصت دراسة أجريت لأغراض هذا التقرير في شرق أفريقيا إلى أن التلقيح والرعاية الصحية أثناء الولادة وكذلك تعليم المرأة هي من العوامل التي تحد من سوء تغذية الأطفال[45].

وتؤثر قلة التغذية، ولا سيما سوء تغذية الأطفال، على إمكانية حصولهم على المعرفة وإمكانية مشاركتهم في المجتمع. فقلة التغذية تضعف القدرة على العمل والإنتاج، وتحد من القدرة

على جني الدخل اللازم لعيش حياة كريمة. وتخلف قلة التغذية أضراراً صحية لا يمكن الشفاء منها، مثل كف البصر بسبب النقص في الفيتامين (أ) وقلة النمو الجسدي بسبب النقص في البروتين، مما يؤكد مرة أخرى ضرورة العمل على مكافحة الجوع[46].

كتب جون دريز (Jean Drèze) وأمارتيا سن أن "الجوع هو وحش برؤوس متعددة". والقصد من ذلك التأكيد على تعدد الطرق التي يؤثر من خلالها نقص التغذية على حريات البشر[47]. فالجوع آفة، بل آفة شرسة. ولا يزال الجوع جزء من واقعنا على الرغم من الزيادة الكبيرة التي تحققت في إنتاج الغذاء على أثر الثورة الخضراء التي شهدها العالم بين أوائل الستينات وأوائل الثمانينات. وبحلول عام 2000، أسهمت الزيادة الإضافية في إنتاج الغذاء في تخفيض أسعار معظم المواد الغذائية. فانخفضت نسبة السكان الذين يعانون من قلة التغذية في البلدان النامية من 25 في المائة في عام 1980 إلى 16 في المائة في عام 2005.

ووفقاً لأحدث البيانات المستخدمة في رصد أحد الأهداف الإنمائية للألفية المعني بمكافحة الجوع، تحقق تقدم ملموس في تخفيض معدل سوء التغذية. غير أن العدد المطلق للذين يعانون من سوء التغذية، أي الذين يستهلكون حداً أدنى من الطاقة الغذائية، لم يسجل انخفاضاً يذكر عن 850 مليون شخص منذ عام 1980، بل ارتفع مؤخراً ليناهز المليار شخص. وتعيش نسبة 63 في المائة من هذا العدد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و26 في المائة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، و1 في المائة في البلدان المتقدمة[48].

ويعيش ملايين البشر على أقل مما يسد قوتهم من الغذاء، بينما يستأثر بضعة ملايين آخرين على أكثر من حاجتهم بكثير. ويهدد ارتفاع نسبة البدانة، ولا سيما بين الأطفال، ما أحرز من تقدم في معالجة أمراض القلب والشرايين، والسكتة الدماغية، والسكري. فالبدانة يمكن أن تقصر عمر الإنسان بمعدل يتراوح بين 5 و20 سنة، وهذا ما حمل بعض الاختصاصيين على الاستنتاج بأن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يتوقف عند المستوى الحالي، أو ربما ينخفض بحلول عام 2050[49]. وهذه المخاطر ليست نتيجة لارتفاع الدخل فحسب، بل هي نتيجة لمؤثرات ثقافية يمكن أن تنتقل عبر الحدود. ففي المكسيك حيث متوسط دخل الفرد لا يتجاوز خُمس متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، تبلغ نسبة البدانة والزيادة في الوزن معدلاً مساوياً لما تسجله الولايات المتحدة الأمريكية[50].

لم يشهد أي بلد تراجعاً في الإلمام بالقراءة والكتابة أو في متوسط سنوات الدراسة منذ عام 1970

المعرفة توسّع الإمكانات

المعرفة توسع إمكانات البشر، وتغذي فيهم الخيال وتنمي عندهم حس الإبداع [51]. وإضافة إلى القيمة التي تختزنها المعرفة بحد ذاتها، فهي أيضاً تؤدي دوراً هاماً وموضوعياً في توسيع آفاق الحريات الأخرى. فبالتحصيل العلمي، يتمكن الإنسان من حماية مصالحه ومقاومة الاستغلال[52]. وبالتحصيل العلمي، يصبح الإنسان أكثر وعياً بكيفية تجنب المخاطر الصحية، ويستطيع العيش حياة أطول في رفاه وراحة[53]. وبالتحصيل العلمي، يستطيع الإنسان الحصول على فرصة عمل أفضل وكسب أجر أعلى. والأهل الذين لم يتمكنوا من التعلم، يقدرون قيمة الدراسة، لأنها تضع أبناءهم وبناتهم في مأمن عن المشقات التي واجهتها أسرهم.

وقد أحرز تقدم كبير في التعليم، من حيث مدة الدراسة وفي تساوي الفرص بين البنين والبنات في الحصول على التعليم. وفي طبيعة هذا التحسن ما يدل على تدخل الدولة، مع أن معظم البلدان النامية أثبتت قدرة على تأمين التحاق الأطفال بالمدارس، فاقت قدرتها على ضمان جودة التعليم.

مستويات التعليم اليوم أعلى من أي وقت مضى

يبلغ التحصيل العلمي في مختلف أنحاء العالم اليوم مستوى من الارتفاع لم يبلغه في أي وقت في الماضي، وهذا ما تثبته مختلف مقاييس التعليم. ففي عام 1960، كان متوسط سنوات الدراسة التي يمضيها شخص من الفئة العمرية 15 سنة أو أكثر أقل من أربع سنوات، وفي عام 2010، تضاعف هذا المتوسط على الصعيد العالمي وازداد ثلاث مرات في البلدان النامية (من 1.9 إلى 6.4 سنوات). ومنذ إصدار أول تقرير عن التنمية البشرية في عام 1990، ارتفع متوسط سنوات الدراسة بمعدل سنتين تقريباً، وارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس

الشكل 2.7 تقدم في التعليم

اتجاهات مستويات التعليم في مختلف أنحاء العالم، 1970-2010

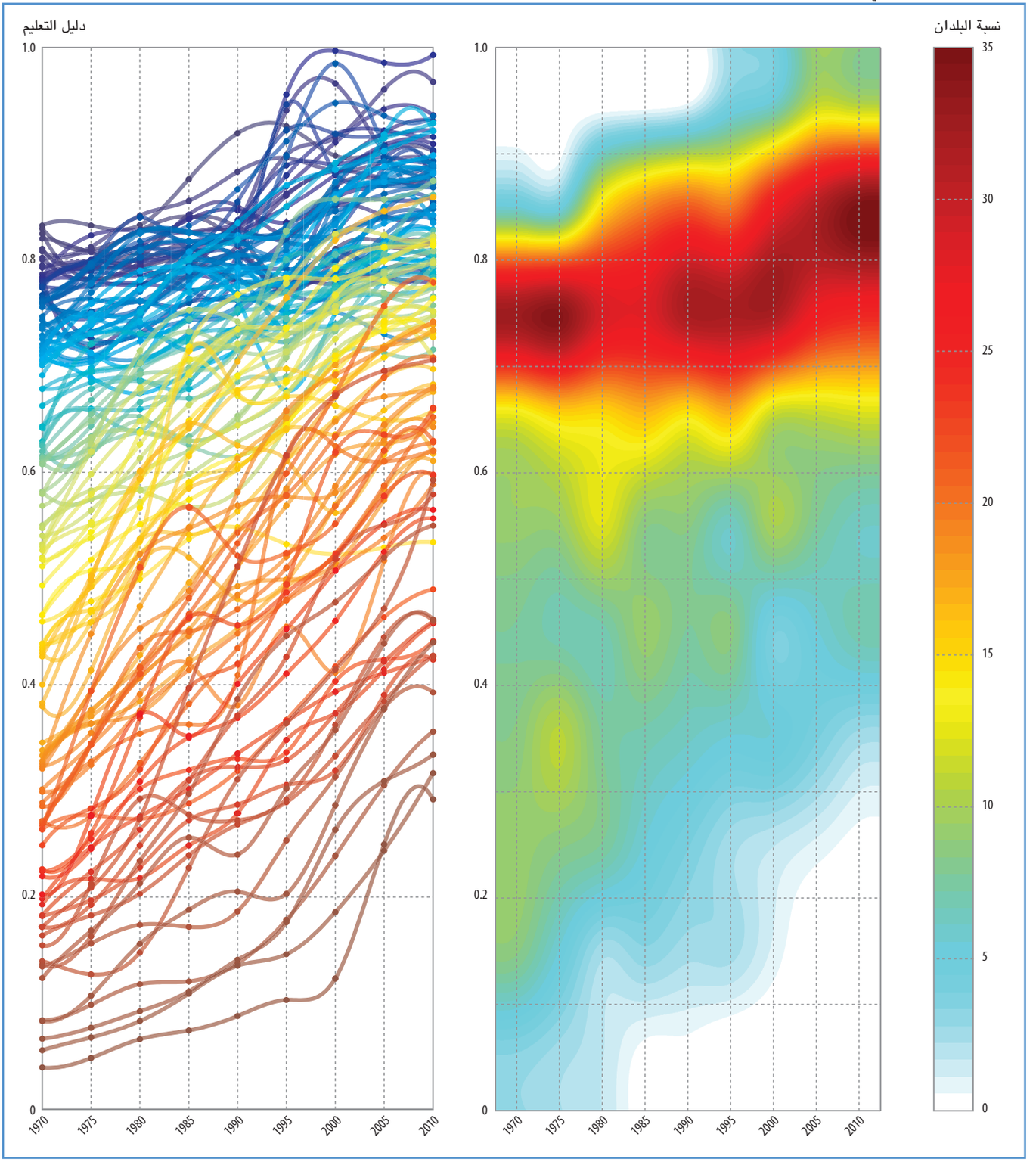

ملاحظة: تشمل النتائج عيّنة من 135 بلداً. وقد أجريت الحسابات على أساس دليل التنمية البشرية الهجين الوارد شرحه في الإطار 2.1. ويُحسب دليل التعليم بالمنهجية المبينة في الملاحظة الفنية 1 على معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وتكوّن الحصيلة مساهمة بعد التعليم في دليل التنمية البشرية الهجين. ويظهر الرسم البياني إلى اليسار السلسلة الزمنية لكل بلد. ويظهر الرسم إلى اليمين توزيع هذا البعد بين البلدان، حيث ترمز الألوان القريبة إلى الأحمر إلى البلدان التي تسجل حصة كبيرة في العناصر المختلفة.

المصدر: Hidalgo 2010 ، عن حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات المكتب.

12 نقطة مئوية، بينما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 73 إلى 84 في المائة.

وكان التقدم شاملاً، إذ لم يشهد أي بلد تراجعاً في الإلمام بالقراءة والكتابة أو في متوسط سنوات الدراسة منذ عام 1970. واتسع نطاق التعليم، منذ عام 1960، ليشمل المزيد من الأشخاص، إذ ارتفعت نسبة الأشخاص الملتحقين بالمدارس من 57 إلى 85 في المائة. وهذا يعني أن بلداناً عديدة حققت نجاحاً في التعليم، قياساً بمؤشر التعليم التقليدي الذي يتضمّنه دليل التنمية البشرية. وهذا من دوافعنا الرئيسية إلى المضي في تحسين هذا المؤشر وفقاً لما هو وارد في الإطار 1.2 من الفصل 1.

ويقيس متوسط مؤشر التعليم في دليل التنمية البشرية، الذي يقدم معلومات عن الالتحاق بالمدارس وعن الإلمام بالقراءة والكتابة، الوضع العام للتقدم الشامل (الشكل 2.7)، كما إن الرسم الحراري إلى الجهة اليمنى يشير إلى تجمع واضح للتقدم في أعلى القائمة.

وحتى هذه الزيادة في المتوسطات قد لا تعطي صورة وافية عن التقدم المحرز. فالإلمام بالقراءة والكتابة وسنوات الدراسة هما متغيّران يشيران إلى إمكانية الحصول على التعليم في الماضي أو عدم الحصول عليه لأشخاص أصبحوا اليوم كباراً. وبذلك قد لا يعكس التقدم الذي يأتي حصيلة هذا القياس التطورات الحاصلة في تعليم السكان الذين هم حالياً في سن الدراسة. أما السكان الذين لم يلتحقوا بالمدرسة فهم أكبر سناً. إذ إن 36 في المائة من سكان البلدان النامية من الفئة العمرية 74-65 سنة لم يلتحقوا بالمدرسة قط، مقابل 7 في المائة فقط من الفئة العمرية 24-15 سنة. وتتجاوز نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة حالياً 95 في المائة في 63 بلداً من أصل 104 بلدان تتوفر عنها بيانات، و99 في المائة في 35 بلداً (منها البلدان التي تحل في الفئة المتوسطة من حيث دليل التنمية البشرية مثل جمهورية مولدوفا وساموا). وهذا يعني أن النقص في المهارات الكتابية الأساسية لم يعد العائق الرئيسي أمام اكتساب المعرفة.

ويعطي معدل الالتحاق ومتوسط السنوات المتوقع في الدراسة، أي عدد السنوات التي يتوقع أن يمضيها طفل في المدرسة، بالاستناد إلى معدل الالتحاق الحالي، صورة أوضح عن الوضع الراهن من حيث حصول الأطفال على التعليم. ويبلغ متوسط معدل الالتحاق العالمي حالياً 100 في المائة أو ربما أعلى في التعليم الابتدائي سواء أكان في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية. وحققت المجموعتان تقدماً كبيراً في التعليم العالي أيضاً، مع أن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا تزال قائمة (الشكل 2.8)[54]. وفي إطار التحسن الحاصل، لم يزدد فقط عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس، بل ازداد عدد الأطفال الذين يتمّون الدراسة، إذ ارتفع معدل إتمام المرحلة الابتدائية من 84 إلى 94 في المائة منذ عام 1991. ويظهر ارتفاع معدل الالتحاق من خلال متوسط سنوات الدراسة المتوقعة الذي ارتفع من 9 سنوات في عام 1980 إلى 11 سنة في الوقت الحاضر، ومن 5 سنوات إلى 8 سنوات في البلدان التي تحل في الفئة المنخفضة من حيث دليل التنمية البشرية.

الشكل 2.8 مزيد من الأولاد في المدارس ومجال التحسين لا يزال واسعاً في التعليم الثانوي والعالي

المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس حسب مراحل التعليم، 1970-2010

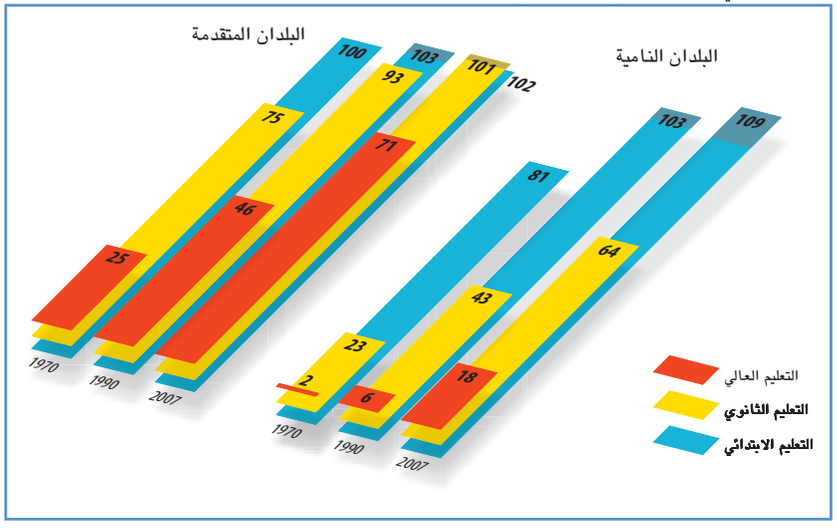

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي (2010g).

تضييق الفجوة بين الجنسين

ارتفع معدل الالتحاق في صفوف الإناث بسرعة فاقت سرعة الارتفاع في صفوف الذكور خلال العقود الماضية. وفي الفترة من 1991 إلى 2007، ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي في جميع المناطق. كما تحسنت معدلات إتمام الدراسة بسرعة في صفوف الإناث في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.

والفترة من 1991 إلى 2007، ارتفعت معدلات إتمام الدراسة في صفوف الإناث 29 نقطة مئوية لتصل إلى 87 في المائة، كما ارتفعت هذه المعدلات في صفوف الذكور 17 نقطة مئوية لتتجاوز 90

في المائة[55]. ويظهر التحسن في معدلات الإناث في التقدم المحرز على مستوى الالتحاق بالدراسة في مرحلة التعليم الثانوي. ففي 79 من أصل 134 بلداً تتوفر عنها بيانات، ومنها بنغلاديش وليسوتو، تجاوزت نسبة التحاق الفتيات إلى الفتيان في مرحلة التعليم الثانوي 98 في المائة. وفي 17 بلداً آخر تجاوزت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور 95 في المائة.

غير أن إمكانات التحسين لا تزال واسعة، فمن أصل 156 بلداً تتوفر عنها بيانات، استطاع 87 بلداً فقط أن يسجّل نسبة التحاق للإناث في المرحلة الابتدائية تساوي نسبة التحاق الذكور أو تتجاوزها[56]. ومع أن الفجوة بين الجنسين صغيرة في المتوسط على مستوى الأطفال الصغار بين البلدان النامية، تتسع مع التقدم في مراحل الدراسة في المناطق الريفية. ففي بوليفيا تبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس 35 في المائة من الفتيات في المناطق الريفية و71 في المائة من الفتيان في المناطق الحضرية، بينما يبلغ معدل الالتحاق في غينيا 37 و84 في المائة على الترتيب.

إلا أن معدل التحاق الفتيات في التعليم العالي، الذي هو في تزايد أيضاً، يتجاوز معدل التحاق الفتيان في هذه المرحلة في أنحاء كثيرة من العالم. ففي البلدان العربية، مثلاً، حيث ارتفع معدل الالتحاق في التعليم العالي 45 نقطة مئوية، أصبح المتوسط الحالي 132 من الإناث لكل 100 من الذكور. وتبقى بلدان جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى متأخرة على هذا الصعيد، حيث تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي 75 و51 في المائة على الترتيب. وأكثر البلدان تأخراً على هذا الصعيد غينيا والنيجر حيث تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي فتاة واحدة لكل ثلاثة فتيان.

وتظهر المقاييس المختصرة للتحصيل العلمي (كمتوسط سنوات الدراسة وعدد السكان الذين أتموا المرحلة الثانوية على الأقل) زيادة ملحوظة للفتيات والفتيان، مع أن الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة في العديد من البلدان النامية (انظر الجدول الإحصائي 4). ففي البلدان العربية وبلدان جنوب آسيا، تقلصت الفجوة بين الجنسين في سنوات الدراسة بمعدل يتراوح بين 33 و40 نقطة مئوية منذ عام 1970. وفي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تقلصت هذه الفجوة بمعدل 26 نقطة (الشكل 2.9). أما في ثمانية بلدان أخرى هي أفغانستان، وبنن، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا، وموزامبيق، والنيجر، وهايتي، فتمضي الفتيات أقل من نصف عدد السنوات التي يمضيها الفتيان في المدرسة.

الشكل 2.9 تحسّن في المساواة بين الجنسين في التعليم لكن الفوارق لا تزال قائمة

نسبة سنوات الدراسة للذكور إلى الإناث حسب المناطق، 1970-2010

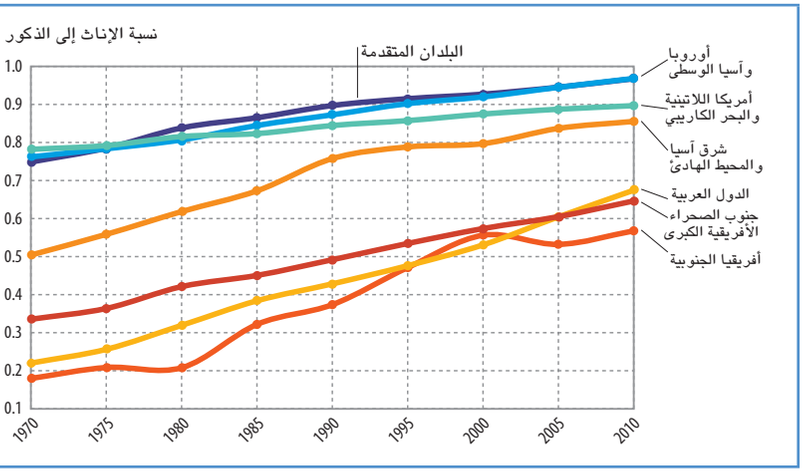

المصدر: بارو أند لي (2010).

دور القطاع العام

يرتبط ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس بازدياد الإنفاق العام على التعليم في مختلف أنحاء العالم. فأكثر التلاميذ يلتحقون بالمدارس الرسمية، وخصوصاً في المرحلة الابتدائية (92 في المائة) والمرحلة الثانوية (85 في المائة)[57]. وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بعد أن كان 3.9 في المائة فقط في عام 1970[58]. ويشير الفصل 3 إلى أن هذه الزيادة تستمر منذ زمن طويل، إذ لم يكن الإنفاق العام على التعليم يتجاوز 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل قرن من اليوم[59].

وازدادت الموارد المخصصة لتعليم كل تلميذ، إذ ارتفعت بنسبة 43 في المائة منذ عام 1990. وانخفضت نسبة المعلمين إلى التلاميذ[60]. ولكن الفوارق في الإنفاق لا تزال كبيرة، إذ يبلغ المتوسط السنوي العالمي 4,611 دولاراً للتلميذ الواحد[61]، بينما لا يتجاوز 184 دولاراً في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، مع الزيادة التي بلغت نسبتها 15 في المائة منذ عام 1990، أي ما يعادل ثُمن المبلغ المخصّص لكل تلميذ في أمريكا اللاتينية، ومبلغاً أقل من واحد على أربعين من المبلغ المخصص للتلميذ الواحد في البلدان المتقدمة. وهذه الفجوة آخذة في الاتساع.

وقد بذلت بلدان عديدة جهوداً كبيرة لإدخال الأطفال إلى المدارس. لكن هذه الجهود لم تكن بمنأى عن الانتكاسات. وكما في قطاع الصحة، شجع البنك الدولي وغيره من الجهات في الثمانينات وأوائل التسعينات فرض رسوم على التعليم، كوسيلة لتمكين الحكومة من استرداد كلفة هذه الخدمات. غير أن دراسات عديدة أظهرت عواقب هذا الإجراء على إمكانية الحصول على الخدمات. وفي أواخر الثمانينات، كان من الواضح أن استرداد الكلفة لم يخدم أهداف التعليم. ففي إحدى مقاطعات نيجيريا الجنوبية انخفض معدل الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي من 90 في المائة إلى 60 في المائة، في غضون 18 شهراً تلت فرض الرسوم على التعليم[62].

وبعد ذلك، عمدت بلدان عديدة إلى إلغاء الرسوم في المرحلة الابتدائية. ومن هذه البلدان إثيوبيا وأوغندا وملاوي في التسعينات، وتنزانيا وكمبوديا وكينيا في أوائل عام 2000. ومع ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس، ظهرت صعوبة توفير المقاعد الدراسية الكافية وضمان نوعية التعليم. ففي ملاوي، التي كانت من أوائل البلدان التي بادرت إلى إلغاء الرسوم في عام 1994، ارتفع معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي بنسبة 97 في المائة بين عامي 1990 و1995؛ وفي أوغندا ارتفع هذا المعدل بنسبة 72 في المائة في الفترة من 1995 إلى 2000. وفي أمريكا اللاتينية، اعتُمدت برامج للتمويل النقدي المشروط كان الهدف منها زيادة معدل الالتحاق بالمدارس كما في برنامجي بولسا إسكولا وبولسا فاميليا (Bolsa Escola and Bolsa Familia) في البرازيل وبرنامج "فرص" (Oportunidades) في المكسيك وبرنامج شيلي سوليداريو (Chili Solidario) في شيلي (الإطار 3.7 في الفصل 3)[63].

مع أن التقدم الذي تحقق في العقود الماضية كان كبيراً، لا يزال الطريق طويلاً أمام المساواة في الحصول على المعرفة

كثيرون لا يتعلمون

زيادة الإنفاق والالتحاق بالمدارس لا تعني بالضرورة تحسن نوعية التعليم. والاختلافات في نوعية التعليم كبيرة، مع أن البيانات المتوفرة لا تسمح بتحديد مدى التحسن أو التدهور الذي آلت إليه نوعية التعليم مع الوقت. فالأطفال في البلدان النامية لا يحصّلون التعليم الذي يحصّله أطفال في البلدان المتقدمة بالعدد نفسه من سنوات الدراسة[64]. وعندما يخضع أطفال من المستوى التعليمي نفسه لامتحانات موحّدة، يحصل أطفال البلدان النامية على معدل أقل بنسبة 20 في المائة، أي بثلاث علامات، من المعدل الذي يحصل عليه الأطفال في البلدان المتقدمة[65]. فمعدل الرياضيات في كوريا الجنوبية وماليزيا كان مساوياً للمعدل الذي يسجله الطلاب في البلدان المتقدمة، ولكن معدل الرياضيات في جنوب أفريقيا كان أدنى بكثير من معدل البلدان المتقدمة. وفي بعض الحالات تكون الفوارق نتيجة لعدم الكفاءة وليس فقط لانخفاض الإنفاق. فطلاب الصف الثامن في إندونيسيا سجلوا معدلاً لا يقل عن المعدل الذي سجله الطلاب في أمريكا اللاتينية، مع أن حصة الطالب الواحد من الإنفاق لا تتجاوز الواحد على ثمانية ما يُنفق على الطالب في أمريكا اللاتينية[66].

وعلى الرغم من تعميم التعليم الابتدائي في فيجي، يلاحظ وجود بعض الصعوبات. وكشف استطلاع مجموعات من الطلاب أن العقاب الجسدي، وسوء سلوك المعلمين، والتحرش الجنسي بالفتيات، هي من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية وغيرها من النتائج السلبية على التعليم. وقالت طالبة عمرها 17 سنة "يتعرض الطلاب للضرب من المعلمين من غير سبب، أو حتى من غير أن يتكلموا. ولا بد من وضع حد لذلك". وكشفت دراسة مماثلة أُجريت في إندونيسيا أن الطلاب الفقراء يتعرضون للاستهزاء لعدم تمكنهم من دفع ثمن الزيّ المدرسي، وكثيراً ما يؤدي بهم ذلك إلى الإقصاء والعزلة. وعندما سُئل طالب عمره 11 سنة لماذا ترك المدرسة أجاب: "كثيراً ما شعرت بالحرج. فعندما كنت آتي إلى المدرسة من غير حذاء، كان المعلم يشير إلى قدمي قائلاً: "لا يجوز أن تأتي هكذا إلى المدرسة"[67].

وتكشف دراسات أخرى عن وضع أسوأ في العديد من البلدان النامية الفقيرة. فقد حصل طلاب الصف السادس في غانا على معدل متوسطه 25 في المائة على اختبار يتضمن خيارات متعددة، وهو المعدل نفسه الذي كانوا سيحصلون عليه لو أجابوا عشوائياً. وأكثر من نصف الأطفال الذين عمرهم 11 سنة في بنغلاديش لم يستطيعوا كتابة الأحرف والأرقام[68]، وأكثر من 70 في المائة من الطلاب الذين أنهوا الصف الأول في تيمور – ليشتي لم يستطيعوا قراءة كلمة واحدة من نص سهل عُرض عليهم[69].

وتظهر الصعوبات في تحسين نوعية التعليم مدى التباين في فعالية تدخّل الدولة بمعناه

التقليدي. فقرار توسيع المدارس يأتي عادة من الأعلى، مدعوماً من نقابات المعلمين والمتعاقدين الذين ينتمون إلى خط سياسي معين. ويبقى من الصعب تأمين معلمين يملكون الدوافع والمهارات اللازمة للتعليم. ويصعب حل مشكلة الدوافع، ولا سيما عندما يكون أساس آلية العمل في الدولة خدمة مصالح مؤديها، وتزويدهم بالسلع والخدمات، وبتكوين مجموعات تأييد جديدة[70]. وبعد مضي عقد من الزمن على صدور تقرير دريز (Drèze) عن التعليم العام في الهند، وقد أظهر أن معدل تغيب المعلمين يصل إلى 48 في المائة، لا تزال معدلات التغيب مرتفعة، على الرغم من الإصلاحات الجذرية التي أجريت على صعيد الميزانية والإدارة والتحسينات التي تحققت على مستوى البنية التحتية في هذه الأثناء[71].

وتدني نوعية التعليم في البلدان النامية لا يعني أن هذا القطاع قد شهد تدهوراً. فالبيانات غير كافية لتكوين استنتاجات وافية حول اتجاهات نوعية التعليم في الأجل الطويل وحتى المتوسط.

وتتوقف معدلات الطلاب في الامتحانات على عوامل عديدة، ولا سيما الخلفية الاقتصادية والاجتماعية التي يأتي منها الطلاب. فالأطفال الذين يأتون من أسر ميسورة، هم أوفر حظاً من الفقراء في الحصول على الغذاء الكافي، والصحة، والحصول على المستلزمات الضرورية، ومساعدة الأهل[72]. ومع دخول المزيد من الطلاب المحرومين إلى المدارس، على أثر توسيع نطاق التعليم، تتعرض المعدلات العامة للامتحانات للتراجع، حتى لو لم تتغيّر نوعية التعليم[73].

والخلاصة هي أن البلدان النامية التي توصلت بسرعة إلى تحقيق المستوى المطلوب في مجموع التحصيل العلمي والمساواة بين الجنسين، لم تتمكن بالضرورة من استيفاء النوعية المطلوبة في التعليم. وتلاحظ أيضاً فوارق بين مختلف فئات المجتمع في البلد الواحد يبينها الفصل 4. ومع أن التقدم الذي تحقق في العقود الماضية كان كبيراً، لا يزال الطريق طويلاً أمام المساواة في الحصول على المعرفة.

الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة استمرت في الاتساع

تحسّن مستويات المعيشة

الدخل لا يكفي لقياس التنمية. هذا هو جوهر الرسالة التي تضمنها تقرير التنمية البشرية على مدى عشرين عاماً. ومن عيوب هذا المقياس إغفال عدم المساواة في التوزيع وعدم الاستدامة في أنماط الإنتاج الحالية. غير أن المال هو وسيلة ضرورية لتوسيع الخيارات، لا سيما خيارات الفقراء، ومتوسط الدخل هو دليل على كيفية تصرف المجتمع بالموارد. لذلك يحمل تطور هذا الدخل مدلولاً هاماً.

ومسألة الدخل ليست مسألة زيادة في المعدلات العامة وحسب، بل هي مسألة فارق متزايد وفجوة مستمرة بين البلدان المتقدمة وسائر بلدان العالم. فمنذ عام 1970، يسجل 155 بلداً، تضم 95 في المائة من سكان العالم، ارتفاعاً في الدخل الحقيقي للفرد (الشكل 2.10). ومتوسط الدخل السنوي اليوم هو 10,760 دولاراً، وهو مبلغ أكبر بمرة ونصف من متوسط الدخل قبل عشرين عاماً، وبمرتين من المتوسط المسجل قبل أربعين عاماً. واستفاد سكان جميع المناطق من ارتفاع متوسط الدخل، مع أن أنماط هذا الارتفاع لم تخلُ من التباين[74]. كما إن السلع والخدمات متوفرة للناس اليوم على نحو لم يسبق له مثيل، سواء أكان من حيث التنوع أم الكمية أم الجودة.

ويظهر الرسم البياني الحراري إلى الجهة اليمنى من الشكل 2.10 أن توزيع الدخل في العالم لا يزال أكثر تفاوتاً بكثير من توزيع خدمات الصحة والتعليم. وقد أظهر الشكل الخاص بالصحة (الشكل 2.4) والشكل الخاص بالتعليم (الشكل 2.7) مواضع ساخنة ملونة بالأحمر في أعلى الشكل حيث تتجمع بلدان كثيرة. لكن ذلك لا ينطبق على الدخل، ما يؤكد أن توزيع الدخل في العالم أكثر تبايناً من توزيع خدمات الصحة والتعليم.

تقدم متباين

كان التباين في الدخل كبيراً بين البلدان، خلافاً لما هو عليه في الصحة والتعليم. وفي الفترة من 1970 إلى 2010، ازداد متوسط دخل الفرد بمعدل 2.3 في المائة كل سنة في البلدان المتقدمة، مقابل 1.5 في المائة في البلدان النامية[75]. وفي عام 1970، كان دخل أي بلد يحل في الربع الأعلى من حيث توزيع الدخل العالمي أكثر بحوالى 23 مرة من دخل أي بلد ينتمي إلى الربع الأخير. وبحلول عام 2010،

الشكل 2.10 تقدم في المستوى المعيشي

اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، 1970-2010

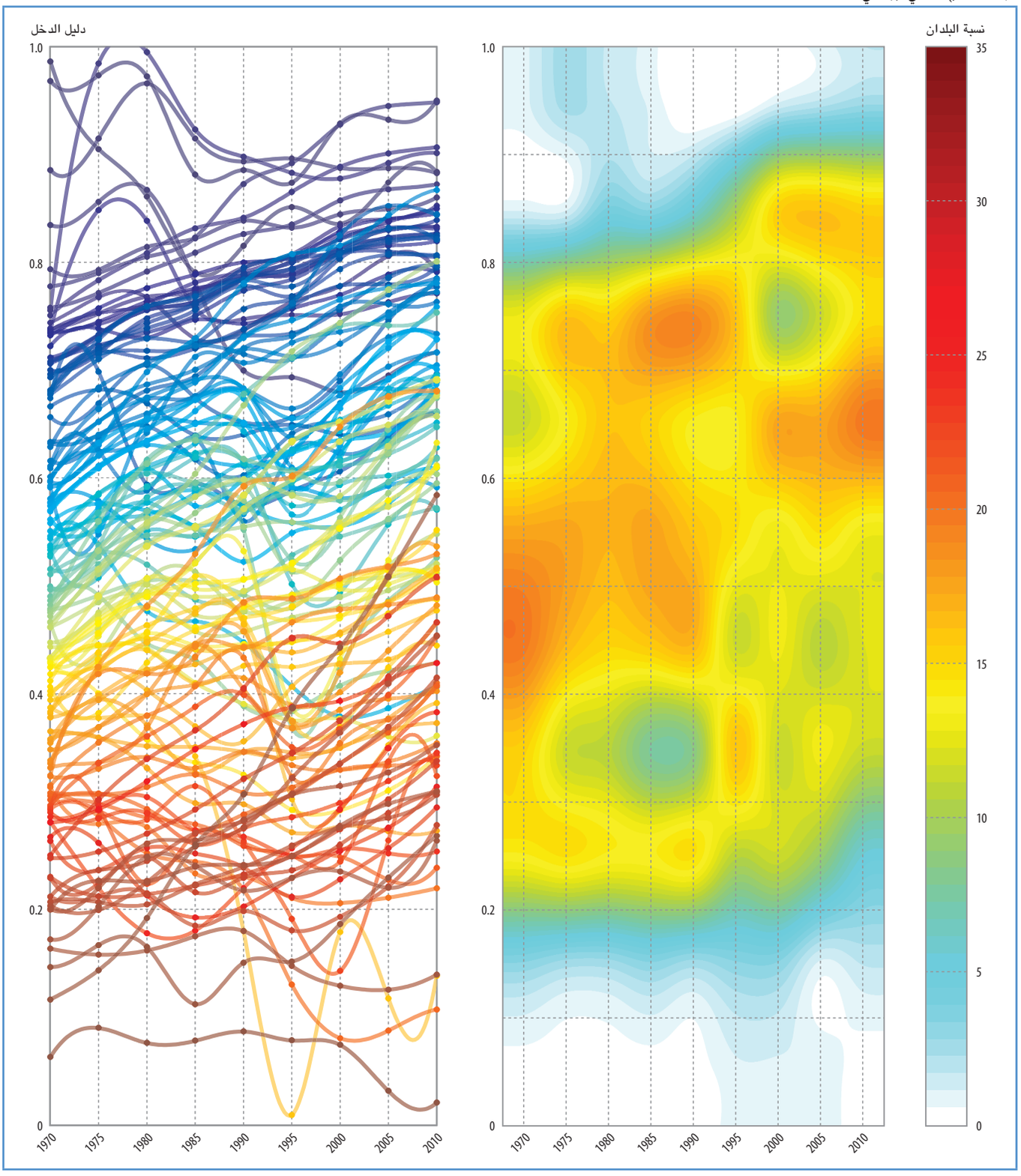

ملاحظة: تشمل النتائج عيّنة من 135 بلداً. وقد أجريت الحسابات على أساس دليل التنمية البشرية الهجين الوارد شرحه في الإطار 2.1. ويُحسب دليل الدخل باستخدام المنهجية المبينة في الملاحظة الفنية 1 على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار، وتكوّن الحصيلة مساهمة بعد الدخل في دليل التنمية البشرية الهجين. ويظهر الرسم البياني إلى اليسار السلسلة الزمنية لكل بلد. ويظهر الرسم إلى اليمين توزيع هذا البعد بين البلدان، حيث ترمز الألوان القريبة من الأحمر إلى البلدان التي تسجل حصة كبيرة في العناصر المختلفة.

المصدر: Hidalgo 2010 ، عن حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات المكتب.

ارتفع هذا الفارق إلى 29 مرة. وأصبح التباين أكثر وضوحاً بين البلدان النامية أيضاً. وحققت بعض البلدان النامية، منها بوتسوانا وتايلند والصين وماليزيا، نمواً منذ السبعينات، بلغ من السرعة درجة لم يبلغها أي بلد من البلدان الغنية[76]. وفي الوقت نفسه، بقي الدخل في بلدان عديدة، منها إيران وجزر القمر والسنغال، في حالة ركود؛ وعانت بلدان أخرى مثل زمبابوي وكوت ديفوار ومدغشقر من تدهور اقتصادي.

وتحسن أداء النمو في البلدان النامية مع الوقت، سواء أكان في المطلق أم نسبة إلى البلدان المتقدمة. وكان ذلك واضحاً أثناء الأزمة المالية، إذ تمكنت البلدان النامية من الحفاظ على نمو قوي. غير أن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة استمرت في الاتساع على مدى الأعوام العشرين الماضية. والسؤال هنا: هل ستتمكن البلدان النامية من الاستمرار في النمو بالسرعة التي شهدتها في الأعوام الخمسة الماضية؟[77]

واتسعت الفجوة بين أكثر البلدان ثراءً وأشد البلدان فقراً. فأكثر البلدان ثراءً اليوم (ليختنشتاين) يفوق في ثرائه أكثر البلدان ثراء في عام 1970 بثلاث مرات[78]. وأشد البلدان فقراً (زمبابوي) هو أشد فقراً بنسبة 25 في المائة من أشد البلدان فقراً في عام 1970 (أيضاً زمبابواي). والمؤسف أن الترف المادي الذي تنعم به البلدان المتقدمة هو انخفاض إلى ما دون مستويات عام 1970، في متوسط الدخل الحقيقي للسكان في 13 بلداً في الربع الأخير من التوزيع العالمي[79].

قلة من البلدان تتخطى الحد الفاصل

كان النمو الاقتصادي لافتاً في بعض البلدان النامية. في الفترة من 1970 إلى 2010، ارتفع دخل الفرد في الصين 21 مرة، وفي بوتسوانا أكثر من تسع مرات، وفي تايلند وماليزيا أكثر من خمس مرات[80]. غير أن هذه البلدان لم تتجاوز الحد الفاصل بينها وبين البلدان المتقدمة: فدخل الفرد في الصين لا يتجاوز خُمس متوسط الدخل في البلدان المتقدمة، وهو أقل بكثير من هذه النسبة في بوتسوانا وتايلند وماليزيا.

هل تستمر هذه البلدان في النمو حتى تجتاز الحد الذي يفصلها عن البلدان المتقدمة؟ لقد أثبتت التجارب الماضية أن النمو ليس مضموناً ولا تلقائياً. فبلدان عديدة حققت نمواً لافتاً لأعوام عديدة ثم عادت واستقرت في حالة ركود بعد ذلك.

وفي الفترة من 1950 إلى 1980، بلغ نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في البرازيل 5 في المائة في السنة، وهي نسبة مماثلة للنسبة التي سجلتها بوتسوانا وتايلند وسنغافورة مؤخراً. غير أن اقتصاد هذا البلد تدهور في الثمانينات، ولم ينتعش إلا مؤخراً. أما انهيار اقتصاد الأرجنتين فكان أكثر حدة، وبعد أن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوز المتوسط الأوروبي في عام 1913[81]، انخفض إلى خُمس المتوسط في أوروبا الغربية في عام 2007.

وهذه الحالات تؤكد صعوبة ردم فجوة الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فمن أصل 108 بلدان لم يتجاوز دخل الفرد فيها 7,000 دولار في السنة، انتقل أربعة بلدان، في حالة استثنائية هامة، إلى مجموعة الدخل المرتفع حسب تصنيف البنك الدولي في عام 2010، ثلاثة منها اقتصادات جزرية (مثل أنتيغوا وبربودا وغينيا الإستوائية ومالطة)، والبلد الرابع غني بالنفط، وهو كوريا الجنوبية. ولم تكن إستونيا وسلوفاكيا في عداد البلدان المستقلة في عام 1970، غير أن الاقتصادين حققا في المرحلة الانتقالية نمواً أهلهما لدخول مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع.

* * *

وعالم اليوم، هو من نواح كثيرة، أفضل من عالم عام 1990. فاليوم، أكثر من أي وقت مضى، يعيش الكثيرون حياة أطول ، ويمضي الأطفال وقتاً أطول في الدراسة، ويحصل الناس على مزيد من السلع، من غذاء ومسكن وملبس وغيرها من مستلزمات الحياة الكريمة. ومن أكبر إنجازات هذا العالم التقارب بين البلدان في دليل التنمية البشرية، الذي يوثقه هذا التقرير بطريقة منهجية. ويشمل هذا التقدم أبعاداً أخرى من التنمية البشرية، ولا سيما الحريات السياسية. وهذا ما يتناوله الفصل 4.

غير أن ما شهدته العقود الماضية ليس كله إيجابياً. فبعض البلدان عانت من انتكاسات خطيرة، ولا سيما في الصحة، إذ بددت في أعوام قليلة مكاسب استغرق تحقيقها عقوداً من الزمن. كما انطوت أنماط النمو على تباين حاد، سواء أكان بين البلدان التي شهدت نمواً سريعاً أم بين الفئات التي استفادت من هذا النمو داخل البلدان. وهذا ما يتناوله الفصل 4 من هذا التقرير.

وعلى الرغم من تقارب الاتجاهات في التعليم والدخل لا تزال الفجوة كبيرة في التنمية البشرية.

فالطفل الذي يولد في النيجر يُتوقع أن يعيش أقل من الطفل الذي يولد في الدانمرك بنحو 26 سنة، وأن تكون الفترة التي يمضيها في الدراسة أقل بتسع سنوات، وأن تكون كمية السلع التي يستهلكها أقل بحوالى 53 مرة. وبينما ينتخب الدانمركيون نوابهم بحرية منذ 1849، أمر رئيس النيجر بحل البرلمان والمحكمة العليا في عام 2009، ثم أطيح به في انقلاب عسكري. وأفاد سبعة من أصل عشرة أشخاص من الذين شاركوا في استطلاع في النيجر بأنهم في العام الماضي لم يكن لديهم ما يكفي من المال لشراء الغذاء لأسرهم. ونادراً ما يصدف المرء مثال ذلك في الدانمرك.

الفصل 3

مسارات متنوعة للتقدم

كثيرون في مختلف أنحاء العالم أصبحوا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ينعمون بصحة أفضل ويملكون ثروة أوفر، ويبلغون درجات أعلى من التعليم. غير أن التقدم الذي أُحرز طوال الأعوام الأربعين الماضية لم يكن متكافئاً بين جميع بلدان العالم، إذ كان التقدم بطيئاً في بعض البلدان والمناطق، وبلغ الوضع حدّ التراجع في مناطق أخرى.

وتحقق هذا التقدم مع انتشار الأنظمة الديمقراطية، ولكن في ظل تفاقم عدم المساواة في بعض أبعاد التنمية البشرية، سواء أكان بين البلدان أم داخلها. فكثيرون هم الأشخاص الذين لا يزالون محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، بينما تسود أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة. هذه الملاحظات، التي يتناولها الفصل 4 بمزيد من التفصيل، تؤثر على كل ما يستخلص من نتائج بشأن التقدم العالمي.

وعلى الرغم من ذلك، سمح التقدم المُحرز في الصحة والتعليم والدخل بتوسيع حريات المليارات من البشر، لينعموا بالحياة التي ينشدونها. ويتضمن هذا الفصل محاولة للتعمق في فهم أسباب هذا التقدم.

وركز الفصل 2 على صفتين بارزتين اتسم بهما تطور التنمية البشرية طوال الأعوام الأربعين الماضية. أولاً، كان التقدم شبه شامل. فدليل التنمية البشرية بلغ مستويات أعلى من تلك التي بلغها في عام 1970، إلا في ثلاثة من أصل 135 بلداً تضمها العينة قيد الدراسة. ثانياً، كانت النتائج المحققة على قدر كبير من التفاوت بين البلدان. فبعض البلدان حققت مكاسب كبيرة بسرعة لم تحققها بلدان أخرى. وفي التقاء هذين الاتجاهين ما يحمل على استبعاد بعض التفسيرات. فلو تقدمت البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة بالسرعة نفسها، لكان هذا التقدم نتيجة لقوى عالمية مشتركة. ولو أحرزت بعض البلدان تحسناً بينما شهدت أخرى تراجعاً وبقي متوسط الإنجازات العالمية على حاله، لاعتبرت القوى الوطنية، مثل السياسات المختلفة والإصلاحات المؤسسية، وحدها القوة المحركة لهذا التغير.

وهكذا تُظهر التجارب أن قوى واتجاهات عالمية وضعت في متناول البلدان فرصاً للتقدم على مختلف مستويات التنمية، لكن مدى الاستفادة من هذه الفرص هو الذي يختلف بين بلد وآخر. والسؤال البديهي في هذا السياق: لماذا ينجح بعض البلدان في الاستفادة من الفرص العالمية في حين تخفق بلدان أخرى في ذلك؟ يقدّم هذا الفصل بعض الأجوبة عن هذا السؤال الجوهري.

ويهدف هذا الفصل أيضاً إلى توضيح نتيجة تكاد تكون من أكثر النتائج غرابة، شغلت الأبحاث التي أُجريت حول التنمية البشرية في الأعوام القليلة الماضية، وهي: عدم وجود رابط ثابت بين النمو الاقتصادي والتحسن في الصحة والتعليم. فمن الأهمية بمكان تحليل هذه النتيجة في إطار السياسة الإنمائية.

وتفسيرنا يركز على التدفق غير المسبوق للأفكار بين البلدان، حول تكنولوجيا الحفاظ على الصحة والمثل السياسية الديمقراطية، وتقنيات تحقيق الكفاءة في أنماط الإنتاج. ونشير هنا إلى أن ابتكارات كثيرة مكنت البلدان من تحقيق مكاسب في الصحة والتعليم بكلفة محدودة، مما يفسر ضعف الارتباط بين النمو والأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية. ومع الوقت أصبح التقدم المُحرز أكثر اعتماداً على مدى استفادة البلدان من هذه الأفكار. ويبقى لطبيعة المؤسسات والعقد الاجتماعي دور في تفسير الفوارق في التقدم بين بلد وآخر.

وليس في ما قدمناه من تفسير أي إنكار لأهمية النمو. فالواقع أن نهج التنمية البشرية يقر بدور الدخل في تمكين البشر من استغلال الموارد اللازمة لتوسيع إمكاناتهم، من خلال تزويدهم بفرص

الحصول على المأكل والمسكن، وغيرها من الفرص. وتأكيداً على أهمية الدخل اعتُمد بُعداً من الأبعاد الأساسية الثلاثة في دليل التنمية البشرية، إلى جانب الصحة والتعليم.

ويتناول هذا الفصل العوامل المؤثرة في التقدم في هذه الأبعاد الثلاثة. ويتطرق إلى السياسة، وعدم المساواة، وطبيعة المؤسسات، وغيرها من العوامل، بقدر ما تساعد في تفسير التقدم على مستويات الصحة والتعليم والدخل. غير أنه لم يبحث أسباب انتشار الديمقراطية، والأنماط غير المستدامة في الإنتاج، لأنها من المسائل الجوهرية التي تستحق بحثاً معمقاً سيكون موضوع تقارير مقبلة.

ونبدأ بتسليط الضوء على بعض أبرز نواحي التنمية البشرية في الأعوام الأربعين الماضية، ونركز على التقدم العالمي الذي رافقه تباين على الصعيد المحلي، وعلى غياب الرابط بين تحسن الدخل وتحسن الأبعاد غير المرتبطة بالدخل في التنمية البشرية. وبعد ذلك، نتناول القوى المحركة للاتجاهات العالمية في كل من عناصر التنمية البشرية الثلاثة، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الأداء في كل بلد. وننتهي إلى تحليل هذه الاستنتاجات في سياق التفاعل بين الأسواق والدول.

ارتقت البلدان في قيمة دليل التنمية البشرية عن طريقين رئيسيين، لكن كثيراً ما كان التقدم في الصحة والتعليم أسرع من التقدم عن طريق النمو

لغز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

إضافة إلى نتائج التقدم العالمي والتباين على الصعيد المحلي، أوضح الفصل 2 مدى ارتباط الإنجازات المحققة في نمو الدخل بالتقدم المُحرز في أبعاد أخرى للتنمية البشرية. ويلاحظ أن متوسط نمو الدخل كان مرتفعاً، ولكن متفاوتاً بين البلدان، بينما كان التقدم أكثر تقارباً في الصحة والتعليم. وقد بلغت بلدان نامية عديدة مستويات متقاربة مع البلدان المتقدمة في الصحة والتعليم ، ولكن سد الفجوة التي تفصل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية من حيث الدخل مهمة أصعب بكثير. وهكذا تميزت البلدان في أدائها على مستوى دليل التنمية البشرية عبر طريق من اثنين: إما النمو السريع في الدخل أو التقدم الكبير في الصحة والتعليم.

وتشير هذه النتائج إلى أن القوى المحركة للتحسن في الصحة والتعليم كانت مختلفة عن القوى المحركة لنمو الدخل خلال الأعوام الأربعين الماضية. ولو كان التحسن والنمو نتيجة للقوى نفسها لكانا متزامنين. لكنهما لم يتزامنا وهذا ما سنوضحه في سياق دراسة الرابط بين النمو والتنمية البشرية.

النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لا يتزامنان دائماً

ما الذي نستنتجه من الأعوام الأربعين الماضية عن العلاقة بين النمو والتغيّرات في التنمية البشرية؟

يُقدم الشكل 3.1 الحصيلة الأساسية. ويُظهر الرسم إلى اليسار علاقة ترابط إيجابي بين النمو والتحسن في التنمية البشرية، على الرغم من وجود تباين كبير[1].

غير أن الدخل هو جزء من دليل التنمية البشرية. وبحكم تصميم الدليل، يشكل النمو الاقتصادي ثلث التغيّرات في دليل التنمية البشرية المكون من ثلاثة أبعاد، مما يضمن وجود ارتباط إيجابي بين النمو والتنمية البشرية. ومن المفيد على هذا الصعيد مقارنة نمو الدخل مع التغيّر في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية باستخدام دليل مماثل لدليل التنمية البشرية، يُحسب بمؤشري الصحة والتعليم فقط ولا يشمل مؤشر الدخل، لمقارنة التغيّر في قيمة الدليل مع النمو الاقتصادي. ويُظهر الرسم إلى الجهة اليُمنى في الشكل 3.1 دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل. ويُلاحظ أن الارتباط ضعيف ولا يحمل قيمة إحصائية[2].

وتوصلت دراسات سابقة إلى النتيجة نفسها. ومن أوائل العلماء الذين حللوا هذا الرابط بطريقة منهجية المتخصص في علم السكان، الأمريكي ساموئيل برستون (Samuel Preston). وقد شكل المقال الذي كتبه في عام 1975 نقطة تحول، إذ أظهر فيه أن علاقة الترابط بين التغيّر في الدخل والتغيّر في متوسط العمر المتوقع خلال 30 عاماً وفي 30 بلداً لم تكن ذات قيمة إحصائية[3].

ومع توفر المزيد من البيانات، توصل باحثون آخرون إلى النتيجة نفسها. وفي مقالة صدرت في عام 1999 بعنوان "Life during Growth" (الحياة في ظل النمو)، لاحظ وليام إستيرلي (William Easterly) أن العلاقة ضعيفة بين النمو ومؤشرات نوعية الحياة كالصحة، والتعليم، والحرية السياسية، والصراع، وعدم المساواة[4]. أما فرنسوا بورغينيون (François Bourguignon)، مدير مدرسة باريس للعلوم الاقتصادية (Paris School of Economics)،

الشكل 3.1 ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتغيّرات في الصحة والتعليم

إطار العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وعناصره غير المرتبطة بالدخل، 1970-2010

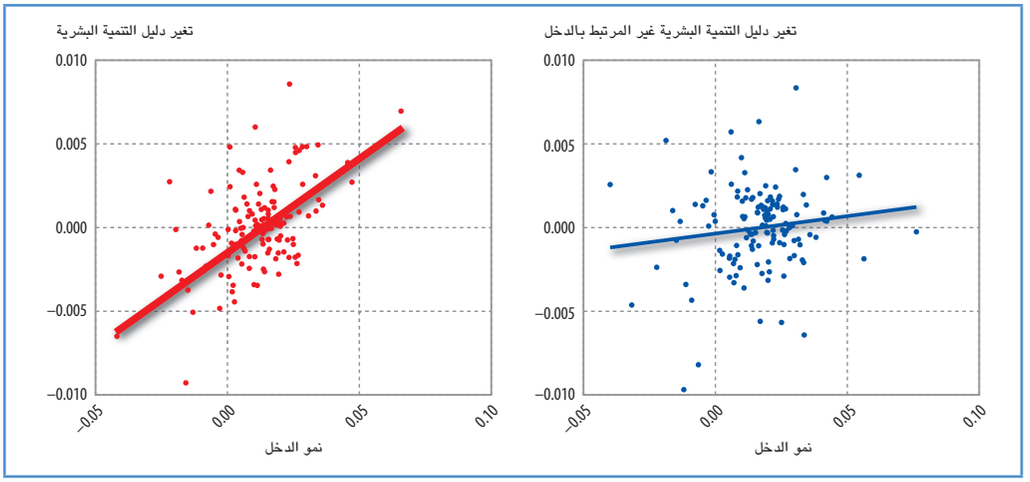

ملاحظة: استناداً إلى تحليل "الانحراف عن المسار" (انظر الإطار 2.1 في الفصل 2 والملاحظة الفنية 1). الدخل هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير سماكة خط الانحدار إلى أن الرابط ذو قيمة احصائية.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

والعديد من زملائه الأفريقيين والأوروبيين، فخلصوا إلى أن علاقة الترابط بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعوامل غير المرتبطة بالدخل (الأهداف الإنمائية للألفية) شبه منعدمة[5]. كما قام مؤخراً خبير اقتصادي في البنك الدولي، شارلز كيني (Charles Kenny)، بتأكيد غياب علاقة الترابط بين التحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة والنمو، مُستخدماً عينة كبيرة من البلدان لمدة 25 عاماً وعينة أصغر لمدة زمنية أطول بكثير[6].

والحالات التي تؤكد النتيجة نفسها كثيرة، وأبرزها مقارنة بين الصين، وهي أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في الأعوام الثلاثين الماضية، وتونس. ففي عام 1970، كان متوسط العمر المتوقع لطفلة تولد في تونس 55 سنة، ولطفلة تولد في الصين 63 سنة. ومنذ ذلك الحين، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين بسرعة هائلة، وبمعدل بلغ 8 في المائة سنوياً، في حين نمت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بمعدل 3 في المائة. غير أن متوسط العمر المتوقع عند الطفلة في تونس هو اليوم 76 سنة، أي أكثر بسنة واحدة من متوسط العمر المتوقع لطفلة تولد في الصين. وبينما كان 52 في المائة فقط من الأطفال التونسيين يلتحقون بالمدارس في عام 1970، يبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس حالياً 78 في المائة، وهو أعلى بكثير من المعدل المسجل في الصين والبالغ 68 في المائة.

وهناك أمثلة هامة أخرى عن بلدان شهدت اقتصاداتها انكماشاً خلال الأربعين عاماً الماضية. وإذا كان النمو الاقتصادي عنصراً لا غنى عنه للتقدم في الصحة والتعليم، لم تكن البلدان التي شهدت تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي لتسجل أي تقدم في الصحة والتعليم. ولكن الواقع مختلف، فإيران وتوغو وفنزويلا شهدت انخفاضاً في الدخل بينما سجلت منذ عام 1970، زيادة في متوسط العمر المتوقع بلغ معدلها 14 سنة وزيادة في معدل الالتحاق بالمدارس بلغت 31 نقطة مئوية[7].

وتفيد هذه النتيجة بعدم وجود علاقة بين التغيّرات في الدخل (النمو) والتغيّرات في الأبعاد الأخرى غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية. غير أنها لا تنكر واقعاً أساسياً، وهو الترابط الإيجابي بين مستويات الدخل ومستويات الصحة والتعليم. وننتقل الآن إلى مناقشة سبل التوفيق بين هذين الواقعين.

تفسير اللغز

يبقى اللغز لغزاً. فبينما تبدو علاقة الترابط ضعيفة بين نمو الدخل والتغيّرات في الصحة والتعليم، تبرز علاقة قوية بين مستويات الدخل الوطنية ومستويات الصحة والتعليم الوطنية. ويصح ذلك على مستوى الأفراد والأسر، وقد أثبتته نتائج دراسات كثيرة. كيف نوفق بين ذلك وبين استنتاج عدم وجود علاقة ترابط بين التغيّرات مع مرور الوقت؟

أولاً، علاقة الترابط تعني وجود علاقة سببية في اتجاه معين[8]. وحتى ولو وُجدت علاقة سببية، يبقى الاتجاه غير معروف: المداخيل المرتفعة يمكن أن تحسن نوعية الحياة، والتحسن في الصحة والتعليم يمكن أن يزيد من إنتاجية المجتمعات.

ثانياً، عدم وجود علاقة ترابط بين التغيّرات يثير شكوكاً حول ما إذا كانت صورة خاطفة عن الوضع في العالم في فترة معينة كافياً للتعبير بدقة عن طبيعة العلاقة بين المتغيّرات. ولتوضيح هذا اللغز، يُمكننا التوقف عند تطور العلاقة في اتجاه تصاعدي بين الدخل والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية مع مرور الوقت (الشكل 3.2). فسكان البلدان الغنية يتمتعون بمستويات صحية وتعليمية أفضل في المتوسط، أما سكان البلدان الأخرى فحققوا تقدماً نتيجة لتحسن مستويات الصحة والتعليم. ويُلاحظ أن هذه العلاقة، التي أصبحت أقوى مع الوقت، أصبحت أفقية أيضاً، ما يعني أن البلدان الفقيرة تجاوزت البلدان الغنية من حيث سرعة التحسن في الصحة والتعليم.

ومن التفسيرات المحتملة لهذا اللغز أن الزيادة في الثروة تستغرق فترات طويلة ومتفاوتة حتى تحقق تحسناً في الصحة والتعليم[9]. هذا ما قد يعلل ضعف علاقة الترابط، إذا لم ينقض ما يكفي من الوقت حتى تؤدي التغيّرات في الدخل إلى تحسينات على مستوى أبعاد التنمية البشرية الأخرى. غير أن هذا التفسير لا ينطبق على فترات طويلة. فالشكل 3.1 يبين ضعف الترابط في عينة كبيرة مؤلفة من 135 بلداً وطوال أربعين عاماً، وهي فترة كافية بالتأكيد حتى يتحول نمو الدخل إلى تحسن على مستوى الصحة والتعليم، وينعكس تراجع الدخل تراجعاً في الصحة والتعليم.

ومن التفسيرات أيضاً أن الوسائل التي أصبح بها سكان البلدان الغنية اليوم أفضل صحة وتعليماً تختلف عن الوسائل المتاحة لسكان البلدان النامية اليوم. ففرضية التغيّر في عملية التنمية تشير إلى أن علاقة الترابط بين المستويات هي صورة موروثة من الماضي حين كانت البلدان التي حققت ثروات، هي الوحيدة القادرة على تحمل تكاليف التحسن في الصحة والتعليم. لكن التحسينات التكنولوجية والتغيّرات في الهياكل المجتمعية، التي ستجري مناقشتها فيما يلي، باتت تسهل حتى على البلدان الفقيرة تحقيق مكاسب كبيرة.

لقد اختبرنا العديد من التفسيرات المحتملة للتغيّرات في الصحة والدخل خلال الأربعين عاماً الماضية (الإطار 3.1). وتشير النتائج إلى أن البلدان ذات المستوى المنخفض أو المتوسط في التنمية البشرية يمكن أن تحقق مستويات صحية مرتفعة عن طريق إجراءات غير باهظة الكلفة. وعندما تبلغ البلدان مستويات أعلى من التنمية، تتطلب التحسينات تكنولوجيات أعلى كلفة. وعندئذ تظهر أهمية الدخل من جديد. وهذه النتائج تنسجم مع الفرضيات التي تفيد بأن عمليات التنمية وفرصها هي في تغيّر مستمر.

الغريب أن الترابط يبدو ضعيفاً بين نمو الدخل والتغيّرات في الصحة والتعليم مع مرور الوقت

الشكل 3.2 فرص التحسن في الصحة والتعليم متاحة اليوم لجميع البلدان

العلاقة المتغيّرة بين الدخل والعمر المتوقع وسنوات الدراسة، 2010–1970

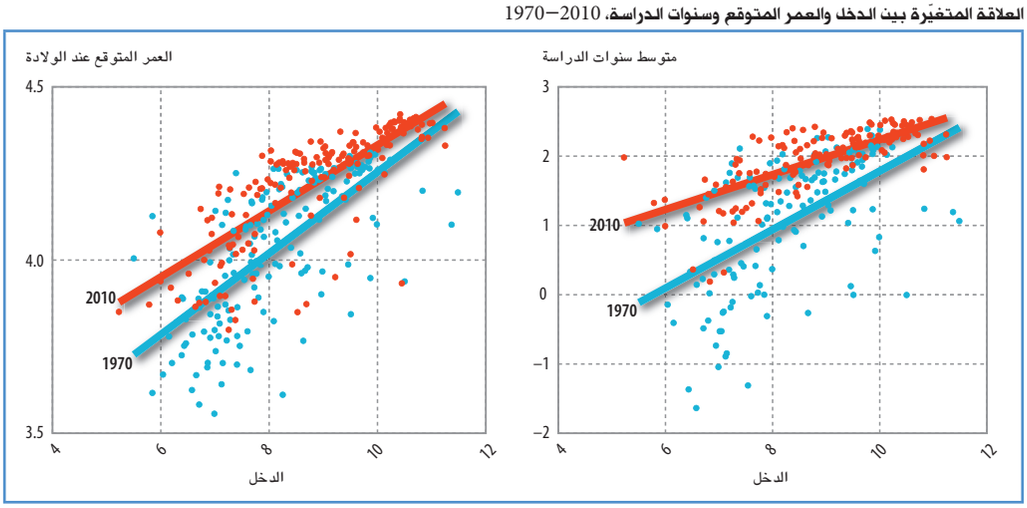

ملاحظة: كل البيانات باللوغاريتم الطبيعي.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

ماذا تعني هذه النتائج؟

لا تعني هذه النتائج إنكار أهمية النمو. فالدخل هو مؤشر مختصر يقيس مدى الحصول على الموارد الهامة لتطوير إمكانات الإنسان وتوسيع حرياته، ويجب اعتباره دوماً هدفاً هاماً على صعيد السياسة العامة. فالدخل يزيد من قدرة الإنسان على امتلاك الموارد اللازمة للحصول على الغذاء والمسكن والملبس ولتوسيع خياراته في القيام بعمل قيّم ومجزٍ في الحياة، ولإفساح المجال له لتمضية الوقت مع من يحب[10]، من دون أن يكون مقيداً بالضرورات المادية. وقد يكون في ارتفاع الدخل دليل على سعة الفرص المتاحة للحصول على العمل اللائق، مع أن هذا ليس حال الواقع دائماً.

ولا تنكر نتائج أبحاثنا أهمية ارتفاع الدخل في تعزيز قدرة الفقراء على الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وهذا ما تؤكده وفرة الأدلة في أدبيات الاقتصاد الجزئي. فعلاقة الترابط بين المكانة الاجتماعية الاقتصادية والوضع الصحي في مجتمع معين كثيراً ما تدل على ميزة نسبية يتمتع بها الميسورون في الحصول على الخدمات الصحية. وقد تتسع الفوارق بالتزامن مع الزيادة في الدخل الكلي. وهذا ما تظهره تجربة الصين مؤخراً (انظر الإطار 6.1 في الفصل 6).

غير أن الأدلة تلقي ظلالاً من الشك حول ما إذا كان نمو الدخل الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية ضرورياً لتعزيز خدمات الصحة والتعليم في البلدان حيث دليل التنمية البشرية منخفض ومتوسط. وكما سنوضح فيما يلي، يمكن أن يتزامن ارتفاع معدلات النمو مع حالات من التدهور البيئي وسوء توزيع المداخيل، تبقى مصدراً للكثير من القلق.

وتؤكد نتائج البحث باستخدام بيانات وتحليلات جديدة، على حقيقة أساسية ركز عليها تقرير التنمية البشرية منذ البداية: التنمية البشرية تختلف عن النمو الاقتصادي، وتحقيق إنجازات كبيرة في التنمية البشرية أمرٌ ممكن حتى ولو تعذر النمو الاقتصادي السريع. وقد أشار التقرير الأول إلى بلدان مثل سري لانكا، وكوبا، وكوستاريكا، إذ تمكنت من تحقيق مستوى من التنمية البشرية فاق مستوى بلدان أخرى تعادلها في الدخل. وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بالفصل بين النمو والإجراءات التي تحدد التقدم في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية.

وفي هذه النتائج ردّ على بعض الانتقادات التي كثيراً ما تُوجه إلى دليل التنمية البشرية. فمنذ البداية، نظر بعض خبراء الاقتصاد إلى العناصر غير المرتبطة بالدخل على أنها غير لازمة، لأن الصورة التي يعطيها هذا الدليل عن التنمية ليست مختلفة من الناحية المنهجية عن تلك التي تأتي نتيجة للمقارنة بين مستويات الدخل[11]. لكن دليل التنمية البشرية يُعطي صورة مختلفة جداً عن تلك التي يعطيها الناتج المحلي الإجمالي، عندما ننظر إلى التغيّرات التي حصلت مع الوقت، والتي هي في النهاية جوهر ما تسعى إليه السياسة الإنمائية.

وآثار هذه النتائج يمكن أن تكون عميقة على السياسة الإنمائية. ففي صنع السياسة الإنمائية، يفترض، عموماً، أن النمو الاقتصادي هو عنصر لا غنى عنه في تحقيق إنجازات على مستوى الصحة والتعليم. غير أن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى خلاف ذلك. وهذا لا يعني أن البلدان يمكن أن تغفل النمو، فقد شدّدنا على أن النمو يولد إمكانات هامة. والمقصود في الواقع هو أن البلدان لا تحتاج إلى أن تنتظر تذليل الصعوبات على صعيد النمو حتى تتمكن من حل الكثير من المشاكل على صعيدي الصحة والتعليم. ولعل في ذلك من خبر سار.

وبما أن إجراءات التنمية والإمكانيات المتاحة للبلدان الفقيرة اليوم تختلف كثيراً عن تلك التي كانت متاحة في الماضي للبلدان التي أصبحت

الإطار 3.1 هل تحسن الصحة في تزايد الثروة؟

البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع تسجل أيضاً متوسطاً مرتفعاً للعمر المتوقع عند الولادة. لكن علاقة الترابط الإيجابي بين الدخل ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة لا تنطبق على التغيّرات التي شهدناها طوال الأعوام الأربعين الماضية. ماذا يخفي هذا التناقض الظاهر؟

واقتُرحت لهذه الظاهرة تفسيرات عديدة. إذا كانت الصحة تتفاعل ببطء مع التغيّر في الدخل، فيُمكن أن تتأثر التغيّرات التي تحدث مع مرور الوقت بعوامل قصيرة المدى. إلا أن هذا الترابط لم يكن ملحوظاً طوال أربعين عاماً، وهي فترة كافية لالتماس أثر ارتفاع الدخل على الصحة. ومن التفسيرات أيضاً أن علاقة الترابط الإيجابي بين الدخل والعمر المتوقع قد فُقدت، بحيث أصبح الآن تحسن العمر المتوقع عند الولادة منفصلاً عن تحسن الدخل. وتناولت الأبحاث التي أجريت في إعداد هذا التقرير تفسيرات مختلفة.

وقد أجرينا اختبارين في المحاكاة لمعرفة أي نوع من النماذج قد يعيد تكرار الخصائص الرئيسية للبيانات: الاختبار الأول يفترض وجود علاقة تقليدية والآخر يفترض عدم وجودها. وجاءت النتائج متباينة: فرضية العلاقة بين "تزايد الثروة وتحسن الصحة" تنطبق على المستويات المحققة عند نقاط زمنية معينة، ولكن ليس على التغيّرات. أما فرضية غياب العلاقة فتنطبق على التغيّرات ولكن ليس على المستويات المحققة.

وفيما بعد، نظرنا في فرضية مختلفة: ماذا لو أن فرضية "تزايد الثروة وتحسن الصحة" تنطبق فقط في البلدان التي تحقق مستوى مرتفعاً في التنمية، في حين تنطبق فرضية غياب العلاقة في البلدان الأقل نمواً؟ وهذه الفرضية المزدوجة، التي تميز بين البلدان حيث قيمة دليل التنمية البشرية أقل من 0.5 والبلدان حيث قيمة الدليل أكثر من 0.5 تقريباً، فسرت في الوقت عينه وجود العلاقة في جميع المستويات وغياب العلاقة في التغيّرات مع مرور الوقت.

المصدر: Georgiadis, Pineda, and Rodríguez 2010; Pritchett and Summers 1996; Pritchett and Viarengo 2010.

متقدمة، لا تعني التنمية تكرار تجارب البلدان المتقدمة بل البحث عن مسارات جديدة للتقدم في عالم اليوم.

وإن لم يكن النمو هو مصدر التقدم في الصحة والتعليم، فما هو مصدر هذا التقدم إذن ؟ يتناول القسمان التاليان هذا السؤال، التعمق أولاً في فهم التقدم على صعيد العالم ومن ثم تفسير التباين بين البلدان.

التقدم العالمي: دور الأفكار والابتكارات

صنع السياسات يفترض عموماً أن النمو الاقتصادي هو عنصر لا غنى عنه في تحقيق إنجازات على مستوى الصحة والتعليم، غير أن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى خلاف ذلك

أُجريت دراسة موسعة حول العوامل المؤثرة في التقدم في الصحة والتعليم، من منظور التنمية البشرية ومن وجهات نظر أخرى[12]. ونقدم فيما يلي استعراضاً موجزاً نركز فيه على العوامل التي أدت إلى تطورات عالمية واسعة النطاق.

اللحاق بالركب في مجال الصحة

في عام 1651، وصف الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز (Thomas Hobbes) الحياة في الفطرة "بأنها فقيرة وكريهة، وموحشة وقصيرة"[13]. وقصد من هذا الوصف إعطاء صورة عما سيكون عليه العالم لو غابت الحكومات، لكنه وربما عن غير قصد، كان يصف الحياة في زمنه أيضاً. وحينذاك كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة 40 سنة في إنكلترا ولا يتعدى 20 سنة في العديد من البلدان الأخرى[14]. إلا أن هذا كان على تغيّر، إذ تمكن سكان البلدان الغربية، في القرون التي تلت، من تحقيق تحسن في صحتهم ومستوى تعليمهم. وانخفضت معدلات الوفيات بعد أن تمت السيطرة على الأمراض المعدية بين الشباب مثل الجدري والدفتيريا والسعال الديكي. كما انحسرت أمراض الجهاز التنفسي بين الشباب أيضاً مثل السل والإنفلونزا[15]. وأدت النظافة وغيرها من الممارسات الصحية العامة والتغذية السليمة دوراً في ذلك[16].

وهذا التراجع في معدلات الوفيات وانتشار الأمراض تأخر حدوثه في البلدان النامية، ولكن التقدم كان سريعاً. ففي عام 1950، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أفريقيا، والبلدان العربية، وآسيا 39 سنة، أي المتوسط نفسه الذي سجلته إنكلترا في زمن هوبز، وأقل بعشرين سنة من متوسط العمر المتوقع في البلدان المتقدمة في ذلك العام[17]. وفي غضون نصف قرن، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان النامية بنسبة تطلب تحقيقها 300 عام في البلدان التي أصبحت اليوم متقدمة. وكانت الإجراءات متشابهة إلى حد بعيد إذ شهدت بلدان عديدة تحولاً في انتشار الأنواع المختلفة من الأمراض الوبائية خلال مسيرتها الإنمائية.

وكانت تجربة البلدان النامية مختلفة جداً. فالابتكارات في مجال الطب والإجراءات التي اتخذت على صعيد الصحة العامة تدفقت بسرعة إلى العديد من البلدان النامية، فاستفاد منها الملايين من السكان. وقد استغرق تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي والتحصين أعواماً طويلة في الغرب، وترتبت عليه تكاليف باهظة في البداية. وكثيراً ما كان يأتي اكتشاف الوسائل الفعالة للوقاية من الأمراض في وقت متأخر. فعلى سبيل المثال، لم يُستخدم لقاح السل قط بصورة روتينية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه اكتُشف في عام 1927، أي بعد أن كان قد استؤصل هذا المرض تقريباً[18]. واستفادت البلدان الفقيرة من الانتشار السريع للابتكارات في الأدوية وإجراءات الصحة العامة بعد أن كانت كلفتها قد انخفضت. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن التقدم العالمي قد أسهم بنسبة 85 في المائة من مجموع انخفاض معدل الوفيات الذي سجل منذ عام 1950 في عينة من 68 بلداً[19].

وكان للجهود الدولية المشتركة دور هام في هذا التحسن. فبرنامج الأمم المتحدة للتحصين الموسع قدم الدعم للعديد من برامج التحصين، وكذلك الصندوق الدوار لشراء اللقاحات التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية[20]. وارتفعت معدلات التحصين في البلدان التي شملتها هذه البرامج، مما سمح بالقضاء تقريباً على الشلل في الأمريكيتين في عام 1994، ورفع معدلات التحصين ضد الأمراض الستة المستهدفة (السل، والدفتيريا، والكزاز الوليدي، والسعال الديكي، وشلل الأطفال، والحصبة) من 5 في المائة من حديثي الولادة في مختلف أنحاء العالم إلى أكثر من 80 في المائة[21]. وبلغت كلفة القضاء على الجدري، وهو مرض أدى إلى وفاة حوالى مليوني شخص سنوياً في الستينات، 300 مليون دولار فقط، وهو مبلغ يعادل سعر ثلاث طائرات مقاتلة في ذلك الوقت[22].

لكن التعاون والتكنولوجيا لا يشكلان التفسير الوحيد. فالتعليم والتوعية من العوامل التي أدت

إلى زيادة الطلب على التحسينات الصحية. كما أن المعلومات حول الرضاعة الطبيعية، وغسل اليدين، واستخدام محاليل السكر والملح للإماهة، لا يحتاج نشرها إلى نظام صحي متقدم. وتشير دراسة حديثة شملت 278,000 طفل في 45 بلداً نامياً أن التدابير التي يتخذها الأهل، مثل تقديم السوائل لأطفالهم في حالة إصابتهم بالإسهال، هي العامل الأساسي في الحد من انتشار الأمراض الشائعة التي تؤدي إلى وفاة الأطفال[23].

ويُمكن أن تُعزى بعض الفوارق بين البلدان إلى الانتكاسات التي سببها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وارتفاع معدلات الوفيات في الاتحاد السوفييتي السابق. وبوجه عام يُمكن القول إن السياسات الصحية الوطنية أدت دوراً أساسياً. فتوفير خدمات رعاية الأم والطفل، مثل الإماهة عن طريق الفم، والتحصين، والرضاعة الطبيعية، والتغذية التكميلية، من العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال[24]. وقد أثبتت كل من ولاية سيارا البرازيلية وولاية كيرالا الهندية أن من الممكن تحقيق مكاسب سريعة عبر توفير خدمات كهذه إلى السكان. ووجود الصحافة الحرة، والحياة السياسية القائمة على المنافسة، وثقافة مناقشة المشاكل الاجتماعية في المحافل العامة، يساعد في المضي في الإصلاحات الجذرية[25].

والمبادرات التي اتُخذت في البلدان النامية لتخفيض معدل الوفيات وتحسين الصحة، هي في معظمها مبادرات غير باهظة الكلفة. فالحزمة التي تضم ستة لقاحات التي جمعتها منظمة الصحة العالمية يمكن الحصول عليها بأقل من دولار واحد، كما أن كلفة معالجة الديدان (مما يزيد من معدل الالتحاق بالمدارس) لا تتجاوز 50 سنتاً في السنة[26]. وكون المبادرات الصحية الأكثر فعالية هي مبادرات غير مرتفعة الكلفة، يساعد في تفسير عدم وجود رابط بين تقديم مثل هذه المبادرات والإنفاق الإجمالي على الصحة[27]. كما يساعد في تفسير ضعف علاقة الترابط بين التحسن في الصحة والنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي تقل في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية: فقلة الموارد ليست دائماً العائق الأهم أمام تأمين هذه الخدمات. (انظر الإطار 3.1)[28].

ولا تتعارض هذه النتائج العامة مع الدراسات حول الأفراد والأسر التي أجراها أنغوس دايتون (Angus Deaton) وآخرون، وهي دراسات تظهر أن الأشخاص الذين يتمتعون بوضع اجتماعي واقتصادي أفضل ينعمون عادةً بصحة أفضل[29]. والسبب في ذلك هو اختلاف العوامل التي تحرك التحسينات الصحية على الصعيدين الوطني والفردي، وهذا ما يحصل في معظم الأحيان. فعلى الصعيد الوطني، يمكن أن يعود لقاح جديد، مثلاً، بالفائدة على جميع أفراد المجتمع بمعزل عن تأثير الدخل على الوضع الصحي في هذا المجتمع. أما على الصعيد الفردي، فيُحتمل أن يستفيد الأثرياء، في بلد ما، من إمكانات تفوق إمكانات الفقراء في الحصول على الرعاية الصحية، وبالتالي يحتمل أن يكون متوسط عمرهم أطول من متوسط عمر الفقراء، من غير أن يؤدي التغيّر في متوسط الثروة في هذا البلد إلى تحسن عام في متوسط العمر المتوقع عند الولادة[30].

لماذا لا تلجأ جميع الحكومات إلى اتخاذ مبادرات قليلة الكلفة لتحسين الصحة؟ السياسة هي جزء من الرد على هذا السؤال. فكثيرة هي الأدلة التي تشير إلى أن الخدمات الصحية تتحسن في ظل الحكومات الديمقراطية. وقد أشارت دراسات أجريت مؤخراً إلى أن تطبيق الديمقراطية يسهم في خفض معدل وفيات الرضع بنسبة 5 وفيات لكل 1,000 رضيع[31]، كما يسهم في تخفيض احتمال وفاة الأمهات أثناء الولادة وفي زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة[32]. وفي حين يتطلب تحديد الآليات الفعالة على هذا الصعيد مزيداً من البحث، تشير الأدلة إلى أن المساءلة هي عامل أساسي، وأن توفر المعلومات، والمشاركة الشعبية، ومصداقية السياسيين كلها تساهم في هذا الاتجاه الإيجابي[33]. وحتى في غياب الانتخابات الوطنية القائمة على المنافسة، يمكن أن توجد آليات محلية فعالة في تأمين السلع العامة وزيادة عدد المستفيدين منها. وهذا ما يبينه ارتفاع عدد العيادات والمدارس في إثيوبيا في العقد الماضي. والواقع أن بعض الأنظمة الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية، لم تظهر فعالية في تقديم خدمات الصحة العامة، ما يشير إلى أن المؤسسات الديمقراطية الرسمية هي، في أحسن الأحوال، ضرورية، ولكنها غير كافية.

استفادت البلدان الفقيرة من الانتشار السريع للابتكارات في مجال الطب والاجراءات التي اتُّخذت على صعيد الصحة العامة بعد انخفاض كلفتها

التعليم: الأهل أو الدولة أو الاثنان معاً؟

والحال في الصحة هو نفسه في التعليم، تقدم سريع وتقارب بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية. فمنذ عام 1970، ارتفع عدد الطلاب من 550 مليون إلى أكثر من مليار طالب، كما ارتفع عدد المعلمين بوتيرة أسرع[34]. لكن هناك اختلاف بارز بين التعليم والصحة، إذ ما من تطورات تكنولوجية هامة تدخل في تفسير

أنماط التقدم في التعليم. فالتقنيات الأساسية للتعليم لا تختلف اليوم عما كانت عليه منذ أربعين عاماً، وأهمها أبنية، وألواح وكتب، ومعلمون يتقاضون أجراً لقاء نقل المعرفة إلى الطلاب.

لماذا ارتفعت مستويات التعليم إذن؟ يركز أحد الردود على عوامل اقتصادية، كالتحول من الزراعة إلى الإنتاج الصناعي وإنتاج الخدمات، تؤدي إلى زيادة عائدات الاستثمار في التعليم، وبالتالي تعزز الطلب عليه. وتشير المعلومات التفصيلية إلى أن دخل الأسرة ومستوى تعلم الأهل يؤثران في معظم الأحيان على القرارات بشأن التعليم[35].

للديمقراطية التأثير الأقوى على التعليم الابتدائي؛ واللامركزية تؤثر على مستويات التعليم الأعلى

إلا أن علاقة الترابط ضعيفة بين زيادة الالتحاق بالمدارس ونمو الدخل. ففي الفترة من 1970 إلى 2010، كان متوسط الزيادة في الالتحاق بالمدارس هو نفسه تقريباً في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً سالباً وتلك التي سجلت نمواً اقتصادياً إيجابياً[36]. ويلاحظ أيضاً أن العلاقة محدودة بين عائدات التعليم وارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس، وهي تدحض التفسيرات التي تربط ارتفاع عائدات التعليم وتزايد الطلب عليه[37].

وتشير معلومات تاريخية ومعاصرة إلى وجود مجموعة من الدوافع، منها مثلاً الضغط الشعبي، تحث الدول والسياسيين على توسيع نطاق التعليم. وقد سعت الدول إلى نشر التعليم، في إطار سعيها إلى توطيد السلطة السياسية، والحد من تأثير المؤسسات المنافسة، وتكوين الهوية الوطنية. والأمثلة كثيرة على مبادرات لتعزيز التعليم بدوافع سياسية، ومنها مبادرة نظام التعليم الوطني في بروسيا في عهد الملك فريدريك الثاني، ومبادرة تطبيق العلمنة في التعليم في تركيا في العشرينات[38]. ولعل الهدف من هذه المبادرات هو نشر إيديولوجية وطنية من خلال المدارس التي تديرها الدولة، وهذا ما قد يفسر لجوء الحكومات إلى تطبيق قوانين التعليم الإلزامي والإشراف المباشر على التعليم، عوضاً عن دعم الأسر لإرسال أولادها إلى المدارس الخاصة.

ولكن ليس من السهل دائماً تحديد العوامل السياسية الفاعلة في التعليم. فقد اعُتبر الاستقلال من هذه العوامل، ولا سيما في أفريقيا وآسيا. ولكنه يبقى تفسيراً غير وافٍ: فمعظم بلدان أمريكا اللاتينية حصلت على استقلالها في مطلع القرن التاسع عشر، لكن انتشار التعليم فيها تأخر حتى القرن العشرين. وقد يكون للضغط الدولي دور أيضاً، لا سيما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948، ومن المرجح أن يكون الإجماع العالمي حول تعميم التعليم قد جاء تعبيراً عن التحول الذي شهدته السياسة العامة على الصعيد المحلي[39].

ومن الواضح أن لعوامل الاقتصاد السياسي أهمية بالغة. فالحكومات تتخذ إجراءاتها انطلاقاً من تطلعات السكان. وقد سمح برنامج Sekolah Dasar INPRES في إندونيسيا بتوسيع نطاق التعليم في السبعينات، وقد جاء في إطار الإجراءات التي اتخذها نظام سوهارتو لتثبيت شرعيته بعد انتزاع السلطة من حكومة مدعومة من الشيوعيين[40].

وترافقت عملية نشر التعليم في معظم الأحيان مع ممارسة الحق في التصويت وفرض الضرائب والتحويلات التي تساعد في إعادة توزيع الدخل. ويبدو أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية يحرك العديد من مؤشرات التعليم: التحصيل العلمي لدى الكبار، ولو ببطء، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والإنفاق العام على التعليم، وهذه العوامل تتأثر مباشرة بتغيّر المؤسسات[41]. ومن الممكن أن يكون لنشر الديمقراطية التأثير الأقوى على التعليم الابتدائي، إلا أن اللامركزية تؤثر على مستويات التعليم الأعلى (انظر الإطار 3.2 حول اللامركزية والتنمية البشرية)[42]. وبإمكان الدول غير الديمقراطية التقدم في التعليم، كالاتحاد السوفييتي في العشرينات وبيرو بقيادة فيلاسكو ألفارادو والعديد من الأمثلة الأخرى. ولكن هذا التقدم كثيراً ما يحدث في إطار استراتيجيات إعادة التوزيع[43]. وليست كل الدول غير الديمقراطية متساوية في دوافع إنشائها: فبعضها يستولي على السلطة لتجنب نزع ملكية النخبة وبعضها يستولي على السلطة للإطاحة بالنخبة.

أوجه الاختلاف والشبه في التقدم في الصحة والتعليم

كان للابتكار والتكنولوجيا دور فاعل في تحسين الصحة، وأقل فعالية في تحسين التعليم. غير أن أنماط التقدم في القطاعين كانت متشابهة، حيث ساعد نقل الأفكار بين البلدان في تحقيق التحسن. ومن هذه الأفكار التكنولوجيات وأساليب الإنتاج، والمُثل والمبادئ السياسية لتنظيم المجتمعات. وفي مجال الصحة، كان التأثير القوي للابتكارات التكنولوجية مثل اللقاحات وممارسات الصحة العامة، وفي مجال التعليم، كان التأثير القوي للمثل التي تنظم مسؤوليات المجتمعات والحكومات، وتحدد تطلعات الأهل بشأن أولادهم.

إطار 3.2 هل اللامركزية لصالح التنمية البشرية؟

اللامركزية في المسؤولية عن تقديم الخدمات الحكومية هي تحويل المزيد من المسؤولية إلى الإدارات المحلية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مبادرات وضع الميزانية بالمشاركة التي ظهرت للمرة الأولى في بورتو أليغري في البرازيل، بالإضافة إلى العديد من مبادرات الرصد كالتدقيق الاجتماعي وبطاقات أداء المجتمع المحلي. وتُعنى إحدى هذه المبادرات بجمع البيانات حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي في 16 بلداً في شرق آسيا، وجنوب آسيا، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، واستخدام هذه البيانات للضغط على الإدارات المحلية لتلبية حاجات السكان. وقد أبدت المنظمات غير الحكومية اهتماماً بتزويد الرأي العام بالمعلومات بهدف تحسين الخدمات. وتوفر المنظمة غير الحكومية تواويزا (Twaweza) في تنزانيا المعلومات من خلال وسائل الإعلام، والهواتف النقالة، والجماعات الدينية، والسلع الاستهلاكية في شرق أفريقيا لتمكين السكان من محاسبة الحكومات وتحقيق التغيير المنشود في المجتمع.

ولا تتسم جميع أنواع اللامركزية بالفعالية المطلوبة لتحقيق التغيير. وتأثير اللامركزية على التنمية البشرية يختلف باختلاف خصوصيات كل بلد وظروفه الاجتماعية والسياسية، لا سيما المؤسسات والقدرات الإدارية، وكذلك باختلاف ما يشهده من أسباب وأنماط لعدم المساواة والفقر. وفي بعض الحالات ما يدل على تأثير إيجابي واضح للامركزية على التنمية البشرية: فعقب الإصلاحات التي أُجريت في بوليفيا في عام 1994، كان للامركزية دور في إحداث تحول في الاستثمار العام لصالح التعليم، والمياه، والصرف الصحي، ولتلبية حاجات المجتمعات المحلية. غير أن نقل حق التصرف بالأموال إلى المجتمعات المحلية في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى كان في أحيان كثيرة سبباً لتفاقم عدم المساواة.

وقد كشفت دراسة أجريت مؤخراً عن سبعة بلدان نامية عن تحسن واضح في الصحة والتعليم، ولكنها رصدت أيضاً تزايداً في عدم المساواة. وبعض التمكين هو، بوجه عام، شرط مسبق للمخططات الإنمائية التي تنشأ من القاعدة والمجتمعات التي تفتقر إلى القدرة على تحديد حاجاتها وتبقى عاجزة عن العمل على تلبيتها، مما يرجح استمرار الحلقة المفرغة. ويبدو أن اللامركزية السياسية مفيدة للفقراء بوجه عام، بينما تبقى نتائج اللامركزية المالية مبهمة. وفي الواقع، تتطلب اللامركزية المالية آليات مناسبة لضمان الشفافية والمساءلة، كما تحتاج إلى الموارد. وتستوجب اللامركزية الفعالة أيضاً نقل السلطة والمسؤولية وليس مجرد تطبيق سياسة تُفرض من مستويات عليا. ففي أرمينيا، نقلت الحكومة المركزية إدارة المدارس إلى المجالس المحلية في بداية الألفية الثالثة، لكن الإدارة بقيت شبه مركزية، ولم يأخذ العديد من السكان علماً بهذا الإصلاح. وقد أدت الثغرات المالية إلى تفاقم هذا الوضع، إذ لم يترافق تحويل المال إلى المجالس مع وضع آليات فعالة للمراقبة أو المساءلة.

المصدر: Abraham and Platteau (2004), cited in Walton (2010): 29; Andrews 2008: 395; UNDP Armenia 2007; Faguet 2002; Mansuri and Rao 2010; Thede 2009; Twaweza 2010; Von Braun and Grote 2000: 25.

وقد أصبح التقدم في الصحة والتعليم في متناول جميع البلدان، حتى البلدان النامية. ففي مجال الصحة، أصبحت الابتكارات التي كانت باهظة الكلفة في الماضي متاحة بكلفة منخفضة اليوم. أما في مجال التعليم، فبإمكان البلدان الفقيرة أن تتحمل كلفة تطوير العناصر الرئيسية، وتأمين المعلمين والمباني، إذ لا حاجة بها إلى استيراد أي من هذه العناصر من الخارج. ويختلف الوضع في حالة إنشاء مصنع مثلاً، إذ يتطلب استيراد الآلات الضرورية للمشروع من هذا القبيل الحصول على العملات الأجنبية، التي هي مورد محدود في العديد من البلدان الفقيرة.

ولا ينتقص هذا من أهمية القدرات المحلية أو المساعدات الأجنبية، وكما هو مذكور فيما يلي، يُمكن أن تُعزى الفوارق الكبيرة في معدلات التقدم بين البلدان إلى عوامل عديدة منها، تنظيم الدولة، ونوعية تقديم الخدمات العامة، وحجم المساعدة الإنمائية. فتخفيف القيود المالية عن طريق المساعدات، يساعد في تأمين الموارد اللازمة للإنفاق في المجال الاجتماعي، الذي لا يزال منخفضاً للغاية في معظم البلدان النامية.

وتطلعات الشعب وتوقعاته من الحكومة هي مصدر التغيير. فارتفاع الطلب على الخدمات العالية الجودة كان له أثر في الصحة والتعليم، لا سيما في البلدان التي تشهد تحولاً ديمقراطياً. لكن ارتفاع الطلب هو في الكثير من الأحيان نتيجة لتحولات اجتماعية أوسع نطاقاً تتأثر بانتشار الأفكار، كتغيّر السلوك في النظافة الشخصية.

دور المؤسسات والسياسات والإنصاف

انتشار الأفكار وانخفاض تكاليف تقديم الخدمات الأساسية هما من العوامل التي تفسر التقدم الكبير في الصحة والتعليم. ما هو إذن سبب الاختلافات التي لا تزال شاسعة بين البلدان؟ ولماذا الكثير من البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة اتخذت مسارات إنمائية مختلفة جداً؟ الأسئلة كثيرة، والأجوبة عليها تختلف تبعاً لحالة كل بلد. ونستعرض لاحقاً في هذا الفصل الحالات الناجحة وغير الناجحة في الإطارين 3.3 و3.6. كما نستعرض فيما يلي بعض الأنماط العامة.

بوجه عام، يُمكن تقسيم البلدان التي تشهد تقدما سريعاً إلى فئتين: تلك التي أبلت حسناً على مستوى النمو الاقتصادي، وتلك التي أبلت حسناً على مستوى التنمية البشرية. وقليلة هي البلدان

التي كان أداؤها جيداً على الصعيدين معاً (ومن بين البلدان التي حلت في المراتب العشر الأولى، كانت إندونيسيا وكوريا الجنوبية البلدين الوحيدين اللذين نجحا في تبوؤ مرتبة بين البلدان العشرة الأولى من حيث الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة بالدخل في دليل التنمية البشرية، انظر الجدول 2.2 في الفصل 2). وهكذا، تتعدد مسارات التنمية وتتنوع، بعضها يركز على المستوى المعيشي المادي بينما يركز البعض الآخر على الصحة والتعليم.

مسارات مختلفة في التنمية

ركزت بعض الاستراتيجيات الإنمائية على زيادة الثروات باعتبار أن النواحي الأخرى من التنمية البشرية قد تؤدي إلى عواقب منها التكاليف الاجتماعية. لكن الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة سعت إلى تحسين الظروف المادية من دون أن تهمل الأبعاد الأخرى.

وتتوزع مسارات البلدان من حيث مدى النجاح أو الإخفاق على مستوى التنمية البشرية في أربع مجموعات: البلدان التي حققت نمواً مرتفعاً وتنمية بشرية مرتفعة (عملية إنمائية "فعالة")، البلدان التي لم تحقق نمواً مرتفعاً ولا تنمية بشرية مرتفعة (عملية "غير فعالة")، والبلدان التي تمكنت من تحقيق هدف واحد وليس الإثنين معاً. هذا التصنيف هو تكرار لما تقدم به أمارتيا سن وجون دريز (Jean Drèze و Amartya Sen) في التمييز بين "الأمن المبني على النمو" (النمو مع توفير الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع)، و"الأمن

الإطار 3.3 ثلاث قصص ناجحة حول تقدم دليل التنمية البشرية

نجح بعض البلدان في تحقيق تنمية بشرية مرتفعة باعتماد مسارات مختلفة.

نيبال – حافز في السياسة العامة. من المستغرب أن تكون نيبال من أسرع البلدان تقدماً على صعيد دليل التنمية البشرية منذ عام 1970، في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها هذا البلد وماضيه الحافل بالصراعات. غير أن التقدم الذي أحرزته نيبال في الصحة والتعليم هو نتيجة لجهود بُذلت على صعيد السياسة العامة. ففي عام 1971، أقر قانون مجانية التعليم الابتدائي ومن ثم التعليم الثانوي في عام 2007. وارتفعت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس، ثم ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. بالإضافة إلى ذلك، كان الانخفاض في وفيات الرضع دليلاً على إنجازات عامة في القطاع الصحي عقب توسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية عن طريق مشاركة المجتمع المحلي، والتعبئة المحلية للموارد، واللامركزية. وضاقت الفجوة بين متوسط العمر المتوقع في نيبال والمتوسط العالمي بنسبة 87 في المائة في الأعوام الأربعين الماضية. وفي المقابل كان النمو الاقتصادي متواضعاً، وقد دفعت قلة فرص العمل العديد من النيباليين إلى البحث عن فرص للعمل في الخارج.

ولا تزال نيبال في عداد البلدان الفقيرة، ولكن أمامها مجال واسع لتحسين التنمية البشرية. وحل نيبال في المرتبة 138 من حيث قيمة دليل التنمية البشرية في مجموعة من 169 بلداً. غير أن هذا البلد، لا يزال يشهد فوارق كبيرة في الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية وبين المجموعات الإثنية؛ ويواجه تحديات كبيرة على مستوى الصحة، من جراء الأمراض المعدية وسوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فوارق شاسعة تفصل بين المناطق والمجموعات، في ظل نظام شبه إقطاعي لحكم القلة والتمييز القائم على أساس طبقي الذي يستمر في تهميش بعض المجموعات. وبسبب انتشار عدم المساواة في البلد، يخسر دليل التنمية البشرية الأصلي في نيبال ثلث قيمته بعد حساب قيمة الدليل الجديد المعدل بعامل عدم المساواة (انظر الفصل 5).

عُمان – الاستفادة من النفط في الصحة والتعليم. سجلت عُمان أسرع تقدم في دليل التنمية البشرية. ففي أواخر الستينات، اكتُشفت كميات وافرة من النفط والغاز، أسهمت في إخراج البلد من حالة الفقر إلى حالة الغنى. وتظهر البيانات أن عُمان سجلت زيادة قدرها أربعة أضعاف في معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وفي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وزيادة قدرها 27 سنة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ولكن النمو الاقتصادي لم يكن الحافز الوحيد لهذا التقدم في عُمان. فهذا البلد الذي هو الأول في التقدم من حيث قيمة دليل التنمية البشرية، يحل في المرتبة 26 من حيث النمو الاقتصادي منذ عام 1970، حين كانت فيه ثلاث مدارس ابتدائية ومعهد مهني واحد. ومن المبادرات التي اتخذها هذا البلد لتسخير الثروة النفطية للتعليم توسيع نطاق خدمات التعليم واعتماد سياسات للتوفيق بين المهارات المكتسبة واحتياجات سوق العمل. وتحسنت الخدمات الصحية كذلك: ففي الفترة من 1970 إلى 2000، ارتفع إنفاق الحكومة على الصحة ست مرات تقريباً، أي بوتيرة أسرع بكثير من الناتج المحلي الإجمالي.

تونس – التركيز على التعليم في السياسة العامة. أحرزت تونس نجاحاً في أبعاد دليل التنمية البشرية الثلاثة، وركزت السياسة العامة على التعليم. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس، لا سيما بعد إقرار قانون التعليم الإلزامي لمدة 10 سنوات في عام 1991. كما أحرزت تونس بعض التقدم على مستوى المساواة بين الجنسين، بحيث أصبحت حصة النساء 6 من أصل 10 طلاب جامعيين. لكن الفوارق بين الجنسين لا تزال كثيرة، وهذا ما تظهره المرتبة المتواضعة التي تحتلها تونس من حيث دليل الفوارق بين الجنسين (إذ تحل في المرتبة 56 في العينة المؤلفة من 138 بلداً). والانخفاض السريع في الخصوبة وارتفاع معدل التحصين ضد الحصبة والسل مهد الطريق إلى إحراز تقدم في الصحة، والقضاء على شلل الأطفال، والكوليرا، والدفتيريا، والملاريا. وبلغ المعدل السنوي لنمو دخل الفرد 3 في المائة تقريباً خلال الأعوام الأربعين الماضية، وذلك نتيجة للسياسة المالية والنقدية الحكيمة والاستثمار في البنى التحتية للنقل والاتصالات.

نقص في الحرية السياسية. بقي التقدم متأخراً في هذه البلدان في بُعد هام من أبعاد التنمية البشرية، وهو الحرية السياسية. فخلال معظم الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت نيبال خاضعة لنظام الحكم الملكي. وبعد عقد من الحرب الأهلية والتحولات السياسية الكبيرة، توصل البلد إلى اتفاق سلام ودستور مؤقت. وأطيح بالحكم الملكي في عام 2008، وحل مكانه نظام فدرالي ديمقراطي، وأجريت الانتخابات، مما فتح المجال أمام فرص جديدة للمشاركة. أما عُمان فهي سلطنة، على رأسها سلطة تنفيذية غير منتخبة، وسلطة تشريعية غير حزبية، وفيها حظر لكل الأحزاب السياسية. وأما تونس فتقر نظام التعددية الحزبية الرسمي، ويبقى أن تشهد انتقالاً سلمياً للسلطة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيبال 2002، و2004، و2009؛ وزارة الاقتصاد الوطني في عُمان 2003؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تونس 2001.

المبني على الدعم" (حيث العمل الاجتماعي المباشر له الأسبقية على النمو)، والثراء غير الموجه (حيث النمو هو الأولوية)[44].

وتُعنى غالبية العمليات الإنمائية الفعالة بإدارة الصراع على التوزيع؛ وبناء الدولة القادرة، وتعزيز قطاع الأعمال، بحيث تتمتع الدولة بالسلطة الكافية لتثني المجموعات الرأسمالية القوية عن إساءة استخدام قوى السوق؛ ولتحل الصراعات الاجتماعية السياسية بتوسيع نطاق الخدمات العامة[45]. ومن البلدان التي اتبعت هذا المسار بلدان شرق آسيا التي حققت نجاحاً وبلدان أمريكا اللاتينية الأكثر استقراراً مثل البرازيل. أما مجموعة العمليات غير الفعالة فتضم بعض بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مثل كوت ديفوار، وبعض البلدان التي كانت تشهد تنمية بشرية مرتفعة مثل الاتحاد الروسي.

والبلدان التي نجحت في تعزيز الصحة والتعليم ولم تنجح في توليد النمو أبدت خصائص معينة. فقد أدت الصراعات على التوزيع في بعض هذه البلدان، إلى تحول نحو الديمقراطية، رافقته المطالبة بتأمين الخدمات الاجتماعية. وتضم هذه المجموعة اقتصادات أمريكا اللاتينية الأشد فقراً مثل بوليفيا والسلفادور. كما تمكنت بعض الدول غير الديمقراطية، مثل إيران والجماهيرية العربية الليبية، من تأمين الخدمات للفئات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والدنيا.

أسباب النجاح ومتطلباته

أي البلدان نجحت وأيها أخفقت في التقدم على صعيد التنمية البشرية؟ لقد أظهر البحث الذي أجري لأغراض هذا التقرير حول مدى ضعف الأداء في مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية (في البلدان التي كان التقدم فيها على صعيد دليل التنمية البشرية أدنى بكثير من المتوقع وفقاً لمستوى التنمية الذي انطلقت منه) بعض الأنماط الهامة على مستوى المناطق. وقد تبين أن بلدان أوروبا وآسيا الوسطى هي التي سجلت أضعف مستوى في الأداء، في ظل التراجع الذي شهدته على مستويات عدة في العقد الأول من المرحلة الانتقالية. وبحلول عام 2000، كان أداء أكثر من ثلثي البلدان أسوأ من المتوقع وفقاً للنقطة التي بدأت منها. ففي الفترة من 2006 إلى 2010 كان أداء أكثر من نصف بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ضعيفاً، بالإضافة إلى أربعة بلدان من أصل عشرة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وبلد من أصل ثلاثة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وبلد من أصل أربعة في المنطقة العربية، وبلد من أصل سبعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. والجدير بالذكر أنه لم يتم رصد أي بلد ضعيف الأداء في هذا السياق في جنوب آسيا في عام 2010.

ويُشار إلى أن البلدان التي سجلت أداء ضعيفاً كانت قد انطلقت من مستويات في التنمية البشرية مقاربة للبلدان التي سجلت أداءً حسناً، لكنها لم تتمكن من الحفاظ على الأداء الجيد نظراً لبطء التغير فيها (الجدول 3.1). وفي الكثير من الحالات، يأتي ضعف الأداء في هذه البلدان نتيجة لضعف الديمقراطية، وقلة الإنفاق على الصحة والتعليم، وكذلك ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، كما في الجنوب الأفريقي (انظر الفصل 2). وخلافاً للتوقعات، كثيراً ما تكون البلدان ذات الأداء الضعيف من البلدان غير الغنية بالموارد الطبيعية، مما يشير إلى أن "لعنة الموارد الطبيعية" قد لا تنطبق على التنمية البشرية، وهي خلاصة أكدتها أبحاث منهجية أخرى[46]. والبلدان ذات الأداء الضعيف هي أيضاً من البلدان التي تعاني من النزاعات الأهلية، حتى ولو لم تظهر الإحصاءات ذلك بوضوح، على الأرجح بسبب الاختلاف في نجاب الحرب الأهلية (الإطار 3.4)[47].

ويُلاحظ أيضاً أن البلدان الضعيفة الأداء تتلقى، في المتوسط، كمية مساعدات تفوق ما تتلقاه البلدان الأخرى، وهي نتيجة مستغربة لكنها تظهر أن المساعدات كثيراً ما توجه إلى البلدان البطيئة التقدم. وهذه النتائج وغيرها من النتائج المبينة في الجدول 3.1 هي تعبير عن المواصفات العامة للبلدان، من غير افتراض وجود علاقة سببية، لأن من الصعب تحديدها[48].

ويساعد النجاح الباهر أو الإخفاق، الذي تبينه القيم الاستثنائية المسجلة، في توضيح تنوع المسارات واختلافها. وقد تناولت الأبحاث التي أجريت لأغراض إعداد هذا التقرير المواصفات الرئيسية التي تتسم بها البلدان حيث أعلى مستويات الأداء أو أدناها[49]. ولم تتوصل هذه الأبحاث إلى الكثير من النتائج التي تنطبق على المستوى العالمي، بل خلصت إلى تحديد أنماط هامة تظهر علاقة ترابط معقدة بين عدم المساواة في الدخل والإنفاق الاجتماعي والمستوى الذي انطلقت منه عملية التنمية. فعلى سبيل المثال، حققت البلدان التي يرتفع فيها متوسط الدخل نجاحاً على الرغم من التوزيع غير العادل لهذا الدخل، عندما كان

الجدول 3.1 عوامل كثيرة ترتبط بضعف الأداء

ضعف الأداء، والظروف العامة ، 1970–2010

المواصفات	مجموعات البلدان: البلدان ذات الأداء الضعيف[a]	مجموعات البلدان: بلدان أخرى	الفارق
قيمة دليل التنمية البشرية ، 1970	0.54	0.53	0.01
معدل الإنفاق على الصحة (من الناتج المحلي الإجمالي)	3.0	3.6	–0.6*
معدل الإنفاق على التعليم (من الميزانية العامة)	9.7	12.3	–2.6*
الديمقراطيات التي شهدت تعاقباً[b]	0.4	0.5	–0.1*
معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية	2.9	1.3	1.6*
قيمة صادرات الموارد الطبيعية (بالدولار الأمريكي للعامل الواحد)	0.9	1.8	–0.9*
الحروب الأهلية (نسبة مئوية من البلدان)	28	18	10
نسبة المساعدة الواردة (من الدخل القومي الإجمالي)	7.3	5.0	2.3*
مجموع الإنفاق (من الناتج المحلي الإجمالي)	23.3	25.1	–1.8
عدد البلدان	46	89	

*يعتبر الفارق مهماً عندما يبلغ نسبة 5 في المائة.

a. البلدان التي تكون قيمة دليل التنمية البشرية أدنى بكثير من القيمة المتوقعة على أساس اتجاهات هذا الدليل في الماضي في البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة. للمزيد من التفاصيل انظر Gidwitz and others (2010).

b. وهي ديمقراطيات رسمية شهدت تعاقباً بين السلطات نتيجة للانتخابات (انظر الفصل 4).

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب، والبنك الدولي (2010g)، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2010)، وقاعدة بيانات الصراعات لبرنامج جامعة أوبسالا / والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (2009) وCheibub, Gandhi and Vreeland (2009).

الإطار 3.4 الصراعات والتنمية البشرية

تختلف طبيعة الصراعات وتأثيرها بين بلد وآخر. فبعض البلدان مثل كولومبيا، عاش فترة طويلة من الصراعات، لكنه ظل يحرز تقدماً جيداً في التنمية البشرية مع أن هذا التقدم كان سيبلغ مستويات أعلى لولا النزاعات القائمة.

ويختلف الأثر الذي يخلفه الصراع باختلاف طبيعة هذا الصراع وحدته ومدته. فالعديد من البلدان التي كان أداؤها ضعيفاً مقارنة بالنقطة التي انطلقت منها، قد عانت من الصراعات ، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وغالباً ما يكون لهذه الصراعات آثار على الأفراد والأسر والمجتمعات والبلدان. ومن هذه الآثار ارتفاع معدل الوفيات، وخسارة الموارد المنتجة، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، ورأس المال الاجتماعي، وانعدام الأمن، وفقدان الثقة.

وفي بعض البلدان تبدو العلاقة واضحة بين التراجع الاقتصادي والصراع المسلح، على الرغم من صعوبة إقامة علاقة سببية ثابتة بين الإثنين. فحدة النزاعات تتفاوت بين بلد وآخر، كمنطقة الباسك في أسبانيا، وبوروندي، وسيراليون، وليبريا. وفي هذا الإطار أشار بول كولييه (Paul Collier) وأنكة هوفلر (Anke Hoeffler) إلى أن النهوض بالناتج المحلي الإجمالي إلى الرقم الذي كان من الممكن تحقيقه بعيداً عن الصراعات يتطلب 21 عاماً. فقد عانى سكان سيراليون من انخفاض المداخيل إلى النصف خلال سنوات الصراع الإحدى عشرة، وبلغ معدل التراجع في ليبريا 80 في المائة حسب التقديرات. ومن أسباب هذا التراجع ارتفاع معدل التضخم، وهروب رؤوس الأموال، وفقدان الثقة في المؤسسات والتراجع في التجارة الدولية.

ويمكن لهذه الآثار أن تستمر حتى بعد وقف الأعمال العدوانية. فحالات الخلل والتباطؤ الاقتصادي تؤدي إلى فقدان موارد الرزق، وزيادة في معدلات البطالة المرتفعة أصلاً. ففي البوسنة والهرسك، ظل معدل البطالة يتراوح بين 65 و75 في المائة بعد مرور 18 شهراً على توقيع اتفاق دايتون للسلام.

المصدر: Collier and Hoeffler 2007; Davies 2007; Fallon and others 2004; Imai and Weinstein 2000; McLeod and Dávalos 2008; Oxfam International 2007; Staines 2004; UNDP 2008; UNHCR 1997.

مستوى الإنفاق الاجتماعي فيها جيداً أو معتدلاً. ومن الأمثلة على ذلك بنما وشيلي والمكسيك[50]. لكن بعض البلدان ذات الدخل المنخفض نجح على ما يبدو في تخطي الظروف السلبية بفضل النمو الاقتصادي، حتى ولو لم يكن الإنفاق الاجتماعي فيها مرتفعاً، كما في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. أما فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط، فلا يستبعد أي من هذين النمطين، إذ نجحت تونس في تحسين قيمة دليل التنمية البشرية في ظل نمو اقتصادي متواضع، بينما اعتمدت إندونيسيا على النمو أكثر من اعتمادها على الإنفاق الاجتماعي.

ويعتبر تحديد العوامل التي ترافق النجاح والإخفاق في تجارب التنمية أسهل من تحديد علاقة سببية بين العناصر المختلفة. وكثيراً ما تطرح هذه المشكلة على مستوى التحليل التجريبي للنمو الاقتصادي في مقارنة للتراجع الذي شهدته بلدان مختلفة. والجدير بالذكر أن انتقادات لاذعة وُجهت لهذه الأدبيات، لعدة أسباب، منها التوصل إلى مجموعة واسعة من الخلاصات[51]. وتؤكد الأعمال الأخيرة التي أعادت إحياء تقليد قديم، هو نهج دراسة الحالات، تعددية تجارب النمو، مشيرة إلى أن أثر السياسات والمؤسسات يختلف بين بلد وآخر باختلاف الظروف التاريخية والسياسية والهيكلية[52]. وتستفيد هذه الأعمال من التقدم المحرز في التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي من أجل التعمق في فهم النمو الذي يشهده اقتصاد معين، وهي تجمع بين مواطن القوة في التحليل الكمي والتفسيرات الدقيقة التي يوفرها نهج دراسة الحالات (الإطار 3.5)[53].

وقد يكون في التوسع في التحاليل الإحصائية المقارنة بين البلدان بعض المبالغة. ولكن ذلك لا يخلو من الفائدة، لأن هذه التحاليل قادرة على إعطاء صورة وافية عن الواقع. فخلال الأبحاث التي أجريناها لإعداد هذا التقرير قمنا بتحليل العوامل المؤثرة في التنمية البشرية باستخدام عينة من 111 بلداً لفترة أربعين عاماً[54]. وقد تناولنا المشاكل التجريبية التي يطرحها التحليل الكمي عبر البلدان من خلال الفصل ما بين الآثار الطويلة الأجل والآثار القصيرة الأجل، والتوقف عند ديناميات التنمية البشرية الخاصة بكل بلد ومدى تأثرها بالظروف السائدة، ومنها التطور المؤسسي، والدين، والتطور السياسي، وعدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل. ويحرر إطار العمل هذا عملية التحليل من قيود مبدأ تطبيق

إطار 3.5 معلومات مستقاة من الدراسات التحليلية حول النمو

يرتكز النهج الجديد لدراسة النمو الاقتصادي على الوقائع الخاصة بكل بلد، وهو نهج يجمع بين استخدام البيانات الخاصة بالاقتصاد الجزئي، وتحليل السلسلات الزمنية للاقتصاد الكلي، ودراسة ديناميات الاقتصاد السياسي. وبدأت هذه الدراسات عن النمو تقدم معلومات مفيدة، وفيما يلي ثلاثة أمثلة على ذلك.

بوتسوانا – مؤسسات قوية ونمو سريع: في الأعوام الثلاثين الماضية، حلت بوتسوانا في المرتبة الثالثة بعد الصين وكوريا الجنوبية من حيث معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد ساهمت الموارد الوفيرة من الماس في تمويل الاستثمار في البنى التحتية والصحة والتعليم. إلا أن العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لم تشهد أداء على هذا المستوى من الجودة. ويبدو أن النجاح الذي حققته بوتسوانا يعود إلى قوة مؤسساتها. ومع أن حصة الحكومة البالغة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، هي حصة مرتفعة حتى بالنسبة إلى القارة الأفريقية، تبقى المحسوبية واستخدام السلطة لتحقيق المكاسب في مستويات متدنية، فيما بلغ الإنفاق على التعليم والصحة مستويات مرتفعة منذ الاستقلال. وقد ساهمت المستويات المرتفعة من المشاركة العامة والقيود المفروضة على القادة السياسيين في دعم السياسات المجدية، ومصدرها المؤسسات القبلية التي ظلت صامدة في فترة الانتداب البريطاني واستمرت بعد الاستقلال. ومن الأمثلة على ذلك الإصلاحات التي أجريت في أوائل التسعينات، على أثر حوادث الفساد، ومنها إنشاء مكتب مستقل لأمين المظالم.

موريشيوس – نجاح في التصدير: لعبت التجارة دوراً أساسياً في النجاح الذي حققته موريشيوس، لكن ليس بالطريقة التقليدية. فالسياسات التي اتبعتها موريشيوس كانت حمائية. وقد صنف صندوق النقد الدولي هذا البلد في فئة البلدان ذات السياسات التجارية الأكثر تقييداً في التسعينات. إلا أن موريشيوس نجحت في تحقيق نمو مرتفع في الصادرات معتمدة على مناطق تجهيز الصادرات، حيث الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد المستوردة، وتطبيق الحوافز الضريبية التي تدعم الصادرات، وفصل الصادرات عن سائر الاقتصاد في سوق العمل. وخلافاً للعديد من الحكومات، لم تفرض موريشيوس ضرائب مرتفعة على الزراعة، بل توصلت إلى تسوية مع مالكي حقول السكر ساهمت في تأمين العائدات الكافية لتمويل الخدمة المدنية وتأهيلها ودعم نظام الحماية الاجتماعية. والجدير بالذكر أن التوافق الاجتماعي قد ساعد الحكومة على التكيف مع الظروف المتغيّرة.

فنزويلا – غياب التنوع الاقتصادي: في نهاية السبعينات شهد الاقتصاد الفنزويلي انتكاسة مفاجئة، على أثر انخفاض حصة العامل الواحد من المنتجات غير النفطية بنسبة 36 في المائة. وقد عزا الجميع ذلك إلى ضعف المؤسسات، وعدم فعالية الحكومة و"لعنة الموارد الطبيعية". لكن أحداً لم يعطِ تفسيراً لكيفية تمكن فنزويلا من تحقيق النمو الاقتصادي الأسرع في أمريكا اللاتينية قبل عام 1970 بالمؤسسات والسياسات نفسها. والتفسير الوحيد لذلك هو أن نمط التخصص في فنزويلا كان شديد التأثر بالصدمات السلبية مثل تدني أسعار النفط في أوائل الثمانينات لأن المهارات اللازمة لإنتاج النفط لا يمكن تحويلها بسهولة إلى صناعات أخرى. والبلدان التي تتسم صادراتها بمرونة متدنية، أي لا تملك قدرة كافية على الانتقال إلى أنشطة أخرى عندما يتراجع الطلب على نوع من الصادرات، قد تسجل أداءاً جيداً في ظل استقرار أسعار النفط، إلا أن هذا الأداء يبقى عرضة للتراجع الكبير عندما تتدهور الصادرات والعائدات المالية، وغالباً ما تكون الإصلاحات التقليدية غير فعالة لتأمين مصادر بديلة للنمو.

المصدر: Hausmann and Rodríguez forthcoming; Subramanian and Devesh 2003; Frankel 2010; Leith 2005; Acemoglu, Johnson, and Robinson 2003; Adamolekun, Lusignan, and Atomate 1997.

النهج الواحد على الجميع الذي اعتمدته الدراسات السابقة، وذلك من خلال إقراره بإمكانية تغيّر آثار السياسات وفقاً للظروف السائدة في كل بلد.

وأدى هذا التحليل إلى ثلاث نتائج أساسية. أولاً، ليست العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي هي نفسها التي تؤثر في التنمية البشرية، فطبيعة الآثار التي تحدثها متغيّرات مثل التجارة، والاستثمار الأجنبي، والمؤسسات، تختلف بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ثانياً، يختلف أثر هذه العوامل كثيراً حسب الظروف الهيكلية والمؤسسية السائدة في كل بلد. ثالثاً، ترتبط عناصر دليل التنمية البشرية وتتداخل فيما بينها إلى حد يؤثر على فعالية السياسات.

وكان التحضر من العوامل الرئيسية التي تؤثر إيجابياً على التعليم والدخل. وهذا ما أكد نتيجة ثابتة حول الدور الحيوي للمدن في نقل الأفكار وحشد التحركات السياسية. ولم يكن للتجارة أثر يذكر على الدخل، إلا أنها ارتبطت إيجابياً ببعض مؤشرات الصحة والتعليم، مما يدعم الفرضية القائلة بأن نقل المعرفة والأفكار يؤثر على الأبعاد غير المرتبطة بالدخل في التنمية البشرية. أما المتغيّرات المؤسسية، مثل القيود المفروضة على السلطة التنفيذية، فقد كان لها أثر إيجابي على التعليم والدخل، لكن ليس على الصحة[55].

ويمكن كذلك للسياسات الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين أن تترك أثراً على التنمية البشرية، بما أن الرجل أفضل حالاً من المرأة سواء أكان في الوضع الصحي أم في التحصيل العلمي. وفي هذا الإطار، أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت من أجل إعداد هذا التقرير أن إدخال نظام الحصص في المجلس النيابي على مستوى المقاطعات في الأرجنتين خلال التسعينات ساهم في خفض معدل وفيات الرضع في تلك المقاطعات[56]. وتربط دراسات عدة بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، كما تربط بين سد الفجوة بين الجنسين في مجال الدراسة وارتفاع النمو الاقتصادي[57].

وهناك ما يشير إلى أن النساء هن أكثر من الرجال اهتماماً في الاستثمار في الأطفال. ولذلك تؤدي السياسات الهادفة إلى تمكين المرأة إلى تحقيق مزيد من التقدم في صحة الأطفال وتعليمهم.

وتظهر إحدى الدراسات الحديثة، بالاستناد إلى بيانات وفيرة جُمعت طيلة 35 عاماً في غواتيمالا مدى تأثير معدل التحصيل العلمي للأم، ومهاراتها الإدراكية، ووضعها الغذائي على رأس المال البشري للأطفال ووضعهم الغذائي[58]. وفي جنوب أفريقيا، كانت الجدة التي تتلقى معاشاً تقاعدياً تؤمن غذاء أفضل لحفيداتها، في حين لم تؤثر المعاشات التقاعدية التي يتلقاها الجد على الوضع الغذائي للأحفاد[59]. وكذلك في الصين، أسهم التحاق الأمهات بالمدارس في تحسين صحة الأطفال أكانوا بالإناث أم بالتبني[60].

وأظهر البحث الذي أجريناه أن الظروف السائدة في كل بلد أثرت على نوع السياسات الفاعلة في التنمية البشرية. ففي نظام المؤسسات القوية، مثلاً، (وقد تم قياس هذه القوة باستعمال دليل مركب يشمل قضايا الفساد وسيادة القانون ونوعية البيروقراطية ومواصفات الاستثمار والنزاعات الداخلية)، كان لزيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب والسلع والخدمات دور أساسي في إحراز تقدم أسرع على مستوى دليل التنمية البشرية. إلا أن هذا لا ينطبق على البلدان التي تتدنى فيها مستويات التطور المؤسسي، حيث لم تؤدِّ زيادة الاستثمار إلى تقدم كبير على صعيد دليل التنمية البشرية[61].

وقد أثبتت التحاليل وجود بعض الروابط بين أبعاد مختلفة للتنمية البشرية. فعلى سبيل المثال أدى التقدم المحرز في الإلمام بالقراءة والكتابة إلى تعزيز التقدم المحرز في الدخل ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، بينما يؤدي التقدم المحرز في الصحة إلى تقدم في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في المستقبل. والجدير بالذكر أن نتائج التحاليل لم تشر إلى أي رابط إيجابي بين النمو الاقتصادي والتقدم في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية في المستقبل[62]. وتؤكد هذه النتائج على أن غياب علاقة الترابط بين التغيّرات في الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة به في التنمية البشرية، لا يسمح بوضع إطار نموذجي لرصد العلاقة السببية وغيرها من العوامل. ومن المواضيع التي تتطلب المزيد من التحليل نذكر الأثر الذي يتركه عدم الاستقرار والصدمات على التنمية البشرية (الإطار 3.6).

التقدم عبر الإنصاف

بين عدم المساواة والتنمية البشرية علاقة سلبية قوية. فغياب المساواة في مجالات الصحة والتعليم والدخل يؤثر سلباً في دليل التنمية البشرية، علماً بأن العلاقة الأقوى هي بين التعليم والدخل (الشكل 3.3). ويؤدي الحد من عدم المساواة إلى تحسن في التنمية البشرية.

وليس من الصعب فهم هذه العلاقة القوية بين هذه العناصر. فالتقدم في الصحة والتعليم كثيراً ما يكون نتيجة لتحسين إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات. وفي معظم المجتمعات، يحظى الأطفال من الطبقات الغنية بفرصة لإتمام السنوات الدراسية وللحصول على خدمات الرعاية الصحية، مما يسمح لهم بالنمو بصحة سليمة. إلا أن الفقراء لا يحظون بالفرص نفسها، وكلما أتيح الحصول على خدمات الصحة والتعليم لتشمل هؤلاء، كلما تعززت التنمية البشرية وقلّ التفاوت وعدم المساواة.

ماذا عن السياسات التي تحد من عدم المساواة؟ يمكن أن تُستخدم السياسات المالية كوسيلة هامة لتحقيق المساواة، عندما يطغى عنصر الإنفاق على عنصر فرض الضرائب. ومن شأن الإنفاق العام على الخدمات والحماية الاجتماعية أن يساهم في

الإطار 3.6 تقدم غير ثابت

ليس مسار التنمية ثابتاً ولا مستقراً. فالتقدم بفعل الابتكارات التكنولوجية متقطع، تتخلله فترات تسارع تارة وفترات تباطؤ تارة أخرى. ويمكن تفسير التقدم المحرز على مستوى النمو الاقتصادي والصحة والتعليم من خلال انتشار الأفكار والتكنولوجيات عبر البلدان، كما هو مبين في هذا الفصل. وقد أشار عدد من المفكرين أمثال صموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) إلى أن نشر الديمقراطية يكون على مراحل، تشهد فيها بلدان كثيرة تغيّرات متشابهة في المؤسسات السياسية.

وتقلبات الأسواق هي سبب في خسائر كبيرة، ولا سيما في حالات التراجع. وكثيراً ما تؤدي إلى تدهور في النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية. وقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن أكثر من ربع حالات الركود التي شهدتها البلدان النامية أدت إلى خسائر في دخل الفرد تجاوزت 15 في المائة، علماً بأن بعض هذه الحالات استمر لأكثر من عشرة أعوام. وهذا التدهور لا يحدث في الصحة والتعليم بقدر ما يحدث في النمو الاقتصادي، ولكنه غير مستبعد. ففي الأعوام الأربعين الماضية، شهد 27 بلداً تراجعاً تجاوز 15 في المائة في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس، بينما شهدت سبعة بلدان تراجعاً مماثلاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

والجدير بالذكر أن الملايين من أفراد المجتمعات التي لا تشهد تراجعاً يعانون من انعدام الأمن على المستويين الاقتصادي أو الشخصي، وهذا ما يبينه الإطار 3.4 حول الصراعات. إلا أن تعرض الناس لانعدام الأمن يعود إلى السياسات المتبعة والمؤسسات القائمة في كل بلد. فعلى سبيل المثال، تستطيع السياسات الهادفة إلى تحسين فرص العمل للشباب الحد من التوتر الاجتماعي واحتمال اندلاع الصراعات.

وقد عانت البلدان الأضعف أداءً من صدمات لم تكن مهيئة لمواجهتها، فيما ركزت البلدان الأفضل أداء على الاستثمار في الأفراد. فبينما يسهم النجاح في تعزيز الديمقراطية كما في نيبال، لم يكن هذا اتجاهاً عاماً. وحتى الاقتصادات التي لا تعاني من سوء الإدارة مثل زامبيا قد تواجه صدمات كبيرة على جبهات عدة.

المصدر: Helpman 1998; Huntington 1991; Hausmann. Rodríguez. and Wagner 2008; UNDESA 2004.

الشكل 3.3 في الحد من عدم المساواة مزيد من التنمية البشرية

العلاقة بين عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل ومستوى دليل التنمية البشرية، 2010

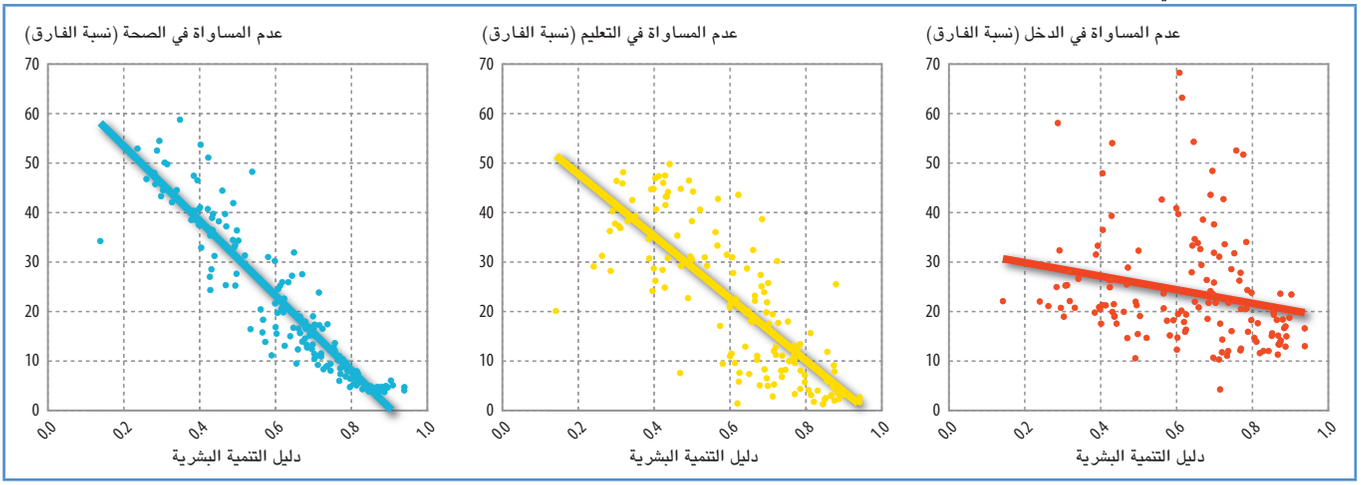

ملاحظة: مؤشرات عدم المساواة هي الخسارة المئوية المرتبطة بعدم المساواة عل مستوى كل من الأبعاد؛ انظر الفصل 5 للمزيد من التفاصيل. انظر الملاحظة الفنية 2 للتفاصيل حول مقياس عدم المساواة المتعدد الأبعاد.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

تحسين توزيع الدخل، ومن أهم هذه الخدمات الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والثانوي.

ومن المواضيع التي تكررت في تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 ضرورة توفير الموارد العامة على المستويين المحلي والدولي لدعم التنمية البشرية. إلا أن الحكومات كثيراً ما تجد نفسها مقيدة بالشروط السياسية، والمجموعات المؤثرة، وقدرة الدولة المحدودة على الإنفاق وفرض ضرائب على الدخل والثروات.

وتحتاج البلدان إلى توليد الدخل وتحفيز النمو، بينما تحتاج الحكومات إلى جمع الإيرادات حتى تملك القدرة على الإنفاق. وفي هذا الإطار، تتمتع البلدان النامية بخيارات واسعة لتعزيز إمكاناتها الضريبية، على الرغم من القاعدة الضريبية المحدودة. ولا تشكل ضريبة الدخل التصاعدية سوى جزء صغير من الإيرادات الحكومية. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة حديثة شملت بلدان أمريكا الوسطى أن الضرائب المفروضة على الدخل هي ضرائب تصاعدية في أكثر الأحيان، إلا أنها لا تشكل سوى ربع مجموع الضرائب؛ أما الضرائب التنازلية، مثل الضريبة على المبيعات، ورسوم الإنتاج، والضريبة على القيمة المضافة، فتشكل الحصة الكبرى من مجموع الضرائب. ويفرض الاقتصاد السياسي قيوداً على تحديد وتطبيق معدلات الضرائب المفروضة على المداخيل الفردية والضرائب المفروضة على الشركات ونطاقها، لا سيما حيث تسيطر النخبة الاقتصادية على صنع السياسات. إلا أن إمكانية الإصلاح قائمة، وهذا ما تظهره الإصلاحات الضريبية الأخيرة التي نفذتها الكاميرون ونيكاراغوا.

ماذا عن أنماط الإنفاق؟ منذ عام 1990، تقلص حجم الإنفاق العام في مختلف أنحاء العالم: فقد تراجع متوسط حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 29 إلى 26 في المائة في 92 بلداً، وفقاً لما تشير إليه البيانات للفترة من 1990 إلى 2008. وتختلف المستويات في البلدان النامية باختلاف المناطق، إلا أن الاتجاه العام هو إلى الانخفاض بالإجمال. وقد شهدت بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التراجع الأكبر حيث انخفضت حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 26 إلى 21 في المائة، فيما بقي متوسط الإنفاق عند 19 في المائة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. والجدير بالذكر أن التراجع الكبير في حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي كان ملحوظاً في جميع المناطق، إذ انخفض حجم هذا الإنفاق في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مثلاً بمقدار الثلث، وتراجعت نسبته من 2.8 إلى 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وازداد إنفاق البلدان النامية على الصحة والتعليم إذ ارتفعت نسبته من 16 إلى 19 في المائة من مجموع الناتج المحلي خلال الفترة من 1990 إلى 2006. وقد شهدت بلدان جنوب آسيا وبلدان جنوب

الصحراء الأفريقية الكبرى أكبر ارتفاع في نسبة الإنفاق على الصحة، مع مبادرات تخفيض الديون التي استفادت منها بلدان عديدة[63]. إلا أن 57 بلداً نامياً من أصل 104 شهد انخفاضاً في حصة الإنفاق على الصحة والتعليم من الدخل القومي بين عامي 1990 و2005.

ويُلاحظ اختلاف كبير في الطرق التي تتبعها البلدان في تعبئة الموارد العامة اللازمة لتحقيق التنمية البشرية واستخدامها. فقد اعتمدت تايلند طريقة الضمان الصحي للفقراء على الرغم من تدني العائدات فيها، وأجرت السنغال إصلاحات ضريبية شاملة من أجل زيادة العائدات[64]. أما في فنزويلا فساهم الارتفاع في الإيرادات النفطية في تخفيض معدل الضرائب المحلية واستقرار في الإنفاق على أولويات التنمية البشرية[65]. وفي الكثير من البلدان المتقدمة، تساهم التحويلات النقدية العامة عبر المعاشات التقاعدية، وتعويضات الإسكان والمستحقات المخصصة للأسر، بالإضافة إلى تلك المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل، في زيادة مداخيل الأسر. والجدير بالذكر أن المستحقات النقدية التي يستفيد منها المتقاعدون أكبر من التحويلات لصالح الأسر التي يرأسها أفراد في سن العمل[66].

وللإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية آثار واضحة على التقدم. وتخصص السلفادور وكوستاريكا أكثر من 25 في المائة من الإنفاق العام على الصحة للخُمس الأفقر من السكان، وأكثر من 70 في المائة للثلاثة أخماس الثلاثة الأشد فقراً[67]. وقد أسهم الإنفاق الاجتماعي وفرض الضرائب في جنوب أفريقيا في الحد من عدم المساواة، إذ شهدت أوائل التسعينات انخفاضاً تراوح بين 10 و20 نقطة في دليل جيني لعدم المساواة في الدخل[68]. وفي الاتحاد الأوروبي، كان للإنفاق الاجتماعي الهادف أثر على توزيع الدخل يجاوز أثر الضرائب[69].

إلا أن فرض الضرائب والتحويلات النقدية لأغراض إعادة التوزيع ليست الطريقة الوحيدة لمعالجة عدم المساواة وفقر الدخل. فبعض بلدان أمريكا اللاتينية، وغيرها من مناطق مختلفة مثل باكستان وتركيا ونيجيريا لجأت إلى مبادرات مصغرة وموجهة إلى فئات معينة مثل التحويلات النقدية المشروطة (الإطار 3.7)[70]. وقد اكتسبت البرامج غير المشروطة للمساعدة الاجتماعية شعبية كبيرة. ومع جدوى هذه البرامج، لا بد من إجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في حالات تعرض مجتمعات ومجموعات معينة للإقصاء عن السلطة وعملية صنع القرار.

الإطار 3.7 التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية

يعتمد العديد من البلدان المتقدمة على التحويلات النقدية لصالح الأسر الفقيرة من أجل الحفاظ على مستوى معين من الدخل في حال حدوث صدمات سلبية، مثل البطالة، والإعاقة أو المرض، أو بهدف إعادة توزيع الدخل. ويختلف حجم التحويلات النقدية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي أواسط عام 2000، مثلاً، بلغت نسبة التحويلات النقدية 13 في المائة من مجموع الدخل الصافي للأسر في نيوزيلندا، وتجاوزت 32 في المائة في السويد. وفي استعراض أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً، اتضح أثر جهود إعادة التوزيع في الحد من عدم المساواة في الدخل.

وقد اكتسبت التحويلات النقدية المشروطة شعبية متزايدة منذ أن بدأت في البرازيل والمكسيك في أواخر التسعينات. وهذه البرامج تقضي بتحويل الأموال للأسر الفقيرة التي تستوفي بعض الشروط كإنفاق هذه الأموال في تعليم الأطفال وتأمين الظروف الصحية المناسبة لهم. والجدير بالذكر أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تعتمد حالياً في أكثر من 30 بلداً، ويُنفذ الكثير منها على النطاق الوطني.

إلا أن هذه البرامج غير كافية بحد ذاتها، إذ إن المنافع التي تحققها تعتمد على مدى توفر الخدمات ونوعيتها. فتوسيع نطاق الخدمات لا يكفي وحده لتحقيق النتائج المرجوة، كما هو الحال في كمبوديا والمكسيك حيث لم يترافق الارتفاع في معدل الالتحاق بالمدارس مع تحسن في الأداء في الاختبارات. كما إن لهذه البرامج متطلبات إدارية، فتحديد الأسر التي تستوفي الشروط، ورصد امتثالها للمتطلبات، يستلزمان توفر الكثير من البيانات والتنسيق المكثف بين الوكالات المعنية والهيئات الحكومية.

ويعتمد برنامج "تقدم" (Progresa) في المكسيك (الذي بات اليوم معروفاً باسم "الفرص" Oportunidades) على القدرات المركزية في تحديد المستفيدين وإدارة الأموال، بينما تهتم وزارتا الصحة والتعليم برصد الامتثال لشروط هذا البرنامج. وقد ساعد التقييم المستقل في تجنب ربط البرنامج بجهة سياسية معينة. فعندما خسر الحزب الحاكم الانتخابات في عام 2000 بعد أن كان قد أمضى 70 عاماً في السلطة، واصلت الحكومة الجديدة العمل بالبرنامج وأعطته اسماً جديداً ووسعت نطاقه.

وتقر الحكومات والمجتمعات الدولية بأهمية التحويلات النقدية غير المشروطة في تأمين الحصول على الطعام وتلبية الحاجات الأساسية. فقد تبين أن التحويلات غير المشروطة أكثر فعالية في أفريقيا حيث النقص في الخدمات الأساسية وقلة القدرة على تطبيق الشروط المفروضة على التحويلات وإنفاذها. وحقق المشتركون في برنامج مشينجي الرائد للتحويلات النقدية الاجتماعية، الذي يُنفذ في إطار استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية لعام 2006، ارتفاعاً في معدل الالتحاق بالمدارس، وتحسناً في الحماية من الصدمات الاقتصادية والديمغرافية والموسمية، وتحسناً في توفير المواد الغذائية الأساسية، وزيادة في الإنفاق على الاحتياجات الاساسية.

المصدر: Miller 2008; OECD 2008b; Fiszbein and others 2009; World Bank 2009b, 2010g; López-Calva and Lustig 2010.

وتؤدي عملية تخصيص الميزانية والرصد دوراً رئيسياً على هذا الصعيد. وقد سجل تحسن كبير في الشفافية المالية، بما سمح للناس بالاطلاع على المبالغ التي تجنيها الحكومة وطريقة إنفاقها، ومنحهم في العديد من البلدان فرصة المشاركة في هذه الإجراءات. وقد بذلت كذلك جهود لمعالجة الفوارق برصد المخصصات حسب المناطق والجنس[71].

وفي الترابط الإيجابي بين السياسات الهادفة إلى تعزيز الإنصاف والتنمية البشرية، ما يبعث على الارتياح[72]. فنحن على علم بأنواع السياسات اللازمة لتعزيز الإنصاف، أي سياسات إعادة توجيه أولويات الإنفاق، وإزالة الحواجز، وتحميل الأغنياء الأعباء المتوجبة عليهم من الضرائب. لكن الطرق المتبعة لتنفيذ ذلك تختلف بين بلد وآخر. فزيادة معدلات الضرائب قد لا تأتي بالنتائج المنشودة في البلدان التي تعتمد على الاقتصاد غير النظامي. ويبقى المبدأ الأساسي القائل بأن السياسات الهادفة إلى الحد من عدم المساواة تسهم أيضاً في تعزيز التنمية البشرية، كافياً لتوجيه عملية صنع السياسات في مختلف الظروف.

التقدم البشري ليس مهمة نموذج واحد بل نتيجة لعمل مجموعة واسعة من المؤسسات

قصة طويلة: السوق والدولة والعقد الاجتماعي

تتسم الأسواق بتنوع كبير. فما من نظام واحد للسوق ولا للدولة. ويمكن تنظيم العلاقات بين الأفراد والشركات ومؤسسات الدولة في أطر مختلفة. والمفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الأطر، أي آليات المساءلة والإنفاذ، والمعايير والتوقعات المترتبة عليها، تشكل أساس العقد الاجتماعي. وتؤمن مؤسسات الدولة بعض السلع والخدمات وتحدد إطاراً لعمل الأسواق وفقاً لما ينص عليه العقد الاجتماعي والقواعد والممارسات المنبثقة منه[73].

والجدير بالذكر أن تجارب التنمية الناجحة تتميز بتنوعها. فألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان كلها بلدان تؤمن السلع والخدمات بوفرة لسكانها الذين يعيشون في رخاء مادي، وهي تسجل أعلى المستويات في التعليم والصحة والحريات السياسية في الزمن الحالي. لكن هذه البلدان تختلف في الطريقة التي تتفاعل بها الدولة مع القطاع الخاص. ففي القطاع المالي، مثلاً، تملك المصارف شركات وتتولى تشغيلها في ألمانيا. أما في اليابان فالشركات هي التي تملك مصارف. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الشركات ممنوعة من الاتحاد مع المصارف حتى عام 1999[74]. أما قطاع التعليم، فتعود إدارته إلى الحكومة المركزية في فرنسا، وإلى حكومات الولايات في ألمانيا، وإلى الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبرز الفوارق واضحة في الهياكل المؤسسية التي تنظم الأسواق. ففي شيلي تحدد الانتخابات التنافسية نقل السلطة، ولا تتدخل الدولة كثيراً في إنتاج السلع (باستثناء النحاس)، وتحدد الأسواق وجهة استثمار معاشات التقاعد ومخصصات التعليم. أما في الصين التي يحكمها حزب واحد، فتسيطر الدولة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد بما فيها القطاع المصرفي، وتحد من إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية، وتحظر تأسيس النقابات المستقلة. ولا تزال تايلند تعاني من عدم الاستقرار السياسي ويتدخل الجيش من حين إلى آخر في الشؤون السياسية، فيما تسيطر نخبة صغيرة من رجال الأعمال على السلطة الاقتصادية والمالية والسياسية[75].

وتبدو الفوارق في المؤسسات كبيرة بين بعض البلدان التي حققت نجاحاً بارزاً في تحسين الصحة والتعليم. فتونس لم تشهد تغيّراً على مستوى رئاسة الجمهورية منذ 23 عاماً. أما نيبال فألغت النظام الملكي مؤخراً بعد نزاع سياسي طويل. وقد أحرزت إندونيسيا وعُمان معظم التقدم في الصحة والتعليم في ظل نظام السلطة الأحادية وفي بنغلاديش التي عانت من انتكاسات متكررة في الحكم منذ الاستقلال في أوائل السبعينات، عملت مجموعة كبيرة من القوى غير التابعة للحكومة (لا سيما منظمة براك ومصرف غرامين) على تأمين القروض للايين الفقراء ودعم تأمين الخدمات الأساسية[76]. وليس ذلك سوى مثل بسيط على الممارسات المبتكرة التي يمكنها إعادة تحديد العلاقة بين القطاعين العام والخاص في عملية التنمية (الإطار 3.8).

الواضح أن مجموعة واسعة ومتنوعة من المؤسسات تؤدي إلى التقدم البشري. ويبقى أن نحاول فهم كيفية تنظيم هذه المؤسسات للعلاقات بين السوق والدولة. والسوق التي هي شكل من أشكال تنظيم عملية الإنتاج حيث تحتل الملكية الخاصة حصة كبيرة، تعتبر ركناً أساسياً

3.8 إطار دور القطاع الخاص في التنمية البشرية

القطاع الخاص هو عنصر أساسي في التنمية البشرية. وقد ظهر مؤخراً إطار مفهومي جديد يتناول دور القطاع الخاص في التنمية، في المؤسسات الإنمائية التي تقر بدور السوق في إتاحة الفرص والخيارات أمام الفقراء، أفراداً وأسراً، بصفتهم منتجين ومستهلكين وعمالاً. وقد كثرت الأوصاف التي أعطيت لهذا الإطار، فمنهم من رأى فيه تنمية شاملة عبر السوق، وآخرون تنمية للقطاع الخاص لصالح الفقراء، وإنشاء أسواق تخدم مصالح الفقراء، إلا أن الشمول يبقى الطابع الغالب عليه.

وبينما يتدنى دخل الفرد من الفقراء، كثيراً ما يرتفع مجموع قدرتهم الشرائية. فمتوسط دخل الفرد من القرويين في بنغلاديش لا يتجاوز 200 دولار أمريكي في السنة، إلا أن سكان القرى كمجموعة هم من أكبر المستهلكين لخدمات الاتصالات. فقد أصبح في متناول الفقراء الحصول على خدمات الهاتف النقال في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في بنغلاديش والفلبين وكينيا والهند، بعد أن انخفضت كلفتها نتيجة للمنافسة والتقدم التكنولوجي. ويسهم الحصول على خدمات الهاتف في تحسين حياة الفقراء إذ يسمح لهم بالتواصل عبر مسافات طويلة ويساعدهم في أعمالهم. وقد سهل الهاتف النقال على العديد من الفقراء الحصول على الخدمات المالية الأساسية. ففي حالة سكان كينيا مثلاً، تشكل خدمة M-PESA ، وهي خدمة على الهاتف النقال تقدمها شركة Safaricom ، وسيلة سريعة وآمنة ومنخفضة الكلفة لإيداع الأموال وتحويلها إلى جميع أنحاء البلاد، ويستفيد من هذه الخدمة حالياً حوالى 25 في المائة من السكان.

وفي الكثير من الأحيان يؤمن القطاع الخاص الخدمات للفقراء في مجالات لا تستطيع الحكومة تأمينها لهم، مثل خدمات المياه والاتصالات. وترسل أسر عديدة، وحتى الأسر الفقيرة، أولادها إلى المدارس الخاصة في مناطق كثيرة حيث لا تستوفي المدارس الرسمية المستوى المطلوب. ففي مدينة لاهور الباكستانية، مثلاً، يقصد 37 في المائة من الأولاد من الفئات المنخفضة الدخل المدارس الخاصة. والقروض هي مثال آخر على فعالية القطاع الخاص. وقد اعتمدت مصارف عديدة في مختلف أنحاء العالم نموذج القروض الصغيرة الذي أطلقه مصرف غرامين في بنغلاديش.

والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تزايد أيضاً، كما هو الحال مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص نجحت في تأمين اللقاحات لمجموعة من 72 بلداً نامياً. ويشكل الضمان الاجتماعي مثالاً آخر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تساهم في سد النقص في الخدمات التي يؤمنها القطاع العام. ففي كولومبيا، يؤمن صندوق التعويض الخاص بالأسر لأنتيوكيا (COMFAMA)، وهو عبارة عن مؤسسة اجتماعية لا تتوخى الربح، خدمات الصحة والتعليم والإسكان والإقراض والتدريب العملي والخدمات الاجتماعية للأسر المحتاجة من الطبقتين الوسطى والدنيا بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية.

المصدر: Alderman, Orazem, and Paterno 2001; Prahalad 2004; Nelson and Prescott 2008.

في أي نظام اقتصادي قادر على توليد الزخم اللازم لإحداث تغيير في معظم أبعاد التنمية البشرية. إلا أن السوق لا تساهم في إحراز تقدم في أبعاد أخرى من التنمية البشرية. وهناك ما يشير إلى أن السوق هي عنصر ضروري لكنه غير كاف.

وهذه الكلمات تذكر بما قاله كارل بولاني منذ أكثر من 60 عاماً، في طرحه الشيق لأسطورة السوق الذاتية الضوابط، أي فكرة وجود السوق في فراغ سياسي ومؤسسي. والأسواق لا تنجح عموماً في تأمين الخدمات العامة، مثل الأمن والاستقرار والصحة والتعليم. فالشركات التي تنتج سلعاً رخيصة بالاعتماد على كثافة الأيدي العاملة وتستغل الموارد الطبيعية قد لا يهمها مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ولا صحة العاملين فيها إذا توفرت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. ونلمس ذلك اليوم في التراخي في معايير السلامة التي يعتمدها عدد من البلدان النامية. وهكذا، يمكن القول إن الانتقال من مؤسسات التعاضد التي لا تزال قائمة في المجتمعات التقليدية، إلى علاقات السوق قد يضعف الروابط الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات[77].

وبدون إجراءات تتخذها الهيئات الاجتماعية أو الدولة لاستكمال عمل السوق، تبقى السوق قاصرة عن حماية البيئة. فالسوق الضعيفة الضوابط يمكن أن تسهم في الظروف، لا بل في الكوارث، المؤدية إلى التدهور البيئي. ومن آخر الأمثلة على ذلك انسكابات النفط في خليج المكسيك في عام 2010. وكثيراً ما وقعت انسكابات مماثلة في العقود الأخيرة، بحيث شهد العالم ثلاثة إلى أربعة حوادث نفطية سنوياً، مما ساهم في هدر أكثر من 1.5 مليون برميل من النفط[78]. والجدير بالذكر أن الانسكابات المرصودة لا تشكل سوى عُشر كمية النفط التي تنسكب في المحيطات سنوياً[79]. وفي الأعوام الخمسين الماضية، أدت الانسكابات النفطية المزمنة في دلتا النيجر، وطمر النفايات، وإحراق الغاز إلى تدمير الأراضي الرطبة الحساسة بيئياً، وسد مجاري الأنهر، والقضاء على الحياة البرية، وإلحاق الضرر بالتربة ونوعية الهواء، مما أثر على حياة السكان في المنطقة[80].

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، ما حصل في إندونيسيا في عام 2006 حيث تدفق الطين بغزارة إثر الانفجار الذي حصل في موقع لاستخراج الغاز الطبيعي، مغطياً آلاف الهكتارات من الأراضي في عدد كبير من القرى. وقد خلصت التحقيقات المستقلة التي أجريت إلى أن هذا الحادث نجم عن الحفريات، إلا أن الشركة رفضت الإقرار بمسؤوليتها

عن الحادث وامتنعت عن التعويض على المتضررين[81]. ومن المتوقع أن يستمر تدفق الطين طوال 30 عاماً.

ومن الضروري أن يحدد كل مجتمع قواعد أساسية ترعى العلاقات بين الشركات والعمال والمجتمعات والدولة، على أن تضمن الحقوق الأساسية للملكية، وتصون سيادة القانون، وتحدد الملكيات الخاضعة للحماية والقوانين التي تحميها. وتحتاج المجتمعات إلى مؤسسات قادرة على إدارة الصراعات بين المجموعات والأفراد وفض النزاعات وفقاً لحكم القانون. وتتعدد أنواع المؤسسات التي يمكن أن تدعم التنمية البشرية العادلة والمستدامة، بينما تخفق أنواع أخرى في تحقيق ذلك.

وهياكل السوق هي الدليل على مدى شموليتها. فهي إما تكون خاضعة لإحدى النخب السياسية والاقتصادية أو تتسم بالانفتاح والمشاركة. وكثيراً ما تحدث الأسواق التي تسيطر عليها القلة المتجذرة في مؤسسات الدولة، أثراً سلبياً على النمو على المدى الطويل، حتى ولو كانت تؤمن عائدات لذوي النفوذ على المدى القصير. والجدير بالذكر أن الأسواق الشاملة والعقود الاجتماعية التي تضع ضمن أولوياتها التنمية البشرية أكثر دينامية وثباتاً، وأكثر إنصافاً وأمناً.

وتجمع بعض النماذج بين السلطة السياسية المركزة والمنافسة الاقتصادية القوية، مثلما وصف الكثيرون التجربة الصينية[82]. وكثيراً ما تؤدي بعض هذه النماذج إلى تعميق عدم المساواة. فعندما لا تكون الدولة شاملة، يصعب على المؤسسات المعنية بالمساءلة أن تحد من الأثر السلبي للأسواق غير الخاضعة للضوابط على أبعاد أخرى من الرفاه. وأظهرت إحدى الدراسات الحديثة في الصين وجود علاقة إيجابية بين معدل وفيات العمال والنمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن تباطؤ النمو في الصين يمكن أن ينقذ حياة العديد من الأشخاص[83].

وفرض الضوابط يتطلب دولة قادرة، لكن هذه القدرة غير متوفرة في معظم الأحيان. فقد حاولت بعض حكومات البلدان النامية اقتباس الإجراءات التي تصلح في دولة حديثة متقدمة من غير أن تكون لديها الموارد ولا القدرات اللازمة لتنفيذ تلك الإجراءات. فعلى سبيل المثال، أخفقت الإجراءات التي اتخذتها الدولة في بلدان أمريكا اللاتينية عندما حاولت تلك البلدان اعتماد سياسة صناعية وطنية تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي والاستعاضة به عن الواردات[84]. أما في شرق آسيا فكانت العبرة في نجاح الدولة القادرة والقوية في تحريك التنمية ونمو السوق.

ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على كبح جموح الدولة والسوق معاً. ففي إندونيسيا، مارست المنظمات غير الحكومية، والصحافة ونقابات العمال ضغوطاً على الدولة من أجل تعزيز الحريات السياسية وتوفير برامج الحد من الفقر بعد الأزمة المالية لعام 1997. إلا أن الحكومات التي تسعى إلى قمع المعارضة قادرة على تقييد نشاط المجتمع المدني. ففي عام 2009 مثلاً أصدرت الحكومة الإثيوبية قانوناً يمنع المنظمات غير الحكومية التي تتعدى فيها نسبة التمويل الأجنبي 10 في المائة من تنفيذ أي نشاط مرتبط بقضايا الديمقراطية أو العدل أو حقوق الإنسان.

للمال دور أساسي، إلا أن وفرة من الأدلة تظهر بوضوح أن التقدم في نواح أخرى من التنمية البشرية ممكن دون الانشغال بالنمو الاقتصادي

ويمكن للعوامل الخارجية مثل الصدمات التجارية أو التهديد بالاجتياح، أن تؤدي إلى تحولات في السياسة يكون لها أثر إيجابي على المدى البعيد. ومن تجارب النمو الناجحة تجربة شيلي وكوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية، حيث واجهت النخب الاقتصادية خطر الانكفاء بعد أن سيطرت على الحكم أنظمة يسارية متطرفة. ولضمان النجاح الاقتصادي، أعطى القادة في مجال الأعمال لصانعي السياسات الاستقلالية الكافية للتحرك. وكان هذا شرط أساسي لاستمرارية الطبقة الحاكمة[85].

ويمكن للعوامل الداخلية كذلك أن تؤدي إلى تغيير في السياسات. وفيما يلي ثلاثة أمثلة على ذلك: نجاح الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في القضاء على ما كان يعرف "بالبارونات اللصوص"، والخطوات التي اتخذتها المكسيك من أجل تحرير اقتصادها والانضمام إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إثر أزمة الديون، وتوجه أسبانيا نحو الدينامية الديمقراطية بعد موت فرانكو[86]. إلا ان التوازن لا يكون مثالياً عندما تستمر القلة في الاستفادة من ضعف الدولة على المستوى القانوني والتنظيمي. وفي المكسيك، فتحت خصخصة الاحتكارات الطبيعية المجال أمام الفرقاء الذين يتمتعون بعلاقات سياسية واسعة لتحقيق مزيد من الأرباح، مما سمح لهؤلاء بجمع ثروات طائلة.

ويمكن أن تكون الديناميات فعالة وإيجابية عندما تتوصل البلدان إلى مؤسسات شاملة على مستوى السوق ومؤسسات تنافسية على مستوى السياسة. لكن هذه الحالة نادرة وصعبة. وتشير تجربة جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، إلى أن الحكومات، حتى في المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة، يمكن أن تشجع المشاركة الواسعة من دون التضحية

بالإصلاحات اللازمة على الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة في دمج الفقراء والذين لا يزالون خارج القطاع النظامي[87]. ويُستخلص من هذا أن النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه القلة غير قابل للاستمرار، إما لأنه يحاصر طاقات الابتكار في مرافق الإنتاج، كما حدث في حالة إخفاق نظام الاستعاضة عن الواردات في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أو لأن التقدم المادي يوسع تطلعات الأفراد، ويزعزع تحكم القلة بالنفوذ.

* * *

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نوضح التقدم المحرز في العالم، وأن نبين الفوارق بين البلدان، وغياب العلاقة الثابتة بين النمو الاقتصادي والتقدم في أبعاد أخرى من التنمية البشرية، ودور نقل الأفكار والتكنولوجيا الحديثة في التقدم. وصحيح أن للمال دوراً أساسياً، إلا أن وفرة من الأدلة تظهر بوضوح أن التقدم في نواح أخرى من التنمية البشرية ممكن، من غير الانشغال بالنمو الاقتصادي. ولعل تنوع المسارات المعتمدة والنتائج المحققة هو حصيلة الاختلاف في هياكل الأسواق وتفاعلها مع مؤسسات الدولة، مع الإشارة إلى أن النظام السياسي الشامل له دور رئيسي في هذا الإطار.

ما الذي يمكن استخلاصه من هذه النتائج فيما يتعلق ببرنامج السياسة العامة للمستقبل على المستويين الوطني والدولي؟ لقد حددنا بعض العوامل المؤثرة في التقدم الذي تحقق أو لم يتحقق، وتوصلنا إلى خلاصة أولية حول أهم هذه العوامل. لكن معظم الحالات، تظهر أن مجموعات مختلفة من السياسات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة حسب الظروف المؤسسية والقيود الهيكلية.

ويمكن القول إن في الصورة ما يشجع وفيها ما يدعو إلى الحذر. فالمشجع أن إحراز التقدم ممكن حتى من دون موارد ضخمة؛ ومعظم البلدان لديها الوسائل اللازمة لتحسين حياة الإنسان فيها. أما ما يدعو إلى الحذر فهو غياب ضمانات النجاح، لأن الطرق إلى هذا النجاح تختلف بين بلد وآخر، وتخضع للظروف المؤسسية والسياسية والتاريخية لكل بلد.

وعوضاً عن إعطاء وصفات موحدة للسياسة الإنمائية، يمكن الأخذ ببعض المبادئ الأساسية والاسترشاد بها في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. وهذا ما نوضحه في بحث سياسات إعادة التوزيع، فالسياسات الهادفة إلى تعزيز الإنصاف قادرة على تعزيز التنمية البشرية، وإن اختلفت هذه السياسات بين بلد وآخر. ويتضمن الفصل 6 مبادئ لتوجيه السياسة العامة.

ويلتقي نهج السياسة العامة المرتكزة على المبادئ الأساسية بدلاً من التوصيات الشاملة مع نهج العدالة الذي تناوله الفصل 1، من حيث وجود فرص لتحسين حياة الإنسان من دون الاتفاق التام على ما يجب أن يكون عليه المجتمع المثالي.

الفصل 4

الخير لا يأتي كله دفعة واحدة

تناول الفصلان 2 و3 وضع التنمية البشرية في الأعوام الأربعين الماضية، فاستعرضا التقدم المحرز في العالم والفوارق بين البلدان في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية، وهي الصحة والتعليم والدخل. إلا أن تناول التنمية من هذا المنظور يبقى غير مكتمل، إذ إن التنمية البشرية تُعنى أيضاً بالتمكين والإنصاف والاستدامة، وكل هذه العناصر مقومات لحرية الإنسان في عيش الحياة التي ينشدها.

ويتناول هذا الفصل التطورات في هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية التي لا تقل أهمية عن الأبعاد الأساسية التي يشملها دليل التنمية البشرية. وليس هناك الكثير من الإجماع حول ما يعنيه التقدم في الأبعاد الإضافية، كما أن مؤشرات قياسها غير متوفرة. ولكن عدم إمكانية قياس هذه الأبعاد بمقاييس كمية لا يبرر تجاهلها.

وخلاصة هذه التطورات هي أن البلدان التي تحقق تقدماً في دليل التنمية البشرية، لا تحقق دائماً تقدماً مماثلاً في الأبعاد الأخرى. ويمكن أن تسجل البلدان قيمة مرتفعة في دليل التنمية البشرية وأن تفتقر إلى الديمقراطية والإنصاف والاستدامة، كما يمكن أن تسجل قيمة منخفضة في دليل التنمية البشرية وأن تستوفي جزءاً من شروط الديمقراطية والإنصاف والاستدامة. وفي ذلك تذكير بتنوع مواضيع التنمية البشرية وتشعبها، ولا يمكننا الافتراض أن الخير يأتي دائماً دفعة واحدة. وتتعارض هذه النتائج مع طريقة تفكيرنا في التنمية البشرية وفي مقاييسها وفي السياسات الرامية إلى تحسين إجراءاتها ونتائجها مع الوقت، وهذه المسائل نناقشها في الفصل 6.

الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية

النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، هما من البلدان التي يحلو لكل امرئ أن يولد ويعيش فيها. وهذا ما يبينه دليل التنمية البشرية الذي يصنف هذين البلدين في المرتبتين الأولى والرابعة بين بلدان العالم. كما يثبت التقييم المقارن صحة ذلك من حيث عناصر دليل التنمية البشرية (أي العمر المتوقع والتعليم والدخل) ومن حيث بعض الأبعاد الأخرى المتعلقة بالرفاه وغير المشمولة في دليل التنمية البشرية. فهذان البلدان يتمتعان بنظام ديمقراطي قوي، قائم على فصل السلطات واحترام سيادة القانون، وضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

ولكن هذين البلدين لا يسجلان أداءً جيداً في جميع الأبعاد، ولا سيما في الاستدامة البيئية[1]. وحسب البصمة الإيكولوجية للاستهلاك، التي تقيس مساحة الأراضي والبحار المنتجة بيولوجياً واللازمة لإعادة توليد الموارد التي يستهلكها بلد معين، تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 4.5 مرات أكثر مما يتناسب مع الاستدامة البيئية العالمية، والنرويج 3.1 مرات.

ويظهر الشكل 4.1 العلاقة بين دليل التنمية البشرية والتمكين وعدم المساواة، والاستدامة، باستخدام مقياس للحرية السياسية، والفارق بين دليل التنمية البشرية والدليل المعدل بعامل عدم المساواة ومقياس الاستدامة[2].

وباستثناء عدم المساواة، لا يعتبر هذا النمط واضحاً. ففي الواقع، ما من علاقة ذات مدلول إحصائي بين الاستدامة ودليل التنمية البشرية. أما الديمقراطية فهي ترتبط إيجابياً بدليل التنمية البشرية في المتوسط، إلا أن التغيّر الذي يطال هذه العلاقة هو أكبر بكثير من التغيّر في عدم المساواة. والدليل على غياب هذا الترابط هو ارتفاع عدد

الشكل 4.1 ارتفاع دليل التنمية البشرية لا يعني بالضرورة الديمقراطية أو الإنصاف أو الاستدامة

الترابط بين دليل التنمية البشرية والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، 2010

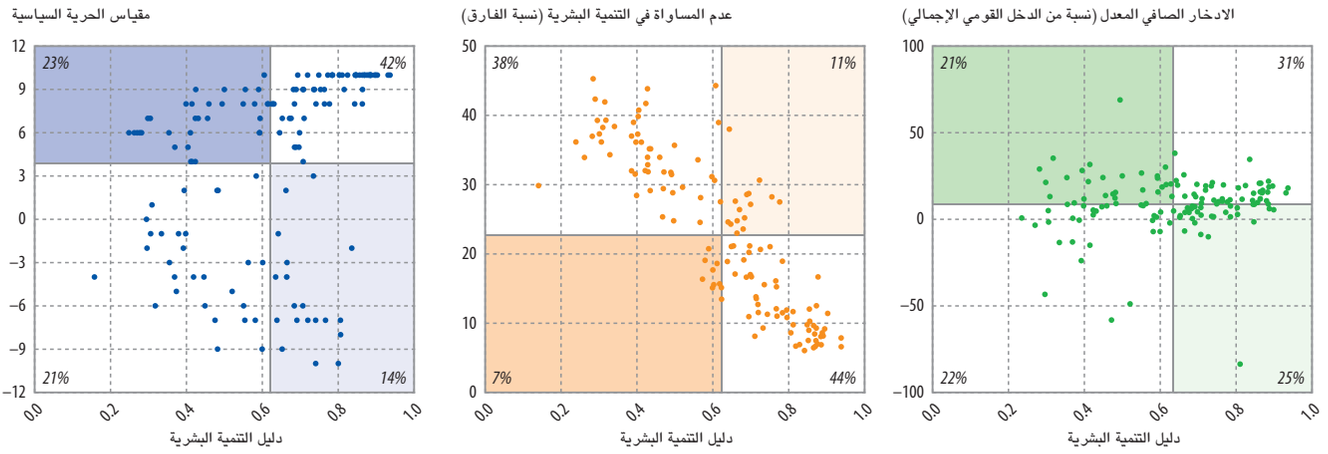

ملاحظة: تعود البيانات لعام 2010 أو لآخر عام تتوفر عنه البيانات. وتشير الخطوط إلى متوسطات التوزيع. وترمز القيم المئوية إلى حصة البلدان في كل مربع. انظر الفصل 5 للاطلاع على تركيب ونتائج مقاييس عدم المساواة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي (2010g)؛ و Marshall and Jaggers (2010).

البلدان التي تسجل معدلاً مرتفعاً في دليل التنمية البشرية ولا تسجل أداءً جيداً على صعيد المتغيّرات الأخرى، التي تظهر في الأقسام الفاتحة اللون من الشكل 4.1. ويسجل حوالى واحد على أربعة بلدان معدلاً مرتفعاً في دليل التنمية البشرية ومستوى منخفضاً في الاستدامة، وتنطبق الصورة نفسها تقريباً على الديمقراطية ولكنها أقل حدة.

وتعطي هذه الروابط البسيطة صورة خاطفة عن واقع أكثر تعقيداً بكثير. وقد جرت مناقشات مستفيضة حول الرابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثلاً، وحول دور الإنصاف في التنمية[3]. ومن المنطقي التفكير في وجود علاقة ترابط إيجابية، وتقدم الدراسات التي أجريناها أدلة قاطعة على ذلك فيما يلي. ولكن لا يمكننا الجزم بأن الزيادة في قيمة دليل التنمية البشرية يرافقها تحسن في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية ولا الجزم بأن التحسّن في هذه الأبعاد يؤدي إلى زيادة في قيمة دليل التنمية البشرية.

نقيم فيما يلي الاتجاهات في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، ومدى قدرة هذه الاتجاهات على الوصول بنا إلى استنتاجات بشأن التقدم وتوجيه السياسة العامة.

التمكين

في الجملة الافتتاحية في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، يتجذر مفهوم التقدم في سياق "الحرية الواسعة". والتمكين الذي يعرف بتعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، هو عنصر أساسي في نهج الإمكانات. ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان. كما يرتبط التمكين الذي يعتبر قيمة جوهرية بالعديد من نتائج التنمية. ولكن من الصعب قياس المستويات والاتجاهات بمقاييس كمية نظراً للاختلافات في وجهات النظر حول المواضيع الهامة، وندرة المقاييس القابلة للمقارنة دولياً. ونركز على أفضل المؤشرات المتوفرة وهي محدودة، مع التذكير بأنها تفتح مجرد نافذة ضيقة على وقائع متشعبة[4].

وكان التمكين من المواضيع الهامة في تقرير التنمية البشرية منذ إطلاق العدد الأول. ويرد في اللمحة العامة لتقرير التنمية البشرية لعام 1990 أن "الحرية البشرية أساسية للتنمية البشرية. ويجب أن يكون الناس أحراراً في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة، ويجب أن يكون لديهم صوت حاسم في رسم الأطر السياسية"[5]. وأشار التقرير

إلى ضرورة قياس الحريات السياسية لأن القيمة التي تعطى لإنجازات متشابهة في التنمية البشرية في إطار ديمقراطي تختلف عن القيمة التي تعطى لها في إطار غير ديمقراطي. وكان تقرير التنمية البشرية لعام 1993 حول المشاركة أول تقرير يتناول موضوع التمكين مباشرة. وشكل هذا الموضوع أساساً لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 حول حقوق الإنسان، وتقرير عام 2002 حول الديمقراطية، وتقرير عام 2004 حول الحريات الثقافية[6]. كما ركز العديد من تقارير التنمية البشرية الوطنية التي صدرت مؤخراً على التمكين، واعتمد العديد منها مقاييس ابتكارية. واستخدم أحد تقارير التنمية البشرية في نيبال مؤشراً لقياس الإقصاء الاجتماعي والسياسي لمجموعات مختلفة من السكان، وأوضح وجود فوارق جغرافية كبيرة، وغياب الرابط بين التمكين ودليل التنمية البشرية. كما ابتكر أحد تقارير التنمية البشرية في شيلي مؤشراً لقياس تمكين السكان استناداً إلى معلومات استمدت من استطلاعات لآراء الناس بشأن القدرة على النفاذ إلى الشبكات الاجتماعية، والحصول على السلع والخدمات العامة، والمواقف حيال السلطة. وتناولت تقارير التنمية البشرية في الجمهورية الدومينيكية أبعاد التمكين وابتكرت دليلاً جديداً يشمل عناصر فردية وجماعية[7].

تغيّر في التوقعات

أدت عوامل أساسية، أهمها الزيادة الكبيرة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي في العديد من بلدان العالم، إلى إفساح المجال أمام السكان للاطلاع على المعلومات قبل اتخاذ خياراتهم، وتعزيز قدرتهم على محاسبة الحكومات. وحدث أيضاً تغيّر جذري، ولو بطيء، في المعايير والتوقعات في العديد من الأماكن.

وأحدثت ثورة التكنولوجيا في ظل العولمة تحولاً في المشهد السياسي. فقد أدى انتشار الهواتف النقالة والفضائيات التلفزيونية، واتساع النفاذ إلى شبكة الإنترنت، إلى وفرة في المعلومات المتاحة وتعزيز القدرة على التعبير عن الآراء. واستعمال هذه التكنولوجيات مرتفع جداً في البلدان المتقدمة، حيث بحلول عام 2008، كان 70 في المائة من السكان يستعملون شبكة الإنترنت، وبلغت نسبة الاشتراكات في الهاتف 1.5 للفرد الواحد، ولكنه لا يزال منخفضاً في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 4.2). إلا أن النمو كان مذهلاً في العقد الماضي، إذ ارتفع معدل النفاذ إلى الإنترنت أكثر من 4,000 في المائة، كما ارتفعت نسبة السكان المشتركين في الهاتف حوالى 3,500 في المائة[8]. ويمكن أن تعطي التكنولوجيا الجديدة صوتاً للسكان المهمشين، مع أن البعض يؤكد أن هذه الابتكارات لا تعزز إلا قدرة السكان الذين يملكون الموارد أصلاً[9].

والزيادة الملحوظة في انتشار الإنترنت واستعمال الهاتف النقال حصلت على الرغم من القيود الهيكلية. فعلى سبيل المثال، كان متوسط الاستفادة من خدمة الكهرباء في البلدان النامية في عام 2008 لا يتجاوز 70 في المائة. وفي المناطق الريفية، تنخفض هذه النسبة إلى 59 في المائة فقط وحتى أقل بكثير، أي 21 في المائة، في البلدان التي ينخفض فيها دليل التنمية البشرية[10].

ودفعت العولمة بالقضايا المحلية إلى الساحة الدولية. وخير تعبير عن هذا الاتجاه هو توسع نشاط المجتمع المدني بحيث تجاوزت الحدود الوطنية ليتخذ

الشكل 4.2 نمو سريع في تكنولوجيا الاتصالات ولكن النفاذ إليها ما زال منخفضاً في البلدان الفقيرة

عدد السكان الذين يستعملون الإنترنت والمشتركين في الهاتف لكل 100 نسمة، حسب مستوى التنمية البشرية، 2000-2008

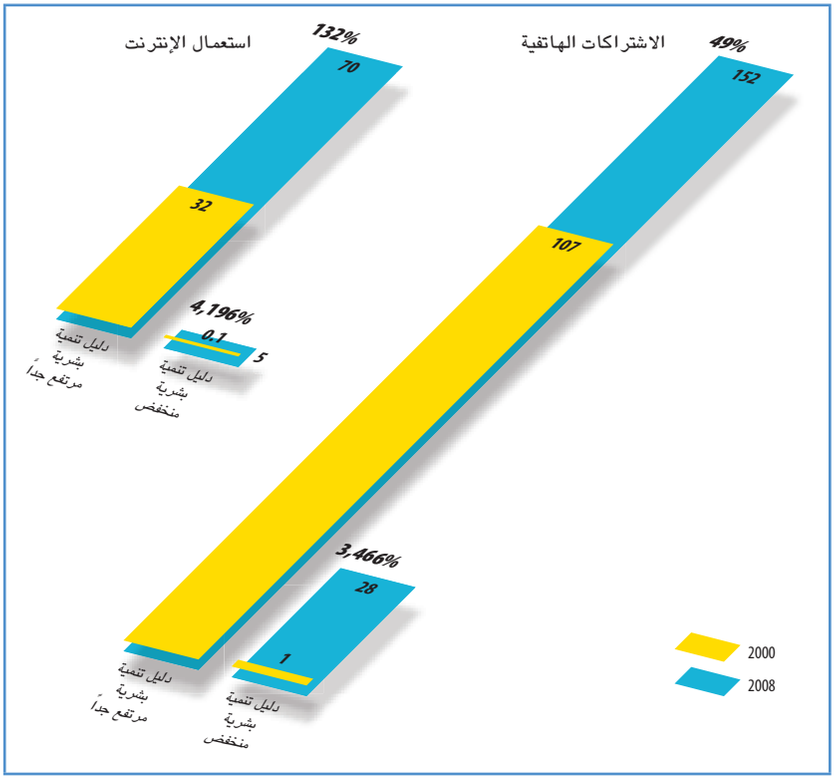

ملاحظة: تمثل الأرقام المدونة فوق الأعمدة النسب المئوية للنمو في الفترة المحددة. تشمل الاشتراكات الهاتفية الهاتف النقال والثابت.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2009.

بُعداً عالمياً، فارتفع عدد المنظمات الدولية أكثر من خمس مرات بين عامي 1970 و2010، وبلغ 25,000 منظمة تقريباً[11]. وكثيراً ما تتخذ موجات الاحتجاج بُعداً دولياً، وهذا ما تشهد عليه مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتظاهرات المطالبة بإنهاء الصراع في دارفور، والدعم المقدم من البلدان الغربية إلى المحتجين المؤيدين للديمقراطية في إيران وميانمار.

الديمقراطية وحرية الاختيار

في هذه الأجواء، انتشرت الديمقراطية واتسعت أمام السكان حرية الاختيار[12]. وعلى المستوى الوطني، يلاحظ انتشار الديمقراطية الإجرائية الرسمية، وعلى المستوى دون الوطني، نرى ارتفاع في عمليات المشاركة المحلية على اختلاف أشكالها، مع ما تتيحه من إمكانات للمساءلة. وأحرز بعض التقدم في حماية حقوق الإنسان، وكذلك بعض النكسات. وأصبحت الهويات التي كانت في الماضي عرضة تاريخياً للإقصاء والحرمان، أكثر قدرة على المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي، مع أن حالات عدم المساواة لا تزال قائمة.

وتظهر نتائج المسوح الاستقصائية أن معظم الأشخاص في مختلف أنحاء العالم يشعرون بأنهم يتخذون قراراتهم بحرية وهم راضون عن هذه الحرية[13]. وهذا الرضا يختلف بين منطقة وأخرى، إذ يشعر سكان البلدان المتقدمة بأعلى درجة من الرضا (80 في المائة)، يليهم سكان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (77 في المائة)، ويأتي في المرتبة الأخيرة سكان أوروبا وآسيا الوسطى (50 في المائة)، مما قد يعكس اضطرابات المرحلة الانتقالية أو الاختلافات في وجهات نظر السكان. وتبين اتجاهات حرية الاختيار التي أفيد بها عن 66 بلداً، أن تحسناً عاماً تحقق مع الوقت.

وفي عام 1970، كان حق الاقتراع وحق الترشح للانتخابات منتقصاً في حوالى 30 بلداً. وكثيراً ما حرمت المرأة من هذا الحق. أما في جنوب أفريقيا فحرمت أغلبية السكان السود والهنود من حق الاقتراع. واليوم، أزيلت معظم هذه القيود[14]. ومع أن حقوق الاقتراع باتت شبه عالمية، لا يخلو توزيع النسب الانتخابية من تباين ملحوظ، ولا يزال بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية يقيد حق المرأة في الاقتراع.

والحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان هما أساس الحرية السياسية، ولكن الفرق بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ليس دوماً جلياً. وفي الواقع، تتسم طبيعة البلدان غير الديمقراطية والبلدان الديمقراطية والبلدان الانتقالية بقدر من الاختلاف والتنوع يفوق ما تتسع له التصنيفات البسيطة. من هنا، ارتفعت نسبة الأنظمة الديمقراطية من أقل من ثلث البلدان في مطلع السبعينات إلى أكثر من النصف في عام 1996 وإلى ثلاثة أخماس في عام 2008 (الشكل 4.3)[15]. وإذا حسبنا ضمن هذه المجموعة البلدان التي لديها نظام ديمقراطي في الشكل، ولكن الحزب الحاكم فيها لم يخسر بعد دورة انتخابية واحدة ولم يسلم السلطة لغيره[16]، تتخطى نسبة الأنظمة الديمقراطية في العالم الأربعة أخماس.

ومعظم البلدان في المجموعة التي تسجل قيمة مرتفعة جداً لدليل التنمية البشرية هي بلدان ديمقراطية. وحققت البلدان التي لديها قيمة منخفضة لهذا الدليل أعلى نسبة تقدم في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي: إذ أصبح ثلثها ديمقراطياً في عام 2008، في حين لم يكن بينها بلد ديمقراطي واحد في عام 1991.

حققت أوروبا وآسيا الوسطى أسرع تقدم في التحول الديمقراطي، وتلتها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن بين البلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى، كانت تركيا البلد الديمقراطي الوحيد في عام 1988. وفي الأعوام الثلاثة التالية، تحول 11 بلداً إلى النظام الديمقراطي من أصل 23 بلداً في المنطقة، ثم انضم إلى هذه المجموعة بَلَدان

الشكل 4.3 مزيد من البلدان يعتمد النظام الديمقراطي

الاتجاهات في الديمقراطية حسب مستوى دليل التنمية البشرية وعموماً، 1971–2008

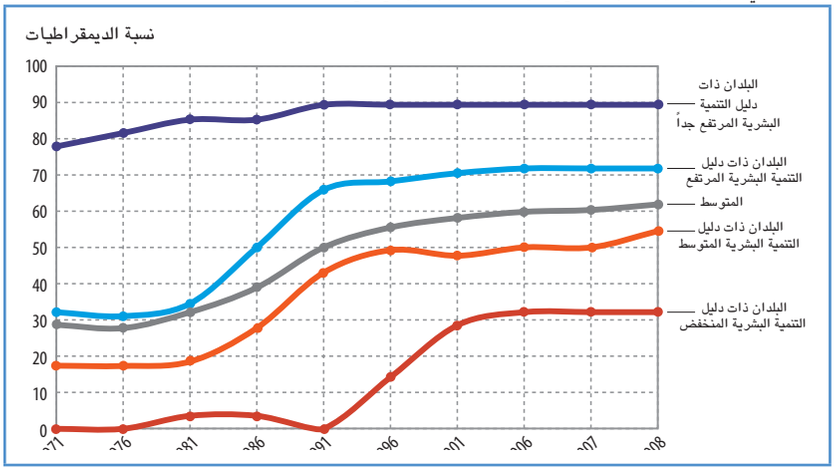

ملاحظة: تشمل هذه البيانات الحسابية عدد الأنظمة الديمقراطية التي تتناوب فيها الأحزاب الحاكمة على السلطة، وجرى حسابها كنسبة من عدد الحكومات غير الديمقراطية إضافة إلى الديمقراطيات التي ليس فيها تناوب على السلطة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى شيبوب، وغاندي، وفريلاند (Cheibub, Gandhi and Vreeland) (2009).

اعتمدا النظام الديمقراطي في عام 1991. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كانت معظم البلدان غير ديمقراطية في عام 1971، وعاد العديد من البلدان الديمقراطية إلى النظام غير الديمقراطي في فترة السبعينات[17]. وعلى أثر موجة من التغيّرات السياسية، كان حوالى 80 في المائة من البلدان قد تحول إلى النظام الديمقراطي بحلول عام 1990. ومع تغيّر النظام في الإكوادور وبيرو بحلول عام 2008، وصلت نسبة الأنظمة الديمقراطية إلى 87 في المائة. وشهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سلسلة من الإصلاحات، وبعد أن كانت نسبة 6 في المائة فقط من الأنظمة في المنطقتين ديمقراطية في عام 1970، أصبحت 44 في المائة من البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و38 في المائة من البلدان في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تعتمد أنظمة ديمقراطية بحلول عام 2008، وحدها البلدان العربية لا تظهر ما يشير إلى تحول نحو الديمقراطية (الإطار 4.1).

وفي الكثير من الحالات، مثل باكستان ونيبال مؤخراً، أحدثت أزمات الشرعية تحولاً من النظام غير الديمقراطي، إلا أن تعزيز الممارسة الديمقراطية يبقى صعباً. وتخللت انتخابات وطنية كثيرة حالات من الاحتيال وقمع المقترعين، كما حدث مؤخراً في انتخابات أفغانستان وكينيا ونيكاراغوا. وحتى النتائج الرسمية لانتخابات سلمية لم تكن بمنأى عن التشكيك، كتلك التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000 وفي المكسيك في عام 2006.

واتخذت بعض الحكومات غير الديمقراطية خطوات باتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي، مثل "حكومات الوحدة" المتعددة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، كما هي الحال في السودان. ومع أن تقاسم السلطة بالتفاوض قد يسمح بتفادي النزاع أو بوضع حد له، فهو لا يحول دون موجات من الاحتجاج والقمع فيما بعد. كما تواجه حكومات أخرى تهديد الحركات الشعبية باستخدام الآليات الديمقراطية لتقويض الديمقراطية[18]. وقد حاول تحالف إسلامي موال لطالبان تحقيق فوز في الانتخابات في محافظات رئيسية في باكستان في خطوة باتجاه إقامة نظام حكم ديني[19].

وتسلط هذه التجارب المتنوعة الضوء على أن الديمقراطية تقتضي مجموعة واسعة من الترتيبات المؤسسية وتشكيلات السلطة، وأن الأنظمة غير الديمقراطية متعددة ومتنوعة هي الأخرى. فالإجراءات في هذه الأنظمة مفتوحة على احتمالات متعددة ومتقلبة، وقد تتخذ مسارات جزئية وفترات طويلة من عدم اليقين[20].

الإطار 4.1 وضع الديمقراطية في البلدان العربية

أظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تناقضات واضحة بين الممارسة الفعلية والدعم الرسمي للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتميز بعض البلدان بنظام متعدد الأحزاب، بما في ذلك الأردن وتونس والجزائر ومصر واليمن، في حين أن لبنان والمغرب يختلفان عن سائر البلدان من حيث التعددية السياسية التي تسود منذ الاستقلال. ولكن حكومات عديدة لا تزال تفرض قيوداً على الحريات السياسية، إذ إن جميع دول الخليج العربية، باستثناء البحرين، تحظر مثلاً إنشاء التنظيمات السياسية.

وشهدت المنطقة مؤخراً تقدماً ملحوظاً على صعيد الإصلاحات الديمقراطية، إلا أن العديد من هذه الإصلاحات قابلته تدابير تقيد حقوق المواطنين في مجالات أخرى. ومن الخطوات الإيجابية إنشاء الجمعيات التمثيلية في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر، وعودة البرلمان المنتخب في البحرين، وتنظيم انتخابات رئاسية بمشاركة العديد من المرشحين في مصر في عام 2005. ونظمت كذلك انتخابات محلية في المملكة العربية السعودية في عام 2006، ولكن الاقتراع فيها اقتصر على المواطنين الذكور.

وحتى الآن، لم تحدث هذه الإصلاحات "تغييراً في الأساس البنيوي للسلطة في البلدان العربية، حيث ما زالت السلطة التنفيذية تبسط سيطرتها، من دون الخضوع لأي شكل من أشكال المساءلة (ص 69). وعلى سبيل المثال، ترافق الدستور الجديد الذي وُضع في العراق مع نشوء دولة أمنية موسعة تسمح بتعليق الحريات الدستورية. وعدلت مصر دستورها للسماح للعديد من المرشحين بالتقدم للانتخابات الرئاسية، ولكن سرعان ما أصدرت قانوناً يحصر هذا الحق بالأحزاب القائمة. وما إن صدر ميثاق السلام والمصالحة الوطنية في الجزائر حتى تبعه تمديد للولاية الرئاسية وإلغاء الحد الزمني الأقصى لهذه الولاية واستمرار الحظر المفروض على الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهناك أنماط أخرى مشابهة في الإمارات العربية المتحدة وتونس والسودان وقطر والمملكة العربية السعودية.

ويبدو أن العديد من الحكومات في المنطقة تمكن من التصدي للاتجاهات التعددية بفضل الإيرادات الضخمة والسلطة التي يمنحها إياها النفط. ويسمح الاقتصاد السياسي للدولة بأن تحصن نفسها من خلال شبكات الرعاية الموسعة والأجهزة الأمنية الكبيرة. وتسمح إيرادات النفط بالتخلي عن فرض الضرائب، مما يحد من المساءلة. وفي حالة البلدان غير النفطية، مثل الأردن وتونس والمغرب، قد تضطلع المساعدات الخارجية بدور مماثل. وبالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى التي لديها دخل مماثل، يعتبر قطاع الأعمال ضعيفاً نسبياً، وكذلك المجتمع المدني. وتسمح جميع البلدان في المنطقة، باستثناء الجماهيرية العربية الليبية، بإنشاء منظمات مدنية، إلا أن القوانين والأنظمة تقيد أنشطتها. وبالتالي، "يشعر القليل من العرب بالقدرة على تغيير الظروف الراهنة في بلدانهم من خلال المشاركة السياسية" (ص 73).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

ويظهر هذا الاتجاه في التحول إلى الديمقراطية ليس فقط في الانتخابات الوطنية بل أيضاً في الانتخابات الإقليمية والمحلية. وقد اتخذت الزيادة في المشاركة المحلية أشكالاً مختلفة، منها اعتماد النظام غير المركزي، والوحدات الحكومية دون الوطنية كما في العديد من أنحاء أمريكا اللاتينية، وكما في نظام بانشاياتي راج في الريف الهندي. وترافق ذلك في بعض الأحيان، لا بل أدى إلى خطاب قوي في المجتمع الإنمائي حول مشاركة المواطنين في صلب عملية تقديم الخدمات.

أُحرز معظم التقدم في وضع الفئات المستبعدة أو المحرومة في ظل أنظمة ديمقراطية أو أثناء التحول إلى النظام الديمقراطي

ومن الصعب مقارنة اللامركزية بين البلدان، إلا أن نسبة انتشارها ازدادت في معظم أنحاء العالم. ففي عام 2009، كان 95 بلداً من أصل 120 (أي حوالى 80 في المائة) يضم حكومات محلية، حيث كانت السلطة التشريعية على الأقل منتخبة، وفي نصف هذه البلدان كانت السلطتان التنفيذية والتشريعية منتخبتين[21]. أما فيما يتعلق باللامركزية المالية فتشير البيانات حيثما توفرت، مع أنها غير مكتملة، إلى أن حوالى 25 في المائة من الإنفاق يجري على المستوى دون الوطني.

وقد يتعرض التمكين في الميدان السياسي لخطر سيطرة النخبة على المؤسسات الرئيسية[22] ومع أن بعض الأدلة يفيد بأن انفتاح الأنظمة السياسية يمكن أن يولد المزيد من الإنصاف في صنع القرارات حتى ولو كانت حصة مشاركة النخبة أكثر من غيرها[23]. وهذا يعتمد على الهياكل المؤسسية وعلى سلوك النخبة، ومدى سعيها إلى تحقيق مكاسب لنفسها أو إلى التعبير عن خيارات المجتمع المحلي. وهذا يتأثر بمتوسط المستوى التعليمي في المجتمع[24].

ويبدو أن التحول إلى النظام الديمقراطي وظاهرة العولمة يؤديان إلى تحسّن في وضع العديد من الفئات التي طالما تعرضت للإقصاء والحرمان[25]. ومن الأمثلة المعروفة، الانتقال من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وظهور (أو إعادة نشوء) حركات اجتماعية مؤلفة من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إضافة إلى تولي أحزاب سياسية مرتبطة بهذه الحركات زمام السلطة كما في بوليفيا، وتحسن التمثيل السياسي للطبقات الدنيا في الهند. وأحرز معظم التقدم في ظل أنظمة ديمقراطية أو أثناء التحول إلى النظام الديمقراطي. وكما في التحول إلى النظام الديمقراطي، حققت المجموعات المحرومة أهم الإنجازات في التمكين نتيجة لحشد طاقاتها السياسية.

وبُذلت جهود أيضاً لتحسين مكانة مجموعات السكان الأصليين من خلال المنتديات السياسية والمؤسسات الاستشارية الأخرى التي تسعى إلى إعلاء صوتهم، ومن خلال تعزيز الآليات التقليدية للحكم المحلي والعدالة. ولكن هذه الآليات الاستشارية تعرضت للانتقاد لأنها حصرت مشاركة السكان في مناقشة مسائل محددة مسبقاً، بدلاً من السماح لهم بالمشاركة الفعلية. ومن الفئات المحرومة من الحق في التعبير، اللاجئون والمهاجرون الذين ما عادوا تابعين لبلدهم الأم ولم يكتسبوا بعد الحق في المشاركة السياسية في بلد إقامتهم[26].

وحققت المرأة تقدماً كبيراً إذ تولت مناصب سياسية، واعتلت سدة الرئاسة في الدولة، وتسلمت مراكز مرموقة في السلطة التشريعية. ويعمل بلد واحد من أصل خمسة بلدان بنظام الحصص، التي يفرضها القانون أو الدستور بهدف حفظ نسبة من المقاعد البرلمانية للنساء، مما ساهم في زيادة حصة النساء من هذه المقاعد من أقل من 11 في المائة في عام 1975 إلى 19 في المائة في عام 2010 (انظر الفصل 5). وفي بعض الحالات، ترافق ذلك مع إقبال متزايد على طرح مسائل التمييز بين الجنسين[27].

غير أن مشاركة المرأة لا تزال متدنية على المستوى المحلي. ففي أمريكا اللاتينية وأوروبا، تولت المرأة رئاسة 1/10 من البلديات تقريباً وشغلت أقل من ربع مقاعد المجالس المحلية[28]. وتستثنى من هذا الاتجاه الهند حيث تخصص نسبة 30 في المائة من مقاعد الحكومات المحلية (بانشايات) للنساء، مما يؤثر بوضوح على أنماط الإنفاق الاجتماعي[29].

الحقوق المدنية والسياسية

تعتبر الحقوق المدنية والسياسية أساساً للتمكين، ولكن من الصعب تقييم أنماطها واتجاهاتها بين البلدان. ويجوز أن يأتي التبليغ عن انتهاكات الحقوق مضللاً، لأن الأنظمة القمعية التي تكثر فيها هذه الانتهاكات يصعب فيها التبليغ عنها، كما أن تحديد عدد انتهاكات حقوق الإنسان بمعايير كمية أمرٌ صعب في أي ظروف. وقد نظرنا بإمعان في مصادر البيانات المتوفرة ورأينا أن من غير الملائم استخدام البيانات الصادرة عن الحكومة أو عن أي منظمة غير حكومية مقربة من الحكومة. والأنماط

المبينة فيما يلي وفي الجدول الإحصائي 6 مستمدة من مقياس لرصد ممارسات حقوق الإنسان في البلدان وضع بناء على تقارير منظمة العفو الدولية[30].

وفي عام 2008، سجل أدنى متوسط لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان المتقدمة، في حين أن أعلى متوسط كان في البلدان العربية وفي جنوب آسيا، وهذه النتيجة تتطابق مع التقييمات الإقليمية. وأفادت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بحدوث حالات تعذيب في أطر رسمية في ثمانية بلدان عربية واعتقالات غير قانونية في 11 بلداً[31]. كما تقدم اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان أدلة على انتهاكات تحدث في معظم بلدان المنطقة[32].

ولم تشهد مستويات انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة عالمياً أي تغيير فعلي على مرّ الأعوام الأربعين الماضية[33]. ولكن الوضع شهد، في العقد الماضي، بعض التدهور في البلدان المتقدمة، ومن أسباب هذا التدهور الإجراءات المتخذة في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وتابع الصليب الأحمر ومجموعات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان حالات سوء المعاملة التي تعرض لها السجناء على يد الحكومة الأمريكية في معسكرات الاعتقال في خليج غوانتانامو. وتعمل عدة بلدان اليوم بقوانين صارمة لمكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، صدر في أستراليا في عام 2005 قانون لمكافحة الإرهاب يجيز للحكومة اعتقال أي مشتبه به والحد من حرية تحركاته وطلب المعلومات عنه من دون مبرر. كما يحد هذا القانون من حرية التعبير.

ومن المتوقع أن يؤدي نشر الديمقراطية إلى تعزيز المساءلة، ومع أن هذا التحسن غير مضمون، وخاصة حيث تكون المعلومات محدودة وفرص التحرك الجماعي قليلة[34]. ولعل أهم شرط من شروط المساءلة هو حماية الحكومة للحريات المدنية الأساسية للسكان ومراعاة مصالح الأقليات. وعلى مر العقود، التزم المزيد من الحكومات باتفاقيات الأمم المتحدة وعهودها، كما تطورت المؤسسات الوطنية في العمل على صون حقوق الإنسان[35].

غير أن حقوق الإنسان الأساسية لا تزال تتعرض لانتهاكات في العديد من البلدان، على الرغم من وجود الكثير من تدابير الحماية. ففي عام 2009، تعرض الصحافيون للسجن في 26 بلداً لأن هذه البلدان رأت في آرائهم تهديداً لها. وبقيت عقوبة الإعدام سارية في 58 بلداً، رغم أن معظم هذه البلدان لا يلجأ إليها[36]. وإضافة إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان، يشعر الناس أيضاً في العديد من البلدان بأنهم غير قادرين على التعبير عن رأيهم بحرية. ففي مجموعة من 142 بلداً شملها استطلاع بين عامي 2006 و2009، أفاد 25 في المائة من المجيبين على الأقل في حوالى ثلث البلدان بأن "معظم الناس" في بلادهم يخشون التعبير بصراحة عن آرائهم السياسية، وخصوصاً في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وأيضاً في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[37]. وفي جميع البلدان ما عدا آيرلندا وبوتسوانا، أفاد أقل من نصف المجيبين بأن "ما من أحد يخشى" التعبير عن آرائه السياسية.

وشهدت الأعوام الأخيرة تقدماً ملحوظاً على الصعيد الدولي في الاعتراف بحقوق الأقليات الجنسية، إذ صدر إعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2008، يدعم عدم تجريم المثلية الجنسية، ووقع عليه 60 بلداً حتى هذا التاريخ. ولكن ما زالت الحواجز قائمة في القوانين والممارسات الوطنية. ففي عام 2009، كانت المثلية الجنسية غير قانونية في 76 بلداً، وتراوحت عقوبتها بين السجن لعدة سنوات والسجن المؤبد. وفي إيران والسودان والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن (كما في بعض المناطق في الصومال ونيجيريا)، يعاقب على المثلية الجنسية بالإعدام[38]. وفي عام 2009، ناقش البرلمان الأوغندي مشروع قانون يقترح فرض عقوبة السجن المؤبد وعقوبة الإعدام في بعض الحالات على أفعال المثلية الجنسية[39].

* * *

في الواقع ما يدل على تحسّن عام في التمكين، سواء أكان من حيث قدرة السكان على التعبير عن آرائهم والتصرف بما تمليه عليهم قيمهم أم من حيث المؤسسات التي تسمح بممارسة السلطة. ويعيش معظم السكان اليوم في دول ديمقراطية، كما ازدادت سرعة انتشار اللامركزية، وخاصة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والهند. ولكن عوامل عديدة لا تزال تقيد المشاركة، كما أن التقدم في حماية حقوق الإنسان لا يزال محدوداً على الرغم من عمليات التحول إلى النظام الديمقراطي واللامركزية. ويعني الشعور المستمر بعدم الرضا حيال ضعف القدرة على اتخاذ الخيارات وبطء استجابة مؤسسات الدولة أن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على آليات المساءلة.

تحسّن عام في التمكين، سواء أكان من حيث قدرة السكان على التعبير عن آرائهم والتصرف بما تمليه عليهم قيمهم أم من حيث المؤسسات التي تسمح بممارسة السلطة

التنمية البشرية لا يمكن أن تقوم على استغلال بعض المجموعات لمجموعات أخرى، وعلى استئثار بعض المجموعات بالحيز الأكبر من الموارد والسلطة. فالتنمية لا تكون تنمية بشرية حقاً ما لم تكن منصفة.

وتركز تقارير التنمية البشرية منذ البداية على الحرمان وعدم المساواة. وقد أدخلت تقارير التنمية البشرية الأولى تعديلاً على البُعد الخاص بالدخل في دليل التنمية البشرية بحيث يشمل عدم المساواة. وأدخلت مؤشرات الفقر البشري في تقارير التنمية البشرية لعامي 1997 و1998، وتناول تقرير عام 2005 عدم المساواة في التنمية البشرية[40]. كما تناول العديد من تقارير التنمية البشرية الوطنية، بما في ذلك تقرير الاتحاد الروسي لعام 1998 وتقرير منغوليا لعام 2007 الفقر وعدم المساواة على المستوى المحلي.

الإنصاف يرتبط ارتباطاً ثابتاً بدليل التنمية البشرية، ولكن العلاقة بين دليل التنمية البشرية وعدم المساواة تنطوي على الكثير من التباين، وخاصة بين البلدان ذات المستوى المنخفض والمتوسط من حيث دليل التنمية البشرية

والإنصاف يرتبط ارتباطاً ثابتاً بدليل التنمية البشرية، فالبلدان التي تسجل أداءً جيداً من حيث دليل التنمية البشرية هي أيضاً في وضع جيد من حيث الإنصاف. وتتطابق هذه النتيجة مع الأبحاث التي تظهر كيف أن التخفيف من عدم المساواة بين السكان عموماً، وبين الجنسين وبين مختلف المجموعات، يمكن أن يحسن النتائج الإجمالية في الصحة والتعليم، إضافة إلى النمو الاقتصادي[41].

ولكن العلاقة بين دليل التنمية البشرية وعدم المساواة تنطوي على الكثير من التباين، وخاصة بين البلدان ذات المستوى المنخفض والمتوسط من حيث دليل التنمية البشرية. فعدم المساواة في ناميبيا أعلى بثلاث مرات منه في قيرغيزستان، وفي البلدين تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية 0.6[42]. وتبين الفصول الثلاثة الأولى أن العلاقة بين متغيّرين في وقت معين لا تضمن تقدم هذين المتغيّرين دائماً معاً. وفي الواقع، تظهر المؤشرات المتعلقة ببُعد الدخل تفاقماً في عدم المساواة داخل البلد الواحد.

تزايد عدم المساواة في الدخل

يمكن أن يكون متوسط الدخل مضللاً، وخاصة في حال ارتفاع عدم المساواة . لذلك أوصت لجنة ستيغليتس سن فيتوسي باستعمال المعدلات الوسيطة للكشف عن وضع شخص عادي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يتجاوز متوسط الدخل بمقدار الثلث تقريباً الدخل الوسيط، والفجوة بين المعدلين في اتساع، وهذا موضوع مطروح للنقاش بين صانعي السياسات والأكاديميين على حد سواء[43]. ولدى البلدان المتقدمة الأخرى مثل إيطاليا ونيوزيلندا فجوات مماثلة أيضاً. وكثيراً ما تتسع الفجوة في البلدان النامية حيث تصل إلى أكثر من 50 في المائة في كوت ديفوار و60 في المائة في زامبيا وليبريا.

وليست الفجوة بين متوسط الدخل والدخل الوسيط أفضل مقياس لعدم المساواة بين السكان في المجتمع، لأنها تهمل مدى تركز الدخل عند نقاط مختلفة في التوزيع[44]. والبديل الأكثر شعبية هو معامل جيني. ويلاحظ أن ارتفاع عدم المساواة في الدخل داخل البلد الواحد هو اتجاه عام، إذ يسجل معامل جيني اليوم في المزيد من البلدان مستويات تفوق ما كان عليه في الثمانينات[45]. ومقابل كل بلد شهد تحسناً نحو المساواة في الدخل في الأعوام العشرين والثلاثين الماضية، ازداد الوضع سوءاً في أكثر من بلدين.

ويلاحظ تفاقم عدم المساواة في البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق والتي لا يزال معامل جيني فيها منخفضاً نسبياً لأنها بدأت بمعدلات منخفضة لعدم المساواة. ونتيجة للمرحلة الانتقالية التي مرت بها هذه البلدان، تضاءلت ضمانات العمل وتراجعت فرص العمل في القطاع العام. فقبل سقوط جدار برلين، كان 9 أشخاص من أصل 10 في البلدان الاشتراكية موظفين في الدولة مقارنة بشخصين من أصل 10 في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[46]. ومع أن النخبة التي تحظى بالامتيازات (النومنكلاتورا) غالباً ما كانت تصل إلى مستويات أعلى من الرفاه المادي، كانت الفوارق في الدخل محدودة في تلك البلدان[47].

وتسجل معظم البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ اليوم مستويات من عدم المساواة في الدخل تتجاوز المستويات التي شهدتها في العقود القليلة الماضية[48]. ومن أسباب ذلك، وجود فجوات متزايدة بين المناطق الحضرية والريفية نتيجة للنمو الصناعي السريع، مع أن النمو البطيء في الزراعة وتزايد عائدات ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، هما من العوامل التي أسهمت في ذلك أيضاً. وفي الاقتصادات التي كان تخطيطها مركزياً

في السابق، كالصين وفييت نام، تظهر الاتجاهات كذلك ارتفاعاً في عدم المساواة مقارنة بالمستويات المتدنية التي كانت سائدة في ظل نظام التخطيط المركزي. ولكن تُظهر حالة منغوليا أن الانتقال إلى نظام السوق لا يترافق بالضرورة مع تفاوت كبير في الدخل.

وفي منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تفاقم عدم المساواة بوجه عام في فترة الثمانينات التي تخللتها صعوبات اقتصادية، ثم تحسن في فترة النمو في أواخر التسعينات ومطلع الألفية الثالثة[49]. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتبط ارتفاع معدلات عدم المساواة بالتوزيع غير المتساوي للأراضي والتعليم، وارتفاع مداخيل العمال الماهرين، وارتفاع معدلات الخصوبة في الأسر الفقيرة، وضعف الإنفاق العام. ولكن العديد من البلدان، منها إكوادور وباراغواي والبرازيل، سجل نجاحاً في معالجة قضية عدم المساواة. ومنذ أواخر التسعينات، يبدو أن السياسات التقدمية أدت إلى تحسين الأجور للسكان ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وإلى تحسين التوزيع من خلال اعتماد السياسات الاجتماعية الهادفة[50]. وفي العديد من البلدان المتقدمة، ساهمت سياسة إعادة التوزيع التي اعتمدتها الدولة في التعويض عن تزايد عدم المساواة في الدخل ما قبل الضريبة (انظر الفصل 3).

وبالنسبة إلى معظم سكان العالم، تمثل الأجور والمدخرات الجزء الأكبر من الدخل. أما الدخل الناجم عن رؤوس الأموال، فغالباً ما يتركز في فئة الأغنياء. ولذلك من الضروري أن تؤخذ نسبة الدخل الناتج من العمل ونسبة الدخل الناتج من رؤوس الأموال في الاعتبار عند مناقشة قضية عدم المساواة. وكشفت الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير عن انخفاض في حصة الدخل الناتج من العمل في 65 بلداً من أصل 110 (بنسبة 60 في المائة تقريباً) في العقدين الماضيين. وهذا يخالف الافتراض السابق أن حصة الدخل الناتج من العمل لم تتغيّر مع مرور الوقت[51]. وشهدت بعض البلدان الكبرى، وخاصة الهند والولايات المتحدة الأمريكية، انخفاضاً ملحوظاً في حصة الدخل الناتج من العمل بلغ 5 نقاط مئوية بين عامي 1990 و2008، مما أدى إلى انخفاض في متوسط هذه الحصة بنسبة نقطتين مئويتين على الصعيد العالمي.

ويتزامن هذا الانخفاض مع تراجع الانتساب إلى النقابات وتزايد الانفتاح التجاري والمالي في معظم البلدان المتقدمة منذ عام 1970. وفي بعض الحالات، كان الانخفاض كبيراً في نسبة أعضاء النقابات من مجموع العاملين إذ تراجعت من 22 إلى 8 في المائة في فرنسا، ومن 63 إلى 35 في المائة في النمسا[52]. ولكن نسبة العمال المنتسبين إلى اتفاقيات جماعية هي في أغلب الأحيان أعلى بكثير، إذ تصل إلى 95 في المائة في فرنسا وتتراوح بين 80 و95 في المائة في معظم بلدان أوروبا الغربية، ما عدا ألمانيا (63 في المائة) والمملكة المتحدة (35 في المائة).

ويحمل عدم المساواة على الصعيد العالمي مدلولاً عند النظر في عدالة التوزيع[53]. وهذا هو الموقف الذي درجت عليه تقارير التنمية البشرية. وتعتبر تقديرات معدلات عدم المساواة في الدخل في العالم متباينة ومثيرة للكثير من الجدل[54]. وتظهر إحدى النتائج التقديرية انخفاضاً ملحوظاً في عدم المساواة في الدخل، حيث سجل معامل جيني انخفاضاً من 0.68 إلى 0.61 بين عامي 1970 و2006، يعزى معظمه إلى الصين. وتظهر تقديرات أخرى صادرة في أطر زمنية مختلفة نمطاً مختلفاً. فحسب إحدى الدراسات، تراجع معامل جيني في العالم منذ عام 1988 وهو مستقر الآن عند معدل مرتفع جداً هو 0.71. ولكن تشير دراسات أخرى إلى أن رصد تحسن عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي أو تفاقمه ليس دقيقاً بسبب استعمال أساليب مختلفة في التقدير ومجموعات مختلفة من البيانات. وتلتقي الدراسات المتباينة عند نقطة أساسية واحدة، وهي أن التفاوت في الدخل بين سكان العالم مرتفع جداً.

تتعدد أوجه الحرمان عند التقاء عدم المساواة في الصحة والتعليم مع عدم المساواة في الدخل، إضافة إلى الفوارق الإثنية والفوارق بين الجنسين

فوارق متداخلة ومنهجية

تتداخل أسباب عدم المساواة ويعزز بعضها بعضاً. ففي المجتمعات التي يسودها عدم المساواة، سواء أكانت ديمقراطية أم لا، تتركز السلطة في أيدي النخبة. لذلك من غير المفاجئ أن تخدم المؤسسات الاقتصادية والسياسية صالح هذه النخبة. وقد أظهرت دراسة حول مواقف النخبة البرازيلية تجاه التعليم خلال التسعينات أن النخبة كثيراً ما تتردد في توسيع فرص التعليم لأن من الصعب إدارة العمال المتعلمين. ويخشى صانعو السياسات الحكومية من أن ارتفاع أجور اليد العاملة، قد يؤدي إلى الحد من الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد في إنتاج السلع التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. وهذا التفكير يمكن أن يعوق التنمية البشرية، إذ يؤدي إلى تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري والسلع العامة، والحد من إعادة التوزيع، وتقويض الاستقرار السياسي[55].

تتعدد أوجه الحرمان عند التقاء عدم المساواة في الصحة والتعليم مع عدم المساواة في الدخل، إضافة إلى الفوارق الإثنية والفوارق بين الجنسين[56] وقد ساعد تحسن البيانات حول البلدان النامية في التعمق في فهم حالات الحرمان المتعدد الأوجه، في حين كشف التحليل في البلدان المتقدمة عن أنماط مشابهة على الرغم من توفر المزيد من الخدمات بوجه العام.

وإمكانية الحصول على الخدمات العامة، وفقاً لوضع الفرد من حيث توزيع الدخل، تدل على مختلف أوجه الحرمان التي تعيشها الأسر في أسفل مراتب التوزيع. غير أن البيانات المتعلقة باتجاهات عدم المساواة في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل تظهر على ندرتها، بعض الأنماط العامة. وما يسر في هذه الاتجاهات هو أن توسع نطاق الحصول على التعليم أتى بالفائدة على الفئات المحرومة. غير أن أطفال هذه الفئات لا يزالون أكثر عرضة للوفاة في سن مبكرة، والمعاناة من مشاكل صحية، وأقل حظاً في الحصول على التعليم والخدمات الأساسية. والخدمات المتيسرة للفقراء أو التي تقدم لهم عن طريق القطاع العام، هي أقل جودة من الخدمات المتوفرة للأثرياء.

أما في الصحة، فالاتجاهات متباينة. وقد أظهرت دراسة أجريت عن 24 بلداً نامياً فجوات متزايدة في معدلات وفيات الأطفال بين الفئات الأكثر فقراً والفئات الأكثر ثراء من حيث ترتيب توزيع الثروات في 11 بلداً، بينما أظهرت تحسناً في 3 بلدان فقط، واستمرار الفجوة على حالها في الباقي[57]. وفي البلدان المتقدمة، استفاد من التحسن الذي حصل مؤخراً في العمر المتوقع عند الولادة السكان المتقدمون في السن والأثرياء والمتعلمون. ومن أسباب ذلك، الحصول على الرعاية الصحية الفعالة والتقيد بالسلوك الصحي كالتخفيف من التدخين وممارسة التمارين الرياضة[58].

وبوجه عام، تلاحظ فجوة كبيرة في الصحة بين المجموعات ذات الدخل المرتفع والمجموعات ذات الدخل المنخفض، وخاصة في البلدان النامية. فحالات وفيات الرضع، مثلاً، تكثر بين الأسر الأشد فقراً في جميع المناطق. وفي البلدان العربية وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تتضاعف معدلات وفيات الرضع تقريباً في الخُمس الأكثر فقراً (الشكل 4.4). وفي إندونيسيا ونيكاراغوا، تفوق معدلات وفيات الرضع في الخُمس الأكثر فقراً بثلاث مرات معدلات الوفيات في الخُمس الأكثر ثراء[59].

وكشفت دراسة أجريت بالاستناد إلى بيانات المسح الديمغرافي والصحي لمجموعة من 55 بلداً في جميع المناطق النامية أن خُمسي الأطفال فقط في الأسر الفقيرة تلقوا تحصيناً كاملاً مقارنة بحوالى الثلثين من الأطفال في الأسر التي تحصل على الجزء الأكبر من الدخل[60]. وأظهرت دراسة أخرى أجريت مؤخراً عن 45 بلداً تسجل مستويات مرتفعة

الشكل 4.4 أطفال الأسر الفقيرة أكثر عرضة للوفاة

معدلات وفيات الرضع، لكل 1,000 ولادة، حسب الشرائح الخمسية لتوزيع الثروة، 1990-2005

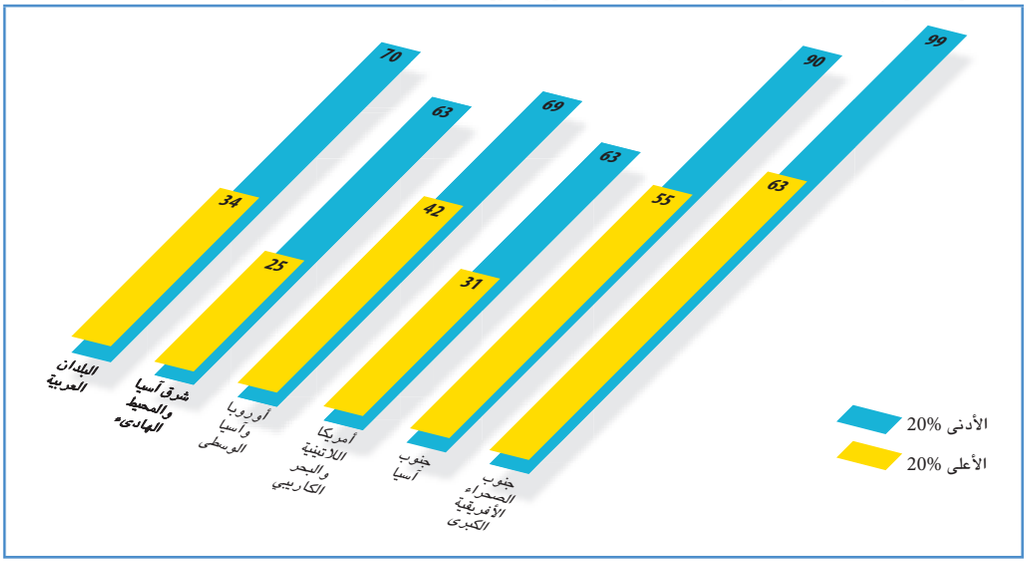

المصدر: Gwatkin and others 2007.

من عدم المساواة في الرعاية الصحية للأم والطفل بين مختلف فئات الدخل وبين المناطق الريفية والحضرية. ففي بوليفيا وبيرو، تجرى جميع الولادات في الخُمس الأكثر ثراء تحت إشراف جهاز متخصص، مقابل 10 إلى 15 في المائة فقط في الخُمس الأكثر فقراً. وفي الأسر الريفية الفقيرة يجرى حوالى ثلثي الولادات من دون إشراف جهاز متخصص[61].

وفي معظم البلدان النامية، أدى التحسّن في قطاع التعليم إلى إفساح مجال التعليم أمام الأطفال الذين لم يكن بإمكانهم دخول المدرسة، مما يبشر بانخفاض التفاوت في الأجل الطويل. ففي مصر، ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من الخُمس الأكثر فقراً من حيث الدخل حوالى 18 نقطة مئوية مقابل 5 نقاط مئوية فقط في الأكثر ثراء في الفترة من 1995 إلى 2000. وفي غضون خمسة أعوام، بلغ الارتفاع 8 نقاط مئوية في نيبال و4 نقاط مئوية في فييت نام في الخُمس الأدنى من حيث توزيع الدخل[62] ويظهر هذا الاتجاه نحو انخفاض عدم المساواة في متوسط معامل جيني للتعليم الذي انخفض من 0.46 في عام 1960 إلى 0.31 في عام 2000، مع استمرار التحسّن في جميع المناطق منذ عام 1970 (رغم التراجع الذي شهدته منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في التسعينات)[63]. وكما رأينا في الفصل 2، تقلص التفاوت بين البلدان في الصحة والتعليم.

وبهدف التعمق في دراسة الفوارق بين مجموعات الدخل، قدمت إحدى الدراسات التي أجريت لأغراض هذا التقرير تقديراً لدليل التنمية البشرية على مستوى الأسر في 15 بلداً[64]. ويؤكد توزيع الدخل بين أعشار السكان النمط المتوقع، حيث يسجل العُشر الأعلى، أي 10 في المائة من السكان، قيمة لدليل التنمية البشرية تفوق القيمة التي يسجلها العُشر الأدنى، ويتراوح الفرق بين 20 في المائة في أرمينيا و160 في المائة في نيجيريا.

وعند حساب دليل التنمية البشرية لمختلف المجموعات السكانية، تظهر بعض الأنماط الواضحة:

- قيمة دليل التنمية البشرية للأسر الريفية والأسر ذات المستوى التعليمي المتدني هي أقل منها في الأسر الحضرية والأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع. ولا تعود هذه الفوارق إلى التعليم فقط الذي هو جزء من دليل التنمية البشرية، إذ يتخذ مؤشر العمر المتوقع ومؤشر الدخل أيضاً اتجاهاً مشابهاً لدى الأسر التي لا تملك التحصيل العلمي.
- في حالة إثيوبيا وبوركينا فاسو والسنغال، وهي بلدان يعتبر فيها متوسط دليل التنمية البشرية منخفضاً، يبلغ دليل التنمية البشرية في المناطق الريفية قيمة أقل منها في المناطق الحضرية بنسبة تتراوح بين 33 و40 في المائة.
- المستغرب أن توزيع الدخل لا يتبع نمطاً واضحاً بين الأسر التي يترأسها ذكور والأسر التي تترأسها إناث. ففي بعض البلدان، تحل الأسر التي تترأسها إناث في موقع أعلى (إثيوبيا)، بينما في بلدان أخرى تتقدم الأسر التي يترأسها ذكور (مصر).

وشمل هذا التحليل مقارنة لدليل التنمية البشرية بين مختلف المجموعات على الصعيد الدولي. ففي أكثر من نصف البلدان التي شملها التحليل، تخطى الفرق بين الأسر ذات المستوى التعليمي الأعلى والأسر التي لا تملك تحصيلاً علمياً 50 في المائة، ووصل إلى حوالى 90 في المائة في بوركينا فاسو. وتقدر هذه الفجوة بأربعين مرتبة في التصنيف الدولي لدليل التنمية البشرية[65]. ويتقلص الفرق في البلدان الشيوعية سابقاً مثل أرمينيا وقيرغيزستان، ويرتفع في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما في بوليفيا وبيرو ونيكاراغوا، إضافة إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.

وكثيراً ما تواجه المجموعات المحددة وفقاً للموقع الجغرافي والانتماء الإثني والجنس وخصائص أخرى، حرماناً ناجماً عن عدم التكافؤ في الفرص بين فئات السكان الذين يفترض أن يحظوا بفرص متساوية[66]. ويشار إلى هذا الحرمان أيضاً بعبارة عدم المساواة الأفقي.

وتكثر الأمثلة على حرمان المجموعات[67]. فقيمة دليل التنمية البشرية لدى الغجر في رومانيا هي أقل بكثير من المتوسط الوطني، وتبلغ مستوى مماثلاً لقيمة دليل التنمية البشرية في بوتسوانا، مع أن مرتبة رومانيا من حيث قيمة دليل التنمية البشرية أعلى من مرتبة بوتسوانا بحوالى خمسين درجة. ولم يتجاوز دخل الغجر ثلث متوسط الدخل في رومانيا، بينما بلغ معدل وفيات الرضع لديهم ثلاثة أمثال المعدل الوطني[68]. وفي باكستان، أكثر من 50 في المائة من الشباب الناطقين بالبلوشية أو بالسرايكية لم يكملوا أربع سنوات من التحصيل العلمي، مقابل 10 في المائة تقريباً من الشباب الناطقين بالأوردو[69]. ويحل السكان الأصليون في مراتب متأخرة من حيث معظم مؤشرات التنمية البشرية، حتى في البلدان الغنية (الإطار 4.2).

إطار 4.2 السكان الأصليون وعدم المساواة في التنمية البشرية

يتوزع حوالى 300 مليون شخص من السكان الأصليين التابعين لأكثر من 5,000 فئة على أكثر من 70 بلداً. يعيش الثلثان منهم تقريباً في الصين[1]. وغالباً ما يواجه السكان الأصليون حرماناً هيكلياً، ويسجلون أسوأ النتائج من حيث التنمية البشرية في مجالات رئيسية. وتظهر تحاليل أجرتها الحكومة المكسيكية مؤخراً أن معدل الفقر المدقع المتعدد الأبعاد بلغ 10.5 في المائة على المستوى الوطني، بينما تخطى 39 في المائة بين السكان المكسيكيين الأصليين.

وعند حساب دليل التنمية البشرية للسكان الأصليين وغير الأصليين في أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، يتبين وجود فجوة في كل منها تتراوح نسبتها بين 6 و18 في المائة. وتسجل هذه المجموعات من السكان الأصليين في البلدان المذكورة مستويات أقل في العمر المتوقع عند الولادة والتحصيل العلمي والدخل. وفي الهند، يعيش 92 في المائة من أفراد القبائل المصنفة في المناطق الريفية، ويعيش 47 في المائة منهم في حالة فقر. وفي شاتيسجار التي تضم نسبة مرتفعة من القبائل المصنفة، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 22 في المائة فقط بين أفراد القبائل مقابل 64 في المائة على مستوى البلد.

وتفيد البيانات بوجود فجوة في التعليم بين مجموعات السكان الأصليين وغير الأصليين. ففي الصين والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تحول عوامل مثل الطبيعة الجغرافية والمناخية والتمييز الإثني دون توفير البنية التحتية للمناطق النائية حيث يعيش العديد من السكان الأصليين والأقليات الإثنية.

وكشفت دراسة حول التمييز في الحصول على الأراضي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن التركيز على النمو الاقتصادي الشامل يمكن أن يفيد السكان الأصليين، ولكن قد لا يكون كافياً لسد الفجوة. ومن هنا الحاجة إلى وضع الاستراتيجيات الموجهة بآراء السكان الأصليين وأولوياتهم.

(1) وفقاً للسياسة الرسمية في الصين لا سكان أصليين بل يستخدم مصطلح "الأقليات الإثنية".

المصدر: Alkire and Santos 2010; Cooke and others 2007; Burd-Sharps. Lewis. and Martins 2008; Hall and Patrinos 2010; UNDP 2003; Kumar 2010.

في البلدان المتقدمة، يطال الحرمان بعض المجموعات المهاجرة والأقليات وفئات معينة من السكان الأصليين. ففي الاتحاد الأوروبي، يشكل المهاجرون 1/8 من السكان الذين هم في سن العمل، ويزاولون في بعض الأحيان أعمالاً بأجور متدنية لا تتوافق مع ما يملكونه من مهارات[70]. وإذا كان المهاجرون ينتمون إلى المجموعة الإثنية "المستبعدة"، فانتماؤهم يمكن أن يقلل احتمالات تشغيلهم. وقد كشفت إحدى الدراسات أن 68 في المائة من المتقدمين بطلبات العمل الحاملين اسماً إنكليزياً تقليدياً يحصلون على موعد لإجراء مقابلة عمل، مقابل 39 في المائة فقط من المتقدمين بطلبات العمل الحاملين أسماء تدل على انتمائهم إلى أقليات إثنية معينة[71]. وتعاني بعض الأقليات من وضع أسوأ من غيرها، إذ يعيش الأمريكيون المتحدرون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية أقل من الأمريكيين الآسيويين بحوالى 13 سنة، كما إن متوسط عمر السكان الأصليين في داكوتا الجنوبية هو اليوم أقل مما كان عليه متوسط عمر المواطن الأمريكي قبل 50 عاماً[72].

ومن حالات عدم المساواة الأفقية التي هي نتيجة للتمييز الشامل بين المجموعات، والتي تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان، الحرمان الذي تعاني منه المرأة والفتاة.

الفوارق بين الجنسين

كانت الفوارق بين الجنسين في الماضي شاسعة من حيث التنمية البشرية. وفي أغلب الأحيان، تتعرض المرأة والفتاة لتمييز في الصحة والتعليم والعمل يمس بحريتها. وعلى الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت مع الوقت، وخاصة في التعليم، لا تزال المرأة تعاني من وضع سيء على عدة مستويات. وهنا نتناول بعض الأبعاد الهيكلية الواسعة والأبعاد الأخرى للحرمان الذي يجري تحليلها بطريقة منهجية في الفصل 5.

ويظهر التمييز بأوضح أشكاله في تدني نسبة النساء من مجموع السكان، وهذا من الاتجاهات الديمغرافية التي برزت مؤخراً في العديد من البلدان[73]. وقد قمنا بتحديث التقديرات السابقة التي أجراها سن عن "الإناث المفقودات" والتي قارن فيها التباين في نسبة الإناث إلى الذكور في العالم[74]. وبالاستناد إلى الفرضيات المبسطة نفسها، نجد أن عدد الإناث المفقودات تجاوز 134 مليون في عام 2010، أي أكثر من التقديرات السابقة بمقدار الثلث[75]. ويتضمن الإطار 4.3 استعراضاً لأسباب هذا التدهور الذي أسهمت الصين في جزء كبير منه.

وفي الواقع ما يدلّ أيضاً على انتكاسات في تمكين المرأة. ففي القوقاز وآسيا الوسطى، دعا بعض القادة الحكوميين المحليين إلى العودة إلى المجتمع "التقليدي". وتشير عدة تقارير إلى أن النزعة التقليدية تعود بقوة، وتؤدي إلى إضعاف موقع المرأة (الإطار 4.4).

ولا تزال نساء كثيرات عرضة لمختلف ضروب الإخضاع في الأسرة، وهذا ما تظهره بوضوح البيانات حول العنف ضد المرأة[76]. وتشير آخر المسوح التي شملت 13 بلداً نامياً إلى أن متوسط نسبة النساء اللواتي عانين من العنف المنزلي خلال السنة الماضية بلغ 20 في المائة، كما تكشف مسوح عن البلدان المتقدمة أيضاً عن الكثير من حالات سوء المعاملة[77]. وتحمي معظم البلدان المرأة من الاغتصاب، والاتجار بها، والعنف المنزلي في التشريعات أو ما يعادلها من الحماية غير المدرجة في القانون، ولكن هذه البلدان لا تؤمن حماية مماثلة في حالات التحرش الجنسي والاغتصاب الزوجي[78].

وكثيراً ما تتعرض المرأة لضروب أخرى من الإخضاع. ففي العديد من البلدان، لا يسمح للمرأة، وليس بمقدورها، حيازة ممتلكات أو أصول بالقدر المسموح للرجل. وهذا يضع المرأة في موقع ضعيف في المطلق بالنسبة إلى الرجل، ويزيد من احتمال تعرضها للعنف الزوجي[79]. وكشفت مسوح أجريت في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن النساء يشكلن نسبة تتراوح بين 11 و27 في المائة فقط من أصحاب الأملاك[80]. وفي أوغندا، تسهم المرأة بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي ولكنها لا تملك أكثر من 5 في المائة من الأراضي، كما إن حيازتها لهذه الأراضي غير آمنة. وفي الواقع، تؤدي الإجراءات الرسمية للحيازة أحياناً إلى إنكار حق المرأة في المطالبة بملكية الأراضي التي تستخدمها[81].

وتنزانيا ورواندا وناميبيا هي من البلدان التي أقرت إصلاحات تضمن التكافؤ بين الجنسين في ملكية الأراضي[82]. كما اعتمد العديد من البلدان نظام الملكية المشتركة الذي يشترط موافقة الزوجين قبل التصرف بالملكية. ففي مهاراشترا في الهند، نقل برنامج "لاكشمي مكتي" (Laxmi Mukti) الملكية إلى المرأة أو أرسى أسس الملكية المشتركة. ولكن حتى عندما تسمح الإصلاحات القانونية للمرأة بامتلاك الأصول، يمكن أن تضع المعتقدات الدينية والقوانين العرفية عقبات أمام تنفيذ هذه القوانين. وقد يكون من الضروري حشد الدعم في المجتمع المحلي لتمكين المرأة من المطالبة بإبطال القوانين الدينية والتقليدية التي تمنعها من حيازة الأصول[83].

ولا يزال من الصعب على المرأة الحصول على العمل اللائق. فتضطر في الكثير من الأحيان إلى مزاولة أعمال غير مستقرة، لقاء أجر متدنٍ وتحمّل الجزء الأكبر من عبء العمل غير المأجور في رعاية الأسرة (انظر الإطار 5.2 في الفصل 5). ولا تحظى المرأة بالكثير من فرص العمل خارج قطاع الزراعة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى حيث تعمل نسبة 36 في المائة فقط من النساء خارج هذا القطاع. ومن النساء اللواتي هن في سن العمل في المنطقة، تزاول 55 في المائة عملاً لقاء أجر، وتعمل 82 في المائة في أعمال غير مستقرة[84]. وتساهم قوانين العمل في الحد من فرص العمل المتاحة للنساء في بعض البلدان: ففي باكستان وجامايكا ومصر، لا يسمح للمرأة بالعمل ليلاً أو في بعض الصناعات[85].

ولا تزال فجوة الأجور بين الجنسين واسعة مع أنها تتضاءل ببطء. وفي حالة الكثير من البلدان، لا تتوفر البيانات القابلة للمقارنة، ولكن في 33 بلداً متقدماً، بلغ متوسط أجر المرأة 69 في المائة من أجر الرجل في الفترة من 1998 إلى 2002، وارتفع إلى 74 في المائة في الفترة من 2003 إلى 2006[86]. وبلغت الفجوة نسبة 50 في المائة تقريباً في عام 2006 في كوريا الجنوبية[87]. أما البلد الأقرب إلى التكافؤ في العينة فهو كولومبيا حيث لم تتجاوز الفجوة 2 في المائة في عام 2004.

ويعتمد حوالى 61 بلداً سناً إلزامية تفرض على المرأة التقاعد قبل الرجل، بنحو خمس سنوات، مع أن متوسط العمر المتوقع للمرأة أطول من متوسط العمر المتوقع للرجل. ومن هذه المجموعة بلدان تسجل معدلات مرتفعة جداً في دليل التنمية البشرية مثل إيطاليا والمملكة المتحدة والنمسا، وكذلك الاتحاد الروسي وبنما والجزائر وسري لانكا. ويمكن أن تكون هذه السياسات التمييزية رادعاً يثني عن تشغيل المرأة، وترقيتها، والاستثمار فيها[88].

* * *

كان التقدم محدوداً في تخفيف عدم المساواة على الصعيد العالمي، وقد تخللته انتكاسات خطيرة. وفي معظم البلدان، ترتفع الفوارق في الدخل ما

الإطار 4.3 المزيد من الإناث المفقودات

تشير عبارة "الإناث المفقودات" إلى أنماط الوفيات ونسبة الجنسين عند الولادة (أي نسبة الولادات من الإناث إلى الولادات من الذكور) التي ليست لصالح المرأة. فحسب تقديرات الأمم المتحدة، ارتفعت نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة عالمياً من 1.05 في بداية السبعينات إلى معدّل سجّل مؤخراً هو 1.07.

وما ساهم في هذا الاتجاه العالمي هو تفضيل البنين على البنات في الصين حيث ارتفعت نسبة الجنسين من 1.07 في مطلع السبعينات إلى 1.2 مؤخراً، رغم الحظر الرسمي الذي فرضته الصين على تحديد جنس الجنين قبل الولادة منذ 1989 وعلى ممارسة الإجهاض بسبب جنس الجنين منذ عام 1994. وفي الهند، ارتفعت نسبة الذكور إلى الإناث من 1.06 في مطلع السبعينات إلى 1.08 اليوم، وترتفع هذه المعدلات لتصل إلى 1.26 في دلهي وغوجارات وهاريانا وبنجاب. كما ارتفعت نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة في أرمينيا من 1.07 في أواخر التسعينات إلى 1.17 في الوقت الحالي.

وفي المقابل، انخفضت نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة في أفريقيا من 1.04 في بداية السبعينات إلى 1.03 في الوقت الحالي. ومنغوليا هي من البلدان التي حافظت على نسبة مستقرة بين الجنسين منذ عام 1970.

وبما أن حظر ممارسة الإجهاض بسبب جنس الجنين لم ينجح، تستعين الصين والهند بنهج أخرى لمكافحة هذا التمييز. فحملة "رعاية الفتاة" التي أطلقتها الصين تبعث رسائل إيجابية عن الفتيات، وتشجع الزواج الأمومي النسب من خلال تقديم الحوافز المالية ودفع معاشات تقاعدية للأسر الريفية التي لديها فتيات عندما يبلغ الوالدان من العمر 60 سنة.

المصدر: UNDESA 2009c; Ganatra 2008; Sen 2003; *The Economist* 2010; Narayana 2008.

إطار 4.4 تغيّر العلاقات بين الجنسين في الاتحاد السوفييتي السابق

قبل الحكم السوفييتي، كانت معظم مناطق القوقاز وآسيا الوسطى مأهولة بمجتمعات زراعية تقليدية لا تعطي المرأة سوى دور محدود خارج الأسرة. وممارست البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان التقليد الذي يقضي بانضمام الزوجة إلى عائلة زوجها الممتدة بعد الزواج. وهذا التقليد لا يشجع الأهل على الاستثمار في الفتاة لأن مساهمة المرأة المتزوجة تعود بالنفع على عائلة زوجها وليس على عائلتها.

وفي ظل الحكم السوفييتي وسياسته الرسمية القائمة على العلمنة، أبطلت الحكومة العديد من العادات التقليدية التي تعطي الأفضلية للرجل على حساب المرأة. وشجعت العائلة النواتية وحظرت الزيجات المدبرة وتعدد الزوجات، وألغت حجاب المرأة، وفرضت على الفتيات الالتحاق بالمدارس. وأدى هذا النظام إلى حوافز جديدة تشجع الوالدين على الاستثمار في الفتاة. ومع توفر مرافق رعاية الأطفال والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، اتسعت الفرص أمام المرأة للعمل خارج المنزل.

وعلى أثر انهيار النظام السوفييتي، عاد بعض القادة الحكوميين المحليين في المنطقة إلى المجتمع التقليدي. ومن بين التقارير المتعددة التي تفيد بعودة النظام التقليدي، يأتي بعض التقارير على ذكر أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان حيث ارتفعت أصوات تدعو إلى العودة إلى تعدد الزوجات، وتغيير القانون بحيث يتعذر على المرأة المبادرة إلى طلب الطلاق. وازدادت الزيجات المدبرة، ودرجت من جديد ممارسات المطالبة بالمال من العروس واختطافها في بعض البلدان. وبشكل تدهور وضع المرأة في الأسرة الذي لم يستقطب اهتمام الباحثين مصدر قلق متزايد.

المصدر: Brainerd 2010.

زاد التكامل الاقتصادي والاجتماعي من احتمالات حدوث الصدمات العالمية، ولكن بعض المخاطر يبقى محليا

عدا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومع أن الاتجاهات في الأبعاد الأخرى غير موثقة، لا تزال الفجوة كبيرة. فالفقراء يعانون من الحرمان في أكثر من بُعد، والفوارق بين الجنسين لا تزال شاسعة، وفي استمرار هذه الحالات من عدم المساواة ما يعوق التقدم في التنمية البشرية.

الاستدامة والتعرض للمخاطر

تختلف معاني التعرض للمخاطر باختلاف الأشخاص، وتتغيّر بتغيّر الظروف. وقد اختيرت عبارة "التعرض للمخاطر" لترجمة الكلمة الإنكليزية "vulnerability" التي هي من الأصل اللاتيني "Vulnerare" الذي يعني "جرح". ويبقى الرابط الأساسي بين مفهوم التعرض للمخاطر ومفهوم الإصابة بالضرر، وهو الذي يؤدي إلى تدهور حالة الرفاه. وفي سياق التنمية البشرية، يؤدي التعرض للمخاطر إلى احتمال حصول تراجع في التنمية البشرية. وتكون البلدان والأشخاص عرضة للمخاطر عندما تهدد التنمية البشرية مخاطر متنوعة (مثل الصدمات الكلية أو الحوادث الفردية)[89].

وتنشأ الصدمات من مصادر مختلفة، مثل الأزمات الاقتصادية، والكوارث التي يسببها الإنسان أو الطبيعة، والأمراض والحوادث. فالأزمات المالية والصدمات الاقتصادية تحدث منذ قرون، وموجات الجفاف والفيضانات والزلازل تجتاح الأرض منذ القدم. وملحمة جلجامش وهي من الأعمال الأدبية الشهيرة، تتضمن وصفاً لفيضان غمر بلاد ما بين النهرين وخلّف الكثير من الأضرار والمآسي.

وزاد التكامل الاقتصادي والاجتماعي من احتمالات حدوث الصدمات العالمية، ولكن بعض المخاطر يبقى محلياً، ويصيب أكثرها وأشدها الأفراد والأسر. واستعمل تصنيف أساسي لفهم المخاطر ومدى التعرض لها. فالمخاطر يمكن أن تؤثر على الأفراد، فتسبب مثلاً وفاة معيل الأسرة أو فقدانه وظيفته أو إصابته بإعاقة مفاجئة؛ ويمكن أن تؤثر على المجتمعات مثل الكوارث الطبيعية؛ وعلى البلدان مثل الأزمات المالية وصدمات الاقتصاد الكلي[90].

غير أن مدى التعرض للمخاطر يرتبط بالاستدامة. وتعني الاستدامة إمكانية الحفاظ على التحسّن المحقق في التنمية البشرية. ففي عام 1987، عرّفت لجنة "برونتلاند" (Brundtland) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها"[91] وعندما تقوض تلبية حاجات الحاضر القدرة على تلبية حاجات المستقبل، تتعرض الأجيال الآتية لخسائر قد يكون لها مفعول الكارثة على التنمية البشرية.

ولا يمكن أن نوفّي موضوع الاستدامة والتعرض للمخاطر حقه من التوسع في هذا السياق. فهذا

موضوع يتطلب عملاً خاصاً، نقترح أن يتناوله تقرير التنمية البشرية للعام المقبل. ونكتفي في هذا القسم بالتركيز على ناحيتين بالغتي الأهمية، هما انعدام الأمن الاقتصادي وتغيّر المناخ، وما شهده العالم من تطوّرات على هذا الصعيد في الماضي القريب.

عدم الاستقرار في العمل

يعتمد معظم الأفراد على عملهم لإعالة أنفسهم وأسرهم. ويعتبر كثيرون أن فقدان العمل هو أهم حدث (عدا عن الوفاة) يمكن أن يقوض التنمية البشرية. ويستمد الإنسان من الوضع المهني الشعور بالرضا. ولذلك يجب أن يشمل أي تحليل للتعرض للمخاطر انعدام الاستقرار في العمل ومصادر انعدام الاستقرار الاقتصادي التي هي غاية في الأهمية اليوم، إذ يصارع الاقتصاد العالمي للخروج من أعمق ركود يصيبه منذ عقود ومن وطأة خسارة الملايين من فرص العمل.

الأزمة المالية العالمية

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى حالة استقرار وتحسّن شهدتها معظم البلدان منذ أواخر التسعينات إلى أواخر عام 2000[92]. وينجم ارتفاع معدلات البطالة عموماً عن صدمة في الاقتصاد الكلي، كحدوث أزمة مالية أو أزمة في أسعار الصرف. وهذا ما حدث غداة الأزمة المالية العالمية التي تسبّبت في تسريح أعداد كبيرة من العمال، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وخاصة في البلدان المتقدمة وأوروبا وآسيا الوسطى (الشكل 4.5).

وسبق الأزمة المالية العالمية انفجار فقاعة أسعار السكن وانهيارات في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، في ظاهرة سرعان ما امتدت إلى معظم بلدان العالم. وهي أسوأ أزمة مالية تشهدها البلدان المتقدمة منذ الكساد الكبير[93]، ولن تكون الأخيرة[94].

وارتفعت معدلات البطالة والفقر بسرعة، إذ خسر 34 مليون شخص وظائفهم، وأصبح 64 مليون شخص دون خط الفقر، أي يعيشون على 1.25 دولار يومياً[95]، إضافة إلى عدد الأشخاص الذين غدوا فقراء نتيجة لارتفاع أسعار السلع في الأعوام السابقة، وعددهم يتراوح بين 160 و200 مليون شخص[96]. وفي عام 2010، بلغ متوسط معدل البطالة 9 في المائة في البلدان المتقدمة،

الشكل 4.5 نكسة في معدلات البطالة منذ عام 2008

اتجاهات معدلات البطالة في العقد الماضي

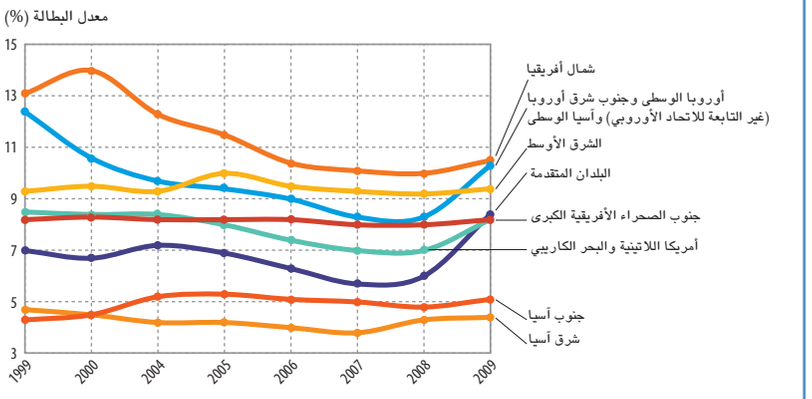

ملاحظة: المناطق واردة حسب تصنيف منظمة العمل الدولية.
المصدر: منظمة العمل الدولية (2010b).

و10 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و20 في المائة في أسبانيا.

وبدأ الانتعاش في عام 2009 ولكنه ليس مضموناً. فخطر الركود "المزدوج" لا يزال مخيماً، وقد يستغرق الانتعاش الكامل عدة أعوام. وساعدت المبادرات السياسية الابتكارية والحوافز المالية الكبيرة في العديد من البلدان، إضافة إلى التنسيق العالمي السريع، على تفادي تفاقم الأزمة[97]. وفي البلدان النامية التي نجحت في انتهاز الفرص الاقتصادية المربحة، جاء تأثير الأزمة أقل حدة. وحافظت عدة حكومات على النفقات الاجتماعية أو عملت على زيادتها خلافاً لما حدث في أواخر التسعينات بعد أزمة شرق آسيا والأزمة الروسية[98].

ويمكن أن تستمر عواقب الأزمات حتى بعد عودة النمو لأن التحسن في سوق العمل يأتي متأخراً عن الناتج في فترة الانتعاش. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يتعرض 43 مليون شخص خسروا وظائفهم خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009 لبطالة طويلة الأمد، وقد يشعر البعض بالإحباط ويترك سوق العمل نهائياً. ويمكن مقارنة ما يحدث الآن بما حدث عقب أزمة شرق آسيا في أواخر التسعينات، حيث لم تعد معدلات المشاركة في القوى العاملة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة[99].

وظهرت مخاطر جديدة مع تصاعد القلق إزاء الاستدامة المالية لبعض البلدان المتقدمة (مثل اليونان)، وما زال شبح العدوى يلوح في الأفق. وكانت الاقتصادات التي شهدت نمواً سريعاً في عام

2000 هي التي تعرضت للضربة الأقوى، رغم أن أستراليا والصين هما من الاستثناءات. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في بيرو وشيلي والمكسيك. وحافظت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى على النمو مع أن معدّله انخفض إلى 2 في المائة في عام 2009 بعد أن كان أكثر من 5 في المائة في عام 2008. وفي البلدان المتقدمة، انخفض النمو السنوي حوالى 6 نقاط مئوية إلى 3.4- في المائة في عام 2009. ويبدو أن بعض البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى كانت الأشد تأثراً بالأزمة، حيث انتقلت اقتصادات الاتحاد السوفييتي السابق من حالة نمو بمعدل يتجاوز 5 في المائة في عام 2008 إلى حالة انكماش بنسبة 7 في المائة تقريباً في عام 2009، وسجّل معدل الفقر أيضاً ارتفاعاً حاداً[100].

وصحيح أن البلدان المتقدمة كانت الأشد تأثراً بالأزمة، إلا أن قدرة بعض البلدان النامية على معالجة آثار الأزمة تخضع لمزيد من القيود. ففي الواقع، كانت نسبة 40 في المائة تقريباً من البلدان التي تواجه تباطؤاً في النمو تعاني من معدلات فقر مرتفعة في عام 2009 وتفتقر إلى القدرات المالية والمؤسسية اللازمة لمواجهة هذا التقلب الاقتصادي[101].

إجراءات على صعيد السياسة العامة

تشهد جميع الاقتصادات تقلبات في العمالة والدخل، ولكن وسائل التصدي لهذه التقلبات من خلال آليات التأمين وغيرها تختلف اختلافاً كبيراً. فنظام التأمين ضد البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عن نظام التأمين في أوروبا. ولكن القاسم المشترك هو توسّع نطاق الحماية الاجتماعية كلما زادت البلدان ثراء، مع إعطاء دور أكبر لآليات التأمين وغيرها من الآليات العامة. ويقول داني رودريك (Dani Rodrik) إن زيادة حجم الحكومات هي نتيجة مباشرة لتزايد المخاطر الناجمة عن العولمة[102]. وهذا ما حصل أثناء الأزمة الأخيرة، إذ عمد نصف دول مجموعة العشرين إلى تمديد فترة تعويضات البطالة في 2010-2009، وعمد أكثر من ثلث هذه الحكومات إلى توسيع نطاق تغطية التعويضات[103].

ويكشف استعراض التجربة الدولية أن تحديد المزيج من المناسب من القوانين والمؤسسات المثلى لتخفيض البطالة هو مهمة شبه مستحيلة[104]. وتتناقض هذه الخلاصة مع افتراض وجود مؤسسات لسوق العمل ودرجات من المرونة تستوفي الشروط المطلوبة كما في مؤشرات البنك الدولي لممارسة الأعمال[105].

وفي الوقت نفسه، يتخذ المزيد من الحكومات إجراءات محدّدة لمواجهة عدم استقرار العمالة وبطالة الشباب، كما في البلدان العربية، حيث ظهرت هذه المشاكل قبل الأزمة العالمية الأخيرة. والسبب في هذه المشاكل لا يقتصر على النمو السريع في القوى العاملة والنمو الاقتصادي السريع الذي لا يخدم مصلحة الفقراء، بل يشمل القدرة المحدودة على خلق فرص عمل جديدة نتيجة لقوانين حماية العمالة، وخاصة في القطاع العام[106].

وفي تصميم إجراءات السياسة العامة القابلة للتنفيذ على الصعيدين المالي والمؤسسي بعيداً عن المطبات التي شهدتها البلدان المتقدمة صعوبة كبيرة. ففي البلدان التي يكثر فيها العمل في القطاع النظامي وتفتقر إلى المؤسسات القوية، يبدو أن الحل المناسب هو مزيج يجمع بين التأمين العام والتأمين الذاتي (الإطار 4.5)[107].

تأثير الأزمات على التنمية البشرية

يزداد الفقر وينتشر في ظل الأزمات المالية. فالأزمة المالية التي شهدتها منطقة شرق آسيا في أواخر التسعينات، أدّت بحوالى 19 مليون إندونيسي و1.1 مليون تايلندي إلى حالة الفقر. وأدت الأزمة المالية في الأرجنتين في عام 2001 إلى زيادة معدل الفقر في البلد 15 نقطة مئوية، كما أدت أزمة عام 1998 في الإكوادور إلى زيادة الفقر 13 نقطة مئوية[108].

ويتوقف تأثير الأزمات على الدخل على فعالية خطط التصدي للبطالة. فهواجس الاستقرار في العمل وفقدان الوظيفة حثّت معظم الحكومات على السعي إلى معالجة البطالة، مع أن التعويضات كثيراً ما تكون جزئية وغير كافية سواء أكان من حيث القيمة أم من حيث التغطية (انظر الإطار 4.5). وعندما تكون الحماية الاجتماعية مفقودة، يضطر الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم إلى الانتقال إلى الاقتصاد غير النظامي حيث الأجور متدنية ونسبة التعرض للمخاطر مرتفعة[109].

ومن الواضح أن تأثير الأزمات على التنمية البشرية لا يقتصر على الدخل ويمكن أن يستمر لفترة طويلة. ففي ظل الأزمات، يمكن أن تضطر الأسر الفقيرة إلى إخراج أولادها من المدرسة، وهذا القرار يسدّ الآفاق لهؤلاء الأولاد في المستقبل[110]. وفي الأزمات، تزداد معدلات وفيات الرضع وترتفع معدلات سوء التغذية، مخلّفة عواقب خطيرة على المدى البعيد نتيجة لتأخر النمو[111]. وتشير

التقديرات إلى أن 30,000 إلى 50,000 طفل على الأقل سيموتون في أفريقيا بسبب الأزمة المالية الأخيرة[112]. ويمكن أن تؤدي الأزمات أيضاً إلى إلقاء المزيد من الأطفال في الشوارع[113]، وارتفاع معدلات الانتحار والجريمة، وتزايد الاستغلال والعنف المنزلي، وتأجج التوترات الإثنية[114]. وفي التطورات الأخيرة ما يدل على أن الارتفاع في معدلات البطالة سيكون أطول أمداً من الانخفاض في معدلات الإنتاج[115].

وكثيراً ما يكون تأثير الأزمات على وفيات الأطفال أشد ضرراً على الإناث. وقد استُخلص من البيانات المتوفرة عن 1.7 مليون ولادة في 59 بلداً نامياً للفترة من 1975 إلى 2004، أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة أدى إلى زيادة في متوسط معدل وفيات الرضع بلغت 7.4 وفيات للإناث مقابل 1.5 وفيات للذكور لكل 1,000 من المواليد أحياء[116].

وعمدت بعض البلدان النامية إلى حماية ميزانيات القطاع الاجتماعي هذه المرة[117]. فقد خصصت جنوب أفريقيا 56 في المائة من الحوافز للحماية الاجتماعية. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، فانخفضت أجور المعلمين الحقيقية بنسبة 40 في المائة، وفي السودان ومدغشقر واليمن، انخفضت الأجور بنسبة تراوحت بين 20 و30 في المائة. وفي العديد من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تفاقم التأخر في دفع أجور المعلمين والعاملين في قطاع الصحة[118]. وفي بعض الأحيان، يعتبر الاقتطاع من الميزانيات إجراء ضرورياً لمعالجة انخفاض الإيرادات، ولكن العديد من البلدان النامية بات لديها مجال واسع لتنفيذ سياسة مالية فاعلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية[119].

وكثيراً ما يسهم تأثير الأزمات في تفاقم عدم المساواة. فبينما يسرح الملايين من عملهم، يحظى آخرون، مثل المستثمرين، بالحماية بفضل تأمين الودائع أو يستفيدون من خطط الإنقاذ. والذين يحققون مكاسب نسبية وأحياناً مطلقة هم عموماً أصحاب النفوذ الذين يملكون الأصول والمعلومات ويتمتعون بحصانة مالية[120].

نظرة بعيدة

على الرغم من الآثار السلبية، يبقى من الضروري النظر إلى الأزمة الحالية من منظور بعيد المدى. فهذه الأزمة هي الأسوأ منذ الكساد الكبير على البلدان المتقدمة فقط، لأن البلدان النامية

إطار 4.5 اتجاهات في حماية العمالة

يعتمد حوالى 150 بلداً اليوم شكلاً من أشكال برامج التعويض في حالة البطالة. ففي العديد من البلدان المتقدمة، يجري التصدي لخطر البطالة، وخاصة في أوروبا الغربية، من خلال مجموعة واسعة من برامج الرفاه الاجتماعي، وأبرزها برنامج التأمين ضد البطالة. ويبلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية في معظم بلدان أوروبا الغربية اليوم نسبة تتراوح بين 25 و30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين يبدو تصميم هذه البرامج ونطاقها أضعف بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية، يُلاحظ اتجاه نحو اتخاذ المزيد من التدابير الاحتياطية في حال فقدان الوظائف. فقد بلغ الإنفاق الاجتماعي الاستنسابي، بما في ذلك تعويضات البطالة، 40 في المائة تقريباً من مجموع الإنفاق الإضافي المخصص للحوافز المالية، مع أن تعويضات البطالة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية لا تغطي سوى نصف العاطلين عن العمل.

أما في البلدان النامية، فلا تشمل تعويضات البطالة سوى نسبة قليلة من العاطلين عن العمل. وتشير التقديرات إلى أن شخصاً واحداً عاطلاً عن العمل من أصل خمسة أشخاص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يحصل على شكل من أشكال تعويضات البطالة. وتنخفض هذه النسبة إلى شخص واحد لكل 33 إلى 50 شخصاً في البلدان العربية ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. أما في الأرجنتين والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا، فتتراوح نسبة المستفيدين من تعويضات البطالة بين 7 و12 في المائة من مجموع العاطلين عن العمل، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى 25 في المائة في الاتحاد الروسي. وعندما تتوفر التعويضات، تكون قيمتها منخفضة. ولا يزال متوسط التعويضات التي هي بمثابة بديل عن خسارة الأجر، مستقراً عند حوالى 10 في المائة. كما لا يزال التأمين الذاتي وغيره من الآليات غير النظامية لمواجهة البطالة هو الأسلوب الأكثر رواجاً الذي يلجأ إليه الأشخاص للتعويض عن فقدان الوظيفة في البلدان النامية.

وتعتمد بعض البلدان، أبرزها شيلي، حسابات ادخار فردية إلزامية، تفرض على أصحاب العمل وأحيانا العمال إيداع نسبة تتراوح بين 3 و9 في المائة من قيمة الأجر. وهذه الخطط يمكن أن تنطلق من دوافع تتعلق بالاقتصاد الكلي (زيادة معدلات الادّخار) أو بالادخار، ولكنها تخلق صعوبات تتعلّق بالتصميم والقدرة، إضافة إلى مسائل تتعلق بكيفية استثمار هذه المدخرات. وقد لا يتمكن العمال، ولا سيما الشباب وأصحاب الأجور المتدنية في القطاع غير النظامي، من ادخار ما يكفي من الأموال ليعتمدوا عليها في حالة البطالة.

وقد ازدادت خطط التأمين المدعومة من القطاع العام في مختلف أنحاء العالم. فلدى تركيا وكوريا الجنوبية نظام تأمين إلزامي ضد البطالة. وبموجب هذا النظام، يُفرض على العمال أن يقدموا مساهمة محددة ويستوفوا متطلبات الأهلية ليحصلوا على تعويضات تدفع لفترة تتراوح بين 7 و10 أشهر. وفي الصين، تقدم تعويضات البطالة إلى نسبة صغيرة من الأيدي العاملة في المدن، وتتولى الحكومات المحلية تحديد قيمة هذه التعويضات بمعدلات أقل من الحد الأدنى المحلي للأجور.

المصدر: Commander 2010; Blanchard 2008; Salehi-Isfahani 2010; Freeman 1998; Rodrik 1998; ILO 2010a; Vroman and Brsusentsev 2009; Robalino, Vodopivec, and Bodor 2009.

شهدت تدهوراً أسوأ في مطلع الثمانينات، وحافظ بعض هذه البلدان، كالصين والهند، على نمو قوي. وبالفعل، من المتوقع أن يزداد الناتج العالمي في أواخر 2010 بنسبة واحد في المائة عما كان عليه قبل الأزمة. وتشير تقديراتنا إلى استمرار الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الالتحاق بالمدارس، الذي أدى إلى ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية العالمي إلى 0.68 في عام 2010، بحيث أصبحت قيمته أعلى بنسبة 2 في المائة مما كانت عليه في عام 2007. وأما في البلدان المتقدمة، فلم يسجل دليل التنمية البشرية سوى ارتفاع بسيط، لأنّ التحسّن الذي تحقق في الصحة والتعليم قابله انخفاض حاد في الدخل.

وفي الوقت نفسه، سلطت الأزمة الضوء على مراقبة الأسواق وطرحت أسئلة هامة حول استمرارية النموذج والنهج الذي أدى إلى الازدهار الاقتصادي في بداية الألفية الثالثة. وفي مطلع هذا العام، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية إصلاحاً جذرياً لفرض الضوابط على النظام المالي، من خلال زيادة عدد الشركات المالية الخاضعة للرقابة، وتنظيم العديد من عقود المشتقات التي كانت سبباً في الأزمة، وإنشاء هيئة تنظيمية لحماية مستهلكي الخدمات المالية. وسنعود لمناقشة مفاعيل هذا الإجراء في الفصل 6.

خطر تغيّر المناخ

عدم الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك هو مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد التقدم في التنمية البشرية. وتعتمد نماذج الإنتاج الحالية كثيراً على الوقود الأحفوري. ولكن هذا الوضع غير مستدام لأن هذه الموارد قليلة الكمية وكثيرة الأضرار. لذلك لا بد من الفصل بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري لتحقيق تنمية بشرية مستدامة حقاً. وبدأت بعض البلدان المتقدمة التخفيف من وطأة الأضرار من خلال زيادة إعادة التدوير والاستثمار في النقل العام والبنية التحتية. ولكن البلدان النامية تصطدم بارتفاع تكاليف مصادر الطاقة النظيفة وقلة توفرها. وينبغي أن تكون البلدان المتقدمة القدوة في تسهيل عملية الفصل، وأن تدعم تحوّل البلدان النامية نحو التنمية البشرية المستدامة[121].

وتطرقت تقارير التنمية البشرية في الأعداد الأولى إلى موضوع المخاطر البيئية، وتناولت في الأعداد الأخيرة موضوع تغيّر المناخ وندرة المياه. كما تناولت تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية المواضيع نفسها، بعضها من وجهة نظر وطنية (تغيّر المناخ في كرواتيا والصين) والبعض الآخر ركز على مواضيع ذات أهمية محلية (الطاقة في الاتحاد الروسي والموارد المائية في طاجيكستان). ولكن قضية الاستدامة الوثيقة الصلة باستعمال الموارد المالية والطبيعية وتوزيعها على الأفراد والأجيال، تستحق المزيد من الاهتمام في ظل المخاطر الحالية.

ولم نتوصّل بعد إلى استيعاب وافٍ للاستدامة في التنمية البشرية وكيفية تقييمها وقياسها. كيف يمكن معالجة التباين الملحوظ بين الزيادة في دليل التنمية البشرية والتراجع في المؤشرات البيئية؟ ما هو المطلوب لتعزيز الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر، وكيف يمكن لهذين المجالين دعم التنمية البشرية ودفع عجلتها؟ كيف نحدّد الأولويات؟ كيف يمكن أن تحقق السياسة العامة التوازن بين الاقتصاد الأخضر والتنمية والتوزيع؟ هذه أسئلة أساسية تتطلب أجوبة دقيقة.

وقياس الاستدامة هو جزء من الصعوبات التي يطرحها مفهوم الاستدامة على الصعيدين العالمي والوطني. ولكن لا إجماع يذكر حول هذا الموضوع. فالبعض يدعو إلى استخدام مقياس شامل يقيس مدى استنفاد الاقتصاد للأصول الطبيعية والمادية، والبعض الآخر يعتقد أن الاستدامة البيئية يجب أن تكون منفصلة عن سائر أنواع الاستدامة. ومن وجهة نظر فلسفية، ما من اتفاق حول ما إذا كان تراكم الأصول المادية كافياً للتعويض عن التدهور البيئي.

الشكل **4.6** عالم أقل استدامة

الاتجاهات في المقاييس الرئيسية للاستدامة، 1970-2010

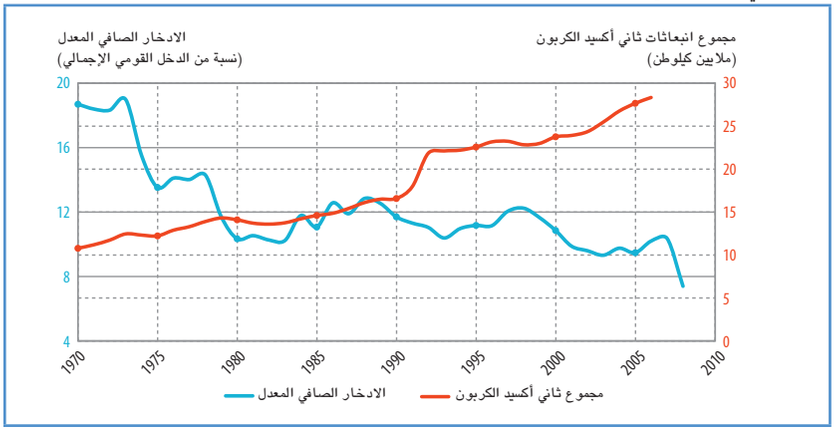

ملاحظة: لا يشمل الادخار الصافي المعدل الأضرار الناجمة عن انبعاث الجسيمات.

المصدر: البنك الدولي (2010g).

أما المقاييس الحالية فتنطلق من أسس مختلفة. فمعدل الادخار الصافي للبنك الدولي يستند إلى قياس شامل لرؤوس الأموال يضم جميع أنواع الأصول، ويفترض بالتالي أن بعضها يعوض عن الآخر. أما الشبكة العالمية للبصمة الإيكولوجية والكربونية ودليل الاستدامة البيئية لجامعة يال (Yale)، فيركزان فقط على البيئة.

غير أن المؤشرات على اختلافها تظهر أن العالم يصبح أقل استدامة مع مرور الوقت. وفي الفترة من 1970 إلى 2008، انخفض الادخار الصافي المعدل في العالم أكثر من النصف، إذ تراجع من 19 في المائة إلى أقل من 7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، بينما ارتفع مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر من الضعف في الفترة نفسها (الشكل 4.6). وتنطوي هذه الاتجاهات العالمية على فوارق كبيرة بين المناطق، يختلف نمطها حسب المقياس المعتمد[122].

ويطرح هذا الوضع تحدّيات جسيمة. فالبلدان التي تسجل مستوىً منخفضاً من حيث دليل التنمية البشرية تحتاج إلى تحقيق نمو مرتفع في الدخل، ولكن كما رأينا في مجالات أخرى، سيكون لانتشار الأفكار الجديدة والابتكارات التكنولوجية دور رئيسي في توجيه البلدان نحو تحقيق النمو الأخضر.

وعواقب الإنتاج الذي لا يستوفي شروط الاستدامة البيئية واضحة للعيان. فموجات الجفاف والفيضانات والإجهاد البيئي هي عائق كبير أمام تحقيق تطلعات الشعوب. وتدل النتائج المخيبة التي أسفرت عنها المفاوضات الدولية الأخيرة حول تغيّر المناخ على أن مواجهة الخطر الداهم الذي يهدد العالم حالياً يتطلب التزاماً حقيقياً من جميع البلدان. وكما يذكر تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008، يحتاج العالم إلى اتفاقية دولية ملزمة لتخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في الأجل الطويل، مع الاعتراف بضرورة الاستمرار في التخفيف من الفقر، ومراعاة الظروف والقدرات المختلفة. وحتى ولو خفضنا الانبعاثات، علينا أيضاً أن نتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة الذي يشهده العالم منذ حين والذي لا يمكن معالجته بحلول آنية.

وخلاصة القول، بعد مرور عقدين من الزمن على صدور تقرير التنمية البشرية الأول، ليس هناك ما يشير إلى تقدم ملموس في جعل العالم أكثر استدامة أو في توفير الحماية الفعالة للفئات الضعيفة من الصدمات. ونحن الآن تحت أثر أكبر أزمة مالية يشهدها العالم منذ عقود، ويهدد الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري بإلحاق أضرار مدمرة بالبيئة وبالتنمية البشرية للأجيال المقبلة. وتطرح هذه التطورات أسئلة خطيرة حول جدوى أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية وإمكانية الاستمرار به في الأجل الطويل.

* * *

تناول هذا الفصل الاتجاهات في التمكين وعدم المساواة والاستدامة والتعرض للمخاطر في محاولة لتقديم تقييم شامل للتنمية البشرية خلال الأعوام الأربعين الماضية.

وتبدو الصورة مختلطة الملامح:

- انتشرت الممارسات الديمقراطية في معظم أنحاء العالم على المستويين الوطني ودون الوطني، كما حصل تقدم واضح في تمكين بعض المجموعات المحرومة.
- ترتبط المستويات المرتفعة لدليل التنمية البشرية بارتفاع معدلات المساواة، ولكن حالات عدم المساواة لا تزال كثيرة داخل البلدان، كما إن التفاوت في الدخل في ازدياد.
- لا يزال شبح انعدام الاستقرار العالمي في الاقتصاد الكلي يلوح في الأفق، وثمة ما يدل ويؤكد على عدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية في العالم، وهذا الوضع بحاجة ملحة إلى المعالجة.

تشدد هذه النتائج كلها على الفكرة الرئيسية التي يُراد من هذا الفصل إيصالها، وهي أن الخير لا يأتي كله دفعة واحدة. والتنمية البشرية لا تقاس بالإنجازات المالية، بل تتجاوزها إلى أهداف بعيدة أخرى. والتطرّق إلى التمكين وعدم المساواة والاستدامة والتعرض للمخاطر في سياق التنمية البشرية يعني طرح أسئلة جديدة حول توجه السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. كما يعني ضرورة تقييم نماذج التقدم المادي التي أحدثت بعض التقدم ولكنها ترافقت مع ممارسات إقصائية وغير مستدامة في الإنتاج والسياسة. وسنناقش هذه الأفكار في الفصل 6.

والقدرة على قياس هذه الأبعاد تسمح بالتعمق في تحليل دورها في تقييم التنمية. ويعرض الفصل 5 الابتكارات الرئيسية على هذا الصعيد، فيما يتعلق بتوزيع الصحة والتعليم والدخل، ويسلط الضوء على طبيعة الحرمان المطلق وشدته.

عدم الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك هو مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد التقدم في التنمية البشرية

الفصل 5

ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر

التنمية البشرية هي توسيع للحريات الحقيقية للإنسان، حتى يعيش الحياة التي ينشدها. ودليل التنمية البشرية، الذي أطلق في عام 1990، هو مقياس سبّاق، إذ تجاوز الدخل، ليشمل بُعدي الصحة والتعليم في التنمية البشرية. وأقرّ تقرير التنمية البشرية الأول لعام 1990 بأن دليل التنمية البشرية يقيس بعضاً من خيارات البشر، ويُغفل الكثير منها على أهميتها، كالحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والحماية من العنف وعدم الأمان والتمييز. وركزت على هذا النقص أبحاث عديدة حول الرفاه أجريت في مراحل لاحقة[1]. وابتكرت التقارير الإقليمية والوطنية مقاييس جديدة ومتنوعة للتنمية البشرية، وظهرت مجموعة واسعة من الأدبيات الأكاديمية النظرية حول دليل التنمية البشرية ومختلف المواضيع المتصلة به.

ولتكوين صورة كاملة عن تطوّر مفهوم التنمية البشرية، لا بد من رؤية تتجاوز الأبعاد التي يشملها دليل التنمية البشرية. فالتقدم الإجمالي في الصحة والتعليم والدخل، يلازمه تفاقم في عدم المساواة، وعدم الاستدامة في أنماط الإنتاج، وإخضاع فئات واسعة من السكان في مختلف أنحاء العالم. ويتناول هذا الفصل والفصل 6 انعكاسات هذه الرؤية الشاملة على قياس التنمية البشرية وتصميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.

وتبين المصفوفة المبسطة الواردة فيما يلي (الجدول 5.1) المجال الواسع الذي يغطيه دليل التنمية البشرية، وقد استُكمل في هذا التقرير بمقاييس جديدة سنتناولها في هذا الفصل، وهي معروضة في الملحق الإحصائي. وترد في أعمدة الجدول عناصر الدليل (أي الصحة، والتعليم، والسلع المادية، والمشاركة السياسية، والتماسك الاجتماعي). أما في الخطوط الأفقية فترد المقاييس التجريبية لهذه العناصر (الحرمان، والمستوى المتوسط، والتعرض للمخاطر، وعدم المساواة). وتُقاس الاستدامة البيئية، مثلاً، بمدى التعرض للمخاطر، وهو مقياس لتقييم الإمكانات المتاحة للتنمية البشرية والمخاطر المحدقة بها. ويعرض الجدول مجالات القياس الجديدة التي تحقق فيها تقدم في هذا العام (بالألوان القاتمة). كما يعرض المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من التركيز في تقارير أخرى في المستقبل.

الجدول 5.1 قياس التنمية البشرية

نحو نموذج جديد لقياس التنمية البشرية

مقياس تجريبي	عناصر التنمية البشرية				
	الصحة	التعليم	السلع المادية	المجال السياسي	التماسك الاجتماعي
المستوى المتوسط	دليل التنمية البشرية			مؤشرات التمكين	
الحرمان	دليل الفقر المتعدد الأبعاد				
التعرض للمخاطر	مؤشرات الاستدامة البيئية، والأمن البشري، والرفاه، والعمل اللائق				
عدم المساواة	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة				
	دليل الفوارق بين الجنسين				

المصدر: مكتب دليل التنمية البشرية، عن Pritchett، 2010.

ثلاثة مقاييس جديدة متعددة الأبعاد

من أهم الابتكارات التي أطلقت في الذكرى العشرين لصدور التقرير الأول عن التنمية البشرية، إضافة مقاييس جديدة إلى مجموعة دليل التنمية البشرية، وهي مقاييس متعددة الأبعاد لعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر.

- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: يُطبق على 139 بلداً، ويقيس الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل. ويختلف هذا الفارق في الأبعاد الثلاثة بين بلد وآخر، ويتراوح بين 1 في المائة في التعليم (الجمهورية التشيكية) و68 في المائة في الدخل (ناميبيا). ويبلغ أعلى حد له في البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية.
- دليل الفوارق بين الجنسين: يُطبق على 138 بلداً، ويبيّن الفوارق بين الجنسين في الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. ويتراوح الفارق في الإنجازات نتيجة الفوارق بين الجنسين بين 17 و85 في المائة، ويسجل هذا الدليل أكبر الفوارق في البلدان العربية وجنوب آسيا[2].
- دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يحدد أوجه الحرمان المتداخلة التي تعاني منها الأسر في التعليم والصحة والدخل. وتشير التقديرات إلى أن حوالى ثلث السكان في 104 بلدان نامية، أي أكثر من 1.75 مليار شخص، يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد. ويعيش نصف هؤلاء في جنوب آسيا، مع أن منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تسجل أعلى المعدلات، مع وجود تفاوت ملحوظ بين المناطق والفئات والسكان الأصليين.

وكما ذُكر في الإطار 1.2 من الفصل 1، يبقى دليل التنمية البشرية مقياساً للتقدم في ثلاثة أبعاد، هي الصحة، والتعليم، والدخل. غير أن مؤشراته ومواصفاته الوظيفية تخضع للتحسين باستمرار. وهذا التحسين يثري هذا الدليل، ويعزز أهميته بصفته نهجاً راسخاً في الفكر الإنمائي.

وقد استلهمنا في نهجنا الكثير من التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، التي نوعت طرق تحليل التنمية البشرية. والواقع أن الابتكار في المقاييس هو فكرة ذات جذور وطنية ومحلية، ومعظم المقاييس المبتكرة مطبوعة بخصوصية البلد الذي نشأت فيه وقد يتعذر تطبيقها على بلدان أخرى بسبب النقص في البيانات. ومع ذلك يؤدي تكييف المقاييس وفقاً للظروف المحلية بعملية القياس إلى نتائج قيمة (الإطار 5.1).

ويسمح التطور في جمع المعلومات والبيانات بابتكار مقاييس جديدة لقياس الفقر وعدم المساواة في مختلف الأبعاد، يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي لتيسير المقارنة بين البلدان والتوصل إلى نتائج وأفكار جديدة.

الإطار 5.1 ابتكارات في قياس التنمية البشرية: دليل التنمية البشرية في التطبيق العملي

تناولت تقارير وطنية عديدة عن التنمية البشرية جوانب عديدة للرفاه من خلال توسيع نطاق دليل التنمية البشرية وتكييفه على الصعيد المحلي:

- تناول تقرير البوسنة والهرسك الإقصاء الاجتماعي باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد في مرحلة الانتقال من الاشتراكية وغداة الصراعات. ويتضمن هذا التقرير مقاييس للمشاركة السياسية في الانتخابات والمجتمع المدني، والحصول على الخدمات، والإقصاء الطويل الأجل. وتظهر النتائج أن نصف السكان يعانون من الإقصاء الاجتماعي، وأكثر من يتأثر بهذا الإقصاء هم سكان الريف، والفقراء، والمسنون، والشباب والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.
- تناول تقرير كوستاريكا العلاقة بين عدم شعور المواطن بالأمن والتنمية البشرية. واعتمد أدوات جديدة لقياس مبررات عدم الشعور بالأمن على مستوى المقاطعة، ومن هذه المبررات العنف والسرقة، وتصورات السكان لانعدام الأمن، والحريات الفردية. وبذلك انخفضت قيمة الدليل التقليدي للتنمية البشرية وأعيد تقييم الوضع في كوستاريكا وفقاً لمفاهيم واسعة للرفاه.
- ركز تقرير كولومبيا على آثار النزاع المسلح على حياة الناس بناءً على بيانات متعلقة بجرائم القتل، والنزوح، وتدهور الأوضاع أثناء الحروب (الجرائم المرتكبة خلال النزاعات)، وصعوبة الحكم، والعنف. وتضمن التقرير تحليلاً ارتكز على الحوار مع المجتمعات المحلية في البلد، لتحديد أسباب الصراع، وأوضح أن الحل يكمن في تعزيز الحريات ومعالجة الفوارق. كما أشار هذا التقرير إلى مجموعة من السياسات لتخطي العمل العسكري ولاستكمال مفاوضات السلام الرفيعة المستوى.

المصدر: Based on Gaye and Jha (2010). See www.hdr.undp.org/en/nhdr/.

قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد: الدليل الجديد للتنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

يقدّم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية، تحجب فوارق كبيرة في توزيع التنمية البشرية بين السكان في أي بلد. وكانت التقديرات التي تضمنتها تقارير سابقة لقياس عدم المساواة جزئية (تقتصر على الدخل فقط مثلاً) أو تغطي عدداً قليلاً من البلدان (15 بلداً في عام 2006). ويطلق تقرير هذا العام دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، مسترشداً بفكرة جديدة أطلقها تقرير التنمية البشرية للمكسيك في عام 2002، ثم تبناها التقرير الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية[3]. وهذا الدليل الجديد يُقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي، ويبين عدم المساواة في كل بُعد من أبعاد دليل التنمية البشرية في عدد كبير من البلدان. وللدليل الجديد خصائص إحصائية هامة تسمح بإجراء التقديرات المقارنة بين البلدان، وتسمح باستخدام البيانات المستمدّة من مصادر مختلفة. فالبيانات المتعلقة بالصحة، مثلاً، تُجمع من جداول الوفيات والبيانات المتعلقة بالدخل من مسوح الأسر المعيشية[4]. ويتضمن الجدول الإحصائي 3 تقديرات كاملة لدليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة للبلدان التي تتوفر عنها البيانات.

ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، لا يحسب متوسط التنمية البشرية في أي بلد استناداً إلى مؤشرات الصحة والتعليم والدخل فحسب، بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية. فلنعتبر أن لكل فرد "دليلاً شخصياً للتنمية البشرية". وإذا كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو نفسه لجميع الأفراد في المجتمع، وكذلك سنوات الدراسة والدخل، وإذا كان لكل فرد متوسط المستوى الاجتماعي نفسه لكل متغيّر، تكون قيمة دليل التنمية البشرية لهذا المجتمع مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية لكل فرد، ومساوية أيضاً لقيمة دليل التنمية البشرية "للشخص المتوسط". ولكن في الواقع هناك فوارق بين الأفراد، ويختلف متوسط دليل التنمية البشرية عن مستوى دليل التنمية البشرية لكل فرد. ويحسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الفوارق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وسنوات الدراسة، والدخل، فيخفض متوسط قيمة كل بُعد وفقاً لحجم عدم المساواة. ويمكن أن تكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي إذا كانت المساواة تامة بين أفراد المجتمع. كما يمكن أن تكون قيمة هذا الدليل دون دليل التنمية البشرية في حال ارتفاع عدم المساواة. وهكذا يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية دليلاً للتنمية البشرية "المحتملة" (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة)، بينما يعتبر دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة دليلاً لمستوى التنمية الفعلي (إذ يأخذ في الحسبان عدم المساواة). والفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو "الفارق" بين المستوى الفعلي للتنمية البشرية والمستوى المحتمل الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة[5].

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة لا يحسب متوسط التنمية البشرية فقط، بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية

الخسائر في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة

تشمل التقديرات التي نقدمها في هذا الفصل مجموع الخسارة في التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الأبعاد المختلفة، والخسارة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة، وأثر عدم المساواة على ترتيب البلدان من حيث دليل التنمية البشرية[6]. ويبلغ متوسط الفارق بين دليل التنمية البشرية والدليل المعدل بعامل عدم المساواة نسبة 22 في المائة تقريباً، ويتراوح بين 6 في المائة (في الجمهورية التشيكية) و45 في المائة (في موزامبيق). ويتجاوز الفارق 10 في المائة في أكثر من 80 في المائة من البلدان، ويتجاوز 25 في المائة في حوالى 40 في المائة من البلدان (انظر الجدول الإحصائي 3).

ويُلاحظ عموماً أن البلدان التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية، تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة في مختلف الأبعاد، وبالتالي تتكبد خسائر كبيرة في التنمية البشرية، ولكن الوضع يختلف بين بلد وآخر. ويبين الشكل 5.1 الحد الأدنى والحد الأقصى للخسائر بين مختلف فئات دليل التنمية البشرية وأنماط هذه الخسائر.

الشكل 5.1 أثر بالغ لعدم المساواة على التنمية البشرية

الخسائر في قيمة دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في مختلف الأبعاد

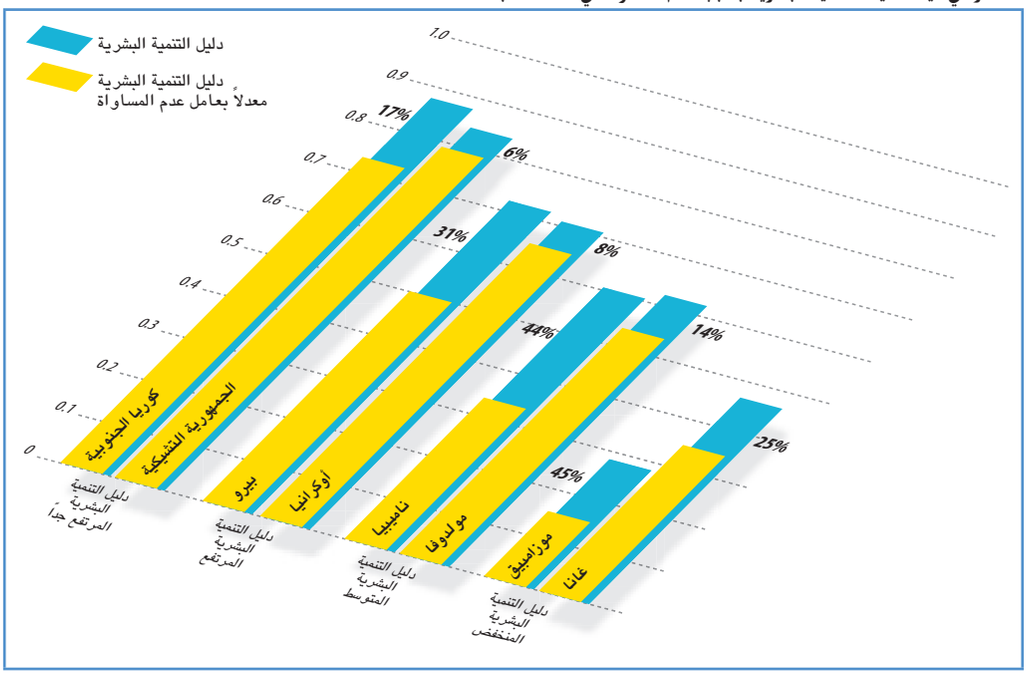

ملاحظة: الأرقام المحاذية للخانات هي النسب المئوية للخسائر الناجمة عن عدم المساواة المتعدد الأبعاد (انظر الجدول الإحصائي 5).

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

الشكل 5.2 سكان بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا والبلدان العربية يسجلون أكبر الخسائر بسبب عدم المساواة في التنمية البشرية

الخسائر في قيمة دليل التنمية البشرية وعناصره بسبب عدم المساواة حسب المناطق

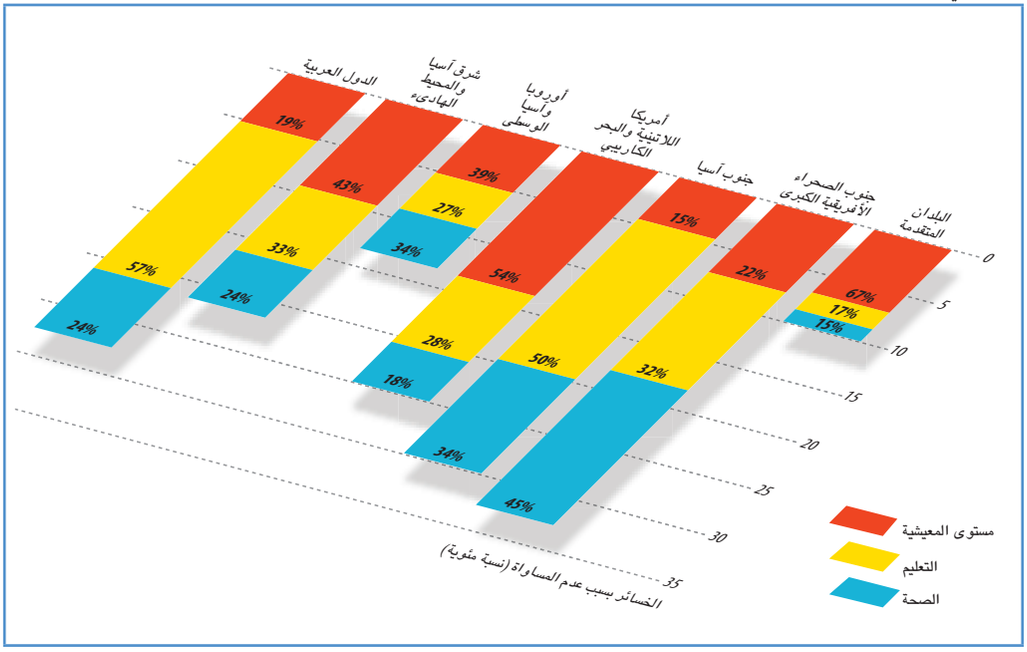

ملاحظة: الأرقام داخل الخانات هي النسب المئوية للخسائر الناجمة عن كل عنصر من عناصر دليل التنمية البشرية.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

فبين البلدان التي يسجل فيها دليل التنمية البشرية قيمة منخفضة، تخسر موزامبيق أكثر من 45 في المائة من قيمة هذا الدليل، وتخسر غانا 25 في المائة. وبين البلدان التي يسجل فيها دليل التنمية البشرية قيمة مرتفعة، تخسر بيرو 31 في المائة من قيمة هذا الدليل، بينما تخسر أوكرانيا 8 في المائة. أما بين البلدان المتقدمة، فتسجل كوريا الجنوبية أكبر خسارة تصل إلى حوالى 17 في المائة.

وتطال أكبر الخسائر في قيمة دليل التنمية البشرية سكان بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى حيث الفوارق كبيرة في الأبعاد الثلاثة، تليها جنوب آسيا والبلدان العربية (الشكل 5.2). وتسجل جنوب آسيا فوارق كبيرة في الصحة والتعليم. ففي الهند تتراجع قيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 41 في المائة في بُعد التعليم و31 في المائة في بُعد الصحة. أما في البلدان العربية، فتُعزى الخسائر الكبيرة إلى عدم المساواة في توزيع التعليم. ففي كل من مصر والمغرب، مثلاً، يخسر دليل التنمية البشرية 28 في المائة من قيمته، ويعزى معظم الخسارة إلى عدم المساواة في التعليم. وفي مناطق أخرى تُعزى الخسائر، عموماً، إلى عدم المساواة في بُعد واحد.

ويبلغ عدم المساواة في التنمية البشرية حده الأدنى في البلدان المتقدمة. والوضع جيد كذلك في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. أما الاقتصادات الاشتراكية السابقة في أوروبا وآسيا الوسطى، فلا تزال قريبة من المساواة في توزيع الإنجازات في الأبعاد الثلاثة.

وعند حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في فترات زمنية مختلفة، يمكن تقدير أنماط عدم المساواة ومقارنتها. ففي الفترة من 2000 إلى 2005، تراجع الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في البرازيل من 31 في المائة إلى 28.5 في المائة، ما يدل على تراجع عدم المساواة في جميع الأبعاد، بمعدل 3 نقاط مئوية في الصحة ونقطتين مئويتين في التعليم والدخل.

الخسارة في الصحة والتعليم تفوق الخسارة في الدخل

يتجاوز عدم المساواة في الصحة أو التعليم أو في الاثنين معاً في أكثر من ثلث البلدان عدم المساواة في الدخل. ويتراوح الفارق بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة بين 4 في المائة (في آيسلندا) و59 في المائة (في أفغانستان) في الصحة، وبين 1 في المائة (في الجمهورية التشيكية) و50 في المائة (في اليمن) في التعليم، وبين 4 في المائة (في أذربيجان) و68 في المائة (في ناميبيا) في الدخل.

ويرتفع مستوى عدم المساواة في البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة من حيث قيمة دليل التنمية البشرية، سواء أكان في الدخل أم في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل. لكن العلاقة بين عدم المساواة ودليل التنمية البشرية تبدو أقوى في حالة الأبعاد غير المرتبطة بالدخل منها في حالة الدخل (انظر الفصل 3). والخلاصة العامة أن عدم المساواة يؤثر سلباً على الإنجازات في التنمية البشرية، ولكن الوضع يختلف بين بلد وآخر. فالبلدان التي لا تزال دون المتوسط من حيث سنوات الدراسة ليست أقل تكافؤاً من البلدان التي تجاوزت هذا المتوسط. فمتوسط سنوات الدراسة في البرازيل (7 سنوات) هو أقل بكثير من متوسط سنوات الدراسة في كوريا الجنوبية (12 سنة). لكن الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم هي نفسها في البلدين (أي حوالى 26 في المائة). والبلدان التي تسجل المتوسط نفسه للعمر المتوقع عند الولادة قد تشهد مستويات مختلفة من عدم المساواة، تؤدي إلى خسائر في الصحة، مثلاً، تصل نسبتها إلى 33 في المائة في باكستان، و23 في المائة في منغوليا، و12 في المائة في الاتحاد الروسي. ويتأثر عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمعدلات وفيات الرضّع والأطفال.

وفي هذه النتائج ما يدل على القيمة الحقيقية لقياس عدم المساواة في الأبعاد المختلفة، وكذلك على طبيعة السياسات التي يمكن العمل بها على هذا الصعيد. فالفوارق في الصحة والتعليم تضع صانعي السياسات أمام تحدٍ كبير. ففي مجال الصحة، من الضروري وضع برامج، كبرامج التحصين، لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الحصول على الخدمات العامة[7]. أما التعليم فهو شبه متاح للجميع عن طريق القطاع العام، كما أوضحنا في الفصل 2، لذلك يجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق المساواة في الحصول عليه.

يتجاوز عدم المساواة في الصحة والتعليم في أكثر من ثلث البلدان عدم المساواة في الدخل

حدود دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة يقيس عدم المساواة الذي عجز عن قياسه دليل التنمية البشرية. ولكن هذا الدليل لا يزال قاصراً عن رصد الفوارق المتداخلة، لمعرفة ما إذا كان

الأشخاص أنفسهم يعانون من وجه واحد أو من أوجه حرمان متعددة [8]. وهذا النقص يُعزى بسبب مسائل تقنية وأخرى متعلقة بالبيانات. وسيجري العمل على تحسين هذا الدليل، الذي لا يزال مقياساً تجريبياً، بناءً على ما يرد من تعليقات عليه وما يتوفر من بيانات مع الوقت.

قياس الفوارق بين الجنسين: الدليل الجديد للفوارق بين الجنسين

تبقى الفوارق في الإنجازات بين الجنسين عائقاً كبيراً أمام التنمية البشرية. فمنذ عام 1990، أحرزت الفتيات والنساء تقدماً كبيراً، ولكن ما أنجز لا يكفي لتحقيق الإنصاف بين الجنسين

تبقى الفوارق في الإنجازات بين الجنسين عائقاً كبيراً أمام التنمية البشرية. فمنذ عام 1990، أحرزت الفتيات والنساء تقدما كبيراً، ولكن هذا التقدم لم يكن كافياً لتحقيق الإنصاف بين الجنسين. ونستعرض في هذا الجزء الطرق المُستخدمة في قياس ورصد الفوارق بين الجنسين، ونتوسع في بحث الطرق المُطبقة في قياس هذه الفوارق في مختلف الأبعاد. ودليل الفوارق بين الجنسين، الذي يُعتبر مقياساً تجريبياً آخر، هو دليل فريد من نوعه، يشمل التحصيل العلمي، والمشاركة الاقتصادية والسياسية، والقضايا الصحية الخاصة بالمرأة، ويقيس الفوارق المتداخلة على الصعيد الوطني. وبذلك يتفوق هذا الدليل على غيره من المقاييس العالمية لرصد المساواة بين الجنسين. ويتضمن الجدول الإحصائي 4 سلسلة من التقديرات لدليل الفوارق بين الجنسين، تشمل جميع البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

ومقاييس أوجه الحرمان التي تعاني منها المرأة تساعد في توضيح المشاكل العالقة، وفي رصد التقدم نحو تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، وفي مساءلة الحكومات بهذا الشأن. ومنذ عام 1990، ازداد نشر البيانات التي توضح الفوارق بين الجنسين، نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها الحكومات وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

ومن أول المقاييس العالمية لقياس الفوارق بين الجنسين، دليل التنمية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ودليل تمكين المرأة، وقد أطلقهما تقرير التنمية البشرية لعام 1995، أي قبل انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وكان الهدف من دليل التنمية البشرية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة قياس الفوارق بين الجنسين في أبعاد دليل التنمية البشرية[9]. أما دليل تمكين المرأة فيركز على المشاركة السياسية (التي تقاس على أساس حصة المرأة من المقاعد البرلمانية)، والمشاركة الاقتصادية (التي تقاس على أساس حصة المرأة من المناصب الرفيعة المستوى والمناصب المهنية)، وامتلاك الموارد الاقتصادية (الذي يُقاس على أساس فجوة الدخل). واستأثرت هذه الخطوة الرائدة باهتمام الرأي العام، وذلك بفضل ما تبعها من تقارير سنوية، وأكدت على أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلها. غير أن كلاً من دليل التنمية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ومقياس تمكين المرأة أثار نقاشاً حول كيفية تطوير دليل موثوق يصلح لقياس الفوارق بين الجنسين[10].

وتعرّض دليل التنمية البشرية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ودليل تمكين المرأة لمجموعة من الانتقادات فيما يلي أهمها[11]:

- يجمع هذان القياسان بين الإنجازات المطلقة والإنجازات النسبية، وتبدو نتيجة القياس سيئة في كل بلد يسجل دخلاً منخفضاً في المطلق حتى لو كان يشهد وضعاً مثالياً من حيث المساواة بين الجنسين. وقيمة دليل التنمية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة هي حصيلة لتعديل دليل التنمية البشرية بعامل الفوارق بين الجنسين، وهكذا يكون هذا الدليل مقياساً لمجموع الإنجازات ومقياساً للفوارق، مع أن تفسيره يجري في الكثير من الأحيان على أنه يبين الفوارق فقط.
- استُخدمت الافتراضات بكثرة لسد النقص في البيانات. أما بالنسبة إلى حصص الدخل النسبية في الدليلين، فأكثر من ثلاثة أرباع التقديرات المتعلقة بالبلدان كانت افتراضية. وبما إن الدخل هو الحد الفاصل بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، كانت هذه الافتراضات من العوامل التي تؤثر على صحة القياس.
- تعكس كل المؤشرات في مقياس تمكين المرأة تقريباً تحيزاً كبيراً إلى النخبة التي تعيش في المدن وتستخدم بعض المؤشرات التي تنطبق على البلدان المتقدمة أكثر منها على البلدان النامية.

ومعظم هذه المشاكل هي نتيجة للنقص الكبير في البيانات، الذي لا يزال عائقاً حتى اليوم.

الشكل 5.3 عناصر دليل الفوارق بين الجنسين

دليل الفوارق بين الجنسين – ثلاثة أبعاد وخمسة مؤشرات

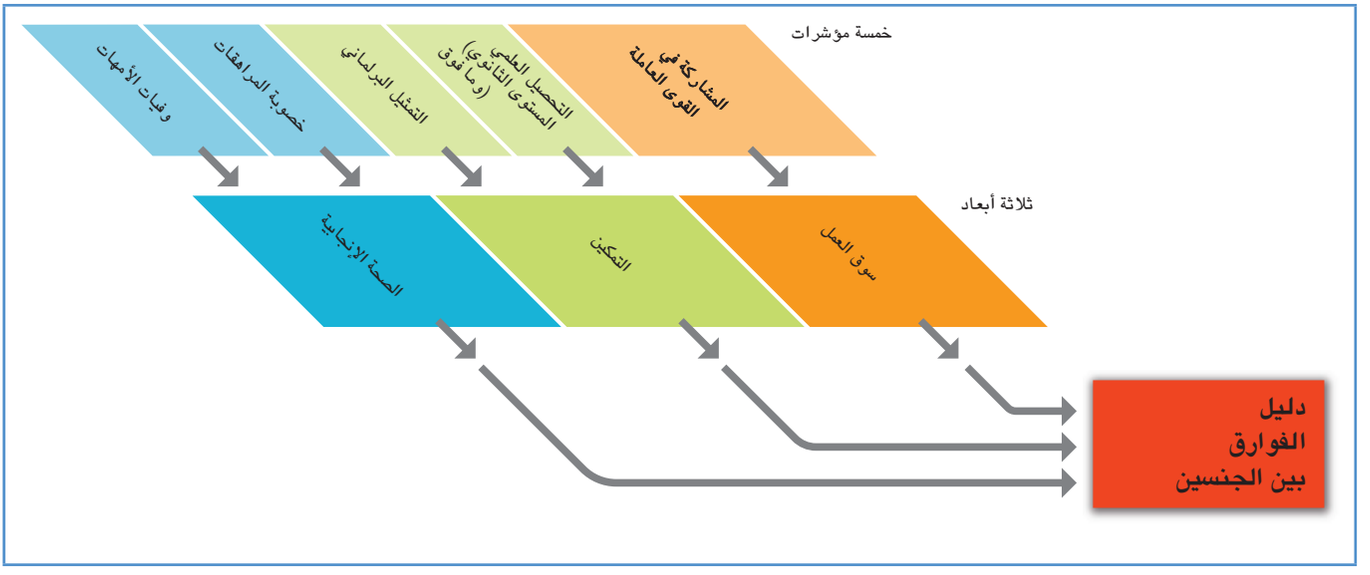

ملاحظة: يرمز حجم الأطر إلى الوزن النسبي للمؤشرات والأبعاد.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

أما دليل الفوارق بين الجنسين، فيبدو بمنأى عن الانتقادات الرئيسية، إذ لا يعتمد على الافتراضات، بل يتضمن ثلاثة أبعاد حاسمة بالنسبة إلى المرأة، هي الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل. وهو يجمع هذه الأبعاد في مقياس مركب، وذلك لأن الجمع بين التمكين والتنمية يعطي صورة أكثر تكاملاً[12]. ولا يرتبط أي عنصر من عناصر هذا الدليل الأساسية بمستوى التنمية العام في البلد، ولذلك بإمكان البلدان النامية أن تسجل أداء جيداً، حسب هذا الدليل، إذ كانت الفوارق محدودة بين الجنسين.

ويشبه النهج المعتمد في هذا الدليل نهج دليل عدم المساواة، ويرتكز على المقارنة بين فئتين، أي الرجال والنساء، ويقيس الفوارق بينهما فقط على مستوى كل بلد (للمزيد من التفاصيل انظر الملاحظة الفنية 3). وكما في حالة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، يقيس هذا الدليل الفارق في الإنجازات الناجم عن عدم المساواة في الأبعاد الرئيسية. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر (في حالة المساواة التامة في جميع الأبعاد) وواحد (في حالة انعدام المساواة).

وترتفع قيمة دليل الفوارق بين الجنسين عندما تكون أوجه الحرمان على مستوى الأبعاد مترابطة، أي عندما تكون الفوارق بين الجنسين متداخلة بين الأبعاد[13]. وفي ذلك ما يشير إلى أن الأبعاد المختلفة متكاملة فيما بينها، وإلى وجود علاقة ترابط بين مستوى الدراسة، مثلاً، وإمكانية الحصول على فرص العمل ومعدل وفيات الأمهات[14]. والواقع أن أوجه الحرمان المتداخلة هي مصدر من مصادر

الإطار 5.2 قضايا لا يشملها القياس لعدم توفر البيانات

يؤثر توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة على كيفية قضاء الوقت المتاح لكل منهما. فكثيراً ما يقع على عاتق المرأة، إضافة إلى مشاركتها في القوى العاملة، عبء رعاية الأسرة وتدبير المنزل، ما يحدّ من وقت راحتها، ويعرضها للإجهاد والإرهاق. ومع تزايد الوعي بمدى تأثير استخدام الوقت على الرفاه، لا يزال من الصعب توفير المعلومات اللازمة لقياس هذا البعد ويتعذر جمعها بانتظام، وبالتالي لا يمكن إدراج هذا البعد ضمن المقاييس العالمية.

أما المعلومات حول حيازة المرأة للأصول الاقتصادية، سواء أكان بمفردها أم بمشاركة الزوج، فهي بالغة الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالأصول غير المنقولة، لكن البيانات غير وافية على هذا الصعيد. واستحدثت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قاعدة بيانات خاصة بحقوق ملكية الأراضي للمرأة والرجل، تتضمن بيانات حول ستة مواضيع هي التالية: الإطار القانوني، وحيازة الأراضي، والمعاهدات الدولية، والقوانين العرفية، ومنظمات المجتمع المدني، وإحصاءات استخدام الأراضي. ولكن هذه البيانات متوفرة عن أقل من 100 بلد.

والمؤسف أن العنف ضد المرأة، منتشر على نطاق واسع، ولكنه ليس موثقاً بطرق تسهّل المقارنة الدولية. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة النساء اللواتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي تصل إلى 71 في المائة في بعض البلدان.

أما في قياس المشاركة في صنع القرار، فتتسم المؤشرات التي يُجمع على صعيد المجتمع المحلي بأهمية بالغة، ومنها مؤشرات التمثيل والقيادة، التي ازدادت أهميتها في العديد من البلدان، ومنها الهند. لكن البيانات القابلة للمقارنة غير متوفرة سوى عن بعض البلدان، والبيانات الخاصة بتوزيع التصويت في الانتخابات بين الجنسين نادرة أيضاً.

المصدر: Agarwal 2003; UNDESA–DAW–CSW 2010; Desai 2010.

الفوارق بين الجنسين، ورصد هذه الأوجه هو من السمات الرئيسية التي تميز دليل الفوارق بين الجنسين عن دليل عدم المساواة، حيث تحول قلة البيانات دون رصد الترابط بين الأبعاد. وتضمن هذه الطريقة عدم التعويض عن ضعف الإنجاز في أحد الأبعاد بقوة الإنجاز في بُعد آخر.

أبعاد ومؤشرات

يلخص الشكل 5.3 أبعاد دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته، ويبين حدة النقص في البيانات اللازمة لقياس المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أنحاء العالم. وسنتناول كل من هذه الأبعاد بإيجاز.

الصحة الإنجابية

لقياس الصحة الإنجابية مؤشران هما، معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات[15]. فلرفاه المرأة في فترة الإنجاب أهمية كبيرة وفيه ما يدل على وضع المرأة في المجتمع. ويمكن الحد من خطر وفاة المرأة عند الولادة عن طريق التعليم الأساسي، والتغذية السليمة، واستخدام وسائل منع الحمل، والحصول على الخدمات الصحية ما قبل الولادة، والولادة بإشراف جهاز طبي متخصص. ولكن المرأة في القرن الحادي والعشرين، هي في الكثير من الحالات، محرومة من هذه الخدمات، على الرغم من توفّر العديد منها بكلفة منخفضة.

وتتباين معدلات وفيات الأمهات بين بلد وآخر، وحتى بين البلدان التي تسجل مستويات متقاربة في الدخل. فدخل الفرد في إيران يتجاوز دخل الفرد في كوستاريكا، لكن معدل وفيات الأمهات في إيران يتجاوز ما هو عليه في كوستاريكا بحوالى 4.5 مرات؛ ودخل الفرد في إندونيسيا يتجاوز بقليل دخل الفرد في منغوليا، ولكن معدل وفيات الأمهات في إندونيسيا يتجاوز معدل وفيات الأمهات في منغوليا بحوالى 9 مرات. أما معدل وفيات الأمهات في الولايات المتحدة الأمريكية فيفوق بحوالى 11 مرة معدل وفيات الأمهات في آيرلندا التي هي البلد الرائد على هذا الصعيد.

الشكل 5.4 خسائر كبيرة بسبب الفوارق بين الجنسين في دليل التنمية البشرية

خسائر في الإنجازات بسبب الفوارق بين الجنسين لمجموعة مختارة من البلدان

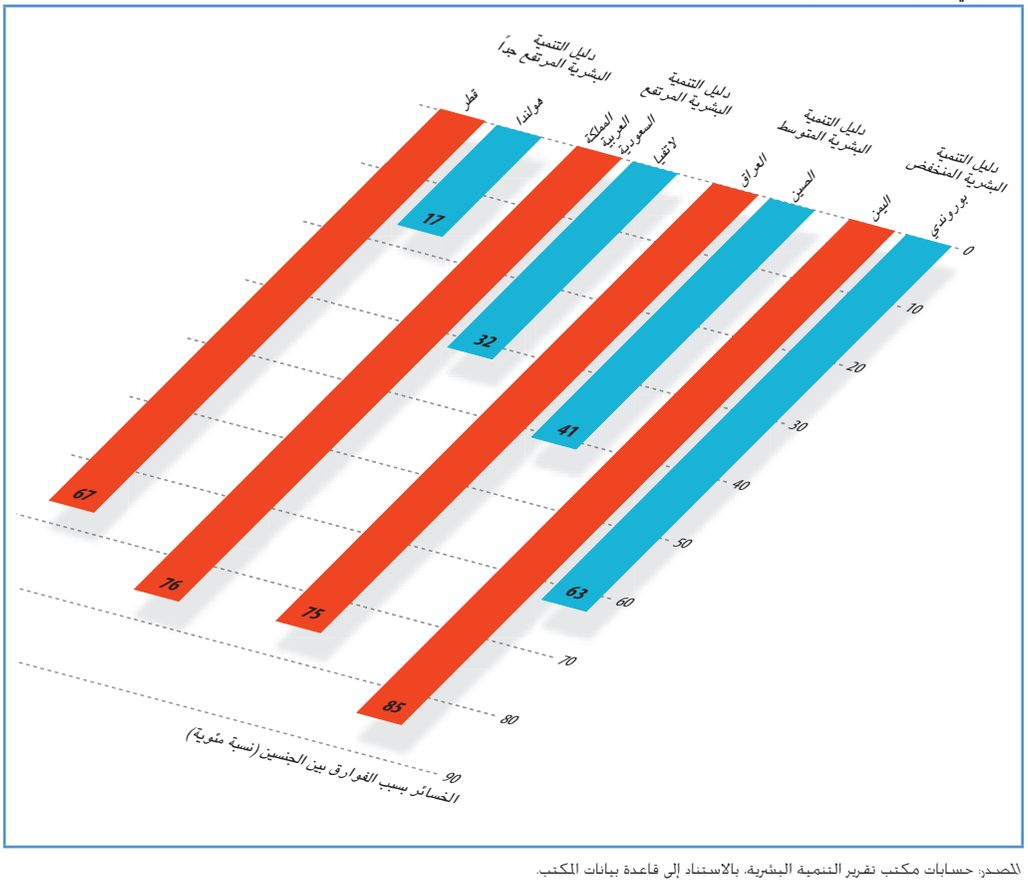

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

ومرحلة الإنجاب في حياة المرأة لا تخلو من المصاعب، لكن هذه المصاعب تتفاقم عندما يحدث الإنجاب في سن مبكرة، فيعرض صحة المرأة لمزيد من المخاطر. فالإنجاب المبكر، الذي يقاس بمعدل الخصوبة لدى المراهقات، يُلحق بصحة الأم والطفل أضراراً جسيمة. وهو يمنع المرأة اليافعة من متابعة الدراسة، وكثيراً ما يحصرها في فرص عمل محدودة الآفاق[16].

التمكين

لا تحظى المرأة عموماً بالكثير من الفرص للمشاركة في العمل السياسي على جميع المستويات الحكومية. ويقاس ذلك بنسبة النساء إلى الرجال من مجموع المقاعد البرلمانية. وتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، الذي يعبر عن مكانتها في القيادة السياسية وفي المجتمع ككل، الذي ازداد مع الوقت. ومع أن المعدل العالمي لهذا التمثيل لا يزال عند 16 في المائة، كان برلمان رواندا في عام 2008، البرلمان الأول ذا الأغلبية النسائية.

ويسهم التحصيل العلمي في توسيع آفاق حرية المرأة، إذ يعزز قدرتها على التساؤل والتفكير والتصرف، ويضع في متناولها وفرة من المعلومات. وللمرأة المتعلمة حظوظ أوفر في الحصول على عمل لائق، والمشاركة في المناقشات العامة، والعناية بصحتها وصحة أسرتها، واتخاذ مبادرات أخرى. ونركز في هذا السياق على الفوارق بين الجنسين في التحصيل العلمي الثانوي والعالي.

سوق العمل

راوحت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة عند حوالى 51 في المائة في عام 2008[17]. والمقصود بالقوى العاملة، العاملون والعاطلون عن العمل (الذين يبحثون عن عمل) بالإضافة إلى الباحثين عن عمل بدوام جزئي. وقد ازدادت مشاركة المرأة في البلدان العربية بحوالى 9 نقاط مئوية منذ عام 1980، وبلغت نسبتها 27 في المائة في عام 2008، وهي نسبة لا تتجاوز نصف المتوسط العالمي[18].

ونسبة المشاركة في القوى العاملة، على ما تحمله من مدلول، تغفل التمييز في الوظائف في سوق العمل وفارق الأجور بين الجنسين (انظر الفصل 4). ومؤشرات قياس توزيع الدخل بين الجنسين غير متوفرة في عدد كبير من البلدان[19].

أبعاد لا يشملها الدليل

ومن القضايا الأخرى التي تتصل برفاه المرأة، استخدام الوقت، وحيازة الأصول، والعنف المنزلي،

الشكل 5.5 الصحة الإنجابية السبب الرئيسي في الفوارق بين الجنسين

الخسائر بسبب الفوارق بين الجنسين حسب المناطق

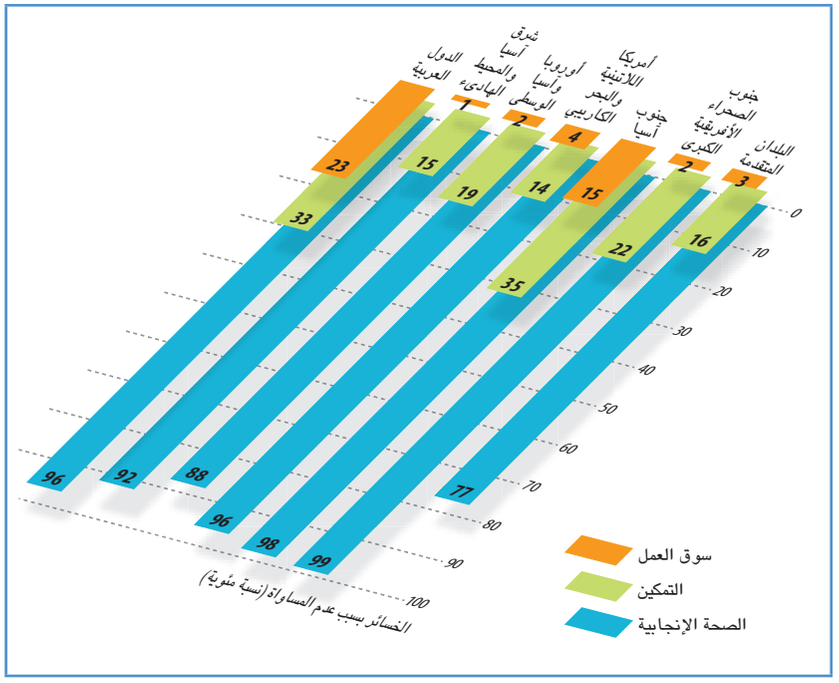

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

والتمكين المحلي. وهي قضايا يتطلب قياسها بيانات دقيقة وموثوقة لا تزال غير متوفرة (الإطار 5.2). وهذه القضايا يجب أن تكون في صلب الجهود المبذولة لتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز الوعي، وإثراء المناقشات العامة، وتوجيه صنع السياسات (الفصل 6).

تباين شاسع في دليل الفوارق بين الجنسين

تتراوح قيمة دليل الفوارق بين الجنسين بين 0.17 و0.85 (وهذا الفارق هو عبارة عن خسارة في الإنجازات تتراوح نسبتها بين 17 و85 في المائة). ويبين الشكل 5.4 الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه الخسارة وفقاً لتصنيف مجموعات البلدان من حيث دليل التنمية البشرية. وتحتل هولندا على رأس القائمة، بصفتها البلد الأقرب إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، تليها الدانمرك، والسويد، وسويسرا. ويبلغ متوسط قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في البلدان العشرة الأقرب إلى تحقيق المساواة 0.23. فهولندا تسجل مستوى منخفضاً جداً لمعدل وفيات الأمهات، وهي بين البلدان الأولى في العالم من حيث انخفاض معدل خصوبة المراهقات. وقد باتت

الشكل 5.6 مقارنة الخسائر في التنمية البشرية

مقارنة بين الخسائر الناجمة عن الفوارق بين الجنسين وعن عدم المساواة في مختلف الأبعاد

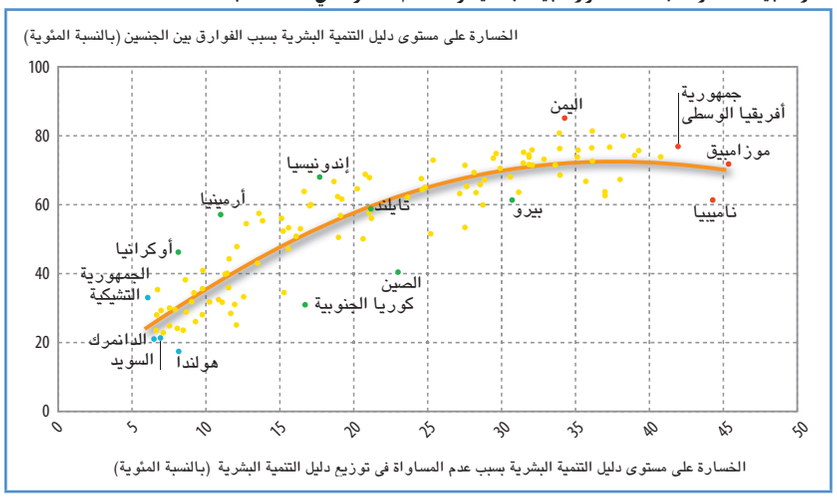

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات المكتب.

قريبة جداً من التكافؤ بين الجنسين في التحصيل العلمي، والمشاركة السياسية، والعمل. أما أبعد بلد عن وضع التكافؤ بين الجنسين في مجموعة البلدان المتقدمة فهو قطر. وتحل المملكة العربية السعودية والعراق واليمن في آخر الترتيب ضمن المجموعة التي تنتمي إليها من حيث دليل التنمية البشرية. وتحل بوروندي في طليعة البلدان القريبة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة وفقاً لدليل التنمية البشرية، وكذلك تحل الصين في طليعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

أما البلدان التي تحل في آخر القائمة من حيث متوسط دليل الفوارق بين الجنسين فهي (بالترتيب التنازلي) الكاميرون، وكوت ديفوار، وليبريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبابوا غينيا الجديدة، وأفغانستان، ومالي، والنيجر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، ويبلغ متوسط الدليل فيها 0.79. ومن البلدان الأخرى التي تشهد فوارق كبيرة بين الجنسين بنن، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وسيراليون. وتنتمي المملكة العربية السعودية إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة، إذ تحل في المرتبة 55 في الترتيب العالمي لدليل التنمية البشرية، وتبلغ قيمة الدليل فيها 0.75، ويقارب دخل الفرد 25,000 دولار. وفي المقابل لا تزال حصة المرأة على الرغم من تقدمها في التحصيل العلمي، شبه منعدمة في البرلمان، ومشاركتها في القوى العاملة لا تتجاوز ربع مشاركة الرجل. وهكذا تصل قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى 0.76، وتحل المملكة، على هذا الصعيد، في المرتبة 128 من مجموع العينة، وهو 138 بلداً.

ويتضح أن الصحة الإنجابية هي السبب الرئيسي في الفوارق بين الجنسين في مختلف مناطق العالم (الشكل 5.5). وتشهد البلدان العربية وبلدان جنوب آسيا ضعفاً في الأداء في مجال تمكين المرأة. وتتجلى الفوارق بين الجنسين في البلدان العربية كذلك، في ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة. أما المشاركة السياسية للمرأة فتسجل في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى نسبة تفوق نسبتها في البلدان العربية، وأوروبا وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا. لكن هذا التقدم الذي أحرزته منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في التمكين تقابله فوارق في التعليم. ولا تزال بلدان في أوروبا وآسيا الوسطى تسجل حصة متدنية للمرأة من المقاعد البرلمانية مع أن هذه البلدان كادت تحقق التكافؤ بين الجنسين في التحصيل العلمي وفي العمل، وتسجل معدلات متدنية من وفيات الأمهات.

وبوجه عام تسجل البلدان التي تحل في أسفل الترتيب معدلات خطيرة على رفاه المرأة، فمتوسط معدل وفيات الأمهات في البلدان العشرين التي تحل في أسفل الترتيب، يبلغ 915 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، ومعدل خصوبة المراهقات يصل إلى 111 ولادة لكل 1,000 إمرأة من الفئة العمرية 19-15 سنة، وكل من هذين المتوسطين يتجاوز بكثير المتوسط العالمي الذي هو 273 حالة وفاة و45 ولادة. وإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة النساء إلى الرجال من المقاعد البرلمانية إمرأة واحدة لكل ثمانية من الرجال.

ويلاحظ ترابط وثيق (0.87) بين الفوارق بين الجنسين والخسارة الناجمة عن عدم المساواة في توزيع دليل التنمية البشرية. وهذا يبين أن البلدان التي تسجل توزيعاً غير متساو في التنمية البشرية تشهد فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة، والبلدان التي تشهد فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة تسجل توزيعاً غير متساو في التنمية البشرية (الشكل 5.6)[20].

ومن البلدان التي تسجل أداء ضعيفاً في الاتجاهين جمهورية أفريقيا الوسطى، وموزامبيق، وناميبيا، وهايتي، حيث تفوق الخسائر في قيمة دليل التنمية البشرية 40 في المائة (عدم المساواة) و70 في المائة (الفوارق بين الجنسين). أما البلدان المتوسطة الأداء، حيث الخسارة بسبب عدم المساواة 21 في المائة، وبسبب الفوارق بين الجنسين 58 في المائة، فتضم تايلند والمكسيك. ومن البلدان ذات الأداء الأفضل على الصعيدين، الدانمرك، والسويد

إطار 5.3 الفقر: صور من الواقع في إندونيسيا وكينيا ومدغشقر

جيام، عمرها 70 سنة، تعيش بالقرب من جينار في إندونيسيا، مع زوجها، وإبنها وزوجة ابنها وحفيدها. زوج جيام، جوجو، كفيف لا يستطيع العمل. وابنها، بانينيو، يعاني من إعاقة عقلية لكنه يعمل في إحدى المزارع في موسم الحصاد ويتقاضى حوالي 1.10 دولار في اليوم. كانت جيام تعمل في إحدى المزارع لكنها اليوم تجمع بقايا حصاد الأرز. وهذا العمل لا يعود عليها بالمال وإنما يوفر لها بعض الطعام. ولم يكمل أي من أفراد العائلة الدراسة الابتدائية. وجميع أفراد هذه العائلة يعانون من الحرمان وفقاً لمؤشرات عديدة في بُعد المستوى المعيشي. فهم يعيشون في منزل أرضه قذرة، حيث لا كهرباء، ولا مياه جارية، ولا وقود للطهو، كما يعانون من الحرمان من الغذاء.

سالومي، عمرها 30 سنة، وتعيش مع زوجها وبناتها الست في حي لونغا لونغا وهو من الأحياء الفقيرة في نيروبي. زوجها يعمل فقط عندما تتوفر له فرصة في المنطقة الصناعية المجاورة. وهذا نادر. أما هي، فلا تستطيع العمل، لأن عليها أن تبقى في المنزل لرعاية بناتها، وتحاول أن تكسب القليل من المال بإيصال المياه إلى الأسر الأخرى. عائلة سالومي محرومة من الكهرباء، والمياه الجارية، والصرف الصحي. وقد أنجبت سالومي سبعة أولاد، توفي أحدهم منذ بضع سنوات، وكان له من العمر أربعة أشهر. ميره، ولها من العمر 6 سنوات، يجب أن تكون مُلتحقة بالمدرسة مع أخواتها الأكبر منها سناً، لكن سالومي وزوجها لا يستطيعان تأمين رسم التسجيل الذي هو 300 شلن كيني (أي ما يعادل 4 دولارات). وتتراوح أعمار بنات سالومي بين ثلاثة أشهر و14 سنة. وسالومي وغيرها لا يمكنهما أحياناً تأمين الطعام فيعتمدون على أفراد المجتمع المحلي. تقول سالومي: "أخاف أن أعجز عن تأمين الطعام لأطفالي". تعاني عائلة سالومي من الحرمان في التعليم والصحة والمستوى المعيشي.

ليديا، عمرها 35 سنة، وتعيش في مانارينتسوا، إحدى أفقر المناطق في أنتاناناريفو في مدغشقر. تسكن في مقصورة مؤقتة أرضها قذرة، بناها شقيقها على قطعة أرض تستأجرها لقاء 2.30 دولاراً شهرياً. هذه المقصورة غير مزودة بالمياه ولا بالكهرباء. ليديا تعيش مع أطفالها الأربعة، وحفيد واحد، تربيهم بمفردها بعد أن هجرها زوجها منذ أربعة أعوام. تجني مبلغاً يتراوح بين 0.31 و0.63 من الدولار يومياً، وذلك في أغلب الأحيان من بيع النفايات التي تجمعها مثل زجاجات البلاستيك، والعلب، والأحذية، والملابس القديمة. تستيقظ عادة عند الساعة الخامسة صباحاً لتصل إلى السوق في الوقت المناسب وتحجز لنفسها كشكاً لبيع الأغراض التي تجمعها. ثم تعود إلى المنزل لتتناول الفطور مع أولادها، ويكون طعام الفطور عبارة عن القهوة وبعض الخبز أحياناً. بعدئذ تعود إلى كشكها. وتقوم حاسنة، الابنة البكر، بالأعمال المنزلية حين تكون ليديا في العمل. العشاء هو الوجبة الأساسية لهذه الأسرة: فهي لا تشتري طعام الغداء عادة إلا في الأعياد. ويعمل طفلاها الصغار (6 سنوات و4 سنوات) في جمع قطع معدنية قديمة ويتسوّلان لجمع بعض المال لشراء الطعام. تعاني أسرة ليديا من الحرمان في العديد من مؤشرات المستوى المعيشي. فهي تسكن منزلاً أرضه قذرة، حيث لا كهرباء، ولا مياه، ولا صرف صحي، كما تعاني من الحرمان من التعليم والغذاء.

المصدر: دراسات ميدانية أجريت في إطار إعداد تقرير التنمية البشرية؛ Alkire and Santos (2010).

وهولندا، حيث لا تتجاوز نسبة الخسائر 10 في المائة بسبب عدم المساواة و22 في المائة بسبب الفوارق بين الجنسين.

حدود دليل الفوارق بين الجنسين

دليل الفوارق بين الجنسين ليس دليلاً كاملاً. فمن العيوب التي تشوبه أن بعض المؤشرات لا تزال شبه مقتصرة على النخبة من السكان (التمثيل البرلماني). لكن التعديلات التي تدخل على قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لقياس الفوارق بين الجنسين توضح وضع المرأة في 140 بلدا تقريباً[21]. وهذا الدليل، إذ يعطي صورة هامة عن الفجوة بين الجنسين من حيث الرفاه والتمكين، يشير إلى ضرورة اعتماد سياسة عامة فعالة لإزالة أوجه الحرمان المتأصلة التي تعاني منها المرأة.

قياس الفقر: الدليل الجديد للفقر المتعدد الأبعاد

الحرمان هو عنصر جوهري لا بد من التركيز عليه في سياق التنمية البشرية. والفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة. هذا الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم، والذي كان محور الكثير من العمل الميداني في إطار إعداد هذا التقرير (الإطار 5.3)، هو الفقر المتعدد الأوجه، الفقر المتعدد الأبعاد.

ولا شك في أن المقاييس المالية أساسية في قياس الفقر، ولكنها تعجز عن قياس أوجه الحرمان في أبعاد أخرى ورصد تداخلها. فالأسر التي تعاني من أوجه حرمان متعددة يُمكن أن تكون في وضع أسوأ مما قد يظهره قياس فقر الدخل[22].

ودليل الفقر المتعدد الأبعاد ينبثق من نهج الإمكانات، ويشمل مجموعة من الأبعاد التي اعتمدت بمشاركة المجتمعات المحلية الفقيرة وبالاستناد إلى توافق عالمي. وبما أن القياس يتطلب استقاء البيانات من الأسرة المعيشية نفسها، تبقى

الشكل 5.7 عناصر دليل الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد – ثلاثة أبعاد وعشرة مؤشرات

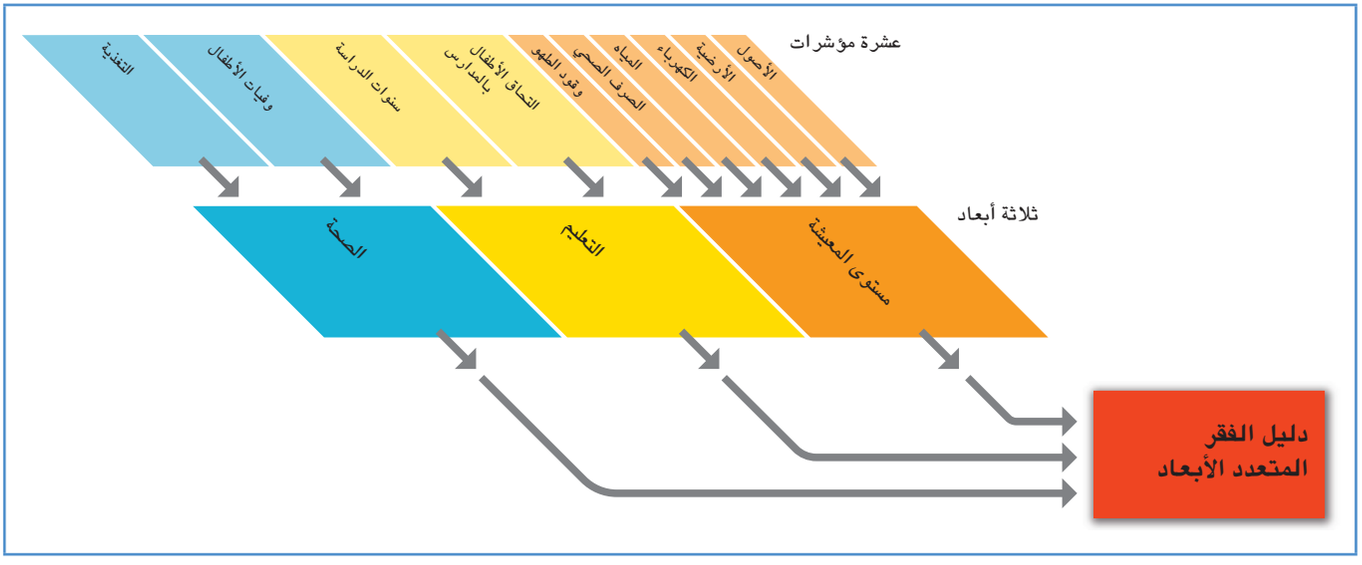

ملاحظة: حجم المحاور يرمز إلى حجم المؤشرات.

المصدر: Alkire and Santos 2010.

خيارات الأبعاد المتاحة للقياس محدودة. فالمسوح التي تتضمن معلومات وافية لقياس أبعاد هامة من الفقر، قد لا تتضمن بيانات كافية عن العمل والتمكين والاستهلاك. ويتطلب هذا الدليل توفر بيانات وافية عن عناصر أساسية مثل العمل غير النظامي، والتمكين، والحماية من العنف، والعلاقات الإنسانية (رأس المال الاجتماعي والاحترام). ونعود إلى هذا الموضوع في الفصل 6.

ودليل الفقر المتعدد الأبعاد هو دليل بسيط وهام في توجيه السياسة العامة. وهذا الدليل يكمل المقاييس المالية بنهج أوسع نطاقاً[23]. وهذا الدليل يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية. ويظهر متوسط عدد الفقراء وأوجه الحرمان التي تعاني منها الأسر الفقيرة. ويتضمن الجدول الإحصائي 5 سلسلة كاملة من التقديرات في إطار دليل الفقر المتعدد الأبعاد تغطي البلدان التي تتوفر عنها بيانات منشورة.

ويحل هذا المقياس الجديد محل دليل الفقر البشري الذي أُطلق في عام 1997[24]. وكان هذا الدليل فريداً من نوعه آنذاك، إذ طُبّق لقياس مجموع الحرمان في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي استناداً إلى المتوسطات المسجلة في البلدان، أي أنه لا يحدد الأفراد والأسر ومجموعات السكان التي تعيش أوجهاً متداخلة من الحرمان[25].

ويسد دليل الفقر المتعدد الأبعاد هذه الثغرة، إذ يقيس عدد الأشخاص الذين يعيشون أوجه حرمان متداخلة وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها في المتوسط. ويمكن حساب هذا الدليل في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة، لإظهار مدى اختلاف الفقر المتعدد الأبعاد من حيث انتشاره وشدّته بين المناطق والفئات الإثنية، وغيرها. ولهذا أهمية بالغة في توجيه السياسة العامة.

اتجاهات عامة في الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد) ومتوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة (أي شدة الفقر). ولهذا الدليل أبعاد ثلاثة توازي أبعاد دليل التنمية البشرية، أي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي. وتقاس في هذه الأبعاد عشرة مؤشرات، لكل منها الأهمية نفسها ضمن البُعد الذي يعود إليه (الشكل 5.7). وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل (يختلف الحد الفاصل حسب وزن كل مؤشر في المقياس ككل) (انظر الملاحظة الفنية 4). والحدود الفاصلة الموضوعة لهذا الدليل متشددة جداً، تبين حالات

الشكل 5.8 مقارنة الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل

نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد وفقر الدخل في مجموعة مختارة من البلدان

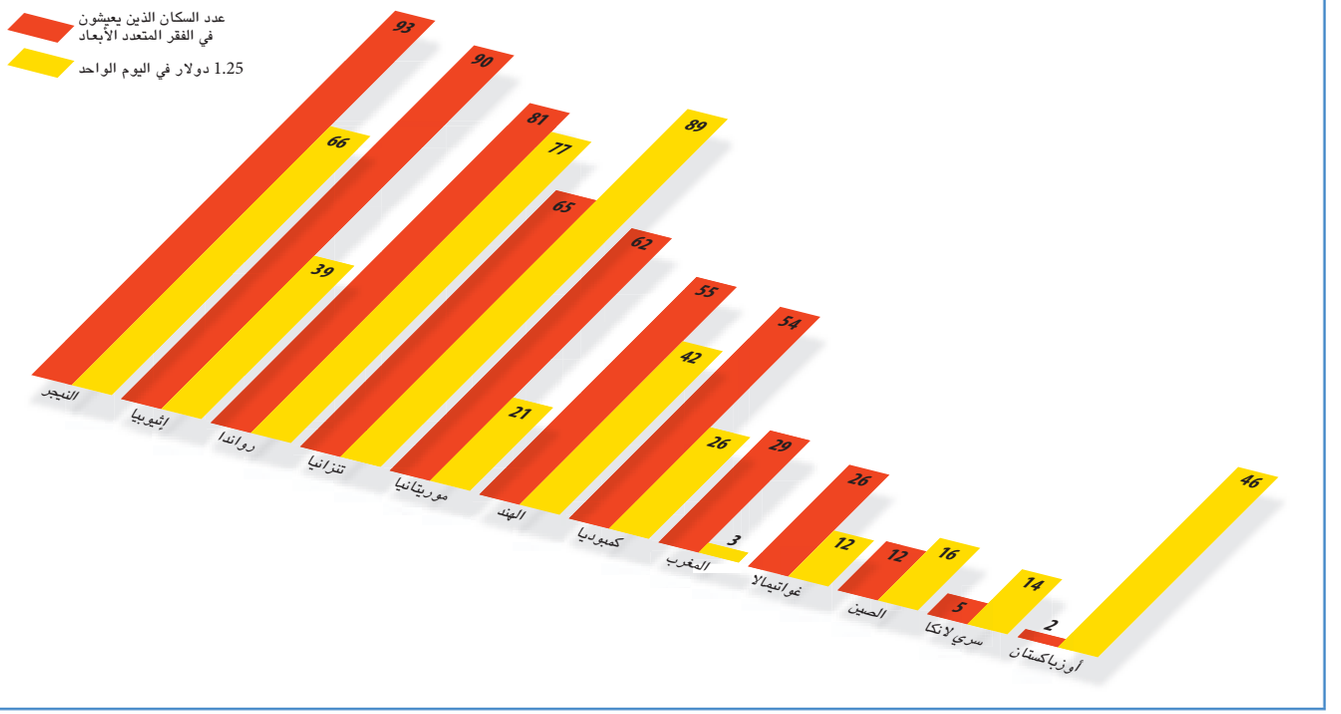

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات عن Alkire and Santos 2010.

الحرمان الشديد، ومعظمها مرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية.

وتتضح جدوى هذا المقياس في حالة البلدان ذات المستوى المنخفض في التنمية، إذ يقيس أوجه الحرمان المنتشرة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والبلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية. والإنجاز الهام الذي تحقق بإطلاق هذا الدليل، هو إظهار مدى الفقر الذي لا تظهره المقاييس المالية. باختصار، يساعد هذا الدليل في قياس أوجه الحرمان المتداخلة والتعبير عنها بوضوح، وكان الأساس في اعتماده إجماع عالمي على وجود أبعاد للحرمان خطيرة وغير مقبولة تجلى في الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير تقديراتنا إلى أن ثلث السكان في 104 بلدان، أي أكثر من 1.75 مليار شخص، يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[26]. وهؤلاء الأشخاص قد يعيشون، مثلاً، في أسرة تضم فرداً يعاني من سوء التغذية، وقد توفي أحد الأطفال فيها، أو قد يعيشون في أسرة لم يحظَ أي فرد من أفرادها بخمس سنوات من الدراسة، أو تضم أطفالاً في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدرسة. أو قد يعيشون ضمن أسرة محرومة في جميع مؤشرات المستوى المعيشي، أي الصرف الصحي، والمياه، ووقود الطهو، والكهرباء، والأرض النظيفة، والأصول.

ومقياس الفقر الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر هو فقر الدخل، ويستخدم فيه خط الفقر الوطني أو معيار دولي. وتشير التحليلات الأولية إلى أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يحدد بعض أوجه الفقر المتداخلة وكذلك كل وجه من هذه الأوجه على حدة. وعند تحديد عدد السكان الذين يعانون من فقر الدخل في البلدان باستخدام الخط المحدد بالعيش على 1.25 دولار في اليوم مقابل أولئك الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، يُلاحظ في غالبية البلدان، بما في ذلك إثيوبيا، وغواتيمالا، والمغرب، أن عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد يفوق عدد أولئك الذين يعانون من فقر الدخل. ويوضح الشكل 5.8 بعض الاتجاهات العامة في مجموعة من البلدان، بينما ترد نتائج هذا التحليل كاملة في الجدول الإحصائي 5. وفي 19 بلداً من أصل 72 بلداً في العينة التي يُطبق عليها دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومقياس فقر الدخل، منها أوكرانيا وتنزانيا وسري لانكا والصين، يتجاوز عدد

الشكل 5.9 البلدان التي تشهد ارتفاعاً في عدد الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وحرمان شديد

متوسط شدة الحرمان مقابل نسبة السكان الفقراء

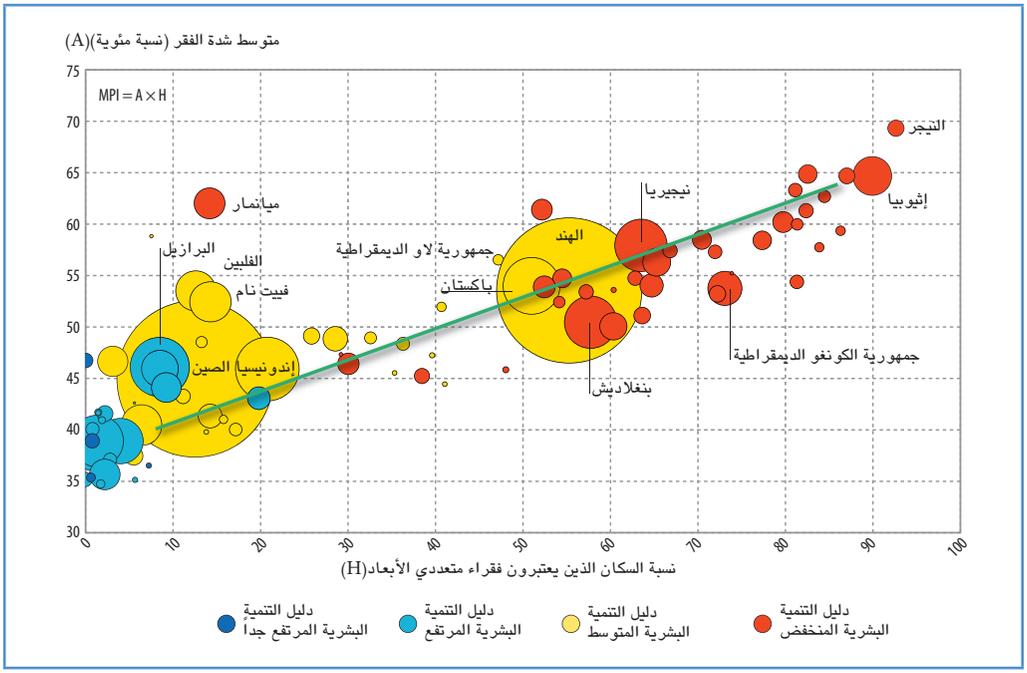

ملاحظة: حجم الدوائر يرمز إلى السكان في كل بلد.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات عن Alkire and Santos 2010.

الشكل 5.10 معظم الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد هم من سكان جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى

توزيع الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية

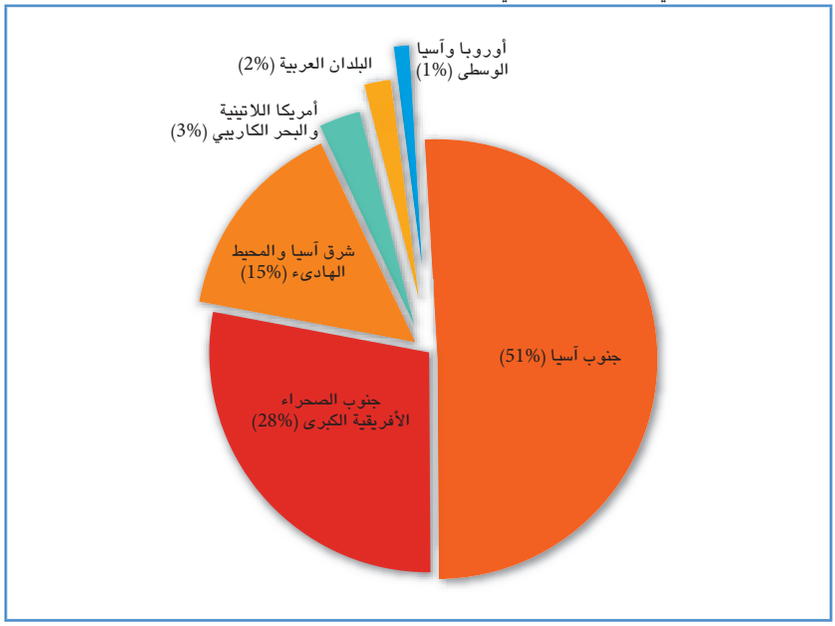

ملاحظة: تشمل العينة 98 بلداً نامياً تضم 92 في المائة من سكان البلدان النامية.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات عن Alkire and Santos 2010.

السكان الذين يعانون من فقر الدخل عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد. وكلما انخفضت قيمة دليل التنمية البشرية للبلد، يُرجح أن يتجاوز الفقر المتعدد الأبعاد فقر الدخل[27].

وتشير تقديراتنا الإجمالية إلى أن 1.75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وهذا يتجاوز تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، ومجموعهم 1.44 مليار في البلدان نفسها، ولكنه أقل من تقديرات الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ومجموعهم 2.6 مليار شخص تقريباً[28]. وتختلف التقديرات بين بلد وآخر لأسباب عديدة. أولاً أن المقاييس تنطلق من مفاهيم مختلفة، وبالتالي لا تأتي بنتائج متقاربة. ثانياً يصعب قياس الدخل والاستهلاك في العديد من البلدان النامية، وذلك بسبب حجم القطاع غير النظامي والمواد الاستهلاكية التي تُنتج في المنزل. ثالثاً تؤمن الموارد التي يقيسها دليل الفقر المتعدد الأبعاد في بعض البلدان مجاناً أو بكلفة منخفضة، بينما لا تكون في متناول السكان، حتى العاملين منهم في بلدان أخرى. لذلك نرى أن البلدان التي تسجل أداءً جيداً في تقديم الخدمات يكون فيها دليل الفقر المتعدد الأبعاد أدنى بكثير من التقديرات

المالية للفقر، كما في أوزبكستان، وتنزانيا، وسري لانكا. وأما في بلدان، كإثيوبيا والنيجر، يبلغ الحرمان المتعدد الأبعاد درجات أسوأ بكثير مما يظهره فقر الدخل. وتختلف قدرات الأفراد والأسر على التصرف بالدخل لتأمين الغذاء والتعليم، كما في حالة الأسر التي تضم أفراداً من ذوي الإعاقات أو الاحتياجات الخاصة. وهكذا يُقصد من دليل الفقر المتعدد الأبعاد استكمال المقاييس المالية للفقر، ومنها مقياس العيش على 1.25 دولار في اليوم. أما العلاقة بين هذه المقاييس، ودورها في توجيه السياسة العامة، والتحسن المنهجي المطلوب، فهي أولويات يجب أن تكون موضوعاً لبحث موسع.

ما هو الرابط بين عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وشدة الفقر؟ يرتبط هذان العنصران في علاقة ثابتة لا تخلو من الغرابة. فالبلدان التي تشهد ارتفاعاً في عدد السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد تشهد أيضاً ارتفاعاً في شدة الفقر (الشكل 5.9). وفي الوقت نفسه تبرز حالات استثنائية حيث تسجل بلدان، مثل الفلبين وفييت نام وميانمار، انخفاضاً في عدد السكان الذين يعانون من الفقر وارتفاعاً في شدة الفقر، بينما تسجل بلدان أخرى، مثل بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبوديا، ارتفاعاً في عدد السكان الذين يعانون من الفقر وانخفاضاً في شدة الفقر.

الفقر المتعدد الأبعاد حسب البلدان والمناطق

تتراوح معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بين حوالى 3 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى و65 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وتضم منطقة جنوب آسيا أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد تليها منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (الشكل 5.10).

- تشهد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى نسب لانتشار الفقر المتعدد الأبعاد، مع وجود تفاوت كبير بين 37 بلداً أفريقياً تشملها هذه العينة، إذ تتراوح هذه النسبة بين 3 في المائة في جنوب أفريقيا وأكثرية ساحقة تبلغ 93 في المائة في النيجر. أما متوسط نسبة الحرمان فيتراوح بين 45 في المائة من السكان في غابون وسوازيلند وليسوتو و69 في المائة في النيجر. وفي غينيا ومالي والنيجر، يعيش أكثر من نصف السكان في حالة فقر، وينتمون إلى أسر توفي لها طفل. وفي هذه البلدان كما في إثيوبيا وبوركينا فاسو وبوروندي وموزامبيق، يعيش أكثر من نصف السكان في حالة فقر وينتمون إلى أسر لم يكمل أي من أفرادها الدراسة الابتدائية.
- تضم ثماني ولايات في الهند، حيث شدة الفقر تضاهي شدة الفقر في 26 بلداً أفريقياً، 421 مليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، أي أكثر من مجموع سكان هذه البلدان الأفريقية الفقيرة، البالغ 410 مليون نسمة. وهكذا يبين دليل الفقر المتعدد الأبعاد بكل وضوح أن هذا النوع من الفقر يبلغ من الشدة والكثافة في جنوب آسيا ما لا يبلغه في أي منطقة أخرى.
- تسجل معظم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك تايلند والصين، معدلات منخفضة نسبياً للفقر المتعدد الأبعاد. ولكن التقديرات تشير إلى أن أكثر من نصف سكان كمبوديا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، حيث يُحرمون من الكهرباء، والصرف الصحي، ووقود الطهو.
- يتراوح معدّل الفقر المتعدّد الأبعاد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين 2 في المائة في

الشكل 5.11 فوارق كبيرة داخل البلد الواحد في الفقر المتعدد الأبعاد: حالة كينيا

دليل الفقر المتعدد الأبعاد في مقاطعات كينيا مقارنة ببلدان أخرى

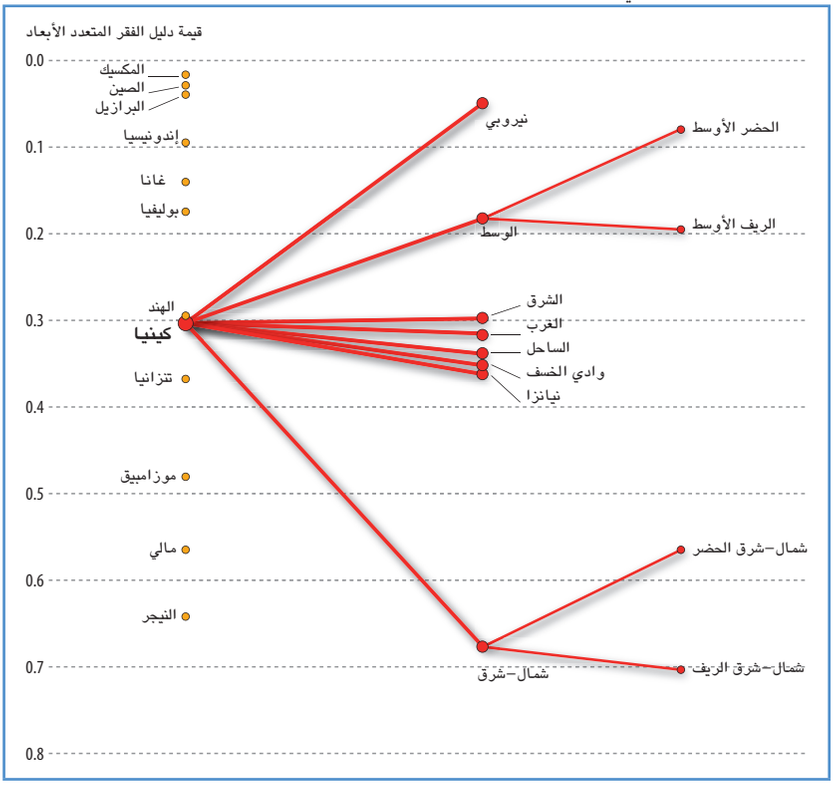

المصدر: Alkire and Santos 2010.

أوروغواي و57 في المائة في هايتي، حتى قبل الزلزال المدمر الذي ضرب المنطقة في عام 2010.

- تشهد البلدان العربية تبايناً كبيراً على هذا الصعيد. فمعدل انتشار الفقر المتعدد الأبعاد لا يتجاوز 7 في المائة بوجه عام، كما في الإمارات العربية المتحدة وتونس، ويرتفع إلى أكثر من 14 في المائة في العراق، و28 في المائة في المغرب، و29 في المائة في جيبوتي، و52 في المائة في اليمن، و81 في المائة في الصومال.
- تسجل تقديرات الفقر على أساس دليل الفقر المتعدد الأبعاد في أوروبا وآسيا الوسطى مستويات متدنية جداً تقارب الصفر في العديد من البلدان، ويتراوح معدلها بين 5 و7 في المائة في أذربيجان وأستونيا وتركيا وقيرغيزستان؛ ويصل إلى 17 في المائة في طاجيكستان. وفي هذه الأرقام ما يدل على حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد، عند استخدام مقاييسه المتشددة في البلدان التي تسجل أداءً جيداً في تقديم الخدمات الأساسية. وهذا لا يعني عدم وجود مشقات في حياة السكان في أوروبا وآسيا الوسطى.

وللتفاوت داخل البلد الواحد أهمية بالغة في توجيه السياسة العامة. فمعدل الفقر المتعدد الأبعاد في دلهي مقارب لما هو عليه في العراق وفييت نام (14 في المائة)، في حين يقارب معدل الفقر المتعدد الأبعاد في ولاية بيهار في الهند المعدل المسجل في سيراليون وفي غينيا (81 في المائة). ويظهر الشكل 5.11 وضع المقاطعات في كينيا حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، والفرق بين المقاطعات الفقيرة والوسطى، وفقاً للمناطق الحضرية والريفية، نسبة إلى مجموعة من البلدان المختارة. فدليل الفقر المتعدد الأبعاد في نيروبي مقارب لمستوى هذا الدليل في البرازيل، وأما دليل الفقر المتعدد الأبعاد لشمال شرق كينيا الريفية فهو أسوأ مما هو عليه في النيجر، الذي هو أفقر بلدان العينة.

ويمكن تحليل الفقر حسب الانتماء إلى فئات إثنية أو مناطق أو طبقات اجتماعية معينة. والمقياس الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في المكسيك، الذي أُطلق في عام 2009، يسلط الضوء على الفقر لدى السكان الأصليين (انظر الإطار 6.4 من الفصل 6). وفي بوليفيا، بلغ معدل الفقر في صفوف المستيزوس 27 في المائة، ونسبة أعلى من ذلك بحوالى 1.6 مرة في صفوف السكان الأصليين من الكويشوا. أما في الهند، فيبلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد 81 في المائة في صفوف القبائل المصنفة، مقابل 66 في المائة في صفوف الطبقات الاجتماعية المصنفة و58 في المائة في صفوف الطبقات الأخرى. وتعاني أسرة واحدة من أصل ثلاث أسر تقريباً من الأسر الهندية المتبقية من الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد فيها أدنى بقليل من المستوى الذي يبلغه في الهندوراس.

حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد

كما هي الحال في دليل الفوارق بين الجنسين، تشوب دليل الفقر المتعدد الأبعاد عيوب، يُعزى معظمها إلى قلة توفر البيانات. فمؤشرات هذا الدليل، أولاً، تشمل النتائج (كسنوات الدراسة مثلاً) والمدخلات (كوقود الطهو مثلاً)، بالإضافة إلى مؤشر واحد شامل (كمؤشر معدل وفيات الأطفال الذي يرصد حالة وفاة حدثت مؤخراً أو منذ وقت طويل)، لأن سلسلة البيانات غير متاحة لجميع الأبعاد. ثانياً، البيانات المتعلقة بالصحة قليلة نسبياً أو غير شاملة، ولا سيما في مجال التغذية، مع أن النتائج التي تظهرها معقولة ومألوفة. وثالثاً، كان من الضروري، في بعض الحالات، توخي الحذر في معالجة البيانات الناقصة. ولا تعتبر الأسر في حالة فقر متعدد الأبعاد إلا إذا كانت محرومة من ستة مؤشرات لمستوى المعيشة على الأقل، أو ثلاثة مؤشرات لمستوى المعيشة ومؤشر واحد للصحة أو التعليم. وهذا الشرط يجعل دليل الفقر المتعدد الأبعاد على قدر من عدم الدقة في إظهار التفاصيل. رابعاً، وكما هو معروف، قد تكون الفوارق داخل الأسر حادة، ولكن يتعذر إظهارها. خامساً، بينما يتجاوز هذا الدليل عدد الفقراء ليقيس حدة الفقر، يبقى قاصراً عن قياس عدم المساواة بين الفقراء[30]. وأخيراً تستند التقديرات الواردة في هذا الفصل إلى البيانات المنشورة، وتغطي أعواماً مختلفة خلال الفترة من 2000 إلى 2008، مما يحد من إمكانية المقارنة بين البلدان.

وفي المجموعة التي تسجل مستوى متوسطاً من حيث دليل التنمية البشرية (أي تايلند والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبعض البلدان الغنية في أمريكا اللاتينية)، يقل انتشار أوجه الحرمان حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد، إلا أن انخفاض دليل الفقر المتعدد الأبعاد لهذه البلدان لا يعني عدم وجود فقر حقيقي. وتشير مصادر ميدانية ومصادر أخرى منها تقديرات

الفقر بالمقاييس المالية، إلى وجود معاناة حقيقية من الفقر في هذه البلدان، وفوارق حادة في مختلف الأبعاد، حتى ولو كان دليل الفقر المتعدد الأبعاد لا يظهر ذلك بوضوح.

* * *

في تقرير هذا العام خطوة جديدة في قياس التنمية البشرية. وبعد سنوات عدة من الأبحاث والمقالات النقدية، يتضمن هذا التقرير مقاييس جديدة لعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر المتعدد الأبعاد. كما يسلط الضوء على الأسس المتينة لدليل التنمية البشرية، بينما يدخل على عناصره بعض التحسينات. ومع تزايد الاهتمام بإيجاد مقاييس إضافية للرفاه، تزداد أهمية دليل التنمية البشرية، ويبقى ركيزة أساسية في تقرير التنمية البشرية. وعلى الرغم من التحسينات التي تحققت منذ عام 1990 على مستوى توفر البيانات ونوعيتها، لا يزال هناك الكثير من الثغرات ومواطن الضعف. ولا نزال نفتقر إلى مقاييس موجزة وجيدة لنواح أساسية من الرفاه، ولا بد من التوسع في البحث النظري والعمل التجريبي للجمع بين الاستدامة البيئية ومقاييس التنمية البشرية. وسنتطرق إلى هذه التحديات من جديد في الفصل 6 حول مستقبل هذا العمل.

الفصل 6

ما بعد عام 2010

استُهل هذا التقرير بتأكيد مجدد على استمرار التنمية البشرية نهجاً فعالاً للقرن الحادي والعشرين. وقد أوردنا فيه من التحليلات والأفكار ما يسهم في رسم طريق هذا النهج في المستقبل. وهذه التحليلات، إذ أكدت إمكانية تحسين حياة البشر بوسائل متاحة لمعظم البلدان، أوضحت أن التقدم ليس دائماً مضموناً، وأنّ مسارات التقدم في التنمية البشرية تختلف وتتنوع وتخضع للظروف التاريخية والسياسية والمؤسسية في كل بلد.

وخلُص هذا التقرير إلى استنتاجات عديدة حول اتجاهات الأبعاد الأساسية القابلة للقياس في التنمية البشرية وتطورات هذه الأبعاد. ومنها:

- حقق سكان معظم بلدان العالم، وإن لم يكن جميعها، تقدّماً مطرداً طويل الأجل في الصحة والتعليم في العقود الأخيرة.
- شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ والهند موجات من النمو المرتفع، لكنها لم تسهم في تحقيق تقارب عام في الدخل بين البلدان.
- بقيت علاقة الترابط بين التغيّرات في الدخل من جهة وفي الصحة والتعليم من جهة أخرى ضعيفة على مر الأعوام الأربعين الماضية. والتفسير المنطقي هو أن الفرص والأساليب المتاحة للبلدان النامية اليوم سمحت لها بتحقيق تحسّن لم تستطع تحقيقه في الماضي.
- لا يُقصد مما سبق إنكار أهمية النمو. فامتلاك الموارد ضروري لتطوير العديد من الإمكانات، لكن التقدم في الصحة والتعليم ممكن حتى عندما يبدو النمو بعيد المنال.
- يتيح التقدم الذي يشهده العالم في مستوى المعرفة وفي مجال التكنولوجيا فرصاً جديدة وأساليب حديثة، تخفّض كلفة تحقيق الإنجازات الأساسية. وهذا يؤكد أهمية اعتماد السياسات التي تحقق الفائدة من المزايا والفرص الاستراتيجية.
- تختلف مسارات النجاح وتتنوع، ويبقى التفاوت كبيراً في النتائج بين مختلف البلدان التي انطلقت من نقاط متقاربة. فقد حققت بلدان متعددة أداءً جيداً على المدى الطويل عبر التركيز على الصحة والتعليم، بينما سعت بلدان أخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وإن بكلفة مرتفعة أحياناً على صعيد الاستدامة البيئية.
- يمكن تحقيق التقدم عبر سياسات وإصلاحات متنوعة وفقاً لمختلف الأطر المؤسسية، والقيود الهيكلية والسياسية. ومحاولات نقل الحلول السياسية والمؤسسية الجاهزة وتعميمها في بلدان تعيش ظروفاً مختلفة كثيراً ما تبوء بالفشل.

واستعرضنا اتجاهات أبعاد التنمية البشرية التي لا يشملها القياس عادة، ولكنها لا تقل أهمية عن الأبعاد التي يشملها دليل التنمية البشرية. واتضح من هذا الاستعراض ما يلي:

- انتشرت الإجراءات الرسمية لإحلال الديمقراطية على الصعيد الوطني، إذ باتت أكثرية الشعوب تعيش اليوم في مجتمعات ديمقراطية وتمارس الحق في الاقتراع والمشاركة في الانتخابات المحلية، غير أن الديمقراطية لا تضمن دائماً المساءلة.
- لا تزال حالات عدم المساواة بين البلدان والمجموعات والأفراد كثيرة في مختلف أبعاد الرفاه كما أن التفاوت في الدخل في تزايد.
- لا تستوفي أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية شروط الاستدامة البيئية.

وتضمّن هذا التقرير ابتكارات في طريقة القياس، هي نتيجة لتطوير دليل التنمية البشرية التقليدي، واستكماله بمقاييس جديدة لعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر المتعدد

الأبعاد. وقد استندنا في هذه الابتكارات إلى ما توفر حديثاً من بيانات وما استجد من تطور تقني. لكن المقاييس الجديدة تبقى قيد الاختبار، وستخضع لمزيد من المراجعة على ضوء ما يتناولها من مناقشات وتعليقات، وما يتوفر في المستقبل من بيانات.

ولهذه الاستنتاجات كلها مدلول هام في توجيه برنامج التنمية البشرية في المستقبل. فالتنمية البشرية لا تتحقق بحلول فورية، ولا بعصا سحرية، بل هي نتيجة للسياسة العامة المتّبعة ومفاعيلها.

قد يكون تغيّر المناخ العامل الوحيد الذي يرسم صورة مختلفة للمستقبل، والذي يحول دون تحقيق توقعات تقدم التنمية البشرية

التقدم وخطر تغيّر المناخ

يُستخلص من تجارب الماضي المتنوعة ونتائجها المتفاوتة، أن أي توقعات للمستقبل ستكون على قدر كبير من عدم اليقين. ففي الأبحاث التي سبقت إعداد هذا التقرير، جرى تحديد المسار المتوقع لبعض البلدان في المستقبل على أساس المسار الذي اتبعته بلدان متقدمة انطلقت من مستويات مماثلة في دليل التنمية البشرية[1]. ووفقاً لهذه التوقعات، سيكون التقدم ملحوظاً في العقود المقبلة حيث مستويات التنمية البشرية منخفضة حالياً. وقياساً إلى نمط التقدم في الماضي، يستغرق تقدم بلد من مستوى دليل التنمية البشرية الذي تسجله الفلبين إلى مستوى الدليل في أسبانيا مثلاً 70 عاماً، أما الانتقال من مستوى الدليل في النيجر إلى مستوى الدليل في مدغشقر أو من مستوى الكاميرون إلى مستوى بوتسوانا فيستغرق 25 عاماً، أي ما يقارب جيلاً واحداً[2]. وتشير دراسات أخرى عن الدخل أعدها باحثون من مختلف أنحاء العالم إلى أن بلداناً آسيوية، ولا سيما الصين والهند، ستواصل مسيرتها على خطى البلدان المتقدمة، بينما ستبقى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في تأخر[3].

وهذه النماذج لا تتوقع أحداثاً مؤاتية أو غير مؤاتية، على غرار تلك التي شهدتها الأعوام الماضية. غير أن الصدمات غير المتوقعة، مثل الحروب والأوبئة والكوارث البيئية، يمكن أن تكون حجر عثرة أمام التنمية البشرية في المستقبل. كما أن تطورات إيجابية، مثل علاج الملاريا أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنهاء الصراعات، يمكن أن تعزز مسيرة التقدم.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، وأن يتركز معظم النمو السكاني في البلدان النامية. وإذا استثنينا عامل الهجرة، سيبلغ عدد سكان البلدان المتقدمة الذروة في عام 2020 ثم يتراجع إلى حد ما في العقود الثلاثة التالية. ولهذه التغيّرات الديمغرافية، إلى جانب ارتفاع مستوى الدخل، آثار بالغة على الموارد الطبيعية والبيئة. وقد يكون تغيّر المناخ العامل الوحيد الذي يرسم صورة مختلفة للمستقبل، والذي يحول دون تحقيق توقعات تقدم التنمية البشرية. وفي ظل صعوبة التوصل إلى اتفاقات دولية وبطء الاستجابة على صعيد السياسة العامة، تبقى الصورة العامة واضحة: تغيّر المناخ هو واقع حتمي، يمكن أن يعوق التنمية البشرية. ومن المتوقع أن تطال آثاره مستوى البحر وأحوال الطقس، وربما أنماط الاستيطان البشري، والإنتاج الزراعي.

وتشير التقديرات إلى أن الأضرار التي يُلحقها تغيّر المناخ بإنتاج الحبوب ستؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار بحلول منتصف القرن، وسيكون لها عواقب وخيمة، كتضاعف أسعار القمح. وقد يؤدي ذلك إلى تراجع نصيب الفرد من استهلاك الحبوب بمقدار الخُمس بحلول عام 2050، وارتفاع قدره 25 مليون في عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، علماً بأن منطقة جنوب آسيا ستكون الأكثر تضرراً[4]. أما الآثار الطويلة الأمد على الإنتاجية الزراعية فتختلف بين منطقة وأخرى، بحيث تكون ضارة عموماً في المناطق القاحلة والمدارية، حيث معظم البلدان النامية، وإيجابية في بعض المناطق الباردة من العالم بما في ذلك الاتحاد الروسي وكندا[5].

ومع تزايد الوعي بمخاطر تغيّر المناخ الذي يهدد في بعض الأحيان بقاء بلدان جزرية كاملة، تطور نهج التفكير في تغيّر المناخ بسرعة فائقة، وبات المجتمع الدولي أمام اختبار صعب. فتغيّر المناخ هو قضية بحجم العالم، آثاره شبه حتمية، ومخاطره وأهمها ثلاث نقاط. فنحن، أولاً، لا نستطيع الافتراض بأن التنمية في المستقبل ستكون تكراراً لإنجازات الماضي: ففرص اليوم والمستقبل تفوق ما شهده الماضي في الكثير من المجالات. وثانياً، أثبتت التجارب المتنوعة والظروف المختلفة عدم إمكان تعميم الوصفات على صعيد السياسة العامة، بل من المستحسن التركيز على مبادىء وتوجيهات أساسية. وثالثاً، لا بد من معالجة التحديات الجديدة، وأبرزها تغيّر المناخ.

جسيمة. هو قضية عدالة في توزيع الموارد والمكاسب بين البلدان وعبر الأجيال، وآثاره بعيدة المدى تطال مليارات البشر الذين سيعيشون لما تبقى من هذا القرن وما بعده.

ومواجهة التحدي الذي يفرضه تغيّر المناخ تتطلب الأخذ بالسياسات والاستراتيجيات المؤاتية للتنمية البشرية على مر الزمن، بحيث تتخطى الإنجازات ما تحقق في الماضي، وتضمن حق الفئات المحرومة في توسيع الحريات في المستقبل. وفي هذا الإطار، لا بد من العمل على تحقيق التنمية البشرية بمنأى عن النمو الذي يخلف كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، حتى تكون تنمية مستدامة حقاً.

برنامج السياسة العامة

من الصعب تحديد محركات التنمية البشرية على صعيد السياسة العامة نظراً إلى تشعّب المواضيع، وندرة البيانات، ومحدودية الأساليب. وتتجلى المشاكل في الانتقادات التي تنال من المقارنات الإحصائية بين البلدان (ما يعرف بالفوارق بين البلدان). وتكثر الانتقادات بحيث تكاد لا تسلم منها أي نتيجة بشأن العلاقة بين السياسة العامة والنمو[6].

ولا تخلو أساليب أخرى من أوجه القصور. فعمليات التقييم التي تتسم بالحذر والحرص يمكن أن تؤدي إلى إجابات دقيقة على أسئلة معينة، إلا أن النتائج المستمدة من اختبار البرامج عشوائياً تبقى محدودة ضمن حالة الاختبار[7]. وكذلك دراسات الحالة القطرية المعمقة، على ما توفره من معلومات قيمة عن مدى التنوع والغنى في الظروف المحلية السياسية والثقافية والأنثروبولوجية، لا تنطبق بالضرورة على بلدان مختلفة أو حتى على البلد نفسه في فترات زمنية متباعدة.

فالسياسات توضع وتنفذ كل يوم في جميع أنحاء العالم بعد استشارة المؤسسات المعنية بالتنمية والباحثين المختصّين. والفكر الإنمائي يفسح المجال واسعاً لمناقشة الأفكار والتفسيرات والمفاهيم المختلفة التي تتنافس على توجيه عملية التنمية. وقد فسرنا الاتجاهات والأنماط على أساس تحليل معمّق للتجارب الماضية، وكذلك للمثل المعيارية الأساسية التي يرتكز عليها نهج التنمية البشرية. وهذا ساعدنا في رسم رؤية للمستقبل ووضع برنامج للتغيير.

ولأن النمو السريع، وإن كان مطرداً، لم يؤدِّ تلقائياً إلى تحقيق مكاسب كبيرة في أبعاد أخرى من التنمية البشرية، لا بد من وضع سياسات تعزز الدخل والأهداف الأخرى أيضاً. ويمكن أن يسترشد واضعو السياسات اليوم بالعديد من المتغيّرات. ففي حين لا يمكن الافتراض بأن النمو الاقتصادي يؤدي حتماً إلى التنمية البشرية والحد من الفقر، يُلاحظ أن بلداناً عديدة تمكنت من تحقيق إنجازات على المسارين. والسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي تختلف عن تلك التي تخدم أوجه التنمية البشرية التي لا ترتبط بالدخل، غير أن هذه السياسات تتداخل أيضاً، ولا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لمواضع التداخل والتكامل فيها.

السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي تختلف عن تلك التي تخدم أوجه التنمية البشرية التي لا ترتبط بالدخل، غير أن هذه السياسات تتداخل، ولا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لمواضع التداخل والتكامل فيها

وتناول الفصل 3 دور كل من السوق والدولة في تحديد أوجه النجاح والإخفاق في التنمية البشرية. ويخضع هذا الدور لطبيعة العقد الاجتماعي، أي القواعد والتوقعات بشأن دور الدولة ومسؤولياتها وآليات المساءلة والإنفاذ. وتختلف المسارات وفقاً للعقد الاجتماعي بين النخب السياسية والاقتصادية والفئات الاجتماعية، وهذا الاختلاف يؤثر في كيفية عمل الدولة على صياغة السياسات وتقديم الخدمات والسلع العامة بهدف توسيع الفرص والحريات للجميع. وهذا يؤكد على أهمية الحرص على الطابع المحلي في اختيار السياسات والبرامج التي من شأنها أن تؤدي إلى الإسراع في التنمية البشرية، وهذه نقطة هامة جداً ينبغي أن يأخذها الشركاء في التنمية في الاعتبار عند تقديم الدعم .

ونحن لا نقصد القول إن المؤسسات والسياسات جميعها موروثة من الواقع المحلي وأسيرة أحداث مضى عليها قرون. فلو كان الوضع كذلك، لكانت الخيارات السياسية متخذة مسبقاً ولبقي نطاق التغيير، ولا سيما نطاق الإصلاحات التقدمية، محدوداً للغاية. والتجارب لحسن الحظ لا تؤيد هذا التشاؤم. فدراسات الحالة، والتجارب الماضية، والدراسات التجريبية المقارنة بين البلدان، والبيانات المستقاة من التجارب كلها عناصر في تفسير اللغز، تسمح لنا، في بعض الأحيان، بتحديد السياسات التي يتوقع أن تعزز التنمية البشرية، وإن كان في هذه العملية قدر لا بأس به من التعميم. ولا بدّ من النظر في مدلول هذه العناصر وتحليله وتكييفه على المستويين الوطني والمحلي.

وتؤثر الجهات الفاعلة في الدولة على طبيعة ما يمكن تحقيقه وعلى كيفية تنفيذ الأهداف المدعومة سياسياً واحتمال انحرافها عن المسار الأصلي، لا سيما في البلدان حيث التنمية البشرية منخفضة. وتتأثر قدرة الأفراد والجماعات بكيفية توزيع القوى في المجتمع ومؤسساته. وطبيعة هذا التوزيع هي جزء من المظاهر الموروثة من عدم المساواة.

وهذا يعود بنا إلى ما سبق، ما من استراتيجية واحدة تنجح في جميع الحالات، وللواقع المحلي أهميته. وقد بات من المسلّم به أن السياسة الواحدة يمكن أن تأتي بنتائج مختلفة في ظروف مختلفة[8]. فما يحقق نجاحاً في بلد معين قد يخفق في بلد آخر. ومن الأمثلة على ذلك تجربة منطقة تجهيز الصادرات التي حققت نجاحاً في موريشيوس ولم تؤتِ النتائج المرجوة في هايتي، وكلا الاقتصادين هما من الاقتصادات الجزرية.

من المسلّم به أن السياسة الواحدة يمكن أن تأتي بنتائج مختلفة في ظروف مختلفة. فما يحقق نجاحاً في بلد معين قد يخفق في بلد آخر

وفي استعراض وضع التنمية البشرية على مدى أربعين عاماً ما يدل على عدم جدوى تقديم وصفات عامة في تقرير عالمي من هذا النوع. والأجدى هو تقديم ما يسهم في توجيه برامج السياسة العامة والبحث والمناقشات، بحيث تتناول مختلف عناصر التنمية البشرية في أطر متكاملة. فما الذي يعنيه هذا النهج على صعيد السياسة العامة؟ تندرج الإجابة تحت ثلاثة عناوين هي: المبادئ الرئيسية، والخصوصية المحلية، والتحول في السياسة العالمية.

المبادئ الرئيسية لصياغة السياسة العامة

يعمل الأفراد والمجموعات والقادة المعنيون بالتنمية البشرية في ظل قيود مؤسسية وهيكلية وسياسية صارمة تؤثر على خيارات السياسة العامة. غير أن التجربة حافلة بالمبادئ العامة التي يمكن أن تساعد في وضع برنامج ملائم للتنمية البشرية.

ومن أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من تجربة التنمية البشرية على مدى عقود، أن التركيز حصراً على النمو الاقتصادي هو موضوع جدل. ففي حين نعلم جيداً كيفية تحقيق التقدم في الصحة والتعليم، تبقى أسباب النمو أقل وضوحاً، ويبقى النمو في الكثير من الأحيان بعيد المنال[9]. وكثيراً ما يؤدي التركيز غير المتوازن على النمو إلى نتائج سلبية على البيئة وأنماط غير منصفة في التوزيع. وتجربة الصين، مع ما حققته من نجاح على صعيد النمو، تجسد هذه المخاوف الشاملة (الإطار 6.1)، وتؤكد على أهمية النهج المتوازن الذي يركز على الاستثمار في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل في التنمية البشرية، وذلك لأسباب جوهرية وأساسية.

وإذا كان النمو وسيلة لتحقيق أهداف متعددة، وهذا هو المتعارف عليه اليوم، فتقييم "النجاح" في النمو يكون على أساس أهداف التنمية البشرية الشاملة. ولذلك لا بد من أن يشمل التقييم جميع المتغيّرات في آن معاً.

فأهداف التنمية يجب أن تُناقش وتُحدد في جو من تبادل الأفكار والمشاركة في منتديات عامة، بحيث تأتي وسائل التنمية متوافقة مع أهدافها. ووفقاً لما تقوله إلينور أوستروم (Elinor Ostrom) وآخرون، "الفرد" هو شريك في إنتاج الخدمات التي تعزز الإمكانات، فالأولاد مثلاً لا "يتلقون" التعليم فحسب، بل يستخدمون عناصر البنية التحتية التي تؤمنها الدولة بهدف تكوين معرفتهم. وبالمثل، من الضروري أن يشارك الفرد في صنع رفاهه الصحي[10]. وهذا ما يؤكده سن وآخرون، إذ يقول إن الفرد ليس مستفيداً من التنمية فحسب، بل يجب أن يُعتبر شريكاً فعالاً في تنفيذ المشاريع الإنمائية[11].

واستناداً إلى ما سبق، نقترح عدة نقاط لإثراء النقاش العام حول أولويات السياسة العامة وخياراتها:

- يجب أن يكون الإنصاف والحد من الفقر في صلب عملية صنع السياسة العامة، وليس مجرد عنصر ثانوي يلحق بها. فيجدر بصانعي السياسات، مثلاً، أن يضعوا في اعتبارهم الفئات التي يُحتمل أن تستفيد من التدابير المتخذة لتأمين فرص العمل، والنمو، وتأمين الخدمات العامة. ومن الأمثلة الحديثة على سياسات تأمين فرص العمل للفقراء، قانون ضمان فرص العمل في الريف في الهند، الذي يضمن 100 يوم عمل في السنة لقاء أجر لكل فرد من الكبار مسؤول عن أسرة معيشية في الريف (الإطار 6.2).
- تحتاج المجتمعات كلها إلى مؤسسات لإدارة الصراعات، وحل النزاعات، وتسوية الخلافات الإثنية والعرقية والطبقية. ودعم مثل هذه المؤسسات يتطلب عقداً اجتماعياً يضم معظم المجموعات. ويمكن أن تحتوي السياسة العامة بنوداً تضمن إعادة توزيع الدخل، ومعالجة الأوضاع الصعبة للعمال والأسر، وتحقيق بعض التوازن بين تعزيز المنافسة وإتاحة الفرص المؤاتية للربح المحفز للاستثمار. فبعض الإيرادات ضروري لتشجيع الاستثمار والابتكار، كما هي الحال في

إطار 6.1 التنمية حرية وفي الصين تغيّر في الرؤية إزاء التنمية

عندما أعلن دنغ شياوبينغ، في الثمانينات، أن "التنمية هي الحقيقة الراسخة"، كان في حديثه معارضة لأيديولوجيا عهد ماو تسيتونغ التي شددت على المساواة على حساب النمو الاقتصادي. والصين كانت حينذاك من أشد البلدان فقراً في العالم، وقد بدا النمو السريع الوسيلة الفعالة لانتشال البلد من الفقر وتعزيز اقتصاده وموقعه في السياسة العالمية. وبعد مرور ثلاثين عاماً، حققت الصين هذه الطموحات، بكلفة بدأت اليوم تشعر بعبئها وبضرورة معالجتها.

وقد أطلقت الصين إصلاحاتها الاقتصادية في أواخر السبعينات، معتمدة استراتيجية إنمائية غلب عليها السعي المباشر إلى تحقيق النمو الاقتصادي. وأصبحت الآلية الحكومية هي محرك النمو. ولتقييم أداء مختلف مستويات الحكومة وكبار المسؤولين، استُخدم معيار واحد، هو معدل النمو الاقتصادي في كل منطقة.

وتجاهلت الصين الكثير من قواعد النظرية التقليدية حول كيفية إدارة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. وأعطت الأولوية للإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، وشرعت في الإصلاحات من دون رفع الضوابط أو الخصخصة الكاملة. وخلافاً للرأي السائد، لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات من المحركات الرئيسية للنمو. بل كان العامل الرئيسي للنمو إنشاء المشاريع والشركات التي تملكها الحكومات المحلية وتشغلها على نطاق المدن والقرى.

وحقق الاقتصاد نمواً مرتفعاً بلغ معدله السنوي 8 في المائة على مدى ثلاثة عقود، وانخفض الفقر في المقاييس المالية بنسبة تجاوزت 80 في المائة في الفترة من 1981 إلى 2005. غير أن هذا النجاح لم يرافقه أداء جيد في الأبعاد الأخرى من التنمية البشرية. وحلّ الصين في المرتبة الأولى من حيث النمو الاقتصادي منذ عام 1970، بينما حلّ في المرتبة 79 من بين 135 بلداً من حيث تحسين مستوى التعليم والصحة. والواقع أن الصين هي من البلدان العشرة من العينة التي تضم 135 بلداً، حيث معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس اليوم هو أقل مما كان عليه في السبعينات. وتزامن هذا البطء في التقدم مع اعتماد اللامركزية في تمويل الخدمات الأساسية من دون توفير الدعم اللازم على المستوى الوطني أو زيادة الرسوم المفروضة على الأسر. ولذلك بلغ التراجع في الخدمات الاجتماعية العامة حد الانهيار في بعض الأماكن.

كما ظهرت تكاليف السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي واضحة في أبعاد أخرى. فهدد تزايد التلوث البيئي التربة والمياه والهواء وهي موارد يعتمد عليها السكان في كسب رزقهم، وامتدت بعض الآثار إلى البلدان المجاورة. وتفاقم التفاوت في الدخل. وبحلول عام 2008، كان نصيب الفرد من استهلاك الأسرة في مقاطعة قوانغدونغ الساحلية يتجاوز بأربع مرات نصيب الفرد في مقاطعة التيبت.

وتزامن تركيز الصين على النمو الاقتصادي مع إطلاق دعوة أمارتيا سن، وبعده تقرير التنمية البشرية، إلى إعادة النظر في هذا النمط من التفكير. وعند تحليل المشاكل التي تواجهها الصين من منظور نهج الإمكانات، يكشف التحليل عن تساؤلات عديدة حول مغزى التنمية التي أساسها الدخل.

وفي عام 2002، تُرجم أحد مؤلفات سن "التنمية حرية" (Development as Freedom) إلى اللغة الصينية، ونشرته مطبعة جامعة الشعب في الصين، وأعيد طبعه عدة مرات. وتشير إحدى النظريات إلى أن هذا المؤلف كان له أثر بالغ في بعض الأوساط. ففي ذروة إصلاح نظام الرعاية الصحية في الصين في عام 2005، عقدت وزارة الصحة اجتماع خبراء، وزعت خلاله نسخاً من هذا الكتاب على المشاركين.

واليوم، أصبح الحد من الاختلالات الاجتماعية من أولويات الخطة الخمسية. كما أطلقت الصين مؤخراً مبادرات سياسية جديدة تهدف إلى تطوير اقتصاد قائم على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات المؤاتية للبيئة. وفي عام 2009، سنّت تشريعات تنص على زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشكل 15 في المائة من الطاقة المستخدمة، والتزمت بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40 إلى 45 في المائة بحلول عام 2020 عن مستويات عام 2005. ومفاعيل هذه المبادرات في أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، لا يمكن أن تكون من دون آثار إيجابية على التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين ومعهد الصين للإصلاح والتنمية 2008؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين وجامعة رنمين الصينية 2010؛ Chen and Ravallion 2008؛ Liu 2010؛ Qian 2003؛ اللجنة الوطنية للتطوير والإصلاح الصينية 2006.

حماية براءات الاختراع، والقطاع الخاص يمكن أن يكون شريكاً قوياً في دفع عجلة التنمية كما رأينا في الفصل 3.

- يؤدي الاستثمار المحلي الخاص والعام دوراً لا غنى عنه. فقليلة هي البلدان التي أحرزت تقدماً بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية فقط. وتتطلب تعبئة الاستثمارات المحلية وتحفيز روح المبادرة تهيئة الظروف والأجواء المشجعة، ووضع أطر لحماية حقوق الملكية. وهنا أيضاً، تكشف دراسات الحالة عن تنوع في النُهُج الناجحة. فقد اعتمدت بعض الدول على الصفقات الاستراتيجية بين نخبة رجال الأعمال والحكومات أكثر من اعتمادها على الإصلاحات المؤسسية أو القانونية العامة. وتمويل الاستثمار العام المحلي يتطلب إيرادات كافية، تجمع بطرق تستوفي مقومات العدالة والشفافية.
- يحفز الاندماج في الأسواق العالمية النمو ويتيح فرصاً لزيادة الدخل. ويمكن للبلدان أن تتحكم بمدى الاندماج في الاقتصاد العالمي بطرق مختلفة لا تتطلب تحريراً كاملاً للتجارة، مما يبقي المجال مفتوحاً أمام تعزيز السياسات الصناعية المحلية.
- يجب أن تكون معالجة المخاطر البيئية عنصراً أساسياً في تحديد خيارات السياسة العامة ووضع الضوابط التنظيمية. فالسياسات التي تُعنى بالتكيف مع تغيّر المناخ وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ينبغي أن تشمل الترويج لأصناف متنوعة من المحاصيل والثروة الحيوانية تتكيف مع تغيّر المناخ، وكذلك تمويل المبادرات الإنمائية التي تهدف إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[12].

مربع 6.2 قانون ضمان العمل في الريف في الهند

قانون عام 2005 لضمان العمل في الريف في الهند هو أكبر برنامج للأشغال العامة في العالم. وهذا البرنامج يؤمن حداً أدنى من الضمان الاجتماعي للعمال في الأرياف، ويمنحهم حقاً عاماً ونافذاً قانونياً، يضمن 100 يوم عمل لكل أسرة معيشية في الأشغال العامة المحلية مقابل الحد الأدنى من الأجر. والعمال الذين لا يحصلون على عمل في غضون 15 يوماً من تقديم الطلب، يحق لهم المطالبة بتعويضات البطالة.

ولهذا القانون مزايا أخرى منها:

- تشجيع المرأة، إذ تُخصص للمرأة ثلث فرص العمل، في مواقع لا تبعد أكثر من خمسة كيلومترات عن قريتها، كما تؤمن لها مرافق رعاية الأطفال في موقع العمل عند الحاجة.
- اعتماد اللامركزية في التخطيط والتنفيذ، إذ تشرف المجالس المحلية المنتخبة على إنفاق ما لا يقل عن نصف المبالغ المالية المخصصة في إطار هذا البرنامج، وتتولى المجالس القروية اختيار المشاريع وتحديد الأولويات.
- تنفيذ المشاريع في الأرياف، إذ تؤمن فرص العمل في تنفيذ مشاريع للقطاع العام (مثل شق الطرق وإنشاء السدود)، إضافة إلى تنفيذ المشاريع على الممتلكات الخاصة (مثل استصلاح الأراضي وحفر الآبار).
- فرض قواعد صارمة لضمان الشفافية والمساءلة، إذ تتاح جميع الوثائق لعامة الناس، كما يمكن الكشف على الوثائق الأساسية (مثل سجلات مواظبة العمال)، ويتولى ممثلون من القرية مراجعة الحسابات دورياً.

وفي السنة المالية 2010-2009، أنفقت الهند ما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي (أي ما يقارب 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) على هذا البرنامج، واستفادت منه 53 مليون أسرة معيشية عملت بمتوسط قدره 54 يوماً للأسرة الواحدة. وشمل البرنامج أعداداً كبيرة من الفئات المحرومة؛ فغالبية العاملين في البرنامج كانوا من طبقات اجتماعية أو قبائل مصنّفة، وكان أكثر من نصفهم من النساء.

وأسهم اعتماد الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل في مواقع هذا البرنامج في دفع سوق العمل الخاصة إلى تحقيق تحسن مماثل، عاد بالفائدة على جميع العاملين في المناطق الريفية. ولم يعد الحرمان سبباً مباشراً للنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وأسهمت عائدات البرنامج في تأمين الاكتفاء الاقتصادي للعديد من نساء الريف. وعندما سئلت هاسكي (Haski)، وهي امرأة من قبيلة في منطقة راجاستان، من هو الذي يتخذ القرار في كيفية التصرف بما تتقاضينه من البرنامج، أجابت: "أنا ربة الأسرة".

ولم تخلُ عملية تنفيذ البرنامج من الصعوبات، وبلغت نسبة التعريف به ما لم يبلغه أي تشريع آخر. وأصبح البرنامج شائعاً بين عامة الناس، حتى أن تلامذة المدارس يستطيعون أن يجيبوا على أسئلة تتعلق بحقوق العمال. غير أن إدراك مفهوم الحق في "العمل عند المطالبة به" كحق مشروع يتطلب بعض الوقت، والتوعية بهذا الحق ضرورية ليتحول البرنامج إلى خطوة ثابتة نحو ترسيخ الحق في العمل أو ليصبح نظاماً فعالاً للضمان الاجتماعي.

ومن الصعوبات التي تواجه البرنامج أيضاً منع الفساد، وضمان المساءلة، وتعزيز مشاركة السكان في التخطيط. والعديد من هذه الصعوبات هو نتيجة للتضارب في المصالح الذي ينشأ عندما تتولى تنفيذ التشريعات لصالح الفقراء أجهزة تفتقر إلى الكفاءة في الدولة، ولا تتعاطف مع الفقراء. فعندما بدأ البرنامج بدفع أجور العمال عن طريق المصارف، وليس عن طريق المسؤولين الحكوميين أو الوسطاء، حرصاً على منع الاختلاس، تراجع اهتمام العديد من الموظفين الحكوميين بالبرنامج بعد أن فقدوا مصدراً للمكاسب الشخصية. وأدى ذلك إلى تأخير دفع الأجور وتسبب في معاناة شديدة للفقراء.

وتتضح أهمية البرنامج بالنسبة إلى العاملين في الأرياف من المحادثات التي أجريت مع أفراد من قبائل ولاية سورغوجا. فقد استثمر البعض أجورهم (في شراء ثور أو دراجة)، وسدد آخرون ديونهم أو تكاليف تعليم أولادهم، أو وفوا بالتزاماتهم الاجتماعية (مثل نفقات الزواج). وقد رحب المزارعون باستصلاح الأراضي من خلال البرنامج، إذ بات بمقدورهم أن يضاعفوا غلة محاصيلهم. هذه أمثلة على الأجوبة الكثيرة والمتنوعة التي تؤكد على أهمية السعي إلى تأمين ضمانات العمل.

المصدر: Written by Jean Drèze and Reetika Khera drawing on Drèze and Khera (2010).

ومن الاستراتيجيات المعتمدة ما يصلح في ظروف معينة ولا يصلح في ظروف أخرى، مما يجعل المرونة شرطاً أساسياً في تصميم السياسات وبناء المؤسسات. فالحكومات التي حققت تحسناً في الأجل القصير في التنمية البشرية، لم تتمكن دائماً من الحفاظ على هذا التحسن في الأجل الطويل، ولا سيما حيث لم يندرج هذا التحسن في أنظمة شاملة على صعيد السياسة والسوق، تهدف إلى معالجة قضايا أساسية في إطار العقد الاجتماعي، وإلى تسوية الصراعات على التوزيع.

ومن الواضح أن أنظمة الحكم المختلفة تمكنت من اعتماد استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية البشرية. ففي الكثير من البلدان تستطيع التحالفات بين مصالح الأعمال والمصالح السياسية أن تساهم في تحقيق هدف التنمية البشرية[13]. ويتيح التقدم العالمي في مجالي التكنولوجيا والمعرفة فرصاً هامة، ولكنه أيضاً يطرح تحديات كبيرة لدور الدولة في تحقيق التنمية. ونظراً إلى عدم اليقين الذي يلازم عملية تحديد السياسات والمناهج التي من المرجح أن تنجح في تحقيق التنمية البشرية، وكشف المخاطر المرتبطة بها، من المفيد التركيز على مرحلة الاختبار والتعلم من التجربة، والحرص على الرصد والمتابعة، والأخذ بما يرد من تعليقات على النتائج[14]. والقدرات المحلية لا تقل أهمية عن القدرات المركزية على هذا الصعيد، فالنخبة الإدارية قد لا يكون لها تأثير كبير في تأمين الخدمات الأساسية للمستفيدين.

وفيما تستمر مجموعة الجهات الفاعلة في الاتساع، يجدر جمع المعلومات حول الأفضليات وإمكانات التنفيذ من مجموعات متنوعة وغير

نظامية، لتغطي شريحة واسعة من المجتمع المدني[15]. وينبغي أن تشكل المؤسسات الديمقراطية القائمة على التعاقب على السلطة التي شهدت انتشاراً في مختلف أنحاء العالم، الطريق الرئيسي لضمان المشاركة، مع أن العديد من البلدان شهدت تراجعاً في الثقة في المؤسسات الحكومية ونفوراً من الدولة.

مراعاة الخصوصيات المحلية

الخصوصيات المحلية هي من المواضيع الهامة التي ينبغي أن يركز عليها الفكر الإنمائي. فما الذي يجعل بعض السياسات صالحة في ظروف معينة وغير صالحة في ظروف أخرى. وفي هذا السياق، نتناول هذا الموضوع من جانبين مختلفين، ولكن مترابطان، هما قدرات الدولة، والفرص والقيود السياسية.

القدرات والتقدم

تتطلب جميع السياسات والبرامج وجود دولة قادرة وقوية. وإذا ما استعرضنا مفهوم القدرة، نجد أن العوامل التي تحدد قدرة الدولة وتحركها لا تزال مبهمة. ويواجه العديد من المسؤولين خيارات صعبة كل يوم، إذ يعملون في ظروف صعبة، فيها الكثير من عدم اليقين وندرة الموارد، ويتحملون مسؤولية النتائج المثيرة للجدل. وينطبق ذلك على العاملين في تقديم الخدمات الأساسية، كالممرضين والمعلمين، بقدر ما ينطبق على المعنيين بصنع السياسة العامة.

وعلاوة على المهارات والبنى التحتية، تشمل القدرة عوامل غير ملموسة، فهي تتأثر بأنواع السلطة ومستوياتها، وتعتمد على القدرات التنظيمية للأفراد والمؤسسات. وتتأثر بمدى تقبل الناس للوضع الراهن أو معارضتهم له، ومدى دعم المؤسسات للرغبة في التغيير أو كبحها، ومدى انتشار المعلومات والانفتاح على المناقشات الناقدة.

وهذا يذكرنا بالانتقادات التي وُجّهت لنهجين شائعين. الأول هو الإصلاح التكنوقراطي الذي يفترض وجود دولة تعمل بشكل جيد ونظام ضوابط ناجح؛ والثاني هو الحل القائم على نقل المؤسسات، الذي يفترض إمكانية نقل المؤسسات الناجحة في البلدان المتقدمة وتعميمها في البلدان النامية. وفي الحالتين، من المرجح أن تخضع المؤسسات لتأثير القوى الاجتماعية والسياسية السائدة، وأن يكون مصير النهجين الإخفاق[16]. ويتضح من تجربة المشاريع الإنمائية التي اتبعت هذا المسار أو ذاك، أن احتمالات الإخفاق في المسارين كبيرة (الإطار 6.3).

وكما هو مبين في الفصل 3، تتعدد طرق وأساليب العمل التي تنجح بها المؤسسات، وما من إجراء واحد يمكن أن يؤدي بمفرده إلى تحويل نظام بكامله. فهناك حدود لسرعة تطوير القدرات وزيادتها، وأي محاولة لتحقيق التغيير قبل تكوين الإجماع اللازم لدعم هذا التغيير قد تصطدم بمقاومة اجتماعية وسياسية. وكثيراً ما يحدث ذلك عند السعي إلى تصحيح اختلال موازين القوى لصالح الأفراد والمجموعات الضعيفة.

وتختلف سرعة تطور المنظمات والمؤسسات باختلاف المراحل التي تمر بها والأنماط التي تحدد قدراتها. وقد يتعارض ذلك مع الجدول الزمني الذي يفرضه المانحون والضغط لتحقيق النتائج. وقد تُعتمد في بعض الأحيان أهداف طموحة من دون التأكد من توفر القدرات اللازمة لتحقيقها (أي بافتراض وجودها أو بافتراض إمكانية توفرها بسرعة). وقد تباشر البلدان في تنفيذ مهام صعبة قبل أن تمتلك القدرة اللازمة لذلك، مما يتسبب في تأخير تطوير القدرات[17]. ولتجنب هذا النوع من الأخطاء، لا بد من تفهم الخصوصيات المحلية، وهياكل السلطة، ووضع التصاميم المناسبة، وتحديد الجداول الزمنية الملائمة.

الإطار 6.3 بعض الدروس المستقاة من الإخفاق في تنفيذ المشاريع

كشف تقييم المئات لا بل الآلاف من المشاريع عن مشاكل في التنفيذ. وقد صُممت هذه المشاريع في الكثير من الأحيان باتباع نمط عالمي، وبالاستناد إلى نُهُج نجح تطبيقها في مكان آخر، واستثمر فيها الكثير من الوقت والمال. غير أن نتائج هذه المشاريع لم تكن بالمستوى المنشود، وفيما يلي مثلان على ذلك.

حققت موزامبيق، منذ خرجت من الصراع قبل نحو عقدين، تغييراً هاماً في أنظمة الحكم، تجلت نتائجه في الانتخابات السلمية وتسجيل زيادة قدرها 54 في المائة في قيمة دليل التنمية البشرية منذ عام 1990. وأسهمت إصلاحات الإدارة المالية العامة في تحسين عملية وضع الميزانية وإعداد وثائقها، غير أن تنفيذ هذه الإصلاحات لا يزال متعثراً. وعندما سئل المعنيون عن ذلك، رأوا في القوانين والنظم الجديدة جزءاً من المشكلة. فنقل الممارسات الفضلى قد يبدو حلاً مثالياً في الظاهر، غير أنه قد لا يلبي الحاجات المحلية، ولا يتناسب مع القدرات الإدارية، ولا يعبر عن الواقع السياسي والتنظيمي. وأشار المسؤولون إلى أنهم لم يُسألوا يوماً عن نوع النظام الذي يرونه مناسباً.

وتلقت بيرو في أوائل عام 2000 دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإصلاح نظامها القضائي. وأدّت هذه المبادرة إلى إنشاء مؤسسات جديدة و إلى تعزيز المؤسسات القائمة. غير أن صعوبة إصلاح النظام القضائي بكامله، والجمود الهيكلي، والممانعة المحلية، كانت من العوامل التي حالت دون تحقيق تغيّر فعلي.

ويشمل العديد من المشاريع الإنمائية، على غرار الحالتين المذكورتين، مهام تعتبر من المسؤوليات الحكومية الأساسية. وتحقيق الأهداف لا يكون باعتماد "سياسة جيدة" فحسب، بل أيضاً بتنفيذ السياسة بعد تكييفها وفقاً لما تتطلبه الخصوصيات المحلية. ويستلزم ذلك العمل بالنُهُج التي تلبي الحاجات المحلية، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين، والتعمق في دراسة القيود الهيكلية والصعوبات المحلية.

المصدر: Andrews وآخرون 2010؛ مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009.

التوفيق بين السياسة العامة والاقتصاد السياسي

تشهد المجتمعات تحولات كبيرة نتيجة للصدمات الخارجية أو للتغيّرات الداخلية الاجتماعية والسياسية. ومن الأمثلة على هذه التحولات إحلال الديمقراطية وتسوية النزاعات. ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية الأول، شهد العالم تغيّرات هامة من هذا القبيل، لا سيما في جنوب أفريقيا مع انتهاء نظام الفصل العنصري، وفي إندونيسيا والمكسيك مع إحلال الديمقراطية، وفي نيبال بعد الاتفاق مع نظام ماوتسيتونغ والإطاحة بالنظام الملكي، وفي غواتيمالا بعد توقيع اتفاقات السلام. ويمكن أن تحدث التحولات أيضاً عن طريق الانتخابات العادية، مثل انتخاب إيفو موراليس (Evo Morales) في بوليفيا الذي يؤيد مصالح السكان الأصليين، وانتخاب ائتلاف حزب المؤتمر في الهند الذي يدعم تقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية.

تتعدد طرق القيام بوظائف المؤسسات، وما من إجراء واحد يستطيع بمفرده تحويل نظام بأكمله

والتغيّرات الكبيرة تتيح فرصاً كثيرة، لكن عملية صنع السياسات أثناءها تبقى عملية صعبة. فقد تجتمع المصالح الخاصة من جديد، وتنتقل جهات فاعلة جديدة إلى مواقع النفوذ، وتكون ردود فعل المؤسسات غير متوقعة. فعلى سبيل المثال، أدت إصلاحات "الانفجار الكبير" ما بعد عام 1990 في بلدان الكتلة السوفييتية السابقة إلى نتائج متباينة، تتضح من خلالها مخاطر التحولات الجذرية على المؤسسات.

وتتيح المراحل الانتقالية الحاسمة فرصاً لإعادة صياغة العقد الاجتماعي، غير أن الفترات العادية كذلك تفسح مجالاً للإصلاحات السياسية التي تؤثر في ديناميات التنمية البشرية. ولكي تكون مقترحات السياسة العامة قابلة للتنفيذ، ينبغي أن تتناسب مع القدرات المحلية، وأن تتوافق مع أسس العقد الاجتماعي المحلي. والتغييرات التدريجية قد تمهد لإصلاحات هامة على مر الزمن. وكثيرة هي الأمثلة التي تبين كيف يمكن لتغييرات كبيرة أن تؤثر على مسار التنمية، أو تخفق في إحداث أي تغيير.

- رفع الضوابط في الهند منذ أوائل التسعينات: يتميز النظام التجاري في الهند باعتماده منذ القدم على شبكات راسخة وعائلات عريقة في عالم الأعمال. وأيّد العديد من تلك العائلات حركة الاستقلال وانحاز لحكومات ما بعد الاستقلال على الصعيد السياسي. وقيدت الأنظمة المشددة خلال العقود الأولى التي تلت الاستقلال أنشطة الشركات الكبرى، غير أنها لم تهدد المصالح التجارية المحلية. وفي التسعينات أدت عملية رفع الضوابط إلى تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الشركات، وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية، وتقليص الأعباء التنظيمية بهدف تعزيز الكفاءة. وفي هذه التطورات ما يشير إلى دينامية جديدة أدّت إلى نمو الأعمال في قطاعات جديدة، وظهور أصحاب مشاريع من فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة[18]. غير أن ذلك ترافق مع مناقشات حادة حول تفاقم عدم المساواة، والحاجة إلى اعتماد برامج اجتماعية متكاملة، ومعالجة المشاكل المتصلة بإدارة الشركات، وتنظيم العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال.
- إنجازات في إثيوبيا في أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية من 33 في المائة في عام 1991 إلى 95 في المائة في عام 2007، وهو ارتفاع كبير في بلد لا يتجاوز فيه دخل الفرد 1,000 دولار أمريكي. ومنذ عام 1990، حلت إثيوبيا في المرتبة 14 من حيث أعلى معدل تقدم في تحسين الصحة والتعليم وفي المرتبة 11 من حيث أسرع تقدم في الإجمال. فكيف تمكنت من تحقيق ذلك؟ في عام 1991، أطاحت الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية بالنظام الديكتاتوري، وهي حركة ماركسية موالية للفلاحين، وركزت الحكومة الجديدة على الفيدرالية الإثنية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة مؤيديها في البلد[19]. وأصبح التعليم أولوية وطنية في إطار محاولة لزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس، بعد أن كانت في حالة ركود أو تراجع لعقود من الزمن. وتشترك الحكومات الاتحادية والإقليمية والمحلية في تحمّل مسؤولية تنفيذ الإصلاحات، وقد استفادت من قدر كبير من التمويل المحلي والدعم الخارجي[20]. وفي حين أدت زيادة نسب الالتحاق بالمدارس إلى إجهاد النظام التعليمي، كما تبين معدلات التسرب المرتفعة، واكتظاظ الصفوف، وارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلمين، تبقى الإنجازات العامة في تأمين الخدمات الأساسية جديرة بالتقدير.
- إصلاح نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2010: أقرّت الإصلاحات التقدمية الهادفة إلى تعزيز المساواة في الحصول على الخدمات، على الرغم من الانقسام الحاد في الكونغرس ومعارضة الحزب الجمهوري المحافظ لهذه الإصلاحات بالإجماع. وقد سعى مؤيدو الإصلاحات إلى مواجهة

تصاعد تكاليف الرعاية الصحية وتراجع نطاق تغطيتها في جو سياسي مشحون، وواجهوا معارضة قوية من أصحاب المصالح الخاصة، ومنهم شركات التأمين، والمجموعات المناهضة للإجهاض، وتحالف أصحاب المصالح الطبية[21]. ومع أن الرئيس أوباما انتُخب بدافع التغيير، أخذت التطلعات إلى الإصلاح تتلاشى بسرعة، غير أن التنازلات الاستراتيجية نجحت في نقل مشروع القانون إلى حيز الواقع[22]. وأعرب بعض الناس عن الإحباط لأن مشروع القانون لا يوفر دعماً شاملاً ولا يضمن وصول الخدمات إلى الجميع، بينما أعرب آخرون عن القلق من ارتفاع التكاليف. وأهم ما في الأمر أن هذا القانون يُتوقع أن يوسع نطاق التأمين الصحي ليشمل 32 مليون شخص إضافي.

- مكافحة الفساد في القطاع الصحي في الأرجنتين: يمكن أن تؤثر القيود الاقتصادية السياسية، حتى على أكثر السياسات فعالية. ففي عام 1997، فرضت حكومة مدينة بوينس أيرس على مديري 33 مستشفى حكومياً تقديم تقرير بأسعار المدخلات أو المواد المتشابهة. وجمعت الحكومة المعلومات الواردة إليها وأرسلتها إلى المستشفيات المشاركة، مع أسماء المديرين الذين يدفعون أعلى الأسعار. وعلى أثر هذا الإجراء، انخفض متوسط الأسعار بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة، ولكن الحكومة سرعان ما تخلت عن هذا الإجراء لما لاقاه من معارضة شديدة من المجموعات المنظمة. أما الفقراء الذين يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية فلم يعترضوا على وقف العمل بهذا الإجراء، ربما لضعف قدراتهم[23].

وظروف السياسة العامة التي رافقت هذه الحالات، وكذلك الواقع السياسي الذي انبثقت منه، تبلغ من التفرّع والتشعّب ما لا يمكن اختصاره في هذه الأمثلة. وفي كل من البلدان المذكورة أمثلة أخرى عن مقاومة الإصلاحات التقدمية أو تأييدها. والعبرة من ذلك هي أن بعض التغييرات في السياسة العامة، حتى ولو لم تكن مدفوعة بتحولات كبيرة، قد تؤدي إلى تغيّر في العقد الاجتماعي، وفي توزيع الثروات ومستوياتها، وفي الفرص المتاحة للتنمية البشرية. فالتطورات على صعيد السياسة العامة في الهند أدّت على المدى الطويل إلى التحوّل نحو نظام رأسمالي يتسم بالانفتاح والحيوية. ومع أن حكم القلة في الأنظمة الرأسمالية يبقى من العوامل التي يمكن أن تحد من التطورات الدينامية، فقد أدّت التحولات على صعيد السياسة العامة إلى تغيير العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال[24].

وتسهم التدابير المتخذة لتعزيز المنافسة وفرض الضوابط، في توجيه أداء السوق والدولة. ويمكن الطعن بالمحاولات التنظيمية التي تطلقها الجهات المقصود تنظيمها بهذه الضوابط، كمحاولة إعادة تنظيم القطاع المالي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويعتمد النجاح أو الإخفاق في هذه المحاولات على التوازن السياسي وعلى طبيعة السياسات نفسها. ومن الأمثلة الجيدة على الانفتاح إجراءات تعميم المعلومات التي تكرسها قوانين الحق في الحصول على المعلومات. وقد انتشرت هذه القوانين في مختلف أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء (بما في ذلك المكسيك الهند).

ولذلك، يجب أن يكون العقد الاجتماعي الأساس في فهم طريقة عمل السوق والدولة، وهما أهم محركين للتغيير. فالعقد الاجتماعي يتطور باستمرار تحت تأثير ضغوط الجماعات المحلية. وتجاهل هذا التطور في صنع السياسات قد يجرّد السياسة من أي جدوى.

يجب أن يكون العقد الاجتماعي الأساس في فهم طريقة عمل السوق والدولة، وهما أهم محركين للتغيير. فالعقد الاجتماعي يتطور باستمرار تحت تأثير ضغوط الجماعات المحلية. وتجاهل هذا التطور في صنع السياسات قد يجرّد السياسة من أي جدوى

تحول في السياسة العالمية

تتيح القوى العالمية فرصاً للتنمية البشرية كما تضع قيوداً لها. وفي هذا السياق، نتناول بُعدين رئيسيين، هما ضرورة وجود نظام عالمي قوي يقوم على مبادئ ثابتة، وضرورة بناء الشراكات بين البلدان وتقديم المساعدات على أساس هذه المبادئ.

نظام الحكم العالمي

تتجاوز بعض المشاكل قدرة الدول منفردة، ومنها الهجرة الدولية والتجارة العادلة، وقوانين الاستثمار، والمخاطر الدولية، وأبرزها تغيّر المناخ. وهذه المشاكل تتطلب نظام حكم عالمي.

ومن عناصر نظام الحكم العالمي الأساسية للتنمية البشرية: المساءلة الديمقراطية واختبار المؤسسات[25]. فالمساءلة الديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات عالمية تمثل تطلعات الشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم، ولا تسهم في تعميق أوجه عدم المساواة في توزيع القوى الاقتصادية والسياسية. والمساءلة تتطلب تمثيل البلدان النامية في إدارة المؤسسات المالية الدولية، ربما

من خلال نظام الأغلبية المزدوجة (الذي يستلزم موافقة أغلبية الأصوات والأسهم التي لها الحق في التصويت)[26]. أما اختبار المؤسسات فيعني الانفتاح في السياسات وفي المؤسسات، كي يتمكن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وتكييفها وتعديلها، ويعني كذلك إعادة النظر في الحلول المشروطة غير الفعالة التي تنطلق من مبدأ تطبيق النهج الواحد على الجميع في صنع السياسة العامة.

لتحقيق الاستدامة في التنمية البشرية، يجب قطع الصلة بين الوقود الأحفوري والنمو الاقتصادي

فالحلول يجب تكييفها وفقاً للمؤسسات التي تحتاج إلى الإصلاح والمشاكل التي تحتاج إلى المعالجة. أما المبادئ الأساسية فيمكن تطبيقها على نطاق واسع. ومن هذه المبادئ إرساء نظام حكم عالمي يرتكز على المساءلة الديمقراطية والشفافية ويشمل أقل البلدان نمواً، وتهيئة مناخ اقتصادي عالمي يستوفي مقومات الاستدامة والاستقرار، وتحقيق الاستقرار المالي.

وسنتناول هذه المبادئ في سياق ظاهرة تغيّر المناخ، التي هي قضية هامة تقع في صلب نظام الحكم العالمي وما يدور حوله من مناقشات، لأن اتخاذ أي إجراء (أو تقاعس عنه) في أي بلد له آثار تتجاوز حدود البلدان. ولتحقيق الاستدامة في التنمية البشرية، يجب قطع الصلة بين الوقود الأحفوري والنمو الاقتصادي، بدءاً بالبلدان المتقدمة المسؤولة عن قدر كبير من الانبعاثات الضارة. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الإنمائية أنماطاً من الأنشطة الاقتصادية تسهم في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفي تحصين المناعة إزاء الصدمات الناجمة عن تغيّر المناخ. فالمبادرات الفردية وحدها لا تكفي للحد من تغيّر المناخ. وللتخفيف من الارتفاع الخطير في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، يتعيّن على الحكومات أن تعدل نمط استخدامها للطاقة، وهذا يتطلب دمج التكاليف البيئية المترتبة على استخدام الوقود الأحفوري في حساب أسعار الطاقة. وليس الهدف من تعديل الأسعار تغطية مثل هذه التكاليف فحسب، بل هو تغيير سلوك المستهلكين، إذ يدركون العواقب الوخيمة لهدر الطاقة (باستخدام أجهزة لا تستوفي الكفاءة في استهلاك الطاقة أو سيارات تستهلك كميات كبيرة من الوقود) على أجيال الحاضر والمستقبل.

وقد أصبح في متناول البلدان النامية مصادر جديدة هامة لتمويل السياسات البيئية عن طريق أسواق الكربون الناشئة. وأشارت تقديرات البنك الدولي مؤخراً إلى أن أسواق الكربون تمكنت من جذب 144 مليار دولار أمريكي في عام 2009 وأن أكثر من 60 بلداً يشارك اليوم في آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو[27]. ومن الضروري زيادة أعمال البحث والتطوير، وإنشاء آلية دولية مشتركة لتطوير التكنولوجيا النظيفة ونقلها، ونشر الممارسات الزراعية الفعالة بهدف تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب على الحبوب والمياه.

ومعظم مبادرات التصدي لتغيّر المناخ، في الوقت الراهن، هي مبادرات محلية ووطنية وإقليمية ودولية غير منسقة. ومن المبادرات المحلية تنظيم المدن "الخضراء" واستخدام الوقود المنخفض الكربون في وسائل النقل العام (كما في نيودلهي). ومن المبادرات الوطنية الالتزامات الطوعية بالحد من الانبعاثات. ومن المبادرات الدولية تأمين بعض التمويل لخفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، مثل آلية التنمية النظيفة. وهذه المبادرات المحدودة وغير المنسقة لن تكفي للتصدي لظاهرة تغيّر المناخ العالمية و لمعالجة آثارها.

ولا بد من دور يؤديه نظام الحكم العالمي على هذا الصعيد. لكن الحكومات الوطنية لم تتفق بعد على تفعيل هذا الدور. فمؤتمر الأمم المتحدة حول تغيّر المناخ الذي عُقد في كوبنهاغن في عام 2009 لم يتخذ من الإجراءات الفاعلة ما يستحق الذكر. ويُعزى هذا الإخفاق إلى غياب المساءلة الديمقراطية وانعدام الحوار، إذ يتّسم التمثيل في المحافل العالمية بتفاوت لصالح البلدان المتقدمة يعوق التقدم في الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. وتفتقر البلدان النامية كذلك إلى القدرة على المشاركة الفعالة في المفاوضات حول تغيّر المناخ. ولذلك تتطلب مواجهة تحديات تغيّر المناخ توفير الشروط اللازمة للمساءلة الديمقراطية واختبار المؤسسات.

ومن غير إصلاحات جذرية ومبادرات فاعلة تبقى احتمالات التحسين ضئيلة، إذ ترتفع انبعاثات غاز الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، بينما لا يزال 1.6 مليار شخص يفتقرون إلى خدمات الطاقة الحديثة. ويشكل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية المؤشر المشجع الوحيد، وقد أطلق في عام 2008 لمساعدة البلدان النامية على إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها لهذه الغاية. ويستفيد هذا البرنامج من الصلاحيات التي تتمتع بها وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة والخبرات التي تملكها في الحصول على دعم البلدان. وقد تعهدت

12 دولة متقدمة حتى الآن بتقديم 4 مليارات دولار للحد من إزالة الغابات في البلدان النامية ووقفها والتعويض عن الخسائر، وذلك في خطوة هامة تلبي أيضاً حاجات السكان الذين يعتمدون على الغابات في كسب رزقهم[28].

المساعدات والشراكات

للسياسة العامة أهميتها، وللظروف المحلية وتوطيد الالتزام بالسياسة على الصعيد المحلي أهميتها أيضاً. وما من نهج واحد يمكن تطبيقه في جميع الحالات، وما من ممارسة فضلى يمكن تعميمها في جميع الأوضاع. فما الذي يُستخلص من ذلك على صعيد المساعدات والشراكات؟

ومن المواضيع التي تكررت في مختلف أعداد تقرير التنمية البشرية منذ عام 1990، أهمية دعم التنمية البشرية بموارد عامة من المصادر المحلية والدولية. ونحن اليوم ننظر إلى موضوع المساعدات، من المنظور نفسه، ونشدد على ضرورة توجيه الدعم إلى الصحة والتعليم والنمو، كما نشدد على أهمية تبادل الأفكار.

وفي عام 2007، تلقت البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية مساعدات بلغت قيمتها 15 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وفي منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، بلغ متوسط المساعدة 44 في المائة من الميزانيات العامة. وبلغت نسبة هذه المساعدة 89 في المائة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية و81 في المائة في إثيوبيا، وهما من بين 11 بلداً أحرزت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية[29]. ويمكن للمساعدات أن تسهم في تجنب التدهور في التنمية البشرية، كما في الجهود المكثفة المبذولة لتوفير العلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو بمرض الإيدز. وقد أسهمت هذه الجهود في زيادة عدد المستفيدين من العلاج من 300,000 شخص في عام 2002 إلى 3.7 مليون في عام 2009. وبذلك أدّت هذه الجهود إلى دحر ما كان يمكن أن يتحول سبباً خطيراً لتراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة (انظر الفصل 2)[30].

وتؤكد الأبحاث الحديثة على الآثار الإيجابية للمساعدة الموجهة إلى قطاعي الصحة والتعليم[31]. وقد تناول الفصل 3 نجاح برنامج التحصين الموسع للأمم المتحدة والصندوق الدوار لشراء اللقاحات التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في توسيع نطاق برامج التحصين. ومن الإنجازات التي تحققت بفضل المساعدة الإنمائية[32] القضاء على شلل الأطفال في أمريكا اللاتينية، والسيطرة على وباء الإيدز في تايلند، والحد من مرض العمى النهري في غرب أفريقيا، وتحسين القدرة على حماية الأمهات من الوفاة أثناء الولادة في سري لانكا. وفي هذه الأمثلة ما يدل على أهمية تأمين الموارد، لكن الأهم هو كيفية استخدامها، وطرق استكمالها بالمساعدة التقنية، ومدى دعمها لأولويات التنمية البشرية.

تؤكد الأبحاث الحديثة على الآثار الإيجابية للمساعدة الموجهة إلى قطاعي الصحة والتعليم

الموارد إذاً ضرورية، ولكنها نادرة. فلم يُسجل تقدم يُذكر نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المعني بزيادة المساعدة بحيث تبلغ 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة: وتستقر هذه المساعدة عند 0.31 في المائة[33]، أي عند مستوى أقل مما كانت عليه في عام 1990 (0.34 في المائة).

وأصبحت المناقشات التي تتناول موضوع فعالية المساعدة على صعيد السياسة العامة وفي الأوساط الأكاديمية تدور بين مؤيدين لهذه المساعدة ومعارضين لها. فالمؤيدون يرون المساعدة الفعالة وسيلة ضرورية لإعانة البلدان على التخلص من براثن الفقر، وعاملاً يحدث أثراً إيجابياً على النمو في الأجل الطويل، ولكنهم يؤكدون على أهمية اختيار نوع المساعدة اللازمة[34]. أما المعارضون فيرون في المساعدة وسيلة نادراً ما تُثمر، وسرعان ما تتلاشى فوائدها مع الوقت، ويمكن الاستعاضة بتعزيز السياسات والمؤسسات الكفيلة بتحقيق التقدّم. كما يشددون على مخاطر الاستعمار الجديد الذي يأتي تحت غطاء المساعدات الثنائية[35]. وهذه المناقشات تسلط الضوء على نقاط الضعف في النُهج التقليدية، لكنها غير مجدية، إذ لا تسهم في تعزيز الشراكات وتوطيدها.

وفي عام 2008، تحقق هدف إعلان باريس الذي ينص على تنسيق مشاريع المساعدة الفنية، بحيث يتوافق نصفها على الأقل مع برامج البلدان. وقد تحسنت نظم إدارة الأموال العامة في الكثير من البلدان النامية[36]. وأصبح مسار تدفق المساعدات أكثر وضوحاً من ذي قبل[37]. وتساهم المبادرات التي تدعمها مجموعة من الحكومات وأصحاب المصلحة في تحسين فعالية المساعدات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة[38]. ولكي تسهم المساعدات الإنمائية في توسيع الحريات في المستقبل، لا بد من دعمها بالشراكات الطويلة الأجل وبالمزيد من المرونة.

انطلق مع تقرير التنمية البشرية لعام 1990 والأعداد اللاحقة، برنامج غني للبحث والتحليل في التنمية البشرية. وتوسّع نطاق هذا البرنامج مع تقارير التنمية البشرية الوطنية التي تناولت مجموعة متنوعة من المواضيع، شملت التمكين واللامركزية، وتطرقت إلى المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ، وحللت مفاعيل كل هذه المواضيع على السياسة العامة. وتقدم الجامعات في جميع أنحاء العالم دروساً في التنمية البشرية. وأصبح بإمكان المعنيين بوضع السياسة العامة والناشطين الاسترشاد بمجموعة واسعة وغنية من الأبحاث على الصعيد العالمي[39]. ونشير في هذا السياق إلى ثلاث أولويات رئيسية: كيف يمكننا تحسين البيانات والتحليلات لإثراء المناقشات؟ كيف نعيد النظر في النُهج التقليدية لدراسة التنمية بهدف التوصل إلى رؤية محورها الإنسان؟ كيف يمكن لرؤية التنمية البشرية المساهمة في توضيح مفهوم أبعاد التمكين، والإنصاف، والاستدامة والتعرض للمخاطر، والدور الحيوي لكل بُعد في توسيع الحريات؟

تحسين البيانات والتحليلات لإثراء المناقشات

للبيانات والمقاييس دور فعلي في تقييم الواقع . فلنأخذ قضية الفقر. نحن نعلم أن الفقر يختلف بين منطقة وأخرى، أو مجموعة وأخرى، وبين أسرة وأخرى، أو بين فرد وآخر. ففي المكسيك، يختلف الفقر الذي يعاني منه صبي صغير في منطقة خوارز عن الفقر الذي يعاني منه عامل نسيج من سكان أمريكا الوسطى في منطقة سييرا مادري دي أواكساكا. غير أن رصد هذه الوقائع يتطلب بيانات ومقاييس وافية، كما يتطلب التزاماً مؤسسياً وسياسياً. وقد اتخذت الحكومة المكسيكية تدابير فيها ما يكفي من المرونة والصرامة في آن للإحاطة بأبعاد الفقر المتعددة، فتمكنت من توفير المعلومات حول مدى انتشار الحرمان وشدته، مما أسهم في تصويب الأولويات على صعيد السياسة العامة (الإطار 6.4).

وقد أصبح صنع السياسات مبنياً على الوقائع أكثر من ذي قبل. فالبيانات اليوم أفضل مما كانت عليه في عام 1990، وأصبح تحليلها ورصدها وتقييمها من الممارسات الراسخة المعترف بها. وبموجب الاتفاقيات الدولية، تلتزم معظم الحكومات برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما فيها حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والسكان الأصليين والأطفال، وذلك باستخدام وسائل تسهم في تقييم الإنصاف في التقدم. وقد دعمت الوكالات والمبادرات الدولية العمل على وضع معايير لجمع البيانات، لا سيما شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي. وبالإضافة إلى المصادر الرسمية التي تجمع منها البيانات، يقوم العديد من الهيئات غير الحكومية، مثل الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات التجارية، بجمع البيانات التي تسهم في تقييم التنمية البشرية.

غير أن نوعية البيانات وتوقيتها وملاءمتها والحصول عليها لا تزال من العقبات التي تعوق صنع السياسات وإجراء البحوث وتقديم المساعدة الدولية. وهذه العقبات تحدّ من توفر البيانات الإدارية (الالتحاق بالمدارس، وأسباب الوفاة)، وكذلك من الحصول على معلومات من المسوح عن الأسر المعيشية والأفراد والشركات. فمن المستغرب في عام 2010، مثلاً، عدم توفر بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان حول تطور معدل وفيات الأمهات خلال فترة زمنية محددة. وقد أصبح من الضروري توسيع نطاق جمع البيانات، وكذلك تحسين نوعية البيانات المتوفرة وتوقيتها. أما تسهيل الحصول على البيانات التي توفرها مصادر تجارية فمسألة أخرى لا بد من معالجتها.

إطار 6.4 مقياس جديد للفقر المتعدد الأبعاد في المكسيك

في عام 2009، كانت المكسيك أول بلد يعتمد مقياس الفقر المتعدد الأبعاد الذي يبين مختلف أوجه الحرمان التي تعاني منها الأسر. وهذا المقياس الذي اعتمده المجلس الوطني لتقييم السياسة الاجتماعية (CONEVAL)، يشبه دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي نطبقه على أكثر من 100 بلد في هذا التقرير.

وانطلق المجلس من الأسس المنصوص عليها في الدستور والقانون العام للتنمية الاجتماعية لعام 2004. ووفقاً لهذا القانون، يعتبر الفرد في حالة فقر متعدد الأبعاد عندما يتقاضى دخلاً منخفضاً، لا يكفيه لشراء السلع والخدمات التي يحتاج إليها، وعندما يعاني من الحرمان في بُعد واحد على الأقل من الأبعاد الستة التالية: التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والسكن اللائق، والمرافق الأساسية للأسر المعيشية، والغذاء. ويجري المجلس مسحاً كل سنتين منذ عام 1984 لرصد اتجاهات الفقر المتعدد الأبعاد وتحديد أوجه الحرمان التي تعاني منها الأسر، ومساهمة كل من هذه الأوجه في شدة الفقر. وبما أن المجلس يتولى رصد فعالية البرنامج الوطني لتقديم المساعدة الاجتماعية، باستطاعته أن يقيّم رفاه السكان في أوجه متعددة من أوجه الحرمان الاجتماعي.

المصدر: Alkire and Santos 2010.

وقد تحسنت البيانات الجزئية وبيانات الأسر المعيشية إلى حد كبير منذ عام 1990، مما سمح لنا باستخدام مقاييس جديدة في تقديرات عدم المساواة والفقر المتعدد الأبعاد[40]. غير أن هذه البيانات غير متوفرة على نطاق يشمل جميع البلدان ولا على فترات زمنية متقاربة. ويمكن لمسوح الأسر المعيشية الموسعة أن تكشف عن الترابط بين المؤشرات، لكن هذه المسوح مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. كما يمكن للمسوح الأقل توسعاً أن تقدم معلومات قيّمة. والبيانات الجيدة القابلة للمقارنة على المستوى الدولي غير متوفرة في مجالات هامة مثل العمل في القطاع غير النظامي، والتمكين، والحماية من العنف، والعلاقات الاجتماعية والمجتمعية[41]. ومن الضروري العمل على حساب المجاميع الاقتصادية، التي تُستمد من مصادر مختلفة في الوقت الحاضر، مثل الدخل القومي الإجمالي وتوزيعه، بالاستناد إلى مقاييس موحدة. والجدير بالذكر أن البيانات المصنفة حسب الجنس، حول استخدام الوقت، والتصرف بالأصول الاقتصادية، وصنع القرار، والعنف، غير كافية، فيما يُهمل موضوع رئيسي هو العمل غير المأجور (الإطار 6.5).

ويتطلب تحديد المؤشرات اللازمة لقياس الرفاه وفقاً للمعايير الجديدة اتفاقاً على نطاق واسع. ومن المبادرات التي تشجع مناقشة هذه المسائل المشروع العالمي لقياس تقدم المجتمعات الذي أطلقته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[42].

نحو علم اقتصاد جديد للتنمية البشرية

من الاستنتاجات التي تستحق بحثاً معمقاً ضعف علاقة الترابط في الأجل الطويل بين نمو الدخل والتغيّر في مجالي التعليم والصحة[43]. ويتطلب التعمّق في فهم ديناميات هذه العلاقة

الإطار 6.5 الاعتراف بالعمل غير المأجور

العمل غير المأجور، كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال والمسنين في المنازل والمجتمعات المحلية، يسهم في الرفاه والنمو الاقتصادي، ويعتمد على جهد قوى عاملة تملك المعرفة والقدرة على الإنتاج والعطاء. غير أن الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، تهمل العمل المنزلي، الذي تتحمل المرأة العبء الأكبر منه في جميع الاقتصادات والثقافات (انظر الشكل). ورغم أهمية الرعاية التي تقدم بدون أجر ودورها في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، لا يأتي أي من الأهداف على ذكرها.

الناتج المحلي الإجمالي يهمل قدراً كبيراً من عمل المرأة

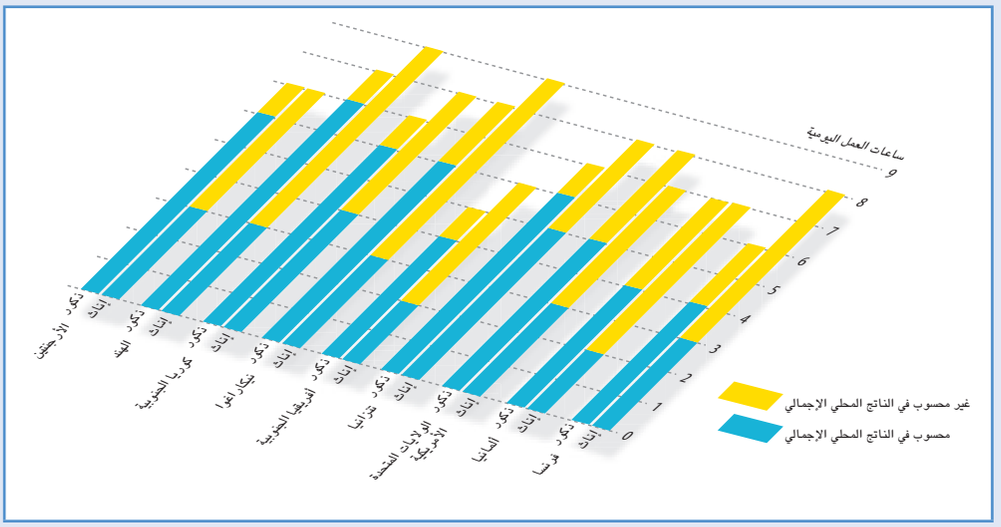

المصدر: Budlender 2008; Stiglitz, Sen, and Fitoussi 2009.

وإسقاط الرعاية التي تقدّم بدون أجر من الحسابات الوطنية، هو من الثغرات الكبيرة في حسابات جميع البلدان. وعند تطبيق متوسط أجر العامل المنزلي على عدد الساعات التي يستغرقها أي شخص في العمل المنزلي بدون أجر، تشير تقديرات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى أن العمل المنزلي غير المحسوب يشكل نسبة تتراوح بين 10 و39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبدمج العمل غير المأجور في الحسابات الوطنية، يمكن توضيح كيفية استخدام الوقت، ولا سيما وقت المرأة.

المصدر: Stiglitz, Sen, and Fitoussi 2009؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية 2010.

مزيداً من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، التي تكمل الأدبيات الواسعة حول النمو الاقتصادي وتتيح مزيداً من المعلومات التي تسهم في دفع عجلة التنمية البشرية في موازاة النمو.

وتتطلب العلاقة بين اقتصادات النمو ودراسات التنمية تحوّلاً جذرياً في الفكر الاقتصادي. فكثيرة هي الأدبيات النظرية والتجريبية التي لا تفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. والنماذج النظرية لهذه الأدبيات تفترض أن الاستهلاك هو الشاغل الوحيد للإنسان، وهذا هو المنطق الذي يرتكز عليه تحليل السياسات واختيارها[44]. وهذا النهج يطبع الاقتصاد القياسي، حيث يؤخذ بالسياسة العامة وفقاً لما تحدثه من أثر على النمو، إذ من المفترض أن الهدف المباشر لصانعي السياسات هو تحقيق الحد الأقصى من النمو.

أما نهج التنمية البشرية، فيقوم على أن الرفاه لا يقتصر على المال. ومن الضروري أن يحظى الإنسان بالإمكانات لتحقيق الأهداف التي ينشدها في الحياة، وللدخل أهميته على هذا الصعيد، لكن الحصول على التعليم، والقدرة على عيش حياة مديدة وصحية، والتأثير على قرارات المجتمع، والعيش في مجتمع يحترم الجميع ويقدّرهم، هي مسائل لا تقل أهمية عن الدخل. وفي الواقع ما يكفي للدلالة على أن اهتمام الإنسان لا يتوقف عند حدود الدخل أو الاستهلاك[45]. والنماذج النظرية والتجريبية التي تفترض أن الاستهلاك هو الشاغل الوحيد للإنسان هي نماذج لا تفي بأغراض دراسة التنمية البشرية. وقد تناول الفصل 4 مؤشرات الاستدامة بالاستناد إلى نماذج تفترض أن الإنسان لا يهتم سوى بالاستهلاك في الحاضر وفي المستقبل؛ غير أن الدراسة لم تتطرق بعد إلى النتائج المترتبة على اعتبار التعليم والصحة من الاهتمامات أيضاً[46].

ونحن إذ نهتم بمختلف نواحي الحياة، نحتاج إلى علم في الاقتصاد الإنمائي يعترف بتعدد الأبعاد الإنمائية. وهذا يشمل التقييم المعياري للسياسات كما يشمل النماذج المستخدمة في تحليل التقدم في عملية التنمية. فإلمامنا بالعلاقة المتشعبة بين النمو وأبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل لا يزال محدوداً. ولا بد من دمج أهداف التنمية البشرية في إطار متكامل يدعم النمو في جو من الإنصاف، وفي سياسات مناسبة على مستوى القطاعات. ومن الضروري تجنب الخطاب التقليدي الذي يفصل بين "مؤيدي" النمو و"معارضيه". فالأهم من ذلك هو توسيع الحريات الحقيقية، ولارتفاع الدخل دور في توسيع الحريات، إذ يفسح المجال أمام الناس للحصول على السلع والخدمات والتصرف بها. ولكن يمكن الاختيار والمفاضلة بين أهداف متعددة، مما يتطلب تقييماً دقيقاً يسمح بتحديد مواضع التكامل الإيجابية واستثمارها.

لأننا نهتم لمختلف أوجه الحياة، نحتاج إلى علم في الاقتصاد الإنمائي يعترف صراحة بتعدد الأبعاد الإنمائية

ولعل في التدهور البيئي أفضل مثال على التشوهات المحتملة لتقديم النمو على مختلف الأبعاد الأخرى في التنمية البشرية. فعلى مدى عشرين عاماً مضت، ومنذ انعقاد قمة الأرض الأولى في ريو دي جنيرو، أصبح موضوع الموارد الطبيعية والبيئة موضوعاً بالغ الأهمية في التنمية. وعالمنا يواجه تحديات كبيرة على صعيد الاحتياطي من المياه، وتدهور الأراضي، وتغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والخدمات البيئية، وهذه التحديات تفرض عقبات جديدة على تعزيز النمو والمضي في التقدم في التنمية البشرية. وكثيراً ما يقع عبء ضعف إدارة الموارد الطبيعية والبيئية على كاهل الفقراء الذين يعتمدون على هذه الموارد لكسب رزقهم، ويفتقرون إلى الأصول الضرورية للتكيف مع هذه التغيّرات أو لتحمل التكاليف الإضافية المترتبة عليها. والفقر والتنمية البشرية المنخفضة هما من العوامل التي تسهم في تدهور البيئة، وكثيراً ما يكون عدم ضمان الحيازة الآمنة للأراضي مثلاً، من أسباب الإفراط في الزراعة وتدهور التربة[47].

والتدهور البيئي ليس المثال الوحيد على آثار التركيز على النمو، فقد رأينا في الفصلين 3 و4 أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة التقدم في الصحة أو التعليم أو في أي بُعد آخر من أبعاد التنمية البشرية. والعوامل والسياسات التي تنجح في تعزيز النمو الاقتصادي ليست هي ذاتها التي تؤدي إلى تحقيق تقدم في التنمية البشرية. ويُستنتج من المقارنة بين البلدان الذي تضمّنها الفصل 3 أن متغيّرات، مثل التحضر، والتجارة، والديمقراطية، والمؤسسات، تؤثر بطرق مختلفة على النمو وعلى مؤشرات دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل. واتضح من البحث حول التحسّن في الصحة والتعليم أن نقل الأفكار والتكنولوجيات عبر البلدان هو عامل أساسي في هذا التحسّن، أما نمو الدخل فيسجل نتائج متباينة ومتباعدة بين البلدان[48]. وتشير دراسات الحالة التي تناولت الأمثلة الناجحة إلى أن النجاح كان نتيجة لمبادرات عامة وشاملة في الصحة والتعليم، خلافاً لما تتضمنه الأدبيات عن النمو[49]. ولا تعني هذه النتائج أن تحقيق النمو والتقدم في التنمية البشرية لا يتحققان معاً، بل تعني أن الحكم على

السياسات والإصلاحات المؤسسية لا يجوز أن يستند فقط إلى ما تحدثه من تأثير على الدخل، كما هو الأمر حالياً في الكثير من الأدبيات عن النمو.

من هنا دعوتنا لعلم اقتصاد جديد للتنمية البشرية، على أن يكون الهدف من هذا الإطار الجديد هو تحقيق الرفاه، وأن يجري تقييم النمو واختيار السياسات والالتزام بها على أساس ما تحرزه من تقدم في التنمية البشرية في الأجلين القصير والطويل، وأن يعتمد نموذجاً في التحليل ينطبق على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، واستحداث مثل هذا الإطار عملية شاقة ومعقدة، لا سيما إذا كان المقصود منه الأخذ بمدى تأثر المناخ بأنماط الأنشطة البشرية. ويُفترض ببرنامج من هذا القبيل أن يستند إلى الأبحاث القيمة المتوفرة حول العلاقة بين النمو والتنمية البشرية، وكذلك إلى التحليلات الكمية والنوعية المتعددة التخصصات.

اتجاهات البحث

وإذا كانت التنمية البشرية لا تقتصر على الدخل، فهي كذلك لا تقتصر على العناصر الثلاثة التي يشملها دليل التنمية البشرية، أي الصحة والتعليم والدخل. ففي تأكيدنا المجدّد على مفهوم التنمية البشرية، ركزنا على ضرورة التوقف عند كيفية توزيع الفرص، ومدى قدرة الناس على رسم مستقبلهم، ومدى تأثير خيارات اليوم على المستقبل. وساهم تقرير التنمية البشرية بأعداده السابقة في تطوير مفهوم أبعاد مثل الديمقراطية والحريات الثقافية وتغيّر المناخ. ومع ذلك لا يزال بمقدورنا التعمّق في فهم العلاقة بين التنمية البشرية وهذه الأبعاد كما هو مبين فيما يلي.

التمكين

قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العملية السياسية وغيرها من العمليات الإنمائية، والتأثير فيها والاستفادة منها، في الأسر أو المجتمعات أو البلدان، هي عنصر جوهري في حرية الإنسان. وكما سبق وأوضحنا في الفصل 3، يؤدي التمكين إلى نتائج إيجابية في الصحة والتعليم وغيرهما من أبعاد التنمية البشرية. وتعتمد النتائج التي يمكن أن يحققها الأفراد والمجموعات على توزيع القوى في المجتمع، سواء أكان في المجال العام (المؤسسات السياسية والسوق) أم في المجال الخاص (العلاقات بين الجنسين داخل الأسر)[50].

ويرتبط التمكين ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة: أي إفساح المجال أمام الناس، ومنهم الفقراء والمهمشون، للتعبير عن رأيهم وللمشاركة الفعالة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويلاقي هذا المفهوم تأييداً واسعاً من المجتمع المدني. ففي مسح لمنظمات المجتمع المدني أجري لأغراض هذا التقرير[51]، أعرب ثلاثة أرباع المجيبين "عن موافقة تامة" على أن التمكين لا ينفصل عن التنمية البشرية (الإطار 6.6).

لقد أحدث دليل الحرية السياسية الذي أُطلق في عام 1991 ضجة عارمة (أدت إلى سحب الدليل). وبعد ذلك، عادت قضية الحرية السياسية لتظهر مراراً في تقارير التنمية البشرية العالمية والوطنية. وفي الأبحاث التي أجريت لأغراض إعداد تقرير هذا العام، بدا واضحاً أن هذه القضية لا تزال موضع جدل. وتنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في "انتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت". ولكن المؤسسات الحكومية السياسية تختلف اختلافاً كبيراً في الواقع والممارسة .

وتناول الفصل 4 العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس التمكين وحدد إطاراً للتوسع في البحث والمناقشة، انطلاقاً من الأبحاث الوطنية والمحلية، مثل تقارير التنمية البشرية الوطنية الأخيرة. وبما أن المقاييس المستخدمة لا تزال موضع خلاف في الكثير من الأحيان، نعمل على استكشاف سبل جديدة لتطوير مقياس يشمل المجالات التي

إطار 6.6 آراء من المجتمع المدني في التنمية البشرية والتمكين

في إطار الأبحاث التي أجريت لأغراض إعداد هذا التقرير، أجرينا مسحاً عالمياً على شبكة الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني لاستقصاء آرائها. وقد شملت العينة منظمات يتراوح حجمها بين موظف واحد و12,000 موظف ومتطوع، وتعمل في مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان. وأعرب الجميع تقريباً (94 في المائة) عن رأيهم بأن فرصة المشاركة في صنع القرارات في المجتمع شرط أساسي من شروط التنمية، ورأى 76 في المائة من المجيبين عن "موافقة تامة" على أن التمكين لا ينفصل عن التنمية البشرية. وأشاروا إلى أن أهم أبعاد التمكين هي الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والحق في التصويت وحرية التعبير (أنظر الجدول).

آراء من المجتمع المدني في أهم أبعاد التمكين

البُعد	الأكثر أهمية (النسبة المئوية)	البُعد	الأكثر أهمية (النسبة المئوية)
الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم	66	صنع القرار في المنزل	29
الحق في التصويت	54	ضم الصوت إلى أصوات الآخرين	27
حرية التعبير	52	الاحتجاج	19
اختيار المرء مصيره	35	الترشّح للانتخابات	18
اتخاذ الخيارات الشخصية	33	هوية المجموعة	12

المصدر: مسح لمنظمات المجتمع المدني أجراه مكتب تقرير التنمية البشرية.

تُجمع عليها الآراء. فيمكن أن نستخدم، مثلاً، نظرية المقاييس الجزئية لبناء مقارنات بين البلدان لا تتأثر بالأوزان المختلفة التي تُعطى لكل عنصر، وبالتالي لا تتأثر باختلاف الآراء حول أهمية كل منها.

وتبقى المشاركة عنصراً أساسياً في تحديد أهداف التنمية والتأثير على القرارات، وذلك من خلال تشجيع الحوار وتوطيد الالتزام. غير أن المشاركة الحقيقية ليست عملية سهلة. فمن المعترف به أن الحوار الوطني الذي أدى إلى صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر في بوليفيا قد رجح كفة الفئات المحرومة في ميزان القوى[52]. وفي الوقت نفسه كانت آليات أخرى من آليات المشاركة عرضة للانتقاد، إذ اقتصرت على مواضيع محددة مسبقاً، مثل المشاورات التي تقودها الحكومة بشأن التحكيم الديني في كندا والعلمنة في فرنسا[53]. ومن مجالات البحث التي يجدر التركيز عليها آثار الهياكل الديمقراطية الوطنية والمحلية على أنواع المشاركة الشعبية؛ والسياسات الوطنية والدولية لحماية الحريات المدنية؛ والمبادرات المحلية لرصد أنشطة الحكومات ومحاسبتها.

وحتى لا تكون المشاركة مجرد إجراء شكلي، من الضروري تزويد الناس بالإمكانات والمعلومات، وتأمين الهياكل المؤسسية التي تتيح لهم التعبير الفعلي عن آرائهم وتطلعاتهم (انظر الفصل 4). فالهياكل الديمقراطية توفر الشروط اللازمة للتنمية البشرية، ولكن يتعين على الحكومات أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن توسيع الحريات أمام الشعوب. وفي نهج التنمية البشرية، يجدر الأخذ بهذه المعطيات، والنظر في أنواع الهياكل والمؤسسات المجتمعية التي تسهّل العمل على توسيع الحريات والآليات التي تدعم تمكين الأفراد أو المجموعات أو تقيّده.

تشمل أولويات التحليل أوجه عدم المساواة المتداخلة التي تعاني منها مجموعات معينة، وكيفية التغلّب على أوجه الحرمان

عدم المساواة

من العقبات التي تعوق التقدم، عدم المساواة بين النساء والرجال والفقراء والأثرياء، وبين فئات أخرى في المجتمع، وفي مختلف أبعاد التنمية البشرية. وقد تناول هذا التقرير الخسائر التي تلحق بالتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في مختلف الأبعاد، ونتيجة للفوارق بين الجنسين. وإضافة إلى تقارير التنمية البشرية العالمية، تطرق العديد من تقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية والمحلية إلى عدم المساواة في الدخل وفي نواحٍ أخرى من التنمية البشرية. فأوجه عدم المساواة، وهي هيكلية في الكثير من الأحيان، تؤثر على الفرص المتاحة للناس[54]. وقد استحوذ عدم المساواة بين الجنسين وأثره على التنمية البشرية على حيز هام من هذا البحث[55].

وفي متناولنا اليوم الكثير من المعلومات عن أبعاد عدم المساواة، غير أن معرفتنا بكيفية تطور الفوارق في مختلف الأبعاد والعوامل التي تؤثر فيها لا تزال محدودة[56]. فمن الضروري معرفة كيفية تفاعل عدم المساواة مع القوى الهيكلية، ولا سيما عوامل الاقتصاد السياسي والتمكين[57]. فكثيرة هي السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي عالجت أوجه عدم المساواة، فيما أسهمت سياسات أخرى في تعزيز الإنصاف، وإن لم تكن مصممة تحديداً لذلك. ولا بد لنا من فهم الظروف والسبل التي أثّرت من خلالها السياسات التقدمية في معالجة عدم المساواة في الواقع.

ويمكن أن يشمل البحث في مجال عدم المساواة المظاهر المتعددة لعدم المساواة والعوامل المؤثرة فيها. وقد تضمن الفصل 5 لمحة عن هذه المظاهر، وتوسّع في شرح أنواع عدم المساواة. وتشمل أولويات التحليل أوجه عدم المساواة المتداخلة التي تعاني منها مجموعات معينة، مثل النساء والفتيات، وبعض الفئات الإثنية، والسكان الأصليين، وكيفية تداخل أوجه الحرمان وترابطها. ولا بد من دراسة الفرص الاقتصادية، والضمانات القانونية، والمشاركة السياسية، وعدم المساواة في الفرص في إطار متكامل. وقد أصبح بالإمكان الاستفادة من الابتكارات في تقنيات رسم الخرائط، لعرض توزيع التنمية البشرية بالوسائل المرئية على المستويين الوطني والإقليمي. كما يمكن الاستفادة من دراسة المبادرات الناجحة في معالجة عدم المساواة لاقتراح مجالات يمكن الانطلاق منها للتغيير.

وتركز توصيات السياسة العامة للحد من عدم المساواة على إعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات، ثم على فرض الضرائب التصاعدية. وينطلق برنامج البحث لتقرير التنمية البشرية من هذه النقاط لاستكشاف الإصلاحات التي تؤدي إلى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وما يتطلبه ذلك على صعيد التمكين السياسي للفئات المحرومة والتغيير المؤسسي. ويبقى دور الدولة أساسياً في القضاء على العقبات التي تحول دون تمكين هذه الفئات ودمجها في المجتمع.

الاستدامة والتعرض للمخاطر

التنمية البشرية لا تقتصر على تحقيق الإنجازات، بل تعني كذلك حماية الإنجازات المحققة من مخاطر الحاضر والمستقبل. وقد تطرقت تقارير التنمية

البشرية السابقة، ومنها تقرير عام 1994 حول الأمن البشري وتقرير عام 2007/2008 حول تغيّر المناخ، إلى الأمن والتعرض للمخاطر على مستويات مختلفة، أي على مستوى الفرد والوطن والعالم.

وتتطلب العلاقة بين التقدم في مجال التنمية البشرية والمخاطر مزيداً من التعمق في البحث. وقد أكد هذا التقرير أن الخير لا يأتي كله دفعة واحدة، فالتقدم في بعض أوجه الرفاه قد لا يكون ممكناً، دون تعرض الأفراد والجماعات للمخاطر. ويتضح ذلك في حالة بلدان الكتلة السوفييتية السابقة، حيث أدى التخطيط المركزي إلى نتائج مستقرة لصالح العديد من المواطنين، غير أنه لم يكن قادراً على تحقيق تقدم اقتصادي قوي ومستدام[58]. والابتكار والكفاءة يتطلبان قدراً من المنافسة، التي قد تكون مصدراً لبعض المخاطر وحالات عدم اليقين[59].

كيف يساعدنا نهج التنمية البشرية في الموازنة بين المخاطر والتقدم؟ الجواب بديهي: علينا أن نبحث عن حلول للحد من المخاطر لا تمسّ بالتقدم في الرفاه في نواحٍ كثيرة. غير أن تحقيق هذا الهدف ليس بالسهولة التي يبدو عليها، وفي بعض الأحيان تواجه المجتمعات خيارات صعبة. ويبدو أن الاتجاه السائد تمادى في تجاهل المخاطر وانعدام الأمن. وربما لهذا السبب، وعلى الرغم من التقدم الذي تناوله الفصل 2، تظهر مسوح الرأي العام استياء واسع النطاق من نواحٍ رئيسية في الحياة، ومنها النواحي المرتبطة بالأمن[60]. ولذلك لا بد من إعادة التقييم.

لنعُد إلى مخاطر كارثة تغيّر المناخ، والآثار المترتبة على التركيز الحصري على النمو الاقتصادي، وتجاهل المؤشرات التي تنذر بأضرار تطال هذا الكوكب. وعلاوة على تغيّر المناخ، هناك أمثلة عديدة أخرى، كتحرير التجارة الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل، يقابلها مخاطر على الاستقرار في العمل، أو رفع الضوابط المالية الذي يحقق ارتفاعاً في النمو، يقابله مخاطر وقوع المزيد من الأزمات[61].

ومن الصعب قياس المخاطر ومدى التعرض لها[62]. ففي متناول واضعي السياسات مجموعة من البيانات لقياس المعدلات الإجمالية في مجالات مثل الصحة والتعليم والدخل أو غيرها من مؤشرات قياس التقدم، غير أنهم لا يملكون سوى قدر محدود من المعلومات لقياس مخاطر فقدان الوظيفة مثلاً، أو الركود، أو وقوع كارثة طبيعية. والسبب في ذلك هو حالة عدم اليقين التي تحيط بالمخاطر، وكذلك الافتقار إلى مقاييس دقيقة تساعد في تقييم المخاطر التي واجهها العالم في الماضي.

والمخاطر هي مصدر المخاوف على المستقبل. وبما أننا لا نعرف ما يخبئه المستقبل، تتوقع مختلف الخطط قدراً من المخاطر، وتحسب لإمكانية التعرض لها. لكن الخيارات تختلف عند التفكير في الغد، وتقييم أثر ما نتخذه من قرارات اليوم على الأجيال المقبلة، وقد لا يعطي خبراء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وزناً كبيراً في الخيارات لصالح رفاه الأجيال المقبلة، غير أن تحديد أهمية مختلف الأجيال مسألة أخلاقية خطيرة، فالتضحية برفاه الأجيال المقبلة لمجرد أنها لم تولد بعد تبدو غير مبررة، بينما لا يمكن تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمعزل عن معالجة الفقر وعدم المساواة في الجيل الحاضر[63]. ولذلك لا بد من التعمق في بحث المفاهيم للتوصل إلى مبادئ بديلة.

الخير لا يأتي كله دفعة واحدة

وقياس الاستدامة كذلك يتطلب مزيداً الاهتمام، فالعديد من المقاييس الحالية تقوم على أسس نظرية مختلفة وتعطي نتائج متباينة. والقياس السليم للتنمية البشرية المستدامة يجب أن يشمل، مثلاً، كيفية استخدام المجتمعات للمصادر المختلفة على مر الزمن، وتحديد الموارد التي يمكن أن يُستعاض عنها أو أن تكمّل موارد أخرى. وهذا المقياس يختلف عن المقاييس الحالية إذ أنه لا يتناول استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج فحسب، بل يتناول كذلك استدامة التنمية البشرية في معناها الواسع الذي يشمل الصحة والتعليم والمساواة والتمكين.

ومعالجة مثل هذه القضايا المتعلقة بالاستدامة تثير موضوع الإنصاف بين الأجيال وبين أفراد الجيل الواحد. فالسياسات المعتمدة لا تعود بالفائدة نفسها على فقراء اليوم كما على فقراء الأجيال المقبلة. ومن المواضيع الرئيسية المطروحة على هذا الصعيد، استخدام الطاقة المتجددة، وربط التنمية البشرية بالاقتصاد الأخضر، والنمو الأخضر، وغيرها من آليات السوق، مثل الضرائب الخضراء، وخطط تحديد حد أقصى وعدم تخطيه، والتجارة البيئية، والأطر التنظيمية لمنع الاستخدام غير المستدام للموارد، بما في ذلك حقوق الملكية والرقابة المالية.

وتتطلب المخاطر المتأتية من تغيّر المناخ اتخاذ إجراءات حاسمة. وتأكيداً على ذلك، سيركز تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على موضوع الاستدامة والتعرض للمخاطر. وهذا التقرير العالمي الجديد يمكن أن يسهم في إثراء النقاش حول المقصود بالاستدامة، وما الذي يجب أن يكون مستداماً، وما الذي يجب اتخاذه من إجراءات لحماية الفئات الضعيفة من سكان العالم. وتخصيص

تقرير التنمية البشرية لموضوع الاستدامة قبل قمة الأرض القادمة في ريو دي جنيرو في عام 2012، يمكن أن يساعد في توجيه الحوار، شأن تقرير عام 1992 الذي صدر قبل انعقاد قمة الأرض الأولى[64]. والنقاش المفتوح والصريح حول الروابط وأوجه التضارب والتكامل سيؤدي إلى توضيح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

* * *

أكد هذا التقرير على أهمية نهج التنمية البشرية ومكانته الراسخة في تحليل تحديات القرن الحادي والعشرين ومواجهتها.

وقد تضمن استعراضاً شاملاً للتجارب في الماضي، فسلط الضوء على نتائج جديدة تستحق المزيد من الاهتمام. فالناس في مختلف أنحاء العالم حققوا تحسناً كبيراً في نواح رئيسية من حياتهم. وهم اليوم يتمتعون بصحة أفضل، ويحصّلون مستويات أعلى في التعليم، وينعمون بمزيد من الثروة، ويملكون مزيداً من القدرة على اختيار قادتهم، اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهم بذلك يحظون بإمكانات لعيش حياة أفضل.

لكننا رأينا أيضاً أن وتيرة التقدم تتفاوت كثيراً بين بلد وآخر ومنطقة وأخرى، وأن حظ بعض البلدان والمناطق لم يكن وافراً. ففي الكثير من الأماكن، لا تزال الفوارق شاسعة ومواطن الضعف واضحة، لا بل آخذة في التزايد. وهذا أدى إلى اختلال حاد في توازن القوى أو إلى الكشف عن مثل هذا الاختلال، وإلى إثارة تساؤلات جدية حول مدى استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية.

وألقينا الضوء من جديد على بعض التحديات الماثلة، ومنها الأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة. وحددنا أوجه عدم المساواة الهيكلية، والمتزايدة في بعض المجالات، في سلسلة من الأبعاد وبين مختلف المجموعات، باعتبارها تحديات تعوق التقدم في مجال التنمية البشرية. كما كشفت الدراسات حول الفوارق بين الجنسين أن بعض البلدان قد حققت نتائج جيدة في مجالات هامة لكن الفجوة لا تزال غير مقبولة. وأظهر مقياس جديد للفقر المتعدد الأبعاد شدة الحرمان ومدى انتشاره في أكثر من 100 بلد.

واقترح الفصل الأخير برنامجاً لتوسيع نطاق التنمية البشرية. وقد استفدنا من التراث الغني في الفكر الإنمائي والتقاليد الراسخة، للتركيز على السياسات والأبحاث. فعلى صعيد السياسات، أكدنا على ضرورة اعتماد نهج يرتكز على المبادئ الرئيسية لتوجيه السياسة العامة، وأهمية مراعاة الظروف المحلية، ولا سيما قدرة الدولة والعقد الاجتماعي فيها، وأهمية القوى العالمية، ولا سيما نظام الحكم العالمي والمساعدات والشراكات. وعلى صعيد الأبحاث، أكدنا على أهمية تحسين جمع البيانات حول أبعاد التنمية البشرية، وإعادة النظر في الأساس المفاهيمي لدراسة التنمية والبحث في مدى مساهمة رؤية التنمية البشرية في التعمق في الأبعاد التي هي جوهر مفهوم التنمية البشرية.

فالتقدم البشري حسب كلمات مارتين لوثر كينغ "ليس تلقائياً ولا حتمياً، بل هو ثمرة جهد لا يهدأ، وسعي لا يستكين، ومن غير هذا العمل الدؤوب يصبح الوقت نفسه ملاذاً لقوى الركود الاجتماعي"[65]. وفكرة التنمية البشرية هي تجسيد لهذه الجهود، وهي فكرة مجموعة ملتزمة من المفكرين والخبراء المقتنعين بضرورة تغيير طريقة التفكير في تقدم المجتمعات.

غير أن تحقيق برنامج التنمية البشرية يتطلب المضي إلى أبعد من ذلك. فالتنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية. ومواجهة التحديات ليست أمراً ممكناً فحسب، بل هي ضرورة، وضرورة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

التنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية

الحواشي

الفصل 1

1 من الجهود التي بذلت مؤخراً نذكر إنشاء لجنة Stiglitz-Sen-Fitoussi (www.stiglitz-sen-fitoussi.fr) ومشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بقياس الرفاه (www.oecd.org/progress) وإطار الاتحاد الأوروبي للمؤشرات المتعددة الأبعاد (www.ec.europa.eu/social/).

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2009-1990: انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية.

3 الأدبيات والخبرات كثيرة في هذا المجال؛ لاستعراضها، انظر Alkire (2010).

4 Sen 2002: 585.

5 Sen 2009a.

6 Crocker 2007; Narayan and Petesch 2007; Richardson 2006.

7 *The Economist* 1990.

8 *The Economist* 1991. لم يعد البنك الدولي يعتمد التصنيف المرتكز على الدخل منذ عام 1998، واستبدله بعرض البلدان حسب التسلسل الأبجدي.

9 Anand and Sen 2000c.

10 Gertner 2010.

11 Kaletsky 1990.

12 Gittings 1990.

13 Seneviratne 1999.

14 Chahine 2005.

15 *The Straits Times* 1990.

16 ابتكر جون ويليامسون (1989) عبارة "إجماع واشنطن" لوصف نهج السياسة العامة الذي شجّع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ووزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على اعتمادها في البلدان النامية التي عانت من الأزمات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي. فقد ركزت النُهج الرئيسية لهذه السياسة العامة على تخفيض الإنفاق الحكومي، والحد من التضخم، وبيع المؤسسات التابعة للدولة، وتحقيق الانفتاح التجاري ورفع الضوابط عن أسعار الصرف والفائدة.

17 للاطلاع على تطور الفكر الإنمائي، انظر Nayyar (2008). وللاطلاع على المقصود بالاحتياجات الأساسية، انظر Ghai وآخرون (1980).

18 تضمّن تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1990: 67؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية) فصلاً عن الاستراتيجيات الإنمائية التي سعت إلى إثبات أهمية تحديد غايات "أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ". وقد توسع تقرير التنمية البشرية لعام 1991 في معالجة هذه النقاط. وكذلك تقرير التنمية البشرية لعام 1994. فأصبحت بذلك في صلب الاهتمام العالمي. وخصصت المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية ذات الصلة التي عقدت خلال هذه الفترة للتعليم (جومتيان، 1990) والأطفال (نيويورك، 1990) والبيئة (ريو دي جنيرو، 1992) والسكان (القاهرة، 1994) والتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، 1995) والمرأة (بيجين، 1995).

19 الأمم المتحدة، 2000.

20 Hulme and Fukuda-Parr 2009: 4.

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

22 أضيفت مؤشرات جديدة مع الوقت لمعالجة بعض من هذه الأبعاد، كالغاية التي أضيفت في عام 2005 وتناولت فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

23 يوضح Sen هذه الفكرة ضمن الإطار الذي أعدّه بصفته الرئيس المساعد للجنة الأمن البشري (2003). انظر أيضاً Alkire (2003), Gasper (2005), ul Haq (1995), Tajbakhsh and Chenoy (2007).

24 *Journal of Human Development and Capabilities* 2003; Gasper 2005.

25 اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، لجنة الأمن البشري (2003). الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، انظر Jolly, Emmerij, and Weiss (2009).

26 بما في ذلك سويسرا، وكندا، والنرويج، واليابان.

27 الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منظمة الدول الأمريكية، جامعة الدول العربية. انظر الأمم المتحدة (2010a).

28 الأمم المتحدة، 2010a.

29 Anand and Sen 2000b; Osmani 2005; Sen 2004, 2005.

30 Vizard 2006.

31 Edwards and Gaventa 2001: 277.

32 سُئل المجيبون على استطلاعات غالوب العالمية (Gallup World Poll) الذين يعلمون بظاهرة الاحترار العالمي عما إذا كانوا يعتبرونها تهديدا خطيراً. وقد تخطت نسبة الذين اعتبروها تهديداً الثلاثة أرباع في 126 بلداً.

33 Neumayer 2010a.

34 Kant 1785؛ تقرير التنمية البشرية لعام 1994 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1994: 13؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية)؛ Anand and Sen 2000a: 2030.

35 اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 1987: 43.

36 تقرير التنمية البشرية لعام 1994 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1994؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية)؛ Anand and Sen 2000a.

37 Jolly, Emmerij, and Weiss 2009.

38 البنك الدولي 2000؛ Fukuda-Parr 2007.

39 F. Stewart 2010.

40 أنظر Nayyar (2008) للاطلاع على استعراض مفيد.

41 Lindauer and Pritchett 2002.

42 Alkire 2007؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2008b.

43 Bourguignon 2004.

44 Stern 2006.

45 Rodrik 2006.

46 Narayan وآخرون 1999.

47 Acemoglu, Johnson, and Robinson 2001; Bardhan 2006; Pritchett, Woolcock, and Andrews 2010.

48 Polanyi (2002). انظر أيضاً Veblen (2007) and Myrdal (1957). بدأ النقاش حول النهج المرتكز على المشاركة في التنمية وفي إدارة الموارد المشتركة منذ عقود عديدة؛ للاطلاع على استعراض مفيد عن المشاركة انظر Agarwal (2001) وعن حقوق الملكية انظر Baland and Platteau (1996).

49 يقدّم Rodrik (2006) استعراضاً ممتازاً للتقرير.

50 اللجنة المعنية بالنمو والتنمية 2 :(2008).

51 يجري تحديث هذه المجموعة من المؤشرات باستمرار، وقد أضيف إليها في آخر مرة تم فيها تحديثها في عام 2009 معيار الحرمان المادي ومعيار الإسكان؛ انظر العنوان التالي: www.peer-review-social-inclusion.eu/.

52 Duflo, Hanna and Ryan 2009.

53 Deaton (2009) and Cartwrigth (2009)؛ انظر أيضاً Mookherjee (2005).

54 ارتبطت أبرز الأعمال بكل من Kahneman, Diener, and Schawrz (1999) and Kahneman and Krueger (2006).

55 بناءً على المفارقة المستخدمة، التي تحدّث عنها Easterlin (1995). الأغنياء هم أسعد من الفقراء داخل البلدان، إنما لا رابط منهجي بين الدخل والسعادة عندما يتخطى الدخل عتبة معينة، سواء كان بين البلدان أم مع مرور الوقت (انظر Graham 2010).

وقد جاء الاعتراض على هذه المفارقة متأخرا (انظر Stevenson and Wolfers (2008) and Deaton (2008)) إلا أن التخلي عنها لم يكن كاملاً (انظر Krueger 2008).

56 Kahneman 1999. انظر أيضاً Diener وآخرون (2009).

57 يقدّم Sen (1985b) تحليلاً موسعاً عن القدرة على التغيير.

58 يشير Sen (1999: 157) إلى أن أهمية الديمقراطية تكمن "في ثلاث ميزات مختلفة" هي: (1) أهميتها الجوهرية، (2) ومساهماتها الأساسية و(3) ودورها البناء في سنّ القيم والمعايير [التركيز في الأصل]".

59 Harding and Wantchekon 2010. انظر أيضاً Barbone وآخرون (2007).

الفصل 2

1 Gertner 2010.

2 للاطلاع على مسح، انظر Raworth and Stewart (2002).

3 للاطلاع على قيم دليل التنمية البشرية وعناصره على المستوى القطري، انظر الجدول الإحصائي 1.

4 لا فوارق كبيرة بين النتائج التي تستند إلى المؤشرات الجديدة لدليل التنمية البشرية؛ انظر Gidwitz وآخرون (2010).

5 يغطي التحليل، في هذا الفصل وفي الفصل 3، فترة الأربعين عاماً المنقضية منذ عام 1970. وفي العديد من الحالات، تحتاج المقارنات التي تغطي فترة طويلة كهذه إلى حصر العينات ببلدان تتوفر عنها البيانات. لذلك فإنّ بعض المجاميع الواردة في هذين الفصلين تختلف عن تلك الواردة في الجداول الإحصائية.

6 عدد البلدان غير المشمولة بالعينة المعتمدة ستون، وهي بشكل عام من بلدان أقل تقدماً نوعاً ما من البلدان المشمولة بتلك العينة، إذ إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة فيها هو أقل بثلاث سنوات، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة مائل لمعدلاتها إنما المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس هو أقل بست نقاط مئوية، ونصيب الفرد من الدخل أقل بما مجموعه 2,785 دولار أمريكي. ولكن هذه الأرقام لا تعني أن جميع البلدان غير المشمولة بعينة دليل التنمية البشرية الهجين فقيرة: فثمانية منها (بما فيها ألمانيا وسنغافورة) مصنّفة حالياً ضمن البلدان المتقدمة وفقاً لدليل التنمية البشرية الهجين الوارد في الجدول الإحصائي 1. ففي هذه البلدان، جاءت المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي والتغيّرات في المعدلات الصحية أعلى بقليل من سائر البلدان المشمولة بالعينة، بينما التغيّرات في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس والمعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة كانت متشابهة بين البلدان المشمولة وغير المشمولة بالعينة. ولا شك في أن هذه الأرقام لا تدل على الوقائع كاملة لأن البيانات نفسها غير كاملة، ولكنها تدل على أن إغفال هذه البلدان لا يشوّه بالضرورة صورة التقدم المحرز التي توصلنا إليها في التحليل.

7 نرجع حتى عام 1970 لأنه العام الأول الذي يمكن عنده حساب دليل التنمية البشرية في شريحة واسعة من البلدان.

8 في هذا التقرير، تدل جميع الأرقام الواردة بالدولار الأمريكي على معادل القوة الشرائية معدلا بحسب سعر الدولار الأمريكي لعام 2008، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

9 بما أنّ دليل التنمية البشرية يتعلق بالناس، فإننا نستخدم المتوسطات المرجحة بالسكان ما لم يشر إلى خلاف ذلك. والاستثناء الرئيسي يتعلق بمؤشرات السياسة العامة، كتلك المشار إليها في الفصل 3، حيث البلد هو وحدة الملاحظة ذات الصلة. فالمتوسطات غير المرجّحة تعطي صورة أفضل عن متوسط أداء البلد، وهي تظهر الزيادة التي سجلها دليل التنمية البشرية حيث ارتفع من 0.53 في عام 1970 إلى 0.62 في عام 1990 و0.62 في عام 2010.

10 بالمقابل، يشير Easterly (2009) إلى أن الخيارات المتاحة حول كيفية قياس وتحديد غايات هدف من الأهداف الإنمائية للألفية تؤثر بشكل كبير على البلدان والمناطق التي تحرز التقدم الأبرز باتجاه تحقيق تلك الأهداف أو المتأخرة في هذا المجال.

11 الانحراف عن المسار هو حصيلة الفارق بين مستوى التغيّر في دليل التنمية البشرية والمستوى الأصلي لهذا الدليل.

12 الطرق المستخدمة في الانحراف عن المسار هي التغيّر المطلق في دليل التنمية البشرية، ومعدل نمو دليل التنمية البشرية والنسبة المئوية للابتعاد عن المستوى الأقصى. والطرق الأربع المعتمدة تلتقي عند تحديد البلدان التي تحل في أسفل المراتب من حيث التقدم في دليل التنمية البشرية. وهذه البلدان تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وزامبيا وزمبابوي. ولكن طريقة حساب الابتعاد عن المستوى الأقصى تؤدي إلى تحديد مجموعة متنوعة من البلدان ذات الأداء الأفضل على صعيد دليل التنمية البشرية، حيث تسعة من أصل البلدان العشرة هي من البلدان المتقدمة. مقابل بلد واحد على الأكثر في الطرق الثلاث الأخرى. فجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وعمان، وكوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية ونيبال تندرج باستمرار ضمن البلدان ذات الأداء الأفضل بغض النظر عن طريقة القياس. ولمقارنة الطرق المستخدمة، انظر أيضاً Gray and Purser (2010) and Ranis and Stewart (2010).

13 نظرت لجنة سبنسي المعنية بالنمو والتنمية في 13 تجربة ناجحة لبلدان تشهد منذ عام 1950 ارتفاعاً في معدل النمو. ومن هذه البلدان أربعة فقط (هي إندونيسيا، والصين، وعمان وكوريا الجنوبية) تلتقي مع مجموعات من البلدان التي أحرزت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية.

14 Pritchett 1997؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة 2006؛ Ocampo, Vos, and Sundaram 2007.

15 Pritchett 1997.

16 الحد الأعلى لدليل التنمية البشرية هو نتيجة التطبيع الذي لا يؤثر على معدلات الصرف (انظر الملاحظة الفنية 1)؛ لذلك ليس صحيحاً بشكل عام أن الشكل الوظيفي يفرض قيداً يعوق التقدم في الشريحة العليا. للاطلاع على معلومات عن التقارب بسبب الحدود الطبيعية العليا، انظر الحاشية رقم 18.

17 يمكن اعتماد حالة العمر المتوقع عند الولادة كمثال. فالتوقع بوجود حد أقصى ممكن ولكن الباحثين في مجال طول العمر لا يقبلون بهذه الإمكانية عموماً. فحسب Oeppen and Vaupel (2002)، أحرزت معدلات العمر المتوقع عند الولادة للإناث في البلد الذي يحتل رأس القائمة تقدماً سنوياً مطرداً، خلال الأعوام المئة وستين الماضية، هو ثلاثة أشهر في السنة من دون أي تباطؤ مع مرور الوقت.

18 لتقييم مدى تأثير الحدود العليا على حدوث التقارب، أزلنا حدود المتغيّرات باعتماد صيغة اللوغاريتم

$$lx = \ln(\frac{X}{\overline{X}-X}),$$

حيث X هي المتغيّر وx تدل على الحد الأعلى وأكدنا نتائج التقارب. فاختبارات تقارب بيتا (انظر Barro and Sala-i-Martin 2003) مقترنة بصيغة اللوغاريتم للإلمام بالقراءة والكتابة، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ومتوسط سنوات الدراسة تستبعد فرضية عدم التقارب حيث قيم p للمتغيّرات الثلاثة هي أقلّ من 1 في المائة. فقد لوحظ تراجع كبير من الناحية الإحصائية في العلاقة بين المستويات الأولية وتغيّرات اللوغاريتم باستثناء الدخل، سواء من حيث المستويات أم في صيغة اللوغاريتم. والمؤشرات البديلة (ومن بينها سنوات التعليم الجامعي والنقص في التغذية) تؤكد على حصول التقارب وإن لفترات زمنية أقصر وفي عدد أقل من البلدان. فتأثير تقارب بيتا أصبح ضعيفاً بعد عام 1990 لجميع المتغيّرات غير المرتبطة بالدخل، باستثناء متغيّر العمر المتوقع عند الولادة.

19 قدّمت مقترحات لوضع دليل مستقلّ للبلدان المتقدّمة للتمييز بينها بشكل أفضل؛ انظر Herrero, Martínez, and Villar (2010).

20 انخفضت نسبة الالتحاق الإجمالي في الصين من 69 في المائة في عام 1976 إلى 50 في المائة في عام 1990، ثم عادت فارتفعت حيث تبلغ حالياً 68 في المائة.

21 وضعنا مؤشراً لسنوات الدراسة المعدّلة النوعية في 13 بلداً تراجع فيها التشتت بين عامي 1995 و2007، والنتيجة موحية إنما غير حاسمة نظراً إلى صغر حجم العينة.

22 هذه البلدان هي أوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وطاجيكستان وفيرغيزستان.

23 تجدر الإشارة إلى أن التجمع لا يحصل عند أعلى المقياس إن في الشكل 2.4 أم في الشكل 2.7، وهذا يدل على أنه ليس نتيجة لبلوغ البلدان حداً علوياً.

24 منظمة الصحة العالمية 2008b: 2.

25 يترافق هذا التراجع مع زيادة أسرع في طول العمر في البلدان النامية إذ إن الانخفاضات المطلقة العالية في وفيات الأطفال تؤثر بشكل ملحوظ على العمر المتوقع عند الولادة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه القيم تختلف عن تلك الواردة في الشكل 2.5 حيث يستعمل الرقم متوسطات حسب العقود الزمنية بين سبعينات القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة.

26 Rajaratnam وآخرون 2010.

27 منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2008.

28 Hogan وآخرون 2010. ولكن هذه النتائج سبق أن أثارت جدلاً؛ انظر Graham, Braunholtz, and Campbell (2010).

29 منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2008.

30 لهذه المقارنة وسائر المقارنات المعروضة لاحقاً، استعملنا متوسطات حسب العقود الزمنية عوضاً عن اعتماد سنوات محدّدة لتوسيع حجم العينة موضع المقارنة.

31 تشير الأبحاث التي أجريت لإعداد هذا التقرير إلى أن هذه الظواهر ربما ساهمت في حصول تقارب مزدوج، حيث تتقارب مجموعات مختلفة من البلدان مع مستويات مختلفة للعمر المتوقع عند الولادة. فالبلدان التي تجاوز فيها العمر المتوقع الخمسة وخمسين عاماً في عام 1965 استمرت في التقارب باتجاه انخفاض معدلات الوفيات. ولكن عدداً ضئيلاً من البلدان فقط ذات العمر المتوقع الأولي دون الخمسة وخمسين عاماً حققت هذا التقارب. انظر Canning (2010).

32 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 39 :2008.

33 للاطلاع على وجهات نظر بديلة انظر Treisman (2010); Brainerd and Cutler (2005)؛ والبنك الدولي (2010g).

34 Brainerd 2010.

35 Zaridze وآخرون 2009.

36 Watson 1995.

37 Yates 2006.

38 Ridde and Diarra 2009; Yates 2006.

39 Daponte and Garfield 2000.

40 Brown, Langer, and Stewart 2008.

41 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

42 Sen 1983.

43 من المسائل التي يمكن أن تكون موضوع تقارير في المستقبل، مقارنة مدى الترابط بين الجوع والفقر المتعدد الأبعاد والجوع وفقر الدخل.

44 Shiva Kumar 2007.

45 Kasirye 2010.

46 Barrett and Maxwell 2005.

47 Drèze and Sen 1989.

48 منظمة الأغذية والزراعة 2010b. يتضمن الجدول الإحصائي 8 بيانات عن قلة التغذية والحرمان الغذائي.

49 Olshansky وآخرون 2005.

50 Strauss and Thomas 1998.

51 Nussbaum 2000.

52 الترابط ثابت بين التعليم والتمكين؛ وللحصول على معلومات عن بنغلاديش، انظر Kamal and Zunaid (2006)؛ وعن إثيوبيا، انظر Legovini (2006)؛ وعن الهند، انظر Gupta and Yesudian (2006)؛ وعن نيبال، انظر Allendorf (2007)؛ وعن الاتحاد الروسي، انظر Lokshin and Ravallion (2005).

53 لقد ثبت تأثير التعليم على طول العمر في بلدان عديدة، بما فيها بنغلاديش (انظر Hurt, Ronsmans, and Saha 2004)، وكوريا الجنوبية (انظر Khang, Lynch, and Kaplan 2004) والولايات المتحدة الأمريكية (انظر Cutler and Lleras-Muney 2006).

54 تقيس نسبة الالتحاق الإجمالي معدل الالتحاق بالمدارس في بلد معيّن، أي النسبة المئوية من مجموع السكان الذين هم في سن الدراسة. ويمكن أن تتجاوز نسب الالتحاق الإجمالي المائة في المائة عندما تضم التلاميذ ممن هم خارج الفئة العمرية للالتحاق بالمدرسة، وذلك بسبب الرسوب أم الدخول المتأخر إلى المدرسة. وتقيس نسبة الالتحاق الصافي التلاميذ الذين هم ضمن الفئة العمرية لمستوى تعليمي معين. ولكن هذه البيانات محدودة وهي تهمل فوائد التعليم لمن هم خارج الفئة العمرية "المناسبة".

55 البنك الدولي 2010g.

56 تكون نسبة الالتحاق الإجمالي للإناث قريبة من نسبة الالتحاق الإجمالي للذكور عندما تتخطى 98 في المائة؛ انظر الأمم المتحدة (2009).

57 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2010، الجدولان 5 و8.

58 البنك الدولي 2010g.

59 انظر Tanzi and Schuknecht (2000) الذي يغطي عيّنة من البلدان التي هي اليوم بلدان متقدمة. ولا تتوفر بيانات منهجية عن الإنفاق على الدراسة في البلدان النامية في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن الأدلة المتاحة تشير إلى أن الإنفاق كان على الأرجح أقل (Gargarella 2002).

60 انخفضت نسبة التلاميذ إلى المعلّمين من 37 في عام 1990 إلى 35 في عام 2007 (وكانت تراوح عند 36 في عام 1970) في جميع المناطق باستثناء منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. والمعلمون هم اليوم ذوو مستوى تعليمي يفوق بشكل عام ما كان عليه آترابهم في الماضي، إذ إن نسبة الأساتذة المتدربين تصل اليوم إلى 80 في المائة في البلدان النامية.

61 المتوسط للفترة 2005-2009 للبلدان التي تتوفر عنها بيانات.

62 Nielson 2009.

63 Hanlon, Barrientos, and Hulme 2010.

64 Hanushek 1995; Glewwe 1999.

65 الاختبار هو Trends in International Mathematics and Science Study. انظر Glewwe and Kremer (2006).

66 تستند المقارنة إلى آخر سنة تتوفر عنها البيانات من Trends in International Mathematics and Science Study لنتائج الاختبارات. ومن البنك الدولي (2010g) للمعلومات عن الإنفاق.

67 Bessell 2009a, b.

68 Greaney, Khandker, and Alam 1999.

69 البنك الدولي 2009d.

70 Pritchett and Murgai 2007; Walton 2010.

71 Pritchett, Woolcock and Andrews 2010; De and Drèze 1999.

72 أشارت أحدث النتائج الواردة في Trends in International Mathematics and Science Study إلى أن مستويات التعليم العالية لدى الأهل (والأجهزة والخدمات المتوفرة في البيت كالحاسوب والإنترنت) تؤثر إيجاباً على متوسط المستوى المسجّل في مادة الرياضيات في جميع البلدان تقريباً. وفي البلدان النامية أنماط مشابهة (انظر Ishida, Muller, and Ridge 1995; Maundu 1988). وتبقى هذه الفجوة كبيرة في أغلب الحالات حتى بعد حساب الخصائص المتعلقة بالتلميذ والأسرة كالجنس، والسن، وعدد الأهل والأخوة والأخوات (انظر Ma 2001; Caldas 1993; Schultz 1993).

73 تشير بيانات السلسلة الزمنية في أربعة بلدان نامية إلى تراجع بنسبة 9 في المائة في نتائج الاختبارات بين عامي 1995 و2007. وإن كانت هذه البلدان قد سجلت ارتفاعاً كبيراً في معدلات الالتحاق الإجمالي بالمدارس (بمتوسط 14 في المائة) خلال الفترة نفسها. انظر أيضاً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2004).

74 يرتبط التقييم بأرقام الدخل لجهة ترجيحها أم عدم ترجيحها بالسكان، أي النظر إلى دخل الشخص المتوسط أم البلد المتوسط. فنظراً إلى حجم الصين ونموها السريع، ارتفع دخل الشخص المتوسط في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 1,000 في المائة منذ عام 1970 بينما ارتفع دخل البلد المتوسط في المنطقة بنسبة 344 في المائة. بالمقابل، لم تتجاوز الزيادة في دخل الشخص المتوسط في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى السبع عشرة في المائة بينما ارتفع دخله في البلد الأفريقي المتوسط بنسبة 93 في المائة. وهذا دليل على ضعف النمو في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا التي يقطنها 311 مليون نسمة.

75 تشير هذه المقارنة إلى المتوسطات غير المرجحة المستخدمة عموماً في تقييم التقارب في البلدان. والنتيجة معكوسة حسبما يظهر في الجدول 2.1 لدى استخدام المتوسطات

المرجحة بسبب تأثير الصين والهند على الأرقام المرجحة. وتناقش هذه المسألة في الفصل 4 الذي يتناول انعدام المساواة على المستوى العالمي.

76 والمقصود البلدان التي دخل في الربع الأعلى من حيث توزيع الدخل على الصعيد العالمي في عام 1970.

77 بين عامي 1990 و2010، تضاءلت الفوارق بين معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل، إذ سجلت البلدان المتقدمة نمواً سنوياً بلغ 1.9 في المائة كمعدل وسطي مقارنة بنسبة 1.8 في المائة للبلدان النامية. فقد استمرت الفجوة في الاتساع بين هذه البلدان ولكن ببطء شديد مقارنة بما كانت عليه خلال العقدين الماضيين. وفي الفترة 2010-2005، تجاوزت البلدان النامية من حيث سرعة النمو البلدان المتقدمة (بمعدل وسطي بلغ 3 في المائة سنوياً مقارنة بنسبة 1.2 في المائة للبلدان المتقدمة).

78 لا تشمل هذه المقارنة البلدان المنتجة للنفط. والبلدان الشديدة الاعتماد في عائداتها من التصدير على نوع واحد أو شريحة محدودة جداً من الصادرات والخاضعة للتقلبات الناجمة عن ارتفاع الأسعار، يمكن ألا يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المؤشر الأفضل لتقييم الأداء على المدى الطويل؛ للمناقشة، انظر Rodríguez (2006).

79 وهذه البلدان هي: بوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والصومال، وكوت ديفوار، وليبريا، ومدغشقر، والنيجر وهايتي.

80 كان النمو في غينيا الاستوائية مماثلاً للنمو في الصين الذي ازدهر بفعل النفط. ولكن استعمال أسعار السنة الأساس لتحديد النمو في الاقتصادات الغنية بالنفط يميل إلى تشويه نتائج سلاسل الناتج المحلي الإجمالي المعدلة بمعادل القوة الشرائية على فترات طويلة؛ انظر الحاشية 78.

81 della Paolera and Taylor 2003: 5.

الفصل 3

1 يقاس التقدم المحرز على مستوى التنمية البشرية باستخدام الانحراف عن المسار الذي استعرض في الفصل 2.

2 يتضمن دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل مؤشر الصحة ومؤشر التعليم اللذين أعطيا الأهمية نفسها في الترجيح. والارتباط بين التغيّرات في دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل والنمو هو ارتباط سلبي (0.3-) وله دلالة إحصائية على مستوى 1 في المائة. ولكن هذا المقياس يمكن أن يكون متحيزاً بما أن أقل البلدان نمواً تسجل عموماً معدلات تحسّن أسرع على مستوى دليل التنمية البشرية. لذلك نستخدم في الشكل 3.1 مقياس الانحراف عن المسار لتفسير مختلف نقاط انطلاق دليل التنمية البشرية (انظر الإطار 2.1 في الفصل 2). والارتباط المطابق هو 0.13 وهو ليس ذا قيمة إحصائية. وهذا الاستنتاج القوي لا يعتمد على المؤشرات المحددة المُستخدمة في حساب التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل.

3 أظهر Preston (1975) كذلك أن علاقة الترابط العابرة بين مستويات الدخل والعمر المتوقع عند الولادة قد أنتجت علاقة مهمة. ويجري استعراض ذلك لاحقاً.

4 Easterly 1999. انظر أيضاً Cutler, Deaton, and Lleras-Muney (2006) and Kenny (2009).

5 Bourguignon وآخرون 2008.

6 Kenny 2009.

7 شهدت البلدان التي كان النمو الاقتصادي فيها سلبياً في الفترة 2010-1970 زيادة في العمر المتوقع عند الولادة بلغت 11 عاماً، وزيادة في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس بنسبة 22 نقطة مئوية، وفي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 40 نقطة مئوية.

8 انظر مثلاً المناقشة في Wooldridge (2002).

9 Easterly 1999.

10 Anand and Sen 2000c. في الاقتصادات المرتفعة الدخل، قد لا يستخدم الأشخاص المداخيل الأعلى لتحقيق أداء أفضل. فمعدلات السمنة المرتفعة وانحسار أوقات الفراغ في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر Schor 1992; Cook and Daponte 2008)، وفي قطر مؤخراً، هي أمثلة على ذلك. ويُتوقع أن تشهد قطر ارتفاعاً في نسبة السمنة في غضون خمس سنوات لتصل إلى 70 في المائة (انظر منظمة الصحة العالمية 2010).

11 Srinivasan 1994; Wolfers 2009.

12 تقرير التنمية البشرية لعام 1997. وتقرير التنمية البشرية لعام 2003 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1997، 2003؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية)؛ Casabonne and Kenny 2009; Kenny 2008; Pritchett 2006; Glewwe and Kremer 2006; Strauss amd Thomas 2008; Riley 2001; Benavot and Resnik 2006.

13 Hobbes 1651.

14 Wrigley and Schofield 1989: 230; Riley 2001: 33.

15 شهدت بعض البلدان في شمال غرب أوروبا في السابق مرحلة انتقالية في المجال الصحي حيث تقلّصت الأزمات الصحية الناجمة عن الأوبئة والحروب والفشل في الحصاد. انظر Riley (2001): 20.

16 Soares 2007; Cutler and Miller 2005; Fogel 2004; Cutler, Deaton, and Lleras-Muney 2006.

17 العمر المتوقع عند الولادة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى هو 51 عاماً و60 عاماً، ولكنه يبقى أقل مما هو عليه في البلدان المتقدمة حيث يصل إلى 65 عاماً.

18 Cutler, Deaton, and Lleras-Muney 2006; Cutler and Miller 2005.

19 Kenny (دراسة مقبلة)؛ Cutler, Deaton, and Lleras-Muney 2006:108.

20 de Quadros وآخرون 1998.

21 Soares 2007.

22 Jolly 2010.

23 انظر Kenny (دراسة مقبلة)؛ وBoone and Zhan (2006).

24 Bryce وآخرون 2003؛ Gauri 2002؛ Jones وآخرون 2003.

25 Drèze and Sen 1989; McGuire 2010.

26 Miguel and Kremer 2004.

27 الدراسات التي تتناول مقاييس الإنفاق الإجمالية (مثل الإنفاق على الصحة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) أو المدخلات (عدد أسرّة المستشفيات أو الممرضين للفرد) في عدد من البلدان تخفي الفوارق بين البرامج والمدخلات التي تختلف من حيث الجودة والفعالية، وبالتالي تأتي نتائج هذه الدراسات متفاوتة: انظر Filmer and Pritchett (1999); McGuire (2010); Gupta, Verhoeven, and Tiongson (2003); Kruk and others (2007); and Gauri and Khaleghian (2002).

28 للاطلاع على مزيد من الإحصاءات في مجال الصحة، انظر الجدول الإحصائي 14.

29 Deaton 2002.

30 Kenny (دراسة مقبلة)؛ الفصلان 6 و7.

31 Lake and Baum 2001. استخدم Kudamatsu (2007) بيانات على مستوى الفرد من 28 بلداً أفريقياً، وتبيّن أن عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة قد ارتفع بعد تطبيق الديمقراطية. وقد شمل هذا التحليل الأطفال المولودين من الأم نفسها، في الفترة التي سبقت وتلت تطبيق الديمقراطية، وذلك للتمكن من ضبط الفروقات العائلية.

32 للاطلاع على معلومات عن الوفيات وخطر الوفاة عند الولادة، انظر Przeworski (2004)؛ وعن العمر المتوقع عند الولادة، انظر Lake and Baum (2001); Franco, Alvarez-Dardet, and Ruiz (2004); and Vollmer and Ziegler (2009).

33 Harding and Wantchekon 2010.

34 شمل هذا التقدم في التعليم تعزيز خدمات التعليم في القطاع العام، بينما التعليم في القطاع الخاص مهمّش في غالب الأحيان: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2006). انظر Pritchett (2002).

35 Tansel 2002; Edmonds 2005; Clemens 2004.

36 في الفترة 2007-1970، بلغت الزيادة 22 و23 نقطة مئوية، ولم يكن الاختلاف كبيراً من الناحية الإحصائية. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المستويات والتوجهات في الالتحاق بالتعليم، انظر الجدول الإحصائي 13.

37 ضمن عينة مؤلفة من 48 بلداً، الارتباط بين علاوات المهارات ومعدل نمو التعليم في الفترة 2010-1970 هو 0.14 وليس له قيمة إحصائية.

38 Pritchett 2002.

39 تعرضت حكومات عديدة لضغوطات دولية شديدة لتعميم التعليم الابتدائي. عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مؤتمرات إقليمية عن التعليم المجاني والإلزامي (بومباي 1952؛ القاهرة 1955؛ ليما 1956).

40 Elson 2001. أظهرت دراسات البرنامج تأثيرات كبيرة على التعليم ومن ثم على الأجور بالمقارنة مع الأشخاص الذين لم يشاركوا؛ انظر Duflo (2001).

41 للاطلاع على معلومات عن سنوات التعليم، انظر Tavares and Wacziarg (2001)؛ وعن الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة، انظر Lake and Baum (2001); Tsai (2006); Vollmer and Ziegler (2009).

42 تتطلب زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس على المستويات العليا توفر مستويات دنيا من الفعالية والجودة. فقد تبيّن أن اللامركزية في إدارة المدارس على المستوى المحلي مرتبطة بشكل إيجابي ومهم بالكفاءة وجودة التعليم؛ انظر Gallego (2010); Fuchs and Woessmann (2007); Stasavage (2005); and Tsai (2006).

43 انظر Walton (2010).

44 Drèze and Sen 1989. للاطلاع على نماذج عن التنمية البشرية، انظر Ranis and Stewart (2000, 2010).

45 Walton 2010.

46 Pineda and Rodríguez 2010.

47 تم الحصول على البيانات المرتبطة بالنزاعات من برنامج أوبسالا حول البيانات المتعلقة بالنزاعات (Uppsala Conflict Data Program-UCDP) والمعهد الدولي لبحوث السلام (2009). ونعني بالنزاعات تلك التي تنشأ بين طرفين، أحدهما حكومة دولة معينة، وتؤدي في غضون سنة إلى وقوع 1,000 ضحية على الأقل بسبب الأعمال القتالية. ونستثني منها النزاعات المسلحة بين دولتين أو أكثر، بحيث تشمل المتغيّرة التي نعتمدها النزاعات "الأهلية" فقط. ومن البلدان التي شهدت نزاعات وفقاً لقاعدة البيانات المذكورة أفغانستان (2008-2003 و2001-1990)، وتركيا (1998-1992)، ورواندا و1993-1990 (2002-2001 و1998-1997 والهند (2006-1990).

48 تناول Rajan and Subramanian (2008) and Minoiu and Reddy (2007) وآخرون العلاقة السببية بين المساعدة والتنمية.

49 Ranis and Stewart 2010.

50 Olavarria-Gambi 2003.

51 Barro and Sala-i-Martin 2005. Durlauf, Johnson, and Temple انظر أيضاً (2003) and Rodríguez (2007).

52 Rodrik 2007; Hausmann, Rodrik, and Velasco 2008.

53 Denison 1967؛ Rodrik 2007; Hausmann and Rodríguez (دراسة مقبلة)؛ Bhagwati and Desai 1970; Little, Scitovsky, and Scott 1970.

54 Binder and Georgiadis 2010; Gray and Purser 2010; Mayer-Foulkes 2010.

55 Mayer-Foulkes 2010.

56 McGuire 2010.

57 Klasen 2000.

58 Behrman وآخرون 2009.

59 Duflo 2003.

60 Chen and Li 2009.

61 Binder and Georgiadis 2010.

62 Mayer-Foulkes 2010.

63 Moreno-Lopez وآخرون 2009.

64 Brun, Chambas, and Mourji 2009; Diaw, Guérineau, and Jeanneney 2009.

65 Moreno and Rodríguez 2009.

66 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2008b.

67 Cubero and Hollar 2010.

68 Nattrass and Seekings 2001.

69 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2008b.

70 Fiszbein وآخرون 2009.

71 Prasad 2008؛ تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-مكتب تقرير التنمية البشرية 1990؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2008b؛ Johannes, Nattrass and Seekings 2001; Akwi, and Anzah 2006; Cubero and Hollar 2010.

72 البنك الدولي، 2005b.

73 يستند هذا القسم بشكل أساسي إلى Walton (2010).

74 رُفضت وثيقة Glass-Seagall Act في عام 1999. للحصول على مزيد من المعلومات عن التطور المقارن لقوانين النظم المالية في اليابان وألمانيا، انظر Vitols (2003) and Bebenroth, Dietrich, and Vollmer (2009).

75 Charumilind, Kali, and Wiwattanakantang 2006.

76 Hulme and Moore 2008; Nath, Sylva, and Grimes 1997; Bornstein 2005.

77 Marglin 2008.

78 ITOPF 2010.
79 NOIA 2006؛ EEA 2008.
80 منظمة العفو الدولية، 2009a.
81 The Economist 2007؛ Davies وآخرون 2008.
82 خلال السنوات الأخيرة، فرضت الصين مزيداً من الحواجز على النفاذ إلى السوق والمنافسة؛ انظر Bradsher (2010).
83 Li and Meng 2005.
84 Di John 2009.
85 أشار Wade (1992:314) في تناول حالة كوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية إلى أن حكومات معظم البلدان النامية الأخرى تعلم أنها تواجه المخاطر مع الإخفاق، ولكن الحكومة والنخب في هذين البلدين كانت تدرك أن احتمالات التعرض للمخاطر كبيرة في حال عدم التمكن من تحقيق نمو اقتصادي سريع واستقرار اجتماعي. وهذا ما دفع إلى إحكام الروابط بين الأمن القومي والقوة الاقتصادية.
86 Walton 2010.
87 Friedman 2006.

الفصل 4

1 Fuentes-Nieva and Pereira 2010.
2 لقياس الحرية السياسية، نستعمل في الشكل 4.1 مؤشر "Polity IV" لأنه يتغيّر على نطاق واسع وبسهل لذلك تصويره في رسوم بيانية. وتأتي النتائج مشابهة إذا استعملنا مقياس الديمقراطية المفصّل لاحقاً في هذا الفصل. انظر أيضاً الجدول الإحصائي 6. لقياس الفارق في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة، انظر الفصل 5. ومقياس الاستدامة هو مقياس صافي المدخرات المعدل للبنك الدولي.
3 Harding and Wantchekon 2010؛ البنك الدولي، 2005b؛ Przeworski وآخرون 2000؛ Cornia and Court 2001; Eicher and Turnovsky 2003.
4 Kabeer 1999: 447.
5 تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1990)؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
6 تقرير التنمية البشرية للأعوام 1993 و2000 و2002 و2004 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1993، 2000، 2002، 2004؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
7 Gaye and Jha 2010.
8 Hamel 2010.
9 انظر المناقشة في Donner (2008).
10 الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2009.
11 اتحاد الرابطات الدولية 2010.
12 Walton 2010: 22.
13 في مسح القيم العالمية (World Values Survey) سئل المجيبون عن مدى الحرية التي يتمتعون بها في حياتهم. وقد بلغ المتوسط في 87 بلداً 7 من أصل 10 علامات. وتراوح معدل علامات الأجوبة بين 5 و8 علامات. وفي استطلاعات غالوب العالمية، سئل المجيبون عما إذا كانوا راضين عن الحرية في الاختيار. فهذه الحرية على المستوى الفردي لا تبدو متصلة بالديمقراطية على المستوى الوطني.
14 منذ عام 1990، أقرّ حق الاقتراع للنساء في الكويت وساموا، ولذوي البشرة السوداء في جنوب أفريقيا.
15 نقدم مقياساً لتحديد الديمقراطية يكتفي بالحدّ الأدنى (انظر Cheibub 2010، استناداً إلى Alvarez وآخرون 1996). تُصنف البلدان على أنها ديمقراطية إذا كان اختيار رئيس السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فيها يجري عن طريق الانتخاب. وإذا كان أكثر من حزب سياسي واحد يتنافس في الانتخابات، وإذا قام أحد الأحزاب بتسليم السلطة في حال الخسارة، وإلا اعتبرت أنظمة البلدان ديكتاتورية. أما الديمقراطيات التي لا تتناوب فيها الأحزاب على السلطة فتعتبر مستوفية رسمياً لشروط الديمقراطية. ولكن الحزب الحاكم هو دائماً في سدة الحكم. وقد حظي هذا المقياس البسيط بتأييد شامل في مجال الدراسات المقارنة التي تتناول الأنظمة السياسية (انظر Munck and Verkuilen 2002).
16 تضم هذه الفئة من البلدان التي لم تستوفِ بعد مبدأ التناوب على السلطة؛ انظر الحاشية السابقة.
17 حصلت انقلابات في هندوراس (1972) وشيلي وأوروغواي (1973) والأرجنتين (1976) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (1980) وغواتيمالا (1982).
18 انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009: 71) الذي يصف الحركات السياسيّة التي تعتمد هذا الأسلوب.
19 فاز مجلس العمل المتحد، وهو تحالف مؤلّف من أحزاب دينيّة، بنسبة 19 في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية، وحقق نجاحات كبيرة في خيبر بخوتونخوا Khyber Pakhutunkhwa وبالوشستان Balochistan.
20 Whitehead 2002.
21 حسبت هذه الأرقام بالاستناد إلى قاعدة بيانات المؤسسات السياسية (المحدثة في عام 2010) كما برد وصفها لدى Beck وآخرون (2001).
22 Bardhan and Mookherjee 2000; Abraham and Platteau 2004.
23 انظر مثلاً Besley, Pande, and Rao (2005) and Dasgupta and Beard (2007).
24 Mansuri and Rao (2010) حيث تحلل لنتائج البحوث التي تتناول الأسس المفاهيمية وفعاليّة المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المواطنين.
25 انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2004 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–مكتب تقرير التنمية البشرية 2004)؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
26 للاطلاع على معلومات عن حدود الاستشارة ومشاكل اللاجئين، انظر Bassel (2010).
27 انظر Elson (2006) and O'Brien (2010). يشير Elson (2006) مثلاً إلى مبادرات حول الموازنة المراعية لاحتياجات المرأة في أستراليا وأوغندا وجنوب أفريقيا وفرنسا والمكسيك.
28 مجلس أوروبا، اللجنة الأوروبية للمساواة بين المرأة والرجل 2009: 41, 43؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2010.
29 Chattopadhyay and Duflo 2004.
30 Gibney, Cornett, and Wood 2010.
31 برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، 2009: 6.
32 المركز الآسيوي لحقوق الإنسان، 2008.
33 تقيّم الاتّجاهات بواسطة مقياس سنوي (وضعه Gibney, Cornett and Wood 2010) استناداً إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعلنها منظمة العفو الدولية. ويعتمد هذا المقياس مفهوماً واسعاً للدولة يشمل جهات غير معترف بها رسمياً كجهات حكومية، والمناطق التي تحل فيها كيانات شبه حكومية أو عاملة على هامش الدولة محل حكومة مركزية ضعيفة أو مجزأة. والبلدان مرقمة من 1 (حيثما تصان سيادة القانون) إلى 5 (حيثما يسود الخوف السياسي) بناءً على تقييم الخبراء لنطاق الانتهاكات (أي نوع العنف)، وحدتها (أي تكرارها)، ومستواها (أي نسبة السكّان المستهدفين أو نسبة الانتقائية). وقد سجل 101 من البلدان مستوى وسطياً من الانتهاكات هو 3.
34 Harding and Wantchekon 2010.
35 انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الذي تناول حقوق الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2000)؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
36 بيانات من منظمة العفو الدولية (2009b).
37 بيانات من استطلاعات غالوب العالمية (2010).
38 Ottoson 2009: 5.
39 منظمة العفو الدولية، 2010.
40 تقرير التنمية البشرية للأعوام 1997 و1998 و2005 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 1997، 1998، 2005)؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
41 البنك الدولي، 2005b.
42 تعتمد هذه العملية الحسابية الفارق في قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حسبما ورد في الفصل 5.
43 غالباً ما يشيرُ Paul Krugman إلى هذا الواقع كدليل على تفاقم عدم المساواة في الولايات المتّحدة الأمريكية (انظر مثلاً Krugman 2007)؛ مكتب الولايات المتحدة للتعداد 2008.
44 البنك الدولي، 2005b.
45 أظهرت النتائج المستندة إلى بيانات من البنك الدولي (2010g) نمطاً مماثلاً لدى عيّنة أصغر.
46 Milanovic 1998.
47 Atkinson and Micklewright 1992.
48 مصرف التنمية الآسيوي 2007، Liu 2010؛ تتطابق الصورة الشاملة مع فرضيّة Kuznets (1955) التي تفيد بأن عدم المساواة يتفاقم في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ثم يعود وينحصر، ولكن الأدلة التجريبية تعطي نتائج متفاوتة.
49 Pinkovskiy and Sala-i-Martin 2010.
50 López-Calva and Lustig 2010; Cornia 2010.
51 Jayadev and Rodríguez 2010. هذه النتائج صعبة التعديل نظراً إلى مساهمة المهن الحرّة في دخل رأس المال.
52 Commander 2010. والاستثناءات هي البلدان الإسكاندنافية وبلجيكا.
53 تتوسع الأدبيات التي تتناول الأخلاقيّات والعدالة في مناقشة أهمية تقييم الإنصاف في ترتيبات التوزيع المعتمدة على المستوى العالمي أو الوطني. فإذا كان لا بد من الحكم على عدالة المؤسسات من حيث تصور مفهوم العقد الاجتماعي، فالمستوى الوطني ملائم، بينما المستوى العالمي، حسب الموقف العالمي، هو الأنسب للتقييم. انظر Risse (2009) للاطلاع على مناقشة لهذه المواضيع في حالة الهجرة الدولية.
54 Pinkovskiy and Sala-i-Martin 2009; Milanovic 2009; Anand and Segal 2008. انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2009 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2009)؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
55 Pineda and Rodríguez 2006; Bénabou 2000؛ Alesina وآخرون 1996.
56 Deaton 2007; Sen, Iyer, and Mukherjee 2009.
57 Narayana 2008; Minujina and Delamonica 2003؛ انظر أيضاً Cornia, Rosignoli, and Tiberti (2007).
58 K. Stewart 2010.
59 Joe, Mishra and Navaneetham 2009.
60 Gwatkin وآخرون 2007.
61 Houweling وآخرون 2007.
62 مقياس الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2010.
63 Thomas Wang, and Fan (2001). والاتصال الشخصي مع Robert Barro and Jong-Wha Lee.
64 Harttgen and Klasen 2010.
65 مع مراعاة تصنيف دليل التنمية البشرية لعام 2003 كما هو معروض في تقرير التنمية البشرية لعام 2005 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2005؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية) بما أن الاستقصاء الديمغرافي والصحي لبوركينا فاسو الذي اعتمد في المثل يتناول عام 2003.
66 Stewart, Brown, and Mancini (2005), Roemer (1998), and Barros and others (2008). انظر
67 Stewart 2009.
68 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.
69 منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة، 2009: 64, 65.
70 انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2009 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2009؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية).
71 K. Stewart 2010; Wood and others 2009.
72 Burd-Sharps and others 2010.
73 Sen 2003; *The Economist* 2010.
74 نحنُ نتبع الممارسة الأحدث في هذه التقديرات حيث تُعتبر حالات الإجهاض بسبب جنس الجنين وفيات إناث. وهذه الممارسة تختلف عن تلك التي يعتمدها الديمغرافيون (مثل Shryock and Siegel 1980) الذين يميزون بين وفيات الجنين والوفيات الأخرى. وفي نهج بديل، تحسب تفرعات التمييز بين الجنسين بتحليل الوفيات المصنفة حسب الجنس والفئات العمرية. ونحن نرى أنّ المضاعفات التي قد تنجم عن اعتماد مثل هذا النهج ما زالت تحتاج إلى مزيد التعمق. انظر أيضاً Coale (1991).
75 تفترضُ هذه العملية الحسابية أن احتمالات إجْاب طفل ذكر أو أنثى تتساوى في حال عدم ممارسة الإجهاض بسبب جنس الجنين. انظر أيضاً Klasen and Wink (2009).
76 Nussbaum 2005.
77 منظمة الصحة العالمية، 2005.

78 Desai 2010.

79 Agarwal and Panda 2007.

80 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2010.

81 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2010.

82 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة – شعبة النهوض بالمرأة – لجنة وضع المرأة 2010.

83 Cuno and Desai 2009.

84 الأمم المتحدة، 2009.

85 البنك الدولي، 2010f.

86 LIS 2009.

87 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2009.

88 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2009a.

89 Fuentes-Nieva and Seck 2010.

90 Skoufias 2003.

91 اللجنة العالميّة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987.

92 إن المعلومات المتعلقة باتّجاهات العمالة العالمية ضعيفة خارج البلدان المتقدمة نظراً إلى الاختلافات في التعريف والأساليب المعتمدة في جمع البيانات وفي تحديد الفترات الفاصلة بينها. وتثير التقديرات الرسميّة للبطالة إشكالية في البلدان التي تكثر فيها القطاعات غير النظامية ولا تتوفر فيها شبكات أمان رسمية. انظر منظمة العمل الدولية (2009b).

93 للاطلاع على مقارنة بين الأزمتين، انظر صندوق النقد الدولي (2009).

94 Reinhart and Rogoff 2009.

95 منظمة العمل الدولية، 2010b؛ البنك الدولي، 2010b.

96 البنك الدولي، 2009c.

97 من البلدان التي تمكنت من تخطي التأثيرات السلبية للأزمة بفضل السياسات التي اعتمدتها في التدخل وفي التنسيق في المراحل الأولية نذكر الصين التي يسجل فيها النمو معدلاً مرتفعاً (8.7 في المائة لعام 2009، و10 في المائة لعام 2010 حسب التوقعات) يعزى بجزء كبير منه إلى القروض المخصصة للبنية التحتية. انظر صندوق النقد الدولي (2010b).

98 اعتمد هذا النمط في الأزمات السابقة. فقد خفضت تايلند إنفاقها بنسبة 9 في المائة في القطاع الصحي و6 في المائة في القطاع التعليمي في محاولة للتصدي لأزمة شرق آسيا في عام 1998؛ وسجل الإنفاق الصحي في المكسيك تراجعاً بنسبة 15 في المائة أثناء أزمة التكيلا (انظر Calvo 2010).

99 منظمة العمل الدولية، 2009.

100 صندوق النقد الدولي، 2009؛ Horváth, Ivanov, and Peleah 2010.

101 Cord and others 2009; Marone, Thelen, and Gulasan 2009.

102 Rodrik 1998.

103 Commander 2010.

104 Commander 2010; Freeman 1998.

105 انظر www.doingbusiness.org/.

106 Salehi-Isfahani 2010.

107 Blanchard 2008; Commander 2010.

108 Sirimanne 2009:4.

109 منظمة العمل الدولية، 2009.

110 Ablett and Slengesol 2000.

111 Walker وآخرون 2007.

112 Ferreira and Schady 2008؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2010a.

113 Harper، وآخرون 2009.

114 Heyzer and Khor 1999; Knowles, Pernia, and Racelis 1999.

115 van der Hoeven 2010 .

116 Baird, Friedman, and Schady 2007: 26.

117 Calvo 2010.

118 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2010a.

119 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2010b.

120 Walton 2010; Lustig 2000.

121 الأمم المتحدة، 2010b.

122 Fuentes-Nieva and Pereira 2010.

الفصل 5

1 انظر مثلاً Narayan وآخرون (2000) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009b).

2 تختلف أوجه الرفاه وعدم المساواة المقاسة بواسطة دليل الفوارق بين الجنسين عن تلك المقاسة بواسطة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. فالفارق في الإنجاز يمكن أن يكون أعلى من الفارق في التنمية البشرية الذي يحدده دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

3 Foster, López-Calva, and Szekely 2005. انظر أيضاً Alkire and Foster (2010).

4 المقياس هو المتوسط العام للمتوسطات العامة، وهي مجموعة من المقاييس المشتقة من العمل البارز الذي أعده Atkinson في مجال قياس عدم المساواة. وميزاته الأساسية المتوخاة هي استقلالية المسار (ويمكن تعديل نظام التجميع لمجموعات السكان والأبعاد من دون التأثير على قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة) والتناسق بين المجموعات الفرعية. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة الفنية 2.

5 يحتاج حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى اعتماد مقياس يحدد مدى كره الناس لعدم المساواة. ويمكن أن تتراوح قيمة المقياس بين صفر ورقم غير محدد؛ ونحن نعتمد الرقم 1. وهذا التعديل البسيط لعدم المساواة يحدث بعض التأثير على عدم المساواة في كل بُعد من الأبعاد؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة الفنية 2. واختيار المقياس يحتاج إلى حكم معياري مائل لما يعتمد في اختيار المعايير التي تؤثر على السياسة العامة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة إلى تحديد عتبة الفقر النسبي والفقر المطلق. وهو كذلك يعبّر عن الحكم بمدى أهمية عامل عدم المساواة. والأدبيات الأكاديمية تتناول المسائل النظرية والتجريبية (انظر Atkinson 1983 and Pirttilä and Uusitalo 2010). وتحاول مجموعة أخرى من الأدبيات التمييز بين عدم المساواة المبرر وغير المبرّر (انظر Roemer 1998). وقد دُرست الأفضليات الاجتماعية لإعادة التوزيع استناداً إلى نظم الضريبة والتحويل المعتمدة (انظر Bourguignon and Spadaro 2005).

6 بسبب الطبيعة المضاعفة لدليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، يتراوح الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة (1 – دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة/دليل التنمية البشرية) بين الحد الأدنى والحد الأقصى للفارق في الأبعاد.

7 Narayana 2008.

8 إنّ وظيفة الرفاه الضمنية قابلة للفصل في مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (Atkisnon and Bourguignon 2000).

9 Anand and Sen 1995.

10 انظر Charmes and Wieringa (2003) اللذين يستعرضان دليل التنمية على أساس المساواة بين المرأة والرجل ومقياس تمكين المرأة لبناء الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وللحصول على معلومات عن دليل التنمية على أساس المساواة بين المرأة والرجل ومقياس تمكين المرأة، انظر Klasen (2006).

11 للاطلاع على استعراضات مفيدة، انظر Hawken and Munck (2009) and Klasen and Schüler (2010).

12 اعتُمد هذا النهج في العديد من الأدلة الأخرى المتعلقة بالجنس، ومنها دليل إنصاف الجنسين الصادر عن Social Watch، ودليل الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

13 انظر الملاحظة الفنية 3. حُدد مستوى الاستياء من عدم المساواة بين الجنسين بالقيمة 2 وحُدد مستوى الاستياء من الحرمان المتداخل بالقيمة 1.

14 Seth 2009.

15 تقارن مؤشرات الصحة الإيجابية بالحدود التي لا تسجّل عندها حالات وفاة الأم وحالات الحمل في سن المراهقة، بينما تُقارن مؤشرات الأبعاد الأخرى بين الرجل والمرأة.

16 إن خطر وفاة الأم هو أكبر بخمس مرات لدى المراهقات بسبب عدم اكتمال نموّهن الجسدي في هذه المرحلة (انظر Rowbottom 2007). نستخدم معدل خصوبة المراهقات للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 عاماً. ويستحسن استخدام معدل خصوبة الفتيات دون سن الثامنة عشرة، ولكن هذه البيانات غير متوفرة.

17 منظمة العمل الدولية، 2010c. يختلف هذا الرقم عن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة عالميا البالغ 56.8 في المائة والمعروض في الجدول الإحصائي 4 بسبب اختلاف الشكل البياني المستعمل لترجيح معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة على مستوى البلدان.

18 Desai 2010.

19 استند دليل التنمية على أساس المساواة بين المرأة والرجل إلى حصة المرأة من الأجور غير الزراعية، ولكن حجم القطاع غير الزراعي محدود في العديد من البلدان النامية وربما لم تمثل الفجوة حقيقة الواقع كاملة.

20 لا تتعلق المسألة بالأثر السلبي لترابط هذين الدليلين على دليل التنمية البشرية: فالترابط بين حصيلة هذين الدليلين ودليل التنمية البشرية هو 0.48 وهذا الرقم له قيمة إحصائية عند 1 في المائة.

21 مقارنة بتقرير التنمية البشرية لعام 2009 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية 2009؛ انظر الصفحة الداخلية من الغلاف الخارجي للاطلاع على قائمة بتقارير التنمية البشرية)، فإن معدل التغطية الإجمالية هو أدنى مما هو عليه في دليل التنمية البشرية على أساس المساواة بين المرأة والرجل (155) وأعلى بكثير في مقياس تمكين المرأة (109). وقد اعتمد النهج السابق، كما ذكرنا، على الحسابات، خلافاً لما هو الحال في دليل الفوارق بين الجنسين. ففي البلدان التي لا تملك بيانات كافية لدليل الفوارق بين الجنسين، يتراوح ترتيب دليل التنمية البشرية بين 6 (ليختنشتاين) و164 (غينيا-بيساو).

22 تطرّق Pogge (2009:21) إلى هذا الموضوع حيث اعتبر أن دليل التنمية يكون موثوقاً عندما يأخذ بالحسبان ما إذا كان ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة يشمل أصحاب الأراضي أو أولئك الذين لا يملكون أراض، وما إذا كان التحسّن في خدمات الرعاية الطبية يشمل الأطفال أم المسنين، وما إذا كان ارتفاع معدل الالتحاق يشمل طلاب الجامعات الميسورين أم الأطفال في الأحياء الفقيرة، وما إذا كان ارتفاع معدلات العمر المتوقع عند الولادة يشمل النخب أم المهمّشين، وما إذا كان تعزيز الأمن الجسدي يشمل الذكور أم الإناث.

23 Alkire and Foster 2009; Alkire and Santos 2010; Bourguignon and Chakravarty 2003; Brandolini and D'Alessio 2009.

24 Anand and Sen 1997.

25 انظر مثلاً Kanbur and Squire (2001) and Micklewright and Stewart (2001).

26 تشير الأرقام السكانية إلى عام 2010. وهذا يفترض بأن معدلات الفقر في السنة التي جرى فيها أحدث مسح (والذي يعود إلى عام 2000) تعكس بالشكل الملائم واقع الفقر حالياً. وبما أن أياً من هذه المسوح لم يجر بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة فالتقديرات هي على الأرجح أقل مما هي عليه فعلياً.

27 بلغ متوسط دليل التنمية البشرية 0.49 في البلدان حيث يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد عدد السكان الذين يعيشون على أكثر من 1.25 دولار في اليوم، بينما بلغ هذا المتوسط 0.60 في البلدان حيث تجاوز عدد السكان الذين يعانون من فقر الدخل عدد السكان الذين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد.

28 لا تشمل تقديرات فقر الدخل التي هي ما دون 1.25 دولار في اليوم البلدان التالية بسبب الافتقار إلى البيانات: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والإمارات العربية المتحدة، وبليز، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، وسورينام، والصومال، والعراق، وغيانا، وميانمار وموريشيوس. ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد، ما عدا في هذه البلدان، 1,719 مليون شخص، وهذا العدد لا يزال بين العددين التقديريين المتعلقين بفقر الدخل. وتقديرات فقر الدخل التي هي ما دون دولارين في اليوم لا تشمل البلدان التالية بسبب الافتقار إلى البيانات: الإمارات العربية المتحدة، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، والصومال، والعراق، وغيانا، وغينيا، وموريتانيا، وموريشيوس، وميانمار، وناميبيا وهايتي. ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد، ما عدا في هذه البلدان، 1,699.5 مليون شخص، وهذا العدد هو أيضاً بين العددين التقديريين المتعلقين بفقر الدخل.

29 هذه المصطلحات تعبّر عن الفئات التي صنفتها الحكومة للقبائل، وهي تختلف باختلاف الولاية.

30 رأى بعض الخبراء أهمية التعبير عن عدم المساواة بين الفقراء بواسطة مقياس للفقر ولكن هذا يحتاج إلى مقاييس أصلية. ويتأثر دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالنطاق الذي تندرج فيه هذه المقاييس. للاطلاع على مناقشة بهذا الخصوص، انظر Alkire and Foster (2009).

الفصل 6

1 Asher and Daponte 2010.

2 أنتج نهج بديل يرتكز على إسقاطات للمتغيّرات التي حددها المنظمات الدولية وخبراء مستقلين في التوقعات عن إسقاطات مماثلة؛ انظر Asher and Daponte (2010).

3 Maddison 2007.

4 Nelson وآخرون 2009.

5 Cline 2008.

6 Rodríguez 2007.

7 Deaton 2010; Ravallion 1996.

8 Rodrik 2007; Rodrik and Hausman 2003. انظر أيضاً الإطار 3.1 في الفصل 3.

9 Easterly 2002.

10 Ostrom 1996؛ Parks وآخرون 1999؛ Pestoff 2009.

11 Drèze and Sen 2002; Sen 1985b.

12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

13 Walton 2010.

14 Rodrik 2003.

15 Evans 2010.

16 Pritchett, Woolcock, and Andrews 2010.

17 Pritchett, Woolcock, and Andrews 2010.

18 Panagariya 2008; Damodaran 2008.

19 Vaughan 2003.

20 Watson and Yohannes 2005.

21 Iglehart 2010.

22 The White House 2010.

23 Di Tella and Dubra 2009.

24 انظر Rajan and Zingales (2003) حول تهديد رأسمالية حكم القلة و(2010) Waltonللاطلاع على لمحة عامة.

25 ترتبط هذه المبادئ بعمل Sen (1999), Unger (1998), and Jayadev (2010).

26 Birdsall 2008.

27 البنك الدولي، 2010e. يتجاوز حجم سوق الكربون (144 مليار دولار أمريكي) مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2009 (136 مليار دولار أمريكي).

28 انظر www.oslocfc2010.no.

29 يعود رقم إثيوبيا لعام 2002. وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات.

30 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2008؛ الصندوق الدولي، 2009.

31 Wolf 2007; Asiedu and Nandwa 2007; d'Aiglepierre and Wagner 2010.

32 Levine 2004.

33 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، 2010b.

34 Sachs وآخرون 2004. المساعدات المقدمة لاعتبارات عسكرية وسياسية أو غيرها من الأسباب ذات الدوافع الجغرافية والسياسية ترتبط عموماً بشكل سلبي بالنمو (Minoiu and Reddy 2010).

35 Easterly 2006; Moyo 2009.

36 البنك الدولي، 2010d.

37 انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2008a) الذي يستند إلى مسح يغطي 33 بلداً شريكاً في المنظمة.

38 انظر مثلاً www.aidtransparency.net.

39 يظهر ذلك في ازدهار الأدبيات التي تصدر في هذا المجال وتُنشر في مجلات علمية مثل *Journal of Human Development and Capabilities* أو تُعرض في الاجتماعات السنوية التي تعقدها *Human Development and Capabilities Association* لمختارات من بعض المساهمات الرئيسية، انظر Fukuda-Parr and Shiva Kumar (2003).

40 شملت المسوح التي أُجريت في عام 1980 ضمن 40 بلداً (www.surveynetwork.org) Living Standards Measurement study؛ والمسوح الديمغرافية والصحية متاحة في 82 بلداً (www.measuredhs.com/countries)؛ والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات متاحة لأكثر من 70 بلداً (www.childinfo.org/mics_available.html).

41 The Missing Dimensions Programme في مبادرة Oxford Poverty and Human Development Initiative يسعى إلى تصحيح هذه الفجوة في مجالات التمكين، وجودة العمل، والأمن الجسدي، والكرامة وغيرها من المجالات (www.ophi.org).

42 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010.

43 بطبيعة الحال، يجب أن يستند هذا إلى الأدبيات المتوفرة (مثل Ranis, Stewart, and Ramirez 2000; Bourguignon and others 2008: and Kenny 2008). ومختلف تقارير التنمية البشرية العالمية والوطنية تصف السلسلات السببية التي يستند إليها النمو الاقتصادي في معالجة الأولويات الإنسانية الجوهرية، مثل خلق فرص عمل للفقراء، وتمكين المرأة داخل الأسر المعيشية، والمساهمة في إيرادات الاستثمار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد.

44 للعروض الأساسية، انظر Jones (2002) and Barro and Sala-i-Martin (2003). وتستند معظم الدراسات التي تتضمن تحليلاً نظرياً وتجريبياً للنمو على متغيّرات من نموذج Ramsey-Cass-Koopmans، حيث يؤدي عامل تمثيلي إلى زيادة المبلغ المحسوم لمنفعة الاستهلاك إلى أقصى الحدود.

45 انظر مثلاً Diener and Seligman (2004) and Gough and McGregor (2007).

46 Neumayer 2010b.

47 Southgate 1990; Mink 1993.

48 Comin, Hobjin, and Rovito 2008; Córdoba and Ripoll 2008; Duarte and Restuccia 2006.

49 Barro 1991; Barro and Lee 1994.

50 Ibrahim and Alkire 2007; Alsop and Heinsohn 2005; Narayan 2005.

51 أخذت العينة من منظمات المجتمع المدني ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة. وقد بلغ عدد المجيبين على المسح، الذي أعدّ بثلاث لغات، 644 مجيباً ووصلت نسبة الإجابات إلى 29 في المائة. والمنطقة ذات التمثيل الأفضل في المسح هي أوروبا الغربية (30 في المائة من المجيبين)، تليها أمريكا الشمالية (26 في المائة) وأفريقيا (17 في المائة).

52 Eyben 2004.

53 Bassel 2008a, 2008b.

54 Gaye and Jha 2010؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك، 2003؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأرجنتين، 2002.

55 Nussbaum 2000; Osmani and Sen 2003; Klasen 2002; Robeyns 2003.

56 Stuckler, Basu, and McKee 2010; Mejía and St-Pierre 2008; Piketty 2000.

57 Bourguignon and Verdier 2000; Acemoglu and Robinson 2002.

58 Ivanov and Peleah 2010.

59 العلاقة بين المنافسة والنمو متشعبة وغير ثابتة؛ انظر Aghion and Griffith (2005).

60 وفقاً لنتائج استطلاعات غالوب العالمية، أقل من نصف الناس في أنحاء العالم يشعرون أن المنطقة التي يعيشون فيها أصبحت مكاناً أكثر ملاءمة للعيش، و4 من أصل 10 أشخاص فقط يشعرون أن الأوضاع الاقتصادية في بلدهم تتحسن ونصفهم فقط راضٍ عن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة.

61 Stiglitz وأعضاء لجنة الخبراء الماليين التابعة للأمم المتحدة، 2010.

62 Hoddinott and Quisumbing 2010.

63 Anand and Sen 2000a; Sen 2009b.

64 انظر www.earthsummit2012.org/.

65 King 1964.

المراجع

Ablett, J., and I. Slengesol. 2000. *Education in Crisis: The Impact and Lessons of the East Asia Financial Shock 1997–1999.* Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Abraham, A., and J. P. Platteau. 2004. "Participatory Development: When Culture Creeps In." In *Culture and Public Action*, eds. V. Rao and M. Walton. Stanford, CA: Stanford University Press.

Acemoglu, D., S. Johnson, and J. Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91(5): 1369–1401.

———. **2003.** "An African Success Story: Botswana." In *In Search of Prosperity: Analytical Narratives on Economic Growth*, ed. D. Rodrik. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Acemoglu, D., and J. Robinson. 2002. "The Political Economy of the Kuznets Curve." *Review of Development Economics* 6(2): 183–203.

ACHR (Asian Centre for Human Rights). 2008. *South Asia: Human Rights Index 2008*. New Delhi: Asian Centre for Human Rights.

Adamolekun, L., G. Lusignan, and A. Atomate (Eds.). 1997. *Civil Service Reform in Francophone Africa: Proceedings of a Workshop, Abidjan, January 23–26, 1996.* World Bank Technical Paper 357, Africa Region Series. Washington, DC: World Bank.

ADB (Asian Development Bank). 2007. *Key Indicators for Asia and the Pacific 2007: Inequality in Asia.* Manila.

Agarwal, B. 2001. "Participatory Exclusions, Community Forestry, and Gender: An Analysis for South Asia and a Conceptual Framework." *World Development* 29(10): 1623–48.

———. **2003.** "Gender and Land Rights Revisited: Exploring New Prospects via the State, Family and Market." In *Agrarian Change, Gender and Land Rights*, ed. S. Razavi. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

Agarwal, B., and P. Panda. 2007. "Toward Freedom from Domestic Violence: The Neglected Obvious." *Journal of Human Development and Capabilities* 8(3): 359–88.

Aghion, P., and R. Griffith. 2005. *Competition and Growth: Reconciling Theory and Evidence.* Cambridge, MA: MIT Press.

Akram, T. 2004. "Ranking Countries and Other Essays." Columbia University, New York.

Alderman, H., P. F. Orazem, and E. M. Paterno. 2001. "School Quality, School Cost, and the Public/Private School Choices of Low-Income Households in Pakistan." *Journal of Human Resources* 36(2): 304–26.

Alesina, A., S. Özler, N. Roubini, and P. Swagel. 1996. "Political Instability and Economic Growth." *Journal of Economic Growth* 1(2): 189–211.

Alkire, S. 2003. "A Conceptual Framework for Human Security." CRISE Working Paper 2. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK.

———. **2007.** "The Missing Dimensions of Poverty Data: Introduction to the Special Issue." *Oxford Development Studies* 35(4): 347–59.

———. **2010.** "Conceptual Overview of Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts." Human Development Research Paper 1. UNDP–HDRO, New York.

Alkire, S., and J. Foster. 2009. "Counting and Multidimensional Poverty Measurement." OPHI Working Paper 7. Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford, UK.

———. **2010.** "Designing the Inequality-Adjusted Human Development Index (HDI)." Human Development Research Paper 28. UNDP–HDRO, New York.

Alkire, S., and M. Santos. 2010. "Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries." Human Development Research Paper 11. UNDP–HDRO, New York.

Allendorf, K. 2007. "Do Women's Land Rights Promote Empowerment and Child Health in Nepal?" *World Development* 35(11): 1975–88.

Alsop, R., and N. Heinsohn. 2005. "Measuring Empowerment in Practice: Structuring Analysis and Framing Indicators." Policy Research Working Paper 3510. World Bank, Washington, DC.

Alvarez, M., J. A. Cheibub, F. Limongi, and A. Przeworski. 1996. "Classifying Political Regimes." *Studies in Comparative International Development* 31(2): 3–36.

Amnesty International. 2009a. *Nigeria: Petroleum, Pollution and Poverty in the Niger Delta*. London.

———. **2009b.** "The Dealth Penalty in 2009." London. www.amnesty.org/en/death-penalty/death-sentences-and-executions-in-2009. Accessed 7 June 2010.

———. **2010.** *Uganda: Antihomosexuality Bill is Inherently Discriminatory and Threatens Broader Human Rights*. London.

Anand, S., and P. Segal. 2008. "What Do We Know about Global Income Inequality?" *Journal of Economic Literature* 46(1): 57–94.

Anand, S., and A. Sen. 1995. "Gender Inequality in Human Development: Theories and Measurement." Human Development Report Office Occasional Paper 19. United Nations Development Programme, New York.

———. **1997.** "Concepts of Human Development and Poverty: A Multidimensional Perspective." Human Development Report 1997 Papers: Poverty and Human Development. United Nations Development Programme, New York.

———. **2000a.** "Human Development and Economic Sustainability." *World Development* 28(12): 2029–49.

———. **2000b.** *Human Development and Human Rights*. Oxford, UK: Oxford University Press.

———. **2000c.** "The Income Component of the Human Development Index." *Journal of Human Development and Capabilities* 1(1): 83–106.

Andrews, M. 2008. "The Good Governance Agenda: Beyond Indicators without Theory." *Oxford Development Studies* 36(4): 379–407.

Andrews, M., A. Grinsted, A. Nucifora, and R. Seligmann. 2010. "Public Institutional Reform in Mozambique: But with Limits." Working Paper. Harvard Kennedy School of Government, Cambridge, MA, and Center for Global Development, Washington, DC.

Asher, J., and B. Daponte. 2010. "A Hypothetical Cohort Model of Human Development." Human Development Research Paper 40. UNDP–HDRO, New York.

Asiedu, E., and B. Nandwa. 2007. "On the Impact of Foreign Aid in Education on Growth: How Relevant Is the Heterogeneity of Aid Flows and the Heterogeneity of Aid Recipients?" *Review of World Economics* 143(4): 631–49.

Aslund, A. 2001. "The Myth of Output Collapse after Communism." Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC. www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=611. Accessed 25 June 2010.

Atkinson, A. 1970. "On the Measurement of Inequality." *Journal of Economic Theory* 2(3): 244–63.

———. **1983.** *The Economics of Inequality*, 2nd edition. Oxford, UK: Clarendon Press.

Atkinson, A., and F. Bourguignon (Eds.). 2000. *Handbook of Income Distribution*, 1st edition. Amsterdam: Elsevier.

Atkinson, A., and J. Micklewright. 1992. *Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Baird, S., J. Friedman, and N. Schady. 2007. "Aggregate Income Shocks and Infant Mortality in the Developing World." Policy Research Working Paper 4346. World Bank, Washington, DC.

Baland, J. M., and J. P. Platteau. 1996. *Halting Degradation of Natural Resources: Is There a Role for Rural Communities?* Rome: Food and Agriculture Organization.

Barbone, L., L. Cord, K. Hull, and J. Sandefur. 2007. "Democracy and Poverty Reduction: Explorations on the Sen Conjecture." In *Political Institutions and Development: Failed Expectations and Renewed Hopes*, eds. N. Dinello and V. Popov. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Ltd.

Bardhan, P. 2006. "Globalization and Rural Poverty." *World Development* 34(8): 1393–1404.

Bardhan, P., and D. Mookherjee. 2000. "Capture and Governance at Local and National Levels." *American Economic Review* 90(2): 135–39.

Barrett, C. B., and D. G. Maxwell. 2005. *Food Aid After Fifty Years: Recasting Its Role*. London: Routledge.

Barro, R. J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *Quarterly Journal of Economics* 106(2): 407–43.

Barro, R. J., and J. W. Lee. 1994. "Sources of Economic Growth." *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy* 40(1): 1–46.

———. **2010.** *A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010.* NBER Working Paper 15902. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Barro, R. J., and X. Sala-i-Martin. 2003. *Economic Growth*, 2nd edition. Cambridge, MA: MIT Press.

Barros, R. P., F. Ferreira, J. R. Molinas Vega, and J. Saavedra Chanduvi. 2008. *Measuring Inequality of Opportunities in Latin America and the Caribbean*. Basingstroke, UK, and Washington, DC: Palgrave MacMillan and World Bank.

Bassel, L. 2008a. "Citizenship as Interpellation: Refugee Women and the State." *Government and Opposition* 43(2): 293–314.

———. 2008b. "Silencing to Protect: The Debate Over Women's Rights in France and Canada." In *Silencing Human Rights: Critical Engagements with a Contested Project*, eds. G. K. Bhambra and R. Shilliam. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

———. 2010. "Intersectional Politics at the Boundaries of the Nation State." *Ethnicities* 10(2): 155–80.

Bebenroth, R., D. Dietrich, and U. Vollmer. 2009. "Bank Regulation and Supervision in Bank-Dominated Financial Systems: A Comparison Between Japan and Germany." *European Journal of Law and Economics* 27(2): 177–209.

Beck, T., G. Clarke, A. Groff, P. Keefer, and P. Walsh. 2001. "New Tools in Comparative Political Economy: The Database of Political Institutions." *World Bank Economic Review* 15(1): 165–76.

Behrman, J., A. Murphy, A. Quisumbing, and K. Yount. 2009. "Are Returns to Mothers' Human Capital Realized in the Next Generation? The Impact of Mothers' Intellectual Capital and Long-Run Nutritional Status on Children's Human Capital in Guatemala." IFPRI Discussion Paper 850. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Bénabou, R. 2000. "Unequal Societies: Income Distribution and the Social Contract." *The American Economic Review* 90(1): 96–129.

Benavot, A., and J. Resnik. 2006. "Lessons from the Past: A Comparative Socio-Historical Analysis of Primary and Secondary Education." In *Educating all Children: A Global Agenda*, eds. J. E. Cohen, D. E. Bloom, and M. B. Malin. Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences.

Besley, T., R. Pande, and V. Rao. 2005. "Political Selection and the Quality of Government: Evidence from South India." CEPR Discussion Paper 5201. Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.

Bessell, S. 2009a. "Indonesian Children's Views and Experiences of Work and Poverty." *Social Policy and Society* 8(4): 527–40.

———. 2009b. "Strengthening Fiji's Education System: A View from Key Stakeholders." *Pacific Economic Bulletin* 24(3): 58–70.

Bhagwati, J., and P. Desai. 1970. *India: Planning for Industrialization*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Binder, M., and G. Georgiadis. 2010. "Determinants of Human Development: Insights from State-Dependent Panel Models." Human Development Research Paper 24. UNDP–HDRO, New York.

Birdsall, N. 2008. *Put Double Majority Voting Back on the Table at the IMF*. Washington, DC: Center for Global Development.

Blanchard, O. 2008. "Reforming Labor Market Institutions: Unemployment Insurance and Employment Protection." In *Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance*, eds. N. Serra and J. E. Stiglitz. New York: Oxford University Press.

Boden, T. A., G. Marland, and R. J. Andres. 2009. "Global, Regional, and National Fossil-Fuel CO_2 Emissions." Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, TN. http://cdiac.ornl.gov/trends/emis/tre_coun.html. Accessed 15 May 2010.

Boone, P., and Z. Zhan. 2006. "Lowering Child Mortality in Poor Countries: The Power of Knowledgeable Parents." CEP Discussion Papers 751. Centre for Economic Performance, London.

Bornstein, D. 2005. *The Price of a Dream: The Story of the Grameen Bank*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Bourguignon, F. 2004. *The Poverty-Growth-Inequality Triangle*. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations.

Bourguignon, F., A. Bénassy-Quéré, S. Dercon, A. Estache, J. W. Gunning, R. Kanbur, S. Klasen, S. Maxwell, J. P. Platteau, and A. Spadaro. 2008. "Millennium Development Goals at Midpoint: Where Do We Stand and Where Do We Need to Go?" Background paper for the 2009 *European Report on Development*. European Commission, Brussels.

Bourguignon, F., and S. Chakravarty. 2003. "The Measurement of Multidimensional Poverty." *Journal of Economic Inequality* 1(1): 25–49.

Bourguinon, F., and A. Spadaro. 2005. "Tax-Benefit Revealed Social Preferences: Are Tax Authorities Non-Paretian?" Paris-Jourdan Sciences Economiques Working Paper 22. Paris-Jourdan Sciences Economiques, Paris.

Bourguignon, F., and T. Verdier. 2000. "Oligarchy, Democracy, Inequality and Growth." *Journal of Development Economics* 62(2): 285–313.

Bradsher, K. 2010. "Foreign Companies Chafe at China's Restrictions." *The New York Times*. May 16.

Brainerd, E. 2010. "Human Development in Eastern Europe and the CIS since 1990." Human Development Research Paper 16. UNDP–HDRO, New York.

Brainerd, E., and D. Cutler. 2005. "Autopsy on an Empire: Understanding Mortality in Russia and the Former Soviet Union." *Journal of Economic Perspectives* 19(1): 107–30.

Brandolini, A., and G. D'Alessio. 2009. "Measuring Well-Being in the Functioning Space." In *Debating Global Society: Reach and Limits of the Capability Approach*, ed. E. Chiappero-Martinetti. Milan, Italy: Feltrinelli Foundation.

Brown, G., A. Langer, and F. Stewart. 2008. "A Typology of Post-Conflict Environments: An Overview." CRISE Working Paper 53. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK.

Brun, J. F., G. Chambas, and F. Mourji. 2009. "Guaranteeing Fiscal Space for Human Development in Morocco." In *Fiscal Space: Policy Options for Financing Human Development*, eds. R. Roy and A. Heuty. London: Earthscan.

Bryce, J., S. Arifeen, G. Pariyo, C. Lanata, D. Gwatkin, and J. P. Habicht. 2003. "Reducing Child Mortality: Can Public Health Deliver?" *The Lancet* 362 (9378): 159–64.

Budlender, D. 2008. *The Statistical Evidence on Care and Non-Care Work across Six Countries*. Gender and Development Programme Paper 4. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Burd-Sharps, S., K. Lewis, P. Guyer, and T. Lechterman. 2010. "Twenty Years of Human Development in Six Affluent Countries: Australia, Canada, Japan, New Zealand, United Kingdom, and United States." Human Development Research Paper 27. UNDP–HDRO, New York.

Burd-Sharps, S., K. Lewis, and E. B. Martins (Eds.). 2008. *The Measure of America: American Human Development Report 2008–2009*. New York: Columbia University Press.

Caldas, S. J. 1993. "Reexamination of Input and Process Factor Effects on Public School Achievement." *Journal of Educational Research* 86(4): 206–14.

Calvo, S. G. 2010. "The Global Financial Crisis of 2008–10: A View from the Social Sectors." Human Development Research Paper 18. UNDP–HDRO, New York.

Canning, D. 2010. "Progress in Health Around the World." Human Development Research Paper 43. UNDP–HDRO, New York.

Cartwright, N. 2009. "What Are Randomised Controlled Trials Good For?" *Philosophical Studies* 147(1): 59–70.

Casabonne, U., and C. Kenny. 2009. *The Best Things in Life are (Nearly) Free: Technology, Knowledge and Global Health*. Washington, DC: World Bank.

Chahine, J. 2005. "Lebanon Slips in Human Development Index—UN Report Identifies Three Pillars of Cooperation in Urgent Need of Committment." *The Daily Star*. 9 September.

Charmes, J., and S. Wieringa. 2003. "Measuring Women's Empowerment: An Assessment of the Gender-Related Development Index and the Gender Empowerment Measure." *Journal of Human Development and Capabilities* 4(3): 419–35.

Charumilind, C., R. Kali, and Y. Wiwattanakantang. 2006. "Connected Lending: Thailand Before the Financial Crisis." *Journal of Business* 79(1): 181–218.

Chattopadhyay, R., and E. Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India." *Econometrica* 72(5): 1409–43.

Cheibub, J. A., J. Gandhi, and J. R. Vreeland. 2009. "Democracy and Dictatorship Revisited Dataset." University of Illinois at Urbana-Champaign. netfiles.uiuc.edu/cheibub/www/DD_page.html. Accessed 15 April 2010.

Chen, Y., and H. Li. 2009. "Mother's Education and Child Health: Is There a Nurturing Effect." *Journal of Health Economics* 28(2): 413–26.

Chen, S., and M. Ravallion. 2008. "The Developing World is Poorer Than We Thought, But No Less Successful in the Fight Against Poverty." Policy Research Working Paper 4703. Washington, DC: Development Research Group, World Bank.

China NDRC (National Development and Reform Commission). 2006. "The Outline of the 11th Five-year Plan for National Economic and Social Development of the People's Republic of China." en.ndrc.gov.cn/hot/t20060529_71334.htm. Accessed 15 July 2010.

Clemens, M. A. 2004. "The Long Walk to School: International Education Goals in Historical Perspective." Working Paper 37. Center for Global Development, Washington, DC.

Cline, W. 2008. *Global Warming and Agriculture: Impact Estimates by Country*. Washington, DC: Center for Global Development and Peterson Institute for International Economics.

Coale, A. 1991. "Excess Female Mortality and the Balance of the Sexes in the Population: An Estimate of 'Missing Females.'" *Population and Development Review* 17(3): 517–23.

Collier, P., and A. Hoeffler. 2007. "Civil War." In *Handbook of Defense Economics: Defense in a Globalized World*, eds. T. Sandler and K. Hartley. Amsterdam: Elsevier.

Comin, D., B. Hobijn, and E. Rovito. 2008. "Technology Usage Lags." *Journal of Economic Growth* 13(4): 237–56.

Commander, S. 2010. "Employment Risk and Policy." Human Development Research Paper 30. UNDP–HDRO, New York.

Commission on Growth and Development. 2008. *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*. Washington, DC: World Bank.

Commission on Human Security. 2003. *Human Security Now*. New York: Commission on Human Security.

Cook, A., and B. Daponte. 2008. "A Demographic Analysis of the Rise in the Prevalence of the US Population Overweight and/or Obese." *Population Research and Policy Review* 27(4): 403–26.

Cooke, M., F. Mitrou, D. Lawrence, E. Guimond, and D. Beavon. 2007. "Indigenous Well-Being in Four Countries: An Application of the UNDP's Human Development Index to Indigenous Peoples in Australia, Canada, New Zealand, and the United States." *BioMed Central International Health and Human Rights* 7(9): 1–11.

Cord, L., M. Verhoeven, C. Blomquist, and B. Rijkers. 2009. "The Global Economic Crisis: Assessing Vulnerability with a Poverty Lens." Policy Note. World Bank, Washington, DC.

Córdoba, J., and M. Ripoll. 2008. "Endogenous TFP and Cross-country Income Differences." *Journal of Monetary Economics* 55(6): 1158–70.

Cornia, G. 2010. "Income Distribution under Latin America's New Left Regimes." *Journal of Human Development and Capabilities* 11(1): 85–114.

Cornia, G., and J. Court. 2001. *Inequality, Growth, and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization*. Helsinki: United Nations University, World Institute for Development Economics Research.

Cornia, G. A., S. Rosignoli, and L. Tiberti. 2007. *Globalisation and Health: Impact Pathways and Recent Evidence*. Santa Cruz, CA: University of California Santa Cruz, Center for Global, International and Regional Studies.

Council of Europe, CDEG (Steering Committee for Equality between Women and Men). 2009. "Sex-Disaggregated Statistics on the Participation of Women and Men in Political and Public Decision-Making in Council of Europe Member States: Situation as at 1 September 2008." Council of Europe, Strasbourg, France.

CPJ (Committee to Protect Journalists). 2009. "Attacks on the Press Report 2009." New York. www.cpj.org/attacks/. Accessed 15 May 2010.

CRED (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2010. "EM-DAT: The International Disaster Database." Université catholique de Louvain, Belgium. www.emdat.be/advanced-search-details. Accessed 15 April 2010.

Crocker, D. A. 2007. "Deliberative Participation in Local Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 8(3): 431–55.

Cubero, R., and I. V. Hollar. 2010. "Equity and Fiscal Policy: The Income Distribution Effects of Taxation and Social Spending in Central America." IMF Working Paper 112. International Monetary Fund, Washington, DC.

Cuno, K., and M. Desai. 2009. *Family, Gender, and Law in a Globalizing Middle East and South Asia*. Syracuse, NY: Syracuse University Press.

Cutler, D., A. Deaton, and A. Lleras-Muney. 2006. "The Determinants of Mortality." *Journal of Economic Perspectives* 20(3): 97–120.

Cutler, D., and A. Lleras-Muney. 2006. "Education and Health: Evaluating Theories and Evidence." In *Making Americans Healthier: Social and Economic Policy as Health Policy*, eds. R. F. Schoeni, J. S. House, G. A. Kaplan, and H. Pollack. New York: Russell Sage Foundation.

Cutler, D., and G. Miller. 2005. "The Role of Public Health Improvements in Health Advances: The Twentieth-Century United States." *Demography* 42(1): 1–22.

d'Aiglepierre, R., and L. Wagner. 2010. "Aid and Universal Primary Education." Working Paper 201022. National Center for Scientific Research, Universite d'Auvergne, France.

Damodaran, H. 2008. *India's New Capitalists: Caste, Business, and Industry in a Modern Nation*. New York: Palgrave Macmillan.

Daponte, B., and R. Garfield. 2000. "The Effect of Economic Sanctions on the Mortality of Iraqi Children Prior to the 1991 Persian Gulf War." *American Journal of Public Health* 90(4): 546–52.

Dasgupta, A., and V. A. Beard. 2007. "Community Driven Development, Collective Action and Elite Capture in Indonesia." *Development and Change* 38(2): 229–49.

Davies, V. 2007. "Capital Flight and War." Post-Conflict Transitions Working Paper 13. University of Oxford, Centre for the Study of African Economies and Department of Economics, Oxford, UK.

Davies, R., M. Brumm, M. Manga, R. Rubiandini, R. Swarbrick, and M. Tingay. 2008. "The East Java Mud Volcano (2006 to Present): An Earthquake or Drilling Trigger?" *Earth and Planetary Science Letters* 272(3–4): 627–38.

de Quadros, C. A., J. M. Olivé, C. Nogueira, P. Carrasco, and C. Silveira. 1998. "Expanded Program on Immunization." In *Maternal Health and Child Health Activities at the Local Level: Toward the Goals of the World Summit for Children*, eds. Y. Benguigui, S. Land, J. M. Paganini, and J. Yunes. Washington, DC: Pan American Health Organization.

De, A., and J. Drèze. 1999. *Public Report on Basic Education in India*. New Delhi: Oxford University Press.

Deaton, A. 2002. "Policy Implications of the Gradient of Health and Wealth." *Health Affairs* 21(2): 13–30.

———. **2007.** "Global Patterns of Income and Health: Facts, Interpretations, and Policies." WIDER Annual Lecture 10. United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Helsinki.

———. **2008.** "Income, Health, and Well-Being Around the World: Evidence from the Gallup World Poll." *Journal of Economic Perspectives* 22(2): 53–72.

———. **2009.** *Instruments of Development: Randomization in the Tropics, and the Search for the Elusive Keys to Economic Development*. NBER Working Paper 14690. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

———. **2010.** "Instruments, Randomization, and Learning about Development." *Journal of Economic Literature* 48(2): 424–55.

della Paolera, G., and A. M. Taylor (Eds.). 2003. *A New Economic History of Argentina*. New York: Cambridge University Press.

Denison, E. 1967. *Why Growth Rates Differ: Postwar Experience in Nine Western Countries*. Washington, DC: The Brookings Institution Press.

Desai, M. 2010. "Hope in Hard Times: Women's Empowerment and Human Development." Human Development Research Paper 14. UNDP–HDRO, New York.

Di John, J. 2009. *From Windfall to Curse? Oil and Industrialization in Venezuela, 1920 to the Present*. University Park, PA: Penn State University Press.

Di Tella, R., and J. Dubra. 2009. *The Interruption of a Policy for Less Corruption in the Health Sector, and Better Health Care in Argentina*. Cambridge, MA: Harvard Business School.

Diaw, A., S. Guérineau, and S. G. Jeanneney. 2009. "Securing Fiscal Space for the Millennium Development Goals in Senegal." In *Fiscal Space: Policy Options for Financing Human Development*, eds. R. Roy and A. Heuty. London: Earthscan.

Diener, E., and R. Biswas-Diener. 2000. "New Directions in Subjective Well-Being Research: The Cutting Edge." *Indian Journal of Clinical Psychology* 27: 21–33.

Diener, E., R. Lucas, U. Schimmack, and J. Helliwell. 2009. *Well-Being for Public Policy*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Diener, E., and M. Seligman. 2004. "Beyond Money: Toward an Economy of Well-Being." *Psychological Science in the Public Interest* 5(1): 1–31.

Donner, J. 2008. "Research Approaches to Mobile Use in the Developing World: A Review of the Literature." *The Information Society* 24(3): 140–59.

Drèze, J., and R. Khera. 2010. "India's National Rural Employment Guarantee Act." UNDP–HDRO, New York.

Drèze, J., and A. Sen. 1989. *Hunger and Public Action*. Oxford, UK: Clarendon Press.

———. **2002.** *India: Development and Participation*. New Delhi: Oxford University Press.

Duarte, M., and D. Restuccia. 2006. "The Productivity of Nations." *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly* 92(3): 195–223.

Duflo, E. 2001. "Schooling and Labor Market Consequences of School Construction in Indonesia: Evidence from an Unusual Policy Experiment." *American Economic Review* 91(4): 795–813.

———. **2003.** "Grandmothers and Granddaughters: Old-Age Pensions and Intrahousehold Allocation in South Africa." *World Bank Economic Review* 17(1): 1–25.

Duflo, E., R. Hanna, and S. Ryan. 2009. "Incentives Work: Getting Teachers to Come to School." Applied Economics Workshop. University of Chicago Booth School of Business, Chicago, IL.

Durlauf, S., P. A. Johnson, and J. Temple. 2005. "Growth Econometrics." In *Handbook of Economic Growth*, eds. P. Aghion and S. Durlauf. Amsterdam: Elsevier.

Easterlin, R. A. 1995. "Will Raising the Incomes of All Increase the Happiness of All?" *Journal of Economic Behavior and Organization* 27(1): 35–47.

Easterly, W. 1999. "Life During Growth." *Journal of Economic Growth* 4(3): 239–76.

———. **2002.** *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics*. Cambridge, MA: MIT Press.

———. **2006.** *White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done so Much Ill and So Little Good*. New York: The Penguin Press.

———. **2009.** "How the Millennium Development Goals are Unfair to Africa." *World Development* 37(1): 26–35.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2010. "Gender Equality Observatory for Latin America and the Caribbean." Santiago. www.eclac.cl/oig/default.asp?idioma=IN. Accessed 12 August 2010.

***The Economist*. 1990.** "United Nations Development Programme Includes Human Development Index in 1990 Report." *The Economist*. 26 May.

———. **1991.** "Measuring Human Development." *The Economist*. 25 May.

———. **2007.** "Slimy Business: The Mud Does Not Stick." *The Economist*. 29 November.

———. 2010. "The Worldwide War on Baby Girls." *The Economist*. 4 March.

Edmonds, E. 2005. "Does Child Labor Decline with Improving Economic Status?" *Journal of Human Resources* 40(1): 77–99.

Edwards, M., and J. Gaventa. 2001. *Global Citizen Action*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

EEA (European Environment Agency). 2008. "EN15 Accidental Oil Spills from Marine Shipping." Copenhagen. http://themes.eea.europa.eu/Sectors_and_activities/energy/indicators/EN15%2C2008.11. Accessed 18 June 2010.

Eicher, T., and S. Turnovsky (Eds.). 2003. *Inequality and Growth: Theory and Policy Implications*. Cambridge, MA: MIT Press.

Elson, D. 2006. "The Changing Economic and Political Participation of Women: Hybridization, Reversals and Contradictions in the Context of Globalization." GEM-IWG Working Paper 8. Salt Lake City, UT: International Working Group on Gender, Macroeconomics, and International Economics.

Elson, R. E. 2001. *Suharto: A Political Biography*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Eurostat. 2010. "European Union Statistics on Income and Living Conditions." European Commission, Brussels. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/microdata/eu_silc. Accessed 15 April 2010.

Evans, P. 2010. "The Challenge of 21st Century Development: Building Capability-Enhancing States." Global Event Working Paper. United Nations Development Programme, New York.

Eyben, R. 2004. "Who Owns a Poverty Reduction Strategy? A Case Study of Power, Instruments and Relationships in Bolivia." In *Inclusive Aid: Changing Power and Relationships in International Development*, eds. L. Groves and R. Hinton. London: Earthscan.

Faguet, J. P. 2002. "Does Decentralization Increase Government Responsiveness to Local Needs? Evidence from Bolivia." Policy Research Working Paper 2516. World Bank, Washington, DC.

Fallon, P., S. Aiyar, L. Cui, M. Hussain, L. Redifer, N. Staines, and R. Stern. 2004. "Review of Recent IMF Experience in Post-Conflict Economies." International Monetary Fund, Washington, DC.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2010a. "FAO Stat." Rome. http://faostat.fao.org/. Accessed 19 May 2010.

———. 2010b. "Food Security Statistics." Rome. www.fao.org/economic/ess/food-security-statistics/en/. Accessed 30 June 2010.

Ferreira, F., and N. Schady. 2008. "Aggregate Economic Shocks, Child Schooling and Child Health." Policy Research Working Paper 4701. World Bank, Washington, DC.

Filmer, D., and L. Prichett. 1999. "The Impact of Public Spending on Health: Does Money Matter?" *Social Science and Medicine* 49(10): 1309–23.

Fiszbein, A., N. Schady, F. Ferreira, M. Grosh, N. Keleher, P. Olinto, and E. Skoufias. 2009. *Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty*. Washington, DC: World Bank.

Fogel, R. W. 2004. *The Escape from Hunger and Premature Death, 1700–2100: Europe, America, and the Third World*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Foster, J., L. López-Calva, and M. Szekely. 2005. "Measuring the Distribution of Human Development: Methodology and an Application to Mexico." *Journal of Human Development* 6(1): 5–25.

Franco, A., C. Alvarez-Dardet, and M. Ruiz. 2004. "Effect of Democracy on Health: Ecological Study." *British Medical Journal* 329(7480): 1421–23.

Frankel, J. 2010. "Mauritius: A Success Story." Presentation at Harvard Kennedy School MPA/ID 10th Anniversary. 15 May, Cambridge, MA.

Freeman, R. 1998. "War of the Models: Which Labour Market Institutions for the 21st Century?" *Labour Economics* 5(1): 1–24.

Friedman, S. 2006. "Participatory Governance and Citizen Action in Post-Apartheid South Africa." International Institute for Labour Studies Discussion Paper 164. International Labour Organization, Geneva.

Fuchs, T., and L. Woessmann. 2007. "What Accounts for International Differences in Student Performance: A Re-Examination Using PISA Data." *Empirical Economics* 32(2–3): 433–64.

Fuentes-Nieva, R., and I. Pereira. 2010. "The Disconnect Between Indicators of Sustainability and Human Development." Human Development Research Paper 34. UNDP–HDRO, New York.

Fuentes-Nieva, R., and P. Seck (Eds.). 2010. *Risk, Shocks and Human Development: On the Brink*. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

Fukuda-Parr, S. 2003. "The Human Development Paradigm: Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities." *Feminist Economics* 9(2–3): 301–17.

———. 2007. "Has the Human Development Approach Influenced Policy? The Case of World Bank Flagship Reports." *Indian Journal of Human Development* 1(1): 153–60.

Fukuda-Parr, S., and A. K. Shiva Kumar. 2003. *Readings in Human Development*. New York: Oxford University Press.

Gallego, F. 2010. "Historical Origins of Schooling: The Role of Democracy and Political Decentralization." *Review of Economics and Statistics* 92(2): 228–43.

Gallup World Poll. 2010. "Gallup." Washington, DC. www.gallup.com/home.aspx. Accessed 7 June 2010.

Ganatra, B. 2008. "Maintaining Access to Safe Abortion and Reducing Sex Ratio Imbalances in Asia." *Reproductive Health Matters* 16(31): 90–98.

Gargarella, R. 2002. "'*Too Far Removed from the People': Access to Justice for the Poor: The Case of Latin America*." Universidad Torcuato Di Tella, Buenos Aires.

Gasper, D. 2005. "Securing Humanity: Situating 'Human Security' as Concept and Discourse." *Journal of Human Development and Capabilities* 6(2): 221–45.

Gauri, V. 2002. "Brazil: Maternal and Child Health." Report 23811. World Bank, Washington, DC.

Gauri, V., and P. Khaleghian. 2002. "Immunization in Developing Countries: Its Organizational and Political Determinants." *World Development* 30(12): 2109–32.

Gaye, A., and S. Jha. 2010. "A Review of Conceptual and Measurement Innovations in National and Regional Human Development Reports, 1998–2009." Human Development Research Paper 21. UNDP–HDRO, New York.

Georgiadis, G., J. Pineda, and F. Rodríguez. 2010. "Has the Preston Curve Broken Down?" Human Development Research Paper 32. UNDP–HDRO, New York.

Gertner, J. 2010. "The Rise and Fall of the G.D.P." *The New York Times*. May 16.

GFN (Global Footprint Network). 2009. "The Ecological Footprint Atlas." Oakland, CA. www.footprintnetwork.org/atlas. Accessed 15 June 2010.

Ghai, D. P., A. R. Khan, E. L. H. Lee, and T. Alfthan. 1980. *The Basic-Needs Approach to Development: Some Issues Regarding Concepts and Methodology*. Geneva: International Labour Office.

Gibney, M., L. Cornett, and R. Wood. 2010. "Political Terror Scale 1976–2008." Political Terror Scale. www.politicalterrorscale.org/. Accessed 7 June 2010.

Gidwitz, Z., M. Heger, J. Pineda, and F. Rodríguez. 2010. "Understanding Performance in Human Development: A Cross-National Study." Human Development Research Paper 42. UNDP–HDRO, New York.

Gittings, J. 1990. "New Economic Indicator Puts Rich Countries under Microscope." *The Guardian*. 25 May.

Glewwe, P. 1999. *The Economics of School Quality Investments in Developing Countries*. New York: Palgrave Macmillan.

Glewwe, P., and M. Kremer. 2006. "Schools, Teachers, and Education Outcomes in Developing Countries." In *Handbook of the Economics of Education*, eds. E. A. Hanushek and F. Welch. Amsterdam: Elsevier.

The Global Fund (The Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria). 2009. "Global Fund ARV Fact Sheet." Geneva.

Gough, I., and J. A. McGregor (Eds.). 2007. *Wellbeing in Developing Countries: New Approaches and Research Strategies*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Graham, C. 2010. "The Challenges of Incorporating Empowerment into the HDI: Some Lessons from Happiness Economics and Quality of Life Research." Human Development Research Paper 13. UNDP–HDRO, New York.

Graham, W., D. Braunholtz, and O. Campbell. 2010. "New Modelled Estimates of Maternal Mortality." *The Lancet* 375(9730): 1963.

Gray, G., and M. Purser. 2010. "Human Development Trends since 1970: A Social Convergence Story." Human Development Research Paper 2. UNDP–HDRO, New York.

Greaney, V., S. R. Khandker, and M. Alam. 1999. *Bangladesh: Assessing Basic Learning Skills*. Dhaka: University Press.

Grimm, M., and I. Günther. 2004. *How to Achieve Pro-Poor Growth in a Poor Economy: The Case of Burkina Faso*. Göttingen, Germany: University of Göttingen.

Gupta, K., and P. P. Yesudian. 2006. "Evidence of Women's Empowerment in India: A Study of Socio-Spatial Disparities." *GeoJournal* 65(4): 365–80.

Gupta, S., M. Verhoeven, and E. Tiongson. 2003. "Public Spending on Health Care and the Poor." *Health Economics* 12(8): 685–96.

Gwatkin, D., S. Rutstein, K. Johnson, E. Suliman, A. Wagstaff, and A. Amouzou. 2007. "Socio-Economic Differences in Health, Nutrition, and Population within Developing Countries: An Overview." Country Reports on HNP (Health, Nutrition and Population) and Poverty. World Bank, Washington, DC.

Hall, G., and H. A. Patrinos (Eds.). 2010. *Indigenous Peoples, Poverty and Development*. Washington, DC: World Bank.

Hamel, J. Y. 2010. "ICT4D and the Human Development and Capability Approach." Human Development Research Paper 37. UNDP–HDRO, New York.

Hanlon, J., A. Barrientos, and D. Hulme. 2010. *Just Give Money to the Poor: The Development Revolution from the Global South*. Sterling, VA: Kumarian Press.

Hanushek, E. A. 1995. "Interpreting Recent Research on Schooling in Developing Countries." *World Bank Research Observer* 10(2): 227–46.

Haq, K., and R. Ponzio (Eds.). 2008. *Pioneering the Human Development Revolution: An Intellectual Biography of Mahbub ul Haq*. New York: Oxford University Press.

Harding, R., and L. Wantchekon. 2010. "The Political Economy of Human Development." Human Development Research Paper 29. UNDP–HDRO, New York.

Harper, C., N. Jones, A. McKay, and J. Espey. 2009. "Children in Times of Economic Crisis: Past Lessons, Future Policies." ODI Background Note. Overseas Development Institute, London.

Harttgen, K., and S. Klasen. 2010. "A Household-Based Human Development Index." Human Development Research Paper 22. UNDP–HDRO, New York.

Hausmann, R., and F. Rodríguez. Forthcoming. *Venezuela: Anatomy of a Collapse*. Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government.

Hausmann, R., F. Rodríguez, and R. Wagner. 2008. "Growth Collapses." In *Money, Crises and Transition: Essays in Honor of Guillermo A. Calvo*, eds. C. M. Reinhart, C. Végh, and A. Velasco. Cambridge, MA: MIT Press.

Hausmann, R., D. Rodrik, and A. Velasco. 2008. "Growth Diagnostics." In *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance*, eds. N. Serra and J. E. Stiglitz. Oxford, UK: Oxford University Press.

Hawken, A., and G. Munck. 2009. "Cross-National Indices with Gender-Differentiated Data: What Do They Measure? How Valid Are They?" Technical Background Paper for the forthcoming UNDP Asia Pacific Human Development Report on Gender. United Nations Development Programme, New York.

Helpman, E. 1998. *General Purpose Technologies and Economic Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.

Herrero, C., R. Martínez, and A. Villar. 2010. "Improving the Measurement of Human Development." Human Development Research Paper 12. UNDP–HDRO, New York.

Heston, A., R. Summers, and B. Aten. 2009. "Penn World Table Version 6.3." University of Pennsylvania, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices, Philadelphia, PA. http://pwt.econ.upenn.edu/php_site/pwt_index.php. Accessed 15 July 2010.

Heyzer, N., and M. Khor. 1999. "Globalization and the Way Forward." *Development Outreach*, Summer 1999. www.devoutreach.com/summer99/GlobalizationandtheWayForward/tabid/819/Default.aspx. Accessed 1 February 2009.

Hidalgo, C. 2010. "Graphical Statistical Methods for the Representation of the Human Development Index and its Components." Human Development Research Paper 39. UNDP–HDRO, New York.

Hobbes, T. 1651. *Leviathan, or, the Matter, Forme, and Power of a Commonwealth Ecclesiastical and Civil*. Oxford, UK: Oxford University Press (Printed in 1996).

Hoddinott, J., and A. Quisumbing. 2010. "Methods for Microeconometric Risk and Vulnerability Assessment." In *Risk, Shocks and Human Development: On the Brink*, eds. R. Fuentes-Nieva and P. Seck. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.

Hogan, M., K. Foreman, M. Naghavi, S. Ahn, M. Wang, S. Makela, A. Lopez, R. Lozano, and C. Murray. 2010. "Maternal Mortality for 181 Countries, 1980–2008: A Systematic Analysis of Progress Towards Millennium Development Goal 5." *The Lancet* 375(9726): 1609–23.

Horváth, B., A. Ivanov, and M. Peleah. 2010. "The Human Development Impact of the Global Crisis in Central, Eastern and Southern Europe and the CIS." Working Paper. United Nations Development Programme Bratislava Regional Center, Bratislava.

Houweling, T., C. Ronsmans, O. Campbell, and A. Kunst. 2007. "Huge Poor—Rich Inequalities in Maternity Care: An International Comparative Study of Maternity and Child Care in Developing Countries." *Bulletin of the World Health Organization* 85(10): 733–820.

Hulme, D., and S. Fukuda-Parr. 2009. "International Norm Dynamics and 'the End of Poverty': Understanding the Millennium Development Goals (MDGs)." Brooks World Poverty Institute Working Paper 96. University of Manchester, UK.

Hulme, D., and K. Moore. 2008. "Assisting the Poorest in Bangladesh: Learning from BRAC's 'Targeting the Ultra Poor' Programme." In *Social Protection for the Poor and Poorest: Concepts, Policies and Politics*, eds. A. Barrientos and D. Hulme. New York: Palgrave Macmillan.

Huntington, S. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman, OK: University of Oklahoma Press.

Hurt, L. S., C. Ronsmans, and S. Saha. 2004. "Effects of Education and Other Socioeconomic Factors in Middle Age Mortality in Rural Bangladesh." *Journal of Epidemiology and Community Health* 58(4): 315–20.

Ibrahim, S., and S. Alkire. 2007. "Agency and Empowerment: A Proposal for Internationally Comparable Indicators." *Oxford Development Studies* 35(4): 379–403.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2010. "Internal Displacement Monitoring Centre." Geneva. www.internal-displacement.org. Accessed 15 April 2010.

IEA (International Energy Agency). 2009. *World Energy Outlook 2009*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development and IEA.

Iglehart, J. 2010. "Historic Passage—Reform at Last." *The New England Journal of Medicine* 362(14): 48.

ILO (International Labour Organization). 2009. *World of Work Report: The Global Jobs Crisis*. Geneva: International Labour Office.

———. 2010a. "Accelerating a Job-Rich Recovery in G20 Countries: Building on Experience." Report to G20 Labour and Employment Ministers. International Labour Office, Washington, DC.

———. 2010b. *Global Employment Trends*. Geneva: International Labour Office.

———. 2010c. *Key Indicators on the Labour Market*, 6th edition. Geneva: International Labour Office.

———. 2010d. "LABORSTA Database." Employment by Occupation Data. International Labour Office, Geneva. http://laborsta.ilo.org/. Accessed 15 January 2010.

Imai, K., and J. Weinstein. 2000. "Measuring the Economic Impact of Civil War." CID Working Paper 51. Harvard University, Center for International Development, Cambridge, MA.

IMF (International Monetary Fund). 2009. *World Economic Outlook: Sustaining the Recovery*. Washington, DC.

———. 2010a. *Government Finance Statstics*. Washington, DC.

———. 2010b. *World Economic Outlook Update: An Update of the Key WEO Projections*. Washington, DC.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2010. "Women in Parliaments: World and Regional Averages." Geneva. www.ipu.org/wmn-e/world.htm. Accessed 7 June 2010.

Ishida, H., W. Muller, and J. M. Ridge. 1995. "Class Origin, Class Destination, and Education: A Cross-National Study of Ten Industrial Nations." *American Journal of Sociology* 101(1): 145–93.

ITOPF (International Tank Owners Pollution Federation Limited). 2010. "ITOPF-Data and Statistics." London. www.itopf.com/information-services/data-and-statistics/index.html. Accessed 17 June 2010.

ITU (International Telecommunication Union). 2009. "ICT Indicators Database 2009." *International Telecommunication Union*. www.itu.int/ITU-D/ict/publications/world/world.html. Accessed 20 July 2010.

Ivanov, A., and M. Peleah. 2010. "From Centrally Planned to Human Development." Human Development Research Paper 38. UNDP–HDRO, New York.

Jayadev, A. 2010. "Global Governance and Human Development: Promoting Democratic Accountability and Institutional Experimentation." Human Development Research Paper 6. UNDP–HDRO, New York.

Jayadev, A., and F. Rodríguez. 2010. "The Declining Labor Share of Income." Human Development Research Paper 36. UNDP–HDRO, New York.

Joe, W., U.S. Mishra, and K. Navaneetham. 2009. "Inequalities in Childhood Malnutrition in India: Some Evidence on Group Disparities." *Journal of Human Development and Capabilities* 10(3): 417–39.

Johannes, T. A., T. Akwi, and P. E. Anzah. 2006. "The Distributive Impact of Fiscal Policy in Cameroon: Tax and Benefit Incidence." PMMA Working Paper 16. Ottawa: International Research Centre.

Jolly, R. 2010. "The UN and Development Policies." UN Intellectual History Project Briefing Note 7. United Nations, New York.

Jolly, R., L. Emmerij, and T. G. Weiss. 2009. *UN Ideas That Changed the World*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Jones, C. 2002. *Introduction to Economic Growth*. New York: W.W. Norton.

Jones, G., R. Steketee, R. Black, Z. Bhutta, and S. Morris. 2003. "How Many Child Deaths Can We Prevent This Year?" *The Lancet* 362(9377): 65–71.

Journal of Human Development and Capabilities. 2003. "Special Issue on New Insecurities." *Journal of Human Development and Capabilities* 4(2).

Kabeer, N. 1999. "Resources, Agency, Achievement: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." *Development as Change* 30(3): 435–64.

Kahneman, D. 1999. "Objective Happiness." In *Well-Being: The Foundations of Hedonic Psychology*, eds. D. Kahneman, E. Diener, and N. Schwarz. New York: Russell Sage Foundation.

Kahneman, D., E. Diener, and N. Schwarz (Eds.). 1999. *Well-Being: The Foundations of Hedonic Psychology*. New York: Russell Sage Foundation.

Kahneman, D., and A. B. Krueger. 2006. "Developments in the Measurement of Subjective Well-Being." *Journal of Economic Perspectives* 20(1): 3–24.

Kaletsky, A. 1990. "UN Adds a Human Element to Economics: Controversial New Way to Measure Development." *The Financial Times*. 25 May.

Kamal, N., and K. M. Zunaid. 2006. "Education and Women's Empowerment in Bangladesh." Working Paper 11. Centre for Health, Population and Development at Independent University Bangladesh, Dhaka.

Kanbur, R., and L. Squire. 2001. "The Evolution of Thinking about Poverty: Exploring the Interactions." In *Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective*, eds. G. Meier and J. E. Stiglitz. New York: Oxford University Press.

Kant, I. 1785. *Grundlegung zur Metaphysik der Sitten*. Hamburg, Germany: Felix Meiner Verlag (Printed in 1952).

Kasirye, I. 2010. "What Are the Successful Strategies for Reducing Malnutrition among Young Children in East Africa?" Human Development Research Paper 15. UNDP–HDRO, New York.

Kenny, C. 2008. "The Global Expansion of Primary Education." http://charleskenny.blogs.com/weblog/files/the_global_expansion.pdf. Accessed 7 June 2010.

———. **2009.** "There's More to Life than Money: Exploring the Levels/Growth Paradox in Health and Education." *Journal of International Development* 21(1): 24–41.

———. **Forthcoming.** *Getting Better: Why Global Development is Succeeding—And How We Can Improve the World Even More*. New York: Basic Books.

Khang, Y., J. W. Lynch, and G. A. Kaplan. 2004. "Health Inequalities in Korea: Age- and Sex-Specific Educational Differences in the 10 Leading Causes of Death." *International Journal of Epidemiology* 33(2): 299–308.

King Jr., M. L. 1964. *Why Can't We Wait*. New York: Signet Classics.

Klasen, S. 2000. "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross-Country Regressions." Collaborative Research Center 386, Discussion Paper 212. Institute for Statistics, Munich, Germany.

———. **2002.** "Low Schooling for Girls, Slower Growth for All? Cross-Country Evidence on the Effect of Gender Inequality in Education on Economic Development." *World Bank Economic Review* 16(3): 345–73.

———. **2006.** "Special Issue: Revisiting the Gender-Related Development Index and Gender Empowerment Measure." *Journal of Human Development and Capabilities* 7(2).

Klasen, S., and D. Schüler. 2010. "Reforming the Gender-Related Development Index (GDI) and the Gender Empowerment Measure (GEM): Implementing Some Specific Proposals." IAI Discussion Paper 186. Ibero America Institute for Economic Research, Göttingen, Germany.

Klasen, S., and C. Wink. 2009. "A Turning-Point in Gender Bias in Mortality? An Update on the Number of Missing Women." In *Gender and Discrimination: Health, Nutritional Status and the Role of Women in India*, eds. M. Pal, P. Bharati, B. Ghosh, and T. S. Vasulu. New Delhi: Oxford University Press.

Knowles, C., E. Pernia, and M. Racelis. 1999. "Social Consequences of the Financial Crisis in Asia: The Deeper Crisis." Economic and Development Resource Center Briefing Note 16. Asian Development Bank, Manila.

Kovacevic, M. 2010a. "Measurement of Inequality in Human Development—A Review." Human Development Research Paper 35. UNDP–HDRO, New York.

———. **2010b.** "Review of Critiques to HDI and Potential Improvements." Human Development Research Paper 33. UNDP–HDRO, New York.

Krueger, A. 2008. "Comments on Economic Growth and Subjective Well-Being: Reassessing the Easterlin Paradox." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 95–100.

Krugman, P. 2007. *The Conscience of a Liberal*. New York: W.W. Norton.

Kruk, M., S. Galea, M. Prescott, and L. Freedman. 2007. "Health Care Financing and Utilization of Maternal Health Services in Developing Countries." *Health Policy and Planning* 22(5): 303–10.

Kudamatsu, M. 2007. "Has Democratization Reduced Infant Mortality in Sub-Saharan Africa? Evidence from Micro Data." Discussion Paper 685. Institute of Social and Economic Research, Osaka University, Japan.

Kumar, A. 2010. "A Review of Human Development Trends in South Asia 1990–2009." Human Development Research Paper 44. UNDP–HDRO, New York.

Kuznets, S. 1955. "Economic Growth and Income Inequality." *American Economic Review* 45(1): 1–28.

Lacina, B., and N. P. Gleditsch. 2005. "Monitoring Trends in Global Combat: A New Dataset of Battle Deaths." *European Journal of Population* 21(2–3): 145–66.

Lake, D. A., and M. Baum. 2001. "The Invisible Hand of Democracy: Political Control and the Provision of Public Services." *Comparative Political Studies* 34(6): 587–621.

Legovini, A. 2006. "Measuring Women's Empowerment in Ethiopia: The Women's Development Initiatives Project." In *Empowerment in Practice: From Analysis to Implementation*, eds. R. Alsop, M. Bertelsen, and J. Holland. Washington, DC: World Bank.

Leith, J. C. 2005. *Why Botswana Prospered*. Québec, Canada: McGill's-Queens University Press.

Levine, R. 2004. *Millions Saved: Proven Successes in Global Health*. Washington, DC: Center for Global Development.

Li, H., and L. Meng. 2005. *The Human Cost of China's Industrial Growth*. College Park, MD: University of Maryland, Department of Economics.

Lindauer, D., and L. Pritchett. 2002. "What's the Big Idea? The Third Generation of Policies for Economic Growth." *Economica* 3(1): 1–39.

LIS (Luxembourg Income Study). 2009. "Luxembourg Income Study Project." www.lisproject.org/techdoc.htm. Accessed 7 June 2010.

Little, I., T. Scitovsky, and M. Scott. 1970. *Industry and Trade in Some Developing Countries*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Liu, M. 2010. "Human Development in East and Southeast Asian Economies: (1990–2010)." Human Development Research Paper 17. UNDP–HDRO, New York.

Lokshin, M., and M. Ravallion. 2005. "Self-Rated Power and Welfare in Russia." In *Empowerment: Cross-Disciplinary Perspectives Measuring*, ed. D. Narayan. Washington, DC: World Bank.

López-Calva, L., and N. Lustig (Eds.). 2010. *Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?* New York: United Nations Development Programme.

Lustig, N. 2000. "Crises and the Poor: Socially Responsible Macroeconomics." *Economía* 1(1): 1–19.

Ma, X. 2001. "Stability of Socio-Economic Gaps in Mathematics and Science Achievement among Canadian Schools." *Canadian Journal of Education* 26(1): 97–118.

Maddison, A. 2007. *Contours of the World Economy, 1–2030 AD*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

———. **2010.** *Historical Statistics of the World Economy: 1–2008 AD*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

Mansuri, G., and V. Rao. 2010. *Localizing Development: Has the Participatory Approach Worked?* Washington, DC: World Bank.

Marglin, S. 2008. *The Dismal Science: How Thinking Like an Economist Undermines Community*. New York: Faber and Faber Ltd.

Marone, H., N. Thelen, and N. Gulasan. 2009. "The Economic Crisis: Assessing Vulnerability in Human Development." UNDP/ODS Working Paper. United Nations Development Programme, Office of Development Studies, New York.

Marshall, M., and K. Jaggers. 2010. "Polity IV Project, Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2008." Integrated Network for Societal Conflict Research Program. University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management, College Park, MD.

Maundu, J. 1988. "Family Background and Student Achievement." *Kenyan Journal of Education* 4(1): 53–87.

Mayer-Foulkes, D. 2010. "Divergences and Convergences in Human Development." Human Development Research Paper 20. UNDP–HDRO, New York.

McGuire, J. 2010. "Political Factors and Health Outcomes: Insights from Argentina's Provinces." Human Development Research Paper 25. UNDP–HDRO, New York.

McLeod, D., and M. Dávalos. 2008. "Sustainable Post-Conflict Employment Creation: From Stabilization to Poverty Reduction." UNDP Poverty Group Paper. United Nations Development Programme, New York.

Measure DHS. 2010. "Demographic and Health Surveys." www.measuredhs.com/. Accessed 10 May 2010.

Mejía, D., and M. St-Pierre. 2008. "Unequal Opportunities and Human Capital Formation." *Journal of Development Economics* 86(2): 395–413.

Micklewright, J., and K. Stewart. 2001. "Poverty and Social Exclusion in Europe: European Comparisons and Impact of Enlargement." *New Economy* 8(2): 104–09.

Miguel, E., and M. Kremer. 2004. "Worms: Identifying Impacts on Education and Health in the Presence of Treatment Externalities." *Econometrica* 72(1): 159–217.

Milanovic, B. 1998. *Income, Inequality, and Poverty During the Transition from Planned to Market Economy*. Washington, DC: World Bank.

———. **2009.** "Global Inequality Recalculated: The Effect of New 2005 PPP Estimates on Global Inequality." Policy Research Working Paper 5061. World Bank, Washington, DC.

Miller, C. 2008. "Evaluation of Mchinji Cash Transfer." Research and Policy to Promote Child and Health Development. http://childresearchpolicy.org/mchinjicashtransfer.html. Accessed 18 May 2010.

Mink, S. D. 1993. "Poverty, Population and the Environment." Discussion Paper 189. World Bank, Washington, DC.

Minoiu, C., and S. Reddy. 2007. "Aid Does Matter, After All: Revisiting the Relationship Between Aid and Growth." *Challenge* 50(2): 39–58.

———. **2010.** "Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation." *Quarterly Review of Economics and Finance* 50(1): 27–39.

Minujina, A., and E. Delamonica. 2003. "Mind the Gap! Widening Child Mortality Disparities." *Journal of Human Development and Capabilities* 4(3): 397–418.

Mody, A. 2010. "Who Fell in 2009: Those with Current Account Deficits or with Extra Froth?" Vox, London. http://voxeu.org/index.php?q=node/4507. Accessed 7 June 2010.

Mookherjee, D. 2005. "Is There Too Little Theory in Development Economics Today?" *Economic and Political Weekly* 40(40): 4328–33.

Moreno, M., and F. Rodríguez. 2009. "Plenty of Room? Fiscal Space in a Resource-Abundant Economy: The Case of Venezuela." In *Fiscal Space: Policy Options for Financing Human Development*, eds. R. Roy and A. Heuty. London: Earthscan.

Moreno-Lopez, P., L. Bandiera, M. Prasad, S. Zeikate, B. Mukhopadhyay, K. Kalonji, F. Painchaud, A. Unigovskaya, J. De, and S. Mockler. 2009. *Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation*. Washington, DC: International Development Association and International Monetary Fund.

Moyo, D. 2009. *Dead Aid: Why Aid is Not Working and How There is a Better Way for Africa*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Munck, G., and J. Verkuilen. 2002. "Conceptualizing and Measuring Democracy." *Comparative Political Studies* 35(1): 5–34.

Mwabu, G., and A. Fosu. 2010. "Human Development in Africa." Human Development Research Paper 8. UNDP–HDRO, New York.

Myrdal, G. 1957. *Economic Theory and Underdeveloped Regions*. London: Duckworth.

Narayan, D. 2005. *Measuring Empowerment: Cross-Disciplinary Perspectives*. Washington, DC: World Bank.

Narayan, D., R. Chambers, M. Kaul Shah, and P. Petesch. 1999. *Voices of the Poor: Global Synthesis*. Washington, DC: World Bank.

Narayan, D., R. Patel, K. Schafft, A. Rademacher, and S. Koch-Schulte. 2000. *Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us?* Oxford, UK: Oxford University Press.

Narayan, D., and P. Petesch. 2007. *Moving Out of Poverty: Cross-Disciplinary Perspectives on Mobility*. Washington, DC: World Bank.

Narayana, D. 2008. "Intensifying Infant Mortality Inequality in India and a Reversal by Policy Intervention." *Journal of Human Development and Capabilities* 9(2): 265–81.

Nath, S., K. Sylva, and J. Grimes. 1997. "Raising Basic Education Levels for the Children of Rural Bangladesh: The Impact of a Non-Formal Education Programme." *International Review of Education* 45(1): 5–26.

Nattrass, N., and J. Seekings. 2001. "Democracy and Distribution in Highly Unequal Economies: The Case of South Africa." *Journal of Modern African Studies* 39(3): 471–98.

Nayyar, D. 2008. "Learning to Unlearn from Development." *Oxford Development Studies* 36(3): 259–80.

Nelson, G., M. Rosegrant, J. Koo, R. Robertson, T. Sulser, T. Zhu, C. Ringler, S. Msangi, A. Palazzo, M. Batka, M. Magalhaes, R. Valmonte-Santos, M. Ewing, and D. Lee. 2009. *Climate Change: Impact on Agriculture and Costs of Adaptation*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Nelson, J., and D. Prescott. 2008. *Business and the Millennium Development Goals: A Framework for Action*, 2nd edition. New York: United Nations Development Programme and International Business Leaders Forum.

Neumayer, E. 2010a. "Human Development and Sustainability." Human Development Research Paper 5. UNDP–HDRO, New York.

———. 2010b. *Weak Versus Strong Sustainability. Exploring the Limits of Two Opposing Paradigms*, 3rd edition. Northampton, UK: Edward Elgar Publishing Ltd.

Nielson, H. D. 2009. *Moving Towards Free Primary Education: Policy Issues and Implementation Challenges*. New York: United Nations Children's Fund and World Bank.

NOIA (National Ocean Industries Association). 2006. "Oil in the Sea III: Inputs, Fates and Effects." Washington, DC. www.noia.org/website/article.asp?id=129. Accessed 18 June 2010.

Nussbaum, M. 2000. *Women and Human Development: The Capabilities Approach*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. 2005. "Women's Bodies: Violence, Security, Capabilities." *Journal of Human Development and Capabilities* 6(2): 167–83.

O'Brien, D. 2010. *When Women Matter: Linking Women's Descriptive and Substantive Representation*. St. Louis, MO: Center for New Institutional Social Sciences.

Ocampo, J. A., R. Vos, and J. K. Sundaram. 2007. *Growth Divergences: Explaining Differences in Economic Performance*. New York: Zed Books for the United Nations.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2008a. *2008 Survey on Monitoring the Paris Declaration: Making Aid More Effective by 2010*. Paris.

———. 2008b. *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*. Paris.

———. 2009. "LMF5: Gender Pay Gaps for Full-Time Workers and Earnings Differentials by Educational Attainment." Paris. www.oecd.org/dataoecd/29/63/38752746.pdf. Accessed 25 April 2010.

———. 2010. "Measuring the Progress of Societies." Paris. www.oecd.org/pages/0,3417,en_40033426_40033828_1_1_1_1_1,00.html. Accessed 15 August 2010.

OECD/DAC (Organisation for Economic Co-operation and Development Development Assistance Committee). 2010a. "Creditor Reporting System Database." www.oecd.org/dac/stats/idsonline. Accessed 15 May 2010.

———. 2010b. "Development Aid Rose in 2009 and Most Donors Will Meet 2010 Aid Targets." *Newsroom.* 14 April. www.oecd.org/document/11/0,3343,en_21571361_44315115_44981579_1_1_1_1,00.html. Accessed 24 June 2010.

Oeppen, J., and J.W. Vaupel. 2002. "Broken Limits to Life Expectancy." *Science* 296(5570): 1029–32.

Olavarria-Gambi, M. 2003. "Poverty Reduction in Chile: Has Economic Growth Been Enough?" *Journal of Human Development and Capabilities* 4(1): 103–23.

Olshansky, S., D. Passaro, R. Hershow, J. Layden, B. Carnes, J. Brody, L. Hayfick, R. Butler, D. Allison, and D. Ludwig. 2005. "A Potential Decline in Life Expectancy in the United States in the 21st Century." *New England Journal of Medicine* 352(11): 1138–45.

Oman Ministry of National Economy. 2003. *Oman Human Development Report 2003*. Muscat.

Osmani, S. R. 2005. "Poverty and Human Rights: Building on the Capability Approach." *Journal of Human Development and Capabilities* 6(2): 205–19.

Osmani, S. R., and A. Sen. 2003. "The Hidden Penalties of Gender Inequality: Fetal Origins of Ill-Health." *Economics and Human Biology* 1(1): 105–21.

Ostrom, E. 1996. "Crossing the Great Divide: Coproduction, Synergy, and Development." *World Development* 24(6): 1073–87.

Ottoson, D. 2009. *State-Sponsored Homophobia: A World Survey of Laws Prohibiting Same Sex Activity Bewteen Consenting Adults*. Brussels: International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex Association.

Oxfam International. 2007. "Africa's Missing Billions: International Arms Flows and the Cost of Conflict." Briefing Paper 107. Oxford, UK.

Pagliani, P. 2010. "Influence of Regional, National, and Sub-national HDRs." Human Development Research Paper 19. UNDP–HDRO, New York.

Panagariya, A. 2008. *India: the Emerging Giant*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Parks, R., P. Baker, L. Kiser, R. Oakerson, E. Ostrom, V. Ostrom, S. Percy, M. Vandivort, G. Whitaker, and R. Wilson. 1999. "Consumers as Coproducers of Public Services: Some Economic and Institutional Considerations." In *Polycentricity and Local Public Economies: Readings from the Workshop in Political Theory and Policy Analysis*, ed. M. D. McGinnes. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Pestoff, V. 2009. "Towards a Paradigm of Democratic Participation: Citizen Participation and Co-Production of Personal Social Services in Sweden." *Annals of Public and Cooperative Economics* 80(2): 197–224.

Piketty, T. 2000. "Theories of Persistent Inequality and Intergenerational Mobility." In *Handbook of Income Distribution*, 1st edition, eds. A. Atkinson and F. Bourguignon. Amsterdam: Elsevier.

Pineda, J., and F. Rodríguez. 2006. "The Political Economy of Investment in Human Capital." *Economics of Governance* 7(2): 167–93.

———. 2010. "Curse or Blessing? Natural Resources and Human Development." Human Development Research Paper 4. UNDP–HDRO, New York.

Pinkovskiy, M., and X. Sala-i-Martin. 2009. *Parametric Estimations of the World Distribution of Income*. NBER Working Paper 15433. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

———. 2010. *African Poverty is Falling. . .Much Faster Than You Think!* NBER Working Paper 15775. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Pirttilä, J., and R. Uusitalo. 2010. "A 'Leaky Bucket' in the Real World: Estimating Inequality Aversion Using Survey Data." *Economica* 77(305): 60–76.

PNUD Argentina (Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo). 2002. *Aportes para el Desarrollo Humano de la Argentina 2002: Un Enfoque Integral*. Buenos Aires.

PNUD Mexico (Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo). 2003. *Informe Sobre Desarrollo Humano México 2002*. Mexico City: Mundi-Prensa México.

PNUD Tunisie (Le Programme des Nations Unies pour le développement). 2001. *Rapport sur le Developpement Humain en Tunisie*. Tunis.

Pogge, T. 2009. *Developing Morally Plausible Indices of Poverty and Gender Equity: A Research Program*. New York: New York University Institute for Public Knowledge.

Polanyi, K. 2002. "The Great Transformation." In *Readings in Economic Sociology*, ed. N. W. Biggart. Oxford, UK: Blackwell Publishers Ltd.

Prahalad, C. K. 2004. *The Fortune at the Bottom of the Pyramid*. Upper Saddle River, NJ: Wharton School Publishing.

Prasad, N. 2008. "Policies for Redistribution: The Use of Taxes and Social Transfers." ILO Discussion Paper DP/194/2008. International Labour Office, Geneva.

Preston, S. H. 1975. "The Changing Relation Between Mortality and Level of Economic Development." *Population Studies* 29(2): 231–48.

Pritchett, L. 1997. "Divergence, Big Time." *The Journal of Economic Perspectives* 11(3): 3–17.

———. 2002. *When Will They Ever Learn? Why All Governments Produce Schooling*. Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government and Center for Global Development.

———. 2006. "Does Learning to Add up Add up? The Returns to Schooling in Aggregate Data." In *Handbook of the Economics of Education*, eds. E. A. Hanushek and F. Welch. Amsterdam: Elsevier.

———. 2010. "Birth Satisfaction Units (BSU): Measuring Cross-National Differences in Human Well-Being." Human Development Research Paper 3. UNDP–HDRO, New York.

Pritchett, L., and R. Murgai. 2007. "Teacher Compensation: Can Decentralization to Local Bodies Take India from Perfect Storm Through Troubled Waters to Clear Sailing?" In *India Policy Forum 2006–07*, eds. S. Bery, B. P. Bosworth, and A. Panagariya. New Dehli and Washington, DC: National Council of Applied Economic Research and Brookings Institution.

Pritchett, L., and L. Summers. 1996. "Wealthier is Healthier." *Journal of Human Resources* 31(4): 841–68.

Pritchett, L., and M. Viarengo. 2010. "Explaining the Cross-National and Time Series Variation in Life Expectancy: Income, Women's Education, Shifts, and What Else?" Human Development Research Paper 31. UNDP–HDRO, New York.

Pritchett, L., M. Woolcock, and M. Andrews. 2010. "Capability Traps? The Mechanisms of Persistent Implementation Failure." World Development Report Working Paper 11. World Bank, Washington, DC.

Przeworski, A. 2004. "Democracy and Economic Development." In *The Evolution of Political Knowledge*, eds. E. Mansfield and R. Sisson. Columbus, OH: Ohio State University Press.

Przeworski, A., M. Alvarez, J. A. Cheibub, and F. Limongi. 2000. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Qian, Y. 2003. "How Reform Worked in China." In *In Search of Prosperity*, ed. D. Rodrik. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rajan, R., and A. Subramanian. 2008. "Aid and Growth: What Does the Cross-Country Evidence Really Show?" *The Review of Economics and Statistics* 90(4): 643–65.

Rajan, R., and L. Zingales. 2003. *Saving Capitalism from the Capitalists: Unleashing the Power of Financial Markets to Create Wealth and Spread Opportunity*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rajaratnam, J., J. Marcus, A. Fraxman, H. Wang, A. Levin-Rector, L. Dwyer, M. Costa, A. Lopez, and C. Murray. 2010. "Neonatal, Postneonatal, Childhood, and Under-5 Mortality for 187 Countries, 1970–2010: A Systematic Analysis of Progress Towards Millennium Development Goal 4." *The Lancet* 375(9730): 1988–2008.

Ranis, G., and F. Stewart. 2000. "Strategies for Success in Human Development." *Journal of Human Development* 1(1): 49–70.

———. 2010. "Success and Failure in Human Development, 1970–2007." Human Development Research Paper 10. UNDP–HDRO, New York.

Ranis, G., F. Stewart, and A. Ramirez. 2000. "Economic Growth and Human Development." *World Development* 28(2): 197–220.

Ranis, G., F. Stewart, and E. Samman. 2006. "Human Development: Beyond the Human Development Index." *Journal of Human Development* 7(3): 323–58.

Ravallion, M. 1996. "How Well Can Method Substitute for Data? Five Experiments in Poverty Analysis." *The World Bank Research Observer* 11(2): 199–221.

Rawls, J. 1971. *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Raworth, K., and D. Stewart. 2002. "Critiques of the Human Development Index: A Review." In *Readings in Human Development, Concepts, Measures and Policies for a Development Paradigm*, eds. S. Fukuda-Parr and A. K. Shiva Kumar. New York: Oxford University Press.

Reinhart, C. M., and K. Rogoff. 2009. *This Time is Different. Eight Hundred Years of Financial Folly*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Reporters Without Borders. 2009. "Press Freedom Index." http://en.rsf.org/press-freedom-index-2009,1001.html. Accessed 15 April 2010.

Richardson, H. S. 2006. *Democratic Autonomy: Public Reasoning about the Ends of Policy*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Ridde, V., and A. Diarra. 2009. "A Process Evaluation of User Fees Abolition for Pregnant Women and Children under Five in Two Districts in Niger (West Africa)." *BioMed Central Health Services Research* 9(89).

Riley, J. C. 2001. *Rising Life Expectancy: A Global History*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. 2005. *Poverty and Life Expectancy*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Risse, M. 2009. "Immigration, Ethics and the Capabilities Approach." Human Development Research Paper 2009/34. UNDP–HDRO, New York.

Robalino, D., M. Vodopivec, and A. Bodor. 2009. "Savings for Unemployment in Good and Bad Times: Options for Developing Countries." IZA Discussion Paper 4516. World Bank and Institute for the Study of Law, Washington, DC.

Robeyns, I. 2003. "Sen's Capability Approach and Gender Inequality: Selecting Relevant Capabilities." *Feminist Economics* 9(2–3): 61–92.

Rodríguez, F. 2006. "The Anarchy of Numbers: Understanding the Evidence on Venezuelan Economic Growth." *Canadian Journal of Development Studies* 27(4): 503–29.

———. 2007. "Cleaning Up the Kitchen Sink: Growth Empirics When the World is Not Simple." Working Paper. Wesleyan University, Middletown, CT.

Rodrik, D. 1998. "Why Do More Open Economies have Bigger Governments?" *Journal of Political Economy* 106(5): 997–1032.

———. (Ed.) 2003. *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

———. 2006. "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform." *Journal of Economic Literature* 44(4): 973–87.

———. 2007. *One Economics, Many Recipes: Globalizations, Institutions, and Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rodrik, D., and R. Hausmann. 2003. "Economic Development as Self-Discovery." *Journal of Development Economics* 72(2): 603–33.

Roemer, J. E. 1998. *Equality of Opportunity*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Rowbottom, S. 2007. *Giving Girls Today and Tomorrow: Breaking the Cycle of Adolescent Pregnancy*. New York: United Nations Population Fund.

Royston, P., and D. G. Altman. 1994. "Regression Using Fractional Polynomials of Continuous Covariates: Parsimonious Parametric Modelling." *Applied Statistics* 43(3): 429–67.

Sachs, J. D., J. W. McArthur, G. Schmidt-Traub, M. Kruk, C. Bahadur, M. Faye, and G. McCord. 2004. "Ending Africa's Poverty Trap." *Brookings Papers on Economic Activity* 35(1): 217–30.

Salehi-Isfahani, D. 2010. "Human Development in the Middle East and North Africa." Human Development Research Paper 26. UNDP–HDRO, New York.

Schor, J. B. 1992. *The Overworked American: The Unexpected Decline of Leisure*. New York: Basic Books.

Schultz, G. F. 1993. "Socioeconomic Advantage and Achievement Motivation: Important Mediators of Academic Performance in Minority Children in Urban Schools." *The Urban Review* 25(3): 221–32.

Sen, A. 1983. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. New York: Oxford University Press.

———. 1985a. *Commodities and Capabilities*. Amsterdam: Elsevier.

———. 1985b. "Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984." *The Journal of Philosophy* 82(4): 169–221.

———. 1999. *Development as Freedom*. Oxford, UK: Oxford University Press.

———. 2002. *Rationality and Freedom*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 2003. "Missing Women Revisited." *British Medical Journal* 327(7427): 1297–98.

———. 2004. "Elements of a Theory of Human Rights." *Philosophy and Public Affairs* 32(4): 315–56.

———. 2005. "Human Rights and Capabilities." *Journal of Human Development and Capabilities* 6(2): 151–166.

———. 2009a. "Foreword." In *Handbook of Human Development*, eds. S. Fukuda-Parr and A. K. Shiva Kumar. New Delhi: Oxford University Press.

———. 2009b. *The Idea of Justice*. London: Penguin.

Sen, G., A. Iyer, and C. Mukherjee. 2009. "A Methodology to Analyse the Intersections of Social Inequalities in Health." *Journal of Human Development and Capabilities* 10(3): 397–415.

Seneviratne, K. 1999. "Has Asia Succumbed to Western Agenda?" *The Straits Times*. October 26.

Seth, S. 2009. "Inequality, Interactions, and Human Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 10(3): 375–96.

Shiva Kumar, A. K. 2007. "Why Are Levels of Child Malnutrition High?" *The Hindu*. June 22.

Shryock, H., and J. Siegel. 1980. *The Methods and Materials of Demography*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2010a. *Correspondence on Arms Transfers*. Stockholm.

———. 2010b. *Correspondence on Military Expenditure*. Stockholm.

Sirimanne, S. 2009. *Emerging Issue: The Gender Perspectives of the Financial Crisis*. New York: Commission on the Status of Women.

Skoufias, E. 2003. "Economic Crisis and Natural Disasters: Coping Strategies and Policy Implications." *World Development* 31(7): 1087–1102.

Soares, R. R. 2007. "On the Determinants of Mortality Reductions in the Developing World." *Population and Development Review* 33(2): 247–87.

Southgate, D. 1990. "The Causes of Land Degradation along Spontaneously Expanding Agricultural Frontiers in the Third World." *Land Economics* 66(1): 93–101.

Srinivasan, T. N. 1994. "Human Development: A New Paradigm or Reinvention of the Wheel?" *The American Economic Review* 84(2): 238–43.

Staines, N. 2004. "Economic Performance Over the Conflict Cycle." IMF Working Paper 95. International Monetary Fund, Washington, DC.

Stasavage, D. 2005. "Democracy and Education Spending in Africa." *American Journal of Political Science* 49(2): 343–58.

Stern, N. 2006. *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Stevenson, B., and J. Wolfers. 2008. "Economic Growth and Subjective Well-Being: Reassessing the Easterlin Paradox." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1–87.

Stewart, F. 2009. "Horizontal Inequality: Two Types of Trap." *Journal of Human Development and Capabilities* 10(3): 315–40.

———. **2010.** "Power and Progress: The Swing of the Pendulum." *Journal of Human Development and Capabilities* 11(3): 371–95.

Stewart, F., G. Brown, and L. Mancini. 2005. "Why Horizontal Inequalities Matter: Some Implications for Measurement." CRISE Working Paper 19. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK.

Stewart, K. 2010. "Human Development in Europe." Human Development Research Paper 7. UNDP–HDRO, New York.

Stiglitz, J. E. and Members of the UN Commission of Financial Experts. 2010. *The Stiglitz Report: Reforming the International Monetary and Financial Systems in the Wake of the Global Crisis*. New York: The New Press.

Stiglitz, J. E., A. Sen, and J. Fitoussi. 2009. "Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress." Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, Paris.

***The Straits Times*. 1990.** "S'pore trails Hong Kong and Seoul in Human Resources Development." *The Straits Times*. May 29.

Strauss, J., and D. Thomas. 1998. "Health, Nutrition, and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 36(2): 766–817.

———. **2008.** "Health Over the Life Course." In *Handbook of Development Economics,* 4th edition, eds. T. Schultz and J. Strauss. Amsterdam: Elsevier.

Stuckler, D., S. Basu, and M. McKee. 2010. "Drivers of Inequality in Millennium Development Goal Progress: A Statistical Analysis." *PLoS Medicine* 7(3).

Subramanian, A., and R. Devesh. 2003. "Who Can Explain the Mauritian Miracle: Meade, Romer, Sachs, or Rodrik?" In *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth*, ed. D. Rodrik. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Tajbakhsh, S., and A. M. Chenoy. 2007. *Human Security: Concepts and Implications*. New York: Routledge.

Tansel, A. 2002. "Determinants of School Attainment of Boys and Girls in Turkey: Individual, Household and Community Factors." *Economics of Education Review* 21(5): 455–70.

Tanzi, V., and L. Schuknecht. 2000. *Public Spending in the 20th Century: A Global Perspective*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Tavares, J., and R. Wacziarg. 2001. "How Democracy Affects Growth." *European Economic Review* 45(8): 1341–78.

Thede, N. 2009. "Decentralization, Democracy and Human Rights: A Human Rights-Based Analysis of the Impact of Local Democratic Reforms on Development." *Journal of Human Development and Capabilities* 10(1): 103–23.

Thomas, V., Y. Wang, and X. Fan. 2001. "Measuring Education Inequality: Gini Coefficients of Education." Policy Research Working Paper 2525. World Bank, Washington, DC.

Treisman, D. 2010. "Death and Prices: The Political Economy of Russia's Alcohol Crisis." *Economics of Transition* 18(2): 281–331.

Tsai, M. 2006. "Does Political Democracy Enhance Human Development in Developing Countries? A Cross-National Analysis." *American Journal of Economics and Sociology* 65(2): 233–68.

Twaweza. 2010. "Twaweza: Ni Sisi [We Can Make It Happen: It's Us]." Dar es Salaam. twaweza.org/. Accessed 7 June 2010.

UCDP and PRIO (Uppsala Conflict Data Program and International Peace Research Institute). 2009. "UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset." Centre for the Study of Civil War, Oslo. www.prio.no/CSCW/Datasets/Armed-Conflict/UCDP-PRIO/. Accessed 7 June 2010.

UIA (Union of International Associations). 2010. "UIA Databases." www.uia.be/. Accessed 7 June 2010.

ul Haq, M. 1973. "System is to Blame for the 22 Wealthy Families." *The London Times*. March 22.

———. **1995.** *Reflections on Human Development*. New York: Oxford University Press.

UN (United Nations). 2000. "We Can End Poverty 2015: Millennium Development Goals." New York. www.un.org/millenniumgoals/. Accessed 20 November 2009.

———. **2009.** *The Millennium Development Goals Report 2009*. New York: United Nations.

———. **2010a.** "Human Security Report of the Secretary-General." Sixty-fourth Session, Agenda Items 48 and 114, A/64/701. UN General Assembly, New York.

———. **2010b.** "Progress to Date and Remaining Gaps in the Implementation of the Outcomes of the Major Summits in the Area of Sustainable Development and Analysis of the Themes for the Conference." Item of the Provisional Agenda, A/CONF.216/PC/2. UN General Assembly, New York.

UN Statistics Division (United Nations Statistics Division). 2010. United Nations Commodity Trade Statistics Database—UN Comtrade. New York. comtrade.un.org/db/dqBasicQuery.aspx. Accessed 3 August 2010.

UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2008. *Report on the Global AIDS Epidemic*. Geneva.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2004. *World Youth Report 2003: The Global Situation of Young People*. New York.

———. **2006.** *World Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development*. New York.

———. **2009a.** "Population Ageing and Development 2009." New York. www.un.org/esa/population/publications/ageing/ageing2009.htm. Accessed 19 May 2010.

———. **2009b.** "Rethinking Poverty." *Report on the World Social Situation*. New York.

———. **2009c.** "World Fertility Patterns 2009." New York. www.un.org/esa/population/publications/worldfertility2009/worldfertility2009.htm. Accessed 7 June 2010.

———. **2009d.** *World Population Prospects: The 2008 Revision*. New York.

———. **2010.** "World Urbanization Prospects: The 2009 Revision Population Database." New York. esa.un.org/wup2009/unup/. Accessed 25 June 2010.

UNDESA-DAW-CSW (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Division for the Advancement of Women, Commission on the Status of Women. 2010. "Review of the Implementation of the Beijing Declaration and Plan for Action." New York. www.un.org/womenwatch/daw/beijing15/. Accessed 7 June 2010.

UNDP (United Nations Development Programme). 1998. *Human Development Report Zimbabwe*. New York.

———. **2003.** *Avoiding the Dependency Trap*. New York.

———. **2008.** "Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity." *Crisis Prevention and Recovery Report 2008*. New York: Bureau of Crisis Prevention and Recovery.

———. **2009.** *Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in Arab Countries*. New York: Regional Bureau for Arab States.

———. **2010.** *What Will It Take to Achieve the Millennium Development Goals?–An International Assessment*. New York.

UNDP (United Nations Development Programme) Armenia. 2007. *National Human Development Report 2006: Educational Transformations in Armenia*. Yerevan.

UNDP (United Nations Development Programme) China and China Institute for Reform and Development. 2008. *Human Development Report China 2007/08: Access for All: Basic Public Services for 1.3 Billion People*. Beijing: China Translation and Publishing Corporation.

UNDP (United Nations Development Programme) China and Renmin University of China. 2010. *China Human Development Report 2009/10: China and a Sustainable Future: Towards a Low Carbon Economy and Society*. Beijing: China Translation & Publishing Corporation.

UNDP (United Nations Development Programme) Evaluation Office. 2009. *Assessment of Development Results: Evaluation of UNDP Contribution—Peru*. New York.

UNDP (United Nations Development Programme) Nepal. 2002. *Nepal Human Development Report 2001: Poverty Reducation and Goverance*. Kathmandu.

———. **2004.** *Nepal Human Development Report 2004: Empowerment and Poverty Reduction*. Kathmandu.

———. **2009.** *Nepal Human Development Report 2009: State Transformation and Human Development*. Kathmandu.

UNDP (United Nations Development Programme) Zambia. 1997. *Zambia Human Development Report 1997: Poverty*. Lusaka.

UNDP (United Nations Development Programme)–Human Development Report Office. 1990–2009. *Human Development Reports 1990–2009*. New York: Oxford University Press through 2005; and Palgrave Macmillan since 2006.

UNEP-WCMC (United Nations Environment Programme–World Conservation Monitoring Centre). 2006. *World Database on Protected Areas*. Cambridge, UK: United Nations Environmental Programme.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2004. *EFA Global Monitoring Report 2005: Education For All: The Quality Imperative*. Paris.

———. **2006.** *Teachers and Education Quality: Monitoring Global Needs for 2015*. Montreal, Canada: Institute for Statistics.

———. **2009.** *EFA Global Monitoring Report 2009: Overcoming Inequality: Why Governance Matters*. Paris.

———. **2010.** *EFA Global Monitoring Report 2010: Reaching the Marginalized*. Paris.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2009. "Global

Education Digest 2008." New York. www.uis.unesco.org/ev_en.php?ID=7660_201&ID2=DO_TOPIC. Accessed 7 June 2010.

———. **2010a.** *Correspondence on Education Indicators*. Montreal, Canada.

———. **2010b.** "UNESCO Institute for Statistics Data Site." New York. http://stats.uis.unesco.org/unesco. Accessed May 2010.

Unger, R. M. 1998. *Democracy Realized: The Progressive Alternative*. London: Verso.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 1997. *The State of the World's Refugees 1997: A Humanitarian Agenda*. Geneva.

———. **2010.** *Correspondence on Refugees*. Geneva.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2000–2008. *Multiple Indicators Cluster Surveys*. New York.

———. **2008.** *Progress for Children: A Report Card on Maternal Mortality*. New York.

———. **2010a.** "Protecting Salaries of Frontline Teachers and Health Workers." Social and Economic Policy Working Briefs. New York.

———. **2010b.** *Recovery with a Human Face: A Coordinated Strategy of Policy Advocacy and Partnerships for Children in Response to the Global Financial Crisis and Economic Slowdown*. New York.

———. **2010c.** *The State of the World's Children*. New York.

UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2010. "Who Answers to Women? Gender and Accountability." *Progress of the World's Women 2008/2009*. New York.

United States Census Bureau. 2008. "U.S. Income Statistics." www.census.gov/hhes/www/income/data/statistics/index.html. Accessed 27 July 2010.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2010. "UNODC Homicide Statistics." Vienna. www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/homicide.html. Accessed 15 May 2010.

UNRISD (United Nations Research Institute for Social Development). 2010. "Why Care Matters for Social Development." Research and Policy Brief 9. Geneva.

UNU-WIDER (United Nations University, World Institute for Development Economics Research). 2008. World Income Inequality Database, Version 2.0c, May 2008. Helsinki. www.wider.unu.edu/research/Database/en_GB/database/.

van der Hoeven, R. 2010. "Employment, Inequality and Globalization: A Continuous Concern." *Journal of Human Development and Capabilities* 11(1): 1–9.

Vaughan, S. 2003. *Ethnicity and Power in Ethiopia*. Edinburgh, UK: University of Edinburgh.

Veblen, T. 2007. *Theory of the Leisure Class*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Vitols, S. 2003. "From Banks to Markets: The Political Economy of Liberalization of the German and Japanese Financial Systems." In *The End of Diversity? Prospects for German and Japanese Capitalism*, eds. K. Yamamura and W. Streeck. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Vizard, P. 2006. *Poverty and Human Rights: Sen's 'Capability Perspective' Explored*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Vollmer, S., and M. Ziegler. 2009. "Political Insitutions and Human Development: Does Democracy Fulfill its 'Constructive' and 'Instrumental' Role?" Policy Research Working Paper 4818. World Bank, Washington, DC.

von Braun, J., and U. Grote. 2000. "Does Decentralization Serve the Poor?" International Monetary Fund Conference on Fiscal Decentralization, Washington, DC.

Vroman, W., and V. Brsusentsev. 2009. "Unemployment Compensation in a Worldwide Recession." Urban Institute and University of Delaware, Washington, DC, and Dover, DE.

Wade, R. 1992. "East Asia's Economic Success: Conflicting Perspectives, Partial Insights, Shaky Evidence." *World Politics* 44(2): 270–320.

Walker, S., S. Chang, C. Powell, E. Simonoff, and S. Grantham-McGregor. 2007. "Early Childhood Stunting is Associated with Poor Psychological Functioning in Late Adolescence and Effects are Reduced by Psychosocial Stimulation." *Journal of Nutrition* 137(2): 2464–69.

Walton, M. 2010. "Capitalism, the State, and the Underlying Drivers of Human Development." Human Development Research Paper 9. UNDP–HDRO, New York.

Watson, D., and L. Yohannes. 2005. "Capacity Building for Decentralised Education Service Delivery in Ethiopia: A Case Study Prepared for the Project 'Capacity, Change and Performance.'" Discussion Paper 57H. European Centre for Development Policy Management, Maastricht, the Netherlands.

Watson, P. 1995. "Explaining Rising Mortality Among Men in Eastern Europe." *Social Science and Medicine* 41(7): 923–34.

WCED (World Commission on Environment and Development). 1987. *Our Common Future*. WCED Report. Oxford, UK: Oxford University Press.

Whitehead, L. 2002. *Democratization: Theory and Experience*. Oxford, UK: Oxford University Press.

The White House. 2010. "Health Care." Washington, DC. www.whitehouse.gov/issues/health-care. Accessed 12 May 2010.

WHO (World Health Organization). 2000–2008. *World Health Surveys*. Geneva.

———. **2005.** *WHO Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence Against Women: Summary Report of Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses*. Geneva.

———. **2008.** "Global Burden of Disease Series: 2004 Update." Geneva. www.who.int/healthinfo/global_burden_disease. Accessed 15 July 2010.

———. **2010.** "World Health Statistics 2010." *World Health Organization Statistical Information System*. Geneva. www.who.int/whosis/whostat/2010/en/index.html. Accessed 29 June 2010.

WHO and UNICEF (World Health Organization and United Nations Children's Fund). 2010. "Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation." Geneva. www.wssinfo.org/. Accessed 15 July 2010.

Williamson, J. 1989. "What Washington Means by Policy Reform." In *Latin American Adjustment: How Much has Happened*, ed. J. Williamson. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.

Wolf, S. 2007. "Does Aid Improve Public Service Delivery?" *Review of World Economics* 143(4): 650–72.

Wolfers, J. 2009. "What Does the Human Development Index Measure?." *The New York Times*. 22 May.

Wood, M., J. Hales, S. Purdon, T. Sejersen, and O. Hayllar. 2009. "A Test for Racial Discrimination in Recruitment Practices in British Cities." DWP Research Report 607. Government of the United Kingdom, Department of Work and Pensions, London.

Wooldridge, J. 2002. *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. Cambridge, MA: MIT Press.

World Bank. 2000. *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. New York: Oxford University Press.

———. **2005a.** *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*. Washington, DC.

———. **2005b.** *World Development Report: Equity and Development*. Washington, DC.

———. **2009a.** *Burkina Faso Population Growth, Competitiveness and Diversification: Country Economic Memorandum*. Washington, DC.

———. **2009b.** "Financial Crisis Highlights Need for More Social Safety Nets, Including Conditional Cash Transfers." Press release, 10 February. World Bank. Washington, DC.

———. **2009c.** *Global Monitoring Report 2009: A Development Emergency*. Washington, DC.

———. **2009d.** *Timor-Leste: An Analysis of Early Grade Reading Acquisition*. Timor-Leste.

———. **2010a.** *Environmental Economics and Indicators: Green Accounting*. Washington, DC.

———. **2010b.** "Global Economic Prospects—Summer 2010." Washington, DC. www.worldbank.org. Accessed 15 July 2010.

———. **2010c.** *International Income Distribution Database*. Washington, DC.

———. **2010d.** "Poverty Reduction Supports Credits: An Evaluation of World Bank Support." IEG Study Series. Washington, DC: Independent Evaluation Group.

———. **2010e.** *State and Trends of the Carbon Market 2010*. Washington, DC.

———. **2010f.** *Women, Business and the Law Report: Measuring Legal Gender Parity for Entrepreneurs and Workers in 128 Economies*. Washington, DC.

———. **2010g.** *World Development Indicators 2010*. Washington, DC.

Wrigley, E. and R. Schofield. 1989. *The Population History of England, 1541–1871: A Reconstruction*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Yates, R. 2006. *International Experiences in Removing User Fees for Health Services—Implications for Mozambique*. London: UK Department for International Development, Health Resource Centre.

Zaridze, D., D. Maximovitch, A. Lazarev, V. Igitov, A. Boroda, J. Boreham, P. Boyle, R. Peto, and P. Boffetta. 2009. "Alcohol Poisoning is a Main Determinant of Recent Mortality Trends in Russia: Evidence from a Detailed Analysis of Mortality Statistics and Autopsies." *International Journal of Epidemiology* 38(1): 143–53.

الملحق الإحصائي

دليل القارئ

تتضمن الجداول السبعة عشر عن مؤشرات التنمية البشرية تقييماً لإنجازات البلدان في النواحي الرئيسية للتنمية البشرية، وذلك استناداً إلى العديد من الأدلة المركبة التي هي نتيجة لتقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية، وسلسلة من المؤشرات الجديدة المتصلة بالاستدامة والتمكين. وتتضمن الملاحظات الفنية من 1 إلى 4 تفاصيل عن طرق حساب الأدلة المركبة، وفيما يلي عرض للمسائل الرئيسية المتعلقة بالمؤشرات.

تتضمن الجداول بيانات تشمل حيثما أمكن جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 192 بلداً، وكذلك بيانات عن هونغ كونغ التي هي منطقة إدارية في الصين وعن الأراضي الفلسطينية المحتلة. والبلدان والمناطق مدرجة بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2010. أما تصنيف البلدان على الغلاف الداخلي للتقرير فيدرج البلدان بالترتيب الأبجدي يقابله ترتيبها وفق دليل التنمية البشرية. والبيانات المدرجة في الجداول هي ما توفر لمكتب تقرير التنمية البشرية حتى 15 أيار/مايو 2010 ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

وقد أضيفت ستة جداول لمؤشرات جديدة تتناول التمكين، والاستدامة والتعرض للمخاطر، والأمن البشري، ومفهوم رفاه الأفراد، ومقياس الرفاه المدني والمجتمعي، والعمل اللائق. ويتناول جدولان البيئة المؤاتية لتحسين الرفاه، من حيث التدفقات المالية ومن حيث البنية التحتية للاقتصاد.

وجميع المؤشرات متوفرة على الإنترنت بطرق عرض مختلفة. فهي معروضة في جداول منفصلة محددة مسبقاً ومزودة بأداة للبحث تمكّن المستخدمين من تصميم جداول خاصة بهم، وبوسائط تفاعلية إلكترونية، تشمل خرائط لجميع أدلة التنمية البشرية مع بعض العروض المتحركة. وتتوفر على الإنترنت أيضاً مواد وصفية مثل صحف الوقائع عن البلدان وتفاصيل فنية عن كيفية حساب الأدلة. وهذه المواد متوفرة باللغة الإنكليزية (http://hdr.undp.org/en/statistics) والفرنسية (http://hdr.ndp.org/fr/statistiques) والأسبانية (http://hdr.ndp.org/es/estadisticas).

المصادر والتعاريف

مكتب تقرير التنمية البشرية هو مستخدم للإحصاءات وليس منتجاً لها. يعتمد على البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية ذات الاختصاص التي تملك الموارد والخبرات اللازمة لجمع البيانات الدولية وتجهيزها حول المؤشرات المحدّدة. وفي حال عدم توفر البيانات من المصادر المعهودة، يستعين المكتب بمصادر أخرى ذات مصداقية.

ومصادر جميع البيانات المستخدمة في جداول المؤشرات مشار إليها في آخر كل جدول. وتفاصيل هذه المصادر ترد كاملة في قائمة المراجع. والملاحظات المرفقة بالمصادر توضح البيانات الأصلية المستخدمة في الحسابات التي أجراها مكتب التقرير. وترد تعاريف المؤشرات الرئيسية في قائمة تعاريف المصطلحات الإحصائية. وترد معلومات إضافية في الملاحظات المدرجة في آخر كل جدول عند اللزوم. وللحصول على المزيد من المعلومات الفنية المفصلة عن المؤشرات، يمكن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للوكالات مصدر الإحصاءات عبر الوصلات المتوفرة على العنوان التالي: (http://hdr.undp.org/en/statistics).

نطاق دليل التنمية البشرية

يرتبط نطاق دليل التنمية البشرية بمدى توفر البيانات عن البلدان. ولأغراض المقارنة بين البلدان، يستند حساب دليل التنمية البشرية حيثما أمكن إلى بيانات مستقاة من الوكالات الدولية المختصة ومن أي مصادر أخرى موثوقة توفرت عند إعداد هذا التقرير. غير أن البيانات عن عدد من البلدان لم تكن متوفرة لدى الوكالات المختصة لمؤشر أو أكثر من المؤشرات الأربعة التي يتكوّن منها دليل التنمية البشرية. وفي حال عدم توفر بيانات موثوقة وتقديرات دقيقة، استثنيت البلدان حرصاً على مصداقية دليل التنمية

البشرية ومجموعة الأدلة المدرجة في تقرير التنمية البشرية (انظر الإطار 1).

الإطار 1 معادل القوة الشرائية ودليل التنمية البشرية: حالة كوبا

يحسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لأغراض دليل التنمية البشرية استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (2009g). وتُحسب هذه البيانات باستخدام عامل للتحويل يسمح بمقارنة الأسعار بين البلدان. وهذا العامل المعروف بمعادل القوة الشرائية ضروري لتعديل الفوارق في قيمة الدولار بين البلدان. والبلدان التي توفرت لديها بيانات عن المؤشرات الأخرى في دليل التنمية البشرية وليس عن الدخل القومي الإجمالي هي: بالاو، وجزر مارشال، والعراق، وكوبا. فبالاو وجزر مارشال وكوبا لا تشارك في برنامج المقارنات الدولية الذي يؤمّن التقديرات المستخدمة لمعادل القوة الشرائية، والعراق يفتقر إلى معلومات وافية عن الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشر الأخيرة.

واستخدمنا حالة كوبا كمثال لإظهار الخيارات والمشاكل التي تنشأ من محاولة التوصل إلى تقديرات موثوقة عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ومن أكثر النُهج استخداماً في تقدير الدخل القومي الإجمالي، والتي يعتمدها مركز المقارنات الدولية للدخل والإنتاج والأسعار في جامعة بنسلفانيا (Heston, Summers and Aten 2009) هو انحدار يستند إلى بيانات رواتب الموظفين المدنيين الدوليين التي حُوّل وفقاً لسعر الصرف الرسمي. لكن بما أن الأسواق التي يقصدها الأجانب لشراء السلع والخدمات هي عموماً منفصلة عن سائر الاقتصاد، قد لا تكون هذه البيانات دليلاً كافياً على الأسعار التي يدفعها المواطنون في الواقع. ومركز المقارنات الدولية يعترف بذلك فيصنف التقدير الذي يعتمده للناتج المحلي الإجمالي في كوبا ضمن الفئة "دال" (أي في التصنيف الأدنى). ويعتمد نهج آخر في تقدير الدخل القومي الإجمالي باستخدام سعر الصرف الذي يتعامل به المواطنون العاديون في كوبا ومعادل القوة الشرائية في اقتصادات ذات خصائص مماثلة. ولكن هذه الطريقة تخالف المبدأ القائم على اعتماد سعر الصرف والأسعار المحلية المعترف بها قانونا لتحويل المجاميع الوطنية للبلد إلى قيمة يمكن استخدامها للمقارنة على الصعيد الدولي. كذلك يعتمد نهج آخر لا يطبّق فيه أي معامل لتصحيح معادل القوة الشرائية لسعر الصرف الرسمي للبيزوس القابلة للتحويل. ولكنّ هذين الخيارين يعطيان نتيجة تقديرية للدخل أدنى بكثير مما يعطيه تصحيح معادل القوة الشرائية. والفارق الكبير في تقديرات الدخل الناشئ عن اعتماد هذه النُهج المختلفة يظهر أن ما من طريقة واحدة تكفي لإعطاء تقديرات دقيقة في حال عدم توفر البيانات الموثوقة.

وبدعم من منظمة الأمم المتحدة تعمل كوبا حالياً على مراجعة إحصاءاتها الدولية وتحديثها بهدف بناء قاعدة بيانات قابلة للمقارنة الدولية. ونأمل أن تتوفر البيانات القابلة للمقارنة عن الدخل القومي الإجمالي في كوبا بحيث تسمح بحساب دليل التنمية البشرية لكوبا وإنجازات هذا البلد في الأبعاد الأخرى لدليل التنمية البشرية (الصحة والتعليم) التي هي موضوع عرض موسع في هذا التقرير.

المصدر: Heston, Summers and Aten 2009.

جرى حساب دليل التنمية البشرية لعام 2010 لما مجموعه 169 بلداً (168 بلداً أعضاء في الأمم المتحدة إضافة إلى هونغ كونغ). ودخلت ميكرونيزيا جدول دليل التنمية البشرية لأول مرة هذا العام، كما دخلت زمبابواي مجدداً، فيما خرجت إريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وتركمانستان، والجبل الأسود، وجورجيا، ودومينيكا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وغرينادا، وغينيا الإستوائية، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وكوبا، ولبنان.

المقارنة بين فترات زمنية وأعداد أخرى من التقرير

دليل التنمية البشرية هو أداة هامة لرصد الاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية البشرية. ولتسهيل تحليل هذه الاتجاهات والمقارنة بين البلدان، يحسب دليل التنمية البشرية على فترات من خمسة أعوام خلال الفترة 1980–2010. والتقديرات التي ترد في الجدول 2، تستند إلى منهجية موحدة (مفصّلة في الملاحظة الفنية 1) باستخدام البيانات المتوفرة عند إعداد هذا التقرير. وفي الفصلين 2 و3 استخدمت طريقة أخرى لقياس دليل التنمية البشرية كانت نتيجتها دليل التنمية البشرية الهجين الذي يرتكز على المؤشرات المتوفرة على مدى فترة زمنية أطول، وذلك لتحليل الاتجاهات الطويلة الأجل.

وتعمل وكالات البيانات الدولية على تحسين سلسلة بياناتها بوسائل مختلفة منها تحديث البيانات بانتظام. والتغييرات التي تدخل عاماً بعد عام على قيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه في مختلف أعداد التقرير كثيراً ما تكون نتيجة لعملية تنقيح البيانات ولا تدل على تغيّر فعلي في هذا البلد. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي تغيّرات طارئة في تغطية البلدان إلى تغيّر في ترتيب بلد معين حسب دليل التنمية البشرية. فترتيب أي بلد يمكن أن يتراجع بين عدد وآخر يليه من التقرير، ولكن عندما يعاد حساب دليل التنمية البشرية باستخدام بيانات منقحة وقابلة للمقارنة قد تظهر قيمة الدليل وترتيبه تحسّناً فعلياً. وللاطلاع على تفاصيل الاتجاهات، يمكن الرجوع إلى الجدول الإحصائي 2.

وقيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه في هذا التقرير غير قابلين للمقارنة مع تقديرات وردت في أعداد سابقة. ولتكوين فكرة عن الاتجاهات بين مختلف الفترات الزمنية، يمكن الرجوع إلى الجدول 2.

الفوارق بين التقديرات الوطنية والدولية

عند جمع البيانات، تستخدم الوكالات الدولية معايير دولية موحدة وإجراءات منسقة لجعل البيانات الوطنية قابلة للمقارنة بين البلدان. وفي حال عدم توفر البيانات عن بلد معيّن يمكن أن تصدر الوكالة الدولية تقديرات في حال توفرت المعلومات اللازمة لذلك. وفي حالات مماثلة، قد لا تتضمن سلسلة البيانات الدولية أحدث البيانات الوطنية. وجميع هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى فوارق كبيرة بين التقديرات الوطنية والتقديرات الدولية.

وعند ظهور فوارق في البيانات، يجمع مكتب تقرير التنمية البشرية الجهات الوطنية والدولية المسؤولة لمعالجة هذه الفوارق. وقد أدى ذلك في الكثير من الحالات إلى تحسين الإحصاءات المتوفرة. ويعمل المكتب باستمرار من أجل تحسين توفر البيانات الدولية ودعم الجهود المبذولة لتحسين نوعية البيانات الوطنية. كما يعمل المكتب مع الهيئات الوطنية والوكالات الدولية على تقليص الفوارق وذلك باعتماد نهج منظم لتقديم بيانات ذات نوعية جيدة ورصدها.

مجموعات البلدان والمجاميع الإحصائية

تتضمن الجداول إضافة إلى البيانات على مستوى البلدان مجاميع إحصائية عديدة. وهذه المجاميع هي متوسطات مرجحة لمجموعات البلدان. ولا يدرج المجموع العائد إلى مجموعة بلدان إلا في حال توفر بيانات عن نصف بلدان المجموعة على الأقل على أن تمثل هذه البيانات ثلثي المؤشرات المطلوبة لحساب متوسط هذه المجموعة. ولا يُعنى مكتب تقرير التنمية البشرية بسد النقص في البيانات لغرض تكوين المجموع. ولذلك تعود المجاميع إلى البلدان التي تتوفر عنها بيانات فقط إلا في حال الإشارة إلى خلاف ذلك. وفي بعض الحالات تكون المجاميع من المصدر الأصلي وليس متوسطات مرجحة وعندئذ يشار إلى قيمتها بالحرف T.

التصنيف حسب التنمية البشرية

كان تصنيف التنمية البشرية في الماضي يرتكز على نقاط محددة مسبقاً لقيمة الدليل. ولهذا العام، تُوزع البلدان في أربع فئات من حيث مستوى التنمية البشرية: مرتفعة جداً، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة يتساوى فيها عدد البلدان. وبما أن التقرير يشمل 169 بلداً تضم إحدى المجموعات بلداً إضافياً. وقد أدرج البلد الإضافي في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً.

المجموعات الإقليمية

تقسم البلدان في هذا العدد إلى مجموعتين رئيسيتين، البلدان المتقدمة والبلدن النامية استناداً إلى تصنيفها من حيث دليل التنمية البشرية، ويشمل عدداً من المجموعات الرئيسية الأخرى مثل أقل البلدان نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة. والبلدان المدرجة في الفئة الأولى والتي تسجل مستوىً مرتفعاً جداً في قيمة دليل التنمية البشرية هي مجموعة البلدان المتقدمة أما البلدان الأخرى فهي مجموعة البلدان النامية. ومجموعة البلدان المتقدمة مقسمة إلى مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتشمل موناكو وسان مارينو مع أن قيمة دليل التنمية البشرية غير متوفرة لهذه البلدان. أما مجموعة البلدان النامية فهي مقسمة إلى مجموعة البلدان العربية، وبلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، وبلدان أوروبا وآسيا الوسطى، وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبلدان جنوب آسيا، وبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وفقاً للتصنيفات التي تعتمدها المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أنظر مجموعات البلدان).

ملاحظات عن البلدان

لا تشمل البيانات عن الصين هونغ كونغ وماكاو وتايوان إلا في حال الإشارة إلى خلاف ذلك. وترتكز البيانات عن السودان إلى البيانات المجمّعة عن الجزء الشمالي من البلد.

الرموز

الشرطة بين العامين كما في 2005–2010 تعني أن البيانات تعود إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المحددة. ومعدلات النمو هي المتوسطات السنوية لمعدلات النمو بين أول سنة وآخر سنة من الفترة المحددة.

الشرطة المائلة بين العامين 2005/2010 تعني متوسط السنوات المبينة إلا في حال الإشارة إلى خلاف ذلك.

ترد في الجداول الرموز التالية:

علامة (..)	تعني أن البيانات غير متوفرة.
علامة (0) أو (0.0)	تعني أنّ القيمة منخفضة جداً أو لا تستحق الذكر.
علامة (—)	تعني لا ينطبق.
علامة (<)	تعني أقل من.

مصادر البيانات الأولية لدليل التنمية البشرية

متوسط العمر المتوقع عند الولادة

تقديرات متوسط العمر المتوقع عند الولادة مستقاة من آفاق السكان في العالم 2050–1950: تنقيح 2008 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2009d)، وهو المصدر الرسمي في الأمم المتحدة للتقديرات والتوقعات السكانية. وهذه التقديرات تعدّها كل سنتين شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باستخدام بيانات من أنظمة تسجيل السكان الوطنية وتعدادات ومسوح السكان.

تصنّف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d) البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان من الفئات العمرية 49–15 بنسبة 1 في المائة أو أكثر خلال الفترة 2007–1980 باعتبارها في فئة البلدان المصابة بهذا الفيروس. ويرتكز توقع معدل الوفيات في هذه البلدان على تتبع مسار الوباء وتوقعات مسار تطوّر الإصابات سنوياً. كما إن البلدان التي بلغ فيها معدل الإصابة أقل من 1 في المائة وتجاوز عدد المصابين فيها 500,000 شخص اعتبرت من البلدان المصابة في عام 2007 (الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية). وهكذا يصبح عدد البلدان التي تعتبر مصابة بهذا الفيروس 58 بلداً.

المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة

يستخدم التقرير بيانات عن المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة من معهد اليونسكو للإحصاء. وترتكز التقديرات على معدل الالتحاق بمختلف مراحل التعليم حسب العمر وعدد السكان الذين هم في سن الدراسة في جميع مراحل التعليم.

وينبغي توخي الحذر في المقارنة بين البلدان لأن طول السنة الدراسية ونوعية التعليم يختلفان بين بلد وآخر ولأن المؤشر لا يأخذ في الحسبان عامل الرسوب (فبعض البلدان تعتمد الترفيع التلقائي عكس البعض الآخر). وتختلف أنواع التعليم والتدريب المتواصل والفئات التي يشملها كل نوع من أنواع التعليم بين بلد وآخر. ولذلك يجب تفسير هذا المؤشر، حيثما أمكن، في سياق تكمّله مؤشرات أخرى كمعدلات الرسوب ومؤشرات نوعية التعليم.

متوسط سنوات الدراسة

نظراً إلى عدم توفر بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء عن متوسط سنوات الدراسة، يستخدم التقرير تقديرات Barro and Lee (2010) التي تستند إلى تعدادات السكان ومسوح الأسر المعيشية التي يتولى تجميعها معهد اليونسكو للإحصاء والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومصادر أخرى لتكون أساساً في حساب التحصيل العلمي حسب الجنس والفئة العمرية. وهذه البيانات واردة في ست فئات: لا تعليم نظامي، تعليم ابتدائي غير مكتمل، تعليم ابتدائي مكتمل، الصف الأول من المرحلة الثانوية، الصف الثاني من المرحلة الثانوية، التعليم العالي. ويستخدم Barro and Lee معلومات خاصة بكل بلد حول مدة الدراسة في كل مرحلة لحساب التقديرات.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مستمدّة من قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية في العالم (2010g). ولأغراض مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، تحسب البيانات على أساس معادل القوة الشرائية لإزالة الفوارق

في مستويات الأسعار المحلية. وترتكز تقديرات الدخل القومي الإجمالي على بيانات الأسعار من آخر دورة لبرنامج المقارنات الدولية التي نُفّذت في عام 2005 وشملت 146 بلداً ومنطقة. وبالنسبة إلى أكثر من 20 بلداً غير مشمول بمسوح برنامج المقارنات الدولية، يستمد البنك الدولي التقديرات من انحدارات القياسات الاقتصادية ويعتمد هذا التقرير على هذه التقديرات حيثما توفرت.

بيانات قياس عدم المساواة

تستند تقديرات عدم المساواة في توزيع متوسط سنوات الدراسة والدخل إلى آخر المسوح الوطنية للأسر المعيشية المتوفرة في قواعد البيانات الدولية: دراسة لكسمبرغ للدخل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومسح الدخل والأحوال المعيشية في الاتحاد الأوروبي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل للبنك الدولي. وتستند تقديرات عدم المساواة في توزيع العمر المتوقّع إلى جداول الوفيات الصادرة عن شعبة السكان في الأمم المتحدة.

الجداول الإحصائية للتنمية البشرية

المقاييس المركبة

1 دليل التنمية البشرية وعناصره
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2010
3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة
4 دليل الفوارق بين الجنسين
5 دليل الفقر المتعدد الأبعاد

أبعاد التنمية البشرية

6 التمكين
7 الاستدامة والتعرض للمخاطر
8 الأمن البشري
9 مفهوم سعادة الأفراد ورفاههم
10 الرفاه المدني والمجتمعي
11 الاتجاهات الديمغرافية
12 العمل اللائق
13 التعليم
14 الصحة

المواضيع الشاملة

15 البيئة المؤاتية: التدفقات والالتزامات المالية
16 البيئة المؤاتية: الاقتصاد والبنية التحتية
17 الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تصنيف البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية ، 2010

الاتحاد الروسي	65
إثيوبيا	157
أذربيجان	67
الأرجنتين	46
الأردن	82
أرمينيا	76
أسبانيا	20
أستراليا	2
أستونيا	34
إسرائيل	15
أفغانستان	155
إكوادور	77
ألبانيا	64
ألمانيا	10
الإمارات العربية المتحدة	32
أندورا	30
إندونيسيا	108
أنغولا	146
أوروغواي	52
أوزبكستان	102
أوغندا	143
أوكرانيا	69
إيران (جمهورية – الإسلامية)	70
آيرلندا	5
آيسلندا	17
إيطاليا	23
بابوا غينيا الجديدة	137
باراغواي	96
باكستان	125
البحرين	39
البرازيل	73
بربادوس	42
البرتغال	40
بروني دار السلام	37
بلجيكا	18
بلغاريا	58
بليز	78
بنغلاديش	129
بنما	54
بنن	134
بوتسوانا	98
بوركينا فاسو	161
بوروندي	166
البوسنة والهرسك	68
بولندا	41
بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	95
بيرو	63
بيلاروس	61
تايلند	92
تركمانستان	87
تركيا	83
ترينيداد وتوباغو	59
تشاد	163
توغو	139
تونس	81
تونغا	85
تيمور – ليشتي	120

جامايكا	80
الجبل الأسود	49
الجزائر	84
جزر البهاما	43
جزر القمر	140
جزر سليمان	123
الجماهيرية العربية الليبية	53
جمهورية أفريقيا الوسطى	159
الجمهورية التشيكية	28
الجمهورية الدومينيكية	88
الجمهورية العربية السورية	111
جمهورية الكونغو الديمقراطية	168
جمهورية تنزانيا المتحدة	148
جمهورية كوريا	12
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	122
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	71
جمهورية مولدوفا	99
جنوب أفريقيا	110
جورجيا	74
جيبوتي	147
الدانمرك	19
الرأس الأخضر	118
رواندا	152
رومانيا	50
زامبيا	150
زمبابوي	169
سان تومي وبرينسيبي	127
سري لانكا	91
السلفادور	90
سلوفاكيا	31
سلوفينيا	29
سنغافورة	27
السنغال	144
سوازيلند	121
السودان	154
سورينام	94
السويد	9
سويسرا	13
سيراليون	158
شيلي	45
صربيا	60
الصين	89
طاجيكستان	112
غابون	93
غامبيا	151
غانا	130
غواتيمالا	116
غيانا	104
غينيا	156
غينيا – بيساو	164
غينيا الإستوائية	117
فرنسا	14
الفلبين	97
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	75
فنلندا	16
فيجي	86
فييت نام	113

قبرص	35
قطر	38
قيرغيزستان	109
كازاخستان	66
الكاميرون	131
كرواتيا	51
كمبوديا	124
كندا	8
كوت ديفوار	149
كوستاريكا	62
كولومبيا	79
الكونغو	126
الكويت	47
كينيا	128
لاتفيا	48
لكسمبرغ	24
ليبريا	162
ليتوانيا	44
ليختنشتاين	6
ليسوتو	141
مالطة	33
مالي	160
ماليزيا	57
مدغشقر	135
مصر	101
المغرب	114
المكسيك	56
ملاوي	153
ملديف	107
المملكة العربية السعودية	55
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	26
منغوليا	100
موريتانيا	136
موريشيوس	72
موزامبيق	165
ميانمار	132
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	103
ناميبيا	105
النرويج	1
النمسا	25
نيبال	138
النيجر	167
نيجيريا	142
نيكاراغوا	115
نيوزيلندا	3
هايتي	145
الهند	119
هندوراس	106
هنغاريا	36
هولندا	7
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	21
الولايات المتحدة الأمريكية	4
اليابان	11
اليمن	133
اليونان	22

الجدول 1

دليل التنمية البشرية وعناصره

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً								
1	النرويج	**0.938**	81.0	12.6	17.3	58,810	2	0.954
2	أستراليا	**0.937**	81.9	12.0	20.5	38,692	11	0.989
3	نيوزيلندا	**0.907**	80.6	12.5	19.7	25,438	30	0.979
4	الولايات المتحدة الأمريكية	**0.902**	79.6	12.4	15.7	47,094	5	0.917
5	آيرلندا	**0.895**	80.3	11.6	17.9	33,078	20	0.936
6	ليختنشتاين	**0.891**	79.6[c]	10.3[d]	14.8	81,011[e,f]	–5	0.861
7	هولندا	**0.890**	80.3	11.2	16.7	40,658	4	0.911
8	كندا	**0.888**	81.0	11.5	16.0	38,668	6	0.913
9	السويد	**0.885**	81.3	11.6	15.6	36,936	8	0.911
10	ألمانيا	**0.885**	80.2	12.2	15.6	35,308	9	0.915
11	اليابان	**0.884**	83.2	11.5	15.1	34,692	11	0.915
12	جمهورية كوريا[g]	**0.877**	79.8	11.6	16.8	29,518	16	0.918
13	سويسرا	**0.874**	82.2	10.3	15.5	39,849	–1	0.889
14	فرنسا	**0.872**	81.6	10.4	16.1	34,341	9	0.898
15	إسرائيل	**0.872**	81.2	11.9	15.6	27,831	14	0.916
16	فنلندا	**0.871**	80.1	10.3	17.1	33,872	8	0.897
17	آيسلندا	**0.869**	82.1	10.4	18.2	22,917	20	0.928
18	بلجيكا	**0.867**	80.3	10.6	15.9	34,873	3	0.888
19	الدانمرك	**0.866**	78.7	10.3	16.9	36,404	–1	0.883
20	أسبانيا	**0.863**	81.3	10.4	16.4	29,661	6	0.897
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	**0.862**	82.5	10.0	13.8	45,090	–11	0.860
22	اليونان	**0.855**	79.7	10.5	16.5	27,580	8	0.890
23	إيطاليا	**0.854**	81.4	9.7	16.3	29,619	4	0.882
24	لكسمبرغ	**0.852**	79.9	10.1	13.3	51,109	–18	0.836
25	النمسا	**0.851**	80.4	9.8	15.0	37,056	–9	0.859
26	المملكة المتحدة	**0.849**	79.8	9.5	15.9	35,087	–6	0.860
27	سنغافورة	**0.846**	80.7	8.8	14.4[h]	48,893	–19	0.831
28	الجمهورية التشيكية	**0.841**	76.9	12.3	15.2	22,678	10	0.886
29	سلوفينيا	**0.828**	78.8	9.0	16.7	25,857	3	0.853
30	أندورا	**0.824**	80.8[c]	10.4[i]	11.5	38,056[j,k]	–15	0.817
31	سلوفاكيا	**0.818**	75.1	11.6	14.9	21,658	12	0.854
32	الإمارات العربية المتحدة	**0.815**	77.7	9.2	11.5	58,006	–28	0.774
33	مالطة	**0.815**	80.0	9.9	14.4	21,004[l]	11	0.850
34	إستونيا	**0.812**	73.7	12.0	15.8	17,168	13	0.864
35	قبرص	**0.810**	80.0	9.9	13.8	21,962	6	0.840
36	هنغاريا	**0.805**	73.9	11.7	15.3	17,472	10	0.851
37	بروني دار السلام	**0.805**	77.4	7.5	14.0	49,915	–30	0.769
38	قطر	**0.803**	76.0	7.3	12.7	79,426[m]	–36	0.737
39	البحرين	**0.801**	76.0	9.4	14.3	26,664	–8	0.809
40	البرتغال	**0.795**	79.1	8.0	15.5	22,105	0	0.815
41	بولندا	**0.795**	76.0	10.0	15.2	17,803	4	0.834
42	بربادوس	**0.788**	77.7	9.3	13.4[n]	21,673	0	0.806
تنمية بشرية مرتفعة								
43	جزر البهاما	**0.784**	74.4	11.1[b,o]	11.6	25,201[p]	–9	0.788
44	ليتوانيا	**0.783**	72.1	10.9	16.0	14,824	7	0.832

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
45	شيلي	**0.783**	78.8	9.7	14.5	13,561	11	0.840
46	الأرجنتين	**0.775**	75.7	9.3	15.5	14,603	6	0.821
47	الكويت	**0.771**	77.9	6.1	12.5	55,719	–42	0.714
48	لاتفيا	**0.769**	73.0	10.4	15.4	12,944	13	0.822
49	الجبل الأسود	**0.769**	74.6	10.6 [b,q]	14.4 [h]	12,491	16	0.825
50	رومانيا	**0.767**	73.2	10.6	14.8	12,844	13	0.820
51	كرواتيا	**0.767**	76.7	9.0	13.8	16,389	–2	0.798
52	أوروغواي	**0.765**	76.7	8.4	15.7	13,808	3	0.810
53	الجماهيرية العربية الليبية	**0.755**	74.5	7.3	16.5	17,068	–5	0.775
54	بنما	**0.755**	76.0	9.4	13.5	13,347	4	0.796
55	المملكة العربية السعودية	**0.752**	73.3	7.8	13.5	24,726	–20	0.742
56	المكسيك	**0.750**	76.7	8.7	13.4	13,971	–3	0.785
57	ماليزيا	**0.744**	74.7	9.5	12.5	13,927	–3	0.775
58	بلغاريا	**0.743**	73.7	9.9	13.7	11,139	10	0.795
59	ترينيداد وتوباغو	**0.736**	69.9	9.2	11.4	24,233	–23	0.719
60	صربيا	**0.735**	74.4	9.5	13.5	10,449	11	0.788
61	بيلاروس	**0.732**	69.6	9.3 [b,q]	14.6	12,926	1	0.763
62	كوستاريكا	**0.725**	79.1	8.3	11.7	10,870	7	0.768
63	بيرو	**0.723**	73.7	9.6	13.8	8,424	14	0.788
64	ألبانيا	**0.719**	76.9	10.4	11.3	7,976	19	0.787
65	الاتحاد الروسي	**0.719**	67.2	8.8	14.1	15,258	–15	0.729
66	كازاخستان	**0.714**	65.4	10.3	15.1	10,234	6	0.756
67	أذربيجان	**0.713**	70.8	10.2 [b,o]	13.0	8,747	8	0.769
68	البوسنة والهرسك	**0.710**	75.5	8.7 [b,q]	13.0	8,222	12	0.771
69	أوكرانيا	**0.710**	68.6	11.3	14.6	6,535	20	0.794
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	**0.702**	71.9	7.2	14.0	11,764	–3	0.725
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	**0.701**	74.5	8.2	12.3	9,487	3	0.742
72	موريشيوس	**0.701**	72.1	7.2	13.0	13,344	–13	0.712
73	البرازيل	**0.699**	72.9	7.2	13.8	10,607	–3	0.728
74	جورجيا	**0.698**	72.0	12.1 [b,q]	12.6	4,902	26	0.805
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	**0.696**	74.2	6.2	14.2	11,846	–9	0.716
76	أرمينيا	**0.695**	74.2	10.8	11.9	5,495	19	0.787
77	إكوادور	**0.695**	75.4	7.6	13.3	7,931	7	0.749
78	بليز	**0.694**	76.9	9.2	12.4	5,693	16	0.782
79	كولومبيا	**0.689**	73.4	7.4	13.3	8,589	–3	0.732
80	جامايكا	**0.688**	72.3	9.6	11.7	7,207	6	0.748
81	تونس	**0.683**	74.3	6.5	14.5	7,979	1	0.729
82	الأردن	**0.681**	73.1	8.6	13.1	5,956	10	0.755
83	تركيا	**0.679**	72.2	6.5	11.8	13,359	–26	0.679
84	الجزائر	**0.677**	72.9	7.2	12.8	8,320	–6	0.716
85	تونغا	**0.677**	72.1	10.4	13.7	4,038	23	0.792
	تنمية بشرية متوسطة							
86	فيجي	**0.669**	69.2	11.0	13.0	4,315	21	0.771
87	تركمانستان	**0.669**	65.3	9.9 [b,o]	13.0 [h]	7,052	1	0.719
88	الجمهورية الدومينيكية	**0.663**	72.8	6.9	11.9	8,273	–9	0.695
89	الصين	**0.663**	73.5	7.5	11.4	7,258	–4	0.707
90	السلفادور	**0.659**	72.0	7.7	12.1	6,498	0	0.711
91	سري لانكا	**0.658**	74.4	8.2	12.0	4,886	10	0.738
92	تايلند	**0.654**	69.3	6.6	13.5 [n]	8,001	–11	0.683
93	غابون	**0.648**	61.3	7.5	12.7	12,747	–29	0.637
94	سورينام	**0.646**	69.4	7.2 [b,q]	12.0	7,093	–7	0.681
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	**0.643**	66.3	9.2	13.7	4,357	11	0.724
96	باراغواي	**0.640**	72.3	7.8	12.0	4,585	9	0.714
97	الفلبين	**0.638**	72.3	8.7	11.5	4,002	12	0.726
98	بوتسوانا	**0.633**	55.5	8.9	12.4	13,204	–38	0.613
99	جمهورية مولدوفا	**0.623**	68.9	9.7	12.0	3,149	19	0.729
100	منغوليا	**0.622**	67.3	8.3	13.5	3,619	12	0.710

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
101	مصر	**0.620**	70.5	6.5	11.0	5,889	–8	0.657
102	أوزبكستان	**0.617**	68.2	10.0 [b,q]	11.5	3,085	17	0.721
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	**0.614**	69.0	8.8 [b,o]	11.7 [r]	3,266 [s]	13	0.709
104	غيانا	**0.611**	67.9	8.5	12.2	3,302	11	0.702
105	ناميبيا	**0.606**	62.1	7.4	11.8	6,323	–14	0.629
106	هندوراس	**0.604**	72.6	6.5	11.4	3,750	5	0.676
107	ملديف	**0.602**	72.3	4.7	12.4	5,408	–11	0.636
108	إندونيسيا	**0.600**	71.5	5.7	12.7	3,957	2	0.663
109	قيرغيزستان	**0.598**	68.4	9.3	12.6	2,291	17	0.726
110	جنوب أفريقيا	**0.597**	52.0	8.2	13.4	9,812	–37	0.581
111	الجمهورية العربية السورية	**0.589**	74.6	4.9	10.5 [r]	4,760	–9	0.627
112	طاجيكستان	**0.580**	67.3	9.8	11.4	2,020	22	0.709
113	فييت نام	**0.572**	74.9	5.5	10.4	2,995	7	0.646
114	المغرب	**0.567**	71.8	4.4	10.5	4,628	–10	0.594
115	نيكاراغوا	**0.565**	73.8	5.7	10.8	2,567	7	0.652
116	غواتيمالا	**0.560**	70.8	4.1	10.6	4,694	–13	0.583
117	غينيا الإستوائية	**0.538**	51.0	5.4 [b,q]	8.1	22,218	–78	0.454
118	الرأس الأخضر	**0.534**	71.9	3.5 [b,o]	11.2	3,306	–4	0.573
119	الهند	**0.519**	64.4	4.4	10.3	3,337	–6	0.549
120	تيمور – ليشتي	**0.502**	62.1	2.8 [b,o]	11.2	5,303	–23	0.485
121	سوازيلند	**0.498**	47.0	7.1	10.3	5,132	–23	0.482
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	**0.497**	65.9	4.6	9.2	2,321	3	0.548
123	جزر سليمان	**0.494**	67.0	4.5 [b,o]	9.1	2,172	6	0.550
124	كمبوديا	**0.494**	62.2	5.8	9.8	1,868	12	0.566
125	باكستان	**0.490**	67.2	4.9	6.8	2,678	–4	0.523
126	الكونغو	**0.489**	53.9	5.9	9.3	3,258	–9	0.503
127	سان تومي وبرينسيبي	**0.488**	66.1	4.2 [b,o]	10.2	1,918	8	0.553
	تنمية بشرية منخفضة							
128	كينيا	**0.470**	55.6	7.0	9.6	1,628	10	0.541
129	بنغلاديش	**0.469**	66.9	4.8	8.1	1,587	12	0.543
130	غانا	**0.467**	57.1	7.1	9.7	1,385	14	0.556
131	الكاميرون	**0.460**	51.7	5.9	9.8	2,197	–3	0.493
132	ميانمار	**0.451**	62.7	4.0	9.2	1,596	8	0.511
133	اليمن	**0.439**	63.9	2.5	8.6	2,387	–9	0.453
134	بنن	**0.435**	62.3	3.5	9.2	1,499	8	0.491
135	مدغشقر	**0.435**	61.2	5.2 [b,o]	10.2	953	22	0.550
136	موريتانيا	**0.433**	57.3	3.7	8.1	2,118	–5	0.454
137	بابوا غينيا الجديدة	**0.431**	61.6	4.3	5.2	2,227	–10	0.447
138	نيبال	**0.428**	67.5	3.2	8.8	1,201	12	0.506
139	توغو	**0.428**	63.3	5.3	9.6	844	22	0.557
140	جزر القمر	**0.428**	66.2	2.8 [b,o]	10.7	1,176	12	0.507
141	ليسوتو	**0.427**	45.9	5.8	10.3	2,021	–8	0.448
142	نيجيريا	**0.423**	48.4	5.0 [b,q]	8.9	2,156	–12	0.436
143	أوغندا	**0.422**	54.1	4.7	10.4	1,224	5	0.491
144	السنغال	**0.411**	56.2	3.5	7.5	1,816	–7	0.433
145	هايتي	**0.404**	61.7	4.9	6.8 [n]	949	13	0.493
146	أنغولا	**0.403**	48.1	4.4 [b,o]	4.4	4,941	–47	0.353
147	جيبوتي	**0.402**	56.1	3.8 [b,q]	4.7	2,471	–24	0.394
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	**0.398**	56.9	5.1	5.3	1,344	–1	0.441
149	كوت ديفوار	**0.397**	58.4	3.3	6.3	1,625	–10	0.420
150	زامبيا	**0.395**	47.3	6.5	7.2	1,359	–5	0.434
151	غامبيا	**0.390**	56.6	2.8	8.6	1,358	–5	0.426
152	رواندا	**0.385**	51.1	3.3	10.6	1,190	–1	0.432
153	ملاوي	**0.385**	54.6	4.3	8.9	911	6	0.463
154	السودان	**0.379**	58.9	2.9	4.4	2,051	–22	0.373
155	أفغانستان	**0.349**	44.6	3.3	8.0	1,419	–12	0.358
156	غينيا	**0.340**	58.9	1.6 [b,t]	8.6	953	0	0.380

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
157	إثيوبيا	**0.328**	56.1	1.5 [b,o]	8.3	992	–2	0.357
158	سيراليون	**0.317**	48.2	2.9	7.2	809	4	0.360
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	**0.315**	47.7	3.5	6.3	758	4	0.363
160	مالي	**0.309**	49.2	1.4	8.0	1,171	–7	0.312
161	بوركينا فاسو	**0.305**	53.7	1.3 [b,q]	5.8	1,215	–12	0.303
162	ليبريا	**0.300**	59.1	3.9	11.0	320	5	0.509
163	تشاد	**0.295**	49.2	1.5 [b,o]	6.0	1,067	–9	0.298
164	غينيا – بيساو	**0.289**	48.6	2.3 [b,q]	9.1	538	1	0.362
165	موزامبيق	**0.284**	48.4	1.2	8.2	854	–5	0.300
166	بوروندي	**0.282**	51.4	2.7	9.6	402	0	0.400
167	النيجر	**0.261**	52.5	1.4	4.3	675	–3	0.285
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	**0.239**	48.0	3.8	7.8	291	0	0.390
169	زمبابوي	**0.140**	47.0	7.2	9.2	176	0	0.472
	الأراضي أو البلدان الأخرى							
	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	17,924	..	..
	بوتان	..	66.8	..	11.3	5,607	..	..
	كوبا	..	79.0	10.2	17.7	..	..	0.892
	دومينيكا	..	..	..	12.5	8,549	..	..
	إريتريا	..	60.4	..	5.5	643	..	..
	غرينادا	..	75.8	..	13.4	7,998	..	..
	العراق	..	68.5	5.6	9.7	..	..	0.600
	كيريباس	..	..	..	12.3	3,715	..	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	67.7	..	..	..	..	..
	لبنان	..	72.4	..	13.5	13,475	..	..
	جزر مارشال	..	..	9.8 [b,o]	13.0	..	..	0.766
	موناكو	..	..	..	..	..	..	..
	ناورو	..	..	..	8.5	..	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	73.9	..	13.1	..	..	..
	عُمان	..	76.1	..	11.1	25,653	..	..
	بالاو	..	..	12.1 [b,o]	14.9	..	..	0.836
	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	12.3	14,196	..	..
	سانت لوسيا	..	74.2	..	13.0	8,652	..	..
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	72.0	..	13.5	8,535	..	..
	ساموا	..	72.2	..	12.2	4,126	..	..
	سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..
	سيشيل	..	..	..	14.7	19,128	..	..
	الصومال	..	50.4	..	1.8 [r]	..	..	..
	توفالو	..	..	..	11.2	..	..	..
	فانواتو	..	70.8	..	10.4	3,908	..	..
	البلدان المتقدمة							
	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	**0.879**	80.3	11.4	15.9	37,077	—	0.904
	البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	**0.844**	80.0	10.0	13.9	42,370	—	0.845
	البلدان النامية							
	الدول العربية	**0.588**	69.1	5.7	10.8	7,861	—	0.610
	شرق آسيا والمحيط الهادىء	**0.643**	72.6	7.2	11.5	6,403	—	0.692
	أوروبا وآسيا الوسطى	**0.702**	69.5	9.2	13.6	11,462	—	0.740
	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**0.704**	74.0	7.9	13.7	10,642	—	0.746
	جنوب آسيا	**0.516**	65.1	4.6	10.0	3,417	—	0.551
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	**0.389**	52.7	4.5	9.0	2,050	—	0.436
	تنمية بشرية مرتفعة جداً	**0.878**	80.3	11.3	15.9	37,225	—	0.902
	تنمية بشرية مرتفعة	**0.717**	72.6	8.3	13.8	12,286	—	0.749
	تنمية بشرية متوسطة	**0.592**	69.3	6.3	11.0	5,134	—	0.634

الجدول
1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
	2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
تنمية بشرية منخفضة	**0.393**	56.0	4.1	8.2	1,490	—	0.445
أقل البلدان نمواً	**0.386**	57.7	3.7	8.0	1,393	—	0.441
العالم	**0.624**	69.3	7.4	12.3	10,631	—	0.663

ملاحظات

a. تتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل حول طريقة حساب دليل التنمية البشرية.
b. تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحدّدة.
c. استُخدمت في حساب دليل التنمية البشرية تقديرات غير منشورة، عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d). لم تنشر البيانات لأن عدد السكان أقل من 100,000.
d. حُسب على أساس متوسط سنوات الدراسة للكبار في سويسرا.
e. استندت الحسابات إلى معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسويسرا، عن صندوق النقد الدولي (2010a).
f. استندت الحسابات إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الحسابات القومية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية، وبيانات السكان من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، ونسبة سعر الصرف لمعادل القوة الشرائية لسويسرا من البنك الدولي (2010g).
g. لأغراض توحيد الاستخدام يشار إلى جمهورية كوريا بكوريا الجنوبية في نص التقرير.
h. حُسب على أساس خط الانحدار.
i. حُسب على أساس متوسط سنوات الدراسة للكبار في أسبانيا.
j. استندت الحسابات إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لأسبانيا، عن صندوق النقد الدولي (2010a).
k. استندت الحسابات إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الحسابات القومية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية، وبيانات السكان من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، ونسبة سعر الصرف لمعادل القوة الشرائية لأسبانيا من البنك الدولي (2010g).
l. أسعار العام 2007.
m. استندت الحسابات إلى نسبة الدخل القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، عن البنك الدولي (2010g).
n. معهد اليونسكو للإحصاء (2009).
o. استندت الحسابات إلى متوسط سنوات الدراسة للكبار من مسوح الأسر المعيشية من قاعدة بيانات البنك الدولي حول توزيع الدخل.
p. استندت الحسابات إلى عوامل التحويل إلى معادل القوة الشرائية عن صندوق النقد الدولي (2010a)، وبيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، ونسبة الدخل القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، عن البنك الدولي (2010g).
q. استندت الحسابات إلى بيانات المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).
r. يعود إلى التعليم الابتدائي والثانوي فقط، وقد استندت الحسابات إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (2010a).
s. استندت الحسابات إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لفيجي، عن صندوق النقد الدولي (2010a).
t. استندت الحسابات إلى بيانات المسوح الصحية والديمغرافية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المصادر

العمود 1: استندت الحسابات إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، وبارو أند لي (Barro and Lee (2010)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (2010a)، والبنك الدولي (2010g)، وصندوق النقد الدولي (2010a).
العمود 2: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
العمود 3: بارو أند لي (2010).
العمود 4: معهد اليونسكو للإحصاء (2010a).
العمود 5: استندت الحسابات إلى بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (بالسعر الجاري وبالسعر الثابت)، عن البنك الدولي (2010g)، ومعدّلات النمو المستنتج لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من صندوق النقد الدولي (2010a).
العمود 6: استندت الحسابات إلى ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية.
العمود 7: استندت الحسابات إلى البيانات الواردة في الأعمدة 2 إلى 4.

الجدول 2

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2010

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية القيمة							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية التغير		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (النسبة المئوية)			التحسن في ترتيب دليل التنمية البشرية[a]
		1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2005–2010	2009–2010	1980–2010	1990–2010	2000–2010	1980–2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً														
1	النرويج	0.788	0.838	0.869	0.906	0.932	0.937	0.938	0	0	0.58	0.56	0.34	34
2	أستراليا	0.791	0.819	0.887	0.914	0.925	0.935	0.937	0	0	0.57	0.67	0.25	35
3	نيوزيلندا	0.786	0.813	0.846	0.865	0.896	0.904	0.907	0	0	0.48	0.55	0.47	47
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.810	0.857	0.873	0.893	0.895	0.899	0.902	0	0	0.36	0.25	0.10	65
5	آيرلندا	0.720	0.768	0.799	0.855	0.886	0.894	0.895	0	0	0.72	0.76	0.45	26
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	0.875	0.889	0.891	5	0	..	..	..	..
7	هولندا	0.779	0.822	0.853	0.868	0.877	0.888	0.890	3	0	0.44	0.40	0.25	59
8	كندا	0.789	0.845	0.857	0.867	0.880	0.886	0.888	0	0	0.39	0.25	0.24	64
9	السويد	0.773	0.804	0.843	0.889	0.883	0.884	0.885	–3	0	0.45	0.48	–0.04	61
10	ألمانيا	..	0.782	0.820	..	0.878	0.883	0.885	–1	0	..	0.62	..	..
11	اليابان	0.768	0.814	0.837	0.855	0.873	0.881	0.884	1	0	0.47	0.41	0.33	56
12	جمهورية كوريا	0.616	0.725	0.776	0.815	0.851	0.872	0.877	8	0	1.18	0.95	0.74	11
13	سويسرا	0.800	0.824	0.836	0.859	0.870	0.872	0.874	0	0	0.30	0.30	0.18	76
14	فرنسا	0.711	0.766	0.807	0.834	0.856	0.869	0.872	5	2	0.68	0.65	0.45	37
15	إسرائيل	0.748	0.788	0.809	0.842	0.861	0.871	0.872	0	–1	0.51	0.51	0.35	50
16	فنلندا	0.745	0.782	0.810	0.825	0.863	0.869	0.871	–2	–1	0.52	0.54	0.54	49
17	آيسلندا	0.747	0.792	0.815	0.849	0.881	0.869	0.869	–10	0	0.50	0.46	0.23	55
18	بلجيكا	0.743	0.797	0.840	0.863	0.858	0.865	0.867	–1	0	0.51	0.42	0.05	52
19	الدانمرك	0.770	0.797	0.821	0.842	0.860	0.864	0.866	–3	0	0.39	0.41	0.27	69
20	أسبانيا	0.680	0.729	0.789	0.828	0.848	0.861	0.863	1	0	0.79	0.84	0.42	24
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.693	0.774	0.797	0.800	0.842	0.857	0.862	2	0	0.73	0.53	0.75	31
22	اليونان	0.707	0.753	0.761	0.784	0.839	0.853	0.855	3	0	0.63	0.64	0.86	43
23	إيطاليا	0.703	0.764	0.795	0.825	0.838	0.851	0.854	4	0	0.65	0.56	0.35	42
24	لكسمبرغ	0.719	0.784	0.812	0.845	0.856	0.850	0.852	–6	0	0.57	0.42	0.08	48
25	النمسا	0.727	0.777	0.801	0.826	0.841	0.849	0.851	–1	0	0.52	0.45	0.30	58
26	المملكة المتحدة	0.737	0.770	0.824	0.823	0.845	0.847	0.849	–4	0	0.47	0.49	0.31	63
27	سنغافورة	..	..	..	..	0.826	0.841	0.846	1	0	..	..	..	..
28	الجمهورية التشيكية	..	..	0.774	0.801	0.838	0.841	0.841	–2	0	..	..	0.50	..
29	سلوفينيا	..	..	..	0.780	0.813	0.826	0.828	0	0	..	..	0.59	..
30	أندورا	..	..	..	..	0.803	0.822	0.824	2	0	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	..	..	0.738	0.764	0.796	0.815	0.818	5	0	..	..	0.69	..
32	الإمارات العربية المتحدة	0.627	0.693	0.732	0.756	0.794	0.812	0.815	5	1	0.87	0.81	0.76	23
33	مالطة	0.683	0.735	0.754	0.783	0.806	0.813	0.815	–3	–1	0.59	0.51	0.39	57
34	إستونيا	..	..	0.700	0.762	0.805	0.809	0.812	–3	0	..	..	0.63	..
35	قبرص	0.662	0.723	0.766	0.768	0.793	0.809	0.810	4	0	0.67	0.57	0.54	44
36	هنغاريا	0.689	0.692	0.723	0.767	0.798	0.803	0.805	–1	1	0.52	0.76	0.48	66
37	بروني دار السلام	..	0.773	0.787	0.792	0.801	0.804	0.805	–5	–1	..	0.20	0.16	..
38	قطر	..	..	..	0.764	0.799	0.798	0.803	–5	0	..	..	0.49	..
39	البحرين	0.615	0.694	0.738	0.765	0.793	0.798	0.801	–1	0	0.88	0.72	0.46	25
40	البرتغال	0.625	0.694	0.745	0.774	0.775	0.791	0.795	3	1	0.80	0.68	0.27	36
41	بولندا	..	0.683	0.710	0.753	0.775	0.791	0.795	3	–1	..	0.76	0.54	..
42	بربادوس	..	..	..	..	0.775	..	0.788	–1	0	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة														
43	جزر البهاما	..	..	..	..	0.776	0.783	0.784	–3	0	..	..	..	..
44	ليتوانيا	..	0.709	0.677	0.730	0.775	0.782	0.783	–2	0	..	0.50	0.71	..
45	شيلي	0.607	0.675	0.707	0.734	0.762	0.779	0.783	2	0	0.85	0.74	0.65	30
46	الأرجنتين	0.656	0.682	0.709	0.734	0.749	0.772	0.775	4	0	0.56	0.64	0.55	70

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية (القيمة)							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية (التغير)		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (النسبة المئوية)			التحسن في ترتيب دليل التنمية البشرية[a]
		1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2005–2010	2009–2010	1980–2010	1990–2010	2000–2010	1980–2010
47	الكويت	0.675	..	0.760	0.763	0.764	0.769	0.771	–2	0	0.44	..	0.10	80
48	لاتفيا	0.651	0.679	0.652	0.709	0.763	0.769	0.769	–2	0	0.55	0.63	0.81	71
49	الجبل الأسود	..	..	..	..	0.755	..	0.769	–1	0	..	..	..	..
50	رومانيا	..	0.688	0.674	0.690	0.733	0.764	0.767	1	1	..	0.54	1.06	..
51	كرواتيا	..	..	0.690	0.720	0.752	0.765	0.767	–2	–1	..	..	0.63	..
52	أوروغواي	..	0.670	0.691	0.716	0.733	0.760	0.765	0	0	..	0.67	0.67	..
53	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	0.726	0.749	0.755	3	1	..	..	..	..
54	بنما	0.613	0.644	0.672	0.703	0.724	0.751	0.755	4	–1	0.69	0.79	0.70	54
55	المملكة العربية السعودية	0.556	0.620	0.649	0.690	0.732	0.748	0.752	–2	0	1.01	0.96	0.85	21
56	المكسيك	0.581	0.635	0.660	0.698	0.727	0.745	0.750	–2	0	0.85	0.83	0.73	38
57	ماليزيا	0.541	0.616	0.659	0.691	0.726	0.739	0.744	–2	1	1.06	0.94	0.73	19
58	بلغاريا	0.649	0.678	0.678	0.693	0.724	0.741	0.743	–1	–1	0.45	0.46	0.69	82
59	ترينيداد وتوباغو	0.656	0.660	0.662	0.685	0.713	0.732	0.736	1	1	0.38	0.54	0.71	84
60	صربيا	..	..	..	..	0.719	0.733	0.735	–1	–1	..	..	..	..
61	بيلاروس	..	..	..	..	0.706	..	0.732	1	0	..	..	..	..
62	كوستاريكا	0.599	0.639	0.668	0.684	0.708	0.723	0.725	–1	0	0.63	0.63	0.59	68
63	بيرو	0.560	0.608	0.644	0.675	0.695	0.718	0.723	4	0	0.85	0.87	0.69	41
64	ألبانيا	..	0.647	0.633	0.670	0.700	0.716	0.719	–1	0	..	0.52	0.70	..
65	الاتحاد الروسي	..	0.692	0.644	0.662	0.693	0.714	0.719	3	0	..	0.19	0.82	..
66	كازاخستان	..	0.650	0.620	0.614	0.696	0.711	0.714	–1	0	..	0.47	1.51	..
67	أذربيجان	..	..	0.563	0.597	0.655	0.710	0.713	16	0	..	..	1.77	..
68	البوسنة والهرسك	..	..	..	..	0.698	0.709	0.710	–4	0	..	..	..	..
69	أوكرانيا	..	0.690	0.644	0.649	0.696	0.706	0.710	–3	0	..	0.14	0.89	..
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	..	0.536	0.576	0.619	0.660	0.697	0.702	10	2	..	1.35	1.27	..
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	0.634	0.660	0.678	0.697	0.701	1	–1	..	..	0.61	..
72	موريشيوس	0.525	0.602	0.631	0.657	0.685	0.697	0.701	–2	–1	0.96	0.76	0.64	28
73	البرازيل	..	..	..	0.649	0.678	0.693	0.699	0	4	..	..	0.73	..
74	جورجيا	..	..	..	..	0.679	0.695	0.698	–3	0	..	..	..	..
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	0.611	0.620	0.633	0.637	0.666	0.696	0.696	3	–2	0.44	0.58	0.90	85
76	أرمينيا	..	..	0.571	0.620	0.669	0.693	0.695	0	0	..	..	1.15	..
77	إكوادور	0.576	0.612	0.630	0.642	0.676	0.692	0.695	–2	1	0.62	0.64	0.79	72
78	بليز	..	..	..	..	0.690	0.694	0.694	–9	–3	..	..	..	..
79	كولومبيا	0.537	0.579	0.612	0.637	0.658	0.685	0.689	2	1	0.83	0.87	0.79	46
80	جامايكا	0.589	0.620	0.648	0.665	0.676	0.686	0.688	–6	–1	0.52	0.52	0.35	83
81	تونس	0.436	0.526	0.568	0.613	0.650	0.677	0.683	5	0	1.49	1.30	1.07	7
82	الأردن	0.509	0.564	0.595	0.621	0.652	0.677	0.681	2	0	0.97	0.94	0.92	32
83	تركيا	0.467	0.552	0.583	0.629	0.656	0.674	0.679	–1	1	1.24	1.03	0.76	14
84	الجزائر	0.443	0.537	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677	1	1	1.42	1.16	1.18	9
85	تونغا	..	0.619	0.641	0.651	0.663	0.675	0.677	–6	–2	..	0.45	0.39	..
	تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	0.551	0.612	0.636	0.651	0.667	0.667	0.669	–9	0	0.65	0.45	0.28	75
87	تركمانستان	..	..	..	..	0.642	0.662	0.669	0	0	..	..	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	..	0.560	0.591	0.624	0.638	0.660	0.663	0	0	..	0.85	0.61	..
89	الصين	0.368	0.460	0.518	0.567	0.616	0.655	0.663	8	0	1.96	1.83	1.57	2
90	السلفادور	0.456	0.511	0.562	0.606	0.635	0.655	0.659	0	0	1.23	1.27	0.85	16
91	سري لانكا	0.513	0.558	0.584	..	0.635	0.653	0.658	0	0	0.83	0.82	..	51
92	تايلند	0.483	0.546	0.581	0.600	0.631	0.648	0.654	1	0	1.01	0.90	0.86	29
93	غابون	0.510	0.593	0.610	0.616	0.628	0.642	0.648	1	1	0.80	0.45	0.50	62
94	سورينام	..	..	..	..	0.636	0.643	0.646	–5	–1	..	..	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	..	..	..	0.593	0.631	0.637	0.643	–3	0	..	..	0.80	..
96	باراغواي	0.528	0.557	0.580	0.593	0.619	0.634	0.640	0	1	0.64	0.69	0.75	79
97	الفلبين	0.523	0.552	0.569	0.597	0.619	0.635	0.638	–2	–1	0.66	0.72	0.67	78
98	بوتسوانا	0.431	0.576	0.589	0.572	0.593	0.627	0.633	2	0	1.28	0.47	1.01	15
99	جمهورية مولدوفا	..	0.616	0.547	0.552	0.606	0.620	0.623	0	0	..	0.06	1.21	..
100	منغوليا	..	0.520	0.502	0.539	0.588	0.616	0.622	2	0	..	0.90	1.43	..
101	مصر	0.393	0.484	0.523	0.566	0.587	0.614	0.620	2	0	1.52	1.23	0.90	8
102	أوزبكستان	..	..	..	..	0.588	0.612	0.617	–1	1	..	..	..	..
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	0.614	0.612	0.614	–5	–1	..	..	..	..
104	غيانا	0.500	0.472	0.522	0.552	0.585	0.605	0.611	1	0	0.67	1.29	1.02	81

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية القيمة						الترتيب حسب دليل التنمية البشرية التغير		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (النسبة المئوية)			التحسن في ترتيب دليل التنمية البشرية[a]
		1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2005–2010	2009–2010	1980–2010	1990–2010	2000–2010	1980–2010
105	ناميبيا	..	0.553	0.582	0.568	0.577	0.603	0.606	2	0	..	0.46	0.64	..
106	هندوراس	0.436	0.495	0.523	0.552	0.579	0.601	0.604	0	0	1.09	0.99	0.91	27
107	ملديف	..	..	..	0.513	0.560	0.595	0.602	4	0	..	..	1.60	..
108	إندونيسيا	0.390	0.458	0.508	0.500	0.561	0.593	0.600	2	2	1.43	1.35	1.82	12
109	قيرغيزستان	..	0.577	0.515	0.550	0.572	0.594	0.598	0	–1	..	0.18	0.84	..
110	جنوب أفريقيا	..	0.601	0.634	..	0.587	0.594	0.597	–6	–1	..	–0.03	..	..
111	الجمهورية العربية السورية	0.470	0.519	0.546	..	0.576	0.586	0.589	–3	0	0.75	0.63	..	74
112	طاجيكستان	..	0.592	0.501	0.493	0.550	0.576	0.580	0	0	..	–0.10	1.61	..
113	فييت نام	..	0.407	0.457	0.505	0.540	0.566	0.572	1	0	..	1.70	1.24	..
114	المغرب	0.351	0.421	0.450	0.491	0.536	0.562	0.567	1	0	1.59	1.49	1.44	5
115	نيكاراغوا	0.440	0.454	0.473	0.512	0.545	0.562	0.565	–2	0	0.84	1.10	1.00	67
116	غواتيمالا	0.408	0.451	0.479	0.514	0.533	0.556	0.560	0	0	1.05	1.08	0.85	39
117	غينيا الإستوائية	..	..	..	0.477	0.510	0.536	0.538	1	0	..	..	1.21	..
118	الرأس الأخضر	..	..	..	0.500	0.519	0.531	0.534	–1	0	..	..	0.64	..
119	الهند	0.320	0.389	0.415	0.440	0.482	0.512	0.519	1	0	1.61	1.44	1.66	6
120	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	0.497	0.502	11	0	..	..	..	..
121	سوازيلند	..	0.511	0.523	0.490	0.474	0.492	0.498	0	0	..	–0.13	0.17	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	0.354	0.388	0.425	0.460	0.490	0.497	4	1	..	1.69	1.56	..
123	جزر سليمان	..	..	..	0.459	0.483	0.492	0.494	–4	–1	..	..	0.73	..
124	كمبوديا	..	..	0.385	0.412	0.466	0.489	0.494	1	0	..	..	1.81	..
125	باكستان	0.311	0.359	0.389	0.416	0.468	0.487	0.490	–2	0	1.52	1.55	1.64	10
126	الكونغو	0.462	0.499	0.469	0.458	0.470	0.483	0.489	–4	1	0.19	–0.10	0.65	90
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	0.488	–3	–1	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة													
128	كينيا	0.404	0.437	0.435	0.424	0.443	0.464	0.470	–1	0	0.50	0.37	1.03	87
129	بنغلاديش	0.259	0.313	0.350	0.390	0.432	0.463	0.469	1	0	1.99	2.03	1.86	3
130	غانا	0.363	0.399	0.421	0.431	0.443	0.463	0.467	–2	0	0.84	0.79	0.82	77
131	الكاميرون	0.354	0.418	0.408	0.415	0.437	0.456	0.460	–2	0	0.87	0.48	1.02	73
132	ميانمار	..	..	..	..	..	0.444	0.451	6	0	..	..	..	..
133	اليمن	..	..	..	0.358	0.403	0.431	0.439	8	2	..	..	2.04	..
134	بنن	0.264	0.305	0.347	0.386	0.418	0.432	0.435	0	0	1.67	1.78	1.19	4
135	مدغشقر	..	..	..	0.399	0.420	0.436	0.435	–2	–2	..	..	0.86	..
136	موريتانيا	..	0.337	0.368	0.390	0.411	0.429	0.433	0	0	..	1.25	1.05	..
137	بابوا غينيا الجديدة	0.295	0.349	0.386	..	0.408	0.426	0.431	0	1	1.27	1.07	..	22
138	نيبال	0.210	0.316	0.344	0.375	0.400	0.423	0.428	5	2	2.37	1.52	1.34	1
139	توغو	0.347	0.361	0.374	0.399	0.414	0.425	0.428	–4	0	0.70	0.85	0.72	86
140	جزر القمر	..	..	..	..	..	0.426	0.428	–8	–3	..	..	..	..
141	ليسوتو	0.397	0.451	0.452	0.423	0.404	0.423	0.427	–1	0	0.24	–0.27	0.10	91
142	نيجيريا	..	..	..	..	..	0.419	0.423	0	0	..	..	..	..
143	أوغندا	..	0.281	0.312	0.350	0.380	0.416	0.422	4	0	..	2.03	1.87	..
144	السنغال	0.291	0.331	0.338	0.360	0.388	0.408	0.411	0	1	1.15	1.08	1.34	40
145	هايتي	..	..	..	..	0.406	0.410	0.404	–6	–1	..	..	..	..
146	أنغولا	..	..	..	0.349	0.376	0.399	0.403	2	1	..	..	1.45	..
147	جيبوتي	..	..	..	..	0.382	0.399	0.402	–1	–1	..	..	..	..
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	..	0.329	0.330	0.332	0.370	0.392	0.398	1	1	..	0.95	1.81	..
149	كوت ديفوار	0.350	0.360	0.369	0.379	0.383	0.394	0.397	–4	–1	0.42	0.48	0.47	89
150	زامبيا	0.382	0.423	0.371	0.345	0.360	0.387	0.395	1	0	0.11	–0.34	1.35	92
151	غامبيا	..	..	0.312	0.343	0.362	0.385	0.390	–1	0	..	..	1.29	..
152	رواندا	0.249	0.215	0.192	0.277	0.334	0.379	0.385	2	0	1.45	2.92	3.31	13
153	ملاوي	0.258	0.289	0.344	0.344	0.336	0.376	0.385	0	0	1.33	1.44	1.13	20
154	السودان	0.250	0.282	0.310	0.336	0.360	0.375	0.379	–2	0	1.39	1.47	1.19	18
155	أفغانستان	..	..	..	..	0.307	0.342	0.349	1	0	..	..	..	..
156	غينيا	..	..	..	..	0.323	0.338	0.340	–1	0	..	..	..	..
157	إثيوبيا	..	..	..	0.250	0.287	0.324	0.328	3	0	..	..	2.73	..
158	سيراليون	0.229	0.230	0.226	0.236	0.292	0.313	0.317	1	0	1.09	1.62	2.95	53
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	0.265	0.293	0.294	0.299	0.299	0.311	0.315	–1	0	0.58	0.37	0.52	88
160	مالي	0.165	0.187	0.212	0.245	0.279	0.305	0.309	2	0	2.10	2.53	2.34	60
161	بوركينا فاسو	..	..	..	..	0.285	0.303	0.305	0	0	..	..	..	..
162	ليبريا	0.295	..	..	0.294	0.264	0.294	0.300	2	0	0.05	..	0.20	93

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2010

الجدول 2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (النسبة المئوية)			التحسن في ترتيب دليل التنمية البشرية[a]
	القيمة							التغير					
	1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2005–2010	2009–2010	1980–2010	1990–2010	2000–2010	1980–2010
163 تشاد	..	..	..	0.269	0.299	0.293	0.295	–6	0	..	..	0.90	..
164 غينيا – بيساو	..	..	..	..	0.278	0.286	0.289	–1	0	..	..	..	..
165 موزامبيق	0.195	0.178	0.186	0.224	0.263	0.280	0.284	0	0	1.25	2.34	2.37	33
166 بوروندي	0.181	0.236	0.216	0.223	0.239	0.276	0.282	1	0	1.47	0.87	2.33	17
167 النيجر	0.166	0.180	0.192	0.212	0.241	0.258	0.261	–1	0	1.51	1.87	2.09	45
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.267	0.261	0.226	0.201	0.223	0.233	0.239	0	0	–0.37	–0.44	1.75	94
169 زمبابوي	0.241	0.284	0.262	0.232	0.159	0.118	0.140	0	0	–1.81	–3.53	–5.05	95
البلدان المتقدمة													
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.754	0.798	0.827	0.852	0.868	0.876	0.879	—	—	0.51	0.48	0.31	—
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.701	0.761	0.779	0.799	0.829	0.840	0.844	—	—	0.62	0.51	0.54	—
البلدان النامية													
الدول العربية	0.396	0.470	0.505	0.525	0.562	0.583	0.588	—	—	1.32	1.12	1.14	—
شرق آسيا والمحيط الهادىء	0.383	0.466	0.519	0.559	0.600	0.636	0.643	—	—	1.73	1.61	1.40	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.503	0.660	0.628	0.648	0.679	0.698	0.702	—	—	1.11	0.31	0.80	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.573	0.614	0.640	0.660	0.681	0.699	0.704	—	—	0.68	0.68	0.64	—
جنوب آسيا	0.315	0.387	0.415	0.440	0.481	0.510	0.516	—	—	1.65	1.44	1.61	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.293	0.354	0.358	0.315	0.366	0.384	0.389	—	—	0.94	0.46	2.10	—
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.753	0.797	0.827	0.851	0.867	0.875	0.878	—	—	0.51	0.48	0.31	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.556	0.633	0.634	0.659	0.692	0.712	0.717	—	—	0.85	0.62	0.84	—
تنمية بشرية متوسطة	0.361	0.440	0.480	0.510	0.555	0.586	0.592	—	—	1.65	1.49	1.49	—
تنمية بشرية منخفضة	0.271	0.310	0.324	0.332	0.366	0.388	0.393	—	—	1.24	1.19	1.68	—
أقل البلدان نمواً	0.251	0.292	0.311	0.325	0.357	0.382	0.386	—	—	1.44	1.40	1.72	—
العالم	0.455	0.526	0.554	0.570	0.598	0.619	0.624	—	—	1.05	0.85	0.89	—

ملاحظات

a. جرى القياس على أساس الانحراف عن المسار (انظر الفصل 2).
انخفاض الأرقام يعني سرعة التحسن.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 7: استندت الحسابات إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، وبارو أند لي (2010)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (2010a)، والبنك الدولي (2010g)، وصندوق النقد الدولي (2010a).
الأعمدة 8 إلى 13: استندت الحسابات إلى قيمة دليل التنمية البشرية للأعوام المعنية.

الجدول 3

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية[a]	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة				دليل متوسط العمر المتوقّع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة[c]		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة[d]		دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة[e]		معامل جيني للدخل
		القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (النسبة المئوية)	التغير في الترتيب[b]		القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	
		2010	2010	2010	2010		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2000–2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	0.938	**0.876**	**6.6**	0		0.927	4.0	0.919	2.4	0.788	13.1[f]	25.8
2	أستراليا	0.937	**0.864**	**7.9**	0		0.934	4.7	0.982	1.7	0.702	16.6[f]	35.2
3	نيوزيلندا	0.907	..	..	..		0.912	5.0	..	..	..	..	36.2
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.902	**0.799**	**11.4**	–9		0.886	6.0	0.863	3.2	0.667	23.5[f]	40.8
5	آيرلندا	0.895	**0.813**	**9.2**	–3		0.911	4.6	0.888	3.2	0.664	18.8[f]	34.3
6	ليختنشتاين	0.891	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	0.890	**0.818**	**8.1**	1		0.911	4.6	0.834	4.0	0.720	15.3[f]	30.9
8	كندا	0.888	**0.812**	**8.6**	–2		0.918	5.0	0.834	3.2	0.698	17.1[f]	32.6
9	السويد	0.885	**0.824**	**6.9**	4		0.934	3.7	0.825	3.6	0.726	13.0[f]	25.0
10	ألمانيا	0.885	**0.814**	**8.0**	3		0.911	4.4	0.858	2.3	0.689	16.7[f]	28.3
11	اليابان	0.884	..	..	..		0.961	3.9	..	..	..	..	24.9
12	جمهورية كوريا	0.877	**0.731**	**16.7**	–18		0.902	4.8	0.663	25.5	0.653	18.4[f]	31.6
13	سويسرا	0.874	**0.813**	**7.1**	4		0.941	4.4	0.786	2.0	0.725	14.3[f]	33.7
14	فرنسا	0.872	**0.792**	**9.2**	–3		0.932	4.5	0.751	9.1	0.709	13.9[f]	32.7
15	إسرائيل	0.872	**0.763**	**12.5**	–11		0.922	4.8	0.799	7.9	0.603	23.7[f]	39.2
16	فنلندا	0.871	**0.806**	**7.5**	2		0.913	4.0	0.805	4.7	0.711	13.4[f]	26.9
17	آيسلندا	0.869	**0.811**	**6.6**	5		0.948	3.5	0.854	2.6	0.659	13.4[f]	..
18	بلجيكا	0.867	**0.794**	**8.4**	2		0.911	4.6	0.784	5.2	0.701	15.1[f]	33.0
19	الدانمرك	0.866	**0.810**	**6.5**	6		0.884	4.8	0.813	3.0	0.738	11.3[f]	24.7
20	أسبانيا	0.863	**0.779**	**9.7**	0		0.928	4.4	0.781	5.7	0.653	18.5[f]	34.7
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.862	..	..	..		0.950	4.1	..	..	..	..	43.4
22	اليونان	0.855	**0.768**	**10.2**	–2		0.907	4.0	0.788	5.8	0.633	19.9[f]	34.3
23	إيطاليا	0.854	**0.752**	**12.0**	–5		0.931	4.3	0.706	11.8	0.645	19.4[f]	36.0
24	لكسمبرغ	0.852	**0.775**	**9.0**	2		0.903	4.8	0.692	6.2	0.746	15.7[f]	..
25	النمسا	0.851	**0.787**	**7.5**	5		0.913	4.5	0.753	2.4	0.709	15.1[f]	29.1
26	المملكة المتحدة	0.849	**0.766**	**9.7**	1		0.900	4.9	0.766	2.1	0.653	21.0[f]	36.0
27	سنغافورة	0.846	..	..	..		0.925	3.8	..	..	..	..	42.5
28	الجمهورية التشيكية	0.841	**0.790**	**6.1**	8		0.862	4.3	0.859	1.3	0.667	12.2[f]	25.8
29	سلوفينيا	0.828	**0.771**	**6.9**	5		0.891	4.3	0.750	4.0	0.685	12.2[f]	31.2
30	أندورا	0.824	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	0.818	**0.764**	**6.7**	3		0.816	6.5	0.821	1.7	0.664	11.7[f]	25.8
32	الإمارات العربية المتحدة	0.815	..	..	..		0.846	7.4	..	..	..	..	..
33	مالطة	0.815	..	..	..		0.897	5.6	..	..	..	..	..
34	إستونيا	0.812	**0.733**	**9.8**	0		0.784	7.9	0.851	3.1	0.590	17.7[f]	36.0
35	قبرص	0.810	**0.716**	**11.7**	–1		0.901	5.1	0.626	15.7	0.650	13.8[f]	..
36	هنغاريا	0.805	**0.736**	**8.6**	3		0.796	6.6	0.815	4.1	0.614	14.7[g]	30.0
37	بروني دار السلام	0.805	..	..	..		0.860	5.4	..	..	..	..	..
38	قطر	0.803	..	..	..		0.820	7.4	..	..	..	..	41.1
39	البحرين	0.801	..	..	..		0.816	8.1	..	..	..	..	..
40	البرتغال	0.795	**0.700**	**11.9**	–1		0.891	4.8	0.670	5.7	0.575	23.9[f]	38.5
41	بولندا	0.795	**0.709**	**10.8**	1		0.829	6.4	0.728	7.1	0.590	18.4[f]	34.9
42	بربادوس	0.788	..	..	..		0.841	7.9	..	..	0.631	16.1[g]	..
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	0.784	**0.671**	**14.4**	–4		0.777	9.7	0.665	7.9	0.586	24.5[g]	..
44	ليتوانيا	0.783	**0.693**	**11.5**	1		0.752	8.8	0.804	4.3	0.551	20.6[f]	35.8
45	شيلي	0.783	**0.634**	**19.0**	–10		0.867	6.9	0.656	13.3	0.448	34.1[f]	52.0

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية[a]	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة				دليل متوسط العمر المتوقّع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة[c]		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة[d]		دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة[e]		معامل جيني للدخل
			القيمة	الفارق الإجمالي (النسبة المئوية)	التغير في الترتيب[b]		القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	
		2010	2010	2010	2010		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2000–2010
46	الأرجنتين	0.775	**0.622**	**19.7**	–11		0.790	10.4	0.672	12.1	0.460	34.4[f]	48.8
47	الكويت	0.771	..	..	..		0.850	7.3	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	0.769	**0.684**	**11.0**	2		0.768	8.5	0.778	3.3	0.536	20.5[f]	36.3
49	الجبل الأسود	0.769	**0.693**	**9.9**	4		0.801	7.3	0.711	9.6	0.584	12.6[h]	36.9
50	رومانيا	0.767	**0.675**	**12.1**	3		0.751	10.9	0.693	13.1	0.590	12.2[g]	32.1
51	كرواتيا	0.767	**0.650**	**15.3**	–2		0.844	6.0	0.636	10.4	0.512	27.8[g]	29.0
52	أوروغواي	0.765	**0.642**	**16.1**	–2		0.806	10.1	0.653	10.8	0.504	26.3[f]	47.1
53	الجماهيرية العربية الليبية	0.755	..	..	..		0.759	12.1	..	..	..	..	..
54	بنما	0.755	**0.541**	**28.3**	–20		0.766	13.6	0.644	9.9	0.321	52.6[f]	54.9
55	المملكة العربية السعودية	0.752	..	..	..		0.737	12.7	..	..	..	..	..
56	المكسيك	0.750	**0.593**	**21.0**	–8		0.787	12.3	0.564	17.9	0.469	31.6[f]	51.6
57	ماليزيا	0.744	..	..	..		0.797	8.0	..	..	0.488	28.7[f]	37.9
58	بلغاريا	0.743	**0.659**	**11.3**	5		0.771	9.4	0.682	8.1	0.545	16.1[g]	29.2
59	ترينيداد وتوباغو	0.736	**0.621**	**15.5**	–2		0.653	17.4	0.611	6.6	0.601	21.9[h]	40.3
60	صربيا	0.735	**0.656**	**10.8**	6		0.783	9.0	0.640	11.1	0.562	12.2[h]	28.2
61	بيلاروس	0.732	**0.664**	**9.3**	9		0.716	8.8	0.683	8.0	0.599	11.1[g]	28.8
62	كوستاريكا	0.725	**0.576**	**20.6**	–6		0.858	8.3	0.519	17.7	0.428	33.7[f]	48.9
63	بيرو	0.723	**0.501**	**30.7**	–26		0.709	16.5	0.510	30.2	0.348	42.7[g]	50.5
64	ألبانيا	0.719	**0.627**	**12.7**	4		0.802	10.9	0.601	12.7	0.512	14.4[g]	33.0
65	الاتحاد الروسي	0.719	**0.636**	**11.5**	7		0.661	11.5	0.631	11.2	0.616	11.9[g]	43.7
66	كازاخستان	0.714	**0.617**	**13.6**	3		0.595	17.2	0.753	5.3	0.525	17.6[h]	30.9
67	أذربيجان	0.713	**0.614**	**13.8**	3		0.613	23.8	0.646	12.0	0.586	4.4[g]	16.8
68	البوسنة والهرسك	0.710	**0.565**	**20.4**	–2		0.798	9.2	0.545	19.4	0.416	31.1[g]	36.3
69	أوكرانيا	0.710	**0.652**	**8.1**	14		0.685	11.0	0.795	2.8	0.509	10.4[f]	27.6
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	0.702	..	..	..		0.680	17.3	..	..	..	..	38.3
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.701	**0.584**	**16.7**	4		0.773	10.4	0.527	17.5	0.489	21.8[h]	42.8
72	موريشيوس	0.701	..	..	..		0.731	11.4	..	..	..	..	..
73	البرازيل	0.699	**0.509**	**27.2**	–15		0.698	16.6	0.470	25.7	0.401	37.6[f]	55.0
74	جورجيا	0.698	**0.579**	**17.0**	5		0.667	19.0	0.749	4.9	0.388	25.9[h]	40.8
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	0.696	**0.549**	**21.2**	–1		0.745	13.3	0.495	17.0	0.449	32.0[f]	43.4
76	أرمينيا	0.695	**0.619**	**11.0**	12		0.727	15.3	0.675	6.5	0.483	10.8[g]	30.2
77	إكوادور	0.695	**0.554**	**20.2**	3		0.745	15.2	0.501	21.8	0.458	23.4[f]	54.4
78	بليز	0.694	**0.495**	**28.7**	–16		0.788	12.4	0.545	19.8	0.282	48.5[g]	59.6
79	كولومبيا	0.689	**0.492**	**28.6**	–18		0.718	15.1	0.482	23.9	0.344	43.6[f]	58.5
80	جامايكا	0.688	**0.574**	**16.6**	9		0.690	16.7	0.619	8.3	0.442	24.1[g]	45.5
81	تونس	0.683	**0.511**	**25.2**	–6		0.751	12.7	0.378	38.7	0.469	21.8[i]	40.8
82	الأردن	0.681	**0.550**	**19.2**	7		0.729	13.3	0.508	25.1	0.450	18.7[g]	37.7
83	تركيا	0.679	**0.518**	**23.6**	1		0.690	16.5	0.405	27.4	0.498	26.5[h]	41.2
84	الجزائر	0.677	..	..	..		0.688	17.9	..	..	..	..	35.3
85	تونغا	0.677	..	..	..		0.705	14.5	0.721	5.1	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة												
86	فيجي	0.669	..	..	..		0.671	13.9	0.679	11.0	..	..	..
87	تركمانستان	0.669	**0.493**	**26.4**	–12		0.520	27.5	0.647	10.2	0.355	38.7[g]	40.8
88	الجمهورية الدومينيكية	0.663	**0.499**	**24.8**	–7		0.678	18.9	0.450	22.2	0.407	32.6[f]	48.4
89	الصين	0.663	**0.511**	**23.0**	0		0.714	15.6	0.453	23.2	0.412	29.5[i]	41.5
90	السلفادور	0.659	**0.477**	**27.6**	–14		0.687	16.5	0.415	32.5	0.382	32.7[f]	46.9
91	سري لانكا	0.658	**0.546**	**17.1**	11		0.756	12.3	0.519	17.9	0.414	20.8[g]	41.1
92	تايلند	0.654	**0.516**	**21.2**	5		0.706	9.5	0.491	18.0	0.396	34.0[g]	42.5
93	غابون	0.648	**0.512**	**21.0**	5		0.446	31.9	0.575	7.3	0.523	22.1[g]	41.5
94	سورينام	0.646	**0.489**	**24.3**	–7		0.651	16.7	0.475	20.1	0.378	34.9[g]	52.8
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	0.643	**0.398**	**38.0**	–17		0.534	27.2	0.510	28.7	0.232	54.2[f]	57.2
96	باراغواي	0.640	**0.482**	**24.7**	–6		0.663	19.9	0.494	19.8	0.342	33.4[f]	53.2
97	الفلبين	0.638	**0.518**	**18.9**	11		0.705	15.0	0.554	12.9	0.355	28.0[g]	44.0
98	بوتسوانا	0.633	..	..	..		0.417	25.9	..	..	..	..	61.0
99	جمهورية مولدوفا	0.623	**0.539**	**13.5**	16		0.673	13.1	0.635	7.5	0.367	19.4[g]	37.4
100	منغوليا	0.622	**0.527**	**15.2**	16		0.579	22.6	0.635	5.8	0.399	16.4[g]	36.6
101	مصر	0.620	**0.449**	**27.5**	–7		0.641	19.8	0.304	43.6	0.465	15.9[g]	32.1
102	أوزبكستان	0.617	**0.521**	**15.7**	17		0.565	25.9	0.672	1.4	0.372	17.9[h]	36.7

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية[a]	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة				دليل متوسط العمر المتوقّع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة[c]		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة[d]		دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة[e]		معامل جيني للدخل
			الفارق الإجمالي (النسبة المئوية)		التغير في الترتيب[b]		الفارق (النسبة المئوية)		الفارق (النسبة المئوية)		الفارق (النسبة المئوية)		
		القيمة	القيمة				القيمة		القيمة		القيمة		
		2010	2010	2010	2010		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2000–2010
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	0.614	**39.0**	**0.375**	–11	..	20.5	0.616	22.4	0.503	63.1[f]	0.170	..
104	غيانا	0.611	**18.6**	**0.497**	7	..	25.2	0.567	9.6	0.588	20.3[f]	0.369	43.2
105	ناميبيا	0.606	**44.3**	**0.338**	–15	..	24.5	0.503	27.8	0.429	68.3[h]	0.178	74.3
106	هندوراس	0.604	**30.6**	**0.419**	–4	..	19.7	0.669	31.0	0.379	39.7[f]	0.291	55.3
107	ملديف	0.602	**15.6**	**0.508**	14	..	15.5	0.700	11.5	0.433	19.5[g]	0.434	37.4
108	إندونيسيا	0.600	**17.7**	**0.494**	9	..	16.8	0.678	21.4	0.424	14.8[g]	0.418	37.6
109	قيرغيزستان	0.598	**15.1**	**0.508**	15	..	21.6	0.601	11.1	0.611	12.2[g]	0.357	33.5
110	جنوب أفريقيا	0.597	**31.2**	**0.411**	–1	..	30.2	0.353	20.8	0.529	40.9[h]	0.373	57.8
111	الجمهورية العربية السورية	0.589	**20.8**	**0.467**	4	..	11.1	0.769	31.5	0.312	18.3[g]	0.424	..
112	طاجيكستان	0.580	**19.1**	**0.469**	6	..	31.0	0.517	9.4	0.608	15.3[g]	0.328	33.6
113	فييت نام	0.572	**16.4**	**0.478**	9	..	13.8	0.750	17.1	0.398	18.2[g]	0.367	37.8
114	المغرب	0.567	**28.1**	**0.407**	2	..	18.3	0.671	42.7	0.246	20.7[g]	0.409	40.9
115	نيكاراغوا	0.565	**24.6**	**0.426**	6	..	15.6	0.718	33.3	0.333	23.8[g]	0.324	52.3
116	غواتيمالا	0.560	**33.6**	**0.372**	0	..	20.4	0.640	36.1	0.270	42.5[f]	0.297	53.7
117	غينيا الإستوائية	0.538	**..**	**..**	..	..	48.2	0.255	29.2	0.297	..	..	..
118	الرأس الأخضر	0.534	**..**	**..**	..	..	16.4	0.688	30.7	0.277	..	..	50.4
119	الهند	0.519	**29.6**	**0.365**	0	..	31.3	0.483	40.6	0.255	14.7[g]	0.397	36.8
120	تيمور – ليشتي	0.502	**33.3**	**0.334**	–4	..	34.3	0.438	44.3	0.197	19.2[g]	0.433	31.9
121	سوازيلند	0.498	**35.7**	**0.320**	–7	..	36.4	0.272	38.3	0.336	32.3[g]	0.359	50.7
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.497	**24.8**	**0.374**	5	..	27.6	0.526	30.5	0.287	15.5[g]	0.345	32.6
123	جزر سليمان	0.494	**..**	**..**	..	..	25.2	0.557	30.2	0.284	..	..	..
124	كمبوديا	0.494	**28.8**	**0.351**	3	..	33.4	0.445	31.1	0.331	21.4[g]	0.295	44.2
125	باكستان	0.490	**31.5**	**0.336**	1	..	32.9	0.501	46.4	0.196	10.6[g]	0.385	31.2
126	الكونغو	0.489	**31.8**	**0.334**	0	..	41.9	0.312	30.0	0.330	22.0[g]	0.360	47.3
127	سان تومي وبرينسيبي	0.488	**..**	**..**	..	..	34.4	0.479	22.7	0.324	..	..	50.6
	تنمية بشرية منخفضة												
128	كينيا	0.470	**31.9**	**0.320**	–1	..	37.2	0.354	29.2	0.369	28.8[g]	0.252	47.7
129	بنغلاديش	0.469	**29.4**	**0.331**	1	..	25.3	0.555	44.8	0.219	14.8[g]	0.299	31.0
130	غانا	0.467	**25.4**	**0.349**	7	..	39.7	0.354	7.5	0.487	25.4[g]	0.246	42.8
131	الكاميرون	0.460	**33.9**	**0.304**	–1	..	44.4	0.279	35.3	0.312	19.9[g]	0.321	44.6
132	ميانمار	0.451	**..**	**..**	..	..	38.2	0.418	..	..	..	..	..
133	اليمن	0.439	**34.2**	**0.289**	–2	..	31.2	0.477	49.8	0.149	17.6[g]	0.341	37.7
134	بنن	0.435	**35.2**	**0.282**	–5	..	39.7	0.404	44.1	0.202	19.2[g]	0.276	38.6
135	مدغشقر	0.435	**29.2**	**0.308**	3	..	36.4	0.415	30.8	0.320	19.3[g]	0.220	47.2
136	موريتانيا	0.433	**35.1**	**0.281**	–5	..	38.9	0.361	43.2	0.199	21.5[g]	0.310	39.0
137	بابوا غينيا الجديدة	0.431	**..**	**..**	..	..	28.5	0.470	..	..	..	..	50.9
138	نيبال	0.428	**31.9**	**0.292**	3	..	24.3	0.569	43.3	0.193	26.4[g]	0.226	47.3
139	توغو	0.428	**32.9**	**0.287**	2	..	35.4	0.443	41.5	0.264	20.0[g]	0.203	34.4
140	جزر القمر	0.428	**43.9**	**0.240**	–11	..	27.0	0.534	47.4	0.185	54.0[h]	0.140	64.3
141	ليسوتو	0.427	**34.0**	**0.282**	0	..	36.6	0.260	24.9	0.368	39.5[h]	0.234	52.5
142	نيجيريا	0.423	**41.7**	**0.246**	–6	..	51.1	0.220	46.0	0.228	25.1[g]	0.298	42.9
143	أوغندا	0.422	**32.1**	**0.286**	5	..	40.7	0.321	28.2	0.321	26.4[g]	0.229	42.6
144	السنغال	0.411	**36.2**	**0.262**	0	..	37.4	0.359	47.3	0.172	21.1[g]	0.293	39.2
145	هايتي	0.404	**40.8**	**0.239**	–7	..	32.9	0.443	40.7	0.219	47.9[h]	0.141	59.5
146	أنغولا	0.403	**39.9**	**0.242**	–4	..	53.7	0.206	26.2	0.207	36.4[g]	0.334	58.6
147	جيبوتي	0.402	**37.3**	**0.252**	0	..	41.0	0.338	47.0	0.144	21.3[g]	0.329	39.9
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	0.398	**28.4**	**0.285**	9	..	37.5	0.365	28.7	0.237	17.6[g]	0.268	34.6
149	كوت ديفوار	0.397	**36.1**	**0.254**	3	..	40.5	0.361	44.8	0.160	20.5[g]	0.281	48.4
150	زامبيا	0.395	**31.5**	**0.270**	7	..	46.5	0.231	24.2	0.330	20.8[g]	0.259	50.7
151	غامبيا	0.390	**39.0**	**0.238**	–2	..	38.5	0.356	44.7	0.174	33.3[g]	0.218	47.3
152	رواندا	0.385	**37.0**	**0.243**	3	..	47.4	0.259	30.7	0.263	31.5[g]	0.210	46.7
153	ملاوي	0.385	**32.1**	**0.261**	8	..	40.3	0.327	34.7	0.256	19.7[g]	0.213	39.0
154	السودان	0.379	**..**	**..**	..	..	38.5	0.379	..	..	..	..	..
155	أفغانستان	0.349	**..**	**..**	..	..	58.8	0.161	39.3	0.199	..	..	..
156	غينيا	0.340	**38.4**	**0.209**	–1	..	44.5	0.341	42.6	0.135	26.8[g]	0.199	43.3
157	إثيوبيا	0.328	**34.3**	**0.216**	1	..	42.1	0.331	38.2	0.137	20.8[g]	0.220	29.8
158	سيراليون	0.317	**39.3**	**0.193**	–1	..	44.5	0.248	48.2	0.150	22.2[g]	0.192	42.5
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	0.315	**42.0**	**0.183**	–3	..	49.8	0.220	45.9	0.163	28.1[g]	0.170	43.6

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية[a]	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقّع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة[c]		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة[d]		دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة[e]		معامل جيني للدخل
		القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (النسبة المئوية)	التغير في الترتيب[b]	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	
		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2000–2010
160	مالي	0.309	**0.191**	**38.3**	0	0.231	50.1	0.133	36.9	0.227	25.4[g]	39.0
161	بوركينا فاسو	0.305	**0.195**	**36.2**	3	0.296	44.5	0.108	37.3	0.231	25.3[g]	39.6
162	ليبريا	0.300	**0.188**	**37.3**	1	0.351	43.3	0.225	46.4	0.084	19.0[g]	52.6
163	تشاد	0.295	**0.179**	**39.3**	0	0.210	54.5	0.119	37.8	0.229	20.8[g]	39.8
164	غينيا – بيساو	0.289	**0.166**	**42.4**	–2	0.215	52.5	0.172	40.3	0.124	32.5[h]	35.5
165	موزامبيق	0.284	**0.155**	**45.3**	–2	0.244	45.7	0.144	28.2	0.107	58.1[g]	47.1
166	بوروندي	0.282	**0.177**	**37.0**	2	0.259	47.8	0.206	36.3	0.104	24.9[g]	33.3
167	النيجر	0.261	**0.173**	**33.9**	2	0.274	46.8	0.109	31.3	0.173	21.1[h]	43.9
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.239	**0.153**	**36.2**	0	0.209	52.9	0.244	29.1	0.070	22.1[g]	44.4
169	زمبابوي	0.140	**0.098**	**29.9**	0	0.281	34.2	0.416	20.1	0.008	34.5[h]	50.1
	البلدان المتقدمة											
	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.879	**0.789**	**10.2**	..	0.907	5.0	0.810	5.6	0.669	19.5	..
	البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	0.844	**0.756**[j]	**10.5**	..	0.900[j]	5.3	0.790[j]	4.3	0.607[j]	21.8	..
	البلدان النامية											
	الدول العربية	0.588	**0.426**[j]	**27.6**	..	0.619[j]	21.6	0.289[j]	43.4	0.432[j]	17.7	..
	شرق آسيا والمحيط الهادىء	0.643	**0.505**[j]	**21.5**	..	0.699[j]	16.3	0.452[j]	21.2	0.407[j]	27.1	..
	أوروبا وآسيا الوسطى	0.702	**0.607**	**13.6**	..	0.672	14.3	0.623	11.9	0.535	16.1	..
	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.704	**0.527**	**25.1**	..	0.728	15.1	0.510	22.1	0.395	37.6	..
	جنوب آسيا	0.516	**0.361**	**30.2**	..	0.499	30.4	0.246	41.3	0.383	18.2	..
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.389	**0.261**	**32.8**	..	0.294	43.8	0.254	34.1	0.238	26.0	..
	تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.878	**0.789**	**10.2**	..	0.907	5.0	0.810	5.7	0.668	19.5	..
	تنمية بشرية مرتفعة	0.717	**0.575**	**19.8**	..	0.718	13.8	0.561	17.6	0.472	28.1	..
	تنمية بشرية متوسطة	0.592	**0.449**	**24.3**	..	0.611	22.4	0.369	29.3	0.401	21.9	..
	تنمية بشرية منخفضة	0.393	**0.267**	**32.0**	..	0.348	40.8	0.227	38.2	0.242	23.2	..
	أقل البلدان نمواً	0.386	**0.263**	**31.9**	..	0.375	39.0	0.209	38.0	0.232	22.3	..
	العالم	0.624	**0.489**	**21.7**	..	0.630	21.3	0.436	28.2	0.425	22.7	..

ملاحظات

a. تتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل حول طريقة حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

b. يُحسب التغيّر في الترتيب في البلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

c. حُسب عامل عدم المساواة بالاستناد إلى جداول الوفيات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

d. حُسب عامل عدم المساواة بالاستناد إلى بيانات من مسوح مختلفة للأسر المعيشية منها: دراسة الدخل في لكسمبرغ، ومسح الاتحاد الأوروبي حول الدخل والظروف المعيشية الصادر عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وقاعدة بيانات البنك الدولي حول توزيع الدخل، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لليونيسيف، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومسح الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية.

e. حُسب عامل عدم المساواة بالاستناد إلى بيانات من مسوح مختلفة للأسر المعيشية منها: دراسة الدخل في لكسمبرغ، ومسح الاتحاد الأوروبي حول الدخل والظروف المعيشية الصادر عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وقاعدة بيانات البنك الدولي حول توزيع الدخل، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لليونيسيف، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقاعدة البيانات عن تفاوت الدخل في العالم للمعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة.

f. جرى تقدير التفاوت على أساس نصيب الفرد المتاح من دخل الأسرة.

g. جرى تقدير عدم المساواة بالاستناد إلى الدخل المحتسب على أساس منهجية مطابقة مؤشرات الأصول هارتغن وكلاسن (Harttgen and Klasen) (2010).

h. جرى تقدير عدم المساواة بالاستناد إلى شريحة الدخل وفق المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة.

i. جرى تقدير التفاوت في مستوى المعيشة على أساس نصيب الفرد من استهلاك الأسرة.

j. استندت الحسابات إلى أقلّ من نصف عدد البلدان.

المصادر

العمود 1: استندت الحسابات إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، وبارو أند لي (2010)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (2010a)، والبنك الدولي (2010g)، وصندوق النقد الدولي (2010a).

العمود 2: حُسب على أساس المتوسّط الهندسي للأعمدة 5 و7 و9 باستخدام منهجيّة الملاحظة الفنيّة 2.

الأعمدة 3 و6 و8 و10: استندت الحسابات إلى بيانات جداول الوفيّات الصادرة عن الأمم المتحدة، ودراسة الدخل في لكسمبرغ، ومسح الاتحاد الأوروبي حول الدخل والظروف المعيشية الصادر عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وقاعدة بيانات البنك الدولي حول توزيع الدخل، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لليونيسيف، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومسح الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية، وقاعدة البيانات عن تفاوت الدخل في العالم للمعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة باستخدام منهجيّة الملاحظة الفنيّة 2.

العمود 4: استندت الحسابات إلى بيانات العمودين 1 و2.

العمود 5: استندت الحسابات إلى بيانات العمود 6 والمؤشر غير المعدّل لمتوسط العمر المتوقع.

العمود 7: استندت الحسابات إلى بيانات العمود 10 والمؤشر غير المعدّل للتعليم.

العمود 9: استندت الحسابات إلى المؤشر غير المعدّل للدخل.

العمود 11: البنك الدولي (2010c).

الجدول 4

دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين[a]		نسبة وفيات الأمهات[b]	معدل خصوبة المراهقات[c]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق)		معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)		معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49)	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص
		الترتيب	القيمة			الإناث	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور		(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)
		2008	2008	2003–2008[d]	1990–2008[d]	2008	2010	2010	2008	2008	1990–2008[d]	1990–2008[d]	2000–2008[d]
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	**5**	**0.234**	7	8.6	36.1	99.3	99.1	77.3	82.6	88.4	..	..
2	أستراليا	**18**	**0.296**	4	14.9	29.7	95.1	97.2	69.9	83.0	70.8	..	99 [e]
3	نيوزيلندا	**25**	**0.320**	9	22.6	33.6	71.6	73.5	72.1	84.5	..	..	94 [e]
4	الولايات المتحدة الأمريكية	**37**	**0.400**	11	35.9	17.0 [f]	95.3	94.5	68.7	80.6	72.8	..	99
5	آيرلندا	**29**	**0.344**	1	15.9	15.5	82.3	81.5	62.8	80.7	89.0	..	100
6	ليختنشتاين	**..**	**..**	..	..	24.0	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	**1**	**0.174**	6	3.8	39.1	86.3	89.2	73.4	85.4	67.0	..	100
8	كندا	**16**	**0.289**	7	12.8	24.9	92.3	92.7	74.3	82.7	74.0	..	100
9	السويد	**3**	**0.212**	3	7.7	47.0	87.9	87.1	77.1	81.8	..	..	..
10	ألمانيا	**7**	**0.240**	4	7.7	31.1	91.3	92.8	70.8	82.3	..	..	100 [g]
11	اليابان	**12**	**0.273**	6	4.7	12.3	80.0	82.3	62.1	85.2	54.3	..	100
12	جمهورية كوريا	**20**	**0.310**	14	5.5	13.7	79.4	91.7	54.5	75.6	80.2	..	100
13	سويسرا	**4**	**0.228**	5	5.5	27.2	62.9	74.5	76.6	87.8	..	..	100 [g]
14	فرنسا	**11**	**0.260**	8	6.9	19.6	79.6	84.6	65.8	74.9	71.0	..	..
15	إسرائيل	**28**	**0.332**	4	14.3	14.2	78.9	77.2	61.1	70.1	..	..	..
16	فنلندا	**8**	**0.248**	7	11.4	41.5	70.1	70.1	73.9	77.7	..	..	100
17	آيسلندا	**13**	**0.279**	4	15.1	33.3	66.3	57.7	81.7	89.9	..	..	..
18	بلجيكا	**6**	**0.236**	8	7.7	36.2	75.7	79.8	60.9	73.5	74.6	..	..
19	الدانمرك	**2**	**0.209**	3	6.0	38.0	59.0	65.6	77.2	84.3	..	..	..
20	أسبانيا	**14**	**0.280**	4	12.1	33.6	70.9	75.7	63.2	81.7	65.7	..	..
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	**..**	**..**	..	5.7	..	67.3	71.0	60.5	79.2	84.0	..	..
22	اليونان	**23**	**0.317**	3	8.9	14.7	64.4	72.0	55.4	79.0	76.2	..	..
23	إيطاليا	**9**	**0.251**	3	4.9	20.2	76.5	84.1	51.6	74.5	..	..	99 [e]
24	لكسمبرغ	**24**	**0.318**	12	12.3	23.3	66.4	73.9	58.1	73.9	..	..	100
25	النمسا	**19**	**0.300**	4	12.8	26.6	67.3	85.9	68.3	81.0	..	..	..
26	المملكة المتحدة	**32**	**0.355**	8	24.1	19.6	68.8	67.8	69.2	82.2	82.0	..	..
27	سنغافورة	**10**	**0.255**	14	4.5	24.5	57.3	64.8	60.6	81.8	..	..	100 [e]
28	الجمهورية التشيكية	**27**	**0.330**	4	10.6	16.0	85.5	87.6	61.1	78.1	..	..	100
29	سلوفينيا	**17**	**0.293**	6	4.9	10.0	45.9	63.7	67.5	75.4	..	..	100
30	أندورا	**..**	**..**	..	..	25.0	50.8	50.9 [h]	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	**31**	**0.352**	6	20.7	19.3	80.8	87.1	61.3	76.5	..	..	100
32	الإمارات العربية المتحدة	**45**	**0.464**	37	16.0	22.5	76.9	77.3	42.5	92.6	..	..	100
33	مالطة	**35**	**0.395**	8	11.5	8.7	64.4	73.5	41.3	77.7	..	..	100 [g]
34	إستونيا	**39**	**0.409**	25	21.4	20.8	94.4	94.6	70.2	78.6	..	..	100
35	قبرص	**15**	**0.284**	10	6.1	14.3	64.0	75.2	64.5	78.5	..	..	100
36	هنغاريا	**34**	**0.382**	6	20.2	11.1	93.2	96.7	54.8	68.0	..	..	100
37	بروني دار السلام	**..**	**..**	13	25.0	..	66.6	23.5	62.6	77.8	..	..	100
38	قطر	**94**	**0.671**	12	15.9	0.0	62.1	54.7	49.3	93.1	..	..	100
39	البحرين	**55**	**0.512**	32	16.7	13.8	57.0 [h]	74.7 [h]	33.5	86.5	..	..	99
40	البرتغال	**21**	**0.310**	11	16.5	28.3	44.6	43.8	69.0	79.6	67.1	..	100
41	بولندا	**26**	**0.325**	8	13.9	18.0	79.7	83.9	56.9	71.0	..	..	100
42	بربادوس	**42**	**0.448**	16	42.7	13.7	89.5	87.6	76.5	84.9	..	100	100

دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين[a]		نسبة وفيات الأمهات[b]	معدل خصوبة المراهقات[c]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق)		معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)		معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49)	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص
		الترتيب	القيمة			الإناث	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور		(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)
		2008	2008	2003–2008[d]	1990–2008[d]	2008	2010	2010	2008	2008	1990–2008[d]	1990–2008[d]	2000–2008[d]
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	..	..	16	53.0	25.0	..	..	74.3	82.8	..	98	99
44	ليتوانيا	33	0.359	11	21.9	17.7	91.9	95.7	65.5	71.6	..	..	100
45	شيلي	53	0.505	16	59.6	12.7	67.3	69.8	48.1	78.9	64.2	..	100
46	الأرجنتين	60	0.534	77	56.9	39.8	57.0	54.9	57.0	81.6	65.3	99	99
47	الكويت	43	0.451	4	13.2	3.1[i]	52.2	43.9	45.6	84.5	..	..	100
48	لاتفيا	22	0.316	10	15.2	20.0	94.8	96.2	70.6	78.8	..	..	100
49	الجبل الأسود	..	..	14	14.7	11.1	97.5[h]	98.8[h]	..	..	39.4	97	99[j]
50	رومانيا	49	0.478	24	31.2	9.8	83.8	90.5	55.3	70.7	70.0	94	99
51	كرواتيا	30	0.345	7	14.1	20.9	57.4	72.3	58.9	71.7	..	..	100
52	أوروغواي	54	0.508	20	61.1	12.3	56.6	51.7	64.4	84.6	77.0	97	99
53	الجماهيرية العربية الليبية	52	0.504	97	3.2	7.7	55.6	44.0	25.1	81.1	..	..	100[j]
54	بنما	81	0.634	130	82.6	16.7	63.5	60.7	52.6	87.0	..	..	91
55	المملكة العربية السعودية	128	0.760	18	26.1	0.0	50.3	57.9	21.8	81.8	23.8	..	96
56	المكسيك	68	0.576	60	64.8	22.1	57.7	63.6	46.3	84.6	70.9	94	94
57	ماليزيا	50	0.493	62	12.8	14.6	66.0	72.8	46.7	82.1	..	79	100
58	بلغاريا	36	0.399	11	42.2	21.7	69.1	70.6	63.4	73.8	..	..	99
59	ترينيداد وتوباغو	48	0.473	45	34.6	33.3	67.6	66.6	59.4	81.9	42.5	96	98
60	صربيا	..	..	14	22.1	21.6	61.7	70.7	..	..	41.2	98	99[j]
61	بيلاروس	..	..	18	21.3	32.5	..	..	68.1	74.1	72.6	99	100[j]
62	كوستاريكا	51	0.501	30	67.0	36.8	54.4	52.8	48.8	84.2	..	90	94
63	بيرو	74	0.614	240	54.7	29.2	64.1	78.6	61.3	77.6	71.3	91	73[j]
64	ألبانيا	61	0.545	92	14.2	7.1	83.2	89.2	55.5	76.4	60.1	97	100
65	الاتحاد الروسي	41	0.442	28	25.1	11.5	90.6	71.3	68.7	76.3	..	..	100
66	كازاخستان	67	0.575	140	30.7	12.3	92.2	95.1	73.9	80.4	50.7	100	100[j]
67	أذربيجان	62	0.553	82	33.8	11.4	90.0[h]	96.0[h]	66.3	71.1	51.1	77	89[j]
68	البوسنة والهرسك	..	..	3	15.9	12.3	..	..	65.4	78.1	35.7	99	100[j]
69	أوكرانيا	44	0.463	18	28.3	8.2	91.5	96.1	62.3	72.6	66.7	99	99
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	98	0.674	140	18.3	2.8	39.0	57.2	32.5	73.1	73.3	98	97
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	10	21.7	31.7	..	..	50.4	74.8	13.5	94	98[j]
72	موريشيوس	46	0.466	15	39.3	17.1	45.2	52.9	46.3	80.3	75.8	..	99[e]
73	البرازيل	80	0.631	110	75.6	9.4	48.8	46.3	64.0	85.2	..	98	97
74	جورجيا	71	0.597	66	44.7	6.0	89.7[h]	92.7[h]	59.8	77.4	47.3	94	98
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	64	0.561	57	89.9	18.6	33.4	29.6	54.0	82.7	..	94	95
76	أرمينيا	66	0.570	76	35.7	8.4	94.1	94.8	68.6	81.8	53.1	93	98
77	إكوادور	86	0.645	210	82.8	25.0	44.2	45.8	48.1	79.2	72.7	84	99[j]
78	بليز	73	0.600	52	78.7	11.1	35.2	32.8	49.0	83.7	34.3	94	96[j]
79	كولومبيا	90	0.658	130	74.3	9.7	49.5	48.5	43.3	79.8	78.2	94	96[j]
80	جامايكا	84	0.638	170	77.3	13.6	74.0	71.1	62.2	78.4	69.0	91	97[j]
81	تونس	56	0.515	100	6.9	19.9	33.5	48.0	27.7	74.2	60.2	96	90
82	الأردن	76	0.616	62	24.5	8.5	57.6	73.8	24.7	78.3	57.1	99	99
83	تركيا	77	0.621	44	38.8	9.1	27.1	46.8	26.9	74.6	71.0	92	83
84	الجزائر	70	0.594	180	7.3	6.5	36.3	49.3	38.2	83.1	61.4	89	95
85	تونغا	..	..	..	22.8	3.1[k]	84.0	87.9	56.0	76.7	..	..	99
تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	..	..	210	31.5	..	86.6	88.6	40.2	80.4	..	..	99
87	تركمانستان	..	..	130	19.5	..	..	..	65.3	76.6	61.8	99	100
88	الجمهورية الدومينيكية	87	0.646	150	108.7	17.1	49.7	41.8	54.6	83.6	72.9	99	98
89	الصين	38	0.405	45	9.7	21.3	54.8	70.4	74.5	84.8	86.9	91	98
90	السلفادور	89	0.653	170	82.7	16.7	41.9	48.2	50.5	81.2	72.5	94	84[e]
91	سري لانكا	72	0.599	58	29.8	5.8	56.0	57.6	38.5	80.3	68.0	99	99
92	تايلند	69	0.586	110	37.3	12.7	25.6	33.7	70.7	85.0	81.1	98	99
93	غابون	99	0.678	520	89.9	16.1	53.8	34.7	71.1	82.9	32.7	94	86

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين[a] الترتيب 2008	دليل الفوارق بين الجنسين[a] القيمة 2008	نسبة وفيات الأمهات[b] 2003–2008[d]	معدل خصوبة المراهقات[c] 1990–2008[d]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية) الإناث 2008	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الإناث 2010	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الذكور 2010	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الإناث 2008	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الذكور 2008	معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49) 1990–2008[d]	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل (النسبة المئوية) 1990–2008[d]	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص (النسبة المئوية) 2000–2008[d]
94	سورينام	..	..	72	39.5	25.5	..	..	41.8	71.3	42.1	90	90[j]
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	96	0.672	290	78.2	14.7	55.1	67.9	64.1	82.9	60.6	77	66
96	باراغواي	85	0.643	150	72.3	13.6	46.7	51.3	58.0	88.3	79.4	96	77
97	الفلبين	78	0.623	230	45.0	20.2	65.9	63.7	50.2	80.6	50.6	91	62
98	بوتسوانا	91	0.663	380	52.1	11.1	73.6	77.5	75.1	81.8	44.4	97	94[j]
99	جمهورية مولدوفا	40	0.429	22	33.8	21.8	85.8	92.3	53.4	55.6	67.8	98	100[j]
100	منغوليا	57	0.523	46	16.6	4.2	83.0	81.8	70.0	79.5	66.0	99	99
101	مصر	108	0.714	130	39.0	3.7	43.4	61.1	24.4	76.4	60.3	74	79
102	أوزبكستان	..	..	24	12.9	16.4	..	..	61.7	73.7	64.9	99	100[j]
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	25.4	0.0	..	..	..	..	..	..	88
104	غيانا	92	0.667	470	62.7	30.0	42.6	43.7	49.2	85.4	34.2	81	83[j]
105	ناميبيا	75	0.615	210	74.4	26.9	49.6	46.1	53.5	63.6	55.1	95	81
106	هندوراس	101	0.680	280	93.1	23.4	31.9	36.3	43.4	84.6	65.2	92	67[j]
107	ملديف	59	0.533	120	13.4	12.0	31.3	37.3	58.3	76.5	39.0	81	84
108	إندونيسيا	100	0.680	420	39.8	11.6	24.2	31.1	53.3	86.2	61.4	93	73[j]
109	قيرغيزستان	63	0.560	150	32.3	25.6	81.0	81.2	60.9	83.8	47.8	97	98[j]
110	جنوب أفريقيا	82	0.635	400	59.2	33.9[l]	66.3	68.0	51.0	67.0	60.3	92	91
111	الجمهورية العربية السورية	103	0.687	130	61.1	12.4	24.7	24.1	22.0	82.1	58.3	84	93[j]
112	طاجيكستان	65	0.568	170	28.4	19.6	93.2	85.8	59.1	79.8	37.9	89	83[j]
113	فييت نام	58	0.530	150	16.6	25.8	24.7	28.0	74.2	80.6	79.0	91	88[j]
114	المغرب	104	0.693	240	18.9	6.2	20.1	36.4	28.7	83.6	63.0	68	63
115	نيكاراغوا	97	0.674	170	112.7	18.5	30.8	44.7	48.6	81.9	72.4	90	74
116	غواتيمالا	107	0.713	290	107.2	12.0	16.0	21.2	50.0	89.9	43.3	84	41
117	غينيا الإستوائية	..	..	680	122.8	6.0	..	..	39.4	94.0	10.1	86	63[j]
118	الرأس الأخضر	..	..	210	94.9	18.1	..	..	56.2	82.7	61.3	98	78[j]
119	الهند	122	0.748	450	68.1	9.2	26.6	50.4	35.7	84.5	56.3	74	47[j]
120	تيمور – ليشتي	..	..	380	53.8	29.2	..	..	61.6	84.8	10.0	61	19
121	سوازيلند	93	0.668	390	83.9	22.1	49.9	46.1	55.2	75.8	50.6	85	74[j]
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	88	0.650	660	37.4	25.2	22.9	36.8	81.4	80.6	32.2	35	20[j]
123	جزر سليمان	..	..	220	41.8	0.0	..	..	24.6	50.4	..	74	43[e]
124	كمبوديا	95	0.672	540	39.2	15.8	11.6	20.6	75.6	85.5	40.0	69	44
125	باكستان	112	0.721	320	45.7	21.2	23.5	46.8	21.8	86.7	29.6	61	39
126	الكونغو	121	0.744	740	112.8	9.2	43.8	48.7	62.4	83.6	44.3	86	86[j]
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	66.1	7.3	..	..	46.9	78.5	29.3	98	81
	تنمية بشرية منخفضة												
128	كينيا	117	0.738	560	103.5	9.8	20.1	38.6	77.6	88.9	39.3	92	42
129	بنغلاديش	116	0.734	570	71.6	6.3	30.8	39.3	61.4	85.5	55.8	51	18[j]
130	غانا	114	0.729	560	64.0	7.9	33.9	83.1	75.2	75.6	23.5	90	57
131	الكاميرون	129	0.763	1000	127.5	13.9	21.1	34.9	54.0	82.2	29.2	82	63
132	ميانمار	..	..	380	18.4	..	18.0	17.6	64.2	86.7	37.0	76	57
133	اليمن	138	0.853	430	68.1	0.7	7.6	24.4	20.1	74.3	27.7	47	36
134	بنن	127	0.759	840	111.8	10.8	11.3	25.9	68.1	79.0	17.0	84	78[j]
135	مدغشقر	..	..	510	132.8	9.4	..	..	86.0	89.3	27.1	80	51[j]
136	موريتانيا	118	0.738	820	90.0	19.9	8.0	20.8	60.4	82.2	9.3	75	61[j]
137	بابوا غينيا الجديدة	133	0.784	470	55.0	0.9	12.4	24.4	72.1	74.2	..	79	39[e]
138	نيبال	110	0.716	830	101.4	33.2	17.9	39.9	65.9	81.9	48.0	44	19
139	توغو	115	0.731	510	64.8	11.1	15.3	45.1	64.6	86.4	16.8	84	62[j]
140	جزر القمر	..	..	400	45.7	3.0	..	..	74.6	85.9	25.7	75	62[j]
141	ليسوتو	102	0.685	960	73.5	25.8	24.3	20.3	71.9	78.7	37.3	90	55[j]
142	نيجيريا	..	..	1100	126.6	7.3	..	..	39.5	74.8	14.7	58	39[j]
143	أوغندا	109	0.715	550	150.0	30.7	9.1	20.8	80.5	91.2	23.7	94	42
144	السنغال	113	0.727	980	104.4	29.2	10.9	19.4	65.3	89.9	11.8	87	52[j]
145	هايتي	119	0.739	670	46.4	5.2	22.5	36.3	58.4	83.0	32.0	85	26[j]
146	أنغولا	..	..	1400	123.7	37.3	..	..	76.3	89.2	6.2	80	47[j]

دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين[a] الترتيب 2008	دليل الفوارق بين الجنسين[a] القيمة 2008	نسبة وفيات الأمهات[b] 2003–2008[d]	معدل خصوبة المراهقات[c] 1990–2008[d]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية) الإناث 2008	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الإناث 2010	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الذكور 2010	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الإناث 2008	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الذكور 2008	معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49) 1990–2008[d]	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل (النسبة المئوية) 1990–2008[d]	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص (النسبة المئوية) 2000–2008[d]
147 جيبوتي	..	..	650	23.0	13.9	..	..	63.2	80.3	17.8	92	93[j]
148 جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	950	130.4	30.4	..	..	88.8	91.1	26.4	76	46[j]
149 كوت ديفوار	130	0.765	810	129.9	8.9	13.6	25.2	51.3	82.4	12.9	85	57
150 زامبيا	124	0.752	830	141.8	15.2	25.7	44.2	60.4	78.7	40.8	94	47[j]
151 غامبيا	120	0.742	690	88.1	9.4	16.5	31.6	71.2	85.1	17.5	98	57[j]
152 رواندا	83	0.638	1300	36.7	50.9	7.4	8.0	87.9	85.9	36.4	96	52[j]
153 ملاوي	126	0.758	1100	135.2	13.0	10.4	20.4	74.6	77.7	41.0	92	54
154 السودان	106	0.708	450	56.8	16.8	12.8	18.2	32.3	74.0	7.6	64	49[j]
155 أفغانستان	134	0.797	1800	121.3	25.9	5.8	34.0	33.3	85.5	18.6	16	14
156 غينيا	..	..	910	152.3	..[m]	..	..	82.3	90.0	9.1	88	38[j]
157 إثيوبيا	..	..	720	104.4	21.4	..	..	80.8	91.1	14.7	28	6
158 سيراليون	125	0.756	2100	126.0	13.2	9.5	20.4	67.1	68.1	8.2	87	42[j]
159 جمهورية أفريقيا الوسطى	132	0.768	980	106.6	10.5	10.3	26.2	71.6	86.9	19.0	69	54[j]
160 مالي	135	0.799	970	162.9	10.2	3.2	8.4	38.1	68.9	8.2	70	49[j]
161 بوركينا فاسو	..	..	700	130.9	15.3	..	..	79.7	91.5	17.4	85	54
162 ليبريا	131	0.766	1200	141.6	13.8	15.7	39.2	69.1	76.8	11.4	79	46
163 تشاد	..	..	1500	164.4	5.2	..	..	64.0	78.3	2.8	39	14
164 غينيا – بيساو	..	..	1100	129.2	10.0	..	..	61.2	85.4	10.3	78	39[j]
165 موزامبيق	111	0.718	520	149.2	34.8	1.5	6.0	85.7	86.6	16.5	89	48[j]
166 بوروندي	79	0.627	1100	18.6	31.7	5.2	9.2	91.5	88.3	19.7	92	34
167 النيجر	136	0.807	1800	157.4	12.4	2.5	7.6	37.9	88.1	11.2	46	18
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	137	0.814	1100	201.4	7.7	10.7	36.2	57.4	86.8	20.6	85	74[j]
169 زمبابوي	105	0.705	880	64.6	18.2	48.8	62.0	60.8	74.5	60.2	94	69
الأراضي أو البلدان الأخرى												
أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	16.7	..	..	..	..	..	100	100
بوتان	..	..	440	38.3	13.9	..	..	54.1	71.9	30.7	88	51
كوبا	47	0.473	45	45.2	43.2	73.9	80.4	48.6	77.0	72.6	100	100
دومينيكا	..	..	..	..	18.8	29.7[h]	23.2[h]	..	..	..	100	94
إريتريا	..	..	450	66.9	22.0	..	..	61.6	84.4	8.0	70	28[j]
غرينادا	..	..	..	42.4	21.4	..	..	..	..	..	100	99
العراق	123	0.751	300	85.5	25.5	22.0	42.7	14.2	71.5	49.8	84	89
كيريباس	..	..	..	..	4.4	..	..	..	..	36.1	..	90
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	370	0.0	20.1	..	..	60.7	80.7	68.6	..	97
لبنان	..	..	150	16.2	4.7	..	..	24.1	74.8	58.0	96	98
جزر مارشال	..	..	..	..	3.0	..	..	..	..	..	81	95
موناكو	..	..	..	..	25.0	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	0.0	..	..	..	..	35.6	95	97
الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	78.7	..	..	..	16.7	72.4	50.2	..	..
عُمان	..	..	64	10.4	9.1	..	..	26.1	79.1	..	100	98
بالاو	..	..	..	..	6.9	..	..	..	..	32.8	..	100
سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	6.7	..	..	..	..	..	100	100
سانت لوسيا	..	..	..	61.6	17.2	..	..	55.3	80.4	..	99	98
سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	58.9	18.2	..	..	61.4	84.1	..	95	100
ساموا	..	..	..	27.6	8.2	..	..	41.8	79.5	..	..	100
سان مارينو	..	..	..	..	15.0	..	..	..	..	..	..	..
سيشيل	..	..	..	..	23.5	66.9[h]	66.6[h]	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	1400	70.1	8.2	..	..	58.0	86.0	14.6	26	33[j]
توفالو	..	..	..	..	0.0	..	..	..	..	..	97	100
فانواتو	..	..	..	47.0	3.9	..	..	79.7	88.6	..	84	93

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين[a] الترتيب 2008	دليل الفوارق بين الجنسين[a] القيمة 2008	نسبة وفيات الأمهات[b] 2003–2008[d]	معدل خصوبة المراهقات[c] 1990–2008[d]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية) الإناث 2008	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الإناث 2010	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق) الذكور 2010	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الإناث 2008	معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية) الذكور 2008	معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49) 1990–2008[d]	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل (النسبة المئوية) 1990–2008[d]	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص (النسبة المئوية) 2000–2008[d]
البلدان المتقدمة												
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	—	**0.317**	8	19.4	20.6	84.0	86.6	65.5	80.1	..	..	99
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	—	**0.376**	16	11.2	18.1	70.4	72.1	58.2	82.3	..	100	100
البلدان النامية												
الدول العربية	—	**0.699**	238	42.6	8.7	31.8	45.0	27.0	78.2	46.9	74	77
شرق آسيا والمحيط الهادىء	—	**0.467**	126	18.1	19.8	48.2	61.4	70.1	84.5	..	91	91
أوروبا وآسيا الوسطى	—	**0.498**	41	28.2	12.5	78.0	74.0	58.6	75.0	63.0	95	96
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	—	**0.609**	122	72.6	17.5	51.3	52.7	55.3	83.3	..	95	91
جنوب آسيا	—	**0.739**	454	65.0	10.4	27.4	49.1	37.2	84.2	53.8	70	45
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	—	**0.735**	881	122.3	17.3	23.9	38.1	63.8	82.3	23.6	73	48
تنمية بشرية مرتفعة جداً	—	**0.319**	8	19.1	20.5	83.7	86.1	65.3	80.2	..	100	99
تنمية بشرية مرتفعة	—	**0.571**	82	47.7	13.3	61.2	61.3	52.7	79.5	66.3	95	96
تنمية بشرية متوسطة	—	**0.591**	242	41.8	16.0	40.9	57.4	54.7	84.1	68.4	84	74
تنمية بشرية منخفضة	—	**0.748**	822	108.9	14.4	19.0	32.0	61.3	83.4	27.8	66	39
أقل البلدان نمواً	—	**0.746**	786	104.5	16.6	17.8	29.1	64.7	85.2	29.5	63	36
العالم	—	**0.560**	273	53.7	16.2	51.6	61.7	56.8	82.6	..	82	75

ملاحظات

a. تتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل حول طريقة حساب دليل الفوارق بين الجنسين.
b. محسوبة على أساس معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية.
c. محسوب على أساس عدد الولادات لكل 1,000 إمرأة من الفئة العمرية 15–19.
d. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
e. الولادات في الأماكن المخصصة.
f. أساس الحساب هو الأعضاء الذين يصوّتون في مجلس النواب فقط.
g. تقديرات منظمة الصحة العالمية.
h. تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء.
i. لم تنتخب أي امرأة في انتخابات عام 2008، غير أن امرأتين عيّنتا في مجلس الوزراء في حزيران/يونيو 2008، والوزراء في الحكومة يشغلون مقاعد في البرلمان أيضاً.
j. تشمل الولادات بإشراف عاملين صحيّين غير الأطباء والممرضين والقابلات القانونيات.
k. لم تنتخب أي امرأة في انتخابات عام 2008، غير أن امرأة واحدة عيّنت في مجلس الوزراء، والوزراء في الحكومة يشغلون مقاعد في البرلمان أيضاً.
l. لا تشمل البيانات المندوبين المناوبين الذين يعيّنون لمهام مخصصة، وعددهم 36، بل جرى حساب النسبة المئوية على أساس مجموع المقاعد الدائمة في البرلمان وعددها 54.
m. حُلّ مجلس النواب عقب الانقلاب الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2008.

المصادر

العمودان 1 و2: استندت الحسابات إلى بيانات اليونيسيف (2010c)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)، والاتحاد البرلماني الدولي (2010)، وبارو أند لي (2010)، ومنظمة العمل الدولية (2010d).
العمودان 3 و11: اليونيسيف (2010c).
العمود 4: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
العمود 5: الاتحاد البرلماني الدولي (2010).
العمودان 6 و7: بارو أند لي (2010).
العمودان 8 و9: منظمة العمل الدولية (2010d).
العمود 10: الأمم المتحدة (2009).
العمود 12: منظمة الصحة العالمية (2010).

الجدول 5

دليل الفقر المتعدد الأبعاد

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a,b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الابعاد: مجموع السكان[b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الابعاد: شدة الحرمان[b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان المعرضون لخطر الفقر المتعدد الأبعاد[b,c] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: التعليم[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: الصحة[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: المستوى المعيشي[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل: 1.25 دولار في اليوم حسب معادل القوة الشرائية (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل: خط الفقر القومي (النسبة المئوية) 2000–2008[e]
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
28	الجمهورية التشيكية	**0.000**	0.0	46.7	3.1	0.0	3.1	0.0	..	..
29	سلوفينيا	**..**	0.0	0.0	0.4	0.0	3.1	0.0	<2	..
31	سلوفاكيا	**0.000**	0.0	0.0	0.0	0.0	3.8	0.0	..	16.8
32	الإمارات العربية المتحدة	**0.002**	0.6	35.3	2.0	0.6	5.4	0.0	..	..
34	إستونيا	**0.026**	7.2	36.5	1.3	7.3	5.1	0.1	<2	..
36	هنغاريا	**0.003**	0.8	38.9	3.8	0.1	4.5	0.0	<2	..
41	بولندا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	14.8
تنمية بشرية مرتفعة										
44	ليتوانيا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	..
45	شيلي	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	..
46	الأرجنتين	**0.011**[f]	3.0[f]	37.7[f]	5.7[f]	15.4[f]	3.8[f]	4.7[f]	3.4	..
48	لاتفيا	**0.001**	0.3	46.7	1.3	0.1	1.6	1.1	<2	5.9
49	الجبل الأسود	**0.006**	1.5	41.6	1.9	4.2	0.8	0.7	<2	..
50	رومانيا	**..**	..	..	2.8	..	..	..	<2	28.9
51	كرواتيا	**0.007**	1.6	41.6	..	2.3	2.4	0.4	<2	11.1
52	أوروغواي	**0.006**	1.7	34.7	0.1	1.7	5.1	0.0	<2	..
54	بنما	**..**	..	..	..	..	..	..	9.5	36.8
56	المكسيك	**0.015**	4.0	38.9	5.8	10.1	9.2	6.7	4.0	47.0
57	ماليزيا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	..
58	بلغاريا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	12.8
59	ترينيداد وتوباغو	**0.020**	5.6	35.1	0.4	1.5	5.6	0.8	..	..
60	صربيا	**0.003**	0.8	40.0	3.6	5.2	0.4	0.8	<2	..
61	بيلاروس	**0.000**	0.0	35.1	0.8	2.0	3.1	0.1	<2	17.4
62	كوستاريكا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	23.9
63	بيرو	**0.085**	19.8	43.1	17.1	8.5	14.6	38.2	7.7	51.6
64	ألبانيا	**0.004**	1.0	38.1	9.4	6.6	7.2	0.9	<2	18.5
65	الاتحاد الروسي	**0.005**	1.3	38.9	0.8	1.6	3.5	0.4	<2	19.6
66	كازاخستان	**0.002**	0.6	36.9	5.0	1.3	9.8	1.1	<2	15.4
67	أذربيجان	**0.021**	5.4	38.6	12.4	10.2	20.3	4.2	<2	49.6
68	البوسنة والهرسك	**0.003**	0.8	37.2	7.0	11.1	0.4	0.8	<2	19.5
69	أوكرانيا	**0.008**	2.2	35.7	1.2	6.2	2.1	0.2	<2	19.5
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	..
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	**0.008**	1.9	40.9	6.7	5.9	7.2	0.9	<2	21.7
73	البرازيل	**0.039**	8.5	46.0	13.1	20.2	5.2	2.8	5.2	21.5
74	جورجيا	**0.003**	0.8	35.2	5.3	2.4	5.9	4.6	13.4	54.5
75	فنزويلا (جمهورية–البوليفارية)	**..**	..	..	..	..	..	..	3.5	..
76	أرمينيا	**0.008**	2.3	36.5	5.5	9.5	14.6	0.8	3.7	50.9
77	إكوادور	**0.009**	2.2	41.6	2.1	2.3	4.6	3.9	4.7	38.3
78	بليز	**0.024**	5.6	42.6	7.6	8.5	13.3	7.0	..	..
79	كولومبيا	**0.041**	9.2	44.1	8.3	13.2	17.5	9.7	16.0	45.1
80	جامايكا	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	18.7
81	تونس	**0.010**	2.8	37.1	4.9	1.1	13.1	6.9	2.6	..
82	الأردن	**0.010**	2.7	35.5	1.6	10.6	11.9	0.2	<2	14.2
83	تركيا	**0.039**	8.5	45.9	19.0	15.4	16.0	7.3	2.6	27.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a,b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: مجموع السكان[b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: شدة الحرمان[b] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان المعرضون لخطر الفقر المتعدد الأبعاد[b,c] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: التعليم[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: الصحة[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد: المستوى المعيشي[d] (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل: 1.25 دولار في اليوم حسب معادل القوة الشرائية (النسبة المئوية) 2000–2008[e]	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل: خط الفقر القومي (النسبة المئوية) 2000–2008[e]
تنمية بشرية متوسطة										
88	الجمهورية الدومينيكية	**0.048**	11.1	43.3	13.2	17.5	13.1	13.2	4.4	48.5
89	الصين	**0.056**	12.5	44.9	6.3	10.9	11.3	12.4	15.9	2.8
90	السلفادور	**..**	..	..	..	..	..	..	6.4	30.7
91	سري لانكا	**0.021**	5.3	38.7	14.4	0.5	9.8	26.4	14	22.7
92	تايلند	**0.006**	1.7	38.5	9.9	12.6	5.6	1.5	<2	..
93	غابون	**0.161**	35.4	45.5	22.4	19.2	35.4	34.8	4.8	..
94	سورينام	**0.044**	7.5	58.8	5.2	18.8	15.9	2.3	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	**0.175**	36.3	48.3	21.6	37.8	31.4	38.0	11.7	37.7
96	باراغواي	**0.064**	13.3	48.5	15.0	7.5	13.1	32.4	6.5	..
97	الفلبين	**0.067**	12.6	53.5	11.1	13.6	14.2	18.2	22.6	..
99	جمهورية مولدوفا	**0.008**	2.2	37.6	7.2	5.1	10.1	5.3	2.4	48.5
100	منغوليا	**0.065**	15.8	41.0	20.7	6.8	19.0	39.6	2.2	36.1
101	مصر	**0.026**	6.4	40.4	6.9	18.0	16.9	0.9	<2	16.7
102	أوزبكستان	**0.008**	2.3	36.2	8.1	4.4	17.4	2.3	46.3	27.2
104	غيانا	**0.055**	13.8	39.7	6.5	4.7	12.4	10.8	..	..
105	ناميبيا	**0.187**	39.6	47.2	23.5	16.0	37.2	60.8	..	..
106	هندوراس	**0.160**	32.6	48.9	17.8	46.6	21.1	30.8	18.2	50.7
108	إندونيسيا	**0.095**	20.8	45.9	12.2	12.6	14.4	31.2	29.4	16.7
109	قيرغيزستان	**0.019**	4.9	38.8	9.2	18.7	2.1	8.3	3.4	43.1
110	جنوب أفريقيا	**0.014**	3.1	46.7	3.9	3.2	8.1	10.8	26.2	22.0
111	الجمهورية العربية السورية	**0.021**	5.5	37.5	7.1	20.4	13.6	1.3	..	..
112	طاجيكستان	**0.068**	17.1	40.0	23.1	14.3	35.6	21.9	21.5	53.5
113	فييت نام	**0.075**	14.3	52.5	12.0	12.3	10.8	30.1	21.5	28.9
114	المغرب	**0.139**	28.5	48.8	11.4	36.3	31.5	21.4	2.5	..
115	نيكاراغوا	**0.211**	40.7	51.9	15.7	36.4	25.9	54.1	15.8	45.8
116	غواتيمالا	**0.127**	25.9	49.1	9.8	26.8	15.0	40.5	11.7	51.0
118	الرأس الأخضر	**..**	..	..	..	..	..	..	20.6	..
119	الهند	**0.296**	55.4	53.5	16.1	37.5	56.5	58.5	41.6	28.6
120	تيمور – ليشتي	**..**	..	..	..	..	..	..	37.2	39.7
121	سوازيلند	**0.183**	41.1	44.4	24.5	25.9	33.5	66.3	62.9	69.2
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	**0.267**	47.3	56.5	14.1	43.9	22.3	59.7	44.0	33.5
124	كمبوديا	**0.263**	53.9	48.9	20.2	40.9	36.0	78.4	25.8	30.1
125	باكستان	**0.275**[g]	51.0[g]	54.0[g]	11.8[g]	51.2	29.2[g]	42.9	22.6	..
126	الكونغو	**0.270**	55.9	48.4	22.5	21.7	47.6	73.8	54.1	42.3
127	سان تومي وبرينسيبي	**0.236**	51.6	45.8	23.9	36.7	26.6	74.3	28.4	..
تنمية بشرية منخفضة										
128	كينيا	**0.302**	60.4	50.0	23.2	21.9	41.4	86.2	19.7	46.6
129	بنغلاديش	**0.291**	57.8	50.4	21.2	31.4	53.1	76.3	49.6	40.0
130	غانا	**0.140**	30.1	46.4	21.4	24.1	17.9	57.5	30	28.5
131	الكاميرون	**0.299**	54.6	54.7	18.3	37.4	42.6	67.9	32.8	39.9
132	ميانمار	**0.088**	14.2	62.0	17.6	32.7	11.7	22.8	..	32.0
133	اليمن	**0.283**	52.5	53.9	13.0	54.5	34.4	38.2	17.5	..
134	بنن	**0.412**	72.0	57.3	13.2	62.8	51.7	79.1	47.3	39.0
135	مدغشقر	**0.413**	70.5	58.5	14.8	55.4	49.6	83.7	67.8	68.7
136	موريتانيا	**0.352**	61.7	57.1	15.1	55.3	44.1	66.8	21.2	46.3
138	نيبال	**0.350**	64.7	54.1	15.6	38.0	58.3	77.2	55.1	30.9
139	توغو	**0.284**	54.3	52.4	21.6	39.9	38.0	75.5	38.7	..
140	جزر القمر	**0.408**	73.9	55.3	16.0	60.1	45.7	90.3	46.1	..
141	ليسوتو	**0.220**	48.1	45.8	27.5	29.7	22.1	82.4	43.4	56.3
142	نيجيريا	**0.368**	63.5	57.9	15.7	42.4	59.5	72.1	64.4	..
143	أوغندا	**..**	..	..	..	..	..	..	51.5	31.1
144	السنغال	**0.384**	66.9	57.4	11.6	66.9	54.3	54.9	33.5	..
145	هايتي	**0.306**	57.3	53.3	18.4	41.0	37.3	76.0	54.9	..
146	أنغولا	**0.452**	77.4	58.4	10.7	56.9	60.8	82.0	54.3	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a,b]	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الابعاد		السكان المعرضون لخطر الفقر المتعدد الأبعاد[c,b]	السكان الذين يعيشون وجهاً من أوجه الحرمان الشديد			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل	
			مجموع السكان[b]	شدة الحرمان[b]		التعليم[d]	الصحة[d]	المستوى المعيشي[d]	1.25 دولار في اليوم حسب معادل القوة الشرائية	خط الفقر القومي
		(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)
		2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]	2000–2008[e]
147	جيبوتي	**0.139**	29.3	47.3	16.1	39.3	25.6	28.1	18.4	..
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	**0.367**	65.3	56.3	23.0	34.0	35.5	90.6	88.5	35.7
149	كوت ديفوار	**0.320**	52.2	61.4	16.4	62.7	40.6	37.7	23.3	..
150	زامبيا	**0.325**	63.7	51.1	17.8	30.1	51.3	78.3	64.3	68.0
151	غامبيا	**0.324**	60.4	53.6	17.6	53.4	52.1	60.1	34.3	61.3
152	رواندا	**0.443**	81.4	54.4	14.0	53.6	46.1	95.3	76.6	56.9
153	ملاوي	**0.384**	72.3	53.2	19.8	43.6	45.2	93.9	73.9	52.4
155	أفغانستان	**..**	..	..	..	..	..	..	..	42.0
156	غينيا	**0.505**	82.4	61.3	9.4	74.8	60.8	84.4	70.1	..
157	إثيوبيا	**0.582**	90.0	64.7	5.2	83.9	48.2	94.2	39	44.2
158	سيراليون	**0.489**	81.5	60.0	11.1	60.6	58.2	92.4	53.4	70.2
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	**0.512**	86.4	59.3	7.6	72.7	56.2	92.3	62.4	..
160	مالي	**0.564**	87.1	64.7	7.3	81.1	65.8	86.8	51.4	..
161	بوركينا فاسو	**0.536**	82.6	64.9	8.6	80.4	62.9	81.6	56.5	46.4
162	ليبريا	**0.484**	83.9	57.7	9.5	68.9	59.6	91.6	83.7	..
163	تشاد	**0.344**	62.9	54.7	28.2	39.4	8.2	95.2	61.9	..
164	غينيا – بيساو	**..**	..	..	..	..	..	..	48.8	65.7
165	موزامبيق	**0.481**	79.8	60.3	9.8	69.1	52.7	86.4	74.7	55.2
166	بوروندي	**0.530**	84.5	62.7	12.2	71.6	35.5	97.3	81.3	..
167	النيجر	**0.642**	92.7	69.3	4.0	87.1	64.9	93.0	65.9	..
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	**0.393**	73.2	53.7	16.1	48.4	48.2	85.5	59.2	71.3
169	زمبابوي	**0.174**	38.5	45.2	24.6	15.1	29.6	64.5	..	..
	الأراضي أو البلدان الأخرى									
	بوتان	**..**	..	..	..	..	..	..	26.3	..
	العراق	**0.059**	14.3	41.3	14.3	32.0	20.0	5.2	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	**0.003**	0.7	38.2	12.7	14.6	2.8	0.8	..	..
	سيشيل	**..**	..	..	..	..	..	..	<2	..
	الصومال	**0.514**	81.2	63.3	9.5	74.5	47.6	86.7	..	..

ملاحظات

a. تتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل حول طريقة حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

b. لم تتوفر جميع المؤشرات لجميع البلدان: لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حالات عدم توفر البيانات رجحت قيمة المؤشرات على أساس مجموع 100 في المائة وللإطلاع على التفاصيل حول حالات عدم توفر البيانات عن البلدان، انظر Alkire and Santos (2010).

c. النسبة المئوية من الأشخاص الإضافيين الذين يعانون من حرمان متعدد الأوجه عندما يُحسب الحد الأقصى للمؤشرات المرجحة بالرقم 2.

d. نسبة السكان الذين يعانون من حرمان في 1,5 على الأقل من المؤشرات المرجحة في الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة وللإطلاع على التفاصيل انظر Alkire and Santos (2010).

e. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

f. تنطبق التقديرات على أجزاء محددة من البلد فقط.

g. ينبغي تفسير التقديرات على أساس الحد الأدنى لأن البيانات عن التغذية لم تكن متوفرة ضمن مجموعة البيانات المستخدمة.

المصادر

الأعمدة 1 و2 و4 إلى 7: استندت الحسابات إلى البيانات الواردة في مسوح مختلفة للأسر المعيشية حول الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

العمود 3: استندت الحسابات إلى عدد من المسوح للأسر المعيشية التي أجريت بين عامي 2000 و2008 (المسوح الصحية والديمغرافية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات لليونيسيف، ومسوح منظمة الصحة العالمية).

العمودان 8 و9: البنك الدولي (2010c).

الجدول 6

التمكين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		القدرة على التغيير: الرضا بحرية الخيار (النسبة المئوية للرضا) المجموع 2009	الإناث 2009	الحرية السياسية: الديمقراطية النقاط (2–0)[a] 2008	الحريات المدنية: انتهاكات حقوق الإنسان النقاط (5–1)[b] 2008	حرية الصحافة (الدليل)[c] 2009	الصحافيون المحتجزون (العدد)[d] 2009	المساءلة: ضحايا الفساد (نسبة الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في السنة الأخيرة) 2008	اللامركزية الديمقراطية النقاط (2–0)[e] 2008	الالتزام السياسي (نسبة الأشخاص الذين عبروا عن رأيهم للمسؤولين العامين) 2008
تنمية بشرية مرتفعة جداً										
1	النرويج	93	93	2	..	0.0	0	5	2	31
2	أستراليا	91	90	2	1	3.1	0	8	1	23
3	نيوزيلندا	89	90	2	1	3.0	0	9	2	23
4	الولايات المتحدة الأمريكية	83	85	2	3	4.0	0	9	2	32
5	آيرلندا	82	83	2	1	0.0	0	7	2	26
6	ليختنشتاين	..	..	2	..	..	0	..	..	..
7	هولندا	87	88	2	1	1.0	0	4	1	30
8	كندا	91	92	2	2	3.7	0	8	2	20
9	السويد	90	81	2	1	0.0	0	6	2	29
10	ألمانيا	85	86	2	1	3.5	0	4	2	35
11	اليابان	70	75	2	1	3.3	0	3	2	22
12	جمهورية كوريا	55	56	2	2	15.7	0	10	1	22
13	سويسرا	90	87	2	2	1.0	0	..	2	36
14	فرنسا	79	78	2	2	10.7	0	6	2	23
15	إسرائيل	64	58	2	3[f]	23.8	0	11	..	18
16	فنلندا	92	93	2	1	0.0	0	9	1	19
17	آيسلندا	86	87	2	..	2.0	0	5	2	25
18	بلجيكا	86	85	2	2	2.5	0	6	..	23
19	الدانمرك	96	93	2	2	0.0	0	5	2	37
20	أسبانيا	70	70	2	3	11.0	0	6	2	17
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	90	90	..	..	11.8	0	3	..	5
22	اليونان	43	39	2	3	9.0	0	15	2	16
23	إيطاليا	63	60	2	2	12.1	0	6	2	14
24	لكسمبرغ	93	90	2	..	4.0	0	4	..	36
25	النمسا	85	86	2	1	3.0	0	5	..	36
26	المملكة المتحدة	81	82	2	2	4.0	0	4	2	24
27	سنغافورة	73	73	1	1	45.0	0	1	0	12
28	الجمهورية التشيكية	73	71	2	1	5.0	0	..	..	27
29	سلوفينيا	89	88	2	1	9.5	0	9	..	36
30	أندورا	..	..	2	..	..	0	..	..	..
31	سلوفاكيا	49	51	2	1	11.0	0	..	2	14
32	الإمارات العربية المتحدة	83	85	0	2	21.5	0	20	0	16
33	مالطة	76	73	2	2	2.5	0	5	1	21
34	إستونيا	53	53	2	2	0.5	0	9	..	16
35	قبرص	74	73	2	1	5.5	0	18	2	16
36	هنغاريا	43	44	2	1	5.5	0	34	2	15
37	بروني دار السلام	..	..	..	..	..	0	..	..	..
38	قطر	77	72	0	2	24.0	0	8	1	24
39	البحرين	..	89	0	2	36.5	0	20	1	..
40	البرتغال	60	67	2	2	8.0	0	6	2	23
41	بولندا	74	68	2	1	9.5	0	8	2	5
42	بربادوس	..	..	2	..	..	0	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		القدرة على التغيير		الحرية السياسية	الحريات المدنية			المساءلة		
		الرضا بحرية الخيار (النسبة المئوية للرضا)		الديمقراطية	انتهاكات حقوق الإنسان	حرية الصحافة	الصحافيون المحتجزون	ضحايا الفساد	اللامركزية الديمقراطية	الالتزام السياسي
		المجموع	الإناث	النقاط (2–0)[a]	النقاط (5–1)[b]	(الدليل)[c]	(العدد)[d]	(نسبة الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في السنة الأخيرة)	النقاط (2–0)[e]	(نسبة الأشخاص الذين عبروا عن رأيهم للمسؤولين العامين)
		2009	2009	2008	2008	2009	2009	2008	2008	2008
تنمية بشرية مرتفعة										
43	جزر البهاما	..	..	2	2	..	0	..	..	..
44	ليتوانيا	45	47	2	1	2.3	0	21	2	11
45	شيلي	72	74	2	2	10.5	0	8	1	26
46	الأرجنتين	62	59	2	2	11.3	0	8	..	11
47	الكويت	80	78	0	1	15.3	0	19	1	24
48	لاتفيا	39	41	2	2	3.0	0	22	..	17
49	الجبل الأسود	47	50	1	2	17.0	0	..	..	13
50	رومانيا	54	52	2	3	12.5	0	36	2	9
51	كرواتيا	62	48	2	1	17.2	0	..	..	19
52	أوروغواي	80	80	2	1	7.6	0	5	..	19
53	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	0	3	64.5	0	..	2	..
54	بنما	68	64	2	..	14.5	0	6	1	30
55	المملكة العربية السعودية	60	52	0	4	76.5	1	29	0	22
56	المكسيك	66	66	2	4	48.3	0	11	2	22
57	ماليزيا	83	83	1	2	44.3	0	4	..	11
58	بلغاريا	48	45	2	2	15.6	0	..	2	14
59	ترينيداد وتوباغو	81	83	2	3	7.0	0	4	..	12
60	صربيا	42	37	2	..	15.5	0	..	..	12
61	بيلاروس	56	57	0	3	59.5	0	22	0	11
62	كوستاريكا	87	87	2	..	8.0	0	9	2	31
63	بيرو	59	57	2	2	20.9	0	12	1	18
64	ألبانيا	47	43	2	2	21.8	0	..	2	14
65	الاتحاد الروسي	50	51	1	4	60.9	1	21	..	13
66	كازاخستان	71	69	1	3	49.7	1	23	..	11
67	أذربيجان	45	45	1	2	53.5	6	36	1	25
68	البوسنة والهرسك	32	25	0	2	10.5	0	..	2	8
69	أوكرانيا	38	38	2	3	22.0	0	23	..	13
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	57	59	0	4	104.1	23	19	1	19
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	42	51	2	2	8.8	0	..	2	12
72	موريشيوس	..	..	2	..	14.0	0	..	2	..
73	البرازيل	76	73	2	4	15.9	0	5	2	19
74	جورجيا	43	40	2	3	18.8	0	2	..	23
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	65	61	2	3	39.5	1	7	2	20
76	أرمينيا	39	39	2	3	31.1	0	17	2	12
77	إكوادور	73	71	2	2	20.0	0	7	2	15
78	بليز	62	62	2	..	..	0	..	0	22
79	كولومبيا	75	75	2	5	40.1	0	11	2	29
80	جامايكا	73	74	2	4	4.8	0	..	..	15
81	تونس	70	76	1	3	61.5	2	14	2	16
82	الأردن	75	76	0	4	31.9	0	5	1	14
83	تركيا	38	46	2	3	38.3	1	13	2	12
84	الجزائر	50	58	1	3	49.6	0	28	1	16
85	تونغا	..	..	1	..	..	0	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة										
86	فيجي	..	..	0	1	60.0	0	..	..	..
87	تركمانستان	..	..	0	2	107.0	0	..	0	..
88	الجمهورية الدومينيكية	83	83	2	4	26.8	0	12	2	16
89	الصين	70	68	0	4	84.5	24	..	2	..
90	السلفادور	64	63	2	2	17.3	0	6	2	14
91	سري لانكا	74	74	2	4	75.0	1	5	2	12
92	تايلند	84	86	2	3	44.0	0	13	2	29
93	غابون	..	..	1	..	43.5	0	..	2	..
94	سورينام	..	..	2	1	10.6	0	..	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	74	69	2	3	24.2	0	18	2	27

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		القدرة على التغيير		الحرية السياسية	الحريات المدنية			المساءلة		
		الرضا بحرية الخيار (النسبة المئوية للرضا)		الديمقراطية	انتهاكات حقوق الإنسان	حرية الصحافة	الصحافيون المحتجزون	ضحايا الفساد	اللامركزية الديمقراطية	الالتزام السياسي
		المجموع	الإناث	النقاط (0–2)[a]	النقاط (1–5)[b]	(الدليل)[c]	(العدد)[d]	(نسبة الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في السنة الأخيرة)	النقاط (0–2)[e]	(نسبة الأشخاص الذين عبروا عن رأيهم للمسؤولين العامين)
		2009	2009	2008	2008	2009	2009	2008	2008	2008
96	باراغواي	69	67	2	3	14.3	0	10	..	10
97	الفلبين	87	87	2	4	38.3	0	13	2	24
98	بوتسوانا	84	84	1	..	15.5	0	10	1	18
99	جمهورية مولدوفا	48	46	2	3	33.8	0	34	..	20
100	منغوليا	42	40	2	3	23.3	0	20	1	25
101	مصر	60	55	1	4	51.4	3	24	0	12
102	أوزبكستان	76	71	1	3	67.7	7	12	1	23
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	2	..	..	0	..	..	..
104	غيانا	66	65	1	..	10.5	0	..	2	19
105	ناميبيا	76	75	1	1	9.0	0	..	..	23
106	هندوراس	64	64	2	2	42.0	0	9	2	13
107	ملديف	..	..	2	1	14.0	0	..	..	..
108	إندونيسيا	75	75	2	3	28.5	0	4	2	11
109	قيرغيزستان	63	64	2	1	40.0	0	24	1	12
110	جنوب أفريقيا	73	70	1	3	8.5	0	13	2	24
111	الجمهورية العربية السورية	72	66	0	4	78.0	1	24	..	10
112	طاجيكستان	59	65	1	2	32.0	0	17	1	19
113	فييت نام	73	74	0	3	81.7	1	9	2	16
114	المغرب	71	81	0	3	41.0	1	24	0	6
115	نيكاراغوا	74	76	2	2	16.8	0	13	2	14
116	غواتيمالا	63	63	2	2	29.5	0	12	0	23
117	غينيا الإستوائية	..	..	1	3	65.5	0	..	0	..
118	الرأس الأخضر	..	..	2	..	11.0	0	..	..	..
119	الهند	66	60	2	4	29.3	1	15	1	12
120	تيمور – ليشتي	..	..	2	2	16.0	0	..	0	..
121	سوازيلند	..	..	0	3	52.5	0	..	..	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	84	84	0	1	92.0	0	15	1	42
123	جزر سليمان	..	..	2	1	..	0	..	..	..
124	كمبوديا	93	91	1	2	35.2	1	11	..	14
125	باكستان	31	40	2	4	65.7	0	9	1	15
126	الكونغو	52	55	1	3	34.3	0	43	..	25
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	2	..	..	0	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة									
128	كينيا	58	61	2	4	25.0	0	32	..	23
129	بنغلاديش	62	62	0	4	37.3	0	9	0	7
130	غانا	74	72	2	2	6.0	0	14	..	19
131	الكاميرون	69	70	1	4	30.5	1	26	..	20
132	ميانمار	..	..	0	5	102.7	9	..	..	6
133	اليمن	62	54	1	4	83.4	2	41	1	9
134	بنن	67	66	2	2	16.0	0	20	2	21
135	مدغشقر	33	29	2	..	45.8	0	12	2	10
136	موريتانيا	69	76	0	3	28.5	1	18	..	28
137	بابوا غينيا الجديدة	..	..	2	2	14.7	0	..	2	..
138	نيبال	58	57	2	4	35.6	0	8	2	11
139	توغو	24	23	1	2	15.5	0	22	2	19
140	جزر القمر	50	40	2	..	19.0	0	11	..	..
141	ليسوتو	..	..	1	..	27.5	0	..	..	..
142	نيجيريا	51	47	2	4	46.0	0	27	0	30
143	أوغندا	76	78	1	3	21.5	0	23	..	21
144	السنغال	54	57	2	3	22.0	0	20	0	26
145	هايتي	42	40	1	2	15.0	0	20	..	26
146	أنغولا	69	70	0	3	36.5	0	33	0	39
147	جيبوتي	65	65	0	..	31.0	0	13	..	29
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	54	58	1	2	15.5	0	27	..	32
149	كوت ديفوار	76	75	0	3	29.0	0	22	..	..
150	زامبيا	71	68	1	..	26.8	0	17	1	16

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		القدرة على التغيير		الحرية السياسية	الحريات المدنية			المساءلة		
		الرضا بحرية الخيار (النسبة المئوية للرضا)		الديمقراطية	انتهاكات حقوق الإنسان	حرية الصحافة	الصحافيون المحتجزون	ضحايا الفساد	اللامركزية الديمقراطية	الالتزام السياسي (نسبة الأشخاص الذين عبروا عن رأيهم للمسؤولين العامين)
		المجموع	الإناث	النقاط (0–2)[a]	النقاط (1–5)[b]	(الدليل)[c]	(العدد)[d]	(نسبة الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في السنة الأخيرة)	النقاط (0–2)[c]	
		2009	2009	2008	2008	2009	2009	2008	2008	2008
151	غامبيا	..	..	1	2	48.3	1	..	0	..
152	رواندا	77	74	1	2	64.7	0	10	1	26
153	ملاوي	88	88	2	2	15.5	0	10	0	26
154	السودان	69	69	0	5	54.0	0	..	..	38
155	أفغانستان	63	56	1	5	54.3	0	31	0	22
156	غينيا	67	63	0	4	28.5	0	..	..	30
157	إثيوبيا	35	37	1	3	49.0	4	14	1	17
158	سيراليون	72	73	2	3	34.0	0	15	0	41
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	66	67	1	4	17.8	0	..	0	38
160	مالي	49	63	2	2	8.0	0	23	2	16
161	بوركينا فاسو	57	56	1	3	15.0	0	14	1	12
162	ليبريا	72	71	2	2	15.5	0	29	..	28
163	تشاد	52	41	1	5	44.5	0	16	0	22
164	غينيا – بيساو	..	..	2	1	23.5	0	..	..	..
165	موزامبيق	51	49	1	3	19.0	0	20	1	15
166	بوروندي	43	44	2	4	29.0	0	14	2	13
167	النيجر	88	87	2	3	48.5	0	17	..	19
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	54	55	1	5	53.5	0	..	0	19
169	زمبابوي	41	43	1	4	46.5	0	33	..	10

الأراضي أو البلدان الأخرى

أنتيغوا وبربودا	..	..	2	..	..	0	..	..	..
بوتان	..	..	2	..	15.8	0	..	..	..
كوبا	26	28	0	3	94.0	22	..	1	40
دومينيكا	..	..	2	..	..	0	..	..	..
إريتريا	..	..	1	3	115.5	19	..	0	..
غرينادا	..	..	2	..	..	0	..	..	..
العراق	37	39	0	5	53.3	1	36	..	21
كيريباس	..	..	2	..	..	0	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	0	..	112.5	0	..	2	..
لبنان	66	64	0	3	15.4	0	30	1	12
جزر مارشال	..	..	2	..	..	0	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	0	..	..	..
ناورو	..	..	2	..	..	0	..	..	..
الأراضي الفلسطينية المحتلة	46	47	..	5[g]	69.8	0	15	..	20
عُمان	..	..	0	1	29.5	0	..	0	..
بالاو	..	..	2	..	..	0	..	..	..
سانت كيتس ونيفس	..	..	2	..	..	0	..	..	..
سانت لوسيا	..	..	2	..	..	0	..	2	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	2	..	..	0	..	..	..
ساموا	..	..	1	..	..	0	..	0	..
سان مارينو	..	..	2	..	..	0	..	..	..
سيشيل	..	..	1	..	16.0	0	..	..	..
الصومال	..	..	0	5	77.5	0	..	..	..
توفالو	..	..	2	..	..	0	..	..	..
فانواتو	..	..	2	..	..	0	..	2	..

ملاحظات

a. 0 غير ديمقراطي، 1 ديمقراطي بدون تعاقب، 2 ديمقراطي.
b. 1 أقل حد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، 5 أعلى حد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.
c. النقطة الأدنى تعني أعلى مستوى من الحرية للصحافة.
d. تشير البيانات إلى حالات موثقة لصحافيين تعرضوا للاحتجاز حتى 1 كانون الأول/ديسمبر 2009. والبلدان التي تسجل النقطة 0 لم تشهد أي حالة موثقة حتى ذلك التاريخ.
e. 0 عدم حصول انتخابات محلية، 1 انتخاب الهيئة التشريعية وتعيين الهيئة التنفيذية، 2 انتخاب الهيئتين التشريعية والتنفيذية محلياً.
f. تشير إلى حدود إسرائيل ما قبل عام 1967 ولا تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة (غزة والضفة الغربية).
g. تشير إلى الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والنقطة 4 تشير إلى أعمال العنف في الضفة الغربية على يد أشخاص تابعين للسلطة الفلسطينية أو يعملون معها.

المصادر

الأعمدة 1 و2 و7 و9: قاعدة بيانات غالوب العالميّة (2010).
العمود 3: شيبوب وغاندي وفريلاند (Cheibub, Ghandi, and Vreeland) (2010).
العمود 4: جيبني وكورنيت وودس (Gibney, Cornett, and Woods) (2010).
العمود 5: مراسلون بلا حدود (2009).
العمود 6: لجنة حماية الصحفيين (2009).
العمود 8: بيك (Beck) وآخرون (2001).

الجدول 7

الاستدامة والتعرض للمخاطر

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المدخرات الصافية المعدلة[a] (نسبة من الدخل القومي الإجمالي) 2008	البصمة الإيكولوجية للإستهلاك (نصيب الفرد من الهكتارات) 2006	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: الوقود الأحفوري[b] (النسبة المئوية) 2007	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: المصادر المتجددة[c] (النسبة المئوية) 2007	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان) 1990	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان) 2006	المنطقة المحمية (النسبة المئوية من مساحة اليابسة) 2009	نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (النسبة المئوية) 2010	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: المياه (النسبة المئوية) 2008	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية) 2008	معدّل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخليّة وخارجيّة[d] (لكل مليون نسمة) 2004	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية[e] (المتوسط السنوي، لكل مليون نسمة) 2000–2009
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	16.2	4.2	69	31	7.4	8.6	14.4	0	0	0	65	49
2	أستراليا	15.0	..	94	6	17.4	18.1	10.5	9	0	0	35	458
3	نيوزيلندا	..	7.6	67	33	6.7	7.4	25.9	5	0	..	0	189
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.9	9.0	86	5	19.0	19.0	14.8	1	1	0	135	7,322
5	آيرلندا	7.5	8.2	91	3	8.8	10.4	1.0	0	0	1	0	46
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	42.4	..	..	..	0	..
7	هولندا	–1.2	4.6	93	4	11.2	10.3	12.4	5	0	0	203	0
8	كندا	7.6	5.8	76	16	16.2	16.7	8.0	3	0	0	84	63
9	السويد	20.5	..	33	31	6.0	5.6	11.3	0	0	0	55	4
10	ألمانيا	..	4.0	81	9	12.1[f]	9.7	40.5	8	0	0	124	449
11	اليابان	15.3	4.1	83	3	9.5	10.1	16.3	0	0	0	194	1,378
12	جمهورية كوريا	21.1	3.7	82	1	5.6	9.9	2.4	3	2	0	150	1,232
13	سويسرا	..	5.6	52	21	6.3	5.6	22.8	0	0	0	108	108
14	فرنسا	9.8	4.6	51	7	7.0	6.2	15.1	4	0	0	81	108
15	إسرائيل	11.3	5.4	96	4	7.4	10.3	18.7	13	0	0	213	9
16	فنلندا	16.0	5.5	50	24	10.2	12.7	9.1	0	0	0	19	8
17	آيسلندا	..	..	19	81	8.1	7.4	9.7	0	0	0	0	44
18	بلجيكا	..	5.7	73	4	10.8	10.3	0.9	10	0	0	203	27
19	الدانمرك	13.8	7.2	82	18	9.8	9.9	5.0	9	0	0	111	0
20	أسبانيا	10.1	5.6	83	7	5.9	8.0	8.6	1	0	0	137	20
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	95	0	4.8	5.5	41.8	..	..	..	0	83
22	اليونان	–4.8	5.8	94	5	7.2	8.7	13.8	1	0	2	226	195
23	إيطاليا	8.6	4.9	91	7	7.5	8.1	9.9	2	0	..	137	127
24	لكسمبرغ	..	..	89	3	26.0	24.5	19.8	..	0	0	0	0
25	النمسا	17.6	4.9	73	26	7.9	8.6	22.9	3	0	0	147	820
26	المملكة المتحدة	3.9	6.1	90	..	10.0	9.4	24.4	3	0	0	189	683
27	سنغافورة	34.7	4.5	100	0	15.6	12.8	5.4	..	0	0	262	52
28	الجمهورية التشيكية	13.4	5.3	83	5	12.7	11.3	15.1	4	0	2	167	2,344
29	سلوفينيا	18.1	3.9	69	10	6.4[f]	7.6	12.1	8	1	0	150	33
30	أندورا	..	..	..	..	..	..	6.0	..	0	0	0	..
31	سلوفاكيا	–81.1	4.9	71	6	8.4[f]	7.0	23.5	9	0	0	74	219
32	الإمارات العربية المتحدة	..	10.3	100	0	29.4	32.8	5.6	2	0	3	51	..
33	مالطة	..	..	100	0	6.3	6.3	17.3	..	0	0	0	..
34	إستونيا	9.0	6.4	90	10	16.4[f]	13.1	20.0	5	2	5	74	8
35	قبرص	–2.8	..	97	3	6.8	9.2	11.0	11	0	0	242	0
36	هنغاريا	5.0	3.2	79	5	6.0	5.7	5.1	17	0	0	208	509
37	بروني دار السلام	..	..	100	0	25.0	15.5	42.9	0	..	..	0	..
38	قطر	..	9.7	100	0	25.2	56.2	0.7	0	0	0	0	..
39	البحرين	15.6	..	100	0	24.1	28.8	1.4	0	..	..	0	..
40	البرتغال	4.1	4.4	79	18	4.4	5.7	5.9	2	1	0	191	1,560
41	بولندا	9.2	3.9	94	6	9.1	8.3	21.8	13	0	10	162	61
42	بربادوس	..	..	..	..	4.0	4.6	0.1	..	0	0	0	0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المدخرات الصافية المعدلة[a] (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	البصمة الإيكولوجية للإستهلاك (نصيب الفرد من الهكتارات)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: الوقود الأحفوري[b] (النسبة المئوية)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: المصادر المتجددة[c] (النسبة المئوية)	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان)		المنطقة المحمية (النسبة المئوية من مساحة اليابسة)	نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: المياه (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية)	معدّل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخليّة وخارجيّة[d] (لكل مليون نسمة)	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية[e] (المتوسط السنوي، لكل مليون نسمة)
		2008	2006	2007	2007	2006	1990	2009	2010	2008	2008	2004	2000–2009
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	..	..	..	..	6.5	7.6	13.7	..	..	0	0	6,666
44	ليتوانيا	6.6	3.3	62	9	4.2	6.0	4.5	5	..	..	204	0
45	شيلي	–0.4	3.1	78	22	3.7	2.7	16.5	1	4	4	161	4,774
46	الأرجنتين	7.7	3.0	90	7	4.4	3.5	5.4	2	3	10	349	1,963
47	الكويت	9.7	7.9	100	0	31.2	19.0	1.6	1	1	0	115	0
48	لاتفيا	14.8	4.6	64	30	3.3	5.1[f]	17.8	2	1	22	0	5
49	الجبل الأسود	..	..	..	..	..	..	13.3	8	2	8	0	273
50	رومانيا	13.7	2.7	83	13	4.6	6.8	7.1	13	..	28	460	1,072
51	كرواتيا	11.3	3.3	87	7	5.2	3.7[f]	7.3	18	1	1	225	52
52	أوروغواي	7.2	..	62	38	2.1	1.3	0.3	6	0	0	421	4,824
53	الجماهيرية العربية الليبية	..	3.2	99	1	9.2	9.2	0.1	8	..	3	310	..
54	بنما	18.9	3.2	75	25	2.0	1.3	18.7	4	7	31	189	2,950
55	المملكة العربية السعودية	–1.8	3.5	100	0	15.8	13.2	31.3	4	..	..	108	61
56	المكسيك	9.0	3.2	89	9	4.1	4.6	11.1	4	6	15	174	6,587
57	ماليزيا	..	..	95	5	7.2	3.1	17.9	1	0	4	60	1,667
58	بلغاريا	2.9	3.3	78	5	6.3	8.7	9.1	8	0	0	437	203
59	ترينيداد وتوباغو	–19.2	..	100	0	25.3	13.9	31.2	..	6	8	0	146
60	صربيا	..	..	89	11	..	..	6.0	19	1	8	0	176
61	بيلاروس	19.8	4.2	92	5	7.1	9.6	7.3	5	0	7	10	0
62	كوستاريكا	9.1	2.7	47	53	1.8	1.0	20.9	1	3	5	118	11,383
63	بيرو	7.0	1.8	70	30	1.4	1.0	13.6	1	18	32	244	18,032
64	ألبانيا	8.5	2.6	68	21	1.4	2.3	9.8	6	3	2	97	21,349
65	الاتحاد الروسي	1.6	4.4	89	3	10.9	13.9[f]	9.0	3	4	13	241	1,531
66	كازاخستان	2.5	4.4	99	1	12.6	15.9[f]	2.5	24	5	3	358	571
67	أذربيجان	–0.1	2.3	98	2	4.2	5.9[f]	7.2	4	20	55	525	474
68	البوسنة والهرسك	..	3.4	91	9	7.0	1.2[f]	0.6	6	1	5	79	10,832
69	أوكرانيا	8.5	2.7	82	1	6.9	11.9	3.5	6	2	5	313	1,561
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	..	2.7	99	1	6.6	4.0	7.1	25	..	..	134	58,770
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	9.0	..	85	8	5.3	5.6[f]	4.9	7	0	11	148	60,392
72	موريشيوس	8.5	..	..	..	3.1	1.4	4.5	..	1	9	81	220
73	البرازيل	5.2	..	53	44	1.9	1.4	28.0	8	3	20	269	3,908
74	جورجيا	–0.3	..	70	30	1.2	2.9[f]	3.7	2	2	5	421	18,916
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	6.5	2.3	88	12	6.3	6.2	53.8	2	..	..	69	506
76	أرمينيا	18.1	1.6	71	6	1.5	1.1[f]	8.0	10	4	10	1,045	10,704
77	إكوادور	0.4	1.9	87	13	2.4	1.6	25.1	2	6	8	124	9,126
78	بليز	8.8	..	..	..	2.9	1.7	28.0	1	1	10	0	54,328
79	كولومبيا	1.5	1.9	71	29	1.4	1.6	20.4	2	8	26	168	11,288
80	جامايكا	..	..	90	10	4.5	3.4	18.9	3	6	17	340	17,504
81	تونس	7.0	1.9	86	14	2.3	1.6	1.3	37	6	15	174	362
82	الأردن	3.6	2.0	98	2	3.6	3.2	9.4	22	4	2	204	2,639
83	تركيا	8.3	2.8	90	10	3.6	2.6	1.9	5	1	10	427	957
84	الجزائر	21.4	1.9	100	0	4.0	3.1	6.3	29	17	5	324	622
85	تونغا	..	..	..	..	1.3	0.8	14.5	..	0	4	0	18,168
تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	–7.1	3.7	..	..	1.9	1.1	1.3	..	..	..	0	6,720
87	تركمانستان	..	3.8	100	0	9.0	7.2[f]	3.0	11	..	2	691	0
88	الجمهورية الدومينيكية	–0.3	1.4	81	20	2.1	1.3	22.1	7	14	17	256	3,319
89	الصين	35.1	1.8	87	12	4.6	2.1	16.6	9	11	45	693	96,359
90	السلفادور	–0.1	..	42	58	1.0	0.5	0.8	6	13	13	215	39,965
91	سري لانكا	10.4	0.9	46	55	0.6	0.2	20.8	21	10	9	315	31,444
92	تايلند	18.0	1.7	81	19	4.3	1.8	19.6	17	2	4	345	46,173
93	غابون	3.6	..	40	60	1.6	6.6	14.9	0	13	67	372	1,357
94	سورينام	..	..	..	..	5.4	4.5	11.4	0	7	16	0	6,744
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	–4.7	2.4	82	18	1.2	0.8	18.2	2	14	75	633	17,895

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المدخرات الصافية المعدلة[a] (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	البصمة الإيكولوجية للإستهلاك (نصيب الفرد من الهكتارات)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: الوقود الأحفوري[b] (النسبة المئوية)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: المصادر المتجددة[c] (النسبة المئوية)	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان)		المنطقة المحمية (النسبة المئوية من مساحة اليابسة)	نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: المياه (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية)	معدّل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخليّة وخارجيّة[d] (لكل مليون نسمة)	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية[e] (المتوسط السنوي، لكل مليون نسمة)
		2008	2006	2007	2007	1990	2006	2009	2010	2008	2008	2004	2000–2009
96	باراغواي	9.0	3.4	15	85	0.5	0.7	5.5	1	14	30	224	10,590
97	الفلبين	22.3	..	57	43	0.7	0.8	10.9	2	9	24	322	60,119
98	بوتسوانا	37.2	3.9	69	23	1.6	2.6	30.9	22	5	40	771	7,925
99	جمهورية مولدوفا	17.3	1.7	90	2	4.8[f]	2.0	1.4	22	10	21	340	86,995
100	منغوليا	3.0	..	96	3	4.5	3.6	13.4	31	24	50	318	120,113
101	مصر	2.1	1.4	96	4	1.4	2.2	5.9	25	1	6	345	2
102	أوزبكستان	–14.1	1.7	99	1	5.3[f]	4.3	2.3	27	13	0	715	2,431
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	..	..	4.0	..	..	..	0	10,768
104	غيانا	14.4	..	..	..	1.6	2.0	4.9	0	6	19	262	59,712
105	ناميبيا	9.9	3.0	68	21	0.0	1.4	14.5	28	8	67	152	42,577
106	هندوراس	13.1	2.2	55	45	0.5	1.0	18.2	15	14	29	385	18,638
107	ملديف	..	..	..	..	0.7	2.9	..	..	9	2	0	4,901
108	إندونيسيا	–2.4	..	69	31	0.8	1.5	14.1	3	20	48	505	4,935
109	قيرغيزستان	10.4	1.3	61	39	2.5	1.1	6.9	10	10	7	736	518
110	جنوب أفريقيا	–3.5	2.7	88	10	9.1	8.6	6.9	17	9	23	350	33,998
111	الجمهورية العربية السورية	–15.2	1.6	98	2	2.9	3.5	0.6	33	11	4	222	8,263
112	طاجيكستان	18.8	0.9	62	38	3.9[f]	1.0	4.1	10	30	6	1,302	100,709
113	فييت نام	9.7	1.0	51	49	0.3	1.2	6.2	8	6	25	438	25,632
114	المغرب	19.8	1.3	94	4	0.9	1.5	1.6	39	19	31	186	1,156
115	نيكاراغوا	..	2.3	41	59	0.6	0.8	36.7	14	15	48	316	10,527
116	غواتيمالا	5.3	1.7	46	54	0.6	0.9	30.6	9	6	19	468	27,087
117	غينيا الإستوائية	–38.5	..	..	..	0.4	8.8	19.2	0	..	..	1,182	155
118	الرأس الأخضر	..	..	..	..	0.2	0.6	2.5	..	16	46	213	11,020
119	الهند	24.2	0.8	70	29	0.8	1.3	5.3	10	12	69	954	55,557
120	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	0.2	6.1	..	31	50	316	93
121	سوازيلند	7.1	..	..	..	0.5	0.9	3.0	0	31	45	718	156,115
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	17.1	1.0	..	..	0.1	0.2	16.3	4	43	47	847	24,535
123	جزر سليمان	54.7	1.7	..	..	0.5	0.4	0.1	..	..	..	433	2,050
124	كمبوديا	..	0.9	29	71	0.0	0.3	24.0	39	39	71	1,304	62,992
125	باكستان	6.1	0.7	62	37	0.6	0.9	10.3	4	10	55	896	8,953
126	الكونغو	–57.1	1.0	39	58	0.5	0.4	9.5	0	29	70	898	862
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	0.7	..	..	11	74	666	..
	تنمية بشرية منخفضة												
128	كينيا	10.2	..	20	80	0.2	0.3	11.6	31	41	69	1,106	94,526
129	بنغلاديش	23.7	..	66	34	0.1	0.3	1.6	11	20	47	821	49,538
130	غانا	–6.6	1.6	32	68	0.3	0.4	14.0	1	18	87	1,283	3,238
131	الكاميرون	..	1.1	27	73	0.1	0.2	9.2	15	26	53	1,832	168
132	ميانمار	..	1.0	31	68	0.1	0.2	6.3	19	29	19	883	5,989
133	اليمن	..	1.0	99	1	0.8[f]	1.0	0.5	32	38	48	1,102	135
134	بنن	..	1.0	37	62	0.1	0.4	23.8	2	25	88	2,037	3,832
135	مدغشقر	7.0	1.2	..	..	0.1	0.1	2.9	0	59	89	1,967	23,628
136	موريتانيا	..	3.1	..	..	1.4	0.5	0.5	24	51	74	1,273	37,166
137	بابوا غينيا الجديدة	3.1	1.7	..	..	0.5	0.7	3.1	0	60	55	737	5,078
138	نيبال	30.5	..	11	89	0.0	0.1	17.0	2	12	69	877	9,611
139	توغو	..	..	13	85	0.2	0.2	11.3	5	40	88	1,403	2,991
140	جزر القمر	7.0	..	..	..	0.1	0.1	0.0	..	5	64	664	47,708
141	ليسوتو	19.4	..	..	..	..	..	0.5	64	15	71	304	52,807
142	نيجيريا	..	1.6	19	81	0.5	0.7	12.8	12	42	68	2,120	432
143	أوغندا	3.3	..	..	..	0.0	0.1	9.7	23	33	52	1,692	10,899
144	السنغال	12.2	1.2	53	47	0.4	0.4	24.1	16	31	49	1,911	7,394
145	هايتي	..	0.5	28	72	0.1	0.2	0.3	15	37	83	1,080	12,150
146	أنغولا	–42.6	0.9	34	66	0.4	0.6	12.4	3	50	43	5,225	5,421
147	جيبوتي	..	0.9	..	..	0.7	0.6	0.0	8	8	44	885	94,144
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	..	1.0	10	90	0.1	0.1	27.7	25	46	76	1,392	13,303
149	كوت ديفوار	1.7	0.9	23	77	0.5	0.4	22.6	1	20	77	1,884	39
150	زامبيا	–0.7	1.2	11	89	0.3	0.2	36.0	5	40	51	1,961	36,424
151	غامبيا	3.9	1.1	..	..	0.2	0.2	1.5	18	8	33	1,283	2,059

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المدخرات الصافية المعدلة[a] (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	البصمة الإيكولوجية للإستهلاك (نصيب الفرد من الهكتارات)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: الوقود الأحفوري[b] (النسبة المئوية)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية: المصادر المتجددة[c] (النسبة المئوية)	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان)		المنطقة المحمية (النسبة المئوية من مساحة اليابسة)	نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: المياه (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة: مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية)	معدّل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخليّة وخارجيّة[d] (لكل مليون نسمة)	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية[e] (المتوسط السنوي، لكل مليون نسمة)
		2008	2006	2007	2007	1990	2006	2009	2010	2008	2008	2004	2000–2009
152	رواندا	20.1	..	..	..	0.1	0.1	10.0	10	35	46	3,345	21,544
153	ملاوي	25.1	..	..	..	0.1	0.1	15.0	19	20	44	2,395	70,315
154	السودان	–13.1	2.2	26	74	0.2	0.3	4.9	40	43	66	979	20,408
155	أفغانستان	..	..	..	..	0.2	0.0	0.4	11	52	63	5,125	23,278
156	غينيا	–11.3	1.5	..	..	0.2	0.1	6.8	1	29	81	1,759	3,227
157	إثيوبيا	8.9	..	9	92	0.1	0.1	18.4	72	62	88	2,571	37,289
158	سيراليون	–1.0	0.8	..	..	0.1	0.2	5.0	0	51	87	5,623	457
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	–4.6	1.4	..	..	0.1	0.1	14.7	0	33	66	1,812	510
160	مالي	..	1.9	..	..	0.1	0.0	2.4	60	44	64	3,367	9,531
161	بوركينا فاسو	..	1.4	..	..	0.1	0.1	13.9	73	24	89	3,130	2,504
162	ليبريا	..	1.2	..	..	0.2	0.2	18.1	0	32	83	3,287	1,080
163	تشاد	–49.9	1.8	..	..	0.0	0.0	9.4	45	50	91	2,547	31,625
164	غينيا – بيساو	16.6	1.0	..	..	0.2	0.2	16.1	1	39	79	3,269	11,817
165	موزامبيق	–4.6	..	5	95	0.1	0.1	15.8	2	53	83	1,428	47,950
166	بوروندي	..	..	..	..	0.1	0.0	4.9	19	28	54	3,519	51,177
167	النيجر	..	1.7	..	..	0.1	0.1	6.8	25	52	91	5,445	50,079
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	–2.5	0.7	4	96	0.1	0.0	10.0	0	54	77	3,260	1,288
169	زمبابوي	..	1.0	28	70	1.6	0.8	28.0	29	18	56	889	75,240

الجدول 7

الأراضي أو البلدان الأخرى

	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	4.9	5.1	7.0	..	..	..	0	32,725
	بوتان	50.4	..	..	..	0.2	0.6	28.4	0	8	35	789	0
	كوبا	..	2.3	87	13	3.1	2.6	6.3	17	6	9	233	97,163
	دومينيكا	..	..	..	..	0.9	1.7	21.7	..	..	..	0	12,965
	إريتريا	..	0.8	27	74	..	0.1	5.0	59	39	86	1,231	87,758
	غرينادا	..	..	..	..	1.3	2.3	1.7	..	..	3	0	65,910
	العراق	..	1.3	99	0	2.8	3.2	0.1	5	21	27	1,244	276
	كيريباس	..	..	..	..	0.3	0.3	22.0	..	..	..	0	0
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	1.4	88	12	12.2	3.6	4.0	3	0	..	436	7,874
	لبنان	0.1	2.1	93	5	3.1	3.8	0.5	1	0	..	149	460
	جزر مارشال	..	..	..	..	1.0	1.6	3.1	..	6	27	0	1,465
	موناكو	..	..	..	..	..	..	23.7	..	0	0	0	..
	ناورو	..	..	..	..	14.4	14.1	..	..	..	..	0	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	0.8	..	..	9	11	0	0
	عُمان	3.5	..	100	0	5.6	16.3	10.7	6	12	..	117	783
	بالاو	..	..	..	..	15.7	5.8	2.0	..	..	..	0	..
	سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	1.6	2.7	3.6	..	1	4	0	..
	سانت لوسيا	..	..	..	..	1.2	2.3	14.3	..	2	..	0	0
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	7.6	..	..	..	0.7	1.7	10.9	..	..	..	0	1,557
	ساموا	..	..	..	..	0.8	0.9	3.4	..	..	0	0	3,277
	سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0	..
	سيشيل	..	..	..	..	1.6	8.6	42.0	..	..	..	0	22,448
	الصومال	..	1.5	..	..	0.0	0.0	0.6	26	70	77	3,490	67,697
	توفالو	..	..	..	..	..	..	0.4	..	3	16	0	..
	فانواتو	..	..	..	..	0.5	0.4	4.3	..	17	48	0	36,308

ملاحظات

a. تشمل الضرر الناجم عن انبعاثات الجزئيات.
b. الوقود الأحفوري يشمل الفحم ومنتجات الفحم، والنفط الخام، وأنواع الغاز الطبيعي المسيل، وعلف الحيوانات، ومنتجات النفط، والغاز الطبيعي.
c. مصادر الطاقة المتجددة تشمل الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية والمواد المتجددة القابلة للاحتراق والنفايات والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولا تشمل الطاقة الذرية.
d. تشمل حالات الوفاة بسبب الإسهال الناجم عن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وحالات الوفاة من الالتهابات الحادة في جهاز التنفس (الأطفال دون سن الخامسة) وأمراض الرئة المزمنة (الكبار ما فوق سن الثلاثين)، وسرطان الرئة (الكبار ما فوق سن الثلاثين) الناجمة عن التدخين؛ وحالات الوفاة بسبب أمراض التنفس والالتهابات في جهاز التنفس، وسرطان الرئة، وبعض أمراض القلب والشرايين الناجمة عن تلوث الهواء.
e. تشمل الكوارث الطبيعية موجات الجفاف والزلازل والأوبئة وموجات الحر الشديد والفيضانات وانتشار الحشرات والعواصف والبراكين وحرائق الغابات.
f. تعود البيانات إلى سنة مختلفة عن السنة المحددة.

المصادر

العمود 1: البنك الدولي (2010a).
العمود 2: الشبكة العالمية للبصمة الإيكولوجية (2009).
العمودان 3 و4: استندت الحسابات إلى البيانات المتعلقة بمجمل إمدادات الطاقة الأولية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (2009).
العمودان 5 و6: بودن وميريلاند وأندرس (Boden، Maryland، and Andres) (2009).
العمود 7: برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة (2006).
العمود 8: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (2010a).
العمودان 9 و10: منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2010).
العمود 11: استندت الحسابات إلى منظمة الصحة العالمية (2008) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
العمود 12: استندت الحسابات إلى قاعدة بيانات الأحداث الطارئة (CRED EM–DAT) (2010) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).

الجدول 8

الأمن البشري

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	عوائق التخلّص من الخوف						عوائق التخلّص من العوز			
		نقل الأسلحة التقليدية[a] (بالمليون دولار أمريكي لعام 1990)		اللاجئون وفق بلد المنشأ	السكان النازحون داخليا[b]	الحرب الأهلية		انتشار النقص في التغذية		شدة الحرمان من الغذاء	
		الصادرات	الواردات	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الضحايا (متوسط سنوات الصراع لكل مليون نسمة)	الحدة النقاط (2–0)[c]	(النسبة إلى مجموع السكان)		(متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى لعناصر الطاقة الغذائية)	
		2008	2008	2008	2008	1990/2008	2008	1990–1992[d]	2004–2006[d]	1990/1992	2004/2006
	تنمية بشرية مرتفعة جداً										
1	النرويج	2	536	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
2	أستراليا	6	380	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
3	نيوزيلندا	..	2	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
4	الولايات المتحدة الأمريكية	6,093	808	2.1	..	..	0	<5	<5	..	..
5	آيرلندا	1	21	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	0	..	..	..	..
7	هولندا	554	132	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
8	كندا	236	427	0.1	..	..	0	<5	<5	..	..
9	السويد	457	64	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
10	ألمانيا	..	..	0.2	..	..	0	<5	<5	..	..
11	اليابان	..	584	0.2	..	..	0	<5	<5	..	..
12	جمهورية كوريا	80	1,821	1.1	..	..	0	<5	<5	7	7
13	سويسرا	467	14	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
14	فرنسا	1,831	7	0.1	..	..	0	<5	<5	..	..
15	إسرائيل	271	665	1.5	..	78.5	1	<5	<5	..	..
16	فنلندا	67	152	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
17	آيسلندا	..	..	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
18	بلجيكا	228	177	0.1	..	..	0	<5	<5	..	..
19	الدانمرك	15	90	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
20	أسبانيا	603	361	0.0	..	0.9	0	<5	<5	..	..
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	0.0	..	..	0	..	..	..	..
22	اليونان	..	563	0.1	..	..	0	<5	<5	..	..
23	إيطاليا	424	189	0.1	..	..	0	<5	<5	..	..
24	لكسمبرغ	..	..	..	..	..	0	<5	<5	..	..
25	النمسا	16	220	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
26	المملكة المتحدة	1,027	506	0.2	..	1.3	0	<5	<5	..	..
27	سنغافورة	1	1,123	0.1	..	..	0	..	..	..	..
28	الجمهورية التشيكية	33	20	1.4	..	..	0	<5	<5	7	10
29	سلوفينيا	..	..	0.1	..	..	0	<5	<5	7	10
30	أندورا	..	..	0.0	..	..	0	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	8	..	0.3	..	..	0	<5	<5	7	5
32	الإمارات العربية المتحدة	..	748	0.3	..	..	0	<5	<5	6	20
33	مالطة	..	..	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
34	إستونيا	..	50	0.2	..	..	0	<5	<5	10	9
35	قبرص	..	..	0.0	200.5[e]	..	0	<5	<5	6	10
36	هنغاريا	..	5	1.6	..	..	0	<5	<5	6	
37	بروني دار السلام	..	..	0.0	..	..	0	<5	<5	8	
38	قطر	..	..	0.1	..	..	0	..	..	..	..
39	البحرين	..	19	0.1	..	..	0	..	..	..	..
40	البرتغال	87	159	0.0	..	..	0	<5	<5	..	..
41	بولندا	76	623	2.4	..	..	0	<5	<5	6	10
42	بربادوس	..	13	0.0	..	..	0	<5	<5	7	8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		عوائق التخلّص من الخوف						عوائق التخلّص من العوز			
		نقل الأسلحة التقليدية[a] (بالمليون دولار أمريكي لعام 1990)		اللاجئون وفق بلد المنشأ	السكان النازحون داخليا[b]	الحرب الأهلية		انتشار النقص في التغذية		شدة الحرمان من الغذاء	
		الصادرات	الواردات	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الضحايا (متوسط سنوات الصراع لكل مليون نسمة)	الحدة النقاط (2–0)[c]	(النسبة إلى مجموع السكان)		(متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى لعناصر الطاقة الغذائية)	
		2008	2008	2008	2008	1990/2008	2008	1990–1992[d]	2004–2006[d]	1990/1992	2004/2006
تنمية بشرية مرتفعة											
43	جزر البهاما	..	..	0.0	..	..	0	7	6	9	12
44	ليتوانيا	..	26	0.5	..	..	0	<5	<5	8	10
45	شيلي	133	577	1.0	..	..	0	7	<5	9	11
46	الأرجنتين	..	21	1.0	..	..	0	<5	<5	7	11
47	الكويت	..	5	0.9	..	..	0	20	<5	12	7
48	لاتفيا	..	44	0.8	..	..	0	<5	<5	7	0
49	الجبل الأسود	..	..	1.3	..	..	0	..	..	..	..
50	رومانيا	..	70	4.8	..	..	0	<5	<5	7	13
51	كرواتيا	..	99	97.0	2.4	269.4	0	..	<5	10	4
52	أوروغواي	..	65	0.2	..	..	0	5	<5	8	0
53	الجماهيرية العربية الليبية	9	..	2.1	..	..	0	<5	<5	7	4
54	بنما	..	..	0.1	..	..	0	18	17	13	11
55	المملكة العربية السعودية	..	115	0.7	..	..	0	<5	<5	8	7
56	المكسيك	..	..	6.2	5.5	0.7	0	<5	<5	10	12
57	ماليزيا	..	541	0.6	..	..	0	<5	<5	7	7
58	بلغاريا	8	123	3.0	..	..	0	<5	<5	9	10
59	ترينيداد وتوباغو	..	..	0.2	..	23.2	0	11	10	11	15
60	صربيا	..	..	185.9	250[f]	..	0	..	..	..	..
61	بيلاروس	292	..	5.4	..	..	0	<5	<5	6	18
62	كوستاريكا		..	0.4	..	..	0	<5	<5	8	8
63	بيرو	..	2	7.3	150	21.9	1	28	13	14	14
64	ألبانيا	..	13	15.0	..	..	0	<5	<5	10	8
65	الاتحاد الروسي	6,026	..	103.1	18–82[g]	40.2	1	<5	<5	8	11
66	كازاخستان	..	25	4.8	..	..	0	<5	<5	6	10
67	أذربيجان	..	21	16.3	573–603[h]	236.6	0	27	11	12	7
68	البوسنة والهرسك	..	..	74.4	125	3,458.2	0	<5	<5	9	7
69	أوكرانيا	269	..	28.4	..	..	0	<5	<5	7	7
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	2	91	69.1	..	1.1	1	<5	<5	9	12
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	7.5	<1	60.6	0	<5	<5	10	8
72	موريشيوس	..	..	0.0	..	..	0	7	6	10	12
73	البرازيل	72	212	1.4	..	..	0	10	6	13	12
74	جورجيا	..	77	12.6	247–249[i]	289.0	1	47	12	14	9
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	3	764	5.8	..	5.3	0	10	12	10	10
76	أرمينيا	..	..	16.3	8.4	..	0	46	23	14	13
77	إكوادور	..	140	1.1	..	..	0	24	13	12	5
78	بليز	..	..	0.0	..	..	0	5	<5	9	25
79	كولومبيا	..	92	373.5	3,304–4,916[j]	44.7	2	15	10	13	9
80	جامايكا	..	2	0.8	..	..	0	11	5	10	9
81	تونس	..	7	2.3	..	..	0	<5	<5	7	10
82	الأردن	28	136	1.9	..	..	0	<5	<5	9	6
83	تركيا	43	578	214.4	954–1,200[k]	28.2	1	<5	<5	8	9
84	الجزائر	..	1,518	9.1	..	134.8	1	<5	..	10	10
85	تونغا	..	..	0.0	..	..	0	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
86	فيجي	..	..	1.9	..	..	0	8	<5	10	2
87	تركمانستان	..	..	0.7	..[l]	..	0	9	6	10	9
88	الجمهورية الدومينيكية	..	..	0.3	..	..	0	27	21	13	12
89	الصين	544	1,481	175.2	..	..	0	15	10	14	13
90	السلفادور	..	..	5.2	..	210.2	0	9	10	11	11
91	سري لانكا	..	..	137.8	380	193.8	2	27	21	15	14
92	تايلند	..	12	1.8	..	5.5	1	29	17	15	11
93	غابون	..	21	0.1	..	..	0	5	<5	8	8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		عوائق التخلّص من الخوف						عوائق التخلّص من العوز			
		نقل الأسلحة التقليدية[a] (بالمليون دولار أمريكي لعام 1990)		اللاجئون وفق بلد المنشأ	السكان النازحون داخليا[b]	الحرب الأهلية		انتشار النقص في التغذية		شدة الحرمان من الغذاء (متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى لعناصر الطاقة الغذائية)	
		الصادرات	الواردات	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الضحايا (متوسط سنوات الصراع لكل مليون نسمة)	الحدة النقاط (2–0)[c]	(النسبة إلى مجموع السكان)			
		2008	2008	2008	2008	1990/2008	2008	1990–1992[d]	2004–2006[d]	1990/1992	2004/2006
94	سورينام	..	..	0.1	..	..	0	11	7	10	10
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	..	3	0.5	..	..	0	24	23	13	15
96	باراغواي	..	..	0.1	..	..	0	16	12	12	12
97	الفلبين	..	10	1.4	125–188	8.0	1	21	15	15	14
98	بوتسوانا	..	..	0.0	..	..	0	20	26	13	13
99	جمهورية مولدوفا	20	..	5.6	..	170.7	0	<5	<5	9	9
100	منغوليا	..	14	1.3	..	..	0	30	29	14	14
101	مصر	..	214	6.8	..	2.2	0	<5	<5	10	13
102	أوزبكستان	..	..	6.3	3	6.1	0	5	13	8	13
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	..	0	..	..	..	..
104	غيانا	..		0.7	..	..	0	18	6	12	13
105	ناميبيا	..	66	1.0	..	..	0	29	19	14	8
106	هندوراس	..		1.1	..	..	0	19	12	15	13
107	ملديف	..	..	0.0	..	..	0	9	7	10	5
108	إندونيسيا	..	241	19.3	70–120	2.2	0	19	16	13	13
109	قيرغيزستان	16	..	2.5	..	..	0	17	<5	12	4
110	جنوب أفريقيا	161	387	0.5	..	..	0	<5	<5	..	..
111	الجمهورية العربية السورية	..	292	15.2	433[m]	..	0	<5	<5	9	7
112	طاجيكستان	..	..	0.5	..	815.4	0	34	26	13	10
113	فييت نام	..	250	328.2	..	..	0	28	13	16	16
114	المغرب	..	49	3.5	..	..	0	5	<5	11	13
115	نيكاراغوا	..	..	1.5	..	..	0	52	21	21	18
116	غواتيمالا	..		5.9	..[n]	44.5	0	14	16	12	12
117	غينيا الإستوائية	..	41	0.4	..	..	0	..	..	..	..
118	الرأس الأخضر	..	..	0.0	..	..	0	12	14	11	9
119	الهند	11	1,810	19.6	500	4.1	1	24	22	17	15
120	تيمور – ليشتي	..	..	0.0	<1	..	0	18	23	..	..
121	سوازيلند	..	..	0.0	..	..	0	12	18	11	12
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	7	8.6	..	4.6	0	27	19	16	15
123	جزر سليمان	..	..	0.1	..	..	0	25	9	13	8
124	كمبوديا	..	..	17.3	..	13.6	0	38	25	16	14
125	باكستان	..	939	32.4	1,250[o]	11.4	2	22	23	16	16
126	الكونغو	..	..	19.9	7.8	582.3	0	40	21	17	14
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	0.0	..	..	0	15	5	11	7
	تنمية بشرية منخفضة										
128	كينيا	..	..	9.7	400[p]	..	0	33	30	15	13
129	بنغلاديش	..	12	10.1	60–500	0.2	0	36	26	18	17
130	غانا	..	..	13.2	..	..	0	34	8	15	9
131	الكاميرون	..	1	13.9	..	..	0	34	23	15	9
132	ميانمار	..	..	184.4	470[q]	42.1	1	44	17	17	17
133	اليمن	..	45	1.8	250	257.3	0	30	32	15	16
134	بنن	..	..	0.3	..	..	0	28	19	15	12
135	مدغشقر	..	..	0.3	..	..	0	32	35	16	15
136	موريتانيا	..	..	45.6	..	..	0	10	8	12	7
137	بابوا غينيا الجديدة	..	..	0.0	..	10.7	0	..	..	..	..
138	نيبال	..	..	4.2	50–70	45.1	0	21	16	14	11
139	توغو	..	..	16.8	<2	44.1	0	45	37	18	16
140	جزر القمر	..	5	0.4	..	101.4	0	40	51	16	19
141	ليسوتو	..	..	0.0	..	60.4	0	15	15	13	6
142	نيجيريا	..	17	14.2	..[r]	1.0	0	15	8	13	11
143	أوغندا	..	3	7.5	437[s]	25.1	0	19	15	14	11
144	السنغال	..	1	16.0	24–40	14.3	0	28	25	14	10
145	هايتي	..	..	23.1	..	52.9	0	63	58	24	23
146	أنغولا	..	20	171.4	20	313.7	0	66	44	24	17
147	جيبوتي	..	..	0.7	..	209.7	0	60	31	22	12

الجدول 8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		عوائق التخلّص من الخوف						عوائق التخلّص من العوز			
		نقل الأسلحة التقليدية[a] (بالمليون دولار أمريكي لعام 1990)		اللاجئون وفق بلد السكان النازحون		الحرب الأهلية		انتشار النقص في التغذية		شدة الحرمان من الغذاء (متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى لعناصر الطاقة الغذائية)	
		الصادرات	الواردات	المنشأ (بالآلاف)	داخليا[b] (بالآلاف)	الضحايا (متوسط سنوات الصراع لكل مليون نسمة)	الحدة النقاط (2–0)[c]	(النسبة إلى مجموع السكان)			
		2008	2008	2008	2008	1990/2008	2008	1990–1992[d]	2004–2006[d]	1990/1992	2004/2006
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	1.3	..	..	0	28	35	15	16
149	كوت ديفوار	..	..	22.2	..[l]	24.4	0	15	14	13	11
150	زامبيا	..	..	0.2	..	..	0	40	45	18	19
151	غامبيا	..	..	1.4	..	..	0	20	29	14	14
152	رواندا	..	6	72.5	..	279.4	0	45	40	20	19
153	ملاوي	..	..	0.1	..	..	0	45	29	20	17
154	السودان	..	128	419.2	4,900[t]	47.9	1	31	20	15	14
155	أفغانستان	..	..	2,833.1	240	299.1	2	..	..	..	..
156	غينيا	..	..	9.5	..	70.0	0	19	16	15	7
157	إثيوبيا	..	..	63.9	200–400	38.6	2	71	44	25	18
158	سيراليون	..	..	32.5	..	336.1	0	45	46	22	22
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	125.1	162	29.2	0	47	41	19	16
160	مالي	..	2	1.8	..	9.4	1	14	10	13	12
161	بوركينا فاسو	..	..	0.7	..	..	0	14	9	13	10
162	ليبريا	..	..	75.2	..[u]	660.9	0	30	38	18	18
163	تشاد	..	89	55.1	168	97.8	1	59	38	22	17
164	غينيا – بيساو	..	..	1.1	..	798.8	0	20	31	14	14
165	موزامبيق	..	..	0.2	..	260.3	0	59	37	22	16
166	بوروندي	..	..	281.6	100	111.5	1	44	63	18	21
167	النيجر	..	7	0.8	6.5[v]	18.9	1	38	28	18	15
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	368.0	19,000[w]	331.4	1	29	75	15	25
169	زمبابوي	..	..	16.8	570–1,000	..	0	40	39	19	17

الجدول 8

ملاحظات

a. القيمة المالية لحجم نقل الأسلحة عن طريق مورد لأغراض عسكرية لصالح مختلف القوى المسلحة أو وكالات الاستخبارات في بلد آخر. وتشير البيانات إلى حجم حركة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، ولا تشير إلى القيمة المالية الفعلية، وهذا يمكن أن يقلّل من الحجم الفعلي لنقل الأسلحة التقليدية.

b. التقديرات مستمدّة من مركز رصد النزوح الداخلي، وذلك بالاستناد إلى مصادر مختلفة، وهي تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين.

c. 0 لا حرب أهلية، 1 حرب أهلية محدودة (أقل من 1,000 ضحية)، 2 حرب أهلية واسعة النطاق. (1,000 ضحية على الأقل).

d. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

e. يشمل أكثر من 200,000 شخص من القبارصة الأتراك واليونانيين الذين نزحوا في عام 1974.

f. تشمل 207,000 من النازحين داخلياً المسجلين في صربيا، و20,000 من الغجر النازحين داخلياً غير المسجلين في صربيا، و20,000 من النازحين داخلياً في كوسوفو.

g. تشمل النازحين داخلياً من الشيشان وأوسيتيا الشمالية الذين هم في وضع الهجرة القسرية داخل منطقة شمال القوقاز وخارجها، وكذلك النازحين داخلياً المسجلين لدى الحكومة.

h. تشمل النازحين داخلياً من ناغورني كاراباخ والأراضي المحتلة السبع فقط.

i. بعض الذين نزحوا داخلياً في عام 2008 غير مسجلين بعد. ووفقاً لقانون البلد، يحتفظ العائدون والأشخاص الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى بوضعهم كنازحين.

j. القيمة المرتفعة هي القيمة المتراكمة منذ عام 1985.

k. استندت الحسابات إلى مسح أجرته جامعة هاستيبي بتكليف من الحكومة.

l. غير محدد لعدم وجود إحصاءات عن العائدين.

m. يشمل 433,000 شخص نزحوا من هضبة الجولان في عام 1967.

n. في أواخر عام 2007 لم تكن الحكومة قد أقرّت معايير تسمح بدمج النازحين داخلياً في برنامج التعويضات الوطني. وما من تقديرات واضحة عن عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعتبرون نازحين.

o. النزوح بسبب الصراعات حصل في إقليم التخوم الشمالية الغربية وبالوشستان ووزيرستان ولكن لا تقديرات متاحة لتعذر الوصول إليها.

p. يأخذ في الحسبان برنامج حكومة كينيا الخاص بالعائدين، الذي يشير إلى أن 172,000 من النازحين داخلياً أثناء أعمال العنف، التي تلت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2007، قد عادوا في أيار/مايو 2008.

q. المناطق الريفية لميانمار الشرقية فقط.

r. لا تتوفر تقديرات موثوقة حول النازحين داخلياً في نيجيريا ولا اتفاق عام حول عددهم.

s. لا يشمل النازحين داخلياً في المناطق الحضرية ولا في منطقة كاراموجا، بل يشمل العائدين الذي يتلقون معونة وحماية مستمرة.

t. يشمل 2.7 مليون من النازحين داخلياً في دارفور و 1.7 مليون في منطقة الخرطوم الكبرى و390,000 في جنوب السودان و60,000 في جنوب كردوفان.

u. وفقاً للحكومة توصل جميع النازحين داخلياً إلى حلول دائمة (أدمجوا في أماكن إقامتهم الجديدة)؛ ويُعتقد أن 32,000 شخص تقريباً لا يزالون في مخيمات كانت مخصصة للنازحين داخلياً.

v. لا يشمل 4,500 شخص تقريباً يُعتقد أنهم عادوا إلى مدينة ايفروان.

w. يشمل عدداً من النازحين في المنطقة الشرقية من البلد خلال مواجهات عام 2009 بين الميليشيا والقوى المسلحة الكونغولية المدعومة من الأمم المتحدة.

المصادر

العمودان 1 و2: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (2010a).
العمود 3: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2010).
العمود 4: مركز رصد النزوح الداخلي (2010).
العمود 5: استندت الحسابات إلى بيانات لاتشينا أند غلاديتش (Lacina and Gleditsch) (2005) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
العمود 6: قاعدة بيانات الصراعات لبرنامج جامعة أوبسالا / والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (2009).
الأعمدة 7 إلى 10: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (2010a).

الجدول 9

مفهوم سعادة الأفراد ورفاههم

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الرضا العام بالحياة[a] (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)		الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			عناصر السعادة (نسبة الإجابة بـ "نعم" بشأن توفر العنصر)						مؤشر التجارب السلبية
							الحياة الهادفة		المجيبون الذين تلقوا معاملة باحترام		شبكة الدعم الاجتماعي		
		المجموع	الإناث	الوظيفة[a] (نسبة العاملين المجيبين بالرضا)	الصحة الشخصية[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	مستوى المعيشة[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	(0 الأكثر سلبية، 100 الاقل سلبية)
		2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	8.1	8.2	..	82	91	85	90	90	90	93	92	16
2	أستراليا	7.9	8.0	91	82	85	87	89	89	88	94	95	22
3	نيوزيلندا	7.8	8.0	90	85	79	87	90	90	88	94	95	24
4	الولايات المتحدة الأمريكية	7.9	7.9	86	83	75	94	95	89	88	91	90	28
5	آيرلندا	8.1	8.1	95	90	79	87	91	93	93	96	97	23
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	7.8	7.8	92	85	91	70	79	93	92	94	93	16
8	كندا	8.0	8.2	90	85	87	91	92	93	94	94	93	25
9	السويد	7.9	7.9	93	80	89	85	91	93	92	91	89	16
10	ألمانيا	7.2	7.4	88	82	88	85	87	90	88	91	91	22
11	اليابان	6.8	7.0	73	68	64	76	77	60	65	89	92	21
12	جمهورية كوريا	6.3	6.5	68	71	71	80	81	63	67	79	82	23
13	سويسرا	8.0	8.0	93	89	89	82	84	94	91	94	94	21
14	فرنسا	7.1	7.1	87	84	72	84	85	93	93	91	91	29
15	إسرائيل	7.1	7.1	80	80	71	88	88	81	77	85	95	33
16	فنلندا	8.0	8.2	90	84	84	81	86	91	92	94	95	15
17	آيسلندا	7.8	7.9	..	84	82	..	..	97	95	98	98	17
18	بلجيكا	7.3	7.3	89	88	84	73	78	92	90	92	92	24
19	الدانمرك	8.2	8.3	94	84	93	89	91	94	93	95	93	15
20	أسبانيا	7.6	7.6	86	84	78	86	88	97	96	92	91	29
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	6.0	..	81	80	78	60	64	83	86	82	82	26
22	اليونان	6.8	6.8	80	82	57	90	91	92	91	79	76	23
23	إيطاليا	6.7	6.7	82	85	77	91	91	93	93	87	87	27
24	لكسمبرغ	7.7	7.8	..	87	92	..	..	94	93	94	95	24
25	النمسا	7.8	7.8	91	85	86	72	73	92	89	93	85	18
26	المملكة المتحدة	7.4	7.5	87	85	88	79	84	90	90	96	97	24
27	سنغافورة	6.7	6.7	88	95	79	90	89	81	83	84	83	19
28	الجمهورية التشيكية	6.9	6.8	80	77	65	68	72	64	77	86	92	23
29	سلوفينيا	7.1	7.0	88	78	70	63	65	91	86	91	89	26
30	أندورا	6.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	5.8	..	76	72	47	85	87	78	79	93	94	27
32	الإمارات العربية المتحدة	7.3	..	84	93	78	95	94	94	95	86	84	28
33	مالطة	7.1	7.1	..	83	65	..	..	93	92	90	92	31
34	إستونيا	5.6	5.6	79	64	46	72	73	79	80	85	85	20
35	قبرص	7.1	7.1	89	89	84	95	94	88	89	81	80	33
36	هنغاريا	5.7	5.6	83	69	43	88	86	88	87	90	92	26
37	بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
38	قطر	6.7	7.0	89	93	86	..	..	93	89	91	87	26
39	البحرين	..	..	..	86	66	..	..	90	92	90	91	37
40	البرتغال	5.9	5.7	90	80	47	92	90	93	95	87	83	28
41	بولندا	6.5	6.6	82	72	67	87	91	91	91	89	94	20
42	بربادوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضا العام بالحياة[a] (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)		الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			عناصر السعادة (نسبة الإجابة بـ "نعم" بشأن توفر العنصر)						مؤشر التجارب السلبية
				الوظيفة[a] (نسبة العاملين المجيبين بالرضا)	الصحة الشخصية[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	مستوى المعيشة[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	الحياة الهادفة		المجيبون الذين تلقوا معاملة باحترام		شبكة الدعم الاجتماعي		(0 الأكثر سلبية، 100 الاقل سلبية)
		المجموع	الإناث				المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	
		2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
44	ليتوانيا	5.8	5.8	78	64	33	78	77	54	52	85	83	22
45	شيلي	6.3	6.2	81	73	68	90	88	93	91	83	83	27
46	الأرجنتين	7.1	7.1	83	87	70	93	95	96	95	91	91	21
47	الكويت	6.6	..	89	89	77	97	98	91	93	83	86	24
48	لاتفيا	5.4	5.4	79	63	33	79	81	80	81	78	78	24
49	الجبل الأسود	5.2	..	63	72	45	84	93	76	81	82	81	27
50	رومانيا	5.9	6.0	74	65	42	74	73	89	87	82	79	25
51	كرواتيا	6.0	..	78	77	48	83	83	74	76	83	90	28
52	أوروغواي	6.8	6.7	79	84	67	87	89	94	94	93	91	23
53	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	78	64	..	..	64	55	..	..	..
54	بنما	7.8	7.8	91	85	73	98	98	93	93	90	90	15
55	المملكة العربية السعودية	7.7	7.6	92	84	77	95	93	77	69	86	91	19
56	المكسيك	7.7	7.9	88	82	69	93	93	91	91	84	86	20
57	ماليزيا	6.6	6.6	86	87	68	95	94	88	86	79	79	15
58	بلغاريا	4.4	..	73	67	29	77	75	77	78	78	81	20
59	ترينيداد وتوباغو	7.0	..	76	82	40	97	97	93	94	87	85	19
60	صربيا	5.6	..	73	73	35	84	82	77	76	76	82	28
61	بيلاروس	5.5	5.5	66	55	34	70	73	71	71	87	88	20
62	كوستاريكا	8.5	8.5	88	90	83	97	97	94	94	89	90	21
63	بيرو	5.9	5.8	74	72	54	96	95	89	88	78	79	28
64	ألبانيا	4.6	..	72	75	43	78	91	68	80	77	79	20
65	الاتحاد الروسي	5.9	5.9	74	56	36	79	78	83	83	90	88	16
66	كازاخستان	6.1	6.1	82	68	51	88	85	81	81	86	88	13
67	أذربيجان	5.3	5.2	73	68	42	87	86	79	81	67	72	21
68	البوسنة والهرسك	5.8	..	76	75	39	80	85	67	72	72	74	25
69	أوكرانيا	5.3	5.2	71	55	23	74	73	78	77	81	81	17
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	5.6	5.8	71	82	55	87	87	81	81	65	62	32
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	4.7	..	71	82	34	93	92	81	82	72	78	22
72	موريشيوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73	البرازيل	7.6	7.6	86	82	74	96	97	94	95	91	91	24
74	جورجيا	4.3	4.3	63	50	22	86	85	83	83	56	54	22
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	7.8	7.7	86	90	80	100	100	92	92	94	94	19
76	أرمينيا	5.0	5.1	61	53	31	93	94	89	88	68	67	31
77	إكوادور	6.4	6.3	80	76	57	98	97	93	92	74	78	27
78	بليز	6.6	6.6	79	83	69	90	91	75	77	86	83	24
79	كولومبيا	7.3	7.3	82	84	69	98	98	96	96	87	88	25
80	جامايكا	6.7	..	82	88	50	98	98	80	81	92	91	18
81	تونس	5.9	5.9	73	85	72	..	..	91	89	90	86	30
82	الأردن	5.7	5.8	80	89	72	90	90	89	90	88	90	28
83	تركيا	5.5	5.5	71	76	44	85	85	68	75	73	64	28
84	الجزائر	5.6	5.9	66	87	61	..	..	84	86	90	87	33
85	تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
87	تركمانستان	7.2	7.3	..	85	78	96	96	84	83	94	92	15
88	الجمهورية الدومينيكية	7.6	7.4	69	80	57	96	94	92	95	87	84	32
89	الصين	6.4	..	78	80	60	..	..	87	86	78	79	17
90	السلفادور	6.7	6.7	82	80	60	97	97	89	90	72	72	25
91	سري لانكا	4.7	4.8	86	77	58	91	91	76	75	84	82	24
92	تايلند	6.3	6.3	91	79	63	95	94	75	80	87	82	16
93	غابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضا العام بالحياة[a] (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)		الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			عناصر السعادة (نسبة الإجابة بـ "نعم" بشأن توفر العنصر)						مؤشر التجارب السلبية
				الوظيفة[a] (نسبة العاملين المجيبين بالرضا)	الصحة الشخصية[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	مستوى المعيشة[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	الحياة الهادفة		المجيبون الذين تلقوا معاملة باحترام		شبكة الدعم الاجتماعي		(0 الأكثر سلبية، 100 الاقل سلبية)
		المجموع	الإناث				المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	
		2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]
94	سورينام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	6.5	6.4	83	79	67	94	93	90	91	82	81	32
96	باراغواي	6.9	6.9	85	84	63	93	93	96	96	89	90	16
97	الفلبين	5.5	5.5	83	77	68	96	96	94	95	77	76	34
98	بوتسوانا	4.7	4.4	58	67	41	92	91	83	85	83	81	23
99	جمهورية مولدوفا	5.7	5.6	68	60	39	79	77	73	73	83	84	27
100	منغوليا	5.7	5.6	78	69	50	96	96	66	70	91	92	15
101	مصر	5.8	6.2	84	86	82	86	87	90	84	74	75	33
102	أوزبكستان	6.0	6.0	86	79	69	97	97	92	91	90	89	14
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
104	غيانا	6.5	6.6	84	87	64	95	98	77	79	84	85	28
105	ناميبيا	5.2	..	84	87	61	98	98	86	88	83	86	16
106	هندوراس	7.0	7.0	84	83	65	95	94	91	92	81	83	24
107	ملديف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	إندونيسيا	5.7	5.6	63	83	62	95	95	92	94	78	78	13
109	قيرغيزستان	5.0	4.9	78	74	48	91	92	86	85	85	85	16
110	جنوب أفريقيا	5.0	4.7	66	79	42	97	96	83	83	88	89	24
111	الجمهورية العربية السورية	5.9	6.1	..	89	67	..	..	91	92	84	85	31
112	طاجيكستان	5.1	4.9	78	75	69	91	90	76	77	65	67	21
113	فييت نام	5.4	5.4	72	79	59	98	98	92	90	79	77	17
114	المغرب	5.8	6.0	69	88	71	90	91	89	87	85	87	19
115	نيكاراغوا	7.1	7.1	80	80	62	98	97	91	93	83	83	28
116	غواتيمالا	7.2	..	92	88	76	97	96	91	91	83	81	23
117	غينيا الإستوائية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
118	الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
119	الهند	5.5	5.4	74	85	61	91	90	72	79	66	65	26
120	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
121	سوازيلند	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6.2	6.3	91	89	80	98	98	43	42	81	83	..
123	جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124	كمبوديا	4.9	4.9	80	69	51	81	79	87	85	82	79	19
125	باكستان	5.4	5.5	77	75	53	72	73	89	81	44	50	32
126	الكونغو	3.6	..	67	62	32	..	..	80	82	55	57	25
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة													
128	كينيا	3.7	3.6	57	70	25	98	98	78	81	79	80	19
129	بنغلاديش	5.3	5.4	76	73	63	94	92	87	86	53	51	22
130	غانا	4.7	4.7	54	66	34	98	97	88	85	63	61	22
131	الكاميرون	3.9	4.0	63	69	40	93	91	85	87	73	74	23
132	ميانمار	..	..	68	75	59	90	89	53	55	89	86	..
133	اليمن	4.8	..	74	80	53	88	87	84	90	75	73	35
134	بنن	3.0	2.9	53	63	23	96	95	79	80	38	34	24
135	مدغشقر	3.7	3.7	46	76	24	96	95	77	75	77	74	19
136	موريتانيا	5.0	5.0	57	79	47	93	93	85	85	81	80	19
137	بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
138	نيبال	5.3	5.5	80	84	51	93	93	48	44	80	80	21
139	توغو	2.6	2.7	31	40	11	99	99	54	55	28	24	30
140	جزر القمر	..	..	..	67	23	..	..	87	89	62	62	16
141	ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
142	نيجيريا	3.8	4.9	65	80	40	92	90	81	80	72	69	23
143	أوغندا	4.5	4.7	53	64	35	96	96	79	83	85	85	31
144	السنغال	4.5	4.6	39	68	27	89	88	85	80	81	80	22
145	هايتي	3.9	..	51	51	35	81	81	66	64	64	65	27
146	أنغولا	4.3	4.2	72	67	54	90	89	83	83	58	59	27
147	جيبوتي	5.7	5.7	89	86	77	..	..	84	84	90	90	12

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضا العام بالحياة[a] (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)		الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			عناصر السعادة (نسبة الإجابة بـ "نعم" بشأن توفر العنصر)						مؤشر التجارب السلبية
				الوظيفة[a] (نسبة العاملين المجيبين بالرضا)	الصحة الشخصية[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	مستوى المعيشة[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	الحياة الهادفة		المجيبون الذين تلقوا معاملة باحترام		شبكة الدعم الاجتماعي		(0 الأكثر سلبية، 100 الأقل سلبية)
		المجموع	الإناث				المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	
		2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	2.4	2.4	45	67	21	95	88	74	77	76	87	22
149	كوت ديفوار	4.5	4.5	..	68	17	98	99	89	89	67	67	16
150	زامبيا	4.3	4.2	48	78	34	93	94	83	83	62	76	18
151	غامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
152	رواندا	4.2	4.1	41	64	37	88	95	77	75	56	56	13
153	ملاوي	6.2	5.9	62	77	64	99	99	88	90	72	70	14
154	السودان	5.0	..	65	77	64	97	97	89	90	89	90	28
155	أفغانستان	4.1	4.1	71	79	53	83	83	64	59	54	51	24
156	غينيا	4.5	..	68	75	27	96	96	86	87	58	59	26
157	إثيوبيا	4.2	..	50	79	33	89	87	74	47	76	77	21
158	سيراليون	3.6	3.7	49	47	19	98	98	81	80	59	59	37
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	4.6	..	78	81	31	96	96	74	74	56	60	28
160	مالي	3.8	3.9	30	71	30	99	98	86	91	75	74	13
161	بوركينا فاسو	3.6	3.7	46	70	27	94	91	83	81	73	74	24
162	ليبريا	3.4	3.4	47	70	46	100	99	82	80	58	58	27
163	تشاد	5.4	5.0	78	69	52	93	83	79	74	57	67	20
164	غينيا – بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
165	موزامبيق	3.8	3.9	74	82	46	93	92	89	90	75	77	22
166	بوروندي	2.9	2.8	43	55	24	..	..	81	83	32	30	16
167	النيجر	3.8	3.7	54	82	52	99	99	93	94	77	79	14
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.4	3.6	60	74	40	98	..	79	69	67	71	23
169	زمبابوي	2.8	2.8	49	72	27	91	92	81	84	81	81	22
	الأراضي أو البلدان الأخرى												
	كوبا	..	..	68	76	..	96	96	88	88	93	93	28
	العراق	5.5	5.3	64	66	41	..	..	84	82	84	84	36
	لبنان	4.7	4.9	69	80	58	86	86	90	92	73	74	39
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	5.0	5.0	..	78	43	77	80	89	88	74	71	45
	الصومال	..	..	..	87	73	..	..	74	74	88	89	9

ملاحظات

a. تتضمن قاعدة بيانات غالوب العالمية تفاصيل بشأن الأسئلة حول الرضا (www.gallup.com).

b. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 12: قاعدة بيانات غالوب العالميّة (2010).

الجدول 10

الرفاه المدني والمجتمعي

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الجريمة والسلامة				الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)					
		معدل جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	معدل السرقة (لكل 100,000 نسمة)	ضحايا الاعتداء (نسبة الذين أفادوا بأنهم وقعوا ضحية)	مفهوم السلامة[a] (النسبة المئوية)	المجتمع المحلي[b]	إمكانية السكن[b]	جودة الرعاية الصحية[b]	نظام التعليم والمدارس[b]	جودة الهواء[b]	جودة المياه[b]
		2003–2008[c]	2003–2008[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]
	تنمية بشرية مرتفعة جداً										
1	النرويج	0.6	34	3	81	..	42	80	75	89	95
2	أستراليا	1.2	78	4	63	..	42	79	68	89	88
3	نيوزيلندا	1.3	53	1	57	..	55	80	73	91	85
4	الولايات المتحدة الأمريكية	5.2	142	2	75	75	70	76	70	85	87
5	آيرلندا	2.0	56	3	62	73	56	68	75	94	86
6	ليختنشتاين	2.8	3	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	1.0	84	3	74	..	51	89	70	76	93
8	كندا	1.7	97	3	76	73	62	70	71	83	89
9	السويد	0.9	97	4	69	..	51	77	67	84	95
10	ألمانيا	0.8	61	3	72	78	70	86	59	87	95
11	اليابان	0.5	3	1	73	70	71	67	53	79	81
12	جمهورية كوريا	2.3	10	3	60	68	60	64	51	78	83
13	سويسرا	0.7	56	3	76	..	54	92	75	82	96
14	فرنسا	1.4	172	5	59	76	57	83	70	78	86
15	إسرائيل	2.4	40	4	70	..	45	71	57	57	53
16	فنلندا	2.5	32	3	75	..	63	66	64	81	91
17	آيسلندا	0.0	14	3	77	..	65	88	87	85	97
18	بلجيكا	1.8	1,837	6	64	..	52	91	77	69	85
19	الدانمرك	1.4	62	1	83	..	71	86	74	93	96
20	أسبانيا	0.9	1,067	6	58	69	26	77	58	76	80
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.6	..	1	85	..	68	65	52	..	71
22	اليونان	1.1	26	3	60	63	63	51	50	74	69
23	إيطاليا	1.2	122	4	61	64	42	64	61	71	83
24	لكسمبرغ	1.5	68	3	76	..	52	90	73	78	89
25	النمسا	0.5	62	4	75	..	57	93	73	80	94
26	المملكة المتحدة	4.8	282	2	64	77	59	88	70	87	93
27	سنغافورة	0.4	22	0	98	89	54	89	94	97	99
28	الجمهورية التشيكية	2.0	45	6	60	..	42	68	71	66	80
29	سلوفينيا	0.5	19	3	79	69	26	79	75	76	85
30	أندورا	1.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	1.7	25	2	47	..	38	58	53	62	78
32	الإمارات العربية المتحدة	0.9	13	2	91	71	53	82	83	72	73
33	مالطة	1.0	36	4	66	..	41	69	63	41	65
34	إستونيا	6.3	68	5	60	60	44	45	59	75	67
35	قبرص	1.0	8	4	65	60	42	67	62	67	67
36	هنغاريا	1.5	31	5	61	..	47	66	60	75	78
37	بروني دار السلام	0.5	1	..	..	..	..	..	..	..	..
38	قطر	1.0	..	4	87	70	49	85	77	81	80
39	البحرين	0.8	39	5	79	71	61	84	88	72	62
40	البرتغال	1.2	195	7	62	..	35	64	69	88	88
41	بولندا	1.2	55	1	61	..	0	49	66	77	75
42	بربادوس	8.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الجريمة والسلامة				الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)					
		معدل جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	معدل السرقة (لكل 100,000 نسمة)	ضحايا الاعتداء (نسبة الذين أفادوا بأنهم وقعوا ضحية)	مفهوم السلامة[a] (النسبة المئوية)	المجتمع المحلي[b]	إمكانية السكن[b]	جودة الرعاية الصحية[b]	نظام التعليم والمدارس[b]	جودة الهواء[b]	جودة المياه[b]
		2003–2008[c]	2003–2008[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]
	تنمية بشرية مرتفعة										
43	جزر البهاما	13.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..
44	ليتوانيا	8.6	104	4	29	51	20	37	40	66	71
45	شيلي	8.1	180	13	42	65	46	47	61	60	85
46	الأرجنتين	5.2	859	16	39	58	29	58	51	72	74
47	الكويت	1.1	..	5	86	62	61	72	62	37	52
48	لاتفيا	4.4	64	8	44	56	43	32	42	75	65
49	الجبل الأسود	3.7	13	5	70	..	38	66	72	70	69
50	رومانيا	2.2	12	4	51	57	23	49	58	70	67
51	كرواتيا	1.6	28	9	73	..	39	66	67	83	81
52	أوروغواي	5.8	277	11	46	74	41	77	76	87	94
53	الجماهيرية العربية الليبية	2.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..
54	بنما	13.3	38	11	47	67	54	64	70	82	74
55	المملكة العربية السعودية	0.9	..	6	77	63	58	65	67	55	52
56	المكسيك	11.6	505	12	44	64	41	58	72	73	66
57	ماليزيا	2.3	82	6	49	83	70	89	93	83	86
58	بلغاريا	2.3	38	4	56	..	59	33	45	60	57
59	ترينيداد وتوباغو	39.7	..	7	42	..	45	57	70	76	74
60	صربيا	3.4	37	12	70	..	30	51	64	63	58
61	بيلاروس	5.6	69	2	48	57	30	32	57	66	64
62	كوستاريكا	8.3	527	16	44	73	57	72	84	84	87
63	بيرو	3.2	156	15	43	52	39	46	51	61	62
64	ألبانيا	3.3	5	1	54	..	57	38	49	58	53
65	الاتحاد الروسي	14.2	173	3	31	45	24	29	42	54	42
66	كازاخستان	10.6	72	4	52	53	35	39	54	61	60
67	أذربيجان	2.0	7	2	71	56	57	41	59	65	55
68	البوسنة والهرسك	1.8	20	6	69	..	43	53	59	76	77
69	أوكرانيا	6.3	59	4	31	45	29	17	38	53	44
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	2.9	..	7	55	..	0	60	51	67	58
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2.0	25	6	60	..	40	53	63	66	60
72	موريشيوس	3.8	98	..	..	..	..	..	..	..	..
73	البرازيل	22.0	..	10	40	57	45	39	53	70	78
74	جورجيا	7.6	62	1	79	64	51	47	60	68	66
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	52.0	..	11	23	61	35	67	78	70	60
76	أرمينيا	2.5	11	2	75	54	33	44	55	63	65
77	إكوادور	18.1	399	20	38	60	40	50	71	63	64
78	بليز	34.3	182	14	43	..	40	43	58	71	63
79	كولومبيا	38.8	..	13	45	66	46	64	73	69	73
80	جامايكا	59.5	..	4	46	..	50	71	69	86	89
81	تونس	1.5	..	5	81	69	74	71	72	65	59
82	الأردن	1.7	14	3	84	65	53	73	67	58	45
83	تركيا	2.9	10	8	42	..	63	59	50	63	53
84	الجزائر	0.6	72	15	39	55	37	50	61	57	61
85	تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة										
86	فيجي	2.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..
87	تركمانستان	2.9	3	..	..	..	..	..	..	81	71
88	الجمهورية الدومينيكية	21.5	556	7	38	..	42	52	74	72	65
89	الصين	1.2	..	3	74	67	67	57	61	73	74
90	السلفادور	51.8	92	13	43	69	57	64	78	80	68
91	سري لانكا	7.4	..	4	72	77	36	75	83	89	86
92	تايلند	5.9	107	3	65	..	87	87	88	82	84
93	غابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
94	سورينام	13.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	10.6	..	20	37	64	43	52	77	75	80

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الجريمة والسلامة				الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)					
		معدل جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	معدل السرقة (لكل 100,000 نسمة)	ضحايا الاعتداء (نسبة الذين أفادوا بأنهم وقعوا ضحية)	مفهوم السلامة[a] (النسبة المئوية)	المجتمع المحلي[b]	إمكانية السكن[b]	جودة الرعاية الصحية[b]	نظام التعليم والمدارس[b]	جودة الهواء[b]	جودة المياه[b]
		2003–2008[c]	2003–2008[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]
96	باراغواي	12.2	31	12	40	65	54	55	75	88	83
97	الفلبين	6.4	10	5	66	76	52	80	82	87	84
98	بوتسوانا	11.9	..	13	39	..	65	64	68	84	69
99	جمهورية مولدوفا	5.1	25	6	37	49	26	41	58	59	56
100	منغوليا	7.9	31	6	40	..	21	45	60	51	63
101	مصر	0.8	1	4	73	63	39	61	61	76	74
102	أوزبكستان	3.2	..	1	66	79	70	75	81	87	81
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
104	غيانا	20.7	..	10	47	..	42	63	61	79	54
105	ناميبيا	17.9	..	14	33	..	52	57	75	76	82
106	هندوراس	60.9	..	14	48	67	50	59	73	82	75
107	ملديف	2.6	196	..	..	..	..	..	..	..	..
108	إندونيسيا	0.7	..	3	83	67	40	74	78	76	82
109	قيرغيزستان	7.8	43	3	52	64	57	55	68	86	70
110	جنوب أفريقيا	36.5	..	15	20	60	39	50	66	74	70
111	الجمهورية العربية السورية	3.0	4	5	84	62	59	67	67	64	59
112	طاجيكستان	2.3	3	2	73	63	52	50	68	83	47
113	فييت نام	1.9	..	2	80	71	59	68	83	73	79
114	المغرب	0.4	74	5	75	51	46	34	44	67	65
115	نيكاراغوا	13.0	441	13	49	64	40	60	71	82	65
116	غواتيمالا	45.2	..	15	41	69	50	65	80	78	64
117	غينيا الإستوائية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
118	الرأس الأخضر	11.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
119	الهند	2.8	2	3	74	..	62	59	72	86	67
120	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
121	سوازيلند	12.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	3	79	..	44	72	83	89	83
123	جزر سليمان	..	10	..	..	..	..	..	..	..	..
124	كمبوديا	3.2	..	1	60	82	41	86	98	96	88
125	باكستان	6.8	..	5	44	53	47	36	54	80	63
126	الكونغو	..	..	11	41	..	28	24	41	65	33
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة										
128	كينيا	3.6	9	14	35	51	54	44	64	79	45
129	بنغلاديش	2.6	..	3	82	72	68	54	79	92	80
130	غانا	1.7	..	10	69	53	50	44	53	79	62
131	الكاميرون	2.3	..	8	47	55	53	50	70	77	51
132	ميانمار	..	..	1	81	..	54	..	..	88	91
133	اليمن	4.0	..	10	65	49	..	28	45	73	47
134	بنن	..	..	8	63	..	48	40	46	78	56
135	مدغشقر	..	..	2	57	..	75	44	64	81	53
136	موريتانيا	..	..	10	65	44	40	24	42	64	57
137	بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
138	نيبال	2.2	1	5	43	64	62	57	77	81	71
139	توغو	..	..	10	42	..	27	20	30	52	34
140	جزر القمر	..	..	9	78	44	21	13	39	77	66
141	ليسوتو	36.7	53	..	..	..	..	..	..	..	..
142	نيجيريا	1.3	..	17	51	35	31	24	0	68	36
143	أوغندا	8.7	13	24	51	49	37	38	49	83	53
144	السنغال	1.1	..	10	63	41	55	16	30	69	44
145	هايتي	..	..	33	44	..	18	22	35	43	37
146	أنغولا	5.0	..	38	53	..	38	49	62	60	47
147	جيبوتي	..	..	11	84	56	43	41	72	69	63
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	7.7	..	21	46	..	28	26	55	62	34
149	كوت ديفوار	0.4	3	6	47	41	54	21	26	75	52

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الجريمة والسلامة				الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)					
		معدل جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	معدل السرقة (لكل 100,000 نسمة)	ضحايا الاعتداء (نسبة الذين أفادوا بأنهم وقعوا ضحية)	مفهوم السلامة[a] (النسبة المئوية)	المجتمع المحلي[b]	إمكانية السكن[b]	جودة الرعاية الصحية[b]	نظام التعليم والمدارس[b]	جودة الهواء[b]	جودة المياه[b]
		2003–2008[c]	2003–2008[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]
150	زامبيا	..	..	11	49	..	45	44	55	79	54
151	غامبيا	0.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
152	رواندا	4.2	..	6	80	60	42	68	75	78	55
153	ملاوي	..	..	14	55	65	57	62	67	91	62
154	السودان	..	7	12	79	59	54	50	58	73	57
155	أفغانستان	..	..	16	37	48	35	32	58	69	61
156	غينيا	0.4	2	12	48	..	36	27	55	55	38
157	إثيوبيا	6.4	..	16	49	..	25	17	43	77	29
158	سيراليون	2.6	3	26	53	..	21	19	34	64	28
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	10	69	..	34	34	35	77	40
160	مالي	..	..	5	77	..	55	27	30	67	36
161	بوركينا فاسو	0.5	..	7	60	..	44	32	48	68	38
162	ليبريا	..	..	24	34	..	21	20	32	69	39
163	تشاد	..	..	19	28	..	23	34	48	45	31
164	غينيا – بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
165	موزامبيق	5.1	..	24	52	..	60	66	76	79	71
166	بوروندي	..	..	11	63	54	32	43	79	85	52
167	النيجر	..	..	5	73	56	65	34	55	94	60
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	13	47	..	25	29	28	54	42
169	زمبابوي	8.7	71	12	41	51	59	32	31	80	62

الأراضي أو البلدان الأخرى

	بوتان	1.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	كوبا	..	..	6	51	..	14	60	78	53	59
	العراق	..	..	10	34	44	31	35	55	45	26
	لبنان	0.6	4	4	56	55	69	67	70	41	37
	موناكو	0.0	12	..	..	..	..	..	..	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	3.9	..	6	47	54	54	57	59	52	49
	عُمان	0.9	9	..	..	..	..	..	..	..	..
	سانت كيتس ونيفس	35.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	سانت لوسيا	16.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	سيشيل	8.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	13	74	51	49	31	56	90	65

ملاحظات

a. يُقصد الأشخاص الذين أجابوا بنعم عندما سئلوا "هل تشعر بالأمان عندما تسير بمفردك في الليل؟"

b. تتضمن قاعدة بيانات غالوب العالمية تفاصيل بشأن الأسئلة حول الرضا (www.gallup.com).

c. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

المصادر

العمودان 1 و2: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2010).

الأعمدة 3 إلى 10: قاعدة بيانات غالوب العالميّة (2010).

الجدول 11

الاتجاهات الديمغرافية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان														نسبة المواليد الذكور إلى الإناث (المواليد الذكور لكل 100 من الإناث)[b]	
		المجموع (بالملايين)			معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		المناطق الحضرية (النسبة من المجموع)[a]		متوسط العمر (بالسنوات)		معدل الإعالة (الكل 100 نسمة من الفئات العمرية 64–15)		مجموع معدل الخصوبة (الولادات لكل إمراة)			
		1990	2010	2030	1990–1995	2010–2015	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990–1995	2010–2015	1990	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً																
1	النرويج	4.2	4.9	5.5	0.5	0.7	72.0	79.4	35.4	38.9	54.4	51.0	1.9	1.9	105.2	105.4
2	أستراليا	17.1	21.5	25.7	1.2	1.0	85.4	89.1	32.2	37.8	49.8	48.8	1.9	1.9	105.2	105.3
3	نيوزيلندا	3.4	4.3	5.0	1.7	0.9	84.7	86.2	31.0	36.6	51.9	49.7	2.1	2.0	105.1	105.8
4	الولايات المتحدة الأمريكية	254.9	317.6	370.0	1.2	0.9	75.3	82.3	32.8	36.6	51.7	49.6	2.0	2.0	104.9	105.1
5	آيرلندا	3.5	4.6	5.6	0.5	1.3	56.9	61.9	29.1	34.6	63.1	47.3	2.0	1.9	105.7	106.4
6	ليختنشتاين	0.0	0.0	0.0	1.3	0.8	16.9	14.3	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	15.0	16.7	17.5	0.7	0.3	68.7	82.9	34.5	40.8	45.1	49.2	1.6	1.8	104.7	105.2
8	كندا	27.7	33.9	40.1	1.1	0.9	76.6	80.6	32.9	39.9	47.0	43.8	1.7	1.6	104.9	105.1
9	السويد	8.6	9.3	10.1	0.6	0.4	83.1	84.7	38.3	40.9	55.6	53.4	2.0	1.9	105.4	105.7
10	ألمانيا	79.4	82.1	77.9	0.5	–0.2	73.1	73.9	37.7	44.3	45.0	51.1	1.3	1.3	105.5	105.4
11	اليابان	123.2	127.0	117.4	0.4	–0.2	63.1	66.8	37.4	44.7	43.5	55.7	1.5	1.3	105.0	105.5
12	جمهورية كوريا	43.0	48.5	49.1	0.8	0.3	73.8	83.0	27.0	37.9	44.1	37.4	1.7	1.3	112.6	110.0
13	سويسرا	6.7	7.6	8.1	0.9	0.4	73.2	73.6	36.9	41.9	46.2	48.0	1.5	1.5	104.4	105.1
14	فرنسا	56.8	62.6	66.5	0.4	0.4	74.1	85.3	34.9	40.1	52.1	54.7	1.7	1.9	104.9	104.3
15	إسرائيل	4.5	7.3	9.2	3.5	1.4	90.4	91.9	25.8	29.7	67.7	60.8	2.9	2.6	104.9	105.9
16	فنلندا	5.0	5.3	5.5	0.5	0.3	79.4	85.1	36.4	42.0	48.6	50.9	1.8	1.9	104.5	104.6
17	آيسلندا	0.3	0.3	0.4	1.0	1.4	90.8	93.4	30.0	35.1	55.3	47.2	2.2	2.1	104.8	106.0
18	بلجيكا	9.9	10.7	11.3	0.3	0.3	96.4	97.4	36.3	41.3	49.3	51.9	1.6	1.8	105.5	104.8
19	الدانمرك	5.1	5.5	5.6	0.3	0.2	84.8	86.9	37.1	40.8	48.4	53.2	1.8	1.9	105.5	105.8
20	أسبانيا	38.8	45.3	49.8	0.3	0.8	75.4	77.4	33.7	40.2	50.2	47.3	1.3	1.6	105.8	106.4
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	5.7	7.1	8.2	1.7	0.9	99.5	100.0	31.0	41.9	42.8	32.3	1.3	1.0	107.8	108.1
22	اليونان	10.2	11.2	11.2	1.0	0.1	58.8	61.4	36.1	41.6	49.1	48.2	1.4	1.4	105.6	106.6
23	إيطاليا	57.0	60.1	59.5	0.1	0.2	66.7	68.4	37.1	43.3	46.2	52.9	1.3	1.4	105.9	105.5
24	لكسمبرغ	0.4	0.5	0.6	1.4	1.1	81.0	85.2	36.4	39.3	44.5	46.3	1.7	1.7	104.4	106.5
25	النمسا	7.7	8.4	8.6	0.7	0.2	65.8	67.6	35.7	41.8	48.0	47.7	1.5	1.4	105.3	105.4
26	المملكة المتحدة	57.2	61.9	68.0	0.3	0.5	78.1	79.6	35.8	39.9	53.2	51.4	1.8	1.9	104.6	105.0
27	سنغافورة	3.0	4.8	5.5	2.9	0.9	100.0	100.0	29.3	40.6	37.1	34.7	1.8	1.3	107.4	107.3
28	الجمهورية التشيكية	10.3	10.4	10.5	0.0	0.2	75.2	73.5	35.2	39.6	51.5	41.5	1.7	1.5	104.9	105.7
29	سلوفينيا	1.9	2.0	2.0	0.4	0.2	50.4	49.5	34.1	41.7	47.1	43.3	1.4	1.5	105.1	105.3
30	أندورا	0.1	0.1	0.1	4.1	1.5	94.7	88.0	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	5.3	5.4	5.3	0.4	0.1	56.5	55.0	31.3	37.2	55.2	37.8	1.9	1.4	104.3	105.5
32	الإمارات العربية المتحدة	1.9	4.7	6.6	5.3	2.0	79.1	84.1	27.4	31.7	45.2	25.2	3.9	1.9	104.1	105.3
33	مالطة	0.4	0.4	0.4	1.0	0.3	90.4	94.7	33.0	39.0	51.3	42.9	2.0	1.3	105.7	106.0
34	إستونيا	1.6	1.3	1.3	–1.7	0.0	71.1	69.5	34.4	39.6	51.0	48.0	1.6	1.8	105.0	105.6
35	قبرص	0.7	0.9	1.1	1.4	1.0	66.8	70.3	30.9	36.5	58.1	44.2	2.4	1.6	107.1	106.8
36	هنغاريا	10.4	10.0	9.5	–0.1	–0.2	65.8	68.1	36.4	39.8	50.6	45.2	1.7	1.4	104.7	105.9
37	بروني دار السلام	0.3	0.4	0.5	2.8	1.7	65.8	75.7	23.4	27.8	59.2	42.4	3.1	2.0	108.4	106.7
38	قطر	0.5	1.5	2.0	2.4	1.6	92.2	95.8	29.6	30.1	40.5	20.5	4.1	2.3	103.8	105.4
39	البحرين	0.5	0.8	1.1	3.2	1.8	88.1	88.6	25.9	28.1	50.8	39.3	3.4	2.1	107.5	105.2
40	البرتغال	10.0	10.7	10.6	0.1	0.1	47.9	60.7	34.2	41.0	51.0	49.3	1.5	1.4	105.2	106.0
41	بولندا	38.1	38.0	36.2	0.3	–0.1	61.3	61.0	32.3	38.2	54.3	39.4	1.9	1.3	105.0	105.7
42	بربادوس	0.3	0.3	0.3	–0.1	0.2	32.7	44.5	28.4	37.8	51.5	37.9	1.6	1.6	102.8	103.4
تنمية بشرية مرتفعة																
43	جزر البهاما	0.3	0.3	0.4	1.9	1.1	79.8	84.1	23.1	29.7	59.0	47.1	2.6	2.0	103.8	104.3
44	ليتوانيا	3.7	3.3	2.9	–0.4	–0.7	67.6	67.0	32.7	39.8	50.3	44.9	1.8	1.4	104.3	105.3
45	شيلي	13.2	17.1	19.8	1.8	0.9	83.3	89.0	25.7	32.1	56.4	46.0	2.6	1.9	103.6	103.8
46	الأرجنتين	32.5	40.7	47.3	1.4	0.9	87.0	92.4	27.6	30.4	65.4	55.2	2.9	2.2	103.4	103.6

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان												نسبة المواليد الذكور إلى الإناث (المواليد الذكور لكل 100 من الإناث)[b]	
		المجموع (بالملايين)			معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		المناطق الحضرية (النسبة من المجموع)[a]		متوسط العمر (بالسنوات)		معدل الإعالة (لكل 100 نسمة من الفئات العمرية 64–15)		مجموع معدل الخصوبة (الولادات لكل إمرأة)		
		1990	2010	2030	1990–1995	2010–2015	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990–1995	2010–2015	1990	2010
47	الكويت	2.1	3.1	4.3	–4.3	2.0	98.0	98.4	22.8	30.6	60.9	34.5	3.2	2.1	103.3	102.7
48	لاتفيا	2.7	2.2	2.0	–1.3	–0.4	69.3	67.7	34.6	40.0	49.9	45.5	1.6	1.5	104.3	105.5
49	الجبل الأسود	0.6	0.6	0.6	1.2	0.0	48.0	61.5	30.0	35.9	53.0	47.1	1.8	1.7	106.4	107.9
50	رومانيا	23.2	21.2	19.5	–0.5	–0.4	53.2	57.5	32.6	38.5	51.4	43.0	1.5	1.4	104.2	105.9
51	كرواتيا	4.5	4.4	4.2	0.7	–0.2	54.0	57.7	35.8	41.6	46.7	47.7	1.5	1.5	104.9	105.8
52	أوروغواي	3.1	3.4	3.6	0.7	0.3	89.0	92.5	30.7	33.7	60.4	57.2	2.5	2.0	104.4	104.7
53	الجماهيرية العربية الليبية	4.4	6.5	8.5	2.0	1.8	75.7	77.9	17.9	26.2	84.4	52.5	4.1	2.5	104.4	104.9
54	بنما	2.4	3.5	4.5	2.0	1.5	53.9	74.8	21.9	27.3	67.1	55.4	2.9	2.4	104.0	104.5
55	المملكة العربية السعودية	16.3	26.2	36.5	2.3	1.9	76.6	82.1	19.4	24.6	79.2	53.6	5.5	2.8	102.2	102.1
56	المكسيك	83.4	110.6	126.5	1.9	0.9	71.4	77.8	19.8	27.6	75.0	52.7	3.2	2.0	104.0	104.3
57	ماليزيا	18.1	27.9	35.3	2.6	1.5	49.8	72.2	21.5	26.3	69.7	51.3	3.5	2.4	106.4	105.8
58	بلغاريا	8.8	7.5	6.5	–1.1	–0.6	66.4	71.5	36.6	41.7	50.3	45.1	1.5	1.5	104.9	105.7
59	ترينيداد وتوباغو	1.2	1.3	1.4	0.7	0.4	8.5	13.9	23.5	30.8	65.9	37.9	2.1	1.7	103.0	103.1
60	صربيا	9.6	9.9	9.6	1.3	–0.1	50.4	56.1	33.6	37.6	48.9	46.9	2.0	1.6	107.6	107.8
61	بيلاروس	10.3	9.6	8.6	0.0	–0.5	66.0	74.7	33.0	38.2	50.9	39.0	1.7	1.3	105.1	106.1
62	كوستاريكا	3.1	4.6	5.8	2.4	1.3	50.7	64.4	22.5	28.2	69.0	46.6	3.0	1.9	105.1	104.8
63	بيرو	21.8	29.5	36.0	1.9	1.1	68.9	76.9	20.5	25.6	73.2	56.0	3.6	2.4	103.4	104.2
64	ألبانيا	3.3	3.2	3.4	–1.0	0.5	36.4	51.9	23.8	30.0	61.6	48.5	2.8	1.9	108.2	107.0
65	الاتحاد الروسي	148.1	140.4	128.9	0.1	–0.3	73.4	73.2	33.3	38.1	49.4	38.7	1.6	1.5	104.4	105.5
66	كازاخستان	16.5	15.8	17.2	–0.7	0.7	56.3	58.5	26.0	29.4	59.5	44.5	2.6	2.2	103.6	105.2
67	أذربيجان	7.2	8.9	10.3	1.5	1.1	53.8	51.9	23.2	28.4	62.6	43.9	2.9	2.1	106.5	115.6
68	البوسنة والهرسك	4.3	3.8	3.5	–5.1	–0.2	39.3	48.6	29.7	39.3	43.5	41.0	1.5	1.2	103.3	106.7
69	أوكرانيا	51.6	45.4	40.2	–0.2	–0.6	66.8	68.8	35.1	39.5	50.6	41.8	1.6	1.5	105.1	105.5
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	56.7	75.1	89.9	1.8	1.1	56.3	70.8	17.4	26.8	92.9	40.2	4.0	1.7	104.7	105.2
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	1.9	2.0	2.0	0.6	0.0	57.8	59.3	29.5	36.0	50.6	41.9	2.1	1.5	106.0	107.9
72	موريشيوس	1.1	1.3	1.4	1.3	0.6	43.9	41.8	24.9	32.6	50.9	42.2	2.3	1.9	102.7	103.7
73	البرازيل	149.6	195.4	217.1	1.6	0.7	73.9	86.5	22.5	29.0	65.9	47.9	2.6	1.7	103.5	104.2
74	جورجيا	5.5	4.2	3.8	–1.5	–0.7	55.0	52.8	31.2	37.6	51.4	44.9	2.1	1.6	105.5	110.7
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	19.7	29.0	37.1	2.3	1.5	84.3	93.4	21.0	26.1	71.7	54.1	3.3	2.4	104.2	104.5
76	أرمينيا	3.5	3.1	3.2	–1.9	0.3	67.4	64.2	27.0	32.0	56.2	45.5	2.4	1.8	103.2	116.5
77	إكوادور	10.3	13.8	16.7	2.1	1.2	55.1	67.0	20.1	25.4	75.9	59.5	3.4	2.4	103.6	104.4
78	بليز	0.2	0.3	0.4	3.0	1.9	47.5	52.3	17.9	22.3	90.0	62.9	4.4	2.7	103.1	102.6
79	كولومبيا	33.2	46.3	57.3	1.9	1.3	68.3	75.1	21.5	26.8	69.1	52.4	3.0	2.3	104.1	104.3
80	جامايكا	2.4	2.7	2.9	0.8	0.4	49.4	52.0	21.9	26.3	73.7	57.9	2.8	2.3	103.5	105.1
81	تونس	8.2	10.4	12.1	1.7	1.0	58.0	67.3	20.7	29.1	74.5	42.0	3.1	1.8	106.2	106.7
82	الأردن	3.3	6.5	8.6	5.6	1.4	72.2	78.5	16.3	22.8	100.0	60.4	5.1	2.8	106.7	104.4
83	تركيا	56.1	75.7	90.4	1.7	1.1	59.2	69.7	21.5	28.3	67.3	47.8	2.9	2.1	103.5	104.1
84	الجزائر	25.3	35.4	44.7	2.2	1.5	52.1	66.5	18.2	26.2	87.4	46.3	4.1	2.3	104.6	104.6
85	تونغا	0.1	0.1	0.1	0.6	0.1	22.7	23.4	19.7	21.3	78.1	76.3	4.5	3.6	107.0	106.5
	تنمية بشرية متوسطة															
86	فيجي	0.7	0.9	0.9	1.2	0.5	41.6	51.9	21.3	25.0	69.4	55.9	3.4	2.6	106.3	106.3
87	تركمانستان	3.7	5.2	6.3	2.6	1.2	45.1	49.5	19.7	24.7	79.4	49.6	4.0	2.3	103.2	103.2
88	الجمهورية الدومينيكية	7.4	10.2	12.4	1.9	1.2	55.2	69.2	20.3	25.0	73.2	59.3	3.3	2.5	103.7	104.1
89	الصين	1,142.1[c]	1,354.1[c]	1,462.5[c]	1.2	0.6	26.4	47.0	25.0	34.2	51.2	39.1	2.0	1.8	110.4	121.2
90	السلفادور	5.3	6.2	7.2	1.4	0.6	49.2	64.3	19.2	23.9	83.6	63.5	3.7	2.2	103.5	104.5
91	سري لانكا	17.3	20.4	22.2	1.1	0.7	18.6	14.3	24.3	30.6	59.9	47.1	2.5	2.2	103.5	103.7
92	تايلند	56.7	68.1	73.5	1.2	0.5	29.4	34.0	24.6	33.2	53.0	41.2	2.1	1.9	104.5	104.6
93	غابون	0.9	1.5	2.0	3.2	1.8	69.1	86.0	19.6	21.6	88.5	66.4	5.1	3.0	101.9	102.1
94	سورينام	0.4	0.5	0.6	1.4	0.8	60.0	69.4	23.0	27.6	61.2	53.9	2.6	2.3	106.4	107.2
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	6.7	10.0	13.0	2.3	1.6	55.6	66.6	19.2	21.9	80.8	68.2	4.8	3.1	103.6	104.1
96	باراغواي	4.2	6.5	8.5	2.4	1.6	48.7	61.5	19.3	23.1	83.3	63.2	4.3	2.8	103.5	103.9
97	الفلبين	62.4	93.6	124.4	2.3	1.7	48.6	48.9	19.3	23.2	78.3	60.7	4.1	2.9	104.5	105.0
98	بوتسوانا	1.4	2.0	2.4	2.7	1.3	41.9	61.1	17.3	22.8	90.9	58.2	4.3	2.7	101.5	101.8
99	جمهورية مولدوفا	4.4	3.6	3.2	–0.1	–0.6	46.8	47.0	29.9	35.2	56.8	38.4	2.1	1.5	104.3	105.8
100	منغوليا	2.2	2.7	3.2	0.5	1.1	57.0	62.0	18.8	26.3	84.2	42.1	3.5	1.9	102.3	104.1
101	مصر	57.8	84.5	110.9	2.0	1.7	43.5	43.4	18.9	23.9	85.2	58.1	3.9	2.7	104.4	104.7
102	أوزبكستان	20.5	27.8	33.9	2.2	1.2	40.2	36.3	19.4	24.5	81.5	49.3	3.9	2.2	103.5	103.9
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	0.1	0.1	0.1	2.1	0.5	25.8	22.7	17.6	20.8	91.2	67.3	4.8	3.2	108.0	107.2
104	غيانا	0.7	0.8	0.7	0.3	–0.2	29.6	28.6	20.8	27.4	69.9	54.5	2.6	2.2	102.8	103.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان: المجموع (بالملايين)			معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		المناطق الحضرية (النسبة من المجموع)[a]		متوسط العمر (بالسنوات)		معدل الإعالة (الكل 100 نسمة من الفئات العمرية 64–15)		مجموع معدل الخصوبة (الولادات لكل إمراة)		نسبة المواليد الذكور إلى الإناث (المواليد الذكور لكل 100 من الإناث)[b]	
		1990	2010	2030	1990–1995	2010–2015	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990–1995	2010–2015	1990	2010
105	ناميبيا	1.4	2.2	3.0	2.7	1.7	27.7	38.0	17.8	21.1	88.9	66.8	4.9	3.1	100.8	101.3
106	هندوراس	4.9	7.6	10.5	2.6	1.9	40.5	51.6	17.1	20.9	95.4	69.8	4.9	3.0	103.6	104.2
107	ملديف	0.2	0.3	0.4	2.8	1.5	25.8	40.1	16.3	24.4	99.3	46.0	5.3	1.9	104.0	103.0
108	إندونيسيا	177.4	232.5	271.5	1.5	1.0	30.6	44.3	21.7	28.2	65.6	48.7	2.9	2.0	103.5	104.1
109	قيرغيزستان	4.4	5.6	6.5	0.9	1.1	37.8	34.6	21.6	25.1	74.1	51.7	3.6	2.4	102.9	104.8
110	جنوب أفريقيا	36.7	50.5	54.7	2.4	0.5	52.0	61.7	20.1	24.9	72.7	53.6	3.3	2.4	101.5	101.6
111	الجمهورية العربية السورية	12.7	22.5	30.6	2.8	1.7	48.9	55.7	15.7	22.5	104.3	61.2	4.9	2.9	104.1	104.5
112	طاجيكستان	5.3	7.1	9.6	1.7	1.9	31.7	26.3	18.3	20.7	88.6	66.5	4.9	3.1	102.9	104.2
113	فييت نام	66.2	89.0	105.4	1.9	1.0	20.3	30.4	20.0	28.5	78.9	45.8	3.3	2.0	104.0	105.9
114	المغرب	24.8	32.4	39.3	1.7	1.2	48.4	58.2	19.7	26.2	77.3	50.2	3.7	2.3	103.7	103.7
115	نيكاراغوا	4.1	5.8	7.4	2.4	1.5	52.3	57.3	16.8	22.0	96.6	64.2	4.5	2.6	103.4	104.3
116	غواتيمالا	8.9	14.4	21.7	2.3	2.4	41.1	49.5	17.1	18.8	95.1	85.0	5.5	3.7	104.1	103.8
117	غينيا الإستوائية	0.4	0.7	1.1	3.5	2.4	34.8	39.7	21.2	19.3	76.1	77.3	5.9	5.1	100.5	101.3
118	الرأس الأخضر	0.4	0.5	0.6	2.3	1.3	44.1	61.1	16.3	21.3	106.9	65.5	4.9	2.5	101.2	101.6
119	الهند	862.2	1,214.5	1,484.6	2.0	1.3	25.6	30.0	21.1	25.0	71.5	55.6	3.9	2.5	107.7	108.5
120	تيمور – ليشتي	0.7	1.2	2.1	2.7	3.4	20.8	28.1	19.4	17.4	72.1	91.2	5.7	6.0	106.2	104.7
121	سوازيلند	0.9	1.2	1.5	2.3	1.4	22.9	21.4	15.9	19.3	103.2	73.0	5.3	3.2	101.1	101.2
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4.2	6.4	8.9	2.7	1.8	15.4	33.2	17.9	20.6	89.4	68.1	5.8	3.2	103.5	104.3
123	جزر سليمان	0.3	0.5	0.8	2.9	2.2	13.7	18.6	17.0	20.3	93.4	71.8	5.5	3.5	109.0	108.9
124	كمبوديا	9.7	15.1	20.1	3.2	1.7	12.6	20.1	17.9	22.3	90.0	56.6	5.6	2.7	102.9	104.1
125	باكستان	115.8	184.8	265.7	2.4	2.1	30.6	35.9	18.2	21.3	89.2	68.6	5.7	3.6	105.9	105.8
126	الكونغو	2.4	3.8	5.5	2.6	2.3	54.3	62.1	17.8	19.5	91.4	78.6	5.2	3.9	101.8	101.7
127	سان تومي وبرينسيبي	0.1	0.2	0.2	1.9	1.7	43.7	62.2	16.7	19.3	104.1	79.2	5.2	3.4	102.4	102.1
	تنمية بشرية منخفضة															
128	كينيا	23.4	40.9	63.2	3.2	2.6	18.2	22.2	15.5	18.4	106.8	83.3	5.6	4.5	101.5	101.5
129	بنغلاديش	115.6	164.4	203.2	2.0	1.3	19.8	28.1	18.1	24.5	85.4	53.4	4.0	2.2	103.2	103.6
130	غانا	15.0	24.3	34.9	2.8	2.0	36.4	51.5	17.7	20.6	89.1	71.8	5.3	4.0	104.2	104.5
131	الكاميرون	12.2	20.0	28.6	2.8	2.1	40.7	58.4	17.3	19.2	95.7	79.6	5.7	4.2	101.6	101.6
132	ميانمار	40.8	50.5	59.4	1.4	1.0	24.7	33.7	21.3	27.9	71.0	47.2	3.1	2.2	101.1	101.2
133	اليمن	12.3	24.3	39.4	4.6	2.7	20.9	31.8	14.3	17.8	116.0	84.2	7.7	4.7	104.6	103.9
134	بنن	4.8	9.2	15.4	3.5	2.9	34.5	42.0	17.2	18.4	96.5	85.8	6.6	5.1	103.1	103.8
135	مدغشقر	11.3	20.1	31.5	3.0	2.5	23.6	30.2	17.4	18.4	91.8	83.6	6.1	4.3	100.3	101.4
136	موريتانيا	2.0	3.4	4.8	2.7	2.1	39.7	41.4	17.5	20.1	89.7	72.1	5.7	4.1	106.6	106.3
137	بابوا غينيا الجديدة	4.1	6.9	10.1	2.6	2.2	15.0	12.5	18.6	20.0	78.2	72.3	4.7	3.8	106.3	107.8
138	نيبال	19.1	29.9	40.6	2.5	1.7	8.9	18.6	18.6	21.6	84.0	66.6	4.9	2.7	106.0	105.2
139	توغو	3.9	6.8	10.1	2.4	2.3	30.1	43.4	16.9	19.8	96.4	75.8	6.0	3.9	100.2	100.6
140	جزر القمر	0.4	0.7	1.0	2.4	2.1	27.9	28.2	16.8	21.1	97.0	69.9	5.1	3.6	102.7	103.4
141	ليسوتو	1.6	2.1	2.4	1.5	0.8	14.0	26.9	17.2	19.8	97.1	76.2	4.7	3.1	101.3	101.4
142	نيجيريا	97.3	158.3	226.7	2.5	2.1	35.3	49.8	17.1	18.6	95.0	83.5	6.4	4.8	101.6	102.6
143	أوغندا	17.7	33.8	60.8	3.3	3.2	11.1	13.3	15.9	15.6	103.1	105.1	7.1	5.9	101.4	101.7
144	السنغال	7.5	12.9	19.5	2.8	2.4	38.9	42.4	16.5	18.0	97.2	84.2	6.5	4.5	102.0	102.3
145	هايتي	7.1	10.2	13.2	2.0	1.5	28.5	52.1	18.5	21.6	88.5	67.5	5.2	3.2	103.6	104.1
146	أنغولا	10.7	19.0	30.4	3.2	2.7	37.1	58.5	16.2	17.4	100.5	89.2	7.1	5.3	99.7	99.9
147	جيبوتي	0.6	0.9	1.2	2.1	1.6	75.7	76.2	17.8	21.5	86.5	63.6	5.9	3.5	101.7	102.2
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	25.5	45.0	75.5	3.3	2.9	18.9	26.4	16.9	17.5	94.7	91.8	6.1	5.3	101.2	101.9
149	كوت ديفوار	12.6	21.6	32.6	3.4	2.3	39.7	50.6	17.7	19.5	90.3	79.6	5.9	4.2	100.7	101.0
150	زامبيا	7.9	13.3	20.9	2.8	2.4	39.4	35.7	17.0	16.8	94.0	97.0	6.3	5.3	101.3	101.4
151	غامبيا	0.9	1.8	2.7	3.8	2.5	38.3	58.2	18.7	18.8	84.0	81.6	6.0	4.6	101.1	101.8
152	رواندا	7.2	10.3	16.1	–5.5	2.7	5.4	18.9	15.4	18.7	107.5	81.2	6.2	5.1	98.9	98.9
153	ملاوي	9.5	15.7	25.9	1.4	2.7	11.6	19.8	16.7	16.8	97.7	96.2	6.8	5.1	101.5	102.2
154	السودان	27.1	43.2	61.0	2.6	2.0	26.6	40.1	17.8	20.3	88.8	73.4	5.8	3.7	103.8	104.1
155	أفغانستان	12.6	29.1	50.6	7.3	3.2	18.1	22.6	16.8	16.9	94.0	92.8	8.0	6.3	106.1	106.0
156	غينيا	6.1	10.3	16.9	3.9	2.7	28.0	35.4	17.7	18.5	91.6	84.9	6.6	5.0	104.3	104.4
157	إثيوبيا	48.3	85.0	131.6	3.3	2.5	12.6	16.7	17.4	18.0	92.0	86.5	7.0	4.8	100.8	101.6
158	سيراليون	4.1	5.8	8.9	–0.5	2.3	32.9	38.4	18.7	18.2	82.4	82.9	5.5	5.0	98.1	100.7
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	2.9	4.5	6.1	2.6	1.8	36.8	38.9	18.4	19.5	88.9	79.3	5.7	4.3	99.9	100.0
160	مالي	8.7	13.3	20.5	2.0	2.4	23.3	35.9	17.3	17.6	91.6	86.5	6.3	5.2	101.7	102.2
161	بوركينا فاسو	8.8	16.3	27.9	2.8	3.1	13.8	25.7	16.2	16.7	99.7	93.9	6.7	5.6	103.5	103.8
162	ليبريا	2.2	4.1	6.5	–2.2	2.6	40.9	47.8	17.5	18.5	92.7	83.9	6.4	4.7	100.2	102.1

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	السكان										نسبة المواليد الذكور إلى الإناث	
		المجموع (بالملايين)			معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		المناطق الحضرية (النسبة من المجموع)[a]		متوسط العمر (بالسنوات)		معدل الإعالة (لكل 100 نسمة من الفئات العمرية 64–15)		مجموع معدل الخصوبة (الولادات لكل إمرأة)		(المواليد الذكور لكل 100 من الإناث)[b]	
		1990	2010	2030	1990–1995	2010–2015	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990–1995	2010–2015	1990	2010
163	تشاد	6.1	11.5	19.0	3.1	2.6	20.8	27.6	17.0	17.1	97.5	93.9	6.7	5.8	100.9	101.0
164	غينيا – بيساو	1.0	1.6	2.5	2.6	2.3	28.1	30.0	18.6	18.7	81.3	85.4	5.9	5.4	100.5	100.8
165	موزامبيق	13.5	23.4	33.9	3.3	2.1	21.1	38.4	16.5	17.9	99.2	89.3	6.1	4.6	100.3	101.3
166	بوروندي	5.7	8.5	11.9	1.6	2.0	6.3	11.0	17.4	20.3	93.9	68.7	6.5	4.0	100.6	100.9
167	النيجر	7.9	15.9	32.6	3.3	3.7	15.4	17.1	15.4	15.0	104.8	108.8	7.8	6.9	104.0	104.3
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	37.0	67.8	108.6	3.9	2.6	27.8	35.2	16.4	16.6	99.6	96.2	7.1	5.5	100.8	100.7
169	زمبابوي	10.5	12.6	17.9	2.3	2.1	29.0	38.3	16.8	19.0	96.1	77.3	4.8	3.1	100.8	101.0
	الأراضي أو البلدان الأخرى															
	أنتيغوا وبربودا	0.1	0.1	0.1	1.9	1.0	35.4	30.3	..	..	..	..	..	..	..	..
	بوتان	0.5	0.7	0.9	–1.5	1.7	16.4	34.7	18.7	24.2	85.2	53.2	5.4	2.4	102.3	103.0
	كوبا	10.6	11.2	11.0	0.6	0.0	73.4	75.2	28.2	38.3	45.5	42.1	1.7	1.5	106.4	106.8
	دومينيكا	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	67.7	67.2	..	..	..	..	..	..	..	..
	إريتريا	3.2	5.2	8.1	0.3	2.8	15.8	21.6	16.5	19.1	95.8	78.6	6.1	4.2	100.6	102.4
	غرينادا	0.1	0.1	0.1	0.8	0.4	33.4	39.3	20.4	25.0	88.0	52.4	3.5	2.2	104.2	104.9
	العراق	18.1	31.5	48.9	3.0	2.6	69.7	66.2	17.0	19.3	95.6	78.3	5.8	3.7	105.8	106.0
	كيريباس	0.1	0.1	0.1	1.5	1.5	35.0	43.9	..	..	..	..	..	..	..	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	20.1	24.0	25.3	1.5	0.3	58.4	60.2	26.2	34.0	44.6	44.9	2.4	1.9	104.7	105.4
	لبنان	3.0	4.3	4.9	3.2	0.8	83.1	87.2	21.9	29.2	69.3	47.2	3.0	1.9	103.3	104.0
	جزر مارشال	0.0	0.1	0.1	1.5	1.9	65.1	71.8	..	..	..	..	..	..	..	..
	موناكو	0.0	0.0	0.0	0.9	0.3	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
	ناورو	0.0	0.0	0.0	1.7	0.6	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	2.2	4.4	7.3	3.9	2.9	67.9	74.1	16.4	17.6	100.4	90.1	6.5	4.5	103.2	104.5
	عُمان	1.8	2.9	4.0	3.3	1.9	66.1	73.0	18.3	24.3	85.4	51.5	6.3	2.8	104.4	104.9
	بالاو	0.0	0.0	0.0	2.7	0.5	69.6	83.4	..	..	..	..	..	..	..	..
	سانت كيتس ونيفس	0.0	0.1	0.1	1.1	1.2	34.6	32.4	..	..	..	..	..	..	..	..
	سانت لوسيا	0.1	0.2	0.2	1.2	0.9	29.4	28.0	21.4	27.5	78.8	48.4	3.2	1.9	97.9	102.7
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	41.4	49.3	20.4	27.8	78.9	49.8	2.9	2.1	101.3	102.0
	ساموا	0.2	0.2	0.2	0.8	0.2	21.2	20.2	18.5	19.6	81.1	77.2	4.7	3.6	108.7	108.0
	سان مارينو	0.0	0.0	0.0	1.2	0.6	90.4	94.1	..	..	..	..	..	..	..	..
	سيشيل	0.1	0.1	0.1	1.0	0.3	49.3	55.3	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	6.6	9.4	15.7	–0.2	2.7	29.7	37.5	17.6	17.6	90.0	90.8	6.5	6.2	100.6	101.2
	توفالو	0.0	0.0	0.0	0.7	0.4	40.7	50.4	..	..	..	..	..	..	..	..
	فانواتو	0.1	0.2	0.4	2.8	2.4	18.7	25.6	18.1	20.5	90.5	71.2	4.8	3.6	108.5	106.1
	البلدان المتقدمة															
	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	911.0	1,026.3	1,093.3	0.7	0.4	72.0	77.1	34.5	39.9	49.1	49.7	1.7	1.6	105.4	105.5
	البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	19.3	29.7	36.3	2.5	1.2	89.9	91.7	29.2	35.5	49.9	39.6	2.2	1.9	106.2	106.5
	البلدان النامية															
	الدول العربية	226.4	348.2	477.9	2.4	1.9	49.2	55.3	18.2	23.1	87.8	61.9	4.7	2.6	104.2	104.3
	شرق آسيا والمحيط الهادىء	1,606.6	1,974.3	2,204.3	1.3	0.8	28.1	45.3	24.0	32.2	56.2	42.5	2.3	2.8	108.5	116.0
	أوروبا وآسيا الوسطى	399.6	410.3	416.4	0.3	0.2	62.8	64.4	30.0	34.3	55.8	43.5	2.1	1.6	104.4	105.6
	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	437.2	582.7	683.6	1.7	1.0	70.3	79.5	21.9	27.7	70.3	53.2	3.0	2.2	103.8	104.2
	جنوب آسيا	1,200.0	1,719.1	2,158.2	2.1	1.4	26.5	31.7	20.3	24.5	75.8	56.8	4.1	2.5	106.8	107.5
	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	483.1	808.8	1,228.6	2.8	2.4	28.3	37.0	17.2	18.5	94.2	84.8	6.1	3.6	101.3	101.9
	تنمية بشرية مرتفعة جداً	930.3	1,056.0	1,129.5	0.7	0.5	72.3	77.5	34.4	39.8	49.1	49.4	1.7	1.8	105.5	105.6
	تنمية بشرية مرتفعة	873.1	1,052.4	1,175.1	1.2	0.7	67.8	75.8	25.3	30.4	65.0	47.2	2.7	1.8	104.2	104.8
	تنمية بشرية متوسطة	2,739.1	3,597.3	4,239.7	1.6	1.1	28.5	39.9	22.5	28.6	64.3	49.5	3.0	2.7	107.8	112.2
	تنمية بشرية منخفضة	673.6	1,099.0	1,626.5	2.7	2.2	24.2	33.4	17.4	19.6	92.3	79.0	5.7	4.1	102.1	102.5
	أقل البلدان نمواً	524.8[T]	854.7[T]	1,271.6[T]	2.7	2.2	21.0	29.1	17.6	19.9	91.1	77.9	5.6	4.1	102.2	102.5
	العالم	5,290.4[T]	6,908.7[T]	8,308.9[T]	1.6	1.1	42.6	50.5	24.4	29.1	65.4	54.0	3.1	2.3	106.0	108.4

الجدول
11

ملاحظات

a. بما أن البيانات تستند إلى تعريفات مختلفة للمدينة والمناطق الحضرية الكبرى في كل بلد، ينبغي توخي الحذر في المقارنة بين البلدان.

b. يفترض أن النسبة الطبيعية للمواليد الذكور إلى الإناث هي 105 ولادات من الذكور لكل 100 ولادة من الإناث، وقد أثبتت هذه النسبة في الواقع.

c. تشمل مقاطعة تايوان الصينية.

T. البيانات هي مجاميع مستمدة من مصادر البيانات الأصلية.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 5 و8 إلى 15: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).

العمودان 6 و7: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2010).

الجدول 12

العمل اللائق

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		نسبة العاملين إلى مجموع السكان (السكان من الفئات العمرية 64–15)		العمل النظامي (النسبة من مجموع الأيدي العاملة)	العمل النظامي نسبة الإناث إلى الذكور	العمل غير المستقر[a] (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	العمل غير المستقر[a] نسبة الإناث إلى الذكور	السكان العاملون الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) إبتدائي أو أقل	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) ثانوي أو أعلى	تشغيل الأطفال (نسبة الأطفال من الفئة العمرية 14–5)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة[b] (أيام العمل)
		1991	2008	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	1999–2007[c]	2007–2009[c]
تنمية بشرية مرتفعة جداً												
1	النرويج	57.7	62.3	94.3	1.05	5.7	0.42	..	6.0	3.8	..	126
2	أستراليا	55.6	59.4	90.7	1.05	9.3	0.61	..	7.4	6.2	..	0
3	نيوزيلندا	55.4	62.7	87.9	1.05	11.9	0.68	..	6.1	6.0	..	98
4	الولايات المتحدة الأمريكية	59.4	59.2	92.8[d]	1.03[d]	..	..	..	..	..	..	0
5	آيرلندا	43.5	57.8	88.3	1.14	11.7	0.31	..	7.6	7.0	..	182
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	51.4	59.3	90.5	1.02	9.4	0.80	..	8.0	7.8	..	112
8	كندا	57.8	61.2	89.6	1.04	10.4	0.71	..	12.1	10.2	..	119
9	السويد	62.0	57.6	93.4	1.05	6.6	0.51	..	12.7	8.8	..	98
10	ألمانيا	53.8	51.7	93.1	1.01	6.8	0.85	..	16.8	12.1	..	98
11	اليابان	61.3	54.2	88.7	0.98	10.8	1.20	..	4.4	..	..	98
12	جمهورية كوريا	58.6	58.1	74.9	0.94	25.2	1.18	..	2.1	7.1	..	60[e]
13	سويسرا	65.0	61.2	89.8	0.99	10.1	1.09	..	6.8	5.7	..	112[f]
14	فرنسا	47.2	47.9	94.1	1.02	5.9	0.69	..	12.3	12.5	..	112
15	إسرائيل	45.2	50.4	91.5	1.04	7.4	0.59	..	14.0	19.1	..	84
16	فنلندا	57.2	54.7	91.0	1.05	9.0	0.59	..	12.3	10.5	..	263
17	آيسلندا	70.9	71.2	90.9	1.08	8.7	0.39	..	5.1	4.1	..	180
18	بلجيكا	43.8	46.5	90.0	1.03	10.0	0.78	..	11.0	10.0	..	105
19	الدانمرك	59.4	60.3	95.0	1.03	5.0	0.52	..	7.2	7.8	..	126
20	أسبانيا	41.2	48.6	88.1	1.04	11.8	0.73	..	10.5	13.4	..	112
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	61.8	56.6	92.8	1.06	7.1	0.45	..	5.6	6.3	..	70[f]
22	اليونان	44.3	48.4	73.1	1.01	27.0	0.99	..	7.5	16.1	..	119[e]
23	إيطاليا	42.6	43.6	81.4	1.07	18.6	0.75	..	7.3	10.0	..	150
24	لكسمبرغ	49.3	51.2	95.9	0.98	5.2	1.06	..	..	..	..	..
25	النمسا	51.8	54.5	91.1	1.01	9.0	0.95	..	8.8	6.1	..	112
26	المملكة المتحدة	55.6	56.3	89.2	1.08	10.5	0.50	..	9.4	8.0	..	365[e]
27	سنغافورة	63.7	61.6	89.8	1.06	10.2	0.59	..	..	..	..	84[e]
28	الجمهورية التشيكية	58.2	54.3	87.5	1.08	12.5	0.56	..	20.2	6.3	..	196
29	سلوفينيا	54.5	54.1	89.1	1.03	11.0	0.79	..	7.9	9.5	..	365
30	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	54.5	52.6	89.3	1.09	10.6	0.44	..	46.6	13.0	..	196
32	الإمارات العربية المتحدة	71.3	75.9	98.4	1.01	1.6	0.29	..	2.4	7.9	..	45[f]
33	مالطة	42.5	45.2	91.0	1.07	9.2	0.50	..	8.5	2.7	..	..
34	إستونيا	61.2	54.5	95.5	1.02	5.8	0.48	..	10.3	7.1	..	140
35	قبرص	59.9	57.5	85.5	1.06	14.4	0.69	..	4.4	7.5	..	..
36	هنغاريا	47.5	44.8	92.9	1.03	7.1	0.67	..	17.3	9.5	..	168
37	بروني دار السلام	62.2	63.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
38	قطر	73.0	76.9	99.5	1.01	0.4	0.00	..	..	..	..	..
39	البحرين	61.0	61.0	..	..	..	..	..	..	..	5	..
40	البرتغال	57.6	55.7	81.5	0.99	18.5	1.06	..	8.0	15.6	3	120
41	بولندا	53.0	48.2	81.2	1.03	18.9	0.89	..	15.5	14.9	..	112[e]
42	بربادوس	54.8	64.4	85.6	1.11	14.0	0.55	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		نسبة العاملين إلى مجموع السكان (السكان من الفئات العمرية 64–15)		العمل النظامي (النسبة من مجموع الأيدي العاملة)	العمل النظامي نسبة الإناث إلى الذكور	العمل غير المستقر[a] (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	العمل غير المستقر[a] نسبة الإناث إلى الذكور	السكان العاملون الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) إبتدائي أو أقل	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) ثانوي أو أعلى	تشغيل الأطفال (نسبة الأطفال من الفئة العمرية 14–5)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة[b] (أيام العمل)
		1991	2008	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	1999–2007[c]	2007–2009[c]
تنمية بشرية مرتفعة												
43	جزر البهاما	62.6	65.4	84.4[d]	1.07[d]	..	..	..	..	..	..	..
44	ليتوانيا	53.7	50.2	90.7	1.04	9.4	0.72	..	7.3	7.2	..	126
45	شيلي	50.6	49.6	75.2	1.02	24.8	0.94	..	4.9	15.6	3	126
46	الأرجنتين	53.0	56.5	79.9	1.06	20.1	0.78	3.5	9.9	18.1	7	90
47	الكويت	61.9	65.3	..	..	..	..	..	..	..	..	70[f]
48	لاتفيا	57.6	55.0	93.2	1.03	6.8	0.70	..	10.3	9.6	..	112
49	الجبل الأسود	..	..	80.5[d]	1.11[d]	..	..	..	..	..	4	365[e]
50	رومانيا	55.6	48.1	68.7	0.99	31.2	1.03	..	7.1	9.8	1	126
51	كرواتيا	49.9	45.9	83.8	0.98	16.2	1.12	1.3	10.7	16.5	..	365
52	أوروغواي	52.7	56.4	74.7	1.02	25.1	0.92	..	10.0	15.9	8	84
53	الجماهيرية العربية الليبية	45.3	48.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
54	بنما	49.5	58.7	72.3	1.09	27.7	0.78	11.8	5.4	15.7	3	98[e]
55	المملكة العربية السعودية	50.4	50.9	..	..	..	..	..	..	..	..	70[f]
56	المكسيك	56.5	57.1	70.5	0.94	29.5	1.16	0.8	2.9	8.7	16	84
57	ماليزيا	59.7	60.5	77.6	1.02	22.3	0.93	0.6	..	..	..	60[f]
58	بلغاريا	45.2	46.3	91.3	1.03	8.7	0.77	..	17.5	8.2	..	135
59	ترينيداد وتوباغو	44.5	60.7	83.4	1.05	15.6	0.76	..	..	..	1	..
60	صربيا	..	..	77.3	1.06	22.7	0.83	..	..	..	10	365
61	بيلاروس	57.5	52.3	..	..	..	..	..	..	..	5	126
62	كوستاريكا	56.3	57.2	80.2	1.00	19.7	1.02	2.9	5.2	7.0	5	120[e]
63	بيرو	53.4	68.8	60.1	0.79	39.6	1.41	9.0	..	..	19	90
64	ألبانيا	48.9	46.2	..	..	..	..	1.3	15.8	29.0	12	..
65	الاتحاد الروسي	56.8	56.7	94.1	1.01	5.8	0.90	..	13.2	11.8	..	140
66	كازاخستان	62.7	63.5	63.3	0.93	35.8	1.16	3.8	10.3	16.8	2	126[f]
67	أذربيجان	56.5	60.0	46.8	0.57	53.2	1.63	..	11.3	11.3	7	126[e]
68	البوسنة والهرسك	42.3	41.5	72.9[d]	1.01[d]	..	..	..	31.2	..	5	365
69	أوكرانيا	56.9	53.5	80.7[d]	0.97[d]	..	..	..	6.7	14.6	7	126
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	45.9	48.9	56.8	0.72	42.7	1.41	1.9	8.3	33.2	..	90
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	37.1	34.8	77.8	1.05	22.2	0.84	..	..	..	6	..
72	موريشيوس	55.5	53.8	82.4	1.04	16.8	0.82	..	8.0	15.3	..	..
73	البرازيل	55.7	63.9	68.1	1.02	27.2	0.82	6.2	8.4	13.3	6	120
74	جورجيا	57.4	54.3	37.8	0.97	62.2	1.02	17.4	7.1	30.3	18	126
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	51.4	61.3	63.5	0.98	29.8	1.18	4.4	..	..	8	126[e]
76	أرمينيا	38.0	38.1	..	..	..	..	18.9	..	..	4	140
77	إكوادور	51.6	60.5	66.2	0.83	33.8	1.41	5.8	..	..	8	84
78	بليز	47.3	56.9	76.4	1.04	23.5	0.87	..	12.1	16.5	40	..
79	كولومبيا	52.1	62.0	58.9	1.01	40.9	0.99	21.3	..	..	5	84
80	جامايكا	60.7	56.2	64.3	1.11	35.4	0.82	..	..	..	6	56[f]
81	تونس	40.5	41.0	64.3[d]	..	..	..	3.9	..	..	..	..
82	الأردن	35.7	37.9	..	..	..	..	..	..	..	..	70[f]
83	تركيا	52.5	42.3	64.6	0.73	35.3	1.61	3.9	9.0	22.4	5	112
84	الجزائر	39.2	49.4	64.8	0.76	34.9	1.53	..	19.0	45.3	5	98
85	تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	فيجي	53.5	56.3	59.7	0.95	39.0	1.01	..	..	..	..	..
87	تركمانستان	55.6	58.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	43.5	53.3	57.6	1.36	42.4	0.62	4.9	12.3	35.3	10	84[f]
89	الصين	75.1	71.0	..	..	..	..	18.3	..	..	..	90[f]
90	السلفادور	58.6	54.3	59.0	0.66	35.5	1.51	15.6	..	..	6	84[f]
91	سري لانكا	51.3	54.7	59.3	0.91	40.7	1.14	17.8	4.0	20.0	8	84[f]
92	تايلند	77.3	71.5	46.6	0.90	53.3	..	..	..	..	8	45[f]
93	غابون	58.1	58.2	..	..	..	..	6.3	..	..	..	..
94	سورينام	45.3	46.5	..	..	..	..	..	..	..	6	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	61.4	70.7	38.1	0.63	61.6	1.31	22.5	..	..	22	60

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		نسبة العاملين إلى مجموع السكان (السكان من الفئات العمرية 64–15)		العمل النظامي (النسبة من مجموع الأيدي العاملة)	العمل النظامي نسبة الإناث إلى الذكور	العمل غير المستقر[a] (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	العمل غير المستقر[a] نسبة الإناث إلى الذكور	السكان العاملون الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) إبتدائي أو أقل	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) ثانوي أو أعلى	تشغيل الأطفال (نسبة الأطفال من الفئة العمرية 14–5)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة[b] (أيام العمل)
		1991	2008	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	1999–2007[c]	2007–2009[c]
96	باراغواي	61.1	72.8	53.2	0.89	46.8	1.13	7.3	4.6	13.6	15	84
97	الفلبين	59.1	60.1	55.3	0.95	44.7	1.07	27.2	2.7	16.4	12	60
98	بوتسوانا	46.7	46.0	75.9	0.96	11.7	2.29	..	..	..	..	84[f]
99	جمهورية مولدوفا	58.1	44.7	67.6	1.09	32.4	0.84	11.1	..	..	32	126[e]
100	منغوليا	50.2	51.6	39.9	1.12	59.7	0.93	30.5	..	..	18	120
101	مصر	42.6	43.2	75.2	0.71	24.8	2.13	2.7	..	..	7	90[e]
102	أوزبكستان	53.8	57.5	..	..	..	..	59.7	..	..	..	126[e]
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
104	غيانا	51.4	57.8	..	..	..	..	..	..	..	16	..
105	ناميبيا	45.4	42.9	78.4	0.89	21.1	1.66	..	..	..	13	90
106	هندوراس	58.9	56.3	89.7	1.06	48.9	1.08	21.4	..	..	16	70[e]
107	ملديف	44.9	57.3	27.2	1.16	50.3	0.69	..	..	..	..	..
108	إندونيسيا	63.0	61.8	36.9	0.81	63.1	1.13	27.8	6.2	31.5	4	90[f]
109	قيرغيزستان	58.0	58.3	51.9	1.01	47.3	0.99	27.2	2.6	43.0	4	126
110	جنوب أفريقيا	39.4	41.1	97.1	0.99	2.7	1.50	44.4	23.4	34.8	..	112
111	الجمهورية العربية السورية	46.6	44.8	57.5	0.81	42.4	1.28	..	..	..	4	60[f]
112	طاجيكستان	53.8	55.4	..	..	..	..	28.6	..	..	10	..
113	فييت نام	74.8	69.4	26.1	0.71	73.9	1.13	24.2	..	..	16	120
114	المغرب	45.9	46.1	47.1	0.67	51.1	1.40	3.4	8.8	54.2	8	98
115	نيكاراغوا	57.2	58.3	54.7	0.99	44.9	1.02	19.4	..	..	15	84[f]
116	غواتيمالا	55.1	62.4	34.2	0.74	55.0	1.20	14.6	..	..	29	84[f]
117	غينيا الإستوائية	61.4	62.6	..	..	..	..	..	..	..	28	..
118	الرأس الأخضر	56.7	55.7	41.4	0.74	39.6	1.23	26.6	..	..	3	..
119	الهند	58.3	55.6	..	..	..	..	51.4	..	..	12	84[f]
120	تيمور – ليشتي	63.8	66.8	..	..	..	..	63.2	..	..	4	..
121	سوازيلند	54.2	50.4	..	..	..	..	83.8	..	..	9	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	80.2	77.7	..	..	..	..	45.7	..	..	11	90[e]
123	جزر سليمان	67.1	64.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124	كمبوديا	77.2	74.6	13.1	0.71	86.7	1.07	45.7	..	..	45	90[f]
125	باكستان	47.5	51.5	38.2	0.59	61.8	1.29	28.9	5.1	11.6	..	84[f]
126	الكونغو	65.5	64.6	..	..	..	..	66.7	..	..	25	..
127	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	8	..
	تنمية بشرية منخفضة											
128	كينيا	73.4	73.0	..	..	..	..	22.9	..	..	26	90[f]
129	بنغلاديش	74.0	67.9	14.2	0.80	85.0	1.02	56.9	..	..	13	112[f]
130	غانا	68.4	65.2	..	..	..	..	37.6	..	..	34	84[f]
131	الكاميرون	59.1	59.1	20.8	0.31	75.9	1.36	39.9	..	..	31	98
132	ميانمار	74.2	74.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
133	اليمن	38.3	39.0	..	..	..	..	26.0	..	..	23	60[f]
134	بنن	70.1	71.6	..	..	..	..	55.6	..	..	46	98
135	مدغشقر	79.3	83.3	..	..	82.2	1.08	76.7	..	..	32	98[e]
136	موريتانيا	66.5	47.2	..	..	..	..	24.6	..	..	16	98
137	بابوا غينيا الجديدة	69.9	70.2	..	..	..	..	..	..	..	..	108
138	نيبال	59.6	61.5	28.4	0.44	71.6	1.34	67.6	..	..	31	52[f]
139	توغو	65.9	64.6	..	..	..	..	45.9	..	..	29	98[e]
140	جزر القمر	70.0	69.4	..	..	..	..	64.6	..	..	27	..
141	ليسوتو	48.3	54.1	..	..	..	..	61.0	..	..	23	84
142	نيجيريا	52.7	51.8	..	..	..	..	72.2	..	..	13	84[f]
143	أوغندا	81.8	83.0	14.8	0.34	85.2	1.19	55.7	..	..	36	60[f]
144	السنغال	66.8	66.0	..	..	..	..	44.4	..	..	22	98
145	هايتي	56.0	55.4	..	..	..	..	66.9	..	..	21	..
146	أنغولا	76.5	76.4	..	..	..	..	59.9	..	..	24	56
147	جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	8	..
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	87.4	78.0	12.3	0.40	87.7	1.13	90.0	..	..	36	84[f]
149	كوت ديفوار	62.5	60.4	..	..	..	..	26.3	..	..	35	98
150	زامبيا	57.0	61.2	19.1	0.35	79.3	1.23	76.6	..	..	12	84[f]

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		نسبة العاملين إلى مجموع السكان (السكان من الفئات العمرية 64–15)		العمل النظامي (النسبة من مجموع الأيدي العاملة)	العمل النظامي نسبة الإناث إلى الذكور	العمل غير المستقر[a] (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	العمل غير المستقر[a] نسبة الإناث إلى الذكور	السكان العاملون الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (النسبة من مجموع الايدي العاملة)	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) إبتدائي أو أقل	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي) ثانوي أو أعلى	تشغيل الأطفال (نسبة الأطفال من الفئة العمرية 14–5)	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة[b] (أيام العمل)
		1991	2008	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	1999–2007[c]	2007–2009[c]
151	غامبيا	73.2	72.1	..	..	..	..	42.7	..	..	25	..
152	رواندا	86.6	80.3	..	..	..	..	79.5	..	..	35	98[e]
153	ملاوي	71.7	72.1	..	..	..	..	79.8	..	..	26	56[f]
154	السودان	46.1	47.3	..	..	..	..	..	..	..	13	56[f]
155	أفغانستان	54.1	55.2	..	..	..	..	..	..	..	30	..
156	غينيا	82.1	81.2	..	..	..	..	73.9	..	..	25	98[e]
157	إثيوبيا	71.3	80.6	47.0	0.86	51.8	1.16	45.8	..	..	53	90[f]
158	سيراليون	63.6	64.8	81.9	0.92	..	..	67.1	..	..	48	..
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	73.3	72.6	..	..	..	..	71.1	..	..	47	..
160	مالي	49.3	47.0	13.6[d]	0.75[d]	..	..	60.6	..	..	34	98
161	بوركينا فاسو	81.6	81.9	..	..	..	..	60.7	..	..	47	98
162	ليبريا	65.7	65.9	..	..	..	..	86.2	..	..	21	..
163	تشاد	66.6	69.7	..	..	..	..	72.1	..	..	53	98
164	غينيا – بيساو	66.3	66.9	..	..	..	..	55.3	..	..	39	..
165	موزامبيق	79.9	77.9	..	..	..	..	81.2	..	..	22	..
166	بوروندي	84.9	84.2	..	..	..	..	87.2	..	..	19	..
167	النيجر	59.4	59.8	..	..	..	..	76.6	..	..	43	98[f]
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	67.8	66.7	..	..	..	..	69.6	..	..	32	105[e]
169	زمبابوي	70.1	64.9	38.2	0.45	61.9	1.58	..	..	..	13	..
	الأراضي أو البلدان الأخرى											
	بوتان	53.3	61.1	40.8	0.35	52.3	1.94	31.7	..	..	19	..
	كوبا	52.4	54.4	83.1[d]	1.22[d]	..	..	..	..	..	..	..
	دومينيكا	..	..	73.3	1.13	25.9	0.70	..	..	..	..	..
	إريتريا	65.8	65.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	العراق	36.8	37.1	..	..	..	..	..	..	..	11	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	62.1	63.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	لبنان	43.8	45.9	..	..	..	..	..	..	..	7	49[e]
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	30.1	30.2	63.9	0.85	36.1	1.29	..	24.7	41.8	..	..
	عُمان	52.6	51.4	89.6	0.98	..	..	..	..	..	..	42
	سانت كيتس ونيفس	..	..	88.4	1.04	8.5	0.70	..	..	..	..	..
	سانت لوسيا	..	..	69.5	1.12	28.7	0.80	..	..	..	..	..
	ساموا	..	..	53.5	1.32	..	..	..	..	..	..	..
	سان مارينو	..	..	90.4[d]	1.05[d]	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	65.6	66.5	..	..	..	..	..	..	..	49	..
	توفالو	..	..	97.9	1.01	2.0	0.81	..	..	..	..	..

ملاحظات

a. نسبة الأشخاص الذين يعملون لحساب الأسرة أو لحسابهم الخاص.
b. عدد أيام إجازة الأمومة التي تدفعها الحكومة للنساء اللواتي يعملن في القطاع النظامي، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.
c. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.
d. لا يشمل بيانات عن أصحاب العمل.
e. المستحقات التي تدفعها الحكومة وصاحب العمل.
f. المستحقات التي يدفعها صاحب العمل.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 9: منظمة العمل الدولية (2010d).
العمود 10: اليونيسيف (2010c).
العمود 11: البنك الدولي (2010f).

الجدول 13

التعليم

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق) 2005–2008[a]	التحصيل العلمي: السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق) 2010	الحصول على التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي) الإجمالي 2001–2009[a]	الحصول على التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي) الصافي 2001–2009[a]	الحصول على التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي) الإجمالي 2001–2009[a]	الحصول على التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي) الصافي 2001–2009[a]	الحصول على التعليم: معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم العالي) الإجمالي 2001–2009[a]	كفاءة التعليم الإبتدائي: معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي) 2005–2008[a]	كفاءة التعليم الإبتدائي: معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة) 2005–2008[a]	جودة التعليم الإبتدائي: نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين) 2005–2008[a]	جودة التعليم الإبتدائي: معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية) 2005–2008[a]
	تنمية بشرية مرتفعة جداً											
1	النرويج	..	87.3	98.4	98.4	112.5	96.6	75.9	0.2	..	..	..
2	أستراليا	..	73.4	104.9	97.0	147.9	87.5	75.0	..	..	15.8	..
3	نيوزيلندا	..	67.9	101.2	99.2	120.4	90.8	79.1	..	..	17.1	..
4	الولايات المتحدة الأمريكية	..	89.7	98.0	91.5	94.3	88.2	81.6	1.5	..	14.3	..
5	آيرلندا	..	64.1	105.4	96.9	113.4	88.1	61.2	..	0.7	17.8	..
6	ليختنشتاين	..	..	109.6	89.3	106.1	65.2	31.2	18.2	..	9.5	..
7	هولندا	..	67.4	106.8	98.5	119.5	88.6	60.1	1.7[b]	..	..	..
8	كندا	..	79.6	107.1	99.5	101.3	..	62.3[b]	..	..	..	..
9	السويد	..	80.3	94.2	93.8	103.1	99.1	74.5	0.1	..	10.7	..
10	ألمانيا	..	97.2[b,c]	105.7	98.2	100.6	..	..	4.4	1.3	18.0	..
11	اليابان	..	71.9	102.2	100.0	100.7	98.0	57.9	..	..	18.8	..
12	جمهورية كوريا	..	75.3	103.7	98.6	97.5	96.4	96.1	1.6	0.0	24.1	..
13	سويسرا	..	71.0	102.4	93.5	95.7	84.7	47.2	..	1.5	18.1	..
14	فرنسا	..	55.7	110.2	98.5	113.3	98.3	54.7	2.0[b]	4.2	20.3	..
15	إسرائيل	..	61.8	110.9	97.1	91.5	87.6	60.4	0.4	1.5	17.2	..
16	فنلندا	..	70.5	97.6	96.3	111.3	96.8	93.8	0.2	0.4	15.9	..
17	آيسلندا	..	54.8	97.2	97.1	110.0	90.3	72.3	..	..	..	..
18	بلجيكا	..	47.7	102.3	97.8	109.5	86.9	62.1	12.8	3.4	12.6	..
19	الدانمرك	..	68.1	99.0	95.6	119.2	89.6	80.3	7.9[b]	..	..	..
20	أسبانيا	97.6	46.9	105.4	99.7	119.1	94.3	68.5	0.1	..	13.1	..
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	62.7	101.0	93.5	82.9	75.2	34.3	0.0	0.9	..	95.1
22	اليونان	97.0	47.4	101.2	99.4	101.8	91.0	90.8	1.8	0.7	10.1	..
23	إيطاليا	98.8	46.7	103.8	98.6	99.9	92.4	67.1	0.4	0.2	10.4	..
24	لكسمبرغ	..	78.1[b,c]	100.3	95.5	95.4	83.0	10.0	13.5	3.8	13.1	..
25	النمسا	..	70.1	101.5	97.9	99.9	..	50.3	2.2	1.2[b]	12.9	..
26	المملكة المتحدة	..	58.2	104.0	97.2	97.4	91.3	59.0	..	..	20.1	..
27	سنغافورة	94.5	59.1	..	..	..	..	..	..	0.3	19.5	97.1
28	الجمهورية التشيكية	..	99.8[b,c]	102.1	92.2	95.0	..	54.3	1.1	0.6	17.3	..
29	سلوفينيا	99.7	94.3[b,c]	102.9	95.6	93.5	88.5	85.5	1.1	0.6	17.1	..
30	أندورا	..	50.9[b,c]	86.7	80.1	82.2	71.4	11.0	..	2.8	..	100.0
31	سلوفاكيا	..	98.8[b,c]	101.9	91.8	92.8	..	50.1	2.6[b]	3.0	18.6	..
32	الإمارات العربية المتحدة	90.0	..	107.9	91.6	93.8	83.8	25.2	0.0	1.9	17.2	100.0
33	مالطة	92.4	44.2	99.0	91.4	98.1	82.0	33.0	1.0[b]	0.8	12.1	..
34	إستونيا	99.8	87.3[b,c]	99.2	94.4	99.7	89.9	65.0	1.7	0.9	..	..
35	قبرص	97.8	58.7	102.5	99.0	97.8	95.1	36.2	1.6	0.4	15.0	..
36	هنغاريا	99.0	46.7	97.9	88.8	96.7	90.5	67.2	1.0	1.7	10.6	..
37	بروني دار السلام	95.0	..	106.7	93.3	96.7	88.2	16.0	1.6	0.8	10.1	84.3
38	قطر	93.1	54.1[b,c]	108.6	94.1	93.2	79.2	11.0	3.3	0.6	..	52.3
39	البحرين	90.8	48.1	105.3	97.9	96.8	89.4	29.9	1.3[b]	2.0	..	..
40	البرتغال	94.6	27.5	115.2	98.9	101.3	87.9	56.9	..	10.2	11.7	..
41	بولندا	99.5	60.6	97.1	95.6	99.8	93.8	66.9	2.7	0.7	11.0	..
42	بربادوس	..	58.8	..	..	..	..	..	6.1	..	13.5	61.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحصيل العلمي		الحصول على التعليم				كفاءة التعليم الإبتدائي		جودة التعليم الإبتدائي	
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الاقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي)		معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي)	معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة)	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين)	معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية)
		2005–2008[a]	2010	2001–2009[a]	الصافي 2001–2009[a]	2001–2009[a]	الصافي 2001–2009[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]
تنمية بشرية مرتفعة											
43	جزر البهاما	..	89.6 [b,c]	102.4	90.5	93.7	86.1	9.1	..	15.8	91.1
44	ليتوانيا	99.7	88.6 [b,c]	96.1	91.3	99.1	92.1	2.0	0.7	9.7	..
45	شيلي	98.6	51.8	105.6	94.4	90.6	85.3	5.1	2.4	26.2	..
46	الأرجنتين	97.7	44.6	114.6	98.5	85.3	79.4	5.1	6.1	14.8	..
47	الكويت	94.5	56.9	95.5	87.6	90.8	79.9	0.5	0.9	9.1	100.0 [b]
48	لاتفيا	99.8	97.9 [b,c]	96.8	90.1	114.5	..	4.3	3.3	12.8	..
49	الجبل الأسود	..	98.2 [b,c]	..	..	..	..	..	..	..	..
50	رومانيا	97.6	79.1 [b,c]	104.7	93.9	87.5	73.0	6.7	1.7	16.3	..
51	كرواتيا	98.7	78.0 [b,c]	98.6	90.2	93.6	88.3	0.2	0.3	17.3	100.0 [b]
52	أوروغواي	98.2	44.6	114.3	97.5	92.0	67.7	6.3	7.0	15.5	..
53	الجماهيرية العربية الليبية	88.4	..	110.3	..	93.5	..	..	..	..	..
54	بنما	93.5	48.3	111.1	98.3	71.2	65.6	14.8	5.3	24.2	91.3
55	المملكة العربية السعودية	85.5	48.8 [b,c]	98.4	84.5	94.6	73.0	3.6	3.3	..	91.5
56	المكسيك	92.9	40.3	112.9	97.9	87.4	70.9	8.5	3.6	28.0	95.4
57	ماليزيا	92.1	50.5	97.9	97.5	69.1	68.7	7.8	..	17.5 [b]	..
58	بلغاريا	98.3	87.6 [b,c]	101.1	94.6	105.2	87.5	6.3	1.8	16.1	..
59	ترينيداد وتوباغو	98.7	48.6	103.4	91.8	88.8	73.9	4.2	6.6	17.2	86.6
60	صربيا	..	..	100.6	97.0	90.5	89.6	1.6	0.6	..	100.0
61	بيلاروس	99.7	..	99.2	94.4	95.3	86.8	0.5	0.0	..	99.9
62	كوستاريكا	96.0	29.9	109.9	..	89.2	..	5.7	7.0	19.0	86.0
63	بيرو	89.6	50.5	112.8	96.8	97.6	75.9	17.0	7.2	20.9	..
64	ألبانيا	99.0	75.7 [b,c]	102.1	90.8	77.7	73.8	10.1 [b]	2.1 [b]	..	..
65	الاتحاد الروسي	99.5	..	96.8	..	84.0	..	4.8	0.4	..	..
66	كازاخستان	99.7	82.1 [b,c]	108.8	89.3	94.9	86.9	1.0	0.1	..	..
67	أذربيجان	99.5	92.8 [b,c]	116.2	96.0	105.6	98.3	1.6	0.3	..	99.9
68	البوسنة والهرسك	97.6	..	111.0	..	89.1	..	..	0.1	..	..
69	أوكرانيا	99.7	88.2 [b,c]	98.4	88.9	94.4	85.0	2.7	0.1	..	99.8
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	82.3	29.5	128.4	99.7	79.7	75.1	12.2 [b]	1.8	20.0 [b]	100.0 [b]
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	97.0	47.8 [b,c]	92.8	86.5	84.2	81.6	2.5	0.1	..	..
72	موريشيوس	87.5	36.3	99.4	93.1	87.6	80.1	2.1	4.0	21.7	100.0 [b]
73	البرازيل	90.0	21.9	129.6	92.6	100.1	77.0	24.4 [b]	18.7	23.0	..
74	جورجيا	99.7	91.0 [b,c]	107.4	98.7	90.0	80.8	4.9	0.3	12.5	95.0
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	95.2	27.7	103.1	90.1	81.1	69.5	19.3	3.4	16.2	83.5
76	أرمينيا	99.5	91.1 [b,c]	79.6	74.0	88.1	85.7	2.3	0.2	..	77.5
77	إكوادور	84.2	37.0	118.5	96.9	69.6	59.2	18.6	2.5	22.6	100.0
78	بليز	..	24.5 [b,c]	120.5	97.7	75.0	63.4	9.5	8.2	24.5	42.8
79	كولومبيا	93.4	31.3	119.9	90.0	90.6	71.2	12.2	3.5	29.4	100.0
80	جامايكا	85.9	42.1	90.1	85.1	90.2	76.7	12.8 [b]	3.0	29.1	79.5
81	تونس	78.0	23.1	107.6	97.7	90.2	65.8	5.9	8.5	17.3	..
82	الأردن	92.2	54.2	96.3	89.1	86.3	83.7	0.9	0.6	12.2	..
83	تركيا	88.7	22.3	97.6	93.9	82.1	71.2	5.8	2.1	..	..
84	الجزائر	72.6	25.9	107.5	94.9	83.2	66.3	7.1	7.8	..	98.9
85	تونغا	99.0	..	111.8	99.0	102.7	66.2	9.1	5.2	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
86	فيجي	..	41.9	94.2	91.2	80.9	79.1	5.4	1.7	26.1	97.8
87	تركمانستان	99.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	88.2	27.6	104.3	80.0	74.9	57.7	31.2	3.4	19.6	89.2
89	الصين	93.7	38.4	112.1	..	74.0	..	0.4	0.3	18.3	..
90	السلفادور	84.0	19.4	115.0	94.0	63.6	55.0	24.3	6.1	33.3	93.2
91	سري لانكا	90.6	44.9	105.1	99.7	87.0	..	2.0	0.8	22.5 [b]	..
92	تايلند	93.5	20.6	..	..	..	..	..	9.2	21.2	..

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي		الحصول على التعليم				كفاءة التعليم الإبتدائي		جودة التعليم الإبتدائي	
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم العالي)	معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي)	معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة)	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين)	معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية)
		2005–2008[a]	2010	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]
93	غابون	87.0	..	134.3	80.3	53.1	..	7.1[b]	44.5[b]	34.4	36.0[b]	100.0[b]
94	سورينام	90.7	..	113.8	90.1	75.4	64.6	12.3[b]	32.3	17.2	13.2	100.0
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	90.7	29.3	108.3	93.7	81.8	69.9	38.3	19.8	2.5	25.1	90.6[b]
96	باراغواي	94.6	26.4	108.3	92.4	65.9	57.7	25.5	20.9	4.1	16.6[b]	..
97	الفلبين	93.6	53.6	108.2	90.4	81.4	59.9	27.8	26.8	2.3	33.7	100.0[b]
98	بوتسوانا	83.3	24.7	109.7	87.2	80.2	56.5	5.2	13.2	4.7	25.4	94.3
99	جمهورية مولدوفا	98.3	..	89.2	83.3	83.1	79.1	39.9	4.4	0.1	..	..
100	منغوليا	97.3	80.2[b,c]	101.5	88.7	95.1	82.0	49.8	5.1	0.2	31.6	99.0
101	مصر	66.4	36.1	99.7	93.6	79.3	71.2	31.2	3.2	3.1	21.9[b]	99.9[b]
102	أوزبكستان	99.3	..	94.4	89.9	102.4	91.7	9.9	1.3	0.0	..	100.0
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	..	..	110.3	..	90.5	..	14.1[b]	..	..	..	..
104	غيانا	..	40.0	108.7	94.7	102.1	..	11.5	41.2[b]	0.7	25.6	58.5
105	ناميبيا	88.2	..	112.4	89.0	65.8	54.4	8.9	23.4	18.1	29.4	95.0
106	هندوراس	83.6	17.1	116.0	96.6	64.5	..	18.7	23.8	5.3	33.3	36.4
107	ملديف	98.4	..	112.0	96.2	83.7	69.4	..	..	4.3	13.3	67.9
108	إندونيسيا	92.0	26.8	120.9	94.8	75.8	69.7	18.0	19.9	2.9	21.4	93.5[b]
109	قيرغيزستان	99.3	89.2[b,c]	94.7	83.5	85.1	80.5	52.0	1.7	0.1	..	64.4
110	جنوب أفريقيا	89.0	57.9	104.5	87.5	95.1	71.9	..	23.0[b]	8.0	..	78.7[b]
111	الجمهورية العربية السورية	83.6	33.5	124.4	94.5	74.0	67.7	..	3.3	7.5	..	88.4
112	طاجيكستان	99.7	92.4[b,c]	102.2	97.3	84.4	82.5	20.2	0.5	0.3	22.2	88.3
113	فييت نام	92.5	..	104.1	94.0	66.9	62.3	9.7[b]	7.9	1.0	20.9	98.6
114	المغرب	56.4	..	106.9	89.5	55.8	34.5	12.3	23.8	11.9	29.9	100.0[b]
115	نيكاراغوا	78.0	25.4	116.9	91.8	67.9	45.2	18.0[b]	51.6	11.0	29.2	72.7
116	غواتيمالا	73.8	15.3	113.6	95.1	56.6	39.9	17.7	35.3	12.4	29.4	..
117	غينيا الإستوائية	93.0	..	98.7	66.4	26.2	21.6	3.3[b]	67.4[b]	24.3	54.5[b]	30.9
118	الرأس الأخضر	84.1	..	101.3	84.4	67.7	56.7	11.9	12.9	11.6	24.4[b]	84.7
119	الهند	62.8	22.2	113.1	89.8	57.0	..	13.5	34.2	3.4	40.7	..
120	تيمور – ليشتي	..	..	106.6	75.9	54.7	31.4	15.2	..	12.5	37.4	..
121	سوازيلند	86.5	32.6	107.9	82.8	53.3	28.6	4.4	26.3	18.0	32.4	94.0
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	72.7	..	111.8	82.4	43.9	36.0	13.4	33.2	16.8	..	96.9
123	جزر سليمان	76.6[b]	..	107.3	67.0	34.8	30.2	..	..	..	..	..
124	كمبوديا	77.0	..	115.9	88.6	40.4	34.1	7.0	45.6	11.2	48.5	98.2
125	باكستان	53.7	16.8	84.8	66.1	32.9	32.5	5.2	30.3	4.4	40.7	85.1
126	الكونغو	..	34.8	114.0	58.9	43.1	..	3.9[b]	29.8	22.4	51.8	89.0
127	سان تومي وبرينسيبي	88.3	..	133.3	96.1	51.3	38.1	4.1	26.1	24.2	30.8	..
	تنمية بشرية منخفضة											
128	كينيا	86.5	15.5	111.5	81.5	58.3	49.1	4.1	16.4[b]	5.8	46.5	98.4
129	بنغلاديش	55.0	16.7	93.8	88.0	44.1	41.5	7.0	45.2	13.2	43.7	54.4
130	غانا	65.8	28.7	101.8	73.9	54.1	46.4	6.2	40.0[b]	6.5	32.2	49.1
131	الكاميرون	75.9	13.1	110.9	88.3	37.3	..	7.8	43.3	16.8	..	61.8
132	ميانمار	91.9	16.6	115.0	..	49.3	46.4	10.7	26.1	0.4	28.8	99.0
133	اليمن	60.9	..	85.4	72.7	45.7	37.4	10.2	40.5[b]	5.7	..	..
134	بنن	40.8	9.8	116.6	92.8	36.3	19.6	5.8	36.9[b]	14.3	44.6	71.8
135	مدغشقر	70.7	..	151.7	98.5	30.1	23.8	3.4	57.5	19.7	47.2	52.1
136	موريتانيا	56.8	..	98.2	79.7	23.3	16.3	3.8	18.1	2.0	37.2	100.0[b]
137	بابوا غينيا الجديدة	59.6	8.3	54.9	..	..	..	2.0[b]	..	..	..	..
138	نيبال	57.9	15.4	124.0	78.8	43.5	..	5.6[b]	38.4	16.8	37.8	66.4
139	توغو	64.9	14.1	105.0	83.5	41.3	22.5	5.3	55.5	23.7	37.6	14.6
140	جزر القمر	73.6	..	121.5	72.9	45.8	..	2.7[b]	28.3[b]	24.4	30.2	57.4
141	ليسوتو	89.5	13.1	107.7	72.7	39.9	25.2	3.6	54.2	21.0	37.0	71.4
142	نيجيريا	60.1	..	93.1	61.4	30.5	25.8	10.1	25.1[b]	2.9	46.3	51.2
143	أوغندا	74.6	11.0	120.2	97.1	25.3	19.2	3.7	67.6	11.0	49.9	89.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحصيل العلمي		الحصول على التعليم				كفاءة التعليم الإبتدائي		جودة التعليم الإبتدائي	
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الاقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم العالي)	معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي)	معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة)	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين)	معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية)
		الإجمالي		الإجمالي	الصافي	الإجمالي	الصافي	الإجمالي				
		2005–2008[a]	2010	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]
144	السنغال	41.9	8.6	83.5	72.9	30.6	25.1	8.0	41.6	7.7	36.4	90.5[b]
145	هايتي	61.0[b]	13.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
146	أنغولا	69.6	..	..	..	17.3	..	2.8	..	..	..	..
147	جيبوتي	..	..	55.5	45.3	29.5	24.4	2.6	..	10.6	..	80.3
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	72.6	6.0[b,c]	110.2	99.3	6.1	..	1.5	17.2	4.2	52.2	100.0[b]
149	كوت ديفوار	54.6	..	74.5	56.0	26.3	21.2	8.4	10.5	18.0	41.9	100.0[b]
150	زامبيا	70.7	25.7	119.1	95.2	51.8	49.0	2.4[b]	21.4	5.9	63.4	100.0
151	غامبيا	45.3	11.0	86.2	68.7	50.8	41.8	1.2[b]	29.7	5.4	34.4	74.7[b]
152	رواندا	70.3	3.3	150.9	95.9	21.9	..	4.0	69.1[b]	17.7	70.2	94.2
153	ملاوي	72.8	4.6	120.2	90.6	29.4	25.0	..	64.3	20.1	..	..
154	السودان	69.3	11.5	74.0	39.2	38.0	..	5.9[b]	6.9	4.9	36.7	61.0
155	أفغانستان	..	6.4	106.1	..	28.6	26.8	1.3[b]	..	16.3	..	..
156	غينيا	..	..	89.9	71.3	35.8	27.7	9.2	45.1	15.4	44.1	82.1
157	إثيوبيا	35.9[b]	..	97.8	78.2	33.4	25.3	3.6	59.7	5.0	59.3	89.7
158	سيراليون	39.8	9.1	157.7	..	34.6	24.9	2.0[b]	..	9.9	44.2	49.4
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	54.6	9.3	77.4	59.1	11.9	..	2.3	54.4	25.6	100.2	..
160	مالي	26.2	3.7	91.3	71.5	34.8	28.6	5.4	20.9	14.2	51.4	50.1
161	بوركينا فاسو	28.7	..	78.5	63.3	19.8	15.4	3.1	28.9	10.5	48.9	87.7
162	ليبريا	58.1	12.8	90.6	75.2	31.6	19.5	17.4[b]	..	6.7	23.9	40.2
163	تشاد	32.7	..	82.7	61.0	19.0	10.5	1.9	70.2	21.8	176.2	35.5
164	غينيا – بيساو	51.0	..	119.7	52.1	35.9	9.7	2.9	..	18.7	88.1	35.1
165	موزامبيق	54.0	3.2	114.2	79.9	20.6	6.2	1.5	56.3	5.5	64.1	67.0
166	بوروندي	65.9	..	135.6	99.4	17.9	..	2.5	46.3	33.8	52.0	87.4
167	النيجر	28.7	2.9	62.4	54.0	11.0	8.9	1.3	33.2	6.4	40.7	98.4
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	66.6	19.5	90.4	32.4	34.8	..	5.0	20.5	15.3	39.0	93.3
169	زمبابوي	91.4	33.4	103.6	89.9	41.0	38.0	3.8[b]	..	..	..	..
	الأراضي أو البلدان الأخرى											
	أنتيغوا وبربودا	99.0[b]	..	102.5	74.0	105.2	..	..	2.6[b]	5.6	17.1	52.9
	بوتان	52.8	..	109.1	87.4	61.7	47.5	6.6	9.9	6.4	29.9	91.5
	كوبا	99.8	68.8[b,c]	101.9	98.8	91.4	84.3	121.5	4.4	0.5	9.6	100.0[b]
	دومينيكا	..	26.5[b,c]	81.6	72.3	104.8	68.1	..	9.2	3.9	16.7	59.4
	إريتريا	65.3	..	52.3	38.9	30.5	26.0	2.0	26.7	15.4	47.4	89.3
	غرينادا	..	..	102.6	93.4	107.7	88.6	..	17.4[b]	2.9	22.6	73.5
	العراق	77.6	26.3	98.0	87.3	46.8	39.6	15.7	29.9[b]	8.0	20.5	100.0[b]
	كيريباس	..	..	112.8	97.4	87.9	68.3	..	18.6[b]	..	..	85.4
	لبنان	89.6	..	101.1	88.3	81.6	74.6	51.5	6.9	8.8	17.8	13.3
	جزر مارشال	..	..	93.0	66.3	66.4	44.9	17.0[b]	..	..	16.9[b]	..
	موناكو	..	..	127.7	..	153.4	..	..	..	..	..	..
	ناورو	..	..	78.8	72.3	46.1	..	..	74.6[b]	..	..	74.2
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	94.1	47.3[b,c]	80.4	73.3	92.4	88.6	47.2	0.9	0.5	29.0	100.0
	عُمان	86.7	..	75.0	68.3	88.1	78.2	26.3	0.5	1.1	14.3	100.0[b]
	بالاو	..	..	98.8	..	96.9	..	40.2[b]	..	4.7	..	..
	سانت كيتس ونيفس	..	..	85.3	70.6	88.2	78.7	..	32.0	1.5	16.1	63.6
	سانت لوسيا	..	..	98.0	91.5	93.2	79.6	14.8	4.0[b]	2.4	21.4	87.8
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	109.0	94.6	108.2	90.3	..	20.9	4.6	17.0	83.0
	ساموا	98.7	..	99.5	90.6	78.3	64.2	7.4[b]	4.1	1.2	23.8	..
	سيشيل	91.8	66.8[b,c]	125.3	99.4	111.8	94.3	..	1.6	..	13.1	77.9[b]
	توفالو	..	..	105.6	..	..	..	..	37.4[b]	..	..	..
	فانواتو	81.3	..	108.7	97.3	40.1	38.1	4.8[b]	26.6	13.6	..	100.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحصيل العلمي		الحصول على التعليم				كفاءة التعليم الإبتدائي		جودة التعليم الإبتدائي	
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم العالي)	معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي)	معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة)	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين)	معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية)
	2005–2008[a]	2010	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]
البلدان المتقدمة											
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	..	73.8	101.7	95.6	101.1	91.8	71.4	2.9	..	..	..
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	..	61.7	108.4	95.6	93.6	86.7	43.0	3.0	1.2	..	..
البلدان النامية											
الدول العربية	72.1	..	96.4	80.9	68.8	60.4	22.7	9.5	5.7	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادىء	..	..	112.2	93.3	72.8	62.6	20.9	21.3	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	97.5	65.1	98.5	92.3	89.3	82.1	54.2	3.3	0.9	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	91.1	32.5	116.5	94.4	89.8	72.5	36.7	17.8	9.2	..	..
جنوب آسيا	62.4	21.6	108.2	86.9	53.5	42.0	12.8	24.1	5.0	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	62.4	..	101.8	73.6	34.4	29.5	5.5	36.5	9.4	..	..
تنمية بشرية مرتفعة جداً	..	73.6	101.9	95.6	100.9	91.7	70.8	3.0	1.7	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	92.3	41.0	111.9	94.4	88.9	74.9	43.2	7.3	6.5	..	..
تنمية بشرية متوسطة	80.7	..	110.2	88.5	64.7	57.0	17.6	22.6	2.9	..	..
تنمية بشرية منخفضة	61.2	14.3	99.9	73.4	34.7	30.9	6.0	40.4	9.6	..	..
أقل البلدان نمواً	59.9	..	101.6	75.5	34.1	30.8	5.4	39.1	11.0	..	..
العالم	..	..	106.9	86.1	66.4	60.2	25.7	18.0	5.1	..	..

ملاحظات

a. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.
b. تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحدّدة.
c. معهد اليونسكو للإحصاء (2010a).

المصادر

الأعمدة 1 و3 إلى 11: معهد اليونسكو للإحصاء (2010a).
العمود 2: بارو آند لي (2010).

الجدول 14 الصحة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الموارد			عوامل الخطر					الوفيات				
		الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات	الأطفال غير المحصنين ضد: الخناق والشهاق والكزاز (نسبة الأطفال في عمر السنة)	الحصبة	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)	الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49)	الرضع (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	دون سن الخامسة	الكبار (لكل 1,000 نسمة)		معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية (لكل 100،000 نسمة)
							الإناث	المجموع			الإناث	الذكور		
		2007	2000–2009[a]		2008		2007		2008		2008	2008	2004	
	تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	4,763	39	39	6	7	0.1	0.1	3	4	53	81	391	
2	أستراليا	3,357	39	10	8	6	<0.1	0.2	5	6	46	81	355	
3	نيوزيلندا	2,497	62	21	11	14	..	0.1	5	6	57	88	398	
4	الولايات المتحدة الأمريكية	7,285	31	27	4	8	0.3	0.7	7	8	79	135	450	
5	آيرلندا	3,424	53	31	7	11	0.1	0.2	3	4	56	90	459	
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	2	2	..	..	..	
7	هولندا	3,509	48	39	3	4	0.1	0.2	4	5	57	78	425	
8	كندا	3,900	34	19	6	6	0.2	0.4	6	6	53	87	374	
9	السويد	3,323	..	36	2	4	0.1	0.1	2	3	48	76	372	
10	ألمانيا	3,588	83	35	10	5	0.1	0.1	4	4	54	101	429	
11	اليابان	2,696	139	21	2	3	..	..	3	3	43	87	284	
12	جمهورية كوريا	1,688	86	17	6	8	<0.1	<0.1	5	5	43	108	470	
13	سويسرا	4,417	55	40	5	13	0.5	0.4	5	4	44	76	360	
14	فرنسا	3,709	72	37	2	13	0.2	0.4	4	3	55	119	387	
15	إسرائيل	2,181	58	36	7	16	0.1	<0.1	5	4	46	87	368	
16	فنلندا	2,840	68	33	1	3	<0.1	0.1	3	3	57	129	405	
17	آيسلندا	3,323	75	38	2	4	0.1	0.2	3	2	46	66	375	
18	بلجيكا	3,323	53	42	1	7	0.1	0.2	5	4	61	110	437	
19	الدانمرك	3,513	35	32	25	11	0.1	0.2	4	4	67	112	495	
20	أسبانيا	2,671	34	38	3	2	0.2	0.6	4	4	43	102	379	
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
22	اليونان	2,727	48	54	1	1	0.1	0.2	4	3	44	105	436	
23	إيطاليا	2,686	39	37	4	9	0.2	0.4	4	3	42	80	372	
24	لكسمبرغ	5,734	63	29	1	4	0.1	0.2	3	2	56	101	419	
25	النمسا	3,763	78	38	17	17	0.1	0.2	4	3	50	99	409	
26	المملكة المتحدة	2,992	39	21	8	14	0.1	0.3	6	5	59	96	441	
27	سنغافورة	1,643	32	15	3	5	0.1	0.2	3	2	47	82	345	
28	الجمهورية التشيكية	1,626	81	36	1	3	..	<0.1	4	3	65	143	559	
29	سلوفينيا	2,099	47	24	3	4	..	..	4	3	55	132	480	
30	أندورا	3,004	26	37	1	2	..	..	4	3	44	99	373	
31	سلوفاكيا	1,555	68	31	1	1	..	<0.1	8	7	73	195	628	
32	الإمارات العربية المتحدة	982	19	15	8	8	..	..	8	7	60	78	410	
33	مالطة	4,053	78	34	28	22	0.1	0.1	6	6	44	77	433	
34	إستونيا	1,094	56	33	5	5	0.7	1.6	4	6	84	249	664	
35	قبرص	3,034	37	23	3	13	..	..	4	4	39	84	412	
36	هنغاريا	1,388	71	28	1	1	<0.1	0.1	5	7	101	233	693	
37	بروني دار السلام	1,176	26	11	1	3	..	..	6	7	80	106	473	
38	قطر	3,075	25	28	6	8	..	..	9	10	53	77	512	
39	البحرين	1,199	20	30	3	1	..	..	10	12	82	116	678	
40	البرتغال	2,284	35	34	3	3	0.3	0.5	3	4	52	128	456	
41	بولندا	1,035	52	20	1	2	0.1	0.1	6	7	77	205	583	
42	بربادوس	1,263	..[b]	76	7	8	0.6	1.3	10	11	108	168	531	

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الموارد			عوامل الخطر				الوفيات				
		الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات	الأطفال غير المحصنين: الخناق والشهاق والكزاز	الأطفال غير المحصنين: الحصبة	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49)	الرضع (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	دون سن الخامسة (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	الكبار (لكل 1,000 نسمة)		معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية (لكل 100،000 نسمة)
		2007	2000–2009[a]		2008		2007		2008	2008	2008		2004
					(نسبة الأطفال في عمر السنة)						الإناث	الذكور	
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	1,987	..	32	7	10	1.5	3.2	9	13	127	206	509
44	ليتوانيا	1,109	40	81	4	3	0.1	0.1	6	7	114	314	635
45	شيلي	863	11	23	4	8	0.2	0.3	7	9	60	116	458
46	الأرجنتين	1,322	32[b]	41	4	1	0.3	0.6	15	16	86	160	515
47	الكويت	814	18	18	1	1	..	..	9	11	51	68	454
48	لاتفيا	1,071	30	76	3	3	0.5	0.9	8	9	115	311	710
49	الجبل الأسود	1,107	20	40	5	11	..	..	7	8	90	173	..
50	رومانيا	592	19	65	3	3	0.2	0.1	12	14	90	220	706
51	كرواتيا	1,398	26	53	4	4	..	<0.1	5	6	65	163	578
52	أوروغواي	916	37	29[c]	6	5	0.3	0.6	12	14	85	158	521
53	الجماهيرية العربية الليبية	453	12	37	2	2	..	..	15	17	97	170	654
54	بنما	773	15	22	18	15	0.6	1.1	19	23	83	140	417
55	المملكة العربية السعودية	768	16	22	2	3	..	..	18	21	103	186	678
56	المكسيك	819	29	17[c]	2	4	0.2	0.3	15	17	89	154	501
57	ماليزيا	604	7	18	10	5	0.3	0.6	6	6	97	177	623
58	بلغاريا	835	37	64	5	4	..	..	9	11	91	214	733
59	ترينيداد وتوباغو	1,178	12[b]	27	10	9	1.0	0.3	31	35	107	219	751
60	صربيا	769	20	54	5	8	0.1	0.1	6	7	91	183	..
61	بيلاروس	704	49	112	3	1	0.1	0.3	11	13	111	330	854
62	كوستاريكا	899	13	13	10	9	0.2	0.4	10	11	68	124	439
63	بيرو	327	..	15	1	10	0.3	0.5	22	24	95	118	534
64	ألبانيا	505	11	29	1	2	..	..	13	14	91	141	752
65	الاتحاد الروسي	797	43	97	2	1	0.6	1.3	12	13	147	396	904
66	كازاخستان	405	39	77	1	1	0.1	0.2	27	30	186	432	1,145
67	أذربيجان	284	38	79	30	34	0.1	0.3	32	36	138	228	856
68	البوسنة والهرسك	767	14	30	9	16	..	..	13	15	68	147	670
69	أوكرانيا	475	31	87	10	6	1.5	1.5	14	16	151	399	881
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	689	9	14	1	2	0.1	0.2	27	32	95	152	687
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	669	25	46	5	2	..	..	10	11	80	151	737
72	موريشيوس	502	11	33	1	2	1.0	1.8	15	17	104	214	731
73	البرازيل	837	17	24	3	1	0.6	1.0	18	22	106	210	625
74	جورجيا	384	45	33	8	4	0.1	0.1	26	30	85	232	554
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	697	19	13	53	18	..	..	16	18	93	195	441
76	أرمينيا	246	37	41	11	6	0.1	0.2	21	23	101	240	1,064
77	إكوادور	434	15	6[c]	25	34	0.2	0.4	21	25	121	207	484
78	بليز	279	11	12[c]	6	4	1.5	0.5	17	19	129	223	677
79	كولومبيا	516	14	10	8	8	0.3	0.7	16	20	75	162	483
80	جامايكا	357	9	17[c]	13	12	0.9	1.7	26	31	130	220	605
81	تونس	463	13	20	1	2	<0.1	0.1	18	21	72	132	537
82	الأردن	434	26	18	3	5	..	..	17	20	116	179	711
83	تركيا	677	15	28	4	3	..	..	20	22	73	138	701
84	الجزائر	338	12	17	7	12	0.1	0.1	36	41	119	144	565
85	تونغا	167	3	24	1	1	..	..	17	19	228	143	658
تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	169	5	21	1	6	..	0.1	16	18	156	249	767
87	تركمانستان	153	24	41	4	1	..	<0.1	43	48	212	377	1,100
88	الجمهورية الدومينيكية	411	19	10[c]	23	21	0.6	0.3	27	33	127	188	794
89	الصين	233	14	30	3	6	0.1	0.1	18	21	84	140	627
90	السلفادور	402	12	8[c]	6	5	0.5	0.9	16	18	136	301	518
91	سري لانكا	179	6	31	2	2	..	<0.1	13	15	93	315	681
92	تايلند	286	3	22	1	2	1.2	1.4	13	14	140	276	516

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الموارد			عوامل الخطر					الوفيات					
		الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات (لكل 10،000 نسمة)	الأطفال غير المحصنين ضد الخناق والشهاق والكزاز (نسبة الأطفال في عمر السنة) الحصبة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)		الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49)	الرضع (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	دون سن الخامسة	الكبار (لكل 1,000 نسمة)		معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية (لكل 100،000 نسمة)
		2007		2000–2009[a]	2008		2007			2008				2004	
							الإناث	الذكور	المجموع			الإناث	الذكور		
93	غابون	650	3	13[c]	62	45	3.9	1.3	5.9	57	77	301	353	716	
94	سورينام	527	5	31	16	14	1.4	2.7	2.4	25	27	128	218	728	
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	200	12	11	17	14	0.1	0.2	0.2	46	54	163	230	765	
96	باراغواي	253	11	13	24	23	0.3	0.7	0.6	24	28	105	170	602	
97	الفلبين	130	12	5	9	8	..	..	..	26	32	117	227	620	
98	بوتسوانا	762	4	18	4	6	15.3	5.1	23.9	26	31	394	419	594	
99	جمهورية مولدوفا	281	27	61	5	6	0.2	0.4	0.4	15	17	141	312	963	
100	منغوليا	138	26	60	4	3	..	0.1	0.1	34	41	145	291	923	
101	مصر	310	24	21	3	8	..	..	..	20	23	151	222	891	
102	أوزبكستان	121	26	48	2	2	0.1	0.1	0.1	34	38	140	223	880	
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	373	6	33	21	8	..	..	..	32	39	156	187	682	
104	غيانا	197	5	19	7	5	1.7	0.5	2.5	47	61	226	291	835	
105	ناميبيا	467	3	27[c]	17	27	10.3	3.4	15.3	31	42	290	356	513	
106	هندوراس	235	6	7[c]	7	5	0.4	0.7	0.7	26	31	129	227	761	
107	ملديف	514	9	26	2	3	..	..	..	24	28	72	100	953	
108	إندونيسيا	81	1	6	23	17	0.1	0.3	0.2	31	41	185	226	690	
109	قيرغيزستان	130	23	51	5	1	0.1	0.2	0.1	33	38	184	343	1,012	
110	جنوب أفريقيا	819	8	28	33	38	12.7	4.0	18.1	48	67	479	563	867	
111	الجمهورية العربية السورية	154	5	15	18	19	..	..	..	14	16	120	179	679	
112	طاجيكستان	93	20	61	14	14	0.1	0.4	0.3	54	64	162	185	884	
113	فييت نام	183	6	28	7	8	0.3	0.6	0.5	12	14	110	192	611	
114	المغرب	202	6	11	1	4	0.1	0.1	0.1	32	36	88	147	655	
115	نيكاراغوا	232	4	9[c]	4	1	0.1	0.3	0.2	23	27	123	209	705	
116	غواتيمالا	334	..	6[c]	15	4	1.5	..	0.8	29	35	159	302	515	
117	غينيا الإستوائية	543	3	19[c]	67	49	2.5	0.8	3.4	90	148	356	366	938	
118	الرأس الأخضر	148	6	21	2	4	..	..	..	24	29	115	274	591	
119	الهند	109	6	9	34	30	0.3	0.3	0.3	52	69	173	250	713	
120	تيمور – ليشتي	116	1	..	21	27	..	..	..	75	93	204	275	663	
121	سوازيلند	287	2	21	5	5	22.6	5.8	26.1	59	83	616	631	707	
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	84	3	12	39	48	0.1	0.2	0.2	48	61	288	317	828	
123	جزر سليمان	123	1	14	22	40	..	..	..	30	36	136	182	694	
124	كمبوديا	108	2	..	9	11	0.3	0.8	0.8	69	90	216	294	832	
125	باكستان	64	8	6	27	15	0.1	0.1	0.1	72	89	190	216	717	
126	الكونغو	90	1	16	11	21	2.3	0.8	3.5	80	127	374	389	716	
127	سان تومي وبرينسيبي	183	5	32	1	7	..	..	..	64	98	227	271	788	
	تنمية بشرية منخفضة														
128	كينيا	72	1	14	15	10	..	..	..	81	128	364	382	729	
129	بنغلاديش	42	3	4	5	11	..	..	..	43	54	230	247	730	
130	غانا	113	1	9	13	14	1.3	0.4	1.9	51	76	247	298	699	
131	الكاميرون	104	2	15	16	20	4.3	1.2	5.1	82	131	403	405	840	
132	ميانمار	21	4	6	15	18	0.6	0.7	0.7	71	98	304	368	775	
133	اليمن	104	3	7	31	38	..	..	..	53	69	185	249	941	
134	بنن	70	1	5	33	39	0.9	0.3	1.2	76	121	291	312	835	
135	مدغشقر	41	2	3	18	19	0.1	0.2	0.1	68	106	240	286	799	
136	موريتانيا	47	1	4	26	35	0.5	0.9	0.8	75	118	262	318	812	
137	بابوا غينيا الجديدة	65	1	..	48	46	0.7	0.6	1.5	53	69	235	292	772	
138	نيبال	53	2	50	18	21	0.3	0.5	0.5	41	51	273	281	769	
139	توغو	68	1	9	11	23	2.4	0.8	3.3	64	98	296	351	818	
140	جزر القمر	37	2	22	19	24	<0.1	0.1	<0.1	75	105	231	286	713	
141	ليسوتو	92	1	13	17	15	14.9	5.9	23.2	63	79	633	758	581	
142	نيجيريا	131	4	5	46	38	2.3	0.8	3.1	96	186	399	424	909	
143	أوغندا	74	1	4	36	32	3.9	1.3	5.4	85	135	424	451	786	
144	السنغال	99	1	3[c]	12	23	0.8	0.3	1.0	57	108	247	293	852	

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الموارد			عوامل الخطر					الوفيات				
		الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات	الأطفال غير المحصنين: الخناق والشهاق والكزاز	الأطفال غير المحصنين: الحصبة	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49)	الرضع	دون سن الخامسة	الكبار (لكل 1,000 نسمة)		معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية
		(لكل 10،000 نسمة)			(نسبة الأطفال في عمر السنة)			المجموع	(لكل 1،000 من المواليد الأحياء)		الذكور	الإناث	(لكل 100،000 نسمة)
		2007	2000–2009[a]		2008		2007		2008		2008		2004
145	هايتي	58	..	13	47	42	1.4	0.6	2.2	54	72	229	306	740
146	أنغولا	131	1	8	19	21	0.3	0.2	2.1	130	220	383	460	1,071
147	جيبوتي	148	2	..	11	27	2.1	0.7	3.1	76	95	283	335	862
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	63	<0.5	11	16	12	0.9	0.5	6.2	67	104	444	475	851
149	كوت ديفوار	67	1	4	26	37	2.4	0.8	3.9	81	114	354	367	946
150	زامبيا	79	1	19	20	15	11.3	3.6	15.2	92	148	498	538	833
151	غامبيا	71	<0.5	11	4	9	0.6	0.2	0.9	80	106	253	300	830
152	رواندا	95	<0.5	16	3	8	1.4	0.5	2.8	72	112	281	330	878
153	ملاوي	50	<0.5	11	9	12	8.4	2.4	11.9	65	100	468	498	796
154	السودان	71	3	7	14	21	1.0	0.3	1.4	70	109	304	335	986
155	أفغانستان	83	2	4	15	25	..	..	..	165	257	398	543	1,309
156	غينيا	62	1	3	34	36	1.2	0.4	1.6	90	146	320	352	844
157	إثيوبيا	30	<0.5	2[c]	19	26	1.5	0.5	2.1	69	109	286	329	817
158	سيراليون	32	<0.5	4	40	40	1.3	0.4	1.7	123	194	368	422	1,033
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	30	1	12	46	38	5.5	1.1	6.3	115	173	467	448	868
160	مالي	67	1	6	32	32	1.1	0.4	1.5	103	194	365	412	967
161	بوركينا فاسو	72	1	9	21	25	0.9	0.5	1.6	92	169	361	388	924
162	ليبريا	39	<0.5	7	36	36	1.3	0.4	1.7	100	145	328	353	931
163	تشاد	72	<0.5	4	80	77	2.8	2.0	3.5	124	209	429	465	910
164	غينيا – بيساو	33	<0.5	10	37	24	1.2	0.4	1.8	117	195	370	436	925
165	موزامبيق	39	<0.5	8	28	23	8.5	2.9	12.5	90	130	458	485	777
166	بوروندي	51	<0.5	7	8	16	1.3	0.4	2.0	102	168	401	425	919
167	النيجر	35	<0.5	3	34	20	0.5	0.9	0.8	79	167	340	374	1,030
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	17	1	8	31	33	..	..	..	126	199	373	443	921
169	زمبابوي	20	2	30	38	34	7.7	2.9	15.3	62	96	752	812	816
	الأراضي أو البلدان الأخرى													
	أنتيغوا وبربودا	946	..	17	1	1	..	..	..	11	12	160	192	674
	بوتان	188	<0.5	17	4	1	<0.1	0.1	0.1	54	81	197	256	708
	كوبا	917	64	60	1	1	0.1	0.1	0.1	5	6	81	122	437
	دومينيكا	550	..	38	4	1	..	..	..	9	11	119	209	580
	إريتريا	20	1	12	3	5	0.9	0.3	1.3	41	58	197	266	686
	غرينادا	591	..	26	1	1	..	..	..	13	15	209	245	827
	العراق	78	5	13	38	31	..	..	..	36	44	179	377	1,018
	كيريباس	358	2	15	18	28	..	..	..	38	48	175	321	730
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	33	132	8	2	..	..	..	42	55	161	229	642
	لبنان	921	33	34	26	47	0.1	0.1	0.1	12	13	131	191	715
	جزر مارشال	357	5	..	7	6	..	..	..	30	36	384	427	961
	موناكو	2,139	..	..	1	1	..	..	..	3	4	53	118	321
	ناورو	812	8	35	1	1	..	..	..	36	45	303	448	1,093
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	24	27	..	..	..
	عُمان	688	18	20	8	1	..	..	..	10	12	84	155	664
	بالاو	812	16	50	8	3	..	..	..	13	15	112	232	735
	سانت كيتس ونيفس	863	11	55	1	1	..	..	..	14	16	95	180	691
	سانت لوسيا	608	..	28	4	1	..	..	..	13	13	94	193	522
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	474	8	30	1	1	..	..	..	12	13	169	305	674
	ساموا	237	3	10	54	55	..	..	..	22	26	203	235	766
	سان مارينو	2,810	..	..	13	27	..	..	..	1	2	48	59	357
	سيشيل	1,094	15	39	1	1	..	..	..	11	12	109	232	650
	الصومال	..	<0.5[b]	..	69	76	0.3	0.6	0.5	119	200	373	459	1,148
	توفالو	150	9	56	1	7	..	..	..	30	36	279	257	979
	فانواتو	145	1	37	24	35	..	..	..	27	33	162	202	749

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الموارد: الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	الموارد: عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات (لكل 10،000 نسمة)	عوامل الخطر: الأطفال غير المحصنين ضد الخناق والشهاق والكزاز (نسبة الأطفال في عمر السنة)	عوامل الخطر: الأطفال غير المحصنين ضد الحصبة (نسبة الأطفال في عمر السنة)	عوامل الخطر: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24): الإناث	عوامل الخطر: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24): الذكور	عوامل الخطر: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية: الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49): المجموع	الوفيات: الرضع (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	الوفيات: دون سن الخامسة (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	الوفيات: الكبار (لكل 1,000 نسمة): الإناث	الوفيات: الكبار (لكل 1,000 نسمة): الذكور	الوفيات: معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية (لكل 100،000 نسمة)
	2007	2000–2009[a]		2008		2007			2008	2008	2008	2008	2004
البلدان المتقدمة													
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	4,222	..	63	4	7	..	..	..	5	6	60	114	418
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	1,807	..	40	6	11	..	..	..	5	6	54	93	416
البلدان النامية													
الدول العربية	287	..	16	15	19	..	..	..	38	50	161	231	810
شرق آسيا والمحيط الهادىء	207	..	20	8	9	..	..	..	23	28	110	170	636
أوروبا وآسيا الوسطى	623	..	52	5	4	..	..	..	20	22	127	296	847
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	732	..	24	10	7	..	..	..	19	23	102	185	560
جنوب آسيا	123	..	17	28	25	..	..	..	56	73	181	248	724
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	127	..	19	29	28	..	..	..	86	144	381	420	859
تنمية بشرية مرتفعة جداً	4,172	..	49	5	7	..	..	..	5	6	60	114	418
تنمية بشرية مرتفعة	721	..	34	6	5	..	..	..	18	21	106	216	666
تنمية بشرية متوسطة	179	..	20	20	18	..	..	..	38	49	140	206	678
تنمية بشرية منخفضة	66	..	13	25	26	..	..	..	83	134	339	376	851
أقل البلدان نمواً	54	..	18	22	24	..	..	..	82	126	318	360	851
العالم	869	..	30	18	17	..	..	..	44	63	154	221	662

ملاحظات

a. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.
b. تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحدّدة.
c. القطاع العام فقط.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 5 و11 و12: منظمة الصحة العالمية (2010).
الأعمدة 6 إلى 8: اليونيسيف (2010c).
العمودان 9 و10: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
العمود 13: منظمة الصحة العالمية (2008).

الجدول 15

البيئة المؤاتية: التدفقات والالتزامات المالية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)				الاستثمار الأجنبي المباشر		المساعدة الإنمائية الرسمية			تدفقات تحويلات العمال	
		التعليم	الصحة	البحث والتطوير	لأغراض عسكرية	خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	إيرادات الضرائب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	التدفقات الصافية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	المجموع (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)	مخصصة للقطاعات الاجتماعية[a] (النسبة من مجموع المساعدة)	المجموع (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)
		2000–2007[b]	2000–2007[b]	2000–2007[b]	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008
	تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	6.7	7.5	1.7	1.3	..	28.1	20.8	–0.3	[0.88]	..	..	0.2	144
2	أستراليا	4.7	6.0	2.2	1.8	..	23.1	28.3	4.7	[0.32] c	..	..	0.5	220
3	نيوزيلندا	6.2	7.1	1.3	1.1	..	31.7	23.3	4.2	[0.30] c	..	..	0.5	147
4	الولايات المتحدة الأمريكية	5.5	7.1	2.7	4.3	..	10.3	18.4	2.2	[0.19] c	..	..	0.0	10
5	آيرلندا	4.9	6.1	1.3	0.6	..	25.4	26.3	–7.4	[0.59] c	..	..	0.2	146
6	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	5.5	7.3	1.8	1.4	..	23.6	20.5	–0.3	[0.80] c	..	..	0.4	201
8	كندا	4.9	7.1	2.0	1.3	..	14.2	22.6	3.0	[0.32] c	..	..	..	..
9	السويد	6.7	7.4	3.7	1.3	..	..	19.5	8.7	[0.98] c	..	..	0.2	89
10	ألمانيا	4.4	8.0	2.6	1.3	..	11.8	19.2	0.6	[0.38] c	..	..	0.3	135
11	اليابان	3.4	6.5	3.4	0.9	..	..	23.4	0.5	[0.19] c	..	..	0.0	15
12	جمهورية كوريا	4.2	3.5	3.5	2.8	..	16.6	29.3	0.2	..	..	..	0.3	63
13	سويسرا	5.3	6.4	2.9	0.8	..	10.2	22.0	1.3	[0.42] c	..	..	0.4	288
14	فرنسا	5.6	8.7	2.1	2.3	..	21.8	21.9	3.5	[0.39] c	..	..	0.6	255
15	إسرائيل	6.4	4.5	4.7	7.0	..	25.3	18.5	4.8	..	..	..	0.7	195
16	فنلندا	5.9	6.1	3.5	1.3	..	21.7	20.6	–2.8	[0.44] c	..	..	0.3	156
17	آيسلندا	7.5	7.7	2.8	0.0	..	24.6	23.9	4.2	..	..	..	0.2	112
18	بلجيكا	6.1	7.0	1.9	1.2	..	25.6	22.7	19.8	[0.48] c	..	..	2.1	973
19	الدانمرك	7.9	8.2	2.6	1.4	..	35.6	21.5	0.9	[0.82] c	..	..	0.3	162
20	أسبانيا	4.4	6.1	1.3	1.2	..	10.6	29.4	4.4	[0.45] c	..	..	0.7	258
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	3.3	..	0.8	..	..	..	19.7	29.3	..	..	..	0.2	51
22	اليونان	4.0	5.8	0.5	3.6	..	19.9	19.3	1.5	[0.21] c	..	..	0.8	239
23	إيطاليا	4.3	6.7	1.1	1.7	..	22.6	20.9	0.7	[0.22] c	..	..	0.1	52
24	لكسمبرغ	3.7	6.5	1.7	..	..	24.5	20.1	215.6	[0.97] c	..	..	3.2	3,527
25	النمسا	5.4	7.7	2.5	0.9	..	20.1	22.4	3.5	[0.43] c	..	..	0.8	389
26	المملكة المتحدة	5.6	6.9	1.8	2.5	..	28.6	16.7	3.5	[0.43] c	..	..	0.3	128
27	سنغافورة	2.8	1.0	2.6	4.1	..	14.6	28.5	12.5	..	..	..	..	..
28	الجمهورية التشيكية	4.6	5.8	1.6	1.3	..	14.8	23.9	5.0	..	..	..	0.7	136
29	سلوفينيا	5.2	5.6	1.5	1.5	..	20.0	27.5	3.5	..	..	..	0.6	170
30	أندورا	3.2	5.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	3.6	5.2	0.5	1.5	..	13.5	26.1	3.3	..	..	..	2.0	365
32	الإمارات العربية المتحدة	0.9	1.9	..	..	..	..	20.4	..	..	..	..	..	..
33	مالطة	4.8	5.8	0.6	0.7	..	28.6	19.4	12.7	..	..	..	0.6	121
34	إستونيا	5.0	4.1	1.1	2.2	..	16.8	29.3	8.3	..	..	..	1.7	297
35	قبرص	7.1	3.0	0.4	1.8	..	56.7	23.3	15.5	..	..	..	1.1	323
36	هنغاريا	5.4	5.2	1.0	1.2	..	23.6	20.1	40.6	..	..	..	1.7	262
37	بروني دار السلام	3.7	1.9	0.0	3.9	..	..	13.0	0.8	..	..	..	..	..
38	قطر	3.3	2.9	..	..	..	23.1	30.2	..	..	..	..	..	..
39	البحرين	2.9	2.6	..	3.0	..	1.5	31.9	8.2	0.0	0.0	..	..	..
40	البرتغال	5.3	7.1	1.2	2.0	..	22.2	21.7	1.5	[0.27] c	..	..	1.7	382
41	بولندا	4.9	4.6	0.6	2.0	11.2	18.4	22.0	2.8	..	..	..	2.0	274
42	بربادوس	6.7	4.4	..	..	..	35.6	22.5	6.8	18.6	..	87.3	4.6	658

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)					الاستثمار الأجنبي المباشر	المساعدة الإنمائية الرسمية			تدفقات تحويلات العمال	
		التعليم	الصحة	البحث والتطوير	لأغراض عسكرية	خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	إيرادات الضرائب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	التدفقات الصافية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	المجموع (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)	مخصصة للقطاعات الاجتماعية[a] (النسبة من مجموع المساعدة)	المجموع (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)
		2000–2007[b]	2000–2007[b]	2000–2007[b]	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008
تنمية بشرية مرتفعة														
43	جزر البهاما	3.6	3.7	..	..	..	16.7	37.8	9.9	..	..	..	..	..
44	ليتوانيا	4.7	4.5	0.8	1.5	20.6	17.4	24.4	3.7	..	..	..	3.1	435
45	شيلي	3.4	3.7	0.7	3.5	9.8	19.8	24.0	9.9	0.0	4.4	63.9	0.0	0
46	الأرجنتين	4.9	5.1	0.5	0.8	3.0	14.2	23.3	3.0	0.0	3.3	69.5	0.2	17
47	الكويت	3.8	1.7	0.1	3.2	..	0.9	18.9	0.0	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	5.0	3.6	0.6	1.9	18.1	15.0	30.2	4.0	..	..	..	1.8	265
49	الجبل الأسود	..	5.1	1.2	1.8	1.4	..	27.7	19.2	2.4	171.5	52.8	..	..
50	رومانيا	4.4	3.8	0.5	1.5	9.3	17.9	31.1	6.9	..	..	..	4.7	436
51	كرواتيا	3.9	6.6	0.9	1.9	..	20.4	27.6	6.9	0.6	89.7	31.3	2.3	361
52	أوروغواي	2.8	5.9	0.4	1.3	4.7	17.2	18.7	6.9	0.1	10.0	59.1	0.3	32
53	الجماهيرية العربية الليبية	2.7[d]	1.9	..	1.3	..	..	27.9	4.4	0.1	9.6	81.0	0.0	3
54	بنما	3.8	4.3	0.2	0.0	7.2	9.3	22.2	10.4	0.1	8.4	50.7	0.9	58
55	المملكة العربية السعودية	5.7	2.7	0.0	8.2	..	..	19.3	4.8	0.0	0.0	..	0.0	9
56	المكسيك	4.8	2.7	0.5	0.5	3.9	11.7	22.1	2.1	0.0	1.4	66.0	2.4	247
57	ماليزيا	4.5	1.9	0.6	2.0	4.1	16.6	21.7	3.3	0.1	5.9	52.5	0.9	71
58	بلغاريا	4.1	4.2	0.5	2.4	10.3	24.2	33.4	18.4	..	..	..	5.3	346
59	ترينيداد وتوباغو	4.2	2.7	0.1	..	..	..	25.3	3.8	0.1	9.1	63.2	0.5	82
60	صربيا	4.5	6.1	0.3	2.4	9.6	22.0	20.4	6.0	2.1	142.4	51.5	11.1	753
61	بيلاروس	5.2	4.9	1.0	1.5	2.0	25.5	32.7	3.6	0.2	11.4	81.3	0.7	46
62	كوستاريكا	5.0	5.9	0.4	0.0	5.4	15.8	24.2	6.8	0.2	14.6	31.8	2.0	134
63	بيرو	2.7	2.5	0.1	1.1	4.1	15.4	26.1	3.2	0.4	16.1	57.9	1.9	85
64	ألبانيا	2.9	2.9	..	2.0	1.3	17.3	32.4	7.6	3.0	122.8	55.7	12.2	476
65	الاتحاد الروسي	3.9	3.5	1.1	3.5	4.1	15.7	22.0	4.3	..	..	..	0.4	43
66	كازاخستان	2.8	2.5	0.2	1.2	29.2	12.7	31.3	11.0	0.3	21.2	43.0	0.1	12
67	أذربيجان	1.9	1.0	0.2	3.8	0.7	16.7	20.1	0.0	0.6	27.1	39.9	3.4	179
68	البوسنة والهرسك	..	5.6	0.0	1.4	2.3	21.0	24.4	5.7	2.5	128.0	62.0	14.8	725
69	أوكرانيا	5.3	4.0	0.9	2.7	10.1	17.8	25.6	6.1	0.3	13.3	56.2	3.2	125
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	4.8	3.0	0.7	2.7	1.0	7.3	25.8	0.6	0.0[e]	1.4	84.5	0.4	16
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	3.5	4.7	0.2	1.8	5.1	19.7	23.9	6.3	2.3	108.1	52.8	4.3	199
72	موريشيوس	3.6	2.0	0.4	0.2	1.7	18.2	24.6	4.1	1.2	86.3	21.5	2.3	179
73	البرازيل	5.2	3.5	1.0	1.5	3.6	16.4	19.0	2.9	0.0	2.4	67.4	0.3	27
74	جورجيا	2.9	1.5	0.2	8.5	1.5	23.8	22.5	12.2	7.0	203.6	27.5	5.7	170
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	3.7	2.7	..	1.4	1.9	15.5	19.8	0.1	0.0	2.1	75.7	0.0	5
76	أرمينيا	3.0	2.1	0.2	3.3	3.0	17.0	40.0	7.8	2.4	98.3	43.3	8.9	345
77	إكوادور	1.0	2.3	0.2	2.8	5.0	..	23.8	1.8	0.5	17.1	53.8	5.2	210
78	بليز	5.1	2.6	..	1.1	8.2	22.9	25.5	14.0	2.1	81.4	19.0	5.8	243
79	كولومبيا	3.9	5.1	0.2	3.7	3.4	12.6	..	4.3	0.4	21.8	70.7	2.0	109
80	جامايكا	6.2	2.4	0.1	0.6	7.9	25.4	..	9.8	0.6	29.5	33.1	14.9	811
81	تونس	7.2	3.0	1.0	1.3	5.6	22.8	25.3	6.5	1.3	46.4	38.5	4.9	191
82	الأردن	4.9[d]	5.4	0.3	5.9	12.2	18.3	25.6	9.3	3.5	125.6	43.5	17.9	642
83	تركيا	2.9	3.4	0.7	2.2	7.4	18.6	19.9	2.5	0.3	27.4	27.3	0.2	18
84	الجزائر	4.3	3.6	0.1	3.0	0.8	46.5	27.0	1.6	0.2	9.2	49.0	1.3	64
85	تونغا	4.7	3.1	..	..	1.9	..	17.1	2.2	9.6	257.0	70.3	35.8	961
تنمية بشرية متوسطة														
86	فيجي	6.2	2.8	..	1.3	0.7	22.7	16.0	8.9	1.3	53.9	62.1	3.4	143
87	تركمانستان	..	1.4	..	..	1.2	..	6.5	5.3	0.1	3.6	74.0	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	2.2	1.9	..	0.6	3.3	15.9	18.2	6.3	0.3	15.5	43.5	7.8	357
89	الصين	1.9[d]	1.9	1.5	2.0	0.8	9.4	42.0	3.4	0.0	1.1	49.1	1.1	37
90	السلفادور	3.6	3.6	0.1[d]	0.5	4.6	13.9	15.0	3.5	1.1	38.1	55.7	17.2	620
91	سري لانكا	..	2.0	0.2	3.6	3.1	14.2	25.3	1.9	1.8	36.2	28.4	7.3	146
92	تايلند	4.9	2.7	0.2	1.5	6.3	16.5	27.4	3.6	–0.3	..	42.7	0.7	28
93	غابون	3.8	3.0	..	..	4.7	..	24.4	0.1	0.4	37.6	65.4	0.1	8
94	سورينام	..	3.6	..	..	..	..	25.1	–7.7	3.7	195.2	30.1	0.1	4
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	6.3	3.4	0.3	1.5	5.9	17.0	17.2	3.1	3.9	64.9	53.5	6.9	118

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)					الاستثمار الأجنبي المباشر	المساعدة الإنمائية الرسمية			تدفقات تحويلات العمال	
		التعليم	الصحة	البحث والتطوير	لأغراض عسكرية	خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	التدفقات الصافية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	إيرادات الضرائب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	المجموع (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)	مخصصة للقطاعات الاجتماعية[a] (النسبة من مجموع المساعدة)	المجموع (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)
		2000–2007[b]	2000–2007[b]	2000–2007[b]	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008
96	باراغواي	4.0	2.4	0.1	0.8	2.9	2.0	19.6	12.5	0.8	21.4	42.0	3.1	81
97	الفلبين	2.6	1.3	0.1	0.8	6.6	0.8	14.7	14.1	0.0	0.7	34.1	11.2	206
98	بوتسوانا	8.1	4.3	0.4	2.7	0.5	0.8	23.4	..	5.6	377.0	35.8	0.9	59
99	جمهورية مولدوفا	8.2	5.2	0.5	0.6	7.5	11.7	34.1	20.5	4.5	82.3	51.5	31.4	522
100	منغوليا	5.1	3.5	0.2	..	1.4	13.0	35.7	23.2	4.8	93.7	39.4	3.8	76
101	مصر	3.8	2.4	0.2	2.3	1.9	5.9	22.4	15.4	0.8	16.5	37.0	5.4	107
102	أوزبكستان	..	2.3	..	..	2.5	3.3	23.0	..	0.7	6.9	50.2	..	..
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	7.3	12.6	..	..	..	..	..	..	35.9	855.8	53.3	..	..
104	غيانا	6.1	7.2	..	..	2.3	14.5	39.7	..	14.5	217.8	54.6	24.1	365
105	ناميبيا	6.5	3.2	..	3.5	..	6.1	23.4	27.2	2.4	98.0	66.3	0.2	6
106	هندوراس	..	4.1	0.0	0.8	2.8	6.6	32.2	15.8	4.1	77.9	43.1	21.5	392
107	ملديف	8.1	6.4	..	..	5.4	1.2	53.5	21.0	4.5	175.0	47.8	0.2	10
108	إندونيسيا	3.5	1.2	0.0	1.0	4.8	1.8	27.6	12.3	0.2	5.4	37.8	1.3	30
109	قيرغيزستان	6.6	3.5	0.3	3.7	6.6	4.6	22.7	16.8	8.3	68.2	63.0	24.4	234
110	جنوب أفريقيا	5.1	3.6	1.0	1.3	1.7	3.5	23.2	27.7	0.4	23.1	66.8	0.3	17
111	الجمهورية العربية السورية	4.9	1.6	..	3.4	..	3.1	16.4	..	0.3	6.4	50.7	1.5	41
112	طاجيكستان	3.5	1.1	0.1	..	2.7	7.3	19.3	9.8	5.8	42.5	55.2	49.6	372
113	فييت نام	5.3	2.8	0.2	2.4	1.5	10.6	36.0	..	2.9	29.6	35.7	7.9	84
114	المغرب	5.7	1.7	0.6	3.4	4.8	2.8	33.1	27.5	1.4	39.0	47.6	7.8	218
115	نيكاراغوا	3.1	4.5	0.0	0.7	4.3	9.5	29.4	17.0	11.5	130.4	43.0	12.4	144
116	غواتيمالا	3.2	2.1	0.0	0.4	4.6	2.1	17.7	11.3	1.4	39.2	43.0	11.4	326
117	غينيا الإستوائية	0.6	1.7	..	..	..	..	28.2	..	0.3	57.0	80.0	..	..
118	الرأس الأخضر	5.7	3.4	..	0.5	2.0	13.3	46.6	23.9	12.8	437.1	37.6	9.7	311
119	الهند	3.2	1.1	0.8	2.6	2.7	3.6	34.8	12.9	0.2	1.8	50.4	4.3	44
120	تيمور – ليشتي	7.1	11.5	..	4.7	..	..	21.8	..	9.5	252.3	69.9	..	..
121	سوازيلند	7.9	3.8	..	..	1.7	0.4	16.5	27.6	2.5	57.6	58.0	3.5	86
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2.3	0.8	0.0	0.4	3.8	4.1	37.1	10.1	10.0	79.8	44.7	0.0	0
123	جزر سليمان	2.2[d]	4.3	..	..	2.8	11.8	13.4	..	35.1	439.8	79.3	3.2	41
124	كمبوديا	1.6	1.7	0.0	1.1	0.4	7.9	19.4	8.2	8.1	50.5	60.5	3.1	22
125	باكستان	2.9	0.8	0.7	2.6	1.8	3.3	20.4	9.8	0.9	9.3	55.1	4.3	42
126	الكونغو	1.8	1.7	..	1.1	1.3	24.5	20.5	6.2	6.0	139.5	15.8	0.1	4
127	سان تومي وبرينسيبي	..	5.3	..	..	1.9	18.9	..	..	26.3	293.9	43.2	1.1	13
	تنمية بشرية منخفضة													
128	كينيا	7.0	2.0	..	1.9	1.3	0.3	19.4	18.9	4.0	35.3	51.9	5.6	44
129	بنغلاديش	2.4	1.1	..	1.0	1.2	1.2	24.2	8.8	2.4	12.9	31.8	11.3	56
130	غانا	5.4	4.3	..	0.7	1.6	12.7	35.9	22.9	8.1	55.4	45.4	0.8	5
131	الكاميرون	2.9	1.3	..	1.5	1.6	0.2	17.1	..	2.3	27.8	22.9	0.6	8
132	ميانمار	1.3	0.2	0.2	..	..	..	11.7	3.3	..	10.8	24.1	..	3
133	اليمن	5.2	1.5	..	4.2	1.2	5.8	23.1	..	1.3	13.3	62.6	5.3	62
134	بنن	3.6	2.5	..	1.1	1.5	1.8	20.7	17.3	9.6	74.0	48.5	4.1	31
135	مدغشقر	2.9	2.7	0.1	1.1	0.3	15.6	35.6	11.4	9.5	44.0	40.5	0.1	1
136	موريتانيا	4.4	1.6	..	3.7	4.4	3.6	25.9	..	..	97.1	38.5	0.1	1
137	بابوا غينيا الجديدة	..	2.6	..	0.4	12.7	–0.4	18.1	21.0	4.1	47.2	61.3	0.2	2
138	نيبال	3.8	2.0	..	2.0	1.3	0.0	21.1	10.4	5.6	25.1	46.2	21.6	95
139	توغو	3.7	1.5	..	1.9	6.8	2.3	22.3	16.3	11.7	51.0	33.7	9.8	44
140	جزر القمر	7.6	1.9	..	..	2.3	1.5	16.1	..	7.0	58.2	60.4	2.3	22
141	ليسوتو	12.4	3.6	0.1	1.6	1.8	13.4	28.3	58.9	7.0	71.0	71.9	27.0	214
142	نيجيريا	..	1.7	..	0.8	0.3	1.8	..	..	0.7	8.5	72.9	4.8	66
143	أوغندا	3.8	1.6	0.4	2.3	0.5	5.5	23.3	12.8	11.7	52.3	44.2	5.1	23
144	السنغال	5.1	3.2	0.1	1.6	1.4	5.3	30.2	16.1	8.1	86.6	42.9	9.7	105
145	هايتي	..	1.2	..	0.0	..	0.4	..	..	13.1	93.2	50.6	19.6	143
146	أنغولا	2.6	2.0	..	3.0	2.3	2.0	12.4	..	0.5	20.5	69.1	0.1	5
147	جيبوتي	8.7	5.5	..	3.7	2.8	28.9	38.9	..	12.7	142.2	40.3	3.5	36
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	6.8	3.5	..	1.1	0.3	3.6	16.4	..	11.7	54.9	51.3	0.1	0
149	كوت ديفوار	4.6	1.0	..	1.5	4.7	1.7	10.1	15.6	2.7	29.9	45.6	0.8	9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)					الاستثمار الأجنبي المباشر	المساعدة الإنمائية الرسمية			تدفقات تحويلات العمال	
		التعليم	الصحة	البحث والتطوير	لأغراض عسكرية	خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	إيرادات الضرائب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	التدفقات الصافية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	المجموع (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)	المجموع (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	لكل فرد (دولار أمريكي)
		2000–2007[b]	2000–2007[b]	2000–2007[b]	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	مخصصة للقطاعات الاجتماعية[a] (النسبة من مجموع المساعدة) 2008	2008	2008
150	زامبيا	1.4	3.6	0.0	2.0	1.3	17.1	22.7	6.6	8.4	86.0	58.3	0.5	5
151	غامبيا	2.0	2.6	..	..	3.3	..	24.8	8.9	12.8	56.5	15.7	8.2	40
152	رواندا	4.1	4.9	..	1.5	0.4	..	24.1	2.3	21.1	95.7	60.5	1.5	7
153	ملاوي	4.2	5.9	..	..	0.8	..	24.2	0.9	21.5	63.9	56.1	0.0	0
154	السودان	..	1.3	0.3	..	0.8	..	20.2	4.6	4.6	57.6	27.5	5.5	75
155	أفغانستان	..	1.8	..	1.9	0.1	5.8	27.6	2.8	45.8	..	47.7	..	..
156	غينيا	1.7	0.6	..	..	4.2	..	15.5	10.1	7.6	32.4	33.0	1.9	7
157	إثيوبيا	5.5	2.2	0.2	1.4	0.4	10.2	20.1	0.4	12.5	41.2	42.9	1.5	5
158	سيراليون	3.8	1.4	..	2.4	0.3	10.8	14.7	–0.2	19.2	66.0	53.1	7.7	27
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	1.3	1.4	..	1.6	1.8	6.2	11.6	6.1	13.2	58.0	30.9	..	..
160	مالي	3.8	2.9	..	1.9	0.8	15.6	23.3	1.5	11.4	75.8	51.5	3.9	27
161	بوركينا فاسو	4.6	3.4	0.1	1.4	0.6	12.5	20.8	1.7	12.6	65.6	41.4	0.6	4
162	ليبريا	2.7	2.8	..	0.6	135.2	..	16.4	17.1	185.0	329.9	13.7	6.9	15
163	تشاد	1.9	2.7	..	6.6	2.1	..	14.1	9.9	6.2	37.6	24.9	..	..
164	غينيا – بيساو	5.2[d]	1.6	..	..	4.0	..	23.9	3.5	31.2	83.3	49.1	7.0	19
165	موزامبيق	5.0	3.5	0.5	0.8	0.5	..	18.5	6.0	22.9	91.5	49.3	1.2	5
166	بوروندي	7.2	5.2	..	4.0	3.7	..	16.4	0.3	43.9	63.0	35.4	0.3	0
167	النيجر	3.7	2.8	..	..	0.5	11.5	18.9	2.7	11.3	41.3	45.2	1.5	5
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	1.2	0.5	1.4	6.2	6.3	23.9	8.6	15.6	25.1	46.8	..	..
169	زمبابوي	4.6	4.1	..	..	7.3	..	21.0	3.0	..	49.0	35.1	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى														
	أنتيغوا وبربودا	3.9	3.2	..	..	..	..	73.7	20.8	0.7	91.3	82.9	1.0	141
	بوتان	5.1	3.3	..	..	6.3	7.9	46.4	2.3	6.2	125.4	46.5	..	..
	كوبا	13.6	9.9	0.4	..	..	..	..	..	..	11.3	50.4	..	..
	دومينيكا	4.8	3.9	..	..	5.4	..	32.7	14.6	6.3	312.4	15.4	1.3	62
	إريتريا	2.0	1.5	..	..	0.9	..	10.6	2.2	8.7	28.6	54.1	0.5	1
	غرينادا	5.2	3.6	..	..	3.9	..	29.8	25.3	5.5	300.4	35.6	4.3	263
	العراق	..	1.9	..	5.4	..	..	..	..	..	..	18.1	..	0
	كيريباس	17.9	16.1	..	..	..	..	..	..	13.9	269.0	57.7	6.6	93
	الجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	3.0	..	..	..	..	..	..	..	9.1	11.2	..	..
	لبنان	2.0	3.9	..	3.9	15.6	16.3	30.7	12.3	4.0	259.9	45.3	24.5	1,712
	جزر مارشال	12.3	14.3	..	..	..	..	..	..	27.3	887.0	43.6	..	..
	موناكو	..	2.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	3,124.0	39.4	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	25.7	1.2	0.0	675.2	66.7	14.6	160
	عُمان	4.0	1.9	..	7.7	..	7.4	12.6	7.5	..	11.4	83.0	0.1	16
	بالاو	10.3	8.5	..	..	..	..	..	..	23.4	2,147.0	6.4	..	..
	سانت كيتس ونيفس	9.9	3.4	..	..	8.8	22.2	41.6	16.1	9.1	924.8	5.0	0.8	91
	سانت لوسيا	6.3	3.4	0.4[d]	..	5.2	..	25.9	10.5	2.0	112.3	35.4	0.3	16
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	7.0	3.3	0.2	..	4.9	..	37.9	20.0	4.7	243.6	33.3	1.8	101
	ساموا	5.4	4.2	..	..	2.7	..	..	1.1	7.8	219.2	64.5	25.8	755
	سان مارينو	..	6.1	..	..	..	22.4	..	..	..	..	..	..	..
	سيشيل	5.0	3.6	0.4	1.3	12.6	26.0	28.3	43.7	1.6	134.2	37.4	1.4	138
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	84.7	16.8	..	..
	توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,662.0	41.3	..	..
	فانواتو	6.9	2.7	..	..	0.8	..	24.2	5.8	16.2	398.6	36.9	1.2	30

ملاحظات

a. تشير البيانات إلى تخصيص المساعدة للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك في قطاعات الصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والحكم، والمجتمع المدني، وغيرها، كنسبة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. تختلف المبالغ المخصصة لكل بلد.

b. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

c. منذ عام 1970، تعهّدت البلدان المتقدمة بتخصيص 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. والأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المدفوعة من البلدان المانحة.

d. تعود البيانات إلى سنة سابقة للسنة المحدّدة.

e. تعود البيانات إلى عام 2007.

المصادر

العمود 1: معهد اليونسكو للإحصاء (2010a).
الأعمدة 2 و3 و5 إلى 8 و12 و13: البنك الدولي (2010g).
العمود 4: معهد ستوكهولم لبحوث السلام (2010b).
الأعمدة 9 إلى 11: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2010a).

الجدول 16

البيئة المؤاتية: الاقتصاد والبنية التحتية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاقتصاد					البنية التحتية المادية			وسائل الإعلام		
		الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط السنوي لمعدل النمو (النسبة المئوية)	مؤشر أسعار المستهلك متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	سعة الطرق (الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	السكك الحديدية (كيلومتر)	النقل الجوي (الشحن) (مليون طن للكيلومتر الواحد)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء (نسبة السكان)	الصحف اليومية (لكل 1,000 فرد)	تغطية الإذاعة (نسبة السكان)	تغطية التلفزيون (نسبة السكان)
		2008	2008	2008	1970–2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	451.8	280.0	94,759	2.6	1.7	29	4,114	..	..	516	100	98
2	أستراليا	1,015.2	831.2	47,370	1.9	3.0	..	9,661	2,212	..	155	100	100
3	نيوزيلندا	129.9	116.4	30,439	1.2	2.7	35	..	921	..	182	100	100
4	الولايات المتحدة الأمريكية	14,591.4	14,591.4	46,350	1.9	2.8	68	227,058	39,314	..	193	..	..
5	آيرلندا	267.6	185.2	60,460	3.5	3.6	..	1,919	..	..	182	..	..
6	ليختنشتاين	..	..	..	3.2	..	..	..	..	..	..	..	..
7	هولندا	871.0	673.6	52,963	1.9	2.0	372	2,896	4,903	..	307	100	100
8	كندا	1,501.3	1,301.7	45,070	1.9	2.2	14	57,216	1,389	..	175	92	95
9	السويد	479.0	340.8	51,950	1.6	1.5	95	9,830	..	..	481	100	100
10	ألمانيا	3,649.5	2,904.6	44,446	1.9	1.7	181	33,862	8,353	..	267	..	..
11	اليابان	4,910.8	4,358.5	38,455	2.1	–0.1	316	20,048	8,173	..	551	..	..
12	جمهورية كوريا	929.1	1,344.4	19,115	5.6	3.1	103	3,381	8,727	..	..	100	100
13	سويسرا	491.9	324.4	64,327	1.1	1.0	173	3,499	1,182	..	420	100	99
14	فرنسا	2,856.6	2,121.7	44,508	1.8	1.9	172	29,901	6,188	..	163	100	100
15	إسرائيل	202.1	204.0	27,652	1.9	1.7	81	1,005	902	0.0	..	..	..
16	فنلندا	272.7	192.3	51,323	2.2	1.5	23	5,919	543	..	431	100	100
17	آيسلندا	16.7	11.7	52,479	2.5	4.9	13	..	..	..	552	100	100
18	بلجيكا	504.2	377.3	47,085	2.0	2.2	499	3,513	982	..	165	..	..
19	الدانمرك	341.3	202.4	62,118	1.6	2.0	168	2,133	..	..	353	100	100
20	أسبانيا	1,604.2	1,442.9	35,215	2.1	3.2	..	15,046	1,306	..	144	..	..
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	215.4	306.5	30,863	4.6	0.0	184	..	..	..	..	48	23
22	اليونان	355.9	329.9	31,670	2.0	3.3	89	2,552	78	..	..	98	98
23	إيطاليا	2,303.1	1,871.7	38,492	1.7	2.3	162	16,862	1,279	..	137	100	100
24	لكسمبرغ	53.7	38.6	109,903	2.9	2.4	201	275	..	..	255	100	100
25	النمسا	413.5	316.1	49,599	2.2	2.0	128	5,755	421	..	311	100	98
26	المملكة المتحدة	2,674.1	2,178.2	43,541	1.9	3.0	172	16,321	6,284	..	290	..	..
27	سنغافورة	181.9	238.5	37,597	5.0	1.3	472	..	..	0.0	361	..	..
28	الجمهورية التشيكية	215.5	256.9	20,673	0.2	2.5	163	9,487	27	..	183	..	..
29	سلوفينيا	54.6	56.3	27,019	2.4	4.4	191	1,228	..	..	..	..	..
30	أندورا	..	..	..	0.8	..	..	..	..	..	..	..	..
31	سلوفاكيا	98.5	119.7	18,212	0.9	5.1	89	3,592	46	..	126	..	..
32	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	4.2	..	5	..	..	0.0	..	100	100
33	مالطة	..	..	..	4.3	2.5	705	..	..	..	..	100	100
34	إستونيا	23.4	27.7	17,454	0.7	4.3	128	816	1	..	191	92	76
35	قبرص	24.9	21.3	31,410	3.4	2.8	132	..	..	..	..	75	75
36	هنغاريا	154.7	198.6	15,408	2.2	5.5	210	7,942	..	..	217	100	100
37	بروني دار السلام	..	..	..	0.2	0.1	63	..	..	0.0	68	..	..
38	قطر	..	..	..	0.0	7.3	68	..	..	0.0	..	100	..
39	البحرين	21.9	27.0	28,240	1.0	1.8	..	..	..	0.0	..	..	..
40	البرتغال	243.5	247.0	22,923	2.5	2.9	90	2,842	347	..	..	83	100
41	بولندا	527.9	658.6	13,845	2.7	2.4	83	19,627	79	..	114	92	99
42	بربادوس	3.7	..	14,426	1.8	3.7	372	..	..	..	..	..	..

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد					البنية التحتية المادية			وسائل الإعلام		
		الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط السنوي لمعدل النمو (النسبة المئوية)	مؤشر أسعار المستهلك متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	سعة الطرق (الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	السكك الحديدية (كيلومتر)	النقل الجوي (الشحن) (مليون طن للكيلومتر الواحد)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء (نسبة السكان)	الصحف اليومية (لكل 1,000 فرد)	تغطية الإذاعة (نسبة السكان)	تغطية التلفزيون (نسبة السكان)
		2008	2008	2008	1970–2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
تنمية بشرية مرتفعة													
43	جزر البهاما	..	..	..	..	2.2	..	..	1	..	..	..	..
44	ليتوانيا	47.3	59.6	14,098	–0.5	2.5	124	1,765	1	..	108	100	100
45	شيلي	169.5	242.4	10,084	2.8	3.2	..	5,898	1,308	1.8	51	..	98
46	الأرجنتين	328.5	570.4	8,236	1.2	10.3	..	35,753	132	2.8	36	..	..
47	الكويت	148.0	..	54,260	–1.2	3.0	32	..	..	0.0	..	..	..
48	لاتفيا	33.8	37.1	14,908	1.3	6.1	108	2,263	..	..	154	..	..
49	الجبل الأسود	4.9	8.3	7,859	0.0	..	..	..	..	..	..	..	..
50	رومانيا	200.1	289.3	9,300	3.3	12.5	..	10,784	6	..	70	90	100
51	كرواتيا	69.3	78.3	15,637	2.1	2.8	51	2,722	2	..	..	..	..
52	أوروغواي	32.2	42.5	9,654	2.2	9.5	102	2,993	..	0.0	..	98	98
53	الجماهيرية العربية الليبية	93.2	101.9	14,802	–1.3	–0.5	..	..	0	0.0	..	..	..
54	بنما	23.1	42.4	6,793	2.8	2.1	..	..	..	11.8	65	..	..
55	المملكة العربية السعودية	468.8	590.8	19,022	1.1	1.7	10	2,758	1,383	0.8	..	..	..
56	المكسيك	1,088.1	1,549.5	10,232	1.7	4.5	18	26,677	483	..	..	98	92
57	ماليزيا	221.8	383.7	8,209	4.4	2.3	28	1,665	2,444	0.7	109	..	..
58	بلغاريا	49.9	89.9	6,546	3.3	6.3	37	4,159	2	..	79	..	..
59	ترينيداد وتوباغو	24.1	33.5	18,108	2.1	6.1	..	..	49	0.0	..	..	..
60	صربيا	50.1	77.6	6,811	–0.7	16.6	..	4,058	..	..	..	..	..
61	بيلاروس	60.3	118.8	6,230	1.2	20.2	46	5,491	1	..	81	..	..
62	كوستاريكا	29.7	50.7	6,564	1.9	11.3	72	..	11	0.0	65	..	..
63	بيرو	129.1	245.2	4,477	1.1	2.3	6	2,020	230	22.5	..	..	..
64	ألبانيا	12.3	22.9	3,911	2.2	2.9	..	423	..	..	..	98	95
65	الاتحاد الروسي	1,679.5	2,258.5	11,832	–0.8	12.6	5	84,158	2,400	..	92	..	..
66	كازاخستان	133.4	177.4	8,513	0.2	8.3	3	14,205	16	..	..	..	..
67	أذربيجان	46.1	76.1	5,315	1.1	10.0	68	2,099	12	..	..	100	100
68	البوسنة والهرسك	18.5	30.5	4,906	10.9	..	43	1,016	..	..	..	..	..
69	أوكرانيا	180.4	336.4	3,899	–1.9	9.8	28	21,676	63	..	131	48	62
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	..	..	..	0.2	15.0	10	7,335	97	1.6	..	..	..
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	9.5	19.1	4,664	1.3	2.3	54	699	..	..	89	..	..
72	موريشيوس	9.3	15.7	7,345	4.0	6.3	99	..	191	0.0	77	100	100
73	البرازيل	1,575.2	1,976.6	8,205	2.2	7.3	20	29,817	1,807	2.2	36	90	90
74	جورجيا	12.8	21.4	2,970	0.3	7.1	29	1,513	..	..	4	90	90
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	314.2	357.8	11,246	0.1	20.6	..	336	2	1.1	93	..	..
76	أرمينيا	11.9	18.7	3,873	0.7	3.8	25	845	..	..	8	..	..
77	إكوادور	54.7	108.0	4,056	2.2	7.0	15	..	5	8.2	..	..	..
78	بليز	1.4	2.2	4,218	2.1	3.2	..	..	..	..	..	..	..
79	كولومبيا	243.8	395.7	5,416	2.0	5.9	15	1,663	1,100	6.7	23	..	91
80	جامايكا	14.6	20.7	5,438	0.3	11.4	201	..	..	7.4	..	..	..
81	تونس	40.3	82.1	3,903	3.1	3.2	12	2,218	..	1.0	..	..	..
82	الأردن	21.2	32.3	3,596	1.6	4.2	9	251	141	0.0	..	100	97
83	تركيا	734.9	991.7	9,942	2.4	18.6	55	8,699	481	..	..	..	..
84	الجزائر	166.5	276.0	4,845	1.1	2.8	5	3,572	17	0.6	..	..	..
85	تونغا	0.3	0.4	2,687	2.7	9.1	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة													
86	فيجي	3.6	3.7	4,253	1.5	3.3	..	..	96	..	53	..	..
87	تركمانستان	15.3	33.4	3,039	0.3	..	..	3,181	11	..	9	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	45.5	80.8	4,576	3.0	16.0	..	..	..	4.0	39	70	..
89	الصين	4,327.0	7,903.2	3,267	7.9	2.2	36	60,809	11,386	0.6	74	94	96
90	السلفادور	22.1	41.7	3,605	1.1	3.9	..	..	18	14.7	38	..	..
91	سري لانكا	40.6	91.9	2,013	3.4	11.0	..	1,463	..	23.4	..	..	..
92	تايلند	272.4	544.5	4,043	4.4	3.0	35	4,429	2,289	0.6	..	..	..
93	غابون	14.5	21.1	10,037	0.5	1.5	3	810	68	62.1	..	..	..

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد				البنية التحتية المادية			وسائل الإعلام		
		الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	المتوسط السنوي لمعدل النمو (النسبة المئوية)	مؤشر أسعار المستهلك متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	سعة الطرق (الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	السكك الحديدية (كيلومتر)	النقل الجوي (الشحن) (مليون طن للكيلومتر الواحد)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء (نسبة السكان)	الصحف اليومية (لكل 1,000 فرد)	تغطية الإذاعة (نسبة السكان)	تغطية التلفزيون (نسبة السكان)
		2008	2008	2008	1970–2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
94	سورينام	3.0	3.8	5,888	0.9	14.3	..	..	28	..	..	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	16.7	41.4	1,720	0.9	4.9	6	2,866	9	22.7	..	..	..
96	باراغواي	16.0	29.3	2,561	1.5	8.7	..	..	0	4.8	..	..	..
97	الفلبين	166.9	317.1	1,847	1.4	5.5	..	479	277	13.8	79	..	..
98	بوتسوانا	13.4	26.1	6,982	5.9	8.7	4	888	0	52.1	41	..	..
99	جمهورية مولدوفا	6.0	10.6	1,694	0.2	11.3	38	1,156	..	..	..	..	..
100	منغوليا	5.3	9.4	1,991	2.3	8.1	..	1,810	6	34.1	20	95	67
101	مصر	162.3	442.0	1,991	2.5	7.2	9	5,063	195	0.6	..	94	92
102	أوزبكستان	27.9	72.5	1,023	–0.4	..	..	4,230	72	..	..	..	..
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	0.3	0.3	2,334	1.1	..	..	..	..	..	..	..	..
104	غيانا	1.2	2.3	1,513	1.6	6.6	..	..	..	..	..	..	..
105	ناميبيا	8.8	13.6	4,149	0.5	5.4	..	..	0	65.7	28	..	..
106	هندوراس	13.3	28.8	1,823	1.4	7.9	..	..	..	28.7	..	..	..
107	ملديف	1.3	1.7	4,135	5.0	..	..	..	..	..	..	..	..
108	إندونيسيا	510.7	907.3	2,246	4.3	9.3	20	3,370	395	35.7	..	..	..
109	قيرغيزستان	5.1	11.6	958	–1.4	6.1	..	417	2	..	1	..	..
110	جنوب أفريقيا	276.4	492.2	5,678	0.6	4.3	..	24,487	761	24.2	30	..	..
111	الجمهورية العربية السورية	55.2	94.2	2,682	2.2	5.9	21	2,139	14	7.1	..	88	95
112	طاجيكستان	5.1	13.0	751	–2.5	13.0	..	616	5	..	..	..	..
113	فييت نام	90.6	240.1	1,051	4.2	7.1	49	3,147	296	10.9	..	..	..
114	المغرب	88.9	136.8	2,769	2.4	1.9	13	1,989	55	2.8	..	..	..
115	نيكاراغوا	6.6	15.2	1,163	–0.2	8.6	14	..	..	28.2	..	..	..
116	غواتيمالا	39.0	65.1	2,848	1.2	7.5	..	..	..	19.7	..	..	..
117	غينيا الإستوائية	18.5	22.3	28,103	8.5	5.6	..	..	..	..	..	..	..
118	الرأس الأخضر	1.6	1.6	3,193	2.3	2.1	..	..	2	..	..	90	70
119	الهند	1,159.2	3,356.3	1,017	3.6	4.8	1,001	63,327	1,234	34.2	71	99	..
120	تيمور – ليشتي	0.5	0.9	453	1.0	5.2	..	..	..	81.9	..	..	..
121	سوازيلند	2.8	5.7	2,429	3.7	6.9	..	300	..	..	24	..	..
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	5.5	13.2	893	3.4	9.0	13	..	3	43.5	3	..	..
123	كمبوديا	0.6	1.3	1,263	0.7	9.1	..	..	1	..	11	..	..
124	جزر سليمان	10.4	28.4	711	1.9	5.6	22	650	1	76.9	..	..	85
125	باكستان	164.5	421.3	991	2.4	7.1	34	7,791	320	39.8	50	99	..
126	الكونغو	10.7	14.3	2,966	2.0	3.1	5	795	..	74.7	..	..	..
127	سان تومي وبرينسيبي	0.2	0.3	1,090	0.7	..	..	..	0	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة												
128	كينيا	30.4	60.1	783	0.5	10.7	11	1,917	295	84.6	..	..	..
129	بنغلاديش	79.6	213.5	497	1.8	6.7	..	2,835	84	59.3	..	..	..
130	غانا	16.7	34.1	713	1.1	16.4	25	953	..	47.1	..	..	..
131	الكاميرون	23.4	41.9	1,226	1.2	2.3	11	977	26	70.2	..	65	50
132	ميانمار	..	..	..	..	23.7	4	..	3	86.4	..	90	..
133	اليمن	26.6	55.3	1,160	2.2	11.7	14	..	33	62.0	4	..	..
134	بنن	6.7	12.8	771	0.6	3.0	17	758	..	80.8	0	..	..
135	مدغشقر	9.5	20.1	495	–1.2	10.8	..	854	12	85.8	..	..	..
136	موريتانيا	2.9	..	889	0.6	7.5	1	728	0	..	..	61	19
137	بابوا غينيا الجديدة	8.2	14.3	1,253	1.8	5.9	..	..	22	..	9	..	..
138	نيبال	12.6	31.8	438	1.7	5.5	12	..	7	55.9	..	70	..
139	توغو	2.9	5.4	449	–0.4	2.7	..	..	..	83.6	..	..	..
140	جزر القمر	0.5	0.8	824	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..
141	ليسوتو	1.6	3.2	791	2.8	7.8	..	..	..	82.9	..	..	..
142	نيجيريا	207.1	317.2	1,370	1.0	12.9	21	3,528	10	53.3	..	..	..
143	أوغندا	14.3	36.9	453	0.9	6.0	..	259	..	91.9	..	80	40
144	السنغال	13.3	21.9	1,087	0.2	2.2	..	..	0	60.6	9	..	..
145	هايتي	7.2	11.1	729	–0.6	18.0	..	..	..	60.8	..	60	80
146	أنغولا	84.9	104.8	4,714	1.4	47.0	..	..	71	71.6	2	..	..

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد					البنية التحتية المادية			وسائل الإعلام		
		الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط السنوي لمعدل النمو (النسبة المئوية)	مؤشر أسعار المستهلك متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	سعة الطرق (الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	السكك الحديدية (كيلومتر)	النقل الجوي (الشحن) (مليون طن للكيلومتر الواحد)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء (نسبة السكان)	الصحف اليومية (لكل 1,000 فرد)	تغطية الإذاعة (نسبة السكان)	تغطية التلفزيون (نسبة السكان)
		2008	2008	2008	1970–2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
147	جيبوتي	0.9	1.8	1,030	–2.1	..	..	781	..	..	..	..	..
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	20.5	53.7	496	0.9	6.0	..	2,600	1	86.6	2	80	20
149	كوت ديفوار	23.4	34.0	1,137	–1.1	3.0	25	639	..	50.5	..	..	..
150	زامبيا	14.3	17.1	1,134	–1.1	16.6	..	1,273	0	78.4	5	..	..
151	غامبيا	0.8	2.3	489	0.4	8.1	33	..	..	..	..	100	75
152	رواندا	4.5	10.0	458	1.2	8.5	57	..	..	..	..	100	..
153	ملاوي	4.3	11.9	288	1.9	12.7	..	797	2	87.6	..	..	..
154	السودان	55.9	89.0	1,353	1.9	8.2	..	4,578	47	65.3	..	100	..
155	أفغانستان	10.6	32.0	366	1.9	12.9	6	..	..	85.6	..	..	..
156	غينيا	3.8	10.4	386	0.7	..	..	..	..	..	..	..	..
157	إثيوبيا	25.6	70.1	317	1.3	11.1	3	..	228	85.1	5	..	..
158	سيراليون	2.0	4.3	352	0.2	..	..	..	..	..	..	..	..
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	2.0	3.2	458	–0.8	3.0	..	..	..	..	..	..	..
160	مالي	8.7	14.3	688	1.4	2.2	1	..	..	..	..	..	..
161	بوركينا فاسو	7.9	17.7	522	2.0	2.9	34	622	0	90.6	..	..	..
162	ليبريا	0.8	1.5	222	–2.0	..	..	..	..	..	..	..	..
163	تشاد	8.4	14.6	770	0.9	2.2	3	..	..	..	..	..	..
164	غينيا – بيساو	0.4	0.8	273	1.7	2.3	..	..	..	..	..	..	..
165	موزامبيق	9.8	18.7	440	2.2	11.5	..	3,116	7	86.2	3	..	..
166	بوروندي	1.2	3.1	144	–0.3	8.5	48	..	..	..	..	..	..
167	النيجر	5.4	10.0	364	–1.3	2.4	1	..	..	..	0	100	..
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	11.7	20.2	182	–3.0	26.9	..	4,007	..	88.7	..	75	90
169	زمبابوي	..	..	..	–0.5	497.7	..	2,583	7	62.6	..	..	..
	الأراضي أو البلدان الأخرى												
	أنتيغوا وبربودا	1.2	1.8	14,048	3.7	..	..	..	..	..	..	..	..
	بوتان	1.3	3.3	1,869	4.5	4.4	..	..	..	..	..	100	20
	كوبا	..	..	..	..	..	..	5,076	32	2.7	65	..	98
	دومينيكا	0.4	0.6	4,883	3.4	2.1	..	..	..	..	..	..	..
	إريتريا	1.7	3.2	336	0.9	..	..	..	..	69.0	..	..	..
	غرينادا	0.6	0.9	6,162	3.8	3.1	..	..	..	..	..	..	..
	العراق	..	..	..	..	..	..	2,032	..	14.0	..	..	..
	كيريباس	0.1	0.2	1,414	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..
	الجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	21	..	..	74.3	..	..	..
	لبنان	29.3	49.4	6,978	4.0	..	67	..	..	0.0	54	..	..
	جزر مارشال	0.2	..	2,655	–0.1	..	..	..	0	..	0	..	..
	موناكو	..	..	..	..	..	3,850	..	..	..	..	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	3.9	..	..	..	..	10	..	..
	عُمان	..	..	..	3.4	2.3	16	..	..	3.6	..	100	100
	بالاو	0.2	..	8,911	–0.1	..	..	..	..	..	..	..	..
	سانت كيتس ونيفس	0.5	0.8	11,046	3.7	3.8	..	..	..	..	..	..	..
	سانت لوسيا	1.0	1.7	5,854	3.0	2.5	..	..	..	..	..	98	..
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.6	1.0	5,480	3.9	3.2	..	..	..	..	..	95	100
	ساموا	0.5	0.8	2,926	1.4	6.1	..	..	2	..	..	..	..
	سان مارينو	..	..	..	..	2.3	..	..	..	..	..	100	100
	سيشيل	0.8	1.9	9,580	3.2	4.4	..	..	27	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	–1.4	..	..	..	..	..	..	..	..
	فانواتو	0.6	0.9	2,521	1.6	2.4	..	..	..	..	14	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاقتصاد					البنية التحتية المادية				وسائل الإعلام		
	الناتج المحلي الإجمالي		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر أسعار المستهلك	سعة الطرق	السكك الحديدية	النقل الجوي (الشحن)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء	الصحف اليومية	تغطية الإذاعة	تغطية التلفزيون
	(بمليارات الدولارات)	(معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	المتوسط السنوي لمعدل النمو (النسبة المئوية)	متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	(الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	(كيلومتر)	(مليون طن للكيلومتر الواحد)	(نسبة السكان)	(لكل 1,000 فرد)	(نسبة السكان)	(نسبة السكان)
	2008	2008	2008	1970–2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
البلدان المتقدمة												
البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	41,979.1	37,872.1	40,976	2.4	..	3,838	516,479	92,753	..	254	..	..
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	..	..	..	2.2	..	6,060	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية												
الدول العربية	1,357.1	1,951.6	4,774	–1.1	..	..	..	..	15.2	..	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادىء	5,625.7	10,369.7	3,032	1.7	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	3,414.5	4,852.7	8,361	0.1	..	..	176,175	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,202.9	5,963.9	7,567	2.0	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	1,469.6	4,151.8	954	3.8	..	..	..	..	36.9	..	..	..
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	928.5	1,595.1	1,233	2.7	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة جداً	42,652.4	38,697.1	40,748	2.3	..	6,048	518,300	..	..	254	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	8,552.4	11,832.1	8,937	1.1	..	1,332	289,531	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	7,635.8	15,560.3	2,200	2.7	..	..	..	17,542	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	771.2	1,425.9	781	–0.4	..	..	..	..	..	..	..	..
أقل البلدان نمواً	503.2	1,000.8	664	2.0	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	60,042.1	68,323.9	9,120	2.1	..	..	..	..	..	..	..	..

ملاحظات

a. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحدّدة.

المصادر

الأعمدة 1 إلى 3 و6 إلى 8: البنك الدولي (2010g).
العمود 4: استندت الحسابات إلى البنك الدولي (2010g)، وصندوق النقد الدولي (2010a).
العمود 5: استندت الحسابات إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك من البنك الدولي (2010g).
العمود 9: استندت الحسابات إلى بيانات السكان المحرومين من الكهرباء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (2009)، وبيانات السكان من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
الأعمدة 10 إلى 12: معهد اليونسكو للإحصاء (2010b).

الجدول 17

الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهواتف			الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)			إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكلفتها			
		المشتركون في الهاتف النقال والثابت		السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	المستخدمون		المشتركون في خدمات الحزمة العريضة للإنترنت[a]	الحواسيب الشخصية	رسم الاشتراك في الهاتف النقال	رسم الاشتراك في الهاتف الثابت	سعر المكالمة المحلية من الخط الثابت لمدة 3 دقائق
		(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(النسبة المئوية)	(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(لكل 100 نسمة)	(لكل 100 نسمة)	(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	(بالسنت)
		2008	2000–2008	2008	2008	2000–2008	2008	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]
	تنمية بشرية مرتفعة جداً										
1	النرويج	150	27	..	82.5	228	33.3	62.7	17.6	175.5	22
2	أستراليا	147	66	99	70.8	66	24.4	..	24.3	49.5	25
3	نيوزيلندا	149	87	97	71.4	64	21.6	53.0	24.6	36.6	0[c]
4	الولايات المتحدة الأمريكية	140	41	100	75.9	87	23.5	78.7	0.0	39.0	24
5	آيرلندا	171	77	99	62.7	310	20.1	58.1	14.5	178.5	11
6	ليختنشتاين	150	78	95	66.0	96	55.0	..	33.1	35.5	15
7	هولندا	170	36	98	87.0	106	35.1	90.9	14.6	69.6	10
8	كندا	121	37	98	75.3	94	29.6	94.4	0.0	92.8	0[c]
9	السويد	176	34	98	87.7	100	41.2	87.8	15.2	102.4	8
10	ألمانيا	191	60	99	75.5	151	27.5	65.5	14.6	87.8	12
11	اليابان	124	23	100	75.2	152	23.7	..	0.0	373.8	..
12	جمهورية كوريا	138	27	94	75.8	94	32.1	58.1	0.0	54.4	0
13	سويسرا	180	37	100	75.9	66	34.2	97.6	45.2	39.7	23
14	فرنسا	149	46	99	67.9	396	28.5	65.2	22.0	80.5	20
15	إسرائيل	167	65	100	47.9	175	23.9	..	57.6	56.3	..
16	فنلندا	160	29	100	82.5	127	30.5	..	26.2	142.9	22
17	آيسلندا	169	30	99	90.0	127	32.9	53.1	28.4	33.0	7
18	بلجيكا	152	52	100	68.1	142	28.0	..	12.5	96.6	24
19	الدانمرك	170	29	114	83.3	118	37.1	55.1	19.4	186.3	14
20	أسبانيا	153	65	99	55.4	349	20.2	40.0	0.0	117.6	10
21	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	225	67	100	67.0	152	28.1	69.3	..	0.0	0[c]
22	اليونان	176	69	100	43.1	379	13.5	9.4	7.3	51.1	13
23	إيطاليا	186	60	100	41.8	88	18.9	..	13.2	140.6	16
24	لكسمبرغ	198	72	100	79.2	280	29.8	67.7	0.0	84.2	10
25	النمسا	169	40	99	71.2	120	20.7	..	0.0	244.5	14
26	المملكة المتحدة	180	40	100	76.0	195	28.2	80.2	0.0	229.8	13
27	سنغافورة	170	68	100	69.6	148	21.7	76.0	5.0	37.8	2
28	الجمهورية التشيكية	154	94	100	57.8	500	17.1	..	0.0	34.8	20
29	سلوفينيا	152	53	100	55.7	275	21.2	42.7	25.4	130.9	12
30	أندورا	..	..	99	70.5	..	24.5	..	..	52.8	..
31	سلوفاكيا	122	125	100	66.0	604	11.2	58.2	14.0	55.7	48
32	الإمارات العربية المتحدة	242	344	100	65.2	282	12.4	33.1	44.9	49.0	3
33	مالطة	152	95	100	48.3	287	24.8	..	0.0	34.6	3
34	إستونيا	225	180	100	66.2	127	23.7	25.5	4.7	0.0	13
35	قبرص	163	113	100	38.8	179	16.4	38.3	37.5	147.1	7
36	هنغاريا	153	122	99	58.5	719	17.5	25.6	7.5	196.1	26
37	بروني دار السلام	115	158	..	55.3	623	3.6	..	..	35.3	6
38	قطر	152	593	100	34.0	1,353	8.1	15.7	54.9	54.9	..
39	البحرين	214	341	100	51.9	907	14.2	74.6	16.0	53.2	5
40	البرتغال	179	74	99	42.1	168	15.3	18.2	..	126.2	18
41	بولندا	141	203	99	49.0	567	12.6	16.9	2.1	96.7	19
42	بربادوس	218	265	100	73.7	1,780	64.8	..	25.0	49.0	0[c]

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهواتف			الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)			إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وكلفتها			
		المشتركون في الهاتف النقال والثابت		السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	المستخدمون		المشتركون في خدمات الحزمة العريضة للإنترنت[a]	الحواسيب الشخصية	رسم الاشتراك في الهاتف النقال	رسم الاشتراك في الهاتف الثابت	سعر المكالمة المحلية من الخط الثابت لمدة 3 دقائق
		(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(النسبة المئوية)	(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(لكل 100 نسمة)	(لكل 100 نسمة)	(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	(بالسنت)
		2008	2000–2008	2008	2008	2000–2008	2008	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]
تنمية بشرية مرتفعة											
43	جزر البهاما	145	236	100	31.5	711	10.1	..	50.0	..	..
44	ليتوانيا	173	235	100	54.4	703	17.8	24.5	2.1	106.1	15
45	شيلي	109	173	100	32.5	113	8.5	..	1.9	92.1	9
46	الأرجنتين	141	291	94	28.1	331	8.0	..	48.4	47.7	2
47	الكويت	126	284	100	36.7	601	1.4	..	17.3	130.1	0[c]
48	لاتفيا	127	152	99	60.4	809	8.9	32.8	2.0	..	14
49	الجبل الأسود	176	..	99	47.2	..	10.0	..	7.3	..	100
50	رومانيا	137	364	98	28.8	679	11.7	19.3	5.6	0.0	23
51	كرواتيا	175	176	100	50.5	632	11.9	..	20.3	123.6	13
52	أوروغواي	134	233	100	40.2	282	7.3	..	46.1	52.1	10
53	الجماهيرية العربية الليبية	93	809	71	5.1	3,130	0.2	..	3.8	38.1	..
54	بنما	131	429	83	27.5	383	5.8	2.8	30.0	30.6	9
55	المملكة العربية السعودية	163	837	98	31.5	1,612	4.2	68.3	26.7	80.0	4
56	المكسيك	90	265	100	22.2	368	7.0	14.1	0.0	116.8	15
57	ماليزيا	118	228	92	55.8	203	4.9	23.1	2.5	15.0	4
58	بلغاريا	166	252	100	34.7	517	11.1	11.0	..	18.0	12
59	ترينيداد وتوباغو	136	279	100	17.0	127	4.6	13.2	0.0	23.9	12
60	صربيا	173	..	93	44.9	..	4.6	19.3	3.6	89.7	1
61	بيلاروس	122	321	99	32.1	1,553	4.9	..	1.5	28.2	1
62	كوستاريكا	74	199	69	32.3	540	2.4	..	5.5	39.7	2
63	بيرو	83	697	95	24.7	791	2.5	..	13.7	122.1	5
64	ألبانيا	..	..	99	23.9	21,329	2.0	4.6	0.0	143.0	4
65	الاتحاد الروسي	172	587	95	31.9	1,450	6.6	13.3	9.6	281.7	3
66	كازاخستان	117	791	94	10.9	1,582	4.3	..	5.7	117.3	1
67	أذربيجان	91	541	99	28.2	20,206	0.7	8.0	4.9	97.3	0[c]
68	البوسنة والهرسك	112	382	99	34.7	3,169	5.0	6.4	11.2	52.6	7
69	أوكرانيا	149	513	100	10.5	1,294	3.5	4.6	22.9	31.6	3
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	94	532	95	32.0	3,483	0.4	10.4	30.8	106.1	1
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	145	375	100	41.5	1,596	8.9	36.8	14.3	34.9	7
72	موريشيوس	110	204	99	22.2	225	7.2	17.4	3.5	40.4	8
73	البرازيل	100	254	91	37.5	1,341	5.3	..	18.7	62.7	15
74	جورجيا	78	379	98	23.8	4,352	2.2	27.2	6.7	120.7	24
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	120	319	90	25.7	776	4.7	..	2.3	31.0	9
76	أرمينيا	120	572	88	6.2	378	0.2	..	3.3	39.2	5
77	إكوادور	100	688	84	28.8	2,057	0.3	13.0	5.0	67.2	3
78	بليز	59	237	..	10.6	110	2.6	15.3	25.0	50.0	11
79	كولومبيا	110	423	83	38.5	1,874	4.2	11.2	0.0	36.6	13
80	جامايكا	113	259	101	57.3	1,856	3.6	..	0.0	9.1	3
81	تونس	95	813	100	27.1	973	2.2	9.8	4.1	16.2	2
82	الأردن	99	494	99	27.0	1,187	2.2	7.2	0.0	50.5	6
83	تركيا	113	141	100	34.4	916	7.8	..	16.8	5.8	13
84	الجزائر	..	..	82	11.9	2,633	1.4	..	7.7	46.5	7
85	تونغا	73	669	90	8.1	250	0.7	..	8.5	61.8	9
تنمية بشرية متوسطة											
86	فيجي	86	415	65	12.2	758	1.9	..	6.2	57.7	8
87	تركمانستان	32	334	14	1.5	1,150	0.1	..	..	..	..
88	الجمهورية الدومينيكية	82	412	..	21.6	556	2.3	..	0.7	28.9	10
89	الصين	74	329	97	22.5	1,233	6.2	5.6	9.9	..	3
90	السلفادور	131	486	95	10.6	829	2.0	..	0.0	40.0	6
91	سري لانكا	72	1,104	95	5.8	850	0.5	..	5.5	129.2	5
92	تايلند	102	698	38	23.9	600	1.4	..	1.5	119.6	9
93	غابون	92	734	79	6.2	500	0.2	3.4	..	104.1	15
94	سورينام	97	328	..	9.7	327	1.1	..	0.0	..	..
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	57	405	46	10.8	775	0.7	..	0.0	41.4	7

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهواتف		الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)			إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكلفتها			
		المشتركون في الهاتف النقال والثابت		السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	المستخدمون		المشتركون في خدمات الحزمة العريضة للإنترنت[a]	الحواسيب الشخصية	رسم الاشتراك في الهاتف النقال	رسم الاشتراك في الهاتف الثابت	سعر المكالمة المحلية من الخط الثابت لمدة 3 دقائق
		(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(النسبة المئوية)	(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(لكل 100 نسمة)	(لكل 100 نسمة)	(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	(بالسنت)
		2008	2000–2008	2008	2008	2000–2008	2008	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]
96	باراغواي	103	484	..	14.3	2,136	1.4	..	..	80.2	7
97	الفلبين	80	659	99	6.2	265	1.2	7.2	0.9	44.9	0[c]
98	بوتسوانا	85	355	99	6.2	140	0.5	6.2	2.9	37.1	17
99	جمهورية مولدوفا	97	389	98	23.4	1,516	3.2	11.4	4.3	173.2	3
100	منغوليا	74	622	66	12.5	1,000	1.4	24.6	..	43.8	..
101	مصر	65	678	95	16.6	2,916	0.9	3.9	4.0	74.0	2
102	أوزبكستان	53	746	93	9.0	1,938	0.2	3.1	7.0	12.0	..
103	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	39	343	..	14.5	300	0.1	..	50.0	24.0	0[c]
104	غيانا	..	..	..	26.9	..	0.3	..	22.1	2.5	0
105	ناميبيا	56	520	95	5.3	278	0.0	23.9	5.9	35.5	18
106	هندوراس	96	1,450	90	13.1	1,177	..	2.5	5.0	25.8	8
107	ملديف	158	1,405	100	23.5	1,096	5.2	20.2	7.7	134.4	6
108	إندونيسيا	75	1,555	90	7.9	847	0.2	2.0	..	..	3
109	قيرغيزستان	74	927	24	16.1	1,576	0.1	..	10.0	79.7	8
110	جنوب أفريقيا	102	272	100	8.6	75	0.9	..	18.0	51.5	18
111	الجمهورية العربية السورية	52	547	96	17.3	12,156	0.1	8.8	5.7	28.7	..
112	طاجيكستان	58	1,703	..	8.8	19,900	0.1	..	3.7	..	..
113	فييت نام	116	2,881	70	24.2	10,286	2.4	9.5	3.1	25.0	2
114	المغرب	82	585	98	33.0	5,121	1.5	5.7	2.6	77.4	26
115	نيكاراغوا	60	1,242	..	3.3	270	0.6	..	..	101.8	4
116	غواتيمالا	120	969	76	14.3	2,350	0.6	..	13.3	82.7	9
117	غينيا الإستوائية	54	3,107	..	1.8	1,614	0.0	..	..	..	..
118	الرأس الأخضر	70	370	96	20.6	1,185	1.5	14.0	26.6	29.1	6
119	الهند	34	979	61	4.5	850	0.5	3.2	2.3	6.9	2
120	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	0.0	..	20.0	36.2	31
121	سوازيلند	49	788	91	6.9	700	0.1	3.7	11.5	25.8	5
122	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	35	3,914	..	8.5	8,691	0.1	..	5.2	36.4	7
123	جزر سليمان	7	330	..	2.0	400	0.3	..	36.2	..	..
124	كمبوديا	29	2,551	87	0.5	1,133	0.1	0.4	10.1	50.6	3
125	باكستان	56	2,632	90	11.1	..	0.1	..	7.1	10.7	3
126	الكونغو	51	1,888	53	4.3	19,275	..	..	..	..	..
127	سان تومي وبرينسيبي	35	1,129	20	15.5	282	0.5	..	..	29.5	11
	تنمية بشرية منخفضة										
128	كينيا	43	3,848	83	8.7	3,260	0.0	..	34.7	33.2	12
129	بنغلاديش	29	5,870	90	0.3	456	0.0	2.3	2.2	29.2	1
130	غانا	50	3,319	73	4.3	3,223	0.1	1.1	7.0	42.8	16
131	الكاميرون	33	3,107	58	3.8	1,712	..	..	5.6	89.3	25
132	ميانمار	2	314	10	0.2	..	0.0	0.9	..	..	..
133	اليمن	21	1,172	68	1.6	2,367	..	2.8	6.0	85.1	1
134	بنن	41	3,255	80	1.8	967	0.0	0.7	5.6	215.7	3
135	مدغشقر	26	4,134	23	1.7	954	0.0	..	2.0	34.5	35
136	موريتانيا	67	6,227	62	1.9	1,100	0.2	4.5	11.1	18.5	22
137	بابوا غينيا الجديدة	10	799	..	1.8	167	..	..	0.0	3.7	4
138	نيبال	17	1,706	10	1.7	898	0.0	..	7.2	25.8	1
139	توغو	26	1,722	85	5.4	250	0.0	..	3.3	111.7	14
140	جزر القمر	19	1,706	40	3.6	1,441	..	..	0.0	120.6	15
141	ليسوتو	32	1,375	55	3.6	1,733	0.0	..	6.1	40.8	18
142	نيجيريا	43	10,921	83	15.9	29,878	0.0	..	84.4	75.9	14
143	أوغندا	28	4,526	100	7.9	6,150	0.0	1.7	4.1	69.7	21
144	السنغال	46	1,134	85	8.4	2,450	0.4	..	5.6	22.3	22
145	هايتي	33	2,495	..	10.1	4,900	..	5.1	..	..	..
146	أنغولا	38	7,493	40	3.1	3,567	0.1	0.6	..	60.0	27
147	جيبوتي	15	1,186	85	2.3	1,253	0.3	3.8	28.1	56.2	8
148	جمهورية تنزانيا المتحدة	31	4,522	65	1.2	1,200	0.0	..	5.8	16.7	22
149	كوت ديفوار	52	1,367	59	3.2	1,550	0.1	..	19.1	22.3	20
150	زامبيا	29	1,892	50	5.5	3,400	0.0	..	..	13.3	70

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهواتف		الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)			إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وكلفتها			
		المشتركون في الهاتف النقال والثابت		السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	المستخدمون		المشتركون في خدمات الحزمة العريضة للإنترنت[a]	الحواسيب الشخصية	رسم الاشتراك في الهاتف النقال	رسم الاشتراك في الهاتف الثابت	سعر المكالمة المحلية من الخط الثابت لمدة 3 دقائق
		(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(النسبة المئوية)	(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(لكل 100 نسمة)	(لكل 100 نسمة)	(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	(بالسنت)
		2008	2000–2008	2008	2008	2000–2008	2008	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]
151	غامبيا	73	3,023	85	6.9	852	0.0	3.5	..	28.0	7
152	رواندا	14	2,268	92	3.1	5,900	0.0	0.3	3.2	46.5	18
153	ملاوي	13	1,949	93	2.1	2,007	0.0	..	3.1	..	7
154	السودان	30	2,916	66	10.2	46,567	0.1	10.7	2.4	0.0	6
155	أفغانستان	..	..	75	1.7	..	..	0.4	24.8	31.4	41
156	غينيا	39	5,713	80	0.9	1,025	..	..	..	36.9	..
157	إثيوبيا	4	1,042	10	0.4	3,500	..	0.7	47.7	31.8	2
158	سيراليون	19	3,264	70	0.3	178	..	..	..	..	..
159	جمهورية أفريقيا الوسطى	4	1,050	19	0.4	850	..	..	2.2	79.1	13
160	مالي	28	6,994	22	1.6	1,233	0.0	0.8	2.2	86.3	12
161	بوركينا فاسو	18	3,337	61	0.9	1,456	0.0	0.6	6.7	55.8	14
162	ليبريا	19	8,851	..	0.5	3,900	..	..	..	..	..
163	تشاد	17	11,460	24	1.2	4,233	..	..	..	101.6	..
164	غينيا – بيساو	32	4,438	65	2.4	1,137	..	..	..	..	..
165	موزامبيق	20	3,178	44	1.6	1,650	0.1	..	0.2	18.8	26
166	بوروندي	6	1,307	80	0.8	1,200	..	0.9	2.9	9.7	..
167	النيجر	13	8,801	45	0.5	1,900	..	..	11.2	33.5	17
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
169	زمبابوي	16	288	75	11.4	2,742	0.1	7.6	..	..	..
	الأراضي أو البلدان الأخرى										
	أنتيغوا وبربودا	202	190	100	75.0	1,200	14.5	20.7	..	68.5	..
	بوتان	41	1,869	21	6.6	1,900	0.3	2.5	1.7	13.8	3
	كوبا	13	190	77	12.9	2,317	0.0	5.6	120.0	..	..
	دومينيكا	161	370	..	37.6	338	15.4	..	..	55.6	7
	إريتريا	3	388	80	4.1	3,900	..	1.0	91.1	65.0	4
	غرينادا	86	148	..	23.2	484	9.8	..	13.0	85.2	6
	العراق	61	2,652	72	1.0	..	..	..	..	159.4	1
	كيريباس	5	37	..	2.1	33	..	..	..	..	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	5	136	0	0.0	..	..	..	..	..	3
	لبنان	52	65	100	22.5	215	5.0	10.2	47.0	29.9	8
	جزر مارشال	9	21	..	3.7	175	..	..	..	..	..
	موناكو	..	..	..	..	..	41.9	..	..	..	..
	الأراضي الفلسطينية المحتلة	38	236	95	9.0	922	2.4	..	..	..	..
	عُمان	125	810	96	20.0	559	1.2	16.9	26.0	26.0	65
	بالاو	96	..	95	..	..	0.5	..	..	..	..
	سانت كيتس ونيفس	204	334	..	32.5	492	21.7	..	..	..	..
	سانت لوسيا	124	307	..	58.8	1,142	9.1	..	0.0	46.3	6
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	140	461	100	60.5	1,786	8.6	..	0.0	37.0	7
	ساموا	85	1,287	..	5.0	800	0.1	2.3	17.6	20.2	6
	سان مارينو	146	..	98	54.8	..	15.7	79.0	..	141.4	6
	سيشيل	133	140	98	39.0	445	4.1	21.6	9.1	55.4	8
	الصومال	8	592	..	1.1	580	..	..	..	..	..
	توفالو	..	..	..	..	..	4.6	..	..	75.3	..
	فانواتو	20	562	50	7.3	325	0.1	..	45.2	88.8	30

ملاحظات

a. عدد الاشتراكات في الخطوط الرقمية، أو المودم أو أي حزمة عريضة ثابتة أخرى لكل 100 شخص. ويشمل خط الاشتراك الرقمي/وصلات الخط التناظري بسرعة 56 كيلوبيت في الثانية وما فوق.
b. تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.
c. المكالمات المحلية مجانية.

المصادر

العمود 1: استندت الحسابات إلى بيانات عدد المشتركين في الهاتف النقّال والهاتف الثابت من البنك الدولي (2010c).
العمودان 2 و5: استندت الحسابات إلى بيانات عدد المشتركين في الهاتف النقّال والهاتف الثابت من البنك الدولي (2010c)، وبيانات السكان من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d).
الأعمدة 3 و6 إلى 10: الاتحاد الدولي للاتصالات (2009).
العمود 4: البنك الدولي (2010c).

الملاحظات الفنية

قياس أدلة التنمية البشرية – رسم بياني

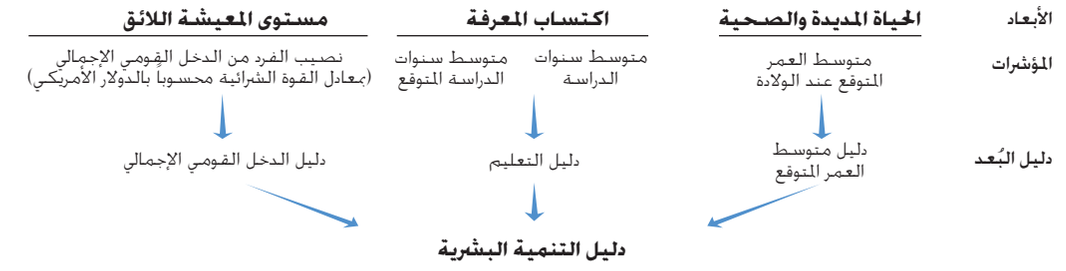

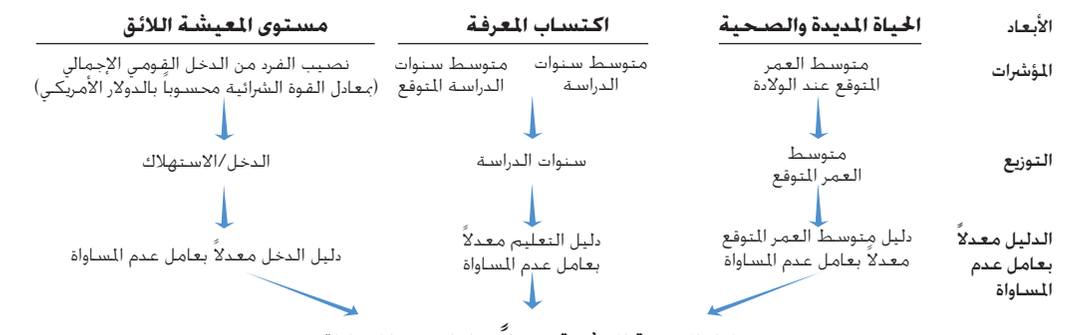

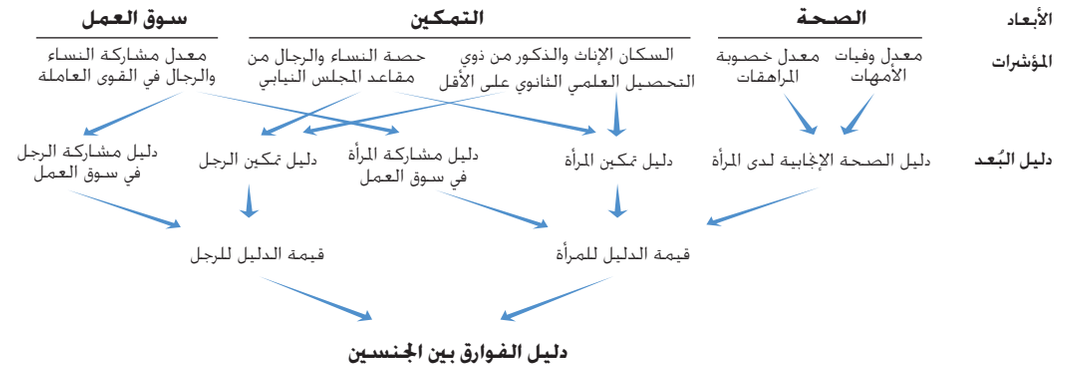

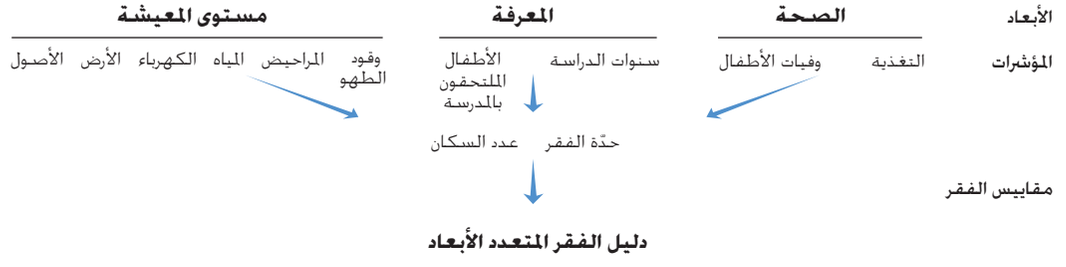

دليل التنمية البشرية هو قياس يختصر الإنجازات التي يحققها بلد معيّن على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحياة المديدة والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. وبذلك يُعتبر الدليل المتوسّط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحقّقة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.

مصادر البيانات

- متوسط العمر المتوقّع عند الولادة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)
- متوسط سنوات الدراسة: بارو أند لي (2010)
- متوسط سنوات الدراسة المتوقع: معهد اليونسكو للإحصاء (2010a)
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: البنك الدولي (2010g) وصندوق النقد الدولي (2010a)

تكوين الأدلة في الأبعاد الثلاثة

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بُعد. وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد. وبما أنّ المتوسط الهندسي يستخدم لحساب المجموع، لا يكون للقيمة القصوى أي تأثير على المقارنة النسبيّة (بالنسبة المئوية) بين بلدين أو فترتين زمنيّتين. وقد حددت القيمة القصوى على أساس القيمة القصوى التي سجلتها المؤشرات خلال فترة 1980–2010. أما القيمة الدنيا فتؤثّر على المقارنة، وبالتالي تستخدم القيمة التي تعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة، أو القيمة التي تعادل الصفر. ويحسب التقدّم بالاستناد إلى الحد الأدنى الذي يحتاج إليه المجتمع للاستمرار. وحدّدت القيمة الدنيا على النحو التالي، 20 سنة لمتوسّط العمر المتوقع عند الولادة، وصفر عام لكل من المتغيّرين في مجال التعليم، و163 دولاراً أمريكياً لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويستند الحدّ الأدنى لمتوسّط العمر المتوقع إلى الأدلة المسجلة على فترة زمنية طويلة وفق ماديسون (2010) ورايلي (2005)[1]. أما التعليم، فيمكن لأي مجتمع أن يستمر بدونه، ولذلك حُدّدت قيمة المتغيّرين بصفر. أما الدخل، فمن الضروري تأمينه بالحد الأدنى لضمان البقاء، و163 دولاراً أمريكياً هي القيمة الدنيا المسجلة في أي بلد في الماضي (زمبابوي في عام 2008)، أي ما يعادل 45 سنتاً في اليوم على الأقل، وهو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خط الفقر الذي حدّده البنك الدولي بمبلغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم.

معالم دليل التنمية البشرية في هذا التقرير

البُعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع	83.2 (اليابان، 2010)	20.0
متوسط سنوات الدراسة	13.2 (الولايات المتحدة الأمريكية، 2000)	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	20.6 (أستراليا، 2002)	0
دليل التعليم المركب	0.951 (نيوزيلندا، 2010)	0
نصيب الفرد من الدخل (بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي)	108,211 (الإمارات العربية المتحدة، 1980)	163 (زمبابوي، 2008)

بعد تحديد القيم القصوى والدنيا، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بُعد على النحو التالي:

$$\text{قيمة البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \quad (1)$$

وفي بُعد التعليم، تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيّرين، فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة ثم تطبق المعادلة (1) ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر باعتباره المتوسط الهندسي الأدنى والأقصى للأدلة الناتجة عن الفترة قيد الدراسة كالحد الأقصى. ويعادل ذلك تطبيق المعادلة (1) مباشرة على المتوسّط الهندسي للمتغيّرين. وبما أنّ دليل البُعد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانات في كل بُعد، من المرجح أن تكون دالة التحوّل من الدخل إلى الإمكانات مقعرة (Anand and Sen 2000c). وبالتالي، يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعليّة القصوى والدنيا للدخل.

تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو المتوسّط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة:

$$(\text{د الحياة}^{1/3} \cdot \text{د التعليم}^{1/3} \cdot \text{د الدخل}^{1/3}) \quad (2)$$

تنطوي المعادلة (2) على قابليّة الاستبدال غير الكامل بين مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية، وبالتالي تعالج أحد الانتقادات الموجهة لمعادلة التجميع الخطيّة، حيث قابليّة الاستبدال الكامل بين الأبعاد. ويبقى احتمال قابليّة الاستبدال ملازماً لأي دليل ترتفع قيمته مع ارتفاع قيمة العناصر التي تكوّنه.

مثل: الصين

المؤشر	القيمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	73.5
متوسط سنوات الدراسة (السنوات)	7.5
متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	11.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي)	7, 263

ملاحظة: أجريت الحسابات بتدوير الأرقام.

$$\text{دليل متوسط العمر المتوقّع} = \frac{73.5 - 20}{83.2 - 20} = 0.847$$

$$\text{دليل متوسط سنوات الدراسة} = \frac{7.5 - 0}{13.2 - 0} = 0.568$$

$$\text{دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع} = \frac{11.4 - 0}{20.6 - 0} = 0.553$$

$$\text{دليل التعليم} = \frac{\sqrt{0.568 \cdot 0.553} - 0}{0.951 - 0} = 0.589$$

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\ln(7{,}263) - \ln(163)}{\ln(108{,}211) - \ln(163)} = 0.584$$

$$\text{دليل التنمية البشرية} = \sqrt[3]{0.847 \cdot 0.589 \cdot 0.584} = 0.663$$

آثار التحسن في نهج حساب دليل التنمية البشرية

يؤدّي التحسن في نهج حساب دليل التنمية البشريّة، باستخدام مؤشرات جديدة ودالة جديدة، إلى تغيرات جوهرية (الشكل م 1.1). فاعتماد المتوسط الهندسي يؤدّي إلى خفض قيمة الدليل، والبلدان التي تشهد تنمية غير متوازنة بين الأبعاد تشهد القدر الأكبر من التغييرات. وليس للمتوسط الهندسي أثر بالغ على ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية. أما اعتماد الحدود العليا للقيم القصوى المسجلة فهو أقل تأثيراً على مجمل قيمة الدليل، وكذلك على ترتيبه.

تحليل الاتجاهات السابقة في هذا التقرير

يجري تحليل الاتجاهات السابقة في الفصلين 2 و3 باستخدام صيغة مختلفة من دليل التنمية البشرية، وهي صيغة الدليل الهجين. وفي هذه المنهجية تطبّق على الدليل الجديد معادلة التجميع نفسها المطبقة في حساب مجموعة المؤشرات والمصادر ذاتها في التقارير السابقة (الصادرة منذ 1995). والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل المفصّل في فترة زمنيّة معيّنة. واستعين بالدلالات الخطيّة لسد القيمة الناقصة عند توفر القيمة السابقة والقيمة اللاحقة. أمّا في حال عدم توفر القيمة طوال الفترة الزمنيّة المحددة، استُعين بالإسقاط لتقدير المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس انطلاقاً من آخر قيمة متوفرة (للإسقاطات المستقبلية) وأول قيمة متوفرة (للإسقاطات العكسية). وتبيّن من التحليل أن النتائج مقنعة مقارنة بتقنيات الاستقراء الأخرى. واستخدمت القيمة القصوى المسجلة كحد أعلى لكل المتغيّرات. أما الحد الأدنى فحُدد بالصفر للمتغيّرين في مجال التعليم، و20 سنة لمتوسّط العمر المتوقع، والحد الأدنى المسجل في الماضي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. انظر غيدويتز وغيره (2010) لمزيد من التفاصيل حول بناء هذه المجموعة من البيانات.

كذلك يجري تحليل الاتجاهات في الفصلين 2 و3 باستخدام الانحراف عن المسار لتقييم التغيرات الحاصلة مع مرور الوقت في دليل التنمية البشرية الهجين والمقارنة بينها. فهذا القياس يقيّم التقدم الذي تحرزه البلدان مقارنة بمتوسط التقدم الذي تحرزه البلدان التي انطلقت من مستويات متقاربة في دليل التنمية البشرية. وهو يحسب باعتباره المتبقي من تراجع كسري متعدد الحدود من المنزلة الثانية للنسبة المئوية السنوية لمعدل نمو دليل التنمية البشرية باتباع لوغاريتم القيمة الأصلية لدليل التنمية البشرية. ويتضمن الجدول الإحصائي 2 تصنيف البلدان حسب الانحراف عن المسار في دليل التنمية البشرية للفترة 1980–2010. انظر Roystone and Altman (1994) للاطلاع على وصف لنماذج التراجع استناداً إلى الدالة الكسرية المتعددة الحدود لمتغير مستقل على فترة زمنية معيّنة.

الشكل م 1.1 مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2010 وفقاً للمنهجيّتين السابقة والجديدة

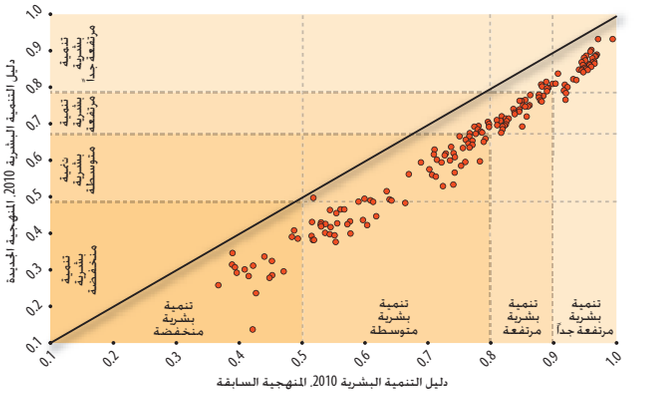

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية من قاعدة بيانات المكتب.

الملاحظة الفنيّة 2– قياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

يعالج دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بُعد من أبعاد التنمية البشرية. وهذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبيّن التوزيع في كلّ بُعد اقترحها فوستر ولوبيز-كالفا وشيكيلي (2005)، على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها أتكينسون (1970). والدليل في هذه الحالة هو المتوسط الهندسي للمتوسطات الهندسية لجميع السكان في كل بُعد على حدة (لمزيد من التفاصيل، انظر Alikre and Foster 2010). ويبيّن دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق "حسم" متوسط القيمة لكل بُعد من الأبعاد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي حيث تكون المساواة تامة بين الناس. وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة أقل من قيمة الدليل الأصلي في حالة عدم المساواة. وبهذا المعنى، يكون دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة تعبيراً عن المستوى

الفعلي للتنمية البشرية (إذ يقيس عدم المساواة)، بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشراً للتنمية البشرية "المحتملة" (أي المستوى الأقصى لدليل التنمية البشرية) الذي يمكن تحقيقه في حال انتفاء عدم المساواة. و"الفارق" في التنمية البشرية الذي يُعزى إلى عدم المساواة هو الفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بالنسبة المئوية.

مصادر البيانات

يستند حساب دليل التنمية البشرية إلى مجاميع مستمدة من مصادر على مستوى البلدان كالحسابات القومية للدخل. لذلك يُفترض أن يعتمد دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على مصادر بديلة للبيانات للحصول على التوزيع الفعلي في كل بُعد. ولقياس التوزيع في مختلف الأبعاد وحدات مختلفة، فتوزيع الدخل وسنوات الدراسة يُقاس على مستوى الأفراد بينما يُقاس توزيع متوسّط العمر المتوقع على مستوى الفئات العمريّة. وبيانات التوزيع المتوفرة لا تعني بالضرورة المجموعة نفسها من الأفراد أو الأسر. ومع ذلك، يعتبر عدم المساواة في كل متغيّر بين أفراد المجتمع قياساً لعدم المساواة في كلّ بُعد من أبعاد دليل التنمية البشرية.

ويجري تقدير عدم المساواة في التوزيع في كل بُعد من أبعاد دليل التنمية البشريّة لكلّ عنصر من العناصر التالية:

- متوسّط العمر المتوقع، على أساس بيانات جداول الوفيات المختصرة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d). وهذا التوزيع متاح عبر الفترات العمرية (1–0، و5–1، و10–5، ...، و+85)، وهو يشمل معدلات الوفيات ومتوسّط العمر عند الوفاة لكل فئة عمرية.
- عدد سنوات الدراسة ودخل الأسرة (أو الاستهلاك)، على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية المدمجة في قواعد البيانات الدوليّة: دراسة لكسمبرغ للدخل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومسح الدخل والأحوال المعيشية في الاتحاد الأوروبي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وقاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل للبنك الدولي، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومسح الصحة العالمي لمنظمة الصحة العالمية، وقاعدة البيانات العالميّة عن تفاوت الدخل لجامعة الأمم المتحدة.
- التفاوت في مستوى المعيشة، على أساس نصيب الفرد المتاح من دخل الأسرة، أو نصيب الفرد من استهلاك الأسرة، أو الدخل المحتسب على أساس منهجية مطابقة مؤشرات الأصول (انظر Harttgen and Klasen 2010).

للاطلاع على المجموعة الكاملة لمصادر البيانات المستخدمة في تقدير عدم المساواة، انظر كوفاسيفيتش (2010a).

حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

يجري حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: قياس عدم المساواة في التوزيع

يستند دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن أتكينسون (1970) ويحدّد عامل المخاطرة ε بواحد[2]. وفي هذه الحالة، يجري قياس عدم المساواة باستخدام المعادلة التالية $A = 1 - g/\mu$، حيث الرمز g يمثل المتوسط الهندسي، وμ المتوسط الحسابي في التوزيع، وبالتالي تصبح المعادلة:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \dots X_n}}{\bar{X}} \quad (1)$$

حيث تسلسل $\langle X_1, \dots, X_n \rangle$ يمثل التوزيع في بُعد المكاسب. وتحسب قيمة A_x (العمر المتوقّع، وسنوات الدراسة ونصيب الفرد المتاح من الدخل أو من الاستهلاك) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات[3].

ولا يقبل المتوسّط الهندسي في المعادلة (1) قيمة الصفر. ولذلك، في حالة متوسّط سنوات الدراسة، تزاد سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لغرض حساب عدم المساواة. وفي حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع نسبة 0.5 في المائة من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جداً ويستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5 في المائة من أسفل توزيع الدخل الإيجابي.

لمزيد من التفاصيل حول قياس عدم المساواة في توزيع مؤشرات دليل التنمية البشرية، انظر Alikre and Foster (2010).

المرحلة الثانية: تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة

يعدّل متوسّط الإنجازات في بعد مُعيّن، $\bar{X}$، وفق عامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\bar{X}^* = \bar{X}\,(1 - A_x) = \sqrt[n]{X_1 \dots X_n}$$

وبالتالي يقلل $\bar{X}^*$، وهو المتوسّط الهندسي الفعلي للتوزيع، من قيمة المتوسّط على أساس التفاوت في التوزيع، ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع.

وتُحسب أدلة الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة I_{Ix}، بضرب أدلة أبعاد دليل التنمية البشرية، I_x، بعامل $(1 - A_x)$، حيث A_x يمثل مقياس أتكينسون الذي ينطبق على هذه المعادلة.

$$I_{Ix} = (1 - A_x)\,.\,I_X$$

ويستند دليل الدخل المعدّل بعامل عدم المساواة، I^*_{Income}، إلى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل، I^*_{Income}. وبذلك يعبّر دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

المرحلة الثالثة: قياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو المتوسّط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدّلة بعامل عدم المساواة.

أوّلاً، يحسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل (IHDI*):

$$IHDI^* = \sqrt[3]{I_{I_{Life}} \cdot I_{I_{Education}} \cdot I^*_{I_{Income}}} =$$

$$\sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot I_{Life} \cdot (1-A_{Education}) \cdot I_{Education} \cdot (1-A_{Income}) \cdot I^*_{Income}}$$

ومن ثمّ، يحسب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل (HDI*). فتكون القيمة لو توزعت الإنجازات بالتساوي على النحو التالي:

$$HDI^* = \sqrt[3]{I_{Life} \cdot I_{Education} \cdot I^*_{Income}}$$

وتحسب النسب المئوية للفارق بين قياس كل من الدليل والدليل المعدّل الناجمة من عدم المساواة على النحو التالي:

$$Loss = 1 - \frac{IHDI^*}{HDI^*} = 1 - \sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot (1-A_{Education}) \cdot (1-A_{Income})}$$

وباعتبار أنّ نسبة الفارق الناجمة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها في متوسّط الدخل واللوغاريتم، يحسب دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$IHDI = \left(\frac{IHDI^*}{HDI^*}\right) \cdot HDI$$

أي ما يعادل

$$IHDI = \sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot (1-A_{Education}) \cdot (1-A_{Income})} \cdot HDI$$

ملاحظات حول المنهجيّة وقيودها

يستند دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة إلى مبدأ التقارب ضمن المجموعات الفرعية. وبالتالي ينعكس التحسن أو التدهور في توزيع التنمية البشرية ضمن مجموعة معيّنة من المجتمع (بينما تبقى بدون تغيّر في المجموعات الأخرى) في تغييرات على مستوى قياس التنمية البشرية في المجمل. كما أنّ الدليل يتبع مساراً مستقلاً، أي أن تجميع البيانات بين الأفراد أو المجموعات والأبعاد المختلفة يؤدّي إلى النتيجة نفسها، وبالتالي لا حاجة إلى الاعتماد على تسلسل معيّن أو مصدر واحد للبيانات. وفي هذه الحالة، يمكن إجراء التقديرات لعدد كبير من البلدان.

ومع أنّ دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يهدف إلى قياس الفارق في التنمية البشرية الناتج من عدم المساواة، فهو يمزج ضمناً بين عدم الإنصاف وعدم المساواة في كل بُعد، نتيجة للصدفة والخيارات والظروف المختلفة. وهو لا يعالج المسائل الأخلاقية والمرتبطة بالسياسة العامة من حيث ضرورة التمييز بين هذين المفهومين لعدم المساواة في عمليّة القياس. (انظر رومر 1998 والبنك الدولي 2005b للاطلاع على تجارب مماثلة في أمريكا اللاتينية).

ومن أبرز شوائب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة عدم قدرته على تبيان الترابط بين الأبعاد وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة. ولتفادي هذه المشكلة، يجب أن يكون قياس جميع البيانات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد غير أن ذلك مستحيل في الوقت الراهن.

مثل: سلوفينيا

	المؤشر	دليل البُعد	قياس عدم المساواة	الدليل المعدل بعامل عدم المساواة
متوسّط العمر المتوقّع	78.8	0.930	0.043	$(1-0.043) \cdot 0.930 = 0.890$
متوسط سنوات الدراسة	9	0.682		
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	16.7	0.811		
دليل التعليم		0.782	0.040	$(1-0.040) \cdot 0.782 = 0.751$
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	10.16	0.780		
الدخل القومي الإجمالي	25,857	0.238	0.122	$(1-0.122) \cdot 0.238 = 0.209$

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة	الفارق
دليل التنمية البشرية على أساس الدخل غير المعدل	$\sqrt[3]{0.930 \cdot 0.782 \cdot 0.238} = 0.557$	$\sqrt[3]{0.890 \cdot 0.751 \cdot 0.209} = 0.519$	$1-0.519/0.557 = 0.068$
دليل التنمية البشرية	$\sqrt[3]{0.930 \cdot 0.782 \cdot 0.780} = 0.828$	$(0.519 / 0.557) \cdot 0.828 = 0.772$	

ملاحظة: أجريت الحسابات بتدوير الأرقام.

الملاحظة الفنيّة 3- دليل الفوارق بين الجنسين

يقيس دليل الفوارق بين الجنسين العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل، وذلك في البلدان حيث تتوفر البيانات بنوعية مقبولة. ويبيّن الدليل الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الإنجازات

بـين المرأة والرجل في الأبعاد الثلاثة. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر حيث المساواة بين المرأة والرجل، و1 حيث عدم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأبعاد موضع القياس.

ويرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه (Seth 2009) لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد. ويرتكز الدليل على المتوسط العام لمتوسطات عامة تُحسب على النحو التالي: يُحسب أولاً المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد، ثم تُحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدة، وتجمع باستخدام متوسط واحد للجنسين.

مصادر البيانات

- معدّل وفيات الأمهات: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2010c)
- معدل خصوبة المراهقات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)
- نسبة النساء إلى الرجال في مقاعد المجلس النيابي: قاعدة بيانات بارلين (Parline) للاتحاد البرلماني الدولي (2010)
- نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي Barro and Lee (2010)
- معدل المشاركة في سوق العمل: منظمة العمل الدولية (2010d)

حساب دليل الفوارق بين الجنسين

يجري حساب دليل الفوارق بين الجنسين على خمس مراحل.

المرحلة الأولى: معالجة قيمة الصفر والقيم المفرطة

يُحسب معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100,000 ولادة حية وحد أقصى هو 1,000 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية. ويستند الحد الأقصى 1,000 إلى الافتراض المعياري بأنّ البلدان التي يتخطّى فيها معدل الوفيات الألف لا تختلف كثيراً من حيث القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، وبأن البلدان التي يتراوح فيها هذا المعدل بين 1 و10 لكل 100,000 ولادة حية متشابهة مبدئياً من حيث مستوى الأداء.

وفي حالة البلدان حيث تمثيل المرأة في المجالس النيابيّة صفر في المائة، يستعاض عنه بنسبة 0.1 في المائة لأنّ المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر كما إنّ للمرأة شيء من النفوذ السياسي في مثل تلك البلدان.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة والرجل على حدة باستخدام المتوسطات الهندسية

بهدف حساب الترابط بين الأبعاد، يُصار أولاً إلى تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام متوسط هندسي (انظر Seth 2009).

في حالة النساء والفتيات، تكون معادلة التجميع:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{1}{MMR}\cdot\frac{1}{AFR}\right)^{1/2}\cdot(PR_F\cdot SE_F)^{1/2}\cdot LFPR_F}$$

وفي حالة الرجال والفتيان، تكون معادلة التجميع:

$$G_M = \sqrt[3]{1\cdot(PR_M\cdot SE_M)^{1/2}\cdot LFPR_M}.$$

المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسّط واحد للجنسين

تجمع أدلة الجنسين باستخدام متوسّط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين.

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1}+(G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1}.$$

ويعكس استخدام متوسط تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل والمرأة كما يراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة.

المرحلة الرابعة: حساب المتوسّط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر

يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستخدام معاملات متساوية (أي بالتساوي بين الجنسين) ومن ثمّ بتجميع الأدلة في مختلف الأبعاد.

$$G_{F,M} = \sqrt[3]{\overline{Health}\cdot\overline{Empowerment}\cdot\overline{LFPR}}$$

حيث $\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{1}{MMR}\cdot\frac{1}{AFR}}+1\right)/2,$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F\cdot SE_F}+\sqrt{PR_M\cdot SE_M}\right)/2,$$

و $\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}.$

ولا يعتبر عنصر الصحة $\overline{Health}$ من المعايير التي يحسب على أساسها متوسط الأدلة للنساء والرجال لأنها لا تساوي في الأهمية أكثر من نصف مؤشري الصحة الإنجابية، وهما عدد أقل من الوفيات في صفوف الأمهات وعدد أقل من حالات الحمل في صفوف المراهقات.

المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين الجنسين

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي.

$$1 - \frac{Harm(G_F, G_M)}{G_{F,M}},$$

وهو يتراوح بين صفر (لا عدم مساواة بين الأبعاد) و1 (عدم مساواة تامة بين الأبعاد).

مثل: البرازيل

	الصحة الإنجابية		التمكين		سوق العمل
	معدل وفيات الأمهات	معدل خصوبة المراهقات	التمثيل في المجلس النيابي	نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي	معدل المشاركة في سوق العمل
الإناث	110	75.6	0.094	0.488	0.640
الذكور	لا ينطبق	لا ينطبق	0.906	0.463	0.852
$\frac{\text{الإناث + الذكور}}{2}$	$\left(\sqrt{(1/110)\cdot(1/75.6)}+1\right)/2=0.50$		$\left(\sqrt{0.094\cdot 0.488}+\sqrt{0.906\cdot 0.463}\right)/2=0.431$		$(0.640+0.852)/2=0.746$

باستخدام المعادلات السابقة، يستنتج مباشرة ما يلي:

$$G_F \quad 0.115=\sqrt[3]{\sqrt{\left(\frac{1}{110}\cdot\frac{1}{75.6}\right)}\cdot\sqrt{0.094\cdot 0.488}\cdot 0.640}$$

$$G_M \quad 0.820=\sqrt[3]{1\cdot\sqrt{0.906\cdot 0.463}\cdot 0.852}$$

$$Harm\,(G_F, G_M) \quad 0.201=\left[\frac{1}{2}\left(\frac{1}{0.115}+\frac{1}{0.820}\right)\right]^{-1}$$

$$G_{\bar{F},\bar{M}} \quad 0.546=\sqrt[3]{0.505\cdot 0.431\cdot 0.746}$$

دليل الفوارق بين الجنسين

.1−0.201/0.546 = 0.632

الملاحظة الفنية 4 – دليل الفقر المتعدد الأبعاد

يحدد دليل الفقر المتعدد الأبعاد أوجهاً مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهو يستند إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية، ولحسابه تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من المسح نفسه خلافاً لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حيث تؤخذ المؤشرات من مصادر مختلفة.

ويصنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر أو عدمها استناداً إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته. ومن ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني.

المنهجيّة

يُحدد لكل فرد عدد نقاط معيّن وفقاً لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة (d). والعدد الأقصى من النقاط المسجلة هو 10، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي، (وبالتالي تكون النتيجة القصوى لكل مؤشر 3⅓). ولكل من بُعدي الصحة والتعليم مؤشران، ويساوي كل مؤشر 5/3 (أو 1.67). أمّا بُعد مستوى المعيشة فيشمل ستّة مؤشرات، و يساوي كل منها 5/9 (أو 0.56).

ومؤشرا بُعد التعليم هما عدم استكمال أي فرد من الأسرة خمس سنوات دراسية، ووجود ولد واحد على الأقل في سنّ الدراسة (حتّى الصف الثامن) غير ملتحق بالمدرسة. ومؤشرا بُعد الصحة هما وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية، ووفاة ولد أو أكثر. ومؤشرات مستوى المعيشة هي عدم الحصول على الكهرباء، وعدم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وعدم الحصول على مرافق محسّنة للصرف الصحي، واستخدام وقود "وسخ" للطهو (الروث، أو الحطب أو الفحم)، والسكن في منزل أرضه تراب، وعدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز.

ولتحديد الفقر المتعدد الأبعاد، تجمع النقاط المسجّلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة، الذي يُرمز إليه بـ c. والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3 نقاط أي ما يعادل ثلث المؤشرات[4]. فإذا كانت حصيلة c هي 3 أو أكثر، تكون الأسرة المعيشية (وكل أفرادها) في حالة الفقر المتعدد الأبعاد. أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2 و3 فتكون معرضة لحالة الفقر المتعدد الأبعاد.

وقيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وشدّة الفقر.

ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، H، تساوي:

$$H=\frac{q}{n},$$

حيث q هو عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وn هو العدد الإجمالي للسكان.

وتعكس شدّة الفقر، A، نسبة المؤشرات المقاسة، d، التي تدل على حرمان السكان الفقراء. وتجمع نقاط الحرمان المسجّلة للأسر الفقيرة فقط، وتقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات والعدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر:

$$A = \frac{\sum_1^q c}{qd},$$

حيث c هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء وd هو العدد الإجمالي للمؤشرات المقاسة (وهي في هذه الحالة 10).

مثال على استخدام بيانات افتراضية

المؤشرات	الأسر المعيشية 1	2	3	4	النسب
حجم الأسرة	4	7	5	4	
الصحة					
فرد واحد على الأقل يعاني من سوء التغذية	0	0	1	0	5/3=1.67
وفاة ولد أو أكثر	1	1	0	1	5/3=1.67
التعليم					
لم يستكمل أي فرد خمس سنوات دراسية	0	1	0	1	5/3=1.67
ولد واحد على الأقل في سنّ الدراسة غير ملتحق بالمدرسة	0	1	0	0	5/3=1.67
مستوى المعيشة					
لا كهرباء	0	1	1	1	5/9=0.56
لا حصول على مياه شرب نظيفة	0	0	1	0	5/9=0.56
لا حصول على مرافق محسّنة للصرف الصحي	0	1	1	0	5/9=0.56
السكن في منزل أرضه تراب	0	0	0	0	5/9=0.56
استخدام وقود «وسخ» للطهو (الروث، أو الحطب، أو الفحم)	1	1	1	1	5/9=0.56
لا سيارة وعلى الأكثر أحد هذه الوسائل: دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز	0	1	0	1	5/9=0.56
النتائج					
مجمل حرمان الأسرة، c، (مجموع نقاط كل وجه من أوجه الحرمان مضروب بنسبته)	2.22	7.22	3.89	5.00	
هل الأسرة المعيشية فقيرة (c>3)؟	كلا	نعم	نعم	نعم	

ملاحظة: 1 تشير إلى الحرمان في المؤشر المذكور، 0 تشير إلى عدم الحرمان.

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة المعيشية 1:

$$\left(1 \cdot \frac{5}{3}\right) + \left(1 \cdot \frac{5}{9}\right) = 2.22$$

نسبة السكان الذين يعانون من الفقر

$$(H) = \left(\frac{7+5+4}{4+7+5+4}\right) = 0.80$$

(80 في المائة من السكان يعيشون في أسر معيشية فقيرة)

شدّة الفقر

$$(A) = \frac{(7.22 \cdot 7) + (3.89 \cdot 5) + (5.00 \cdot 4)}{(7+5+4) \cdot 10} = 0.56$$

(في المجمل، الشخص الفقير محروم من 56 في المائة من المؤشرات المقاسة).

$$MPI = H \cdot \text{A} = 0.450$$

في المجمل، يُستخلص أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد معدلاً بشدة أوجه الحرمان التي يعانون منها.

ملاحظات

(1) سجّلت القيم الدنيا خلال الأزمات (مثل الإبادة الجماعية في رواندا) غير أنّها لم تستمر مطولاً.

(2) يشير عامل المخاطرة في عدم المساواة إلى درجة التركيز على الإنجازات الدنيا وعدم التركيز على الإنجازات العليا.

(3) تقدّر A_x على أساس بيانات المسح باستخدام الترجيحات المعتمدة،

$$\hat{A}_x = 1 - \frac{X_1^{w_1} \ldots X_n^{w_n}}{\sum_1^n w_i X_i} \quad \text{حيث} \quad \sum_1^n w_i = 1.$$

(4) يساوي ذلك من الناحية الفنيّة 3.33. ونظراً إلى هيكليّة الحساب، تعتبر الأسر المعيشيّة نفسها فقيرة باستخدام الحد الفاصل 3.

تعريف المصطلحات الإحصائية

الالتزام السياسي نسبة المجيبين بنعم عن سؤال استطلاعات غالوب العالمية: "هل عبرتم عن رأيكم لمسؤول عام في الشهر الماضي"؟

انتشار النقص في التغذية نسبة الأشخاص الذين يكون استهلاكهم من الطاقة الغذائية أقل باستمرار من الحد الأدنى المطلوب لعيش حياة صحية والقيام بنشاط جسدي خفيف بوزن مقبول نسبة إلى الطول.

انتهاكات حقوق الإنسان النقاط التي تحددها قاعدة بيانات المؤسسات السياسية (تحت مسمى جدول الإرهاب السياسي) وتقيس انتهاكات حقوق الإنسان حسب تصنيف جيبني وكورنيت ووود (2010)، وهي تشمل أعمال القتل، والتعذيب، والإخفاء، والاعتقال السياسي. وتحدد هذه النقاط وفقاً لتصنيف الخبراء لمدى الاعتداء (نوعه) وحدّته (تكراره) وحجمه.

الإنفاق العام على خدمة الدين مجموع المبالغ الأصلية المسددة والفوائد المدفوعة بالعملة الأجنبية أو كبضائع أو خدمات على الدين الطويل الأجل (استحقاق الدين بعد أكثر من سنة)، والفوائد المدفوعة على الدين القصير الأجل، والأقساط المسددة إلى صندوق النقد الدولي، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

إيرادات الضرائب مجموع الإيرادات التي تحوّل إلى الحكومة المركزية لأغراض عامة، ومنها ضريبة الدخل وضريبة الأملاك، باستثناء الرسوم والغرامات والاشتراكات الاجتماعية. ويُحسب مجموع الإيرادات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

البصمة الإيكولوجية للاستهلاك مساحة الأرض والبحر التي يحتاج إليها بلد معيّن لإنتاج الموارد التي يستهلكها وتصريف النفايات التي يخلّفها، وتُقاس بنصيب الفرد من الهكتارات.

التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الصافية للحصول على نسبة من الأسهم تعادل أو تفوق 10 في المائة من مجموع الأسهم التي تتمتع بحق التصويت في شركة معيّنة مقرها خارج نطاق بلد المستثمر أو اقتصاده. وهي مجموع رأس مال الأسهم، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال الطويل الأجل والقصير الأجل، محسوباً بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

حدّة الحرب الأهلية نقطة تدلّ على درجة حدّة الصراع في الحرب الأهلية. فالنقطة صفر تشير إلى عدم وجود صراع؛ والنقطة 1 تشير إلى أن الحرب محدودة حيث عدد الضحايا لا يتجاوز 1,000 ضحية في السنة؛ والنقطة 2 تشير إلى أن الحرب حادة حيث عدد الضحايا لا يقلّ عن 1,000 ضحية في السنة.

الحرية السياسية، الديمقراطية نقطة قياس الديمقراطية والديكتاتورية في الأنظمة السياسية للتمييز بين الأنظمة التي تملأ فيها المناصب التشريعية والتنفيذية عبر انتخابات مطعون بها والأنظمة الأخرى.

دليل أسعار المستهلك متوسط سعر سلة السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة المعيشية. وهذه السلة تختلف بين بلد وآخر، ويمكن أن تكون ثابتة أو أن تتغير على فترات زمنية معينة. والتغيّرات في دليل أسعار المستهلك تعني تغيّراً في القيمة الحقيقية للنقد (القوّة الشرائية).

دليل التجارب السلبية مقياس يشير إلى النسبة المئوية للمجيبين على مسح استطلاعات غالوب العالمية بأنهم واجهوا تجربة سلبية، كألم جسدي، أو قلق، أو حزن، أو إرهاق، أو اكتئاب، أو غضب قبل يوم من إجراء المسح. وقد أعطيت النقطة 1 للإجابة بنعم والنقطة صفر للإجابة بلا، ثم حُسب متوسط النقاط وضُربت الحصيلة بالرقم 100.

دليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل.

دليل التنمية البشرية الهجين دليل له الوظيفة نفسها لدليل التنمية البشرية، ولكنه يستخدم معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق الإجمالي بالمدارس لبناء دليل التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبناء مؤشر الدخل. ويستخدم هذا الدليل لتحليل الاتجاهات المعروضة في الفصلين 2 و3.

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية معدّلة بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية. تتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان.

دليل الفوارق بين الجنسين دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية: الصحة الإنجابية، والتمكين، والنشاط الاقتصادي، بسبب عدم المساواة بين الجنسين. تتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل حول كيفية حساب هذا الدليل.

الرضا العام بالحياة النقطة التي تعطى للمجيبين عن السؤال حول مدى الرضا بالحياة في استطلاعات غالوب العالمية.

شدّة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد.

شدّة الحرمان من الغذاء متوسط النقص في السعرات الحرارية الذي يعاني منه السكان الذين هم في وضع سوء التغذية، محسوباً بالنسبة المئوية للمتطلبات اليومية من الطاقة الغذائية. وفي ارتفاع هذا المتوسط دليل على شدة الحرمان من الغذاء.

ضحايا الحرب الأهلية متوسط عدد الذين يقضون ضحية الحرب الأهلية لكل سنة من الصراع، بحسب لكل مليون نسمة. وفي حالة البلدان التي تشهد حروباً عديدة، تستخدم أقرب التقديرات لمجموع حالات الوفاة أثناء المعارك.

العمالة غير المستقرة نسبة العاملين من دون راتب في مصلحة للعائلة والعاملين لحسابهم الخاص.

العمل النظامي الأجور والعاملون بأجر، إضافة إلى أرباب العمل، كنسبة مئوية من مجمل العمالة.

قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل قيمة دليل التنمية البشرية المحسوبة على أساس دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة والتعليم فقط.

كثافة الأطباء عدد الأطباء بما في ذلك أطباء الصحة العامة والمتخصصين، لكل 10,000 شخص.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدّلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية حيث ولادته على حالها طيلة فترة حياته.

متوسط سنوات الدراسة متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة وما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

متوسط سنوات الدراسة المتوقع عدد سنوات الدراسة التي يُتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدّلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

معدّل الإعالة معدّل المعالين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و14 عاماً وكبار العمر من سن 65 وما فوق نسبةً إلى السكان في سن العمل (15–64 عاماً)، لكل 100 شخص تتراوح أعمرهم بين 15 و64. §

المدخرات الصافية المعدّلة معدل المدّخرات في اقتصاد معيّن، بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي، بعد حساب الاستثمارات في رأس المال البشري، ونفاد الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلّوث. والمدخرات الصافية المعدّلة السالبة تعني أن مجموع الثروة في تراجع والاقتصاد على مسار غير مستدام.

المساعدة الإنمائية الرسمية القروض التي تعطى بشروط ميسّرة (سداد أصل المبلغ) والمنح التي مصدرها الوكالات الرسمية التابعة للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي في البلدان والأقاليم المدرجة في الجزء الأول من قائمة الجهات المتلقية للمساعدة للجنة المساعدة الإنمائية. وتحسب هذه المساعدة بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلد المتلقي. وهي تشمل القروض التي لا تقل نسبة المنحة فيها عن 25 في المائة (محسوبة بسعر فائدة متدن قدره 10 في المائة).

معامل جيني للدخل قياس الفارق في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام. ويدل منحنى لورنز على النسبة المئوية التراكمية لمجموع الدخل مقابل العدد المتراكم للمستفيدين منه ابتداءً بالفرد أو الأسرة الأشد فقراً. ويقيس دليل جيني المساحة بين منحنى لورنز والخط المفترض للمساواة المطلقة. ويحسب هذا الفارق بالنسبة المئوية للمساحة التي هي دون الخط. والنقطة صفر تشير إلى المساواة المطلقة، والنقطة 100 إلى انعدام المساواة.

المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس مجموع الملتحقين بالمدارس في مرحلة معينة من مراحل التعليم، أياً يكن العمر، وتُحسب بالنسبة المئوية لعدد الأشخاص الذين هم في سن الدراسة في هذه المرحلة.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار نسبة السكان الذين هم في سن 15 سنة وما فوق الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية، وقراءته وفهمه.

معدّل البطالة نسبة القوى العاملة من الفئات العمرية 15 سنة وما فوق التي لا تمارس عملاً مدفوع الأجر أو عملاً للحساب الخاص ولكنها جاهزة للعمل وقد قامت بخطوات معيّنة بحثاً عن عمل لقاء أجر أو عمل للحساب الخاص.

معدّل الخصوبة الإجمالي عدد الأطفال الذين كانت لتنجبهم كل امرأة لو أنّها عاشت حتى نهاية سنوات إنجابها وحملت بالأطفال في كل عمر وفقاً لمعدلات الخصوبة الخاصة بكل عمر.

معدل الرسوب في التعليم الابتدائي عدد المتعلّمين في المرحلة الابتدائية الملتحقين بصف العام الدراسي السابق عينه، كنسبة من معدل الالتحاق الإجمالي في المدرسة في العام السابق.

المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس معدل الملتحقين في مرحلة معينة من مراحل التعليم من الفئة العمرية المحددة لهذه المرحلة من مجموع عدد السكان في الفئة العمرية نفسها.

معدّل المشاركة في القوى العاملة نسبة السكان في سن العمل (الفئات العمرية 15–64 سنة) المنخرطين في سوق العمل، إما عاملين وإما باحثين عن عمل.

معدل انتشار وسائل منع الحمل، على مختلف أنواعها نسبة النساء في سن الإنجاب (15–49 عاماً) اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل أكانت حديثة أو تقليدية.

معدّل خصوبة المراهقات عدد الولادات للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً، لكل 1,000 امرأة من العمر نفسه.

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة احتمال الوفاة في السنوات الخمس التي تلي الولادة لكل 1,000 من المواليد، استناداً إلى معدّلات الوفيات الحالية لهذه الفئة.

معدّل وفيات الأمهات عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية. وتندرج في هذه الخانة، وفاة المرأة خلال فترة الحمل، أو بعد 42 يوماً على انتهاء الحمل، أياً تكن مدة الحمل أو موقعه، ولأي سبب يتعلق بالحمل، أو أي أثر من آثاره، أو أي نقص في الرعاية

اللازمة له. وتستثنى من هذا التعريف حالات الوفاة التي تكون نتيجة لحادث لا يتعلق بالحمل.

معدّل وفيات الرضع احتمال الوفاة في السنة الأولى من الولادة لكل 1,000 من المواليد.

معدل وفيات الكبار احتمال الوفاة لكل 1,000 ممن هم في سن 15 سنة قبل بلوغ 60 سنة.

المعلّمون المدربون في التعليم الابتدائي نسبة المعلمين في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا نوعاً من أنواع التدريب المنظم (قبل الخدمة أو أثناءها) اللازم لمرحلة التعليم الابتدائي.

مقياس اللامركزية الديمقراطية النقاط التي تحددها قاعدة بيانات المؤسسات السياسية حول المستوى المحلي (على مستوى البلديات) الذي تجرى على أساسه الانتخابات التشريعية والتنفيذية. وتتراوح النقاط بين صفر (حيث لا انتخابات محلية)، و2 (حيث تجرى الانتخابات التشريعية والتنفيذية على المستوى المحلي).

الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد، تضاف إليه الضرائب على المنتجات (مخصوماً منها الدعم) التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج. ولا تقتطع منه أي قيمة تعادل استهلاك أصول رأس المال المصنعة، أو تدهور الموارد الطبيعية. والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لكل قطاع، بعد جمع النواتج وطرح عناصر الإنتاج. وعندما تُحسب هذه القيمة بالدولار الأمريكي، تحوّل باستخدام سعر الصرف الرسمي وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويُستخدم عامل بديل للتحويل في حال اعتبر سعر الصرف بعيداً كثيراً عن السعر المعتمد في المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية وتداول المنتجات.

وعندما تحسب هذه القيمة بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، تحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دولياً على أساس معادل القوة الشرائية. وللدولار الدولي القوة الشرائية ذاتها على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

نسبة الإنفاق العام للأغراض العسكرية مجمل نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى لغرض تجنيد العسكريين وتدريبهم وبناء اللوازم والمعدات العسكرية وشرائها، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد نسبة السكان التي تعاني من الحرمان في 3 من أصل 10 مؤشرات مرجحة تستخدم لبناء دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر (وهو 1.25 دولار بمعادل القوة الشرائية في اليوم أو خط الفقر الوطني). وخط الفقر الوطني هو الخط الذي تعتبره سلطات بلد معين ملائماً لقياس الفقر في البلد. وتستند التقديرات الوطنية على تقديرات مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.

نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أراض متدهورة جداً أو متدهورة بشدّة. وتدهور الأراضي يحدد بأربعة عناصر من خدمات النظام البيئي: الكتلة الأحيائية، وسلامة التربة، وكمية المياه، والتنوّع الأحيائي. وفي حالة الأراضي المتدهورة جداً تكون الوظائف الأحيائية مدمّرة والأراضي غير قابلة للاستصلاح الزراعي. وفي حالة الأراضي المتدهورة بشدّة، تكون الوظائف الأحيائية مدمرة بشكل كامل والأراضي غير قابلة لأي استصلاح.

نسبة النساء إلى الرجال في مقاعد المجلس النيابي نسبة المقاعد التي يشغلها كل من الجنسين في مجلس النواب أو المجلس التشريعي الواحد، والمجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد، تضاف إليه الضرائب على المنتجات (مخصوماً منها الدعم) التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، يضاف إليه الدخل الأولي الوارد من الخارج (تعويضات العاملين وعائدات الأملاك)، مقسوماً على مجموع السكان في منتصف السنة. والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لكل قطاع بعد جمع النواتج وطرح عناصر الإنتاج الوسيطة. وعندما تحسب هذه القيمة بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، تحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دولياً على أساس معادل القوة الشرائية. وللدولار الدولي القوة الشرائية ذاتها على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي مقسوماً على مجموع السكان في منتصف السنة. وعندما يعبّر عنه بمتوسط معدل النمو السنوي، يستخدم الكسر الأصغر من معدّل النمو السنوي مع البيانات الثابتة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدات العملة المحلية.

الولادات بإشراف جهاز طبي متخصّص نسبة الولادات التي تجري بإشراف جهاز طبي متخصص (من أطباء ومرضات وقابلات) ومتدرب قادر على تأمين الرعاية اللازمة للمرأة في فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة. ويستثنى من هذه النسبة عدد الولادات التي تجري برعاية تقليدية سواء أتوفر التدريب أم لا.

مجموعات البلدان

البلدان المتقدمة

البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
(28 بلداً أو منطقة)

أسبانيا
أستراليا
ألمانيا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بولندا
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
الدانمرك
سلوفاكيا
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
كندا
لكسمبرغ
المملكة المتحدة
النرويج
النمسا
نيوزيلندا
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

البلدان المتقدمة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
(16 بلداً أو منطقة)

أستونيا
إسرائيل
الإمارات العربية المتحدة
أندورا
البحرين
بربادوس
بروني دار السلام
سان مارينو
سلوفينيا
سنغافورة
قبرص
قطر
ليختنشتاين
مالطة
موناكو
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)

البلدان النامية

الدول العربية
(17 بلداً أو منطقة)

الأراضي الفلسطينية المحتلة
الأردن
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية العربية السورية
جيبوتي
السودان
الصومال
العراق
عُمان
الكويت
لبنان
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
اليمن

شرق آسيا والمحيط الهادىء
(24 بلداً أو منطقة)

إندونيسيا
بابوا غينيا الجديدة
بالاو
تايلند
توفالو
تونغا
تيمور – ليشتي
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ساموا
الصين
فانواتو
الفلبين
فيجي
فييت نام
كمبوديا
كيريباس
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناورو

أوروبا وآسيا الوسطى
(23 بلداً أو منطقة)

الاتحاد الروسي
أذربيجان
أرمينيا
ألبانيا
أوزبكستان
أوكرانيا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
بيلاروس
تركمانستان
تركيا
الجبل الأسود
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
صربيا
طاجيكستان
قيرغيزستان
كازاخستان
كرواتيا
لاتفيا
ليتوانيا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
(32 بلداً أو منطقة)

الأرجنتين
إكوادور
أنتيغوا وبربودا
أوروغواي
باراغواي
البرازيل
بليز
بنما
بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)
بيرو
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
السلفادور
سورينام
شيلي
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
المكسيك
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس

جنوب آسيا
(9 بلدان أو مناطق)

أفغانستان
إيران (الجمهورية–الإسلامية)
باكستان
بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند

جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
(45 بلداً أو منطقة)

إثيوبيا
إريتريا
أنغولا
أوغندا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
سوازيلند
سيراليون
سيشيل
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا – بيساو
غينيا الإستوائية
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا

أقل البلدان نمواً
(49 بلداً أو منطقة)

إثيوبيا
إريتريا
أفغانستان
أنغولا
أوغندا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
توفالو
تيمور– ليشتي
جزر القمر
جزر سليمان
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جيبوتي
رواندا
زامبيا
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
السودان
سيراليون
الصومال
غامبيا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا – بيساو
فانواتو
كمبوديا
كيريباس
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
ملديف
موريتانيا
موزامبيق

ميانمار
نيبال
النيجر
هايتي
اليمن